المؤرخـون فــي مصــر

في العصر العثماني إلى ظهور عبد الرحمن الجبرتي

(٩٢٣/١١٧٠ هـ)

أبو وردة عبد الوهاب عطية السعدني

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

اسم الكتاب: المؤرخون في مصر في العصر العثماني إلى ظهور عبد الرحمن الجبرتي (٩٢٣/١١٧٠ هـ)

تأليف: أ.د. أبو وردة عبد الوهاب عطية السعدني

موضوع الكتاب: تاريخ- تراجم .

عدد الملازم: ٣٣ ملزمة

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤

عدد الطبعات: الطبعة الأولى.

الترقيم الدولي: ٦-٣-٦٩٧٤٢-٦٠٥-٩٧٨

التوزيع والنشر

٦/١١ شارع وحيد أفندي – حي توفيق بك – كوجوك

جكمجه – أسطنبول – تركيات ٠٠٩٠٥٤٥٤٨٨٦٨٧٠

هاتف: ٠٠٢٠١٠٢٧٠١٣٣٢٦ – ٠٠٢٠١٥٥٥٥٦٦١٣٩

E-mail: info@arabhistorypublishing.com
Website: www.arabhisorypublishing.com



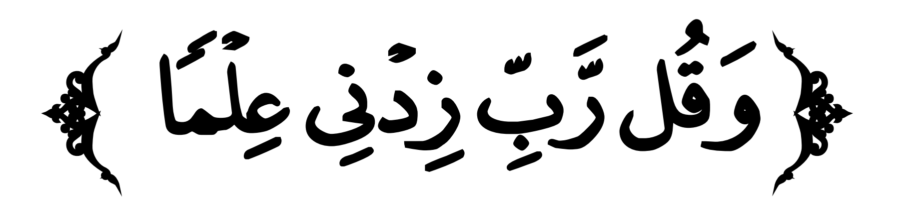


المؤرخون في مصر في العصر العثماني

إلى ظهور عبد الرحمن الجبرتي

٩٢٣/١١٧٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم



[سورة طه، الآية ١١٤]

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين – سيدنا محمد – صلى الله عليه وآله والتابعين،، وبعـــد ..

فإن علم التاريخ من العلوم التي أولتها الحضارة الإسلامية عناية كبيرة واهتماماً وافراً، ولا أدل على ذلك من تلك الأسفار العظيمة التي حفظت للمسلمين تاريخهم وحضارتهم ونشاطهم المتعدد الجوانب والمتنوع الأغراض، ولقد أسهمت مصر الإسلامية في هذا المضمار بقسط وافر وباع طويل؛ إذ خصت علم التاريخ بعدد كبير من علمائها الأفاضل، الذين وهبوا تاريخ مصر والعالم الإسلامي أضخم وأنفس مجموعة من الموسوعات، التي امتازت بالشمول والاتساع، وتدوين حوادث عصرها بطريق المشاهدة والمعايشة .

وظل الأمر على هذا المنوال الكريم، وذلك المنهج القويم، إلى أن دخلت مصر في حوزة العثمانيين سنة ٩٢٣هـ–١٥١٧م، فمنذ هذا التاريخ وحتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) نجد تاريخ مصر إبان هذه الحقبة الطويلة يكتنفه كثير من الغموض؛ لقلة المعروف من الكتب التاريخية التي أرخت لمصر في العصر العثماني قبل ظهور الشيخ "عبد الرحمن الجبرتي"، بكتابه الشهير " عجائب الآثار في التراجم والأخبار".

وكأن مصر في العصر العثماني قد أقفرت وأجدبت، فلم تثمر مؤرخا يرصد حركة الحياة فيها، أو كأنها قد أصيبت بالعقم، فلم تعد قادرة على إنجاب مؤرخ يستكمل مسيرة أسلافه من المؤرخين !

فكان هذا الأمر من العوامل التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع؛ لأحاول إماطة اللثام، وإزالة الحجب والأستار التي حجبت الأنظار عن مؤرخي مصر في تلك الحقبة.

وكم كانت مهمة شاقة، وطريقًا وعرة، خاصة وأن هذا الموضوع قد أحاطت به صعوبات جمة منها:

أن مؤلفات مؤرخي مصر في العصر العثماني ما زال معظمها حبيس المخطوطات، مشتتة في العديد من المكتبات داخل مصر وخارجها، فكان لزامًا عليّ أن أحاول جمع هذا الشتات ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

ومن أكبر العقبات التي تعوق مسيرة الباحثين في تاريخ مصر أن المخطوطات الموجودة في دار الكتب المصرية بالقاهرة قد صورت على أشرطة الميكروفيلم، وعلى الرغم من نبل الهدف وسمو المقصد؛ إلا أن القائمين بتلك المهمة نظرًا لعدم تخصصهم في مجالات البحث العلمي – قد ألحقوا بعدد كبير من هذه المخطوطات أضرارًا بالغة، هذا إلى جانب قلة عدد أجهزة الميكروفيلم المعدة للاطلاع؛ الأمر الذي يُعد مضيعة لوقت الباحثين، وتبديداً لجهودهم.

هذا وقد التزمت أثناء الدراسة أن أُعرف بمؤرخي مصر في العصر العثماني، وأعرض مؤلفاتهم التاريخية من خلال دراسة المناهج التي اتبعوها، والقضايا التاريخية التي تناولوها بالعرض والتحليل، مُلقيا من خلال ذلك أيضًا – الضوء على أوضاع مصر الإدارية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحضارية، كما التزمــت – أيضًا – بالمحافظة على النصوص التاريخية التي أوردها، فلم أتدخل فيها بالتغيير أو التبديل؛ حتى تكون نموذجا لحال اللغة في مصر في العصر العثماني

وقسمت الدراسة إلى: أربعة أبواب اشتملت على تسعة فصول، سُبقت بتمهيد وخُتمت بخاتمة:

ففي التمهيد: عرضت للحياة العلمية في مصر في العصر العثماني بصفة عامة، وعلم التاريخ بصفة خاصة، وفندت الادعاءات والافتراءات التي حاولت النيل من دور الأزهر الشريف وعلمائه في إثراء الحياة العلمية في مصر في العصر العثماني.

وأما الباب الأول: (المؤرخون في القرن العاشر)، فقد اشتمل على فصلين، تناولت في الفصل الأول كتاب ابن إياس الحنفي: "بدائع الزهور في وقائع الدهور" خاصة تلك السنوات التي عاشها هذا المؤرخ في ظل العثمانيين في أوائل وجودهم في مصر، كما عرضت–أيضًا– لكتاب الشيخ أحمد الرمال "واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني".

وفي الفصل الثاني: تناولت بالدراسة والتحليل كتاب الشيخ عبد القادر بن محمد بن عبد القادر الأنصاري الجزيري: "درر الفرايد المنظمة في أخبار الحج وتاريخ مكة المعظمة"، وهو كتاب مخطوط عرض فيه مؤلفه بإفاضة وإسهاب للحج منذ عهد رسول الله ﷺ وحتى آخر سنة ٩٦١هـ/١٥٥٤م .

وأما الباب الثاني: "المؤرخون في القرن الحادي عشر" فقد اشتمل على ثلاثة فصول تبدأ من الفصل الثالث وتنتهي بالفصل الخامس، ففي الفصل الثالث (الإسحاقي ومعاصروه) درست كتاب الشيخ محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح الإسحاقي: " لطائف أخبار الأُوَل فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول "، كما درست في هذا الفصل –أيضًا مؤلفات مؤرخَيْن من معاصري الإسحاقي، هما: الشيخ أحمد الدميري المالكي الذي ألف كتابًا مازال مخطوطًا عنوانه: "قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر"، وهو كتاب مهم ترجم فيه الشيخ الدميري لقضاة مصر في أواخر العصر المملوكي،

وقضاة العسكر بها في العصر العثماني حتى سنة ١٠٢٩هـ/١٦١٩م، والمؤرخ الآخر الذي عاصر الإسحاقي هو الشيخ مرعي الحنبلي الذي ألف كتابين مخطوطين في علم التاريخ، أولهما خاص بالدولة العثمانية – عنوانه: "قلايد العقيان في فضايل آل عثمان"، والآخر في تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى عصره، عنوانه: "نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين".

وفي الفصل الرابع: "ابن أبي السرور البكري" عرضت فيه بالدراسة والتحليل –أيضًا– لمؤلفات مؤرخ مصري أَلَّف في تاريخ مصر والعالم الإسلامي كُتُباً متعددة الفروع والأنماط هو الشيخ محمد بن محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، وكُتب هذا المؤرخ مازال معظمها مخطوطا أيضًا، وهي على الترتيب: كشف الكربة في رفع الطلبة، عيون الأخبار ونزهة الأبصار، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، فيض المنان بذكر دولة آل عثمان، الروضة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، قطف الأزهار من الخطط والآثار، الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة .

وفي الفصل الخامس: "العوفي مؤرخ الواقعتين" عرضت فيه لكتاب الشيخ إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي (تراجم الصواعق في واقعة الصناجق) الذي أرخ فيه لواقعتين من وقائع التاريخ المصري في القرن الحادي عشر الهجري، عايشهما هذا المؤرخ وسجلهما تسجيلا واعيا دقيقا.

وأما الباب الثالث: "المؤرخون في القرن الثاني عشر"، فقد اشتمل على ثلاثة فصول، تبدأ من الفصل السادس وتنتهي بالفصل الثامن، ففي الفصل السادس: "المؤرخون العلماء" تناولت فيه بالعرض والتحليل مؤلفات المؤرخين من علماء الأزهر الشريف في القرن الثاني عشر الهجري، وهم على الترتيب: الشيخ يوسف أفندي الملوي الشهير بابن الوكيل، الذي ألف كتاباً مازال مخطوطًا في تاريخ مصر عنوانه: "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب"، والشيخ أحمد شلبي بن عبد الغني، مؤلف كتاب: "أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني"، والشيخ عبد الله الشبراوي– شيخ الجامع الأزهر– مؤلف كتاب: "شرح الصدر بغزوة بدر"، والشيخ علي بن محمد الشاذلي الفرا، مؤلف كتاب: "ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة سنة ١١٢٣هـ"، والشيخ أحمد الرشيدي، مؤلف كتاب "حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج".

وفي الفصل السابع: "المؤرخون الأجناد"، تناولت فيه بالدارسة مؤلفات الأجناد في تاريخ مصر، وأهم هؤلاء الأجناد: الحاج مصطفى ابن الحاج إبراهيم، مؤلف كتاب " تاريخ وقايع مصر القاهرة كنانة الله تعالي في أرضه"، وهو كتاب مخطوط تناول فيه المؤرخ تاريخ مصر من سنة ١١٠٠هـ/١٦٧٨م إلى ١١٥٣هـ/١٧٤٠م، ومن مؤرخي الأجناد-أيضًا- الأمير أحمد الدمرداشي كتخدا عزبان، مؤلف كتاب: "الدرة المصانة في أخبار الكنانة وفي أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك من السناجق، والكشاف والسبعة أوجاقات، والدولة، وعوايدهم، والباشا "، وهو كتاب مخطوط موجود في المتحف البريطاني بلندن، عرض فيه مؤلفه تاريخ مصر في سنة ١٠٩٩هـ/١٦٨٧ م، إلى سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.

وفي الفصل الثامن: "معاصرو الجبرتي" عرضت فيه لمؤلفات المؤرخين الذين عاصروا الشيخ عبدالرحمن الجبرتي، وهم على الترتيب: الشيخ عبد الله بن حجازي الشرقاوي، شيخ الجامع الأزهر، مؤلف كتاب: "تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين"،

والشيخ مصطفى الصفوي القلعاوي، مؤلف كتاب: "صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان"، والشيخ إسماعيل الخشاب الذي ألف عددًا من الأوراق في تاريخ مصر، تحت عنوان: "تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠هـ إلى دخول الفرنسيس".

وأما الباب الرابع والأخير: "مؤرخو العصر العثماني في الميزان" فقد عقدت في الفصل التاسع منه دراسة منهجية مقارنة بين مؤلفات مؤرخي مصر في العصر العثماني قبل ظهور الشيخ عبدالرحمن الجبرتي .

وفي الخاتمة: ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الرسالة.

وقد اعتمدت في البحث على عدد كبير من المصادر الأصلية المتنوعة، فمن بين الوثائق المنشورة التي اعتمدت عليها: قانون نامهء مصر صدر في عهد السلطان سليمان المشرع سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م واشتمل على تسع وأربعين مادة عالجت أوضاع مصر الإدارية والعسكرية والاقتصادية.

وأما المخطوطات: فقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدد كبير منها، فإلى جانب مؤلفات مؤرخي مصر في العصر العثماني نجد مخطوطة ابن الحمصي: "حوادث الزمان وأنباؤه ووفيات الأعيان وأبناؤه"، والتي تتكون من ثلاثة أجزاء، عالجت أوضاع الشام والعالم الإسلامي من سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م إلى سنة ٩٣٠هـ/١٥٢٤م، ومنها –أيضًا– إجابات الشيخ العريشي عن أسئلة الفرنسيين عن نظام القضاء في مصر في العصر العثماني، والتي وضعها تحت عنوان "رسالة في علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها ".

وأما المصادر المطبوعة: فبالإضافة إلى مؤلفات مؤرخي مصر في العصر العثماني التي تناولتها الدراسة، نجد أسماء كثيرة لمؤلفات المؤرخين في العصرين المملوكي والعثماني، منها: [المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار] للمقريزي، و[حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة] للسيوطي، و[مفاكهة الخلان في حوادث الزمان] لابن طولون الصالحي، و[الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة] للشيخ نجم الدين الغزي، و[شذرات الذهب في أخبار من ذهب] لابن العماد الحنبلي، و[خلاصة الأثر في أعيان القرن الثاني عشر] للمرادي، و[عجائب الآثار في التراجم والأخبار] للجبرتي، وإجابات حسين أفندي الروزنامجي عن أسئلة Esteve الفرنسي، والتي وضعت تحت عنوان: [ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية]، وكتاب [وصف مصر] لمجموعة علماء الحملة الفرنسية؛ إلى جانب حشد كاثر من المراجع الحديثة والمترجمة، مما أثبته في ثبت المصادر والمراجع في آخر الرسالة .

وفي النهاية: لا يسعني إلا أن أقدم – بكثير من الإعزاز والتقدير – خالص شكري لأستاذي الكريم الدكتور السيد محمد الدقن– أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر، الذي كان لتوجيهاته السديدة، وإرشاداته القيمة أثر كبير، وباعث قوي في إقبالي على البحث والدراسة، وما هذه الرسالة التي أقدمها اليوم إلا ثمرة من ثمار غرسه، الذي أولاه الكثير من وقته وتشجيعه ورعايته فجزاه الله عني – وعن أمثالي – خير الجزاء، وأتقدم بالشكر لأستاذي الدكتور/عبد الجواد صابر، الذي أولاني بكريم عطفه وسداد توجيهاته.

وإن كنت قد أصبت –بعض الشيء– فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فمن نفسي.

وما توفيقي إلا بالله. عليه توكلت وإليه أنيب، فهو جل شأنه من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

التمهيـد

قلما نجد دولة من الدول حظيت بمثل ما حظيت به مصر من تراث حضاري خلَّد ذكرها على مر الأحقاب والعصور، وظهر هذا الأمر واضحًا جليًا –في تاريخ مصر– بعد أن أشرق في جنباتها نور الإسلام، عقب فتحها على يد عمرو بن العاص ﷺ سنة ٢١هـ/٦٤١م؛ إذ سارع المصريون يدخلون في دين الله أفواجًا، فينتهجون منهجه، ويهتدون بهديه، فكان أن حملت مصر الإسلامية مشعل العلم والحضارة، وتقدمت في مضماره بخطى وثابة، وتبوأت به مكانًا عليًا، وأضحت بمثابة القلب من العالم الإسلامي، يفد إليها كل باحث عن العلم والمعرفة؛ حيث يجد فيها ما يشبع به نهمه ويروى ظمأه .

وقد ازدادت مكانة مصر في أعين المسلمين، وهفت إليها قلوبهم واشرأبت إليها نفوسهم؛ خاصة بعد تلك الوقفة الشجاعة التي وقفتها مصر ضد التتار في منتصف القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) والتي ترتب عليها انتقال الخلافة الإسلامية العباسية إلى مصر، فقد زادها هذا الأمر تشريفًا وتوقيرًا، ورنت إليها أعين المسلمين بالغبطة والإعجاب، وما ذلك إلا لأنها صارت مسكن العلماء والفضلاء والصلحاء[١].

(١) السيوطي (الشيخ جلال الدين): حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جزءان، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي، القاهرة سنة ١٣٨٧ هـ (١٩٦٨م)، ج٢ص٩٤ .

وكانت مصر في تلك العصور الزهراء – تنعم باستقرار اقتصادي يبعث في النفوس شعوراً بالأمن والطمأنينة بسبب سيطرتها على طرق التجارة الدولية المتبادلة بين الشرق والغرب[1]، وكان هذا من الأسباب التي دفعت بسلاطين دولتي المماليك (٦٤٨هـ/٩٢٣م – ١٢٥٠هـ/١٥١٧م) إلى الاهتمام، بتقريب العلماء والأدباء لينالوا تشجيعهم، فتوافدوا إلى مصر زرافات ووحدانًا، من شرق البلاد الإسلامية وغربها، فوجدوا تربة خصبة نما فيها غرسهم ونضجت عليها ثمارهم، وبذلك انتقل النشاط العلمي والحضاري من العراق وبغداده، إلى مصر وقاهرتها، وتربعت القاهرة – منذ ذلك الحين – على عرش الزعامة العلمية والأدبية في العالم الإسلامي[2].

---

(١) محمد عبد الله عنان: العلائق الدبلوماسية بين القاهرة والممالك الأسبانية النصرانية (من بحوث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة سنة ١٩٦٩م) ثلاثة مجلدات، طبع دار الكتب القاهرة سنة ١٩٧١م، والمجلد الثالث ص ١١٩١، دكتور: نعيم زكي فهمي: طريق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٣م ص ص ٢٥٧ – ٣٦٥

(٢) دكتور: محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ثمانية مجلدات، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة سنة ١٣٨١هـ/١٩٦٢م – المجلد الثالث ص١٣.

إن الباحث في تاريخ مصر –في تلك الآونة لابد وأن ينحني إجلالاً وإكباراً أمام هذه النهضة العلمية والحضارية التي ذاع صيتها، وعمت شهرتها آفاق العالم المعمور وقتئذ، فابن بطوطة يذكر أن مدارس مصر في أوائل القرن الثامن الهجري كانت كثيرة جداً تفوق الحصر(١)، وسلطان الدولة العثمانية يطلب في سنة ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م طبيبًا مصريًا وأدوية من صنع مصر لعلاجه من مرض خطير ألم به(٢)، وشاه رخ –ابن تيمور لنك– يطلب من برسباي سلطان مصر (سنة ٨٣٣هـ/ ١٤٢٦م) تاريخ المقريزي وشرح البخاري لابن حجر العسقلاني(٣)، واستُقبل الكتاب الأخير في اليمن في أوائل القرن العاشر الهجري استقبالاً حافلاً(٤).

---

(١) ابن بطوطة (محمد بن عبد الله الطنجي): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، كتاب التحرير – القاهرة سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م – ص٣٣

(٢) ابن إياس (محمد بن أحمد الحنفي): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، خمسة أجزاء، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية – الهيئة العامة للكتاب سنة ١٤٠٢– ١٤٠٤هـ (١٩٨٢–١٩٨٤م) ج ١ ق٢ ص ٤٦٢.

(٣) المصدر السابق، ج٢ ص ١٢٧

(٤) العيدروسي (محيي الدين عبد القادر بن شيخ عبد الله) تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، المكتبة العربية بغداد سنة ١٣٥٣هـ(١٩٣٤م) ص ص ١٥، ١٦، ابن العماد (عبد الحي الحنبلي) شارات اللهب في أخبار من ذهب، ثمانية أجزاء، دار المسيرة، بيروت سنة ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩م) ج٨ ص٢ .

وكان من الطبيعي أن تعم هذه النهضة العلمية الكبرى علم التاريخ الذي صار علمًا راسخًا يؤدي دوره الحضاري في خدمة المجتمع الإسلامي، يرصد واقعه اقتصاديًا وسياسيًا وحضاريًا واجتماعيًا، والناظر المدقق في المؤلفات التاريخية التي تناولت تلك الحقبة من تاريخ مصر، يجدها كثرة كاثرة متعددة الفروع والأنماط[1].

وظل الأمر كذلك إلى أن غدت مصر في حوزة العثمانيين منذ سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)، فدخلت في طور جديد من أطوار حياتها؛ إذ صارت تابعة بعد أن كانت متبوعة، وولاية بعد أن كانت سلطنة، وتابعة لدولة الخلافة بعد أن كانت دارًا لها[2].

---

(١) دكتور: قاسم عبده قاسم: الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين، دار المعارف، القاهرة سنة ١٩٨٢م ص ١١٠.

(٢) دكتور: السيد محمد الدقن: السلطان الأشرف طومان باي والمقاومة المصرية للغزو العثماني، القاهرة سنة ١٩٧٩م ص ص ٩٣، ٩٤

وكان لهذا التحول الخطير في وضع مصر السياسي أثر كبير في أن يتوهم الباحثون أن نجم مصر في مضمار الحضارة قد أفل، وترك هذا التصور لديهم انطباعا سيئًا، وخيبة أمل ظهرت في بحوثهم التي ألفوها في تاريخ مصر في العصر العثماني، فظنوا أن لا مرجع لهم إلا مؤلفات الشيخ عبدالرحمن الجبرتي(١)، أو بعض الوثائق التي خلفها رجال السلطة في ذلك العصر، أو كتابات بعض المستشرقين الذين حرصوا على النيل من تاريخ مصر وحضارتها (٢)، ووصل الأمر ببعض الباحثين إلى الادعاء أن مصر قد أقفرت وأجدبت، فلم تثمر مؤرخًا يرصد حركة الحياة فيها بمقولة: "إن عصور الاضمحلال والانحدار لا تجد عادة من يكتب عنها"(٣).

(١) دكتور: جمال الدين الشيال: التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر، ط١– النهضة المصرية، القاهرة سنة ١٩٥٨م ص ص ٣، ٤، ٢٧، وانظر: دكتورة: حكمت أبو زيد: التاريخ تعليمه وتعلمه حتى نهاية القرن التاسع عشر، الأنجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٦١م ص ص ٣٩٣، ٣٩٤، وانظر أيضًا: دكتور: جلال يحيى: مصر الحديثة (١٥١٧ – ١٨٠٥م) الإسكندرية (بدون تاريخ) ص ٢٠٧ .

(٢) عن وثائق العصر العثماني وكتابات المستشرقين عنه، انظر: دكتور مصطفى محمد رمضان: مصادر تاريخ مصر الحديث – القاهرة سنة ١٩٨٣م ص ص ٣ – ٣٤، ص ص ٦١ – ٦٤ .

(٣) دكتور: عبد المنعم ماجد – مكانة الجبرتي بين المؤرخين المسلمين (من بحوث ندوة الجبرتي التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٧٤م) طبع الهيئة العامة للكتاب – القاهرة سنة ١٩٧٦م ص ٩١ .

لكن الحقيقة –التي ستظهر من خلال هذه الرسالة– هي أن مصر لم تصب بالعقم يومًا، وأنها أنجبت أبناء بررة بذلوا جهدًا كبيرًا في سبيل استمكال مسيرة أسلافهم من كبار علماء العصر المملوكي، وخلفوا للأجيال من بعدهم مؤلفات تاريخية لم تترك صغيرة ولا كبيرة من حياة مصر إلا سجلتها – رغم الظروف القاسية التي أحاطت بوطنهم في العصر العثماني .

ولعل ما أورده الشيخ عبد الرحمن الجبرتي في مقدمة تاريخه الشهير: (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) من صعوبات اعترضته أثناء شروعه في تأليف كتابه المذكور، كانت سببًا في غمط مؤرخي مصر في تلك الحقبة حقهم؛ إذ أرجع الجبرتي تلك الصعوبات إلى ثلاثة عوامل:

العامل الأول: تسرب الكتب التاريخية من مصر إلى غيرها من البلاد؛ حيث قال بعد أن ذكر عددًا من المصادر التاريخية التي يعرفها ":... وهذه صارت أسماء من غير مسميات، فإنا لم نر من ذلك كله إلا بعض أجزاء مدشتة بقيت في خزائن كتب الأوقاف بالمدارس؛ مما تداولته أيدي الصحافيين، وباعها القومة والمباشرون، ونقلت إلى بلاد المغرب والسودان[1].

(١) الجبرتي (الشيخ عبدالرحمن بن حسن): تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار – ثلاثة أجزاء – طبع دار الجيل، بيروت (بدون تاريخ) ج ١ ص١١ .

وإذا كان الجبرتي محقًا في أن كمًا كبيرًا من تراث مصر قد تسرب إلى خارجها، إلا أن المدقق في أسماء الكتب التي أوردها في مقدمته، لا يجد من بينها مؤلفا خاصا بتاريخ مصر في العصر العثماني، وإنما كلها أسماء مؤلفات تاريخية كتبت قبل دخول مصر تحت سيطرة العثمانيين .

العامل الثاني: -في رأي الجبرتي – هو إتلاف الكثير من المكتبات بسبب الفتن التي استشرت في مصر في العصر العثماني، وغدت علامة من علامات هذا العصر؛ إذ قال: ".. ثم ذهبت بقايا البقايا في الفتن والحروب، وأخذ الفرنسيس ما وجدوه إلى بلادهم، ولما عزمت على جمع ما كنت سودته وأردت أن أوصله بشيء قبله، فلم أجد بعد البحث والتفتيش إلا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد، ركيكة التركيب مختلة التهذيب والترتيب، وكنت ظفرت بتاريخ من تلك الفروع، ولكنه على نسق في الجملة مطبوع، لشخص يقال له أحمد جلبي بن عبد الغني، مبتدئًا فيه من وقت تملك بني عثمان للديار المصرية، وينتهي كغيره مما ذكرناه إلى خمسين ومائة وألف هجرية، ثم إن ذلك الكتاب استعاره بعض الأصحاب وزلت به القدم، ووقع في صندوق العدم،

ومن ذلك الوقت إلى وقتنا هذا لم يتقيد أحد بتقييد، ولم يسطر في هذا الشأن شيئا[١] يفيد، فرجعنا إلى النقل من أفواه الشيخة والمسنين، وصكوك دفاتر الكتبة والمباشرين، وما انتقش على أحجار ترب المقبورين، وذلك من أول القرن إلى السبعين، وما بعدها إلى التسعين[٢] ".

ويفهم من قول الجبرتي سابق الذكر أن الفتن والصراعات التي اشتعل أُوارها في مصر إبان العصر العثماني كانت وراء إتلاف عدد كبير من مكتبات القاهرة التي حوت الكثير من المؤلفات التاريخية الخاصة بتلك الحقبة، وأنه لم يجد إلا القليل منها؛ مثل كتاب أحمد شلبي[٣] بن عبد الغني، وبعض مؤلفات الأجناد، وسيظهر من خلال هذه الدراسة اعتماده على تلك المؤلفات التاريخية – التي عثر عليها – في تأليف كتابه إلى حد كبير.

العامل الثالث والأخير: –عند الجبرتي– يشير إليه في موضع آخر من مقدمته، وهو نظرة أهل عصره الهابطة إلى علم التاريخ وعدم اهتمامهم به؛ يتضح ذلك من قوله: " ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الإنساني تعتني بتدوينه سلفًا عن سلف وخلفًا من بعد خلف؛

---

(١) كذا النص .

(٢) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج ص ص ١١، ١٢

(٣) حرف الشين كان ينطق جيما في العصر العثماني .

إلى أن نبذه أهل عصرنا وأغفلوه، وتركوه وأهملوه، وعدوه من شغل البطالين، وأساطير الأولين، ولعمري إنهم لمعذورون، وبالأهم مشتغلون، ولا يرضون لأقلامهم المتعبة في مثل هذه المنقبة[1].

وعلى الرغم من كل تلك الظروف التي ذكرها الشيخ عبد الرحمن الجبرتي فسيتبين القارئ من خلال هذه الدراسة أن حركة التأليف التاريخي –في مصر في العصر العثماني– ظلت متواصلة مستمرة؛ لاهتمام عدد كبير من علماء مصر الأجلاء بعلم التاريخ، وتأليفهم فيه هذه الكتب التي سنتناولها بالدراسة، ولأن عددًا من أمراء المماليك – وغيرهم– في مصر كانوا يدركون أهمية التأريخ في حياة الأمم والشعوب، فشجعوا زمرة من العلماء وبعضًا من الأجناد على التأليف فيه حفظًا لوقائع عصرهم من الضياع.

والحقيقة التي يمكن إثباتها هي: أن الحضارة المصرية في العصر العثماني لا يمكن أن تضارع نظيرتها في عصر سلاطين المماليك إبان عظمتهم وقوتهم، خاصة وأن أوروبا–في هذه الآونة– كانت قد بدأت فيها حركات النهوض والتقدم، في الوقت الذي انكمش فيه دور مصر الريادي بعض الشيء .

---

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ٩

وإذا حاولنا بحث العوامل التي كانت وراء ذلك، نجد أن بعضها كان موجودا قبل دخول العثمانيين مصر، والبعض الآخر كان العثمانيون سببا مباشراً أو غير مباشر في وجوده، ويمكن إيجاز تلك العوامل مجتمعة فيما يلي:

أولاً: أن مصر منذ أواخر عهد السلطان الأشرف قايتباي (٨٧٣/٩٠١هـ-١٤٦٨/١٤٩٦م) كانت قد بدأت تمر بمرحلة اضمحلال بسبب عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الثورات المتكررة التي أثارتها طوائف المماليك من آن لآخر، بسبب النفقة التي كانوا يطلبونها، أو بسبب الرغبة في السيطرة على حكم مصر من خلال كرسي السلطنة، وما كان يصحب تلك الثورات من حوادث الاقتتال والحروب في شوارع القاهرة بين الطوائف المملوكية المتعددة[١]، لدرجة أضحى معها كرسي تلك السلطنة عبئا ومخاطرة يتهرب من تبعاتها الأمراء، حتى إن "قايتباي" هدد بخلع نفسه من السلطنة أكثر من مرة[٢]، وأحد الأمراء أقسم ثلاثا أنه لن يتسلطن[٣]، والغوري كان يرفض توليها ويبكي[٤]، وأيضًا طومان باي، تأبى وتمنع عن قبول السلطنة وقبلها – أخيرا – تحت الضغط[٥] .

(١) انظر أمثلة لذلك في ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج ٣ ص ٢٧٦، ٣٥١، ٣٦٠، ج ع ص ص ٤٣٠، ٤٣١
(٢) المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٦٢، ٢٧٦
(٣) نفسه، ج ٣ ص ٤٠٤
(٤) نفسه، ج ٤ ص ٧٠٤
(٥) نفسه، ج ٥ ص ١٠٣، ١٠٤

ولا ريب في أن عدم الاستقرار السياسي في دولة ما، لابد وأن يترك أثر سيئا على الحياة العامة فيها ومن بينها الناحية الحضارية .

ثانياً: العزلة التي فرضت على مصر بسبب الهجمة الصليبية الشرسة على جنوب العالم الإسلامي وشرقه في أوائل القرن العاشر الهجري (أواخر القرن الخامس عشر الميلادي) والتي كانت البرتغال رائدة لها؛ إذ نجح الأوربيون في تحويل طريق التجارة الدولية من منطقة العالم الإسلامي (الشام ومصر) إلى طريقهم الجديد المكتشف بالدوران حول أفريقيا[1].

وغني عن البيان أن مرور هذه التجارة عبر مصر والبلاد الإسلامية، كان يشكل موردًا ماليًا غزيرًا وأساسيًا لحكومات هذه البلاد، طالما اعتمدت عليه في النهوض باقتصادياتها[2] وكثيرًا ما اعتمدت عليه في تنفيذ العديد من المشروعات العامة، وإقامة المنشآت المعمارية الإسلامية التي بلغت حداً كبيراً من روعة الفن إلى جانب ضخامتها، ثم الإنفاق عليها من حصيلة الأوقاف الدارة التي رصدوها كي تؤدي أغراضها الدينية والاجتماعية،

(١) دكتور: زاهر رياض –استعمار أفريقيا– الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة سنة ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م ص ص ١١ – ٥٤

(٢) دكتور: نعيم زكي فهمي – مرجع سبق ذكره – ص ص ١٩١ – ٣٦٥

كما أن مرور التجارة العالمية بصورة رتيبة ومنتظمة على مدار السنة، كان مورد رزق لقطاعات كثيفة من سكان الثغور الإسلامية والمدن الداخلية، إلى جانب تبادل الخبرات والمعلومات مع التجار الأجانب، فالحكومات الأوروبية استحدثت وسيلة عصرية لإضعاف الدول الإسلامية ونشر الفقر بين حكوماتها وشعوبها، مما يؤدي بها في النهاية إلى تخلفها عن مسايرة ركب الحضارة، وقد نجحت الدول الأوروبية في تحقيق ذلك الهدف المزدوج[1].

وحين امتلك العثمانيون الشام ومصر والحجاز واليمن، وسيطروا على الطرق التجارية القديمة، حاولوا –متأخرين– دفع غائلة البرتغاليين عن هذه المناطق، فأرسلوا حملة حربية بحرية أقلعت من السويس بقيادة سليمان باشا الخادم سنة ٩٤٥هـ(١٥٣٨م)، وارتكب القائد المذكور جرائم شنيعة في عدن، أعظمها قتله عامر بن داود الظاهري –حاكم عدن– على الرغم من أن عامر بن داود فتح بلاده وزينها لاستقباله، وتوجه بنفسه للترحيب به، لكنه قتله ومن معه ثم أمر بصلبه على ساري سفينته[2].

---

(١) دكتور: عبد العزيز محمد الشناوي – الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ثلاثة أجزاء، نشر الأنجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٨٠– ١٩٨٣م ج ٣ ص ص ١٤٤٨، ١٤٤٩، وانظر: دكتور حسن أحمد محمود بالاشتراك مع الدكتور محمد أنيس والدكتور السيد رجب الجزار: دراسات في تاريخ مصر في العصور الوسطي والحديثة، النهضة العربية القاهرة سنة ١٩٧٣ م، ص ص ١٢٨، ١٢٩

(٢) النهراوالي المكي (قطب الدين محمد بن أحمد): البرق اليماني في الفتح العثماني – الطبعة الأولى - منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر – الرياض سنة ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) ص ص ٨٠، ٨١ .

وكان لتلك الحماقة التي ارتكبها القائد العثماني أثر كبير في نفور حكام الهند المسلمين منه، فلم يقدموا له مساعدة تذكر؛ بل كانوا يتمنون رحيله عن بلادهم خوفًا من غدره بهم، فأشاعوا أن البرتغاليين يعدون حملة كبيرة لقتاله، فدب الذعر في أوصاله، وعاد أدراجه إلى اليمن مرة ثانية دون قتال يذكر، وسر سليمان الخادم " بخلاصه من الهند وقرت عينه بذلك"[١].

واكتفى العثمانيون بجعل البحر الأحمر بحرًا إسلاميًا مغلقًا في وجه السفن المسيحية[٢]، وبذلك تحولت منطقة الشرق الإسلامي عامة، ومصر خاصة، إلى نقطة راكدة لم تتأثر بالتيارات الخارجية التي كانت تجتاح أوروبا من عصر النهضة الإيطالية حتى الثورة الفرنسية[٣].

(١) المصدر السابق ص ص ٨٢ – ٨٤، انظر: دكتور مصطفى محمد رمضان – العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والعاصر – جزءان – القاهرة سنة ١٩٨٢م ج ١ ص ص ١٠٤ – ١٠٨

(٢) دكتور: السيد محمد الدقن: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية – القاهرة سنة ١٩٧٩م ص ٦٥

(٣) دكتور: محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني – مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية – القاهرة سنة ١٩٦٢م ص ١٣ .

ثالثاً: التخريب الحضاري الذي أقدم عليه السلطان العثماني سليم الأول أثناء إقامته القصيرة في مصر عقب دخولها تحت سيطرته سنة **٩٢٣هـ** (**١٥١٧م**)؛ إذ أمر بترحيل الآلاف من العلماء، وكل ماهر في فن وصنعة، كما حمل أكداسًا ضخمة مما كانت تزخر به مكتبات القاهرة من نوادر الكتب والمخطوطات، وجرد القلعة وقصورها، والجوامع والمدارس، وبيوت الأمراء والأثرياء من التحف والآثار وما تحويه من ذهب وفضة، ونقل ذلك كله إلى عاصمته[1] .

وكان السلطان العثماني يهدف من وراء ذلك إلى غرضين؛ الأول: تجريد مصر من أكابرها وزعمائها ليحطم بذلك عصبيتها ويقتل قواها المعنوية، والثاني: نقل تراث مصر الفكري والفني، وهو الذي تكدس بالقاهرة مدى قرون طويلة إلى إستانبول[2].

(١) ابن إياس: مصدر سبق ذكره، ج ٥ ص ص ١٧٨ – ٢٣٢

(٢) محمد عبد الله عنان :مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ الإسلامي – الطبعة الأولى – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة سنة ١٣٨٨هـ(١٩٦٩م) ص ١٦٦

رابعاً: الوضع الديني والسياسي لمصر عقب استيلاء العثمانيين عليها فقد فقدت مصر زعامتها الدينية والروحية للعالم الإسلامي على إثر نقل الخليفة المتوكل على الله إلى إستانبول سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)[١]، كما تحولت من الاستقلال إلى التبعية، ونجم عن هذين الوضعين أن فقدت مصر تلك المكانة الدينية والسياسية التي تبوأتها طوال قرون ثلاثة، وغدت إستانبول مركز النشاط العلمي والحضاري في العالم الإسلامي العثماني .

(١) ابن إياس: مصدر سبق ذكره، ج ٥ ص ص ١٨٤، ١٨٥

خامساً: طبيعة الحكم العثماني في مصر، فعلى الرغم من أن مصر كانت تتمتع بمكانة كبيرة بين ولايات الدولة العثمانية، وأنها كانت ثاني ولاية في الأهمية بعد المجر[1]، واحتفظت بوحدتها الإدارية، كما كانت قبل دخولها تحت سيطرة العثمانيين، بعكس بلاد الشام –مثلا– التي قسمت إلى عدة ولايات، تحمل كل ولاية اسم عاصمتها، مثل ولاية حلب، ودمشق، وطرابلس، وصيدا، وعكا[2]، إلى جانب أن القاهرة كانت أعظم مدن الشرق قاطبة بعد إستانبول[3]، وفاقت في عدد سكانها تعداد سكان باريس[4]، إلا أن طبيعة الحكم العثماني في مصر جعلت العثمانيين بمنأى عن التأثير في حياة المصريين أو الارتباط بهم، فقد مارست الدولة سلطاتها في نطاق ضيق للغاية لم يتجاوز عدة قطاعات؛ مثل: المحافظة على الأمن الداخلي، وجمع الضرائب بطريقة غير مباشرة،

---

(١) دكتور: حسن عتمان: تاريخ مصر في العهد العثماني ١٥١٧–١٧٩٨م في المجمل في التاريخ المصري– القاهرة سنة ١٩٤٢م ص ٢٤٩ .

(٢) دكتور: السيد محمد الدقن: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية – مرجع سبق ذكره ص ٥٢

(٣) عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر– جزءان– الطبعة الخامسة– دار المعارف– القاهرة سنة ١٤٠١هـ–(١٩٨١م) ج ١ ص ٦٩ .

(٤) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية – ترجمة زهير الشايب – مكتبة مدبولي – القاهرة سنة ١٩٧٤م ص ص١١، ١٢

وتنظيم القضاء طبقًا للمذهب الحنفي، وبذلك أغفلت الدولة إقامة منشآت ومرافق عامة تعمل على تحسين أوضاع رعاياها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وما إليها[1].

فإذا وضعنا في الاعتبار أن هؤلاء السكان قد أثقلت كواهلهم بالضرائب الجائرة والمظالم المتتابعة، والفتن المتلاحقة، أدركنا بما لا يدع مجالاً للشك أن الدولة العثمانية بسياستها السالفة الذكر، تركت أثرًا سلبيًا على الحياة العامة في مصر ومن بينها الناحية الحضارية.

ومن جهة أخرى دأبت الدولة العثمانية على إرسال باشاوات مصر من العاصمة مباشرة، وبينما كان بعضهم عسكريين على درجة كبيرة من الاستعلاء والغرور، لا يدركون حق الإدراك قوة الحضارة الإسلامية وعظمتها، رغب البعض الآخر منهم في تشجيع العلم وإقامة منشآت معمارية خيرية، ولكن الدولة العثمانية بسياستها في سرعة عزل الباشاوات، والاستكانة أمام قوة فرق الحامية العثمانية المرابطة في مصر، ثم أمام طغيان أمراء المماليك

(١) دكتور: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية – مرجع سبق ذكره، ج ١ ص ١٨٧

بعد ذلك، لم تتح لهؤلاء الباشاوات فرص مواصلة مشروعاتهم تلك، خاصة وأن عادة بيع المناصب كانت قد استشرت وتفشت بين العثمانيين[1] فكان كل باشا يبذل قصارى جهده في جمع أكبر قدر من الأموال تعويضًا لما دفعه في مقابل الحصول على منصبه.

كل تلك العوامل أضعفت المستوى الحضاري في مصر في العصر العثماني[2].

سادساً: ويمكن أن نضيف إلى العوامل السابق ذكرها عاملاً آخر، وهو أن العثمانيين أنفسهم لم يكن لهم رصيد حضاري فريد يفوق حضارة مصر ليقدموه للحياة العلمية فيها[3]، ولذلك اختلفت فتوحاتهم؛ سواء في العالم الإسلامي أو في أوروبا عن فتوحات المسلمين الأوائل، الذين استطاعوا بمقدرة فذة النهوض بالشعوب التي دخلت في حوزتهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وحضاريًا، وظلت آثارهم حتى الآن في البلاد التي فتحوها شاهدة على عظمتهم، أما العثمانيون فقد ظلوا غرباء عن الشعوب التي حكموها؛

---

(١) كان المال الذي يدفعه الباشا للحصول على منصبه يسمى "كشوفية المنصب" انظر ص ( ) من هذه الرسالة.

(٢) شفيق غربال: محمد علي الكبير – كتاب الهلال رقم ٤٣٠ – القاهرة سنة ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) ص ٣٠

(٣) دكتور: محمد أنيس– مرجع سبق ذكره، ص ١٤، انظر دكتور: محمود صالح منسي: حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي – دار الفكر العربي – القاهرة سنة ١٩٧٢م ص ٣٣ .

سواء في أوروبا أو في العالم الإسلامي، لذلك كان الأوروبيون يتحينون الفرص للانقضاض على العثمانيين للتخلص من سيطرقم، أما في العالم الإسلامي فقد ظل الاستعلاء طابع العثمانيين، وحرصوا على أن تكون التركية لغة للمكاتبات الرسمية والمراسلات والدواوين، ومعظم كبار الموظفين من الباشاوات وغيرهم، كانوا يجهلون العربية، ولولا الوشيجة الدينية التي ربطت هذه الشعوب بالعثمانيين، ولولا المذهب السني المشترك، وتربص الصليبيين في أوروبا بشعوب العالم الإسلامي الدوائر، لولا كل ذلك لكان شعورهم تجاه العثمانيين كشعور الأوروبيين سواء بسواء .

ومن الملاحظات ذات المغزى العميق، التي ذكرها نابليون بونابرت في مذكراته، قوله: "إنه لما جاء إلى مصر قائدًا عامًا للحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨م وجد المصريين لا يتكلمون التركية، وأنهم يجهلونها، وأن هذه اللغة كانت غريبة عليهم، كما كانت الفرنسية غريبة عليهم[١].

(١) انظر عرضا للمقارنة بين الفتوح الإسلامية وبين الفتوح العثمانية، في كتاب الدكتور: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية .. مرجع سبق ذكره ج ١ ص ص ٣٢١ – ٣٤٢

نخلص من كل ما تقدم ذكره إلى حقيقتين مهمتين :

الأولى: أن التدهور الذي أصاب النواحي الحضارية في مصر كانت قد بدت نذره قبل دخول مصر تحت سيطرة العثمانيين، وأن ذلك التدهور نجم عن فقدان مصر سيطرتها على طرق التجارة الشرقية، وأيضًا عن عدم الاستقرار السياسي في أواخر عصر سلطنة المماليك.

والأخرى: أن العثمانيين أسهموا أيضًا في استمرار هذا التدهور، وذلك بنقلهم الكتب والمخطوطات والتحف والآثار والعلماء والصناع، الذين كانت تزخر بهم مصر من القاهرة إلى إستانبول، هذا إلى جانب نظامهم في حكم مصر من قصر مدة حكم الباشاوات، وكثرة مسميات فرق الحامية العثمانية، والإبقاء على نفوذ أمراء المماليك، ثم بكثرة الفتن التي انتشرت بين العسكريين في مصر عثمانيين ومماليك.

وإذا كان العثمانيون –بقصد أو بدون قصد– قد انعزلوا عن المصريين، فقد احتفظ المجتمع المصري بتركيبته السابقة على الفتح العثماني، مجتمع سمته الأساسية الطائفية، فهو مقسم إلى طوائف، تقوم كل طائفة برعاية مصالحها فيما بينها[1]، وبذلك ارتفعت يد الدولة عن الجماعات المشكلة للمجتمع المصري، وتحددت العلاقة بين هذه الطوائف والدولة في حدود ضيقة للغاية .

ومن جهة أخرى فإن العثمانيين حين امتلكوا مصر لم يتعرضوا للأوقاف والرزق المرصدة على الجوامع والمدارس؛ بل حرصوا على أن تظل على ما كانت عليه في العصر السابق على عصرهم[2]، وحرص السلطان سليمان المشرع على أن ينص عليها في قانون نامة بتجريم من يتعرض لها[3]، وحرص بعض باشاوات مصر– أيضًا– على إقامة منشآت خيرية من مساجد ومدارس وخانات وأسبلة، وكتاتيب تخليدًا لذكراهم[4].

(١) دكتور: محمد صالح منسي – مرجع سبق ذكره ص ٣٢، انظر أيضا دكتور: حسن أحمد محمود – مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٦، ١٣٧

(٢) المقدسي (مرعي بن يوسف الحنبلي): قلايد العقيان في فضايل آل عثمان – مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج رقم ٦٠ تاريخ ٨٠/٧٩

(٣) قانون نامة مصر: ترجمه وقدم له وعلق عليه دكتور: أحمد فؤاد متولي – الأنجلو المصرية– القاهرة سنة ١٩٨٦ – مادة: ٤٤، ٤٥، ص ص ٨٥ – ٨٩

(٤) ابن عبد الغني: (أحمد شلبي): أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني – تحقيق دكتور: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم – مكتبة الخانجي القاهرة سنة ١٩٧٨ م ص١١٢، ١١٨، ١١٩ – مجرد أمثلة .

كما أن علماء الأزهر الشريف كانوا يتصدون بقوة وشجاعة نادرة لكل من تسول له نفسه التعرض للأوقاف والرزق، حتى ولو كان السلطان العثماني نفسه[١] .

ومن جهة أخرى لم يحاول العثمانيون التدخل في مناهج التعليم في الأزهر، أو غيره من المدارس، بالتغيير والتبديل، فلم يفرضوا فيه دراسات تركية، وكان بإمكانهم صنع ذلك تمشيًا مع مناهجهم التعليمية في بلادهم، لكنهم التزموا بتقاليدهم في حكم البلاد المفتوحة، فلم يزجوا بأنفسهم في شئون الأزهر أو غيره من مدارس مصر[٢].

---

(١) المصدر السابق، ص ص ٥٩٨، ٥٩٩

(٢) دكتور: عبد الجواد صابر إسماعيل: مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان العصر العثماني، رسالة دكتوراه غير منشوره أُجيزت من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) ص ٥٦٦

وكان من أثر ذلك أن ظلت حلقات الدرس في الأزهر وغيره من المساجد والمدارس تؤدي دورها في الحفاظ على علوم الدين واللغة إلى جانب بعض العلوم التطبيقية الأخرى من الرياضيات والطب والفلك[1]، وقام المتخرجون في الأزهر بدور المدرسين والمرشدين والقضاة في مدن مصر وقراها[2]، واضطلع الأزهر أيضًا بدوره الريادي في العالم الإسلامي، فقصده طلاب العلم والمعرفة من شتى أقطار العالم الإسلامي للتتلمذ على شيوخه ومدرسيه[3] .

وقد كان الأزهر من قدمه وعلو شأنه بين الأقطار الإسلامية، وقيامه على حفظ ثقافة المسلمين الدينية واللغوية قرونًا طويلة، وما أشتهر عن علمائه من الزهد في الدنيا، والانقطاع إلى العلم والمعرفة، ما ساعده على أن يثبت خلال العواصف والأنواء التي طالما عصفت بتاريخ مصر، حتى كان له وحده الفضل في صيانة العلم في هذه البلاد، وظل الينبوع الذي تنهل منه الثقافة في مصر، ثم كان بعد ذلك منهلاً نهلت منه المدارس الحديثة عند نشأتها في القرن التاسع عشر الميلادي[4].

---

(١) عن حلقات العلم ومناهج التعليم في الأزهر، انظر المرجع السابق ص ص ١٩٦ – ٢٣٥

(٢) نفس المرجع، ص ص ٢٦٩ – ١٧٢

(٣) من أمثلتهم الشيخ مرعي الحنبلي (انظر ص من هذه الدراسة، وانظر أمثلة في تاريخ الجبرتي: ج ١ ص ٢٣٦، ص ص ٤٤٠ – ٤٦٦، ج ٢ ص ص ١٠٣ – ١١٤

(٤) دكتور: أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي –النهضة المصرية– القاهرة سنة ١٩٣٨م ص ١٦

لذلك ليس بصحيح ما ردده بعض الباحثين المعاصرين الذين لم يعوا جوهر الحياة العلمية في الأزهر في العصر العثماني، ولا دور علماء الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي الإسلامي في مصر، فقد ردد هؤلاء بعض مزاعم المستشرقين من أن علماء الأزهر " كانوا لا يعرفون حتى أسماء الكتب العربية، وإن كانوا يظنون أنهم يعرفون كل شيء، وأنه ليس فيهم عشرة يستطيعون استخدام معجم لغوي[1]".

ومثل هذا الاتهام محض افتراء يدل على سطحية في المعالجة التاريخية، وحسب مردديه أنهم رضوا لأنفسهم أن يكونوا عالة على جهلة الفكر الغربي ينفثون سمومه وأفكاره المضللة بين المسلمين، وكان الأجدر بهم الرجوع إلى تاريخ الجبرتي الذي عدوه المؤرخ المصري الوحيد في العصر العثماني؛ إذ نلاحظ فيه –أول ما نلاحظ– ذلك الاهتمام البالغ بالعلم والعلماء، فالجانب الأكبر من التراجم التي أوردها ذلك المؤرخ انصب على العلماء المصريين ونتاجهم الفكري[2]،

---

(١) دكتورة: حكمت أبو زيد– مرجع سبق ذكره ص ٤٠٧، انظر قريبا من هذا المعنى: ج. كريستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس – الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٦ م ص ١٤٨

(٢) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ص ١١٣ – ١٤٢ – مجرد مثال – .

ومع التسليم بأن هذا الاهتمام قد يعزى في جانب منه إلى انتماء الشيخ عبد الرحمن لهؤلاء العلماء، إلا أن تلك الجمهرة الهائلة من المشتغلين بالفكر في مصر، وممن لم يقفوا في إعمال فكرهم على أمور الدين؛ بل تعدوا ذلك إلى الفلك والرياضيات وغيرها، مثل تلك الجمهرة لا يملك قارئ تاريخ الجبرتي حيالها إلا شعوراً بالانبهار، وإيمانًا بأن الفكر العلمي الذي ولد في مصر لم ينقطع في وقت من الأوقات – على الرغم من كل ظروفها التاريخية[١].

وكذلك ليس بصحيح أيضًا ما أطلقه بعض الأساتذة على الحياة العلمية في مصر في العصر العثماني أنه عصر الشروح والحواشي[٢]؛ لأن الشروح والحواشي لم تكن وليدة العصر العثماني، وإنما كانت موجودة قبله بمراحل طويلة، كما تمتعت هذه الشروح والحواشي بالأصالة العلمية، وربما فاق شرح أصلاً، وفاقت حاشية شرحًا، ونظرًا لما حوته الشروح والحواشي من استطرادات علمية على جانب كبير من الأهمية، أطلق عليها أستاذنا الدكتور عبد الجواد صابر لقب " موسوعات "، لظهور براعة مؤلفيها واضحة جلية[٣].

---

(١) دكتور: يونان لبيب رزق: الجبرتي والشخصية المصرية (ندوة الجبرتي) مرجع سبق ذكره ص ١٢٧

(٢) جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية أربعة أجزاء– دار الهلال– القاهرة (بدون تاريخ) ج ٣ ص١٩٢

(٣) دكتور: عبد الجواد صابر: مرجع سبق ذكره ص ٤٣٢

وإذا كان الفضل ما شهد به الأعداء، فلقد قرر نابليون في مذكراته أن الأزهر في مصر يقابله جامعة السوربون La Sorbnne في باريس، وأنه أشهر جامعة في الشرق، ونظر إلى علمائه نظرة إجلال وتقدير عميقين استنادا إلى أن لهم صفتين:

الصفة الأولى: أنهم الصفوة الممتازة من الطبقة المستنيرة في البلاد، المتعمقون في الدراسات الدينية واللغوية، أو السوربونيون – على حد تعبيره.

ويرى أستاذنا الدكتور عبد العزيز الشناوي أن بونابرت أول من أطلق على علماء الأزهر المصطلح الجامعي الحديث " دكاترة الشريعة " .

أما الصفة الأخرى: فتكمن في أنهم زعماء الشعب المصري، اعتاد أن يهرع إليهم كلما انهالت عليه المظالم، وكان علماء الأزهر يتدخلون لدى السلطات القائمة لرفع المظالم عن الشعب المغبون، وفي ظل الأوضاع التي كانت سائدة وقتذاك كان علماء الأزهر – فعلاً – أكثر عناصر المجتمع المصري نفوذًا وهيبة وعلمًا واحترامًا واستقرارًا[١] .

(١) دكتور: عبد العزيز الشناوي: صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر (من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة سنة ١٩٦٩م) طبع دار الكتب، القاهرة سنة ١٩٧١م ص ص ٥، ٦، وانظر دكتور: أحمد عزت عبد الكريم: الجبرتي مؤرخ مصري على مفرق الطرق (من بحوث ندوة الجبرتي) رجع سبق ذكره، ص ٢١

ومن هذا المنعطف يظهر للقارئ أن علماء الأزهر الشريف قاموا بدور فعال في الحفاظ على الثقافة الإسلامية، وتنميتها، ونشرها في أرجاء العالم الإسلامي، على الرغم من الظروف القاسية التي أحاطت بمصر في العصر العثماني، وهذا يفسر لنا -أيضًا- العوامل التي أدت إلى ظهور عدد كبير من المؤرخين، ساروا على منهج أسلافهم من رجالات العصر المملوكي، وألفوا كتبا تاريخية رصدوا فيها واقع المجتمع المصري إبان العصر العثماني من كل جوانبه قبل أن يولد الجبرتي نفسه[1]، ولكن لم تُسلط عليهم أضواء الشهرة كما سلطت على الجبرتي .

أما سر الشهرة التي حازها تاريخ الجبرتي "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" فربما يرجع إلى طبعه عدة مرات، نظرًا للإرهاصات الكبرى التي حدثت في تاريخ مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ومطلع القرن التاسع عشر، مع إغفال هذه المؤلفات وعدم الاهتمام بطبعها، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى تردد الباحثين في الإقبال على دراسة تاريخ مصر في العصر العثماني؛ نظرًا لصعوبة الحصول على مصادره [2] .

---

(١) الجبرتي ولد سنة ١١٦٧هـ (١٧٥٣م) انظر: عجائب الآثار .. مصدر سبق ذكره ص ٢٨٧ .

(٢) أحمد شلبي – مصدر سبق ذكره – الفصل الأول من دراسة المحقق – ص ص ١٩، ٢٠

وظل الأمر كذلك حتى خمسينيات القرن الحالي، حين شرع الباحثون المصريون يولون وجوهم شطر تلك المؤلفات التاريخية؛ باحثين عن أماكن تواجدها، محاولين في-دأب وإصرار- إزالة غبار الزمن الذي ران عليها دهرًا طويلاً، وبعضهم سعى في جد لاسترجاع بعض أصول هذه الكتب إلى مصر، بعد غربة وشتات داما قرونًا طويلة، وبذل جهد مشكور في سبيل تحقيقها ونشرها(١)؛ لأن التاريخ المصري الصحيح لا يمكن أن يكتب إلا من خلال هذه الكتب التي عاصر مؤلفوها الأحداث والوقائع التاريخية بأنفسهم؛ بل شارك بعضهم في صنعها -كما سنرى في فصول هذه الرسالة- فكانوا شهود عيان على واقع عصرهم ومجتمعهم، الذي شوهه الرحالة الأوروبيون بكتاباتهم المغرضة، وسيظهر أيضًا -من خلال هذه الدراسة- أن هؤلاء المؤرخين لا يقلون شأنا عن أسلافهم من مؤرخي العصر المملوكي في تناول المادة التاريخية وفلسفتها، ورد الأشياء إلى معلولالتها .

(١) مثلا – جمع الأستاذ محمد مصطفى تاريخ ابن إياس من مكتبات عديدة في أوروبا وحققه ونشره بالتعاون مع جمعية المستشرقين الألمانية، وسبق الإشارة إليه، وحصل أستاذنا الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن – على صورة من مخطوط أوضح الإشارات من جامعة بيل بالولايات المتحدة الأمريكية، ونشره محققا، وسبق الإشارة إليه، ولا يزال كتاب "الدرة المصانة في أخبار الكنانة" للأمير أحمد الدمرداشي كتخدا عزبان، موجودًا بالمتحف البريطاني بلندن، ويحتاج إلى تحقيق ونشر. انظر ص ( ) من هذه الدراسة وربما وجدت كتب أخرى عديدة لم يصل إليها علم الدارسين حتى الآن، مبعثرة في العديد من مكتبات العالم – وهو الرأي الراجح عند الباحث .

البـــاب الأول

المؤرخون في القرن العاشر

الفصل الأول

ابن إياس مؤرخ على مفترق الطرق

استهل القرن العاشر الهجري ومصر تتلقى ضربات عنيفة في البحار الشرقية للقضاء على سيطرتها وتحكمها في طرق التجارة الدولية التي كانت تدر عليها أموالاً طائلة؛ الأمر الذي تمخض عنه جفاف معين التجارة التي كانت من أهم موارد مصر الاقتصادية، ولقد ترك هذا التدهور الاقتصادي آثارًا سيئة داخل سلطنة المماليك في مصر؛ إذ كثرت الثورات وتوالت حركات العصيان والتمرد من المماليك والعربان[1]، في الوقت الذي كان فيه الغوري – سلطان مصر – يجاهد جهادًا مريرًا في سبيل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه بإعداد حملات حربية بحرية لمقاومة البرتغاليين[2] الذين ألحقوا هزيمة مريرة بأسطول الغوري في موقعة (ديو) البحرية سنة ٩١٥هـ (١٥٠٩م)[3].

(١) ابن إياس – بدائع الزهور – مصدر سبق ذكره ج ٤ ص ص ٢١٠ – ٢٣٥ مجرد أمثلة .

(٢) المصدر السابق – ج ٤ ص ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٨٥

(٣) المصدر نفسه ج ٤ ص ١٥٦، ١٨٢، ١٨٣

بالإضافة إلى تلك الأخطار الداخلية والخارجية العاتية، كانت تهديدات الشاه إسماعيل الصفوي تتوالى ضد مصر، فقد دأب على إرسال الرسل والجواسيس لإثارة البلبلة والقلاقل في الدول المجاورة – ومن بينها مصر – رغبة في نشر مذهبه الشيعي بين أتباع الدول السنية المجاورة[1] دون مراعاةٍ لحقوق الجوار، أو تقدير للظروف البالغة الخطر المحدقة بالعالم الإسلامي .

في وسط هذا الخضم الهائل من الأخطار أتى فجأة خطر أشد وأعنف لم تكن تتوقعه مصر في هذه الآونة، ألا وهو خطر العثمانيين من الشمال، عقب اعتلاء السلطان سليم الأول عرش الدولة العثمانية سنة ٩١٨هـ (١٥١٢م) بعد وفاة والده الذي قدم مجهودات متنوعة لمصر دعمًا لجهودها في سبيل درء الخطر الصليبي الذي هدد العالم الإسلامي من الجنوب والشرق[2].

(١) المصدر نفسه ج ٤ ص ١٩١، ٢٠٥، ٢٠٧، ص ص ٢١٩ – ٢٣٠ – مجرد أمثلة .

(٢) ابن إياس – بدائع الزهور – مصدر سبق ذكره ج٤ ص ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٨٥

كان لهذا التحول الخطير في سياسة العثمانيين تجاه مصر أثر كبير في تحول سياسة مصر الحربية، فنحى الغوري جهاده ضد البرتغاليين جانبًا؛ ليحاول دفع هذا الخطر العثماني الذي دق –في قوة وعنف– ناقوس النهاية في حياة تلك السلطنة التي عاشت عصورًا زاهرة، كانت أثناءها صلبة العود، قوية البنيان؛ خاصة في مواقفها المشرفة ضد أعداء الإسلام من صليبيين وتتار، وما خلفته من تراث حضاري يُعد شاهدًا على عظمة رجالها

فلملم الغوري شتات جيشه، وزحف صوب حلب سنة ٩٢٢هـ – ١٥١٦م، وفي مرج دابق كانت النهاية الحاسمة المؤلمة لصفحة مشرقة من صفحات التاريخ الإسلامي؛ إذ حلت الهزيمة بجيش الغوري، وفُقد هو تحت سنابك الخيل [(١)]، واستمر السلطان العثماني المنتصر في زحفه صوب مصر؛

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٧٠، ٧١، ٧٨

حتى قضى على ما بقي لسلطنة المماليك من قوة، بهزيمة "طومان باي" في الريدانية في آخر سنة ٩٢٢هـ - ١٥١٧م[١]، وخطب باسمه على منابر القاهرة التي دخلها في المحرم سنة ٩٢٢هـ-١٥١٧م[٢] دخول الظافرين المنتصرين، واكتملت سعادته بالقبض على "طومان باي" آخر سلاطين المماليك، وشنقه على باب زويلة في شهر ربيع الأول من نفس السنة[٣]، وبذلك دخلت مصر في حوزة العثمانيين، وتحولت من سلطنة إلى ولاية، ومن الاستقلال إلى التبعية .

وشاءت الأقدار أن يعاصر تلك الأحداث الجسام التي غيرت مجرى التاريخ، مؤرخ مصري من أصل مملوكي، هو محمد بن إياس الحنفي، الذي ولد بالقاهرة سنة ٨٥٢هـ (١٤٤٨م)[٤]، وتوفي بها أيضًا سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣م) وألف كتابًا ضخمًا أسماه "بدائع الزهور في وقائع الدهور"؛ سجل فيه تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى آخر سنة ٩٢٨هـ(١٥٢٢م)، وقد تابع ابن إياس فيه -عن كثب بالغ- العوامل

(١) المصدر السابق - ج ٥ ص ص ١٤٥، ١٤٦

(٢)المصدر نفسه- ج ٥ ص ١٤٨، ١٥٠

(٣) نفسه ج ٥ ص ١٧٦، وعن مقاومة طومان باي ضد العثمانيين انظر دكتور: السيد الدقن: السلطان الأشرف طومان باي والمقاومة المصرية للغزو العثماني، مرجع سبق ذكره .

(٤) ابن إياس - مصدر سبق ذكره - ج ٢ ص ٢٦٣

التي أدت إلى بعد الشقة بين سلطنة المماليك وسلطنة العثمانيين، كما عاصر وشاهد حوادث النزاع بين الطرفين، ودخول مصر تحت السيطرة العثمانية، وتنظيمات العثمانيين الأولى في مصر، وسجل كل ذلك تسجيلاً واعيًا مستفيضًا، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة في حياة مصر والمصريين – في تلك الآونة الحاسمة – إلا سجلها ودونها، واكتسب تاريخه بسبب ذلك شهرة واسعة .

ولا يمكن أن يعد ابن إياس نتاج الفكر المصري في العصر العثماني، لأن مصر دخلت في حوزة العثمانيين بعد أن جاوز السبعين من عمره، وكان هو قد تتلمذ على يد شيوخ مصر في أواخر عصر سلطنة المماليك، وكل شيوخه قضوا نحبهم قبل دخول العثمانيين مصر سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)(١)، إلى جانب أنه شرع في تأليف تاريخه سنة ٩٠١هـ(١٤٩٥م)(٢)

---

(١) من شيوخ ابن إياس الذين نعرفهم: الشيخ شمس الدين القادري (ت ٩٠٣هـ/١٤٩٧م)، الشيخ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، الشيخ عبد الباسط بن خليل الحنفي (ت٩٢٠هـ/١٥١٤م)– انظر تراجمهم في: السيوطي: حسن المحاضرة .. مصدر سبق ذكره، ج١ ص ص ٣٣٥، ٣٣٦، وص ٥٧٥، والسخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع– ستة أجزاء، مكتبة الحياة– بيروت بدون تاريخ ج ٤ ص ٢٠٧، وابن إياس مصدر سبق ذكره ج ٣ ص ص ١٩٤ – ١٩٥، ج ٤ ص ٢٩٧–٣٧٤ ورسالة الباحث مرجع سبق ذكره ص ص ١٩ – ٢٥

(٢) ابن إياس – مصدر سبق ذكره - ج ١ قسم ١ ص ٤، ص ٦٤

في أواخر عهد السلطان الأشرف قايتباي؛ أي قبل دخول العثمانيين مصر بربع قرن تقريبا، ولم يكن يتوقع؛ بل ولم يضع في حسبانه أبدًا –وقت الشروع في تأليف الكتاب– أن يحتل العثمانيون مصر، وأن يعاصر هو مراحل الصراع بين الطرفين، وأن يظفر بتسجيل هذه الحوادث التي لو لم يعاصرها ابن إياس، ولو لم يسجلها في تاريخه لما اكتسب هذه الشهرة الفائقة، ولما ذاع صيته كمؤرخ اعتمد عليه في المقام الأول عند التأريخ لتلك الحقبة.

ولذلك نجده يختم كتابه قائلاً: "وقد وقع لي من المحاسن ما لم يقع لغيري من المؤرخين فيما أوردوه في تواريخهم القديمة"[١]، وهو يقصد بالطبع وقائع دخول العثمانيين مصر وتنظيماتهم الأولى بها .

وعلى ذلك فانتماء ابن إياس لمؤرخي مصر في العصر العثماني جاء وليد الصدفة المحضة، ولولا وجوده واعتناؤه بعلم التاريخ وتسجيل حوادثه ووقائعه – خاصة في هذه الفترة المهمة بالذات – لأصيب تاريخ مصر والعالم الإسلامي بنقص ذريع .

---

(١) ابن إياس: مصدر سابق – ج ٥ ص ٤٩٤

وكان لوجود ابن إياس في مفترق الطرق، بين مؤرخي مصر في العصر المملوكي ومؤرخيها في العصر العثماني أثر كبير في خفاء ترجمته[1]؛ إذ من الظواهر المشتركة بين مؤرخي مصر في العصر العثماني –كما سيظهر من خلال هذه الدراسة – أن المؤرخ منهم لم يكن يترجم لسابقيه من المؤرخين، على الرغم من نقل بعضهم عن البعض الآخر، ونجم عن ذلك اختفاء تراجم عدد كبير منهم؛ بخلاف مؤرخي مصر في العصر المملوكي، الذين أوردوا في كتبهم تراجم سابقيهم تقديرًا لجهودهم واعترافًا بفضلهم، وتاريخ ابن إياس نفسه حافل بمئات التراجم للمؤرخين الذين اعتمد عليهم في تأريخه للحقب التي لم يعاصرها .

(١) دكتور محمد مصطفى زياد– المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي – طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر– القاهرة سنة ١٩٤٩م ص ٤٩

وكل الذي نعرفه عن ابن إياس أنه كان سليل أسرة جركسية ظهرت في مراكز الرياسة في مصر والشام منذ منتصف القرن الثامن الهجري[١]، وأن والده توفي في أوائل عهد الغوري سنة ٩٠٨هـ (١٥٠٣م)[٢] عن عمر يزيد عن الثمانين عامًا، وأنه كان من مشاهير "أولاد الناس" أي من أفراد تلك الفرقة المملوكية التي أنشئت سنة ٧٦٢هـ(١٣٦١م)[٣] وضمن أبناء الأمراء من المماليك المندرجين في الخدمة؛ حيث جرت العادة أن يعطى الواحد منهم إقطاعاً متناسباً مع رتبه "أمير خمسة"[٤] في النظام الحربي المملوكي رعاية لسلفه، شريطة أن يندمج في الرديف السلطاني، ويكون صالحا للخدمة المدنية الصغرى زمن السلم[٥].

(١) ابن إياس: ج١ ق١ ص ٥٥٤، ٥٦٧، ق ٢ ص ٤، ١٦، ٥٨، ٧٣، ٧٨، ج٢ ص ٢٧١، وعن جده الأكبر، انظر: المقريزي – السلوك لمعرفة دول الملوك – أربعة أجزاء ج ١، ٢ تحقيق دكتور محمد مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر– القاهرة سنة ١٩٧٠م، ج٣، ٤ تحقيق دكتور سعيد عاشور، طبع دار الكتب– القاهرة سنة ١٩٧٣، ج٣ ص ١٥٣

(٢) ابن إياس – مصدر سبق ذكره - ج ٤ ص ٤٧،

(٣) المصدر السابق – ج ١ ق١ ص ٥٧٩

(٤) أمير خمسة أصغر مرتبة من مراتب الأمراء، ويعد صاحبها من كبار الأجناد. دكتور سعيد عاشور: العصر المملوكي في مصر والشام – الطبعة الثانية – النهضة العربية – القاهرة سنة ١٩٧٦م ص ٤١٤

(٥) دكتور محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في مصر – مرجع سبق ذكره ص ٤٧

تلقى ابن إياس علومه على يد مشاهير الشيوخ في عصره –كما سبق أن ذكرنا– وسار في أثر هذه المدرسة التاريخية المصرية الزاهرة التي جنحت من التعميم إلى التخصيص، ورأت أن تعني –قبل كل شيء– بتاريخ مصر والإفاضة فيه، والتي افتتحها المقريزي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م)– أعظم أساتذتها –بخططه وآثاره الخالدة، وبرز فيها أبو المحاسن ابن تغري بردي(ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م)، والسخاوي (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٧م)، والسيوطي(ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، تلك المدرسة

التي وهبت تاريخ مصر أضخم وأنفس مجموعة من الموسوعات والوثائق، وامتازت بتدوين حوادث عصرها بطرق المشاهدة والمعايشة وتسجيل اليوميات، وقد نشأ ابن إياس في أواخر عهدها، فسار على تقاليدها أثناء تدوينه تاريخ مصر(١).

مصر العثمانية في تاريخ ابن إياس:

بدأ ابن إياس في تأليف تاريخه سنة ٩٠١هـ(١٤٩٥م)، وظل مشغولاً به حتى أواخر حياته، فجاء في أحد عشر جزءًا، شاملاً تاريخ مصر منذ أقدم العصور، وحتى آخر سنة ٩٢٨هـ (١٥٢٢م)

---

(١) من مؤلفات ابن إياس الأخرى – بالإضافة إلى كونه شاعرًا: أ- مرج الزهور في وقائع الدهور –وهو مؤلف شعبي في قصص الأنبياء والرسل طبع تحت عنوان "بدائع الزهور في وقائع الدهور" مكتبة الجمهورية القاهرة(بدون تاريخ). ب- نزهة الأمم في العجائب والحكم، وهو مؤلف صغير في تاريخ العالم، ما زال مخطوطًا، توجد منه نسخة مصورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ٨٥٠ تاريخ. ج- المنتظم في بدء الدنيا وتاريخ الأمم: وهو كتاب في تاريخ الأنبياء والتاريخ الإسلامي العام حتى سنة ٣٥٥هـ(٩٦٥م) مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ١٢٦٥ تاريخ. د-جواهر السلوك في الخلفاء والملوك ويبدو من إشارة ابن إياس إليه (ج٤ ص ٤٨) أنه كتاب في تاريخ الخلفاء الراشدين. هـ- عقود الجمان في وقائع الزمان: وهو مختصر مستقل في تاريخ مصر عن ترجمة ابن إياس =ومؤلفاته. انظر حاجي خليفة: مصدر سبق ذكره المجلد الأول ص ٢٢٩، ٣٠٥، المجلد الثالث ص ١٩٤١، عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين "تراجم مصنفي الكتب العربية" خمسة عشر جزءًا مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٣٧٨هـ (١٩٥٩م) ج٨ ص ص ٢٣٦، دكتور: محمد مصطفى زيادة مرجع سبق ذكره، ص ٥٣ وما بعدها، دكتور: فؤاد سيد: فهرس المخطوطات المصورة ثلاثة أجزاء– القاهرة سنة ١٩٥٩ ج٢ ص ١٦٧، ومجموعة أبحاث العلماء في كتاب (ابن إياس بحوث ودراسات) طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٧م، دكتور مصطفى محمد رمضان: مصادر تاريخ مصر الحديث– مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣، ٥٥، رسالة الباحث للماجستير: مرجع سبق ذكره ص ص ٢٨ – ٣٢].

والتزم أثناء تأريخه بالمنهج الحولي[1]، مقتديا بسُنة سابقيه من المؤرخين، ذلك المنهج الذي اتخذ طابع الاختصار في العصور الموغلة في القدم، ثم يشرع في الاتساع رويدًا رويدًا، حتى يصير سجلاً يوميًا لكل ما يقع من أحداث في عصر المؤرخ، فسجل ابن إياس كل الأخطار الخارجية التي أحدقت بمصر في عصره، وأثرها على حياة مصر الداخلية، وجاء تاريخه شاملاً كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، فهو تاريخ نابض بالحركة فياض بالحيوية أضفى على مؤلفه صفة المؤرخين العلماء، أصحاب الموسوعات الضخمة التي تدل على مقدرة فذة، وصبر جميل، وخلفية علمية واسعة.

شغل تاريخ مصر في العصر العثماني من سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) إلى آخر سنة ٩٢٨هـ(١٥٢٢م) كمًا كبيرًا من الصفحات في كتاب ابن إياس، أرخ فيها تأريخًا يوميًا معتمدًا على المعايشة، فسجل أحداثا تركت انطباعات متباينة عليه باعتباره مصريًا ينعكس على أصداء ما كان يقع من أحداث، وكمؤرخ معني بالتاريخ وتسجيله، وكمملوكي رأي بعيني رأسه زوال دولة بني جلدته، ولكنه – على الرغم من كل هذه الظروف– التزم في معظم الأحيان برباطة جأشه، فكان لا يعنيه غير تسجيل الحقيقة التاريخية مهما كانت مرة المذاق .

(١) ابن إياس – مصدر سبق ذكره – ج ١ ق١ ص ٦٤

وكان لانتماء ابن إياس إلى الجنس المملوكي فضل كبير في توثيق صلاته ببلاط الغوري، وبالعدد الكبير من الأمراء ذوي الشأن في عصره، بالإضافة إلى أن شقيقه كان يشغل وظيفة مهمة في الجيش المملوكي[١]، وعلاقاته كانت قوية بالكثيرين من العلماء والقضاة لانتمائه إلى طبقتهم كعالم ومؤرخ، ولا شك أن كل ذلك كان وسائل اتصال أتاحت له مصادر مهمة اعتمد عليها في تسجيل أخباره، إلى جانب حرصه على تسجيل كل ما يدور في الشارع المصري من شائعات وأقوال[٢].

ورواية ابن إياس عن حوادث الفتح العثماني هي أهم وأنفس ما في تاريخه؛ حيث ترك للأجيال بعده سجلاً يوميًا مسهبًا، يستند على تحقيق المعاصرة والمعايشة، تابع فيه عوامل الخلاف بين مصر والدولة العثمانية، وأن السلطان سليماً الأول –خاصة بعد انتصاره الساحق على الشاه إسماعيل الصفوي في معركة تشالديران سنة ٩٢٠هـ(١٥١٤م)[٣]– تحركت أطماعه صوب مصر،

(١) المصدر السابق – ج ٤ ص ٢٠٤

(٢) انظر رسالة الباحث: مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٥ – ٨٤

(٣) ابن إياس – مصدر سبق ذكره - ج ٤ ص ص ٤٠٢ - ٤٠٣

التي كانت متحسبة لها، محاولة اتقاءها بمد يدها بالسلام عن طريق إرسال "القصاد"[1]؛ للمحافظة على العلاقات الودية التي ربطت مصر بالعثمانيين في أواخر عهد بايزيد الثاني، والتي آتت أكلها بتقديم الأخير مساعدات عسكرية متنوعة – مادية وبشرية – دعمًا لموقف مصر في وجه الصليبيين، والبرتغاليين في المحيط الهندي، وبحر العرب (عُمان)[2]، لكن سياسة سليم الأول في التوسع على حساب الدول الإسلامية المجاورة عصفت بتلك المبادرات الطيبة التي أبداها الغوري .

ولقد التزمت مصر موقف الحياد أثناء الصراع بين الصفوي وسليم الأول، خاصة وأن تهديدات الصفوي لمصر كانت متواصلة مستمرة[3]، ووصلت إلى أقصى مداها حين حاول التآمر مع الفرنج ضد مصر[4]؛ لذلك لم يكن في صالح مصر أن ينتصر الصفوي على العثمانيين، وأيضًا لم يكن في مقدورها في هذه الآونة الحرجة بالذات مؤازرة طرف ضد آخر،

---

(١) المصدر السابق، ج ٤ ص ٢٨٩ – مجرد مثال – والقصاد هم الرسل
(٢) المصدر نفسه،ج ٤ ص ١٩٦٢٠١٣، ٢٠٣، ٢٨٥
(٣) نفسه ج٤ ص ص ١١٨ - ١٢٢،، ص ص ٢١٩ - ٢٣٠
(٤) نفسه ج٤ ص ١٩١، ٢٠٥، ٢٠٧

إلا أن "سليم الأول" أُخِذ بنشوة النصر على الصفوي، وتطلعت أطماعه إلى مصر، فأخذ ينتحل الذرائع والأسباب التي تجعل يوم لقائه بالغوري قريبًا، وحين تحقق الغوري قرب وقوع الصدام، وتأكد أن لا مناص منه توجه بجيشه إلى حلب[١]

.

وقد تابع ابن إياس –على طريقته اليومية في التاريخ– أخبار الغوري وجيشه من خلال الأخبار والشائعات، التي كان يبثها القادمون من الشام إلى مصر، وأيضًا من خلال الكتب الرسمية التي بعث بها الغوري إلى طومان باي –نائب غيبته[٢]– في القاهرة، وكشف من خلال ما تأكد لديه من أخبار أن الغوري حاول رأب الصدع، وتضييق هوة الخلاف بينه وبين سليم الأول، لدرجة أن قاضي قضاة الشافعية –المرافق له– خطب خطبة بليغة، أورد فيها أحاديث شريفة في معنى الصلح[٣] واستبشر جنوده خيرًا،

---

(١) نفسه ج٥ ص ص ٣٨ - ٤٧

(٢) وظيفة يقوم صاحبها مقام السلطان أثناء غيبته عن البلاد، دكتور عبد المنعم ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر جزءان الطبعة الثانية، الأنجلو المصرية، القاهرة سنة١٩٧٩–١٩٨٢م ج٢ ص٤٤

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور .. مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ص ٦٠ – ٦٢

وأيقنوا أن عودتهم إلى مصر ستكون قريبًا[1]، وعلى الرغم من كل هذه النبوءات التي كانت تشير إلى قرب وقوع الصلح بين الطرفين؛ إلا أن ابن إياس -أثناء تدوينه تلك الأخبار- أعلن صراحة أن مراسلات السلطان العثماني كلها حيل وخداع؛ حتى يبطل همة السلطان عن القتال، ويثني عزمه عن ذلك[2].

ولقد صدق حدس ابن إياس، ودارت رحى معركة رهيبة في مرج دابق، استهل حديثة عنها بعبارة قوية تدل على تقديره لما أصاب مصر والعالم الإسلامي من خطب فادح؛ إذ قال: "وفي يوم السبت، سادس عشرين شعبان أشيع خبر هذه الكاية العظيمة التي طمت وعمت، وزلزلت لها الاقطار"[3]، ولا ريب في أنه أصاب كبد الحقيقة بقوله السابق، فمرج دابق من المعارك الحاسمة في التاريخ، وعدت نهاية عصر وبداية آخر .

---

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ج٥ ص ٦٠

(٣) نفسه ج٥ ص ص ١٤٥ ،١٤٦

كان للنصر الذي أحرزه سليم الأول في مرج دابق، في الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ٩٢٢هـ (٢٤ أغسطس سنة ١٥١٦م)[١] نتائج كبيرة؛ إذ يسر له السبيل للاستيلاء على مصر بعد أن ظفر بنصر آخر في الريدانية في ختام نفس السنة[٢]، ودخل العثمانيون القاهرة، ونهبوها ثلاثة أيام متتالية، "فانطلق في أهل مصر جمرة نار"[٣]–على حد تعبير ابن إياس– الذي وقف على أنقاض تلك الحضارة البائدة يبكيها بكاءً حاراً، ولعل من أروع ما أورده في هذا الشأن، تلك المقارنة التاريخية التي صاغها في لهجة مؤثرة قائلاً: "لم تقاسِ أهل مصر شدة مثل هذه قط؛ إلا أن كان في زمن البخت نصر المايلي، لما أتى من بابل، وزحف على البلاد بعساكره وأخربها، وهدم بيت المقدس، ثم دخل إلى مصر وأخربها عن آخرها، وقتل من أهلها مائة ألف ألف ألف إنسان[٤]؛ حتى أقامت مصر أربعين سنة وهي خراب، ليس فيها ديار ولا نافخ نار، فكان النيل يطلع وينفرش على الأرض ويهبط، فلا يجد من يزرع الأرض ولا ينتفع به، لكن هذه الواقعة لها فوق الألفي سنة، قبل ظهور عيسى بن مريم عليه السلام،

(١) نفسه ج٥ ص ٦٥
(٢) نفسه ج٥ ص ص ١٤٥، ١٤٦
(٣) نفسه ج٥ ص ١٤٧
(٤) لعلة أراد أن يبين مدى جسامة الخسائر البشرية

ثم وقع مثل ذلك في بغداد في فتنة هولاكو ملك التتار لما زحف على بغداد وأخربها وأحرق بيوتها، وقتل الخليفة المعتصم بالله وقتل أهلها، واستمرت من بعد ذلك خرابًا إلى الآن، فوقع لأهل مصر ما يقرب من ذلك، وما زالت الأيام تبدي العجائب(١).

ولا جدال في أن ابن إياس قد حالفة التوفيق بإيراد هذه المقارنة التاريخية التي أضفت على وصفه لجرائم العثمانيين بالقاهرة أثرًا بالغًا تنفطر له الأفئدة روعًا وتأثرًا، وتجعل القارئ لا يملك إلا مشاطرته أسفه وحزنه على ما أَلَمَّ بمصر من محن ونوائب وكوارث في الشهور الأولى لاستيلاء العثمانيين عليها .

ومهما يكن من أمرٍ، فقد أمست مصر في قبضة العثمانيين، وتلك حقيقة لا مجال لإنكارها بحال من الأحوال، فوجه ابن إياس همته لمتابعة أخبار السادة الجدد، هذه المتابعة التي أعلت من قدره كمؤرخ، وارتقت بشهادته إلى مرتبة الوثيقة التاريخية التي لا يخالطها زيف أو ريب.

(١) ابن إياس – مصدر سبق ذكره – ج ٥ ص ١٥٧

ويمكن أن نتبين معالم وقسمات الصورة التي رسمها ابن إياس – لمصر في أوائل دخولها تحت سيطرة العثمانيين – بإيجاز فيما يلي:

أ- مصر ولاية عثمانية :

من أول الأمور التي استرعت انتباه ابن إياس هو وضع مصر السياسي؛ حيث سجل في تاريخه كل ما يتعلق بهذا الموضوع، فلقد شرع السلطان سليم الأول في تنظيم شئون مصر قبيل مغادرته لها، فعين–في البداية– وزيره "يونس باشا" حاكمًا عليها[1]؛ غير أنه خشي من قوة نفوذ هذا الوزير، فعزله وولى مكانه "خاير بك" المملوكي[2]، مكافأة له على دور الخيانة الذي لعبه بمهارة في مرج دابق وما تبعها من أحداث، ويفهم من روايات ابن إياس أن "سليم الأول" لم يأمن هو الآخر جانب "خاير بك" بل توجس منه خيفة تكرار خيانته، فاصطحب معه زوجته وابنه إلى إستانبول، ليكونا رهينتين لديه حتى لا يفكر في الخيانة أو الاستقلال بمصر[3].

(١) المصدر السابق – ج ٥ ص ١٨٦

(٢) المصدر نفسه – ج ٥ ص ٢٠٢

(٣) ابن إياس – مصدر سبق ذكره – ج٥ ص ١٤٧، ٣٦٢، ٤٣٢

وأضحى نظام الحكم في مصر يتكون من "خاير بك" واليا على مصر بلقب "ملك الأمراء"(١)، وخير الدين باشا في وظيفة تسمى "نائب القلعة "(٢)؛ بالإضافة إلى وجود حامية عثمانية مكونة من (٥٥٠٠) جندي ما بين إسباهية وكمولية،

---

(١) تحول لقب حاكم مصر العثماني بعد خاير بك إلى باشا، وكان باشاوات مصر يأتون من العاصمة العثمانية مباشرة، ويقيم الباشا بقلعة الجبل، ومهمته عقد الديوان أربعة أيام في الأسبوع، ومراقبة أحوال الرعايا، والإشراف على الشئون المالية، وتخضع لرئاسته جميع الفرق العسكرية. انظر: قانون نامة، المواد من ٣٢ إلى ٤٣ ص ص ٧٣ – ٨٤، دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثالث، مادة باشا من ٢٧٩، ٢٨٠، دكتورة: ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني – مطبعة جامعة عين شمس – القاهرة سنة ١٩٧٨م ص ص ٦١ – ٨٥

(٢) أي قائد فرقة الانكشاري [البكري (محمد بن أبي السرور): الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية] مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٩ ورقة ٢١

وانكشارية[1] و"كمشبغا" والٍ على القاهرة[2]، وتولى الوظائف الرئيسية في البداية مباشرون من الموالين للعثمانيين .

---

(١) أطلق على الفرق العسكرية المرابطة بمصر في العصر العثماني، اللقب التركي "أوجاقات" مفردها "أوجاق" أو "وجاق" وهي في الأصل تعني الموقد، ثم أطلق على الطائفة من الجند، وهذه الفرق هي:

المتفرقة: وواجباتها حفظ القلاع الخارجة عن القاهرة مثل العريش والإسكندرية ودمياط وأبي قير وأسوان وغيرها، ومن رجالها: معمار باشا ومهمته الإشراف على المهندسين والبناءين، وقافلة باشا، ومهمته تسهيل القوافل ومراقبة العربان الذين ينقلون البن من الموانئ إلى داخل القاهرة .

الجاوشان: ووظيفتها تحصيل الأموال الأميرية من حكام الولايات في الديوان العمومي، ومن رجالها أمين الشئون، والمحتسب الذي يراقب الأسعار في الأسواق .

الإسباهية: وهي التي ذكرها ابن إياس باسم " الأصبهانية " وتنقسم إلى ثلاثة فرق:

جمليان: وهي التي أطلق عليها ابن إياس لقب "الكمولية " وخدمتهم في ولايات مصر لمساعدة الكشاف والحكام في حفظ الأمن داخل ريف مصر وحفظ الجسور السلطانية .

تفكشيان أو تفنكجيان: وهم نوع من الجند المسلح بالبنادق .

= **جراكسة:** فرقة تكونت من فرسان المماليك الموجودين بمصر قبل استيلاء العثمانيين عليها – ويظهر من خلال الدراسة أنهم سيطروا على مصر في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) .

الإنكشارية: أي الجنود الجدد، وأطلق عليهم أوجاق السلطان أو مستحفظان مصر، ومقر إقامتهم بالقلعة، ومنهم كتخداء الوقت أي وكيل الباشا ونائبه، وسردار الحج، وسردار الخزينة العامرة .

العزبان أو العزب: وهم طائفة كانت في الأصل من جنود البحر، منهم أمين البحرين، أي ساحلي بولاق ومصر العتيقة، وأمين الخردة أي المسئول عن تحصيل الضرائب المفروضة على الملاهي والعوالم والحواة ومن إليهم. انظر قانون نامة المواد من ١ إلى ٧، حسين أفندي الروزنامجي: ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية – تحقيق شفيق غربال، حولية كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع – الجزء الأول – عدد مايو ١٩٣٦م الباب الثالث – الأسئلة ١، ٢، ٣، ٤، ٥ ص ص ١٧ – ٢١ دكتور: عبد الرحيم عبدالرحمن- الريف المصري في القرن الثامن عشر- الطبعة الثانية- مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٦م من ص ٧١ – ٨١، دكتورة: ليلي عبد اللطيف – الإدارة في مصر – مرجع سبق ذكره ص ص ١٧٥ – ٢٢٨ دائرة المعارف الإسلامية – المجلد الثالث – مادة إنكشارية ص ص ٧٦ – ٨١ .

(٢) والي القاهرة غير الباشا حاكم مصر كلها، ويطلق عليه أيضا زعيم مصر، وهو المسئول عن الأمن داخل القاهرة ومحاربة أماكن الفساد بها، وجرف الخليج الناصري وكان بالقاهرة ثلاثة ولاة أحدهم للقاهرة، وثانيهم لبولاق وثالثهم لمصر العتيقة، والمقدم عليهم والي القاهرة، وقد سيطرت المماليك على هذا المنصب في القرن الثاني عشر الهجري – كما سيظهر من خلال هذه الدراسة (حسين أفندي الروزمانجي: مصدر سبق ذكره، الباب الثالث، السؤال السادس ص ٢٢)

وبذلك تحولت مصر من سلطنة مستقلة يخطب كثير من الدول في الشرق والغرب ودها، إلى مجرد ولاية عثمانية يحكمها وال معين من قبل العثمانيين، ولقد ترك هذا التحول في وضع مصر السياسي أثرًا كبيرًا في ابن إياس؛ حيث قال معبرا عن ذلك: " ومن العجائب أن مصر صارت نيابة بعد أن كان سلطان مصر أعظم السلاطين في سائر البلاد قاطبة؛ لأنه خادم الحرمين الشريفين، وحاوي ملك مصر الذي افتخر به فرعون اللعين؛ حيث قال: أليس لي ملك مصر؟[1] ".

وكان من الطبيعي أن تنفصل ولايات الشام عن مصر، وأن تصير نياباتٍ (ولايات) مستقلة تابعة للدولة العثمانية، وذكر ابن إياس ذلك كله بحسه السياسي والتاريخي، المدرك لما يجري حوله من متغيرات، فنجده يقول في غير موضع: "وقد صارت النيابات كلها بيد جماعة ابن عثمان[2]"، "وقد اقتسموا العثمانية النيابات التي كانت من أعيان المملكة المصرية[3] " .

---

(١) ابن إياس مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ٢٠٦

(٢) المصدر السابق، ج ٥ ص ٣٩١

(٣) نفس الجزء والصفحة .

ب- زوال الخلافة العباسية:

ومن الأمور التي أثارت سخط ابن إياس على العثمانيين، موضوع زوال الخلافة العباسية من القاهرة، والتي ظلت قائمة بها من سنة ٦٥٩هـ(١٢٩١م) إلى ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، وأضفت على القاهرة زعامة روحية على العالم الإسلامي، وجعلتها مركزًا تهفو إليها قلوب المسلمين[١]، ومهما يكن من أمر الخليفة في عصر سلاطين المماليك، وأنه غدا مجرد رمز[٢]، فإن وجوده بمصر جعل عاصمتها قبلة يسعى إليها ملوك الهند وغيرهم للظفر بتقليد من الخليفة العباسي، ليصبغوا على أنظمتهم الصفة الشرعية[٣] .

فبعد أن دانت مصر من أقصاها إلى أقصاها للسلطان العثماني؛ خاصة بعد شنق طومان باي على باب زويلة في شهر ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) أقدم هذا السلطان على عمل خطير هز مشاعر المصريين قاطبة، وذلك حين أصدر أوامره للخليفة المتوكل على الله محمد بالسفر إلى عاصمته إستانبول، فلم يجد الخليفة بدًا من الإذعان لأوامر السلطان المنتصر، فغادر القاهرة في شهر جمادى الأولى من السنة المذكورة[٤].

---

(١) دكتور: محمود رزق سليم - مرجع ذكره، المجلد الثالث ص ١٢

(٢) المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزءان، طبع ببيروت (بدون تاريخ) ج ١ ص ٢٤٢

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور – مصدر سبق ذكره ج ٣ ص ٦٥

(٤) المصدر السابق، ج ٥ ص ١٨٤

وبذلك انقطعت الخلافة العباسية من القاهرة إلى الأبد، وشعر المصريون بإحباط شديد عقب زوال هذا الشعار الديني من وطنهم، والذي استمر أكثر من قرنين ونصف قرن من الزمان .

ولقد صور ابن إياس مشاعر المصريين إزاء إقدام السلطان سليم الأول على هذا العمل الخطير بأسلوب مؤثر؛ حين قال: "... فحصل للناس على فقد أمير المؤمنين من مصر غاية الأسف، وقالوا قد انقطعت الخلافة من مصر، وصارت باسطنبول، وهذه من الحوادث المهولة[١].

وعاشت مصر بدون خليفة من سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) إلى الآن، وفقدت – بالتالي– زعامتها الدينية والروحية للعالم الإسلامي، وانتقلت هذه الزعامة إلى مدينة أخرى في قارة أخرى[٢] .

---

(١)ابن إياس: بدائع الزهور، مرجع سابق، ج ٥ ص١٨٥

(٢) عن قضية انتقال الخلافة الإسلامية العباسية إلى العثمانيين انظر: دكتور: أحمد السعيد سليمان: تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، طبع القاهرة سنة ١٩٦٩م– ص ١٩، ٢٠– دكتور: حسن عثمان منهج البحث التاريخي – الطبعة الرابعة – دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٦م ص ص ١٧٦–١٨١، دكتور: محمود صالح منسي: حركة اليقظة مرجع سبق ذكره ص ٢٩، ٣٠، دكتور: سيد الدقن: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية– مرجع سبق ذكره ص ص ٥٥–٥٩، وعن ترجمة المتوكل على الله انظر: القرماني: أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ – طبع بيروت سنة ١٢٨٢هـ ص ١٨٩ .

جـ – التخريب الحضاري لمصر :

لم يقتصر السلطان العثماني سليم الأول على ما سبق ذكره، وإنما أقدم على ارتكاب جريمة بشعة في حق مصر وحضارتها؛ حين أمر أتباعه بترع التحف والآثار من القلعة وقصورها، وجرد المساجد والمدارس وبيوت الأمراء والأثرياء مما تحويه من رخام وتحف وآثار، واستولى على ما تحويه المكتبات من كتب ومخطوطات، وضع ذلك كله في صناديق، وحملها في السفن لتبحر بها إلى إستانبول، ولم يقتصر على هذا وحده، وإنما أقدم على جُرم أشنع وأفظع حين أمر بترحيل أكابر مصر وزعمائها وعلمائها ورجال المهن والفنون فيها ومهرة الصناع والعمال، وحشدهم في سفينة وبعث بهم إلى عاصمته، وكان السلطان العثماني يهدف من وراء ذلك – كما سبق أن ذكرنا– إلى غرضين رئيسين: الأول: تجريد مصر من أكابرها وزعمائها ليحطم بذلك عصبيتها ويقتل قواها المعنوية، والآخر: نقل تراث مصر الفني والفكري، والذي تكدس في القاهرة مدى قرون طويلة إلى عاصمته؛ ليساهم في ترقية الأمة العثمانية وليدفع بحضارتها إلى الأمام[1] .

---

(١) انظر ص من هذه الدراسة .

ومهما دافع المؤرخون عن السلطان العثماني في هذا الشأن، أو حاولوا التقليل من فظاعة جرمه في حق مصر وحضارتها[1]، فإن متابعة ابن إياس – باعتباره معاصرًا – كفيلة بالرد عليهم ودحضهم؛ بل بلغ به التأثر أن عقد –في كتابه– فصلاً خاصًا ذكر فيه أسماء الأعلام ممن أجبروا على الرحيل إلى إستانبول من أعيان مصر وعلمائها وأصحاب الحرف والفنون فيها[2]، وحسبنا أن نورد مقتطفات يسيرة من آرائه وتعليقاته حول هذه الجريمة ليقف القارئ على مدى فظاعتها، فنجده يعقب على رحيل السلطان سليم الأول من القاهرة قائلاً:

---

(١) دكتور: عبد العزيز الشناوي – الدولة العثمانية – مرجع سبق ذكره – ج ٢ ص ص ٦٩١ – ٦٩٤

(٢) ابن إياس – مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ص ٢٢٩ – ٢٣٢ .

"... فخرج من مصر وصحبته ألف جمل محملة ما بين ذهب وفضة، هذا خارجًا عن ما غنمه من التحف والسلاح والصيني والنحاس المكفت، والخيول والبغال والجمال، وغير ذلك، حتى نقل منها الرخام الفاخر، وأخذ من كل شيء أحسنه، ما لا فرح به آباؤه ولا أجداده من قبله أبدًا، وكذلك ما غنمه وزراؤه من الأموال الجزيلة، وكذلك عسكره، فإنه غنموا من النهب ما لا يحصى، وصار أقل ما فيهم أعظم من أمير مائة مقدم ألف، مما غنمه من مال وسلاح وخيول وغير ذلك، فما رحلوا عن الديار المصرية إلا والناس في غاية البلية، وفي مدة إقامة ابن عثمان بالقاهرة، حصل لأهلها الضرر الشامل، وبطل منها نحو خمسين صنعة، وتعطلت أصحابها، ولم تعمل في أيامه بمصر[1].

كما نجده يعلق على هذا العمل في موضع آخر، بقوله: إن هذا العمل " من أبشع الوقائع المنكرة التي لم يقع لأهل مصر قط مثلها فيما تقدم من الزمان، وهذا عبارة على أنه أسر المسلمين ونفاهم إلى إستانبول"[2].

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٠٧

(٢) ابن إياس – مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ١٨٣

ومما سجله في هذا المقام: "إن مجمع[1] من خرج من أهل مصر، وتوجه إلى اسطنبول دون آلاف إنسان، والله أعلم بحقيقة ذلك، وفيهم نسوان أيضًا وأولادهم صغار رضع، وشيء كبار، ولم تقاس أهل مصر شدة من قديم الزمان أعظم من هذه الشدة، ولا سمعت بمثلها في التواريخ القديمة، وكان ذلك في الكتب مسطورًا، ففارقت الناس أوطانها وأولادها وأهليها، وتغربوا من بلدهم إلى بلد لم يطؤوها قط، وخالطوا أقواما غير جنسهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[2].

ويمكن أن نضيف جملة أوردها ابن إياس في حوادث شهر ذي القعدة سنة ٩٢٦هـ (١٥٢٠م) عقب موت السلطان سليم الأول يعبر فيها أصدق تعبير عن مشاعر المصريين تجاه هذا السلطان؛ إذ قالوا عندما عرفوا خبر موته " سبحان مُهِدِّ الجبابرة "[3].

---

(١) كذا النص

(٢) ابن إياس – مصدر سبق ذكره ج٥ ص ٢٣٢

(٣) نفسه ج٥ ص ٢٦٣

وظل ابن إياس في متابعته الدائبة لأخبار المصريين في إستانبول إلى أن لقي السلطان سليم الأول حتفه في السنة المذكورة وخلفه ابنه سليمان، الذي رسم بعودة الأمراء قاطبة إلى بلادهم، ورأف عليهم وأظهر العدل فيهم[١] فشرعوا يتوافدون إلى مصر زرافات ووحدانًا، بعد أن غابوا عنها "كرهًا" أكثر من ثلاث سنوات .

ورحب ابن إياس بالسلطان الجديد ترحيبًا حارًا لموقفه الكريم من المصريين، وعد هذا القرار من (جملة محاسنه وعدله وفعله الحسن)[٢].

(١) نفسه ج٥ ص ٣٩٤

(٢) نفسه ج٥ ص ٤٣٤

د – القضاء :

من الموضوعات المهمة التي عالجها ابن إياس في تأريخه لمصر في أوائل العصر العثماني، موضوع القضاء المصري، ونظرًا لأن ابن إياس عاش عصرين، فقد جاءت معالجته لهذه القضية وثيقة تاريخية، تعبر أصدق تعبير عن واقع عصره .

كان القضاء في مصر يسير وفق المذاهب الفقهية الأربعة في عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري سنة ٦٦١هـ (١٢٦٢م)[١]، فكان لكل مذهب قضاته يرأسهم أعلمهم بلقب "قاضي القضاة"، وتولى القضاء مشاهير العلماء في مصر كابن خلدون، والسيوطي وغيرهما ممن تركوا بصمات قوية على التراث الإسلامي.

وبعد أن دخل العثمانيون القاهرة بدأ تدخلهم في شئون القضاء المصري، وازداد هذا التدخل وضوحا عقب رحيل سليم الأول عن مصر، متذرعين بضرورة المشي على اليسق العثماني[٢] " ومن جملة تدخلهم:

(١) ابن إياس – المصدر السابق ج ١ ص ٣٢١

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٤١٨، واليسق العثماني أي القانون العثماني

منعهم القضاة من الجلوس للحكم في المدرسة الصالحية، وكانت مقر القضاء في العصر المملوكي –فقد أصدر خاير بك أوامره للقضاة بالجلوس للحكم في بيوتهم، ثم ترسل أحكامهم إلى موظف عثماني أطلق عليه اسم "المحضر"–الذي جعل مقره في المدرسة المذكورة– للتصديق عليها وتنفيذها[١]، ونجم عن هذا الوضع أن تحولت المدرسة الصالحية من قلعة للعلماء إلى مجرد مخفر شرطة؛ الأمر الذي أثار سخطًا عامًا لدى الشعب المصري، عبر عنه ابن إياس بإيراد مرثية طويلة من نظم صديقه الشاعر بدر الدين الزيتوني، يبكي فيها المصير التي آلت إليه قلعة العلماء .. من أبياتها[٢]:

اسمعوا ما جرى لمصر وابكوا بدموع غزار

كان شعار الدين ظاهر كمثل الشموس *** والمجالس من الشهود في الجلوس

شبـــه أقمـــار ترتـــاح إليـــه النفوس *** هم جمال الإسلام وقمع القسوس

اختفت ذي الشموس بظلم النهار

(١) المصدر نفسه ج ٥ ص ص ٢٤٣، ٢٤٤

(٢) نفسه ج ٥ ص ص ٤١٨، ٤١٩

قلعـــــة الديـــــن صالحيـــة مصر *** غلقوهـــا وقـــد رأينـــا العبـــر

وفي هـــذه الأمـــور تحيـــر الفكـــر *** كل هـــذا عبـــرة لأهل النظـــر

يـــا إلهـــي عجـــل بالثـــار

كما فرض العثمانيون في مصر رسومًا مرتفعه على عقود الزواج، فجعلوا رسوم زواج البكر ستين نصف فضة، والثيب ثلاثين، هذا عدا مصاريف الشهود، ورسوما أخرى على الطلاق، وكان من آثار ذلك –كما يقول ابن إياس– أن امتنع الزواج في تلك الأيام، وبطلت سنة النكاح، والأمر لله في ذلك[1].

وهكذا ظل العثمانيون يصدرون الأوامر تلو الأوامر بالتدخل في شئون القضاء المصري، وما كان على خاير بك إلا الرضوخ لأوامر سادته وتنفيذها بصرامة وحزم، أما رجال الأزهر –خاصة طلبة العلم–

(١) نفسه ج ٥ ص ٤١٨

فقد ثاروا ثورة عارمة ضد خاير بك، على هذا التدخل السافر في شئون الشريعة والقضاء[1]؛ إلى أن جاءت الطامة الكبرى التي هزت مشاعر المصريين قاطبة سنة ٩٢٨هـ(١٥٢٢م)، وذلك بصدور قانون جديد لتنظيم القضاء المصري، الغرض منه -كما ذكر ابن إياس- "المشي على اليسق العثماني"، فلقد جعل العثمانيون رئاسة القضاء للمذهب الحنفي دون غيره من المذاهب، وعين السلطان سليمان المشرع قاضيًا عثمانيًا يدعى "سيدي جلبي" في وظيفة جديدة تسمى "قاضي عسكر" لرئاسة القضاء المصري[2].

وكان لقدوم قاضي العسكر -السالف الذكر- أثر سيء على عامة الشعب المصري رجالاً ونساء، لكثرة مظالمه التي أفاض ابن إياس في سرد تفاصيلها[3].

وتعليقات ابن إياس على القاضي المذكور تفيض ذمًا وسخرية، ومعروف أن المؤرخ ضمير الأمة، يعبر من خلال كتاباته – عما يجول بخواطرها من آلام وآمال؛ لذلك نجده يقول عن الأضرار التي أضير بها المصريون من جراء "هذيان" قاضي العسكر العثماني:

(١) ابن إياس – مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ص ٤٢٧، ٤٢٨

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٥٢

(٣) المصدر نفسه ج ٥ ص ص ٤٥٣ - ٤٦٩

(... وقد حصل لأهل مصر من قاضي العسكر غاية الضرر للرجال والنساء ووقع منه أمور شنيعة ما تقع من الجهال ولا من المجانين، فتزايد حكمه بالجور بين الناس، وقد ضيق عليهم غاية الضيق[1])، ويذمه ذمًا صريحًا قائلاً: (إنه جمع بين قبح الشكل والعقل، فإنه كان أعور بفرد عين، لحيته بيضاء، وقد طعن في السن، وكان قليل الرسمال من العلم، أجهل من حمار، لا يدري شيئا في الأحكام الشرعية، وقدمت إليه عدة فتاوى، فلم يجب عنها بشيء، وقد هجته الناس هجواً فاحشا في مدة إقامته بمصر، فقالوا فيه عدة مقاطع .. وقلت أنا:

رأيتـــك لا تري إلا بعيـــن *** وعينـــك لا ترى إلا قليـــلا
فإن تك قد أصبت بفرد عين *** فخذ من عينك الأخرى كفيلا
فقد أيقنت أنك عن قريـــب *** إذن بالكف تلتمس السبيلا[2].

(١) نفسه ج ٥ ص ٤٦٧
(٢) نفس الصفحة وسيجد القارئ في الفصول التالية مؤلفات تاريخية تناولت بالدراسة قضاة مصر في العصر العثماني

هـ- الأوضاع الاقتصادية:

عالج ابن إياس أوضاع مصر الاقتصادية في السنوات الأولى للوجود العثماني بها معالجة تنم عن معايشته لما كان يقع بمصر من مظالم أدت إلى اختناقات وأزمات اقتصادية، وفي نفس الوقت تدل هذه المعالجة على هويته كمؤرخ حاد البصيرة، نافذ الفكر، قوي التعليل، فلقد ذكر أن أوضاع مصر المالية في أوائل العصر العثماني كانت سيئة للغاية، وبحث عن أسباب ذلك، فوجد أنه إلى جانب جفاف معين التجارة التي كانت تدر أرباحا طائلة، وتسبب رواجًا اقتصاديًا للمصريين[1]، أن ولايات الشام قد انفصلت عن مصر وأصبحت تبعيتها للدولة العثمانية مباشرة، وفقدت الخزانة المصرية –بالتالي– الضرائب التي كانت تجبى منها[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المكوس التي كانت تحصل على الثغور المصرية؛ مثل الإسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط وجدة –

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٠٩، ١٢٩، ١٩٢، ٢٨٦، ٣٣١ ،ج٥ ص ٤٣١

(٢)المصدر نفس ج ٥ ص٤١٠

وكانت تابعة لمصر– تذهب حصيلتها إلى الدولة العثمانية مباشرة، ولا تدخل الخزنة المصرية[1]، فإذا أضفنا إلى ذلك أن العثمانيين أهملوا العناية بتطهير الترع وصيانة الجسور السلطانية، التي كان أسلافهم المماليك يعنون بها عناية فائقة، ونجم عن هذا الإهمال أن النيل كان يغرق القرى والحقول وقت فيضانه[2]، فتتلف المحصولات المزرعة، ويقل المعروض منها في الأسواق، وترتفع الأسعار ارتفاعًا كبيرًا، هذا إلى جانب تمرد طوائف الجند على خاير بك، ونهبهم أموال الناس وممتلكاتهم في القاهرة، وفي الريف أرهق جند الإسباهية الفلاحين بسبب مظالمهم المتعددة، "وكثر منهم الأذى في حق أهل مصر.. وصاروا لا يسمعون لخاير بك كلاما، ولا له عليهم حرمة[3] " كما كثر الغش في العملات المتداولة، والبيع بسعرين نتيجة لذلك[4] .

---

(١) نفسه ج ٥ ص ٤٠١، ٤٠٦، ٤١٠، وقد تحولت الثغور أو المقاطعات – في القرن الثاني عشر – إلى نظام الالتزام، واستولى علي إيرادها أمراء المماليك – كما سنراه في الفصول التالية– .

(٢) نفسه ج ٥ ص ص ٢٦٩، ٢٧٠

(٣) نفسه ج ٥ ص ٢١٩، ص ٣١٤

(٤) نفسه ج ٥ ص ص ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٥٢ – مجرد أمثلة

كل ما سبق ذكره أدى إلى ضعف الموارد الاقتصادية، وإلى ازدياد فقر الأهلين وشقائهم.

وقد بين ابن إياس أن الضرائب التي كانت تجبى من مصر في حياته وتدخل الخزنة المصرية، كانت على قسمين: قسم يجبى نقداً، ومقداره مليون وثلاثمائة ألف دينار، والقسم الآخر يجبى عينا، ومقداره ثلاثمائة ألف إردب نصفها قمح، والنصف الآخر شعير وفول، وغير ذلك(١).

ويرى أن هذا الخراج إذا قورن بخراج مصر في العصور السابقة يعد قدراً ضئيلاً جدًا(٢) كما أنه لم يكن يفي بالمتطلبات المالية المفروضة على الخزانة المصرية؛ لذلك لجأ العثمانيون إلى جمع الضرائب مقدماً(٣)؛ الأمر الذي أرهق دافعيها —من الفلاحين والتجار وأرباب الحرف— إرهاقًا شديدًا، وفي بعض الأحيان كان خاير بك وأتباعه يسدون العجز في الخزانة عن طريق النهب والسلب الذي تعددت صوره وأشكاله(٤).

---

(١) ابن إياس — مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ٤٠٩

(٢) المصدر السابق ج٥ ص ص٤٠٩، ٤١٠، وانظر: عمر طومسون: مالية مصر في عهد الفراعنة إلى الآن— طبع الإسكندرية سنة ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) القسم الأول ص ص ٦٢ — ٦٣، والقسم الثالث ص ٢٦٩

(٣) ابن إياس ج ٥ ص ٤٠٨

(٤) المصدر السابق ج ٥ ص ٣٢٥

وحدد ابن إياس –في تاريخه– الأعباء المالية التي كان على المصريين تحملها؛ سواء عن طريق الضرائب المشروعة أو غير المشروعة، وكانت موزعة كالآتي:

أ. نفقات الباشا وحاشيته: فلقد كان خاير بك يعيش عيشة كلها بذخ وترف، منهمكًا في احتساء الخمور بأنواعها، عاشقًا للطرب، مكثرًا من شراء المماليك، مغرمًا بأن يمر في شوارع القاهرة في مواكب تشبه مواكب سلاطين المماليك إبان عظمتهم(١)، جشعًا في جمع الأموال؛ حتى إنه بعد وفاته وجدت عنده أموال تفوق الحصر والعد، ومع ذلك كان يدعي دائما أن بيت المال خال من الأموال، فيؤخر صرف مستحقات العسكر(٢)، وجاء بعده مصطفى باشا، فكانت مصاريفه الشهرية تصل إلى ثمانية آلاف درهم(٣)، كما أن مصاريف حاشيته وخدمه ومعاونيه بلغت ثلاثة عشر ألف درهم شهريا(٤) .

---

(١) نفسه ج ٥ ص ٢٤٢، ٣٨٥، ٤٠٨، ٤٨٢

(٢) نفسه ج ٥ ص ٤٨٣

(٣) نفسه ج ٥ ص ٤٩٣

(٤) نفسه ج ٥ ص ٤٣٠

ب. جوامك[1] طوائف العسكر: فقد كانت الفرق العسكرية العثمانية المرابطة في مصر تصرف مستحقاتها المالية من الخزانة المصرية، وقد أورد ابن إياس أمثلة على ذلك، جمعناها فيما يلي[2]:

الإسباهية	**مستحقات أفرادها**	**١١٠٠٠ درهم شهريا**
الانكشارية	**مستحقات أفرادها**	**١٣٠٠٠ درهم شهريا**
الكمولية	**مستحقات أفرادها**	**١١٠٠٠ درهم شهريا**
الجراكسة	**مستحقات أفرادها**	**١١٠٠٠ درهم شهريا**

ج. الهدايا التي كانت ترسل للسلطان: فلقد اعتاد خاير بك أن يرسل للسلطان سليم الأول، ولابنه سليمان من بعده هدايا متنوعة في كل عام تشمل أنواعًا عديدة وثمينة منها الخيول الأصيلة، والقماش السكندري والمترلاوي والفارسكوري، والشاشات، وأحمال من الأرز والسكر المكرر، وتكررت هذه الهدايا وزاد حجمها وقيمتها في السنوات التالية[3] .

(١) جومك كلمة فارسية مفردها جامكية يقصد بها المرتب أو المعاش (حسين الرزونامجي ترتيب الديار المصرية – مصدر سبق ذكره – ص ص ٥٩، ٦٠ حاشية رقم ٢

(٢) ابن إياس – مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ص ٤٢٩، ٤٣٠

(٣) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٦٠، ٢٦١، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٩٥، ٤٤١ .

المساعدات العسكرية التي كانت تقدمها مصر للسلاطين أثناء حروبهم في أوروبا:
وفي غيرها، والتي تنوعت بين مواد تموينية ومساعدات بشرية وعسكرية، فلقد طلب سليم الأول من خاير بك أثناء وجوده بالشام، وهو في طريق عودته إلى عاصمته، سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) أربعين ألف إردب من القمح والشعير لإنفاقها على عسكره[١]، وقدمت مصر للسلطان سليمان المشرع أثناء حروبه في رودس مواد تموينية بلغت ثلاثين ألف إردب من القمح وخمسمائة حمل دقيق، وخمسمائة إردب من الأرز ومثلها حمص وبازلاء وبصل وغير ذلك[٢]، هذا إلى جانب الحملات العسكرية التي خرجت من مصر للمساهمة في الحروب ضد أعداء الدولة[٣]، وكانت مصر تتحمل نفقاتها إعدادًا وتسليحًا وتجهيزًا، ومن جهة أخرى فقد استباح أفراد هذه التجاريد لأنفسهم نهب أموال المصريين، وسببوا لهم أضرارًا بالغة، ولذلك نجد ابن إياس يقول–مثلاً– عند ذكره خروج تجريدة عسكرية متجهة إلى رودس: "وحصل لأهل مصر بخروج هذه التجريدة غاية الضرر" [٤].

---

(١)المصدر نفسه ج ٥ ص ص ٢١٦، ٢١٧

(٢) نفسه ج ٥ ص ٤٧٧

(٣) نفسه ج ٥ ص ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٧٧

(٤) نفسه ج ٥ ص ٤٦٦

د. كثرة قدوم رُسل الدولة إلى مصر: فلقد اعتاد السلطان سليم الأول وابنه سليمان من بعده إرسال رسل "قصاد" إلى مصر يحملون خطوطًا شريفة[1] لخاير بك، وكان هؤلاء القصاد يستقبلون بحفاوة بالغة، فتزين لاستقبالهم مدينة القاهرة، ويقيمون في قصور فخمة، وتنفق عليهم أموال طائلة، وتقدم لهم عند عودهم هدايا ثمينة نقدية وعينية[2]؛ الأمر الذي كان يحمل الخزانة المصرية أعباء ثقيلة، وأدرك السلطان سليمان المشرع إسراف خاير بك على "قصاده"، فأمر بالكف عن ذلك لكنه استمر في سخائه عليهم[3].

والواقع أننا إذا استرسلنا في عرض كل ما أورده ابن إياس في كتابه عن أوضاع مصر في أوائل الوجود العثماني بها لضاق المقام؛ إذ إنه لم يترك موقفًا من المواقف إلا أورده وعلق عليه، فبين أن العثمانيين أخذوا يتدخلون في كل شيء بالتغيير والتبديل، حتى إنهم استحدثوا نظما جديدة في المكاييل والموازين والمقاييس غير تلك التي ألفها المصريون قرونا طويلة، وإن هذه النظم أضير بسببها المصريون أضرارًا بالغة[4].

---

(١) الخط الشريف أمر صادر من الحكومة المركزية بالدولة العثمانية معتمد من السلطان العثماني .(دكتور: عبد الجواد صابر – مجتمع علماء الأزهر – مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠

(٢) ابن إياس – مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ٣٨٤ ،٤٠١، ٤٠٨، ٤١٠

(٣) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٣٦ – ٤٤٧

(٤)المصدر نفسه ج ٥ ص ٤١٥، ٤٤٤، ٤٤٥

ومع كل ما بذله ابن إياس من جهد في سبيل تسجيل واقع المجتمع المصري في السنوات القلائل التي عاشها في ظل العثمانيين، ومع اعتقاد الباحث أنه لولا وجوده في هذه الفترة المهمة بالذات، واعتناؤه برصد جميع الوقائع اليومية لأصبح اعتماد الباحثين في تاريخ مصر على مصادر أقل شأنًا لم تحط بالأحداث الداخلية والخارجية معًا، وعلى الرغم من ذلك فإن جهود ابن إياس لم تسلم من طعنات توجه إليها –في عصرنا هذا– من بعض المؤرخين، ففريق يرى أنه لم يصور تحول المجتمع المصري من العصر المملوكي إلى العصر العثماني(١)، وفريق يرى أنه كان يبدي في عواطفه نحو الفاتحين ترددًا واضطرابًا، فتراه يحمل على سليم الأول، ويعدد جرائمه ومثالبه في حق وطنه، ثم نراه في نفس الوقت يدعو بالنصر لولده وخلفه السلطان سليمان(٢).

وبالنسبة للاتهام الأول، فأعتقد أن ابن إياس لا دخل له فيه؛ لأنه لم يعاصر دخول مصر تحت سيطرة العثمانيين إلا في أواخر حياته، ولأن هذا التحول لا يتم بين عشية وضحاها وإنما يحتاج إلى سنوات تفوق السنوات الست التي أرخ لها ابن إياس في كتابه، وعلى كل حال فحسبه أنه سجل واقع عصره كما رآه وسمعه بأمانة وصدق .

---

(١) دكتور: محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري ... مرجع سبق ذكره ص ١٩

(٢) محمد عبد الله عنان: ابن إياس والفتح العثماني لمصر (من بحوث ندوة الجبرتي) مرجع سبق ذكره ص ص ١٤٧، ١٤٨

أما بخصوص تقلب عواطف ابن إياس تجاه كل من سليم الأول وابنه سليمان، فمن الواضح أنها كانت صادقة ومعبرة عن مشاعر المصريين في تلك الآونة، فالأول قضى على دولة المماليك في مصر والشام ظلمًا وعدوانًا، وارتكب فظائع عديدة أوردها ابن إياس في تاريخه، وانتهك جنوده حرمة الجوامع والمدارس ولم يرحموا شيخا لعجزه، ولا طفلا لصغره، ولا امرأة لضعفها؛ لذلك حمل عليه ابن إياس حملات موجعة[1]، وغير معقول أن نطالبه بالتجرد من عواطفه ومشاعره إزاء ما يقع على أرض وطنه من أحداث، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم، أن "سليم الأول" ليست له فتوحات تذكر في أوروبا منهجها الجهاد الإسلامي؛ بخلاف ابنه الذي خاض حروبًا ضارية باسم الإسلام في أوروبا، عاصر ابن إياس بعضًا منها[2]؛ لذلك نظر إليه نظرة إعجاب وتقدير؛ لأنه حارب في أوروبا باسم الإسلام، وعقيدة الجهاد الإسلامي في تلك الآونة كانت جياشة في نفوس المصريين –ومنهم ابن إياس–، ومما زاد هذه العقيدة تأججًا في نفوسهم تلك الحروب الصليبية التي شنها البرتغال والأسبان على المسلمين، وكان من نتائج هذه الحروب حرمان المصريين من أحد مصادر ثروتهم إثر اكتشاف البرتغاليين الطريق الجديد حول أفريقيا .

(١) ابن إياس – مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٤٨

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٤١١، ٤٧٥، ٤٧٦

فإذا أضفنا إلى ذلك عدة أمور منها: إعجاب السلطان سليمان بالمماليك، ونقده لوالده الذي قضى على كثير من قادهم في مذبحة أعدها لهم بمكيدة عقب دخوله القاهرة سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)[١] ومنها: أنه أطلق سراح الخليفة المتوكل على الله محمد، وأعاده إلى إستانبول من منفاه الذي نفاه إليه والده[٢]، ومنها: أنه كان دائم التوصية لنائبه في مصر بحسن معاملة المصريين[٣]، ومنها: أنه عفا عن المصريين الذين نقلهم أبوه إلى إستانبول، وأمر بعودهم إلى القاهرة بعد غياب طويل[٤]، وتلك الأمور كانت مسار سخط المصريين على السلطان سليم الأول، وإذا تأملنا كل ما تقدم أدركنا أن عاطفة ابن إياس كانت موضوعية تمامًا لا تردد فيها ولا اضطراب، وأنها لم تزد عن كونها صدى لمشاعر وعواطف الشارع المصري في تلك الآونة .

---

(١) المصدر نفسه ج٥ ص ٤٧٥

(٢) نفسه ج ٥ ص ٣٦٥

(٣) نفسه ج ٥ ص ٤٥٠

(٤) نفسه ج ٥ ص ٣٩٤

ومما أخذ أخيراً على ابن إياس: أسلوبه الذي صاغ به تاريخه، فبينما يرى البعض أن أسلوبه مصقول جيد وإن كثرت به الألفاظ والأساليب غير العربية[1]، يذكر البعض الآخر أن أسلوبه لا يرقى إلى مرتبة أسلوب "مسكويه"؛ خاصة في تأليف المناظر الجديرة بالتصوير والمفزعة، وتصوير الشخصيات التي يستطيع القارئ أن يتخيلها وتبقى واضحة في ذهنه[2].

والحقيقة التي يمكن تقريرها أن لغة ابن إياس سهلة بسيطة تجمع بين العامية والفصحى، والكلمات والمصطلحات الغريبة التي كانت شائعة في عصره، ومن جهة أخرى فالمؤرخ لا ينظر إلى كتابات ابن إياس من ناحية رونق الأسلوب وبلاغته، وإنما من ناحية الأخبار وصدقها وطريقة عرضها، ومعايشة المؤرخ لها بصرف النظر عما فيها من أخطاء، والمؤرخ الأمين – كابن إياس– أشبه بالمصور المبدع الذي ينقل صورة صادقة لعصره ولغته من هذه الزاوية تعد مجالاً لدراسة اللغة العربية وتطورها[3].

---

(١) دكتورة: سيدة إسماعيل كاشف: ابن إياس المصري ومنهجه في البحث والتاريخ (من بحوث ندوة ابن إياس) مرجع سبق ذكره، ص ٣٤

(٢) مرغوليوس: دراسات في المؤرخين العرب – ترجمة دكتور: حسين نصار– طبع بيروت (بدون تاريخ) ص ١٧٣ .

(٣) دكتور: مصطفى رمضان: مصادر تاريخ مصر الحديث – مرجع سبق ذكره ص ٥٦

معاصرو ابن إياس:

عاصر ابن إياس عدد من المؤرخين خلفوا كتبًا تاريخية دونوا فيها وقائع الغزو العثماني للشام ومصر، والسنوات الأولى من حكمهم هذه المناطق المهمة من العالم الإسلامي، والمؤرخون هم على الترتيب: ابن الحمصي، وابن طولون الصالحي، والشيخ أحمد الرمال.

والواقع أن كتب هؤلاء المؤرخين لم تنل من الذيوع والشهرة ما ناله تاريخ ابن إياس، كما لم يبلغ أحدهم مبلغه، أو يقربه في المقدرة على التأليف الضخم، ويرجع ذلك إلى أن ابن إياس قصر نفسه على الكتابة والتأليف في ذلك الفرع وما يتصل به، إلى جانب نظم الشعر والزجل أحيانًا، على حين أن معاصريه أولئك اشتغلوا بالتاريخ وغيره من العلوم والفنون، فلم تكن مهنة التأريخ بالنسبة لهم شيئًا أصيلاً، وإنما تناولوا التاريخ بدافع الرغبة في خدمة ما اشتغلوا به من علوم[1].

---

(١) دكتور: محمد مصطفى زيادة – المؤرخون في مصر – مصدر سبق ذكره ص ٥٥

ولما كان كلٌ من: ابن الحمص، وابن طولون شاميي الأصل[1]،

---

(١) ابن الحمصي هو: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري الشافعي، ولد بدمشق ٨٤١هــ/١٤٣٧م، وتلقى علومه على كثير من شيوخ عصره الشاميين والمصريين، وعمل في خدمة الجامع الأموي بدمشق، وترقى في وظائفه حتى صار من أشهر خطبائه، كما ولي قضاء الشافعية بدمشق سنة ٨٨٦هــ/١٤٨١م، ثم سافر إلى القاهرة سنة ٩٠٠هــ/١٤٩٤م، وأقام بها إلى سنة ٩١٤هــ/١٥٠٨م، وخطب للغوري بمسجد قلعة الجبل، وكان الغوري يختار تقديمه لفصاحته ونداوة صوته، توفي بدمشق سنة ٩٣٤هــ/١٥٢٨م– ألف تاريخًا ما زال مخطوطا عنوانه "حوادث الزمان وأنباؤه ووفيات الأعيان وأبناؤه" وله عنوان أخر هو "حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران" جعله ذيلاً على كتاب "إنباء الغمر بأنباء العمر" لابن حجر العسقلاني سجل فيه تاريخ الشام ومصر من مولده سنة ٨٤١هــ/١٤٣٧م وحتى آخر سنة ٩٣٠هــ/١٥٢٤م، توجد منه نسخة مصورة عن مكتبة سوهاج بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ٤٢٠ تاريخ (انظر: الغزي: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق دكتور: جبرائيل سليمان حبور– ثلاثة أجزاء الطبعة الثانية، بيروت سنة ١٩٧٩م ج١ ص ٩٧، ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٨ ص ٢٠١، حاجي خليفة: كشف الظنون ج ١، ص ٦٩٣، دكتور: لطفي عبد البديع: فهرست المخططات المصورة، ثلاثة أجزاء القاهرة سنة ١٩٥٦م ح١ ص ١١٨، دكتورة: ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤلفي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٩م ص ص ١٧١ – ١٨٩ .

أما ابن طولون فهو: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون، ولد بصالحية دمشق سنة ٨٨٠هــ/ ١٤٧٥م، ونشأ في أسرة اشتهرت بالعلم والاشتغال بالقضاء والتدريس، فكانت هذه النشأة ذات أثر كبير في توجيهه إلى ملازمة الشيوخ والتتلمذ على أيديهم، فدرس على علماء الشام ومكة ومصر، وبرع في علوم عديدة بلغت ثمانية وثلاثين علمًا، وكان لهذه الثقافة المتعددة الجوانب أثر كبير في صاحبها، فألف كثيرًا من الكتــب في فروع العلــم = المختلفة، وإذا كان السيوطي يعد موسوعي مصر لتنوع اهتماماته العلمية وكثرة تآليفه، فابن طولون يعد – هو الآخر موسوعي الشام في عصره؛ إذ شارك في الحياة العلمية بقسط وافر، وشغل العديد من الوظائف، أهمها التدريس الذي فضله على مناصب القضاء، فكانت أوقاته عامرة بالتدريس والإفادة والتأليف، توفي بصالحية دمشق سنة ٩٥٣هــ/١٥٤٦م، ألف ابن طولون كتابًا في التاريخ عنوانه "مفاكهة الخلان في حوادث الزمان" شمل تاريخ الشام ومصر من مولده سنة ٨٨٠هــ/١٤٧٥م، وحتى قبيل وفاته؛ إذ أنهاه بحوادث سنة ٩٥١هــ/١٥٤٤م، حققه الأستاذ محمد مصطفى، وقامت بنشره المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، القسم الأول سنة ١٣٨١هــ/١٩٦٢م، والقسم الثاني سنة ١٣٨٤هــ/ ١٩٦٤م، (انظر في ترجمته: ابن طولون: الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، مكتبة القدسي بدمشق سنة ١٣٤٨هــ- ص٨١ وما بعدها، الغزي: ج ٢ ص ص، ٥٣، ٥٤، ابن العماد: ج ٨ ص ص٢٩٨، ٢٩٩، جورجي زيدان: تاريخ أدب اللغة العربية، ج ٣ ص ص ٣١٤، ٣١٥، وزيادة: المؤرخون في مصر .... ص ٧٧، ٧٨)

وابن زنبل من سكان مصر، لذلك سوف نقصر دراستنا عليه – التزاما بخطتنا في البحث:

ابن زنبل الرمال:

هو الشيخ أحمد بن أبي الحسن علي بن نور الدين المحلي الشافعي، الشهير بابن زنبل الرمال، كان معاصراً لابن إياس، ومع ذلك لم يشر أي منهما للآخر، شهد أحداث مرج دابق سنة ٩٢٢هـ(١٥١٦م) والمقاومة التي نظم صفوفها طومان باي ضد العثمانيين، وكان بمنزلة المشير على المماليك، يضرب لهم الرمل ويكشف لهم عن حظهم، وهم يأنسون إلى رأيه، ويصدقون قوله[١]، وكان على صلة بابن السلطان الغوري وبعض كبار أمراء المماليك، وحضر صلاة الجنازة على طومان باي بعد شنقه على باب زويلة في شهر ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)[٢]، ويبدو أنه انضم للعثمانيين بعد ذلك، وأصبح موظفًا بديوان الجيش العثماني بمصر[٣]،

(١) ابن زنبل: آخرة المماليك (واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني)، تحقيق عبد المنعم عامر، سلسلة كتب الثقافة، القاهرة سنة ١٩٦٢ م، المقدمة ص ٨

(٢) المصدر السابق ص ١٤٢

(٣) دكتور: محمد مصطفي زيادة: مرجع سبق ذكره ص ٧٦

وكان من المعتقد أن وفاته كانت في غضون سنة ٩٦٠ هـ(١٥٥٢م)[1]، ولكن اتضح للباحث أنه عاش عهد السلطان سليمان المشرع كله (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) إذ إن كتابه -موضع الدراسة- يتضمن عبارات تدل على ترحمه على السلطان المذكور، مثل قوله عنه:"... كان من الملوك العادلة، رحمة الله عليه، ومكث في الملك نحو ثمانٍ وأربعين سنة وشهور، لا يختل له نظام أبداً، وكان ملكًا كريمًا عادلاً فاضلاً ذا هيبة ووقار" [2] وعلى ذلك يكون تأليفه لكتابه بعد وفاة السلطان سليمان المشرع، ووفاته أيضًا بعد سنة ٩٧٤هـ (١٥٦٦م)، في وقت لا نستطيع تحديده بدقة.

(١) ابن زنبل: من ٨ من المقدمة، زيادة: ص ٧٦ جورجي زيدان: مرجع زيدان: مرجع سبق ذكره، ج ٣ ص ٢٢، دكتور: عبد الرحمن زكي ! ابن إياس واستخدام الأسلحة النارية (من بحوث ندوة ابن إياس) مرجع سبق ذكره ص ١٥٤.

(٢) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ١٥٤

منهجه التاريخي :

دخل ابن زنبل ميدان التأريخ بدافع الرغبة والهواية، وذلك لأنه من الأجناد الذين لم تكن مهنة التأريخ بالنسبة لهم شيئًا أصيلاً، وهو أول مؤرخي الأجناد في مصر في العصر العثماني، فألف كتابه سابق الذكر " واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني" والمشهور"بآخرة المماليك[1] رصد فيه أخبار الصراع بين المماليك والعثمانيين منذ خروج السلطان الغوري من قلعة الجبل بالقاهرة، وتوجهه إلى حلب في شمال الشام سنة ٩٢٢ هـ(١٥١٦م)، وأحداث معركة مرج دابق، وانتصار العثمانيين فيها، وزحفهم صوب مصر، وأحداث معركة الريدانية، ودخول سليم الأول مدينة القاهرة ظافرا منتصرا، وأخبار تلك المقاومة الشجاعة التي نظم صفوفها طومان باي

(١) من مؤلفات ابن زنبل: كتاب في التاريخ باللغة التركية يشتمل على حكام مصر العثمانيين في زمنه، وكتاب "تحفة الملوك والرغائب لما في البر والبحر من العجائب والغرائب" وهو في الجغرافية، وكتاب "المقالات في حل المشكلات" وهو في علم الحظ والرمل والتنجيم [انظر: جورج زيدان: مرجع سبق ذكره ج ٣ ص٢٢٢) دكتور: مصطفي محمد رمضان: مصادر تاريخ مصر الحديث، مرجع سبق ذكره ص ٥٢ .

إلى أن تم القبض عليه وشنقه على باب زويلة، وأخبار مصر في عهود بعض الباشاوات الذين عاصرهم، بدءا من خاير بك، أول والٍ على مصر سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، وانتهاءً بعهد على باشا الطوشي، وهو الباشا العاشر الذي توفي بمصر سنة ٩٦١هـ(١٥٥٣م)، إلى جانب تناوله بعض أخبار الشام، خاصة ثورة جان بردى الغزالي، وادعائه السلطنة سنة ٩٢٧هـ (١٥٢٠م)[١].

وعاصر ابن زنبل الأحداث التاريخية التي سجلها في كتابه؛ إذ تطالعنا عبارات تدل على ذلك؛ مثل قوله: "وليس الخبر كالعيان[٢]" دليل على المشاهدة، كما نجده ينقل عن معاصريه ما لم يشاهده من وقائع، فيقول -مثلاً- " ذكره الحاج فارس[٣]"... إلخ

ولم يمهد ابن زنبل لكتابه، وإنما شرع في التاريخ مباشرة، قائلاً: " ذكر خروج السلطان الملك الأشرف قانصوه الغوري من مصر لملاقاة السلطان سليم بمرج دابق"[٤].

---

(١) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ص ١٥٤-١٦٤، وانظر في ترجمة الغزالي: ابن إياس: ج ٥ ص ص ٣٨٢ – ٣٨٤؛ ابن العماد: ج ٨ ص ص ١٥٠ - ١٥٢

(٢) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ٢٦، ٤١، ٥١

(٣) المصدر السابق من ٩٥

(٤) المصدر نفسه ص ١٢

كما أنه لم يذكر منهجه في التأريخ، ولم يذكر -أيضًا- كثيرًا أو قليلاً عن أهمية علم التأريخ في حياة الأمم والشعوب، ولا عن فضله ومكانته بين غيره من العلوم والمعارف، وابن زنبل ليس بدعًا في ذلك، فستكشف هذه الدراسة أن مؤرخي الأجناد لم يمهدوا لكتبهم، ولم يدافعوا عن المعرفة التاريخية في افتتاحياتها – كما هو الشأن عند العلماء –.

وإذا كان المؤرخون الأجناد قد تأسوا بابن زنبل في عدم التمهيد أو التقديم لكتبهم؛ إلا أنه اختلف عنهم في إتباعه المنهج الموضوعي في التاريخ -وإن لم يصرح بذلك-، وربما كان اتباعه هذا المنهج جاء دون قصد منه، أو نتيجة لاطلاعه على بعض كتب التاريخ ذات المنهج الموضوعي. ومن خلال العرض الذي قدمناه عن محتويات كتاب ابن زنبل يمكن القول: إنه ركز على ثلاثة موضوعات :

الأول: معركة مرج دابق والعوامل التي أدت إليها .

الثاني: دور طومان باي في مقاومة العثمانيين في الريدانية وما تلاها من معارك.

الثالث: باشاوات مصر من قبل العثمانيين من سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، إلى سنة ٩٦١هـ (١٥٥٣م)

وفي تناوله لهذه الموضوعات الثلاثة، جاءت معالجته بعيدة بعض الشيء عن المنهج العلمي في التأريخ، ويبدو للباحث أن ابن زنبل –وقت تأليف كتابه– كان قد طعن في السن، فوقع في أخطاء تاريخية قد لا يدركها غير المتخصصين، وإن كان عرضه التاريخي –في نفس الوقت– يستهوى القارئ العادي ويمتعه؛ لما يحويه من خيال واسع يجذبه لمتابعة قراءته .

ففي تناوله أحداث معركة مرج دابق سنة ٩٢٢هـ(١٥١٦م) تحدث عن العوامل التي أدت إليها، فذكر أن أول هذه العوامل: إيواء الغوري لبعض الأمراء المنشقين على السلطان سليم الأول؛ إذ قال عن الأخير: (..فهرب أخوه قرقود إلى مصر، واستجار بالغوري، فأجاره، فأرسل السلطان سليم يطلبه من الغوري، فأبى أن يمكنه منه، فاشتدت العداوة بين الغوري وبينه حتى وقع ما وقع [١]).

(١)ابن إياس: مصدر سبق ذكره ص ١٩

هكذا أورد ابن زنبل العامل الأول الذي أدى إلى بعد الشقة بين العاهلين المملوكي والعثماني دون تمحيص، فوقع في خطأ تاريخي ننبه الباحثين إليه . فالأمير " قرقد " أو " قرقود" على حد تعبير ابن زنبل – قدم مصر فعلا، ولكن سنة ٩١٦هـ(١٥١٠م)، في عهد والده بايزيد الثاني، وقبل ولاية سليم الأول بثلاث سنوات، وغادرها في شهر ربيع الآخر سنة ٩١٦هـ(١٥١٠م)[١]، وتمكن السلطان سليم الأول بعد اعتلائه عرش السلطنة– من القبض عليه وإعدامه سنة ٩١٩هـ(١٥١٣م)[٢]– أي قبل مرج دابق بثلاث سنوات تقريباً– ضمن خطته في التخلص من إخوته المنافسين له على عرش السلطنة .

وتصحيحًا لهذه الرواية نذكر أن العثماني موضع الخلاف كان صبيًا صغيرًا لم يتجاوز الخامسة عشر من عمره، قدم مصر قبيل مرج دابق –بعد أن غدا عداء سليم الأول لمصر سافرًا– واسمه قاسم بن أحمد بن بايزيد الثاني، هرب به "لالاه[٣]" إلى مصر بعد أن قتل السلطان العثماني أباه،

(١) نفسه، ج ٤ م ص ص ١٥٢ – ١٨٧، ابن الحمصي: مخطوط سبق ذكره ج ٣، ورقة ١١: ابن طولون: مفاكهة الخلان – مصدر سبق ذكره ق ١ ص ٣٣٦

(٢) البكري (محمد بن أبي السرور): المنح الرحمانية في الدولة العثمانية مخطوط بدار الكتب رقم ١٩٢٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٨ ورقه ٢١ ب.

(٣) " لالا " لقب بطلق على الشخص الذي يتولى الإشراف على تربية أبناء السلاطين » [دكتور: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية – مرجع سبق ذكره ج ١ ص ٦٥٧ حاشية ٢]

فوجد الغوري في قدومه فرصة سانحة لاتخاذه سلاحًا ضد عمه سليم الأول، وحين توجه الغوري إلى الشام سنة ٩٢٢هـ (١٥١٦م) اصطحب معه الصبي العثماني المذكور[١]، وبعد هزيمة الغوري ومصرعه، رجع هذا الصبي إلى مصر، ولم يتمكن العثمانيون من القبض عليه وقتله إلا في شهر المحرم سنة ٩٢٤هـ(١٥١٨)[٢]؛ أي بعد عام كامل من دخول مصر تحت سيطرهم .

وأما العامل الثاني الذي أدى إلى وقوع حرب مرج دابق –في رأي ابن زنبل– فكان موقف الغوري من الصراع الصفوي العثماني سنة ٩٢٠هـ(١٥١٤م)، فمن المعروف أن السلطان سليم الأول خاض في السنة المذكورة حربًا ضارية ضد الشاه إسماعيل الصفوي في معركة "تشالديران"، وألحق به هزيمة منكرة، ودخل عاصمته "تبريز" وهرب الشاه إلى جوف بلاده مهزوما مدحورا[٣].

ويرى ابن زنبل أن الغوري –سلطان مصر– لم يلزم الحياد التام بين الطرفين، وإنما آزر الصفوي بطريق غير مباشر، وذلك بإيعازه إلى علي دولات "حاكم إمارة دالغادر" –وكانت تابعة لمصر وتقع على حدود الشام الشمالية– بالهجوم على مؤخرة الجيش العثماني، وأورد رواية طويلة في هذا الشأن،

(١) ابن إياس: بدائع الزهور مصدر سبق ذكره ج ٤٩٥، ٦٣ .

(٢) المصدر السابق، ج ٥ ص ص ٢٣٤– ٢٣٧.

(٣) ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج ٤ ص ص ٣٩٦ – ٤٠٣ .

قال فيها: ".. ومما وقع بينهما من شدة العداوة أن السلطان سليم لما غزا على شاه إسماعيل سلطان العجم، وجاء بالعساكر من على البيرة[١]، وكان نائبها يسمى علاء الدولة من طرف جناب السلطان الغوري، فأمر علاء الدولة أهل مرعش ألا يبيعوا على عسكر السلطان سليم شيئا مطلقًا من المأكل ولا من غيره، فمات أكثر الدواب والناس من شدة الغلاء .. فلما جرى للسلطان سليم ذلك، عرض على وزرائه ذلك .. فأشار وزراؤه عليه أن يرسل يعلم بذلك الغوري، فأمر بكتابة مرسوم[٢] إلى ملك مصر قانصوه الغوري يخبره بما فعل علاء الدولة، فأجاب الغوري أن علاء الدولة عاصي[٣] أمري، فإن قدرت عليه فاقتله .. ثم كتب الغوري مرسوما وأرسله خفية لعلاء الدولة يشكره على ما فعل، ويغريه على قتال السلطان سليم .. وكان قصد الغوري إلقاء الفتنة بين الاثنين، رجاء أن يقتل أحدهما أو كلاهما، فيكتفي شرهما[٤].

(١) البيرة: قلعة حصينة بين حلب والثغور الرومية (ابن زنبل: مصدر سبق ذكره، ص ١٩ حاشية ٢)

(٢) مرسوم: أي رسالة

(٣) كذا النص

(٤) المصدر السابق ص ١٩، ٢٠

وكانت النتيجة – كما رواها ابن زنبل– أن سليما الأول عرف بتلك المكيدة، فهاجم علي دولات– وهو في طريق عودته من قتال الصفوي– فقتله وقتل أولاده، وأرسل رءوسهم إلى الغوري، واستولى على بلاده، وأدى ذلك إلى أحداث مرج دابق[1].

والرواية السابقة رواية مبتورة؛ لأن ابن زنبل لم يعالج الموضوع من كافة جوانبه. كما صنع ابن إياس على طريقته اليومية في التأريخ–، فالخلاف حول إمارة "دالغادر" ظهر على مسرح الأحداث في السنة التالية المعركة تشالديران، وذلك على إثر هروب واحد من أولاد ابن شاه سوار –شقيق علي دولات حاكم الإمارة المذكورة– إلى السلطان سليم الأول، وقد أرسل الأخير إلى السلطان الغوري رسالة تتضمن عبارات فيها استخفاف به، يطلب منه فيها عزل علي دولات وتولية ابن شاه سوار بدلاً منه، ولم ينتظر السلطان العثماني رد الغوري على رسالته، وإنما أمد ابن شاه سوار بجيش من عنده، حارب به عمه علي دولات، وكانت معركة غير حاسمة، فما كان من علي دولات إلا أن هاجم مؤخرة الجيش العثماني؛ ردًا على العدوان القائم عليه، فتوجه السلطان العثماني إلى إمارة "دالغادر" وقضى عليها قضاءً مبرمًا،

---

(١)المصدر نفسه ص ٢٠، ٢١

وقطع رأس علي دولات ورأس ابنه ورأس وزيره، وأرسل هذه الرءوس إلى الغوري، فلما جاء الرسل بها بين يدي السلطان، شق ذلك عليه، وقال: "إيش أرسلي، هذه الرؤوس هي رؤوس ملوك الفرنج انتصر عليهم حتى أرسلهم لي[1]؟!".

ولعل قول الغوري السابق يشير إلى أنه كان ينتظر من سليم الأول أن يستمر في سياسة والده بايزيد الثاني بالوقوف إلى جانب مصر درءًا للعدوان الصليبي الذي هدد اقتصاديات العالم الإسلامي، وأحاط به من الجنوب والشرق، وهو ما أطلق عليه " الكشوف الجغرافية " تلك التي لم يشر إليها ابن زنبل –في تاريخه– من قريب أو من بعيد .

(١) كذا النص، ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج ٤ ص ٣٦٢، وانظر أيضا ص ص ٤٣٥ - ٤٦٧

ونضيف إلى ما تقدم أن المؤرخ الشامي ابن طولون انفرد -دون معاصريه ولاحقيه- بإيراد وثيقة تاريخية نادرة، عبارة عن ترجمة لرسالة بعث بها سليم الأول إلى أحد كبار أمرائه في إستانبول، عقب انتصاره على الصفوي سنة ٩٢٠هـ (١٥١٤م)، ضمنها تفاصيل الخلاف بينه وبين الصفوي، ورسائله إليه، ومقدمات معركة تشالديران، وتفاصيلها ونتائجها، ولم يرد فيها أدنى إشارة إلى موقف علي دولات حاكم إمارة "دالغادر" منه، أو ما يشير إلى أن مصر آزرت الصفوي ضد العثمانيين(١)، ولعل مما يؤكد ذلك أن السلطان العثماني كان في موقف عدائي للعالم الإسلامي بأجمعه (الشيعي والسني) إلى جانب العداء الطبيعي للعثمانيين في أوربا؛ لذا فإن موقفا كهذا -أي مؤازرة مصر للصفوى- كان أولى بالذكر من غيره، لإظهار قوة الجيش العثماني وشجاعته في مواجهة الأعداء، وأخيرًا، فإن تهديدات الصفوي وعداءه لم تقتصر على الدولة العثمانية فقط؛ بل شملت مصر أيضًا .

---

(١) ابن طولون: مفاكهة الخلان، مصدر سبق ذكره ق ٢ ص ص ٤٨ – ٥٧

ووصلت تلك التهديدات إلى درجة التآمر مع الفرنج ضد مصر–كما سبق أن ذكرنا– وأما عن سبب زحف الغوري بجيشه إلى حلب قبيل مرج دابق سنة ٩٢٢هـ (١٥١٦م)، فقد أورد ابن زنبل سببين متناقضين، قال عن الأول في أكثر من موضع على لسان الغوري: "حتى نصلح بينه وبين إسماعيل شاه[١]"، وأما عن الثاني، فذكر أن الغوري: "نوى أنه لا يزال ذاهبًا حتى يصل إلى إسلامبول، ويأخذها من يد السلطان سليم"[٢].

والتناقض بين الروايتين واضح جلي، فكيف يذهب الغوري بجيش كبير للصلح بين إسماعيل الصفوي وسليم الأول، وفي نفس الوقت يزمع القضاء على العثمانيين في عقر دارهم؟! وأعتقد أن الغوري–في تلك الآونة بالذات– كان في موقف لا يسمح له بمجرد التفكير في معاداة العثمانيين؛ نظرا للأخطار الخارجية المحدقة مصر، وسبق أن أشرنا إلى أنه مد يده للسلم محاولاً إعادة علاقة مصر مع سليم الأول إلى سيرتها الأولى دون جدوى، وربما ما أورده ابن زنبل من أسباب لا يعدو عن كونه مجرد تصريحات للتمويه والخداع بعد أن غدا عداء العثمانيين لمصر سافرًا، فالتصريحات لعبة الساسة منذ القدم .

(١) ابن رتبل: مصدر سبق ذكره ص ٢٢، ٢٤، ٢٥

(٢) المصدر السابق ص ٣٢

ونأتي إلى الموضوع الثاني الذي عالجه ابن زنبل في تاريخه، ونعني به جهاد السلطان طومان باى في سبيل الذود عن حياض مصر ضد العثمانيين .

والحقيقة أن طومان باى قاد مقاومة ضارية اعترف بها السلطان العثماني سليم الأول في رسالة بعث بها من القاهرة إلى قاضي قضاة دمشق عقب معركة الصليبية في الخامس من محرم سنة ٩٢٣هـ (٢٩ يناير ١٥١٧م)[١].

ولقد أسهب ابن زنبل في الحديث عن هذا الجهاد الذي قاده طومان باى وشادي بك الأعور، لكنه لم يكن موفقًا حين أرجع عوامل هزيمة الغوري في مرج دابق، وطومان باي في الريدانية وما تبعها من معارك إلى سبب واحد فقط هو استخدام العثمانيين للأسلحة النارية في الوقت الذي اعتمد فيه المماليك على الأسلحة البدائية مثل السيف والرمح[٢] دون أن يشير إلى أن سلطنة المماليك بعد وفاة قايتباي سنة ٩٠١هـ (١٤٩٦م) -كانت تمر بمرحلة احتضار خطيرة نتيجة عوامل عديدة، لعل أخطرها تلك الضربات القوية التي تلقتها في البحار الشرقية على إثر الهجمة الصليبية الشرسة التي كانت البرتغال رائدة لها[٣].

---

(١) ابن الحمصي: مصدر سبق ذكره ج ٣ الورقتان ١١٩، ١٢٠، ابن طولون: مصدر سبق ذكره ق ٢ ص ص ٤٥ - ٤٧

(٢) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ص ١١٠ - ١١١

(٣) عن العوامل التي أدت إلى إخفاق المقاومة المصرية للغزو العثماني، انظر دكتور: السيد الدقن: السلطان الأشرف طومان باي، مرجع سبق ذكره ص ص ٩٦ — ١٠٩

ومهما يكن من أمر فإن ابن زنبل قد أماط اللثام –بتركيزه على الجانب العسكري– عن طبيعة القتال في عصره، وإن كانت الروايات التي أوردها في هذا الخصوص أقرب إلى الأساطير التي تجنح إلى إبراز البطولات الفردية الخارقة منها إلى التاريخ، ولعل هذا ما جعل كتابه تسلية لمقاهي القاهرة منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي(١)، ومن الأمثلة التي نسوقها تدليلاً على ذلك، هذا النص الذي يبين طرفًا عن دور جان بردى الغزالي في معركة وردان – بالقرب من الجيزة –، وهي آخر معارك طومان باى ضد العثمانيين، قال ابن زنبل:

[.. فبينما هم كذلك(٢) وفي هذه الحالة، وإذا بعجاج قد ارتفع الغبار .. اليوم يا بني جركس نذيقكم الهوان ويحل بكم النقصان، فنظروا إليهم، وإذ هم قانبردي الغزالي ومن معه، قد جاءوهم من جهة أخرى، فبقيت الجراكسة لا يعرفون من يقاتلون وإلى أين يذهبون ... ثم إن الأمير قانبردي الغزالي .. برز إلي حومة الميدان، ونادى بأعلى صوته: يا آل جركس، نظرتم قوتكم وشوكتكم، ونظرتم ما تكون دولة آل عثمان ودولتكم؛ أين شجعانكم؛ أين فرسانكم، أين سلطانكم؟ وعرفتم مقداركم وندامتكم،

(١) دكتور: محمد مصطفي زيادة: مرجع سبق ذكره ص ٧٦

(٢) يقصد طومان باى وحزبه وأما جان برد الغزالي فقد انضم للعثمانيين، وقاد المعركة المذكورة في المتن ضد المماليك بقيادة طومان باي

وأنا أحد عبيد لحضرة السلطان سليم، الملك العظيم، صاحب القوة والجيش الكاسر، منتشر العساكر ناصر القياصرة، كاسر الأكاسرة، قاتل الفراعنة والجبابرة، أما معكم أحد من الشجعان، يبرز إلى الميدان، فقال السلطان طومان باى للخاصكي[1] الذي بين يديه: ابرز إليه، فبرز من وقته، ولما صار في الميدان قال له ذلك الفارس، الذي هو قانبردي الغزالي: يا خاصكي! إن روحك ضيقت عليك حتى جئت بها إلى الهلاك، استغنم السلامة وارجع إلى أهلك، فقال له الخاصكي: وأنت من يا أنجس العرب حتى نبهتني بهذا الخطاب، فإن قانبردي الغزالي لما جاء في هذه المرة لبس لبس العرب وتكلم بكلامهم وتلثم حتى لا يعرف، فما ظنه الخاصكي إلا بدويًا من عرب غزاله، ثم إن الخاصكي قام في سرجه، وطعن طعنة بالمزراق، فخرج من يده كالبرق الخاطف، فلما نظرها قانبردى قاصدة صدره، انحرف لها في ظهر الجواد وخطفها من الهواء، ثم صاح على الخاصكي: خذ حربتك فإنك مقتول بها، ثم هزها

(١) الخاصكية: جماعة من حاشية السلطان يأتون في ترتيب البروتوكول الملوكي بعد الأمراء المقدمين [دكتور: سعيد عاشور: العصر المماليكي. مرجع سبق ذكره ص ص ٤٣٢، ٤٣٣] .

وطعنه بها فغطس الخاصكي، فصبر عليه حتى استوى على سرجه وعاجله بها قبل أن ينظرها، فوقعت في نحره، فوقع على الأرض طريحًا، ثم إن قانبردى الغزالي جاء في الميدان وطلب البراز، كل ذلك ولم يعرفه الجراكسة، وما يظنونه إلا بدويًا من الفرسان المجنورة، فإنهم لو عرفوه لرموا بأنفسهم عليه جميعًا وقطعوه بسيوفهم .. فلا زال قانبردى الغزالي تبرز إليه الفرسان واحدًا بعد واحد حتى قتل منهم عشرة، فهابته الفرسان، وقالوا: قد تعجبنا من هذا الإنسان، فما عرفنا هل هو من الإنس أم من الجن .."[(١)].

ونأتي إلى الموضوع الثالث –والأخير– الذي تناوله ابن زنبل في كتابه، ونقصد به وضع مصر الإداري والاقتصادي عقب دخولها تحت سيطرة العثمانيين من سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، إلى سنة ٩٦١هـ(١٥٥٣م) وهي فترة زمنية تربو على ثلث قرن، حفلت بحوادث ووقائع جديرة بأن يضعها أي مؤرخ في اعتباره – خاصة إذا كان معاصرا – .

(١) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ص ١١٢ – ١١٤

ففي أثناء إقامة سليم الأول بالقاهرة سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، تم نقل بعض التحف والآثار والكتب والمخطوطات، وترحيل الآلاف من خيرة المصريين والخليفة العباسي من القاهرة إلى إستانبول، وفي عهد خاير بك بدأ التدخل العثماني في النظم الاقتصادية والقضائية في مصر، وبعد خاير بك، شهدت مصر عصيان بعض أمراء المماليك في عهد مصطفى باشا سنة ٩٢٩هـ (١٥٢٢م)، كما شهدت مصر ثورة قادها باشا عثماني يدعى "أحمد باشا" الذي لقبته المصادر التاريخية اللاحقة "بالخائن"[(١)]؛ إذ أعلن عصيانه سنة ٩٣٠هـ(١٥٢٣م) وادعى السلطنة لنفسه، ولكن تمكن بعض أعوانه من القضاء عليه سنة ٩٣١هـ(١٥٢٤م) .

وقد شهدت تلك الحقبة –أيضًا– التنظيمات العثمانية الجديدة في مصر وذلك بعد أن تولى الصدر الأعظم إبراهيم باشا حكم مصر، ودرس أحوالها، والعوامل التي أدت إلى تكرار الثورات بها. فلما عاد إلى العاصمة صدر قانون نامة الذي نظم شئون مصر الإدارية والعسكرية والاقتصادية .

(١) أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات – مصدر سبق ذكره ص ١٠٣

هذا بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت أطول عهود باشاوات مصر، وهي التي تولى خلالها سليمان باشا الخادم حكم مصر عشر سنوات تقريبا، من سنة ٩٣١هـ(١٥٢٥م) إلى سنة ٩٤١هـ(١٥٣٨م)، وداود باشا الذي حكمها إحدى عشرة سنة تقريبا، من سنة ٩٤٥هـ (١٥٣٨م) إلى سنة ٩٥٦هـ (١٥٤٩م)، وطول عهديهما يدل دلالة قاطعة على استقرار النظام واستتباب الأمن، بالالتزام بتطبيق مواد ونصوص قانون نامة، ولأن الأوجاقات العسكرية لم تكن قد مدت عنقها بعد، ودست أنفها للتدخل في شئون الحكم .

فما موقف ابن زنبل من كل ما سبق ذكره خاصة وقد كان معاصراً ومن موظفي الإدارة العثمانية ؟

الحقيقة أن ابن زنبل عرض بعض النظم التي وضعها سليم الأول قبيل مغادرته مصر، وذلك بتعيينه خاير بيك نائبا فيها، وتركه في مصر (٥٠٠٠) إنكشاري، بالإضافة إلى بعض الخيالة[١]، وتعيينه بعض الأمراء الموالين له -كشافا[٢] على الأقاليم، وتقريره بعض مشايخ العربان على أقاليمهم[٣]، وقد عني ابن زبل بالحديث عن عصيان المماليك في عهد مصطفى باشا، وثورة أحمد باشا[٤]، كما عنى بقدوم الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر، وتعيينه سليمان الخادم حاكمًا عليها، وقد قرر الصدر الأعظم -أثناء وجوده- ضريبة الجوالي ووقفها على العلماء والفقهاء[٥]، وما اتفق فيه ابن زنبل مع ابن إياس أن موظفي الإدارة المالية في مصر كان معظمهم غير سليم الطوية، فكانوا يسجلون في الدفاتر الرسمية أرقامًا غير حقيقية[٦]، وأدرك إبراهيم باشا ذلك،

(١) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ١٥٠

(٢) كشاف جمع كاشف، ويطلق على حاكم القسم الإداري من الولاية. حسين الروزنامجي، مصدر سبق ذكره ص ١٦ حاشية ١

(٣) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ص ١٤٦ - ١٤٧

(٤) المصدر السابق ص ص ١٦٦ - ١٦٩

(٥) المصدر نفسه ص ١٦٩، والجوالى: يقصد بها الجزية المقررة على غير المسلمين من قبط ويهود وأروام وأرمن وكانت على ثلاث درجات، وظلت موقوفة على العلماء والفقهاء والأيتام والأرامل حقي النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، ونظرا لتدهور أوضاع مصر المالية، استولت الدولة العثمانية على معظم حصيلتها

(٦) أبن زنبل: ص ص ١٦٩ — ١٧٠، وانظر أبن إياس: ج ٥ ص ٢٩٤

فاصطحب معه –حين عودته– الأمير جانم الحمزاوي –من كبار المماليك– لمقابلة السلطان سليمان المشرع، الذي تدارس معه أوضاع مصر المالية، وبعد عودته عين دفتردارًا[1]– أي مسئولاً عن مالية مصر . ونلاحظ على تناول ابن زنبل لتاريخ هذه الحقبة عموما ما يأتي :

أولا: أوجز ابن زنبل تأريخه لأكثر من ثلث قرن إيجازًا شديدًا أخل بجوهر الموضوع؛ إذ إن تأريخه لتلك الحقبة لم تزد صفحاته عن أصابع اليد الواحدة إلا قليلاً، ومقارنته بتاريخ ابن إياس الذي سرد تاريخ مصر في ست سنوات فقط؛ نجد أياما معدودات منه تفوق في عدد صفحاتها صفحات أكثر من ثلث قرن في تاريخ ابن زنبل، وهذا مرجعه إلى أن ابن إياس مؤرخ متخصص، أما ابن زنبل فليس كذلك.

(١) ابن زنبل: مصدر سبق ذكره ص ص ١٦٩ – ١٧٠ .

ثانيا: لم يعن ابن زنبل بضبط تواريخ الأحداث، فقد سرد أخباره دون أن يذكر تواريخها الأمر الذي يضطر الباحث المدقق إلي الرجوع إلى المصادر الأخرى لاستكمال هذا النقص، فمثلاً لم يحدد تاريخ تولية الباشاوات شئون مصر ولا تاريخ عزلهم، ولم يذكر تاريخ ادعاء أحمد باشا السلطنة، ولا تاريخ قدوم الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر ... وهكذا، وتلك أمور لا تقل أهمية عن سرد الأحداث التاريخية، وذلك دأب الأجناد حين يؤرخون –كما سنرى في موطن قادم من هذه الدراسة –.

ثالثا: لم يشر أدنى إشارة إلى التخريب الحضاري الذي أقدم عليه سليم الأول إبان إقامته بمصر، ولم يشر –أيضًا– إلى إجباره الخليفة المتوكل على الله محمد على السفر إلى إستانبول، وكأن هذه أمور هينة– في نظره–لا تستحق الذكر، وإنما أعجب بالبطولات العسكرية، واستغرق في خياله، ونسج مواقف أشبه بالأساطير، فابتعد بها عن المنهج العلمي في التأريخ .

رابعا: وقع في أخطاء عديدة نشير إلى بعضها؛ فقد قال –مثلاً–: " لما مات خاير بك أرسل السلطان إلى مصر باشا يسمى قاسم باشا، وكان مسلماً، وكان عنده لين في حكمه[1]، وابن إياس– وكان معاصرا مثله أكد أنه بعد وفاة خابر بك سنة ٩٢٨هـ(١٥٢١م) عين السلطان سليمان المشرع على مصر مصطفى باشا، وأنه وصل إلى ساحل بولاق في يوم الأربعاء ثالث عشر من ذي الحجة[2] من نفس السنة .

وأخطأ أيضًا في ترتيب الباشاوات الذين تولوا أمر مصر بعد وفاة داود باشا سنة ٩٥٦هـ(١٥٤٩م)؛ إذ قال: "... وتولي مصر داود باشا إلى أن مات بها، ثم تولى بعده محمد باشا قريب السلطان، ثم عزل عنها، ثم تولى بعده على باشا الطواشي، وكان من أهل الدين والصلاح، فأقام بها إلى أن مات"[3].

(١) المصدر السابق ص ١٦٦

(٢) ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ٤٨٩، وانظر ابن الحمصي: مصدر سبق ذكره ج ٣ ورقه ١٨٧

(٣) ابن زنبل: مصدر سق ذكره ص ١٧١

فإلى جانب أنه لم يحدد تاريخ تعيين هؤلاء الباشاوات ولا تاريخ عزلهم، بالإضافة إلى أنه لم يذكر شيئا عن أحوال مصر والمصريين في عهودهم، نجد أنه قدم وأخر في ترتيبهم، ولا يمكن الدفاع عن ابن زنبل في هذا الشأن بمقولة أن روايته أصدق من رواية غيره؛ لأنه كان معاصرًا، فقد ثبت – بما لا يدع مجالاً لريب– أنه عاصر الأحداث التي دونها في تاريخه، ومع معاصرته تلك، فقد وقع في تجاوزات عديدة، قد تكون من إضافات النساخ أو من أخطائهم، أو لعله كتبها بعد أن وهن عظمه، وتشتتت قواه، فلم يستطع ضبط المعلومات التاريخية وربطها بأوقاتها الحقيقية .

ومن المهم أن نذكر أن المؤلفات الخاصة بالعصر العثماني ترتب الباشاوات السابق ذكرهم كالآتي: داود باشا الذي توفي مصر سنة ٩٥٦هـ(١٥٤٩م) – وهو أطول الباشاوات عهدًا، ثم علي باشا الطواشي أو الطوشي، حكم مصر من سنة ٩٥٦هـ(١٥٤٩م) إلى سنة ٩٦١هـ (١٥٥٣م) ثم خلفه محمد باشا الشهير بدوقه كين، في التاريخ السابق الذكر، وعزل سنة ٩٦٣هـ (١٥٥٥م)[١].

---

(١) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ص ١٠٩-١١٢، وانظر دكتورة ليلى عبد اللطيف احمد. الإدارة في مصر. مرجع سبق ذكره ص ٤٣١

وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره عن الشيخ أحمد الرمال الشهير بابن زنبل، فسوف تكشف الدراسة–التي نحن بصددها– عن أن مصر أنجبت مؤرخين من العلماء ساروا على منهج أسلافهم من مؤرخي العصر المملوكي، فألفوا كتبا في تاريخها صورت نبض الشارع المصري –في عصرهم– أصدق تصوير، كما سنجد –أيضًا– أن مؤرخي الأجناد في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) خلفوا للأجيال –من بعدهم– مؤلفات تاريخية فريدة في نوعها، على الرغم من استخدامهم العامية الدارجة في الكتابة .

الفصـــل الثانـــي

الجزيري مؤرخ الحج المصري

منذ أن أمر السلطان الظاهر بيبرس البندقداري بإرسال كسوة الكعبة المشرفة من مصر سنة ٦٧٥هــ(١٢٧٦م)، وخروج المحمل الشريف في قافلة(١)، وحكام مصر يعنون عناية خاصة بهذا المظهر الديني، فكان خروج الكسوة أو المحمل أو المحمل الشريف يومًا مهمًا من أيام القاهرة، وعيدًا عظيمًا من أعيادها، وقلما يرجع باحث إلي مصدر تاريخي –منذ تلك السنة إلا ويجد مؤلفه يعني عناية خاصة بذكر خروج موكب الحج والمحمل الشريف، ذاكرًا اسم أميره، ومشاهير الحجاج في عصره، ويعني – أيضًا – بالحديث عن عودته، وكيفية أداء زوار بيت الله الحرام مناسكهم، متناولاً – إلي جانب ذلك – الوضع الاقتصادي في الأراضي المقدسة من رخاء أو غلاء، والوضع الأمني، خاصة موقف العربان من الحجاج في الذهاب والإياب.

---

(١) السيوطي: حسن المحاضرة – مصدر سبق ذكره ج٢ ص ٢٩٦، وانظر: علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، عشرون جزءا الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٩٦٩ م، ج١ ص ٨٢.

واستمر هذا الاهتمام وتلك العناية في العصر العثماني، فأولى سلاطين الدولة العثمانية أمر الحج عناية فائقة، فكانت تتحرك في كل سنة أربع قوافل حج رئيسية من كافة أنحاء الدولة في مواعيد محددة، ووفق نظام رتيب، وفي رفقة قوة عسكرية، وكانت هذه القوافل من حيث الأهمية العددية: قافلة الحج الشامي، قافلة الحج المصري، قافلة الحج العراقي، وأخيرا قافلة الحج اليمني[1].

سار مؤرخو مصر في العصر العثماني على سنة أسلافهم من مؤرخي العصر المملوكي، فاعتنوا بأخبار الحج عناية كافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كانت إمرة الحج من أرفع المناصب، لا يتولاها إلا الأمير القوي صاحب النفوذ والجاه والأموال، ويصدر بتعيينه فرمان من السلطان العثماني مباشرة[2] ثم بعد ذلك وفي القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، غدا هذا المنصب يعادل منصب شيخ البلد، وأحيانًا كانا يجمعان في شخص واحد – كما سيظهر في الفصول القادمة– .

(١) انظر الفصل السادس من هذه الدراسة، وانظر: دكتور: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية.... مرجع سبق ذكره ،ج١ ص ٥٩-٥٧

(٢) حسين الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، السؤال الثالث من الباب ص ١٤، والسؤال الثاني والثالث من الباب الرابع عشر ص٦٠- ٦١ .

وعلي الرغم من اهتمام مؤرخي مصر في العصرين المملوكي والعثماني بالحج ومراكبه، فقد انفرد العصر الأخير بإنجاب مؤرخ قصر جهده علي تأليف كتاب خاص عن الحج، ذلكم هو الشيخ عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الجزيري، مؤلف كتاب " درر الفرايد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة "، وهو كتاب ما زالت نسخه مخطوطة، يقع أحدها في **٢٦٤** ورقة مزدوجة من القطع الكبير، مكتوبة بخط المؤلف والموجودة بمكتبة الجامع الأزهر الشريف – وهي التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة–[١].

نشأة الجزيري:

نشأ الجزيري في بيئة دينية وعلمية، فقد كان والده – الشيخ محمد – علي قدر كبير من العلم والمعرفة، أهله لأن يعمل لسنوات عدة كاتبا في ديوان إمرة الحج في عهد السلطان الغوري[٢]، فكان مسئولاً عن تدبير أمور الحج ومهماته من مال ومؤن وأحمال وإبل وموظفين وغير ذلك، فهو المرجع والأمين لأمير الحج في كل ما يتعلق بهذا المهم الشريف،

(١) توجد نسختان في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وبخط غير خط المؤلف، إحداهما ناقصة رقم ١٤٣٠ ح، ورقم ٩٢٦ تاريخ

(٢) الجزيري: در الفرايد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة ؟، مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر الشريف بالقاهرة، رقم ٢٨٨٤٤ عام ٢٩٧٥ خاص (تاريخ) ورقة ٢

وعندما زالت دولة المماليك من الوجود، ودخلت مصر في حوزة العثمانيين سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) لم يجد ملك الأمراء خاير بك من يعتمد عليه في ترتيب ديوان الحج غير الشيخ محمد الجزيري (إذ لم يكن بالبلدة من عرف بتكرار مباشرة هذه الإمرة غيره[١])، فاستدعاه خاير بك (وأكد عليه .... في الاهتمام بأمور الركب والمحمل الشريف، ومن جملة قوله: لا نعرف السداد في أحوال هذه الإمرة إلا من الله تعالي علي يدك)[٢]، فقام والد المؤرخ بالعمل الذي أوكل إليه خير قيام، ورتب ديوان الحج في عصر العثمانيين ترتيبًا حسنًا، وظل -كل عام- يرافق قافلة الحج من مصر إلى الأراضي الحجازية ذهابًا وإيابًا، إلى أن توفي سنة ٩٤٤هـ (١٥٣٧م) بعد أن انقطع عن السفر لمدة عامين[٣].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٥٣

(٢)المصدر نفسه

(٣) نفسه، ورقة ١٥١

أما المؤرخ، فقد ولد بالقاهرة في يوم الأربعاء، السادس والعشرين من شهر شعبان سنة ٩١١ هـ (٢٢ يناير سنة ١٥٠٦م)[١]، في السنة التي توفي فيها الشيخ جلال الدين السيوطي، وقبل وفاة ابن إياس بتسع عشرة سنة، وقد سكتت المصادر التاريخية التي أعقبته عن الترجمة له أو ذكر وفاته، وإن ذكرت فهارس دار الكتب المصرية أنها كانت سنة ٩٧٧هـ(١٥٩٦م)[٢] .

حفظ الجزيري القرآن الكريم منذ طفولته، وحين شب عن الطوق تتلمذ علي أعلام الشيوخ في عصره، وكلهم من طبقة السيوطي، أو من الطبقة التي تلته[٣]، وسافر للحج لأول مرة في حياته وهو في سن الخامسة عشرة من عمره سنة ٩٢٦هـ(١٥١٩م)[٤]، وتكررت رحلاته إلي الأراضي المقدسة في حياة والده – أثناء طلبه للعلم–، وكان ينتهز فرصة وجوده بمكة أو المدينة، فيشتغل ببعض التجارة، إلي أن عين في سنة ٩٣٥هـ (١٥٢٨م) كاتبًا علي جمال العليق في ديوان الحج[٥]، وكان لتكرار سفره إلي بلاد الحجاز أثر كبير في أن يكتسب خبرة واسعة بأمور الحج ومهماته،

---

(١) نفسه ورقة ١٤١

(٢) قائمة حصر المخطوطات العربية بدار الكتب المصرية بالقاهرة، طبع القاهرة سنة ١٩٧٣ م، حرف الدال ص ٩٦٥

(٣) الجزيري: مصدر سبق ذكره، الزؤراق ٥٣، ٥٤، ٢٤٥

(٤) المصدر السابق، ورقة ١٤٥.

(٥)المصدر نفسه، ورقة ١٤٥

فعين مساعدًا لوالده في سنة ٩٤٠هـ (١٥٣٣م)، وبعد أن لحق أبوه بالرفيق الأعلى سنة ٩٤٤هـ(١٥٣٧م) أجبر علي أن يحل مكانه كاتبًا في ديوان الحج، واشتهر بالأمانة والصدق والدقة في العمل، يقول عن ذلك:

(فكنت كالمحبوس علي أمر هذا الديوان، ملزومًا به في كل وقت وأوان، مخاطبًا من جانب السلطنة في ساير مهماته، مجانبًا لما يفعله بعض أهل هذا الفن من زيف الحساب ودسايسه وترهاته، وجمعت ما كان في هذا الديوان ممزقًا، ونقحت ما كان مهملاً متفرقًا، واشتغلت بتوالي الأسفار بعد أن كنت مكبًا على العلم والحديث ومطالعة الأسفار بالليل والنهار[١].

وكان للوظيفة التي شغلها المؤرخ أثر كبير في أن يحوز شهرة فائقة بين العديد من كبار رجالات عصره، وأن يرتبط وإياهم بوشائج قوية من الصداقة والمودة، فقد كان صديقًا للشريف أبي نمى بن بركات أمير مكة، ويفخر بأن مولدهما كان في سنة واحدة، وهي سنة ٩١١هـ؛ حيث قال: (وفي هذه السنة أيضًا كان مولد مولانا السيد الشريف نجم الدين والدنيا، أبي نمى بن بركات بن محمد بن بركات، أمير مكة المشرفة ...

(١) نفسه، ورقة٥٤,٥٥.

. كما أخبرني أطال الله بقاه شفاهًا، أن مولده الميمون كان في تاسع ذي الحجة من السنة المذكورة، فبين المرتين والتاريخين ثلاثة أشهر وثلاثة عشر يوما)[1]، والواضح من رواياته وأخباره أن صداقته للأمير المذكور كانت وثيقة العرى، وأنها امتدت إلي الأمراء من أولاده[2]؛ هذا إلي جانب اتصاله الدائم بباشاوت مصر في عصره، وأمراء الحج الذين عمل معهم، وأما أصدقاؤه من الشيوخ والعلماء والأعيان، فقد امتدت صداقاته وعلاقاته لتشمل الأقطار الإسلامية كلها[3].

تاريخه ومنهجه:

كان لشهرة الشيخ الجزيري وشغفه بطلب العلم، وعمله في ديوان إمرة الحج، وتكرار تردده علي الأراضي الحجازية، أثر كبير في اكتسابه معرفة تامة بكل ما يخص ديوان الحج من دقائق وأسرار، ودراية تامة – أيضًا– بطريق الحج من مصر إلي مكة، ومعرفة أحوال العربان وطبائعهم وكيفية تعامل السلطات المصرية معهم؛ الأمر الذي دفع بعض أحبابه ليطلبوا منه أن يؤلف في هذا الموضوع تاريخًا، فرفض في البداية متعللاً بكثرة الشواغل، وحين وجد أنه لم يسبق إلي مثل هذا العمل، شرع في التأليف، يقول عن ذلك:

---

(١) نفسه، ورقة ١٤١، وقد توفي أبو نمي بن بركات سنة ٩٩٠هـ(١٥٨٢م)، انظر: ابن العماد: شذرات الذهب ... مصدر سبق ذكره ج ٨ ص ٤٢٢

(٢) الجزيري: مصدر سبق ذكره، ورقم ١٥٨

(٣) انظر علي سبيل المثال: المصدر السابق، الأوراق ١٥٠، ٢٥٣،٢١٥،٢١٤،١٥٦،١٨٩،١٥٤،١٥٣.

(التمس مني بعض الأعزا من خلاصة الأحباب، والأجلا من أفاضل الأصحاب، كتابًا جامعًا لأمور الحج والمنازل، وكيفية الرحيل والنزول والمناهل، مع ما ينتظم في سلك هذا الباب، ويحسن ذكره عند أولي الألباب، فتعللت بكثرة الشواغل ... ثم استخرت الله تعالى، لما رأيت أنه لم يسبقني أحد إلي العمل بمثل هذا السؤال، ولم يتقدمني ناسخ غيري على هذا المنوال، وشرعت في مؤلف جامع لأحوال الحج وإمرته، والطرقات والرحيل والنزول ومعرفته، متضمنًا لما لابد له من مناسك الحج علي مذهب إمامنا أحمد، مع نقل الخلاف في بعض المسايل التي هي أحمد، وما اعتمده الأصحاب، وما يستعذب موارده من التواريخ والآداب، مع اقتطاف ما يحسن موقعه من زهور الفوايد في هذا البستان الفريد، وما حررته في هذا القانون المجيد، ليكون إن شاء الله عمدة للمستفيد، وتحفة لكل باد ومعيد، وسميته " بدر الفرايد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة "[1].

---

(١)المصدر نفسه، ورقة ٢٠

وتاريخ الجزيري جامع شامل لأخبار الحج منذ فتح مكة في السنة الثامنة للهجرة، إلى آخر سنة ٩٦١هـ (١٥٥٤م) ولذا فهو كتاب فريد في بابه، جديد في موضوعه، يكشف عن خلفية علمية كبيرة لهذا المؤرخ المصري الذي بذل جهدًا مشكورًا في سبيل إعداده رغم مشاغله، رغم أنه كان لا يشتغل به إلا في أوقات الفراغ، وقد انتهي من تأليفه في السادس من شهر رمضان سنة ٩٦١هـ (٥ من أغسطس سنة ١٥٥٤م)[١].

واتبع المؤلف المنهج العلمي في التأريخ، فقسم موضوعاته إلي أبواب، وقسم الأبواب إلى فصول، فجاء الكتاب في سبعة أبواب اشتملت على واحد وثلاثين فصلاً، وحسبنا أن نعرض للقارئ عناوين الأبواب فقط؛ ليقف من خلالها علي أهمية ما يحويه تاريخ الجزيرة من موضوعات :

الباب الأول: في ابتداء بناء الكعبة وفضلها وشرفها، ومعني الحج والعمرة وما يتعلق بالشروع في ذلك، وفيه سبعة فصول .

(١)المصدر نفسه، ورقة ٢٦٤

الباب الثاني: في إمرة الحج الشريف، وفيه ثلاثة فصول .

الباب الثالث: فيمن تولي إمرة الحج من زمن النبي ﷺ بعد وجوب الفرض – وإلى تاريخ الشروع في هذا الكتاب، وفيه فصلان .

الباب الرابع: فيما يشتمل عليه ديوان الحج من بعض أصناف المهم والأسباب، وفيه ثلاثة فصول .

الباب الخامس: في ذكر المنازل والمناهل محلاً بمحل، وما يلتحق بذلك، وفية ثمانية فصول .

الباب السادس: في ذكر المدينة الشريفة، وأسمائها، وفضلها ومشاهدها، ومعاهدها، وفيه ثلاثة فصول .

الباب السابع: في ذكر من حج من الأعيان رجالاً ونساء من الصحابة والخلفاء، والملوك والوزراء وأكابر الأمراء، وفيه أربعة فصول[1].

---

(١) نفسه، ورقة ١،٢

واعتبر الجزيري الباب الخامس أهم موضوعات كتابه؛ حيث قال عنه في غير موضع: "هو لب الكتاب وشجع طايره المستطاب"(١). ولعل ذلك راجع إلي أنه أراد وصف رحلة الحج من القاهرة إلي بلاد الحجاز، وأداء المناسك، ثم وصف رحلة العودة من لحظة بدئها حتى الوصول إلي القاهرة، وأسهب في هذا الموضوع وأطال؛ بيد أنه إسهاب غير ممل ولا مخل، وإذ تميز بغزارة المعلومات التي تدل علي دقة الملاحظة، واتبع في عرضه طريقة الرحالة، الذين لا يتركون جليلا ولا حقيرا مما يشاهدون –أثناء رحلاتهم– إلا سجلوه ودونوه، ولذا يشعر قارئ هذا الباب أنه أمام فيض من المعلومات والملاحظات والتعليقات، لا يستطيع أن يفاضل بين معلومة وأخرى، أو بين ملاحظة وتعليق؛ بل لابد وأن يقرأ مستمتعًا بكل ما خطه قلم الجزيري، ولعل عنوان الكتاب يدل علي مضمون هذا الباب، الذي شغل عددًا من الأوراق يزيد بكثير عن ربع أوراق المخطوط كله .

أما المنهج الذي اتبعه الجزيري في التأريخ، فهو المنهج الحولي؛ أي التأريخ علي توالي السنين، وتميز هذا المنهج بسمات عديدة منها:

---

(١) نفسه، ورقة ٣، ١٧١

أولاً: اختلف في منهجه عن منهج مؤرخي الحوليات؛ نظراً لاختلاف كتابه عن كتبهم، فلقد قسم الكتاب إلي أبواب، والأبواب إلي فصول، واختلفت موضوعات الأبواب عن بعضها البعض؛ بل حدث نفس الاختلاف في الفصول التي يحويها الباب الواحد؛ إذ نجده حين يشرع في عرض فصل من الفصول، يرجع بحديثه إلي أزمان موغلة في القدم، متبعًا طريقة التأريخ الحولي التي تكون مختصرة في الأحقاب الزمنية التي لم يعاصرها، ثم أقل اختصارًا، وهكذا، حتى إذا وصل إلي عصره الذي عايش أحداثه بنفسه، نجده يسهب في القول ويفصله تفصيلاً، وأكثر من ذلك نجد بعض فصول تاريخه – إن لم يكن معظمها – تحوي موضوعات متشعبة، لكنها لا تخرج عن مضمون عنوان الفصل، فمثلاً في الفصل السادس من الباب الخامس، والذي خصه للحديث عن مكة المشرفة، تحدث فيه– تفصيلاً– عن أسماء مكة وحدودها، وفضلها على سائر البلدان، وعن بناء الكعبة وكسوتها علي مر العصور، ثم تطرق إلي ولاتها، فذكر أسماء من تولوا إمرتها منذ فتحها علي عهد رسول الله ﷺ

إلي آخر سنة ٩٦١هـ (١٥٥٤م)، وهو إحصاء قيم يدل على أن المؤرخ بذل جهدًا كبيرًا في سبيل إعداده، ثم تحدث –في نفس الفصل أيضًا– عن بعض الوقائع بمكة المكرمة، واستخدم في كل ذلك مصادر تاريخية لا تحصى، واتبع في كل ما تقدم المنهج الحولي[١] .

ثانيا: من سمات منهجه أنه عني بالحديث عن قوافل حج الأقطار الإسلامية الأخرى، فذكر أمير كل قافلة، وأشهر حجاج ذلك البلد، وأهم أخباره؛ الأمر الذي يشير إلي أن كتابه لم يقتصر علي الدائرة المصرية المحلية فحسب؛ بل تعدى ذلك إلي الدائرة الإسلامية العالمية، فأورد أخبارًا تجل عن الحصر عن بلاد الشام، والعراق، واليمن، وغزه، والهند، وبلاد التكرور، وغير ذلك[٢].

---

(١)الأوراق نفسها من ٢١٦ إلي ٢٢٥

(٢) نفسه، ورقة ١٣٨ – مجرد مثال

ثالثا: من سمات منهجه، أنه كان يورد طرفًا عن حياة أمير الحج المصري في أول كل سنة، ثم يعقب ذلك بذكر رأيه فيه، ولعل آراءه في أمراء عصره تعد ذات قيمة تاريخية عالية، لاعتمادها علي المعايشة والمعاشرة؛ إذ أورد لنا حقائق تاريخية قد لا نقرؤها في كتاب غيره، فقال –مثلاً– عن أمير الحج المصري سنة ٩٥٢هـ (١٥٤٥م) تولي إمرة الحاج، الأمير –عبد الله الرومي، يقال إنه كان في مبدأ أمره دلالاً في سوق خان الخليلي، وترقى واتصل بالدولة، إلى أن كان كيخيه بجماعة الجراكسة[١] بالديار المصرية، ثم تولى باشا علي الملاقاة الأزلية سنوات[٢]، ثم جعل يتولى الحرب السعيد، ويكني في عرفهم بالصوباشاه[٣] من أول ولاية داود باشا، ثم تولى كشف الجسور السلطانية بإقليم الغربية، ثم ترقى إلى إمرة الحاج[٤]،

(١) كيخية وتكتب في بعض المصدر كاخيا، بمعني كتخدا؛ أي وكيل أو نائب قائد أوجاق الجراكسي .

(٢) أي قائد للفرقة العسكرية التي ترسل لمقابلة الحج عن عودتهم إلي مصر، والازلم تقع جنوب ميناء العقبة (ابن إياس: ج٥ ص ص ١٧٧، ١٧٨)

(٣) الصوباشاه أو الصوباشي: ضابط من ضباط الشرطة، من وظائفهم تعمير المدن التي خربتها الحروب (قانون نامة من ٧٤ حاشية ١) الحرب السعيد لعله الذي يؤدي إلي النصر

(٤) الجزيري: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٥٢

وأما عن رأيه في الأمير المذكور فقد ضمنه أنه كان: (رجلاً عاقلاً رزينًا، من أهل المعروف والتؤدة، والمعرفة، والمكافأة على الجميل، وسعة الباطن والاحتمال، والخبرة بأمر الدنيا، وجمع المال ومحبة ذلك ...، ولشدة حبه في الدنيا، وتمكن ذلك من قلبه، والحرص على جمعها من أي وجه كان، كانت له في إمرته علي الحاج بعض أفعال أنكرت عليه، وزاد عليها القايلون والمبغضون ما أرادوا[(١)].

رابعا: من سمات منهجه، أنه عني عناية خاصة بالحديث عن العربان المنتشرين علي طريق الحج؛ لأنهم كانوا الشر المستطير الذي هدد طريق الحج بين مصر وبلاد الحجاز؛ بسبب اعتداءاتهم المتكررة علي قافلة الحج في الذهاب والعودة، ويكفي تدليلاً علي خطرهم أن الحج لم يخرج من مصر سنة ٩١١هـ (١٥٠٦م) –في عهد الغوري– بسبب تمرد يحيى بن سبع؛ مما اضطرت معه مصر إلي إعداد حملة عسكرية لتأديبهم وقمعهم[(٢)].

---

(١)الورقة نفسها

(٢) ابن إياس: مصدر سبق ذكره، ج٤ ص ٨٢– ٨٩، وعن أضرار العربان في طريق الحج، انظر: دكتور: السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز الحميدية، دراسة وثائقية، الطبعة الأولي، القاهرة سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ص ٦٨– ٦٩

وقد بلغ ضرر هؤلاء العربان حجمًا جعل مؤرخنا هذا يخصهم بالذكر في الفصل الأول من الباب الرابع، وفي الفصل الثالث من الباب الخامس[1]، هذا إلى جانب إشارته إليهم في كل موضوعات كتابه، كما أوضح أن مصر كانت تدفع لبعضهم مرتبات نقدية وعينية دفعا لشرهم عن زوار بيت الله الحرام، بينما شارك البعض الآخر من تلك القبائل في تشهيل وحراسة قافلة الحج نظير أجر خصص لهم من ديوان إمرة الحج، وأورد الجزيري أسماء عديدة لهؤلاء العربان يمكن للباحثين من خلالها تقديم مادة علمية فريدة عن طبيعة تلك القبائل العربية التي انتشرت على طريق الحج بين مصر وبلاد الحجاز على مر العصور، فمن قبائل العربان التي وردت أسماؤها في تاريخ الجزيري –علي سبيل المثال لا الحصر–: الحويطات، وبني عطية، وبني عقبة، والمسالمة، والمساعدة، وبني سبع، وبني لام، والخرشة، والرشيدات، وبلي، والعترة، وبني حسان، وجهينة، والعيايشة، والقوادحة، وصبح .... الخ، وقد ذكر المؤرخ في كتابه أن هذه القبائل كانت تتفرع منها بدنات عديدة، فقبيلة المساعيد –مثلاً– انقسمت إلي بدنات كثيرة، اكتفي بإيراد أسماء عشرين بدنة منهم فقط[2].

---

(١) الجزيري: درر الفرايد ....ورقة ١٦٠، ١٨٤.

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٩٧، ولفظة "بدنة" استخدمها المؤرخ في كتابه، ولعله يقصد بها بطن. دون القبيلة أو الفرع منها (ابن منظور: لسان العرب: تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، ستة أجزاء، دار المعارف، القاهرة سنة ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ج١ ص ٣٠٤)

خامسًا: من سمات منهجه، عنايته بذكر السيول، والغرائب، والعجائب، التي كانت تحدث في بلاد الحرمين الشريفين، كما أورد أسعار السلع الضرورية أثناء موسم الحج، وما كان يتعرض له الحجيج من غلاء أو شدة، ويري الجزيري –بناء علي الممارسة الطويلة– أن أهم المشتقات التي كان يعانيها حجاج بيت الله الحرام تتمثل في أمور خمسة هي: العطش الشديد الذي قد يؤدي إلي موت عدد كبير من الحجاج، ونفوق أعداد لا تحصي من الجمال والدواب المرافقة لقافلة الحج، وعدم إنبات الحشائش في أرض الحجاز لرعي الجمال، وعدم وجود الأغنام أو قلتها في موسم الحج، وندرة وجود السمن، وإطالة الوقوف بمكة نظرًا للازدحام الشديد، الذي يؤدي – أحيانًا – إلي مخاطر قد لا تحمد عقباها[1].

سادسًا: ومن سمات منهجه، تفسيره لمعاني بعض الألقاب والكلمات التي ظنها عسيرة الفهم علي القارئ، وجدير بالذكر أن كتابه حافل بتلك التفسيرات والتوضيحات التي تدل على فطنته وذكائه، ونورد هنا بعض هذه الألقاب التي شرحها هذا المؤرخ، وكلها تلقي الضوء على طابع الحج في العصر العثماني:

(١) الجزيري ك مصدر سبق ذكره، ورقة ١٥١، ٢٢٨

"سنة العطشة بالوجه": أطلق هذا اللقب علي سنة ٩٣٠هـ(١٥٢٤)، فقد حصل في تلك السنة للحجاج عطش شديد للرجال... والجمال ... بحيث إنه مات من العطش خلق لا تنحصر، ومن الجمال والحمير والبهائم عدد وافر، وصارت تلك العطشة علما على تلك السنة[1].

"مصطفي النشار": لقب أطلق علي أمير الحج المصري سنة ٩٣٨هـ(١٥٣٢م) نظرًا لشدته وقسوته في معاملة الحجيج والعربان وغيرهم؛ إذ بلغت قسوته حدًا لا يطاق؛ حتى إنه أعد منشارًا ينشر به " السارق من رأسه إلى أسفل، ويرمي بكل شق في ناحية"[2].

(١) المصدر السابق، ورقة ١٤٦، والوجه: مدينة في شمال الحجاز، تقع علي الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وكانت من منازل قافلة الحج المصري (دكتور: السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز.. مرجع سبق ذكره، ص٧١ حاشية ٥٥)

(٢) الجزيري: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٤٨، ١٤٩

"حسين الشواء": أطلق هذا اللقب علي الأمير حسين أباظا، أمير الحج المصري سنة ٩٥٣هـ (١٥٤٦م)، ويعلل الجزيري سبب إطلاقه علي الأمير المذكور قائلاً: إنه (كان سفاكاً للدماء في الحل والحرم، وفي حالة الإحرام، وفي تلك المواقف العظام والمشاعر الكرم؛ سواء كان يستحق القتل أم لا، وسواء كانت جريمته تافهة جدا أم لا، ثبتت أم لم تثبت)، (أما سبب إطلاق لقب "الشواء" عليه فيرجع إلي أنه (مسك جماعة من العربان، فعلق بعضهم بحديدة في شجرة الفضاء، وأطلق تحتها النيران الشديدة، بعد أن جمع لهم الحطب الكثير، إلي أن أحرقهم وهم أحياء، وشوى لحمهم، وأقام المشاعلي[1] ينادي عليهم: باللحم مشوي كل كذا وكذا رطل بنصف فضة، فسُمي لذلك بحسين الشواء)[2].

ومن الكلمات والمصطلحات التي فسر الجزيري معناها:

بدراوات: اسم " للقفف" التي كانت تعبأ فيها أمتعة الحجاج .

---

(١) المشاعلي: الشخص الذي يعلن الحجاج بأوامر وتعليمات أمير الحج .

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٥٦.

العبرة: قدر من الفول يأخذه البدوي زيادة على أجره عن نقل أمتعة الحجاج على جمله.

التوايك: كلمة تركية أطلقت علي السقائين وجمالهم، الذين يتقدمون قافلة الحج بحثًا عن مواضع المياه الصالحة للشرب، وحفر آبار جديدة لهذا الغرض، وتنظيف القديم منها .

الرجية: أطلقت علي العليق والجرايات اليومية التي توزع علي الجمال المعدة للحمل.

الزالة: تعني الضرائب أو رسوم المرور التي كانت يحصلها أمير ينبع من السفن التي ترسو في مينائه ويستعين بها على إمرته .

الحبحب: اسم لفاكهة البطيخ، كان الحجاج يشترونها من مكان يسمي وادي الصفراء بين بدر وحنين من أرض الحجاز .

كل واشكر: نوع من الحلوى كان يصنع في مكة[1].

---

(١) المصدر نفسه،الأوراق: ١٥٩، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٨، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٥٧ .

ونضيف إلي ذلك أن الجزيري استعان بالشعر في مواطن عديدة من تاريخه، وتلك سنة مؤرخي مصر في العصرين المملوكي والعثماني؛ إذ نجدهم يستعينون بأشعار القدماء والمعاصرين، تدليلا على وفرة محصولهم منه؛ بل كان معظمهم يحاول نظم الشعر، وقلما نجد مؤرخًا لم يكن شاعرًا[1]، فمن جملة نظم الجزيري في مدحه للجمالي سنان بن يوسف الحمزاوي، أمير الحج المصري سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٤م) وكان معجبًا به أيما إعجاب، لعدله ودماثة خلقه، وشجاعته في دفع خطر العربان، ومحاولة التغلب علي مشكلة ندرة مياه الشرب، من جملة مدح الجزيري له قوله[2]:

أمير إذا اهتزت غصون رماحه * غدت من دما الأعداء تزهر بالورد**

أمير له في الجود باع، وفي الثنا * ذراع، وفي الحالين يوصف بالفـــرد**

---

(١) انظر الفصل التاسع من هذه الدراسة

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٤٨

ومن جملة هجائه أحد أمراء الحج الذين عمل معهم، قوله[1] من قصيدة طويلة:

إن ترد وصفــه فخــذه اختصارًا *** هــو نذل والطبــع لا يتغير

جمع البخــل والوقاحــة واللــؤم *** وأوصافـــه القبيحة أكثـــر

إن تسل عنه قاضي الركــب تلقى *** عنـــده مـــن أموره كل منكر

أو ترد حالــه فسل عنــه قاضــي *** الخانقاه، فهو بالمصائب أخبـــر

أو فسل عنه من أردت من النـــاس *** فأحوالــه من الشمس أظهـــر

سابعًا: ومن سمات منهجه–أخيرًا– أن تاريخه فياض بالمقارنات التاريخية، التي تدل على خلفية علمية واسعة، كما شرح مناسك الحج على مذهب الإمام أحمد بن حنبلﷺ، وعني كثيرًا بالنواحي السياسية، فتحدث عن ثورة أحمد باشا الخائن، وادعائه السلطنة بمصر سنة ٩٣٠هــ(١٥٢٤م)، ثم القضاء على ثورته وقتله[2]، وأعجب "إعجابًا شديدًا بالصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذي حضر إلى مصر في أعقاب تلك الثورة سنه ٩٣١هــ لعلاج أوضاع مصر الإدارية والاقتصادية،

---

(١)المصدر نفسه، ورقة ١٥٣، ١٥٤.

(٢) نفسه، ورقة ٤٦

وكتب مقامة طويلة في مدحه[1]، وبطبيعة الحال كان بحر القلزم (الأحمر) واحدًا من طرق أحمال الحج التي كانت تبعث بها مصر إلى بلاد الحجاز، فكان لابد وأن يتطرق حديثه إلي محاولات البرتغاليين الدائبة، في سبيل استخدام مياه هذا البحر للقرصنة المسلحة ضد السفن الإسلامية[2]، كما اشتمل أيضًا –على نواح إدارية عديدة شملت مصر والحجاز، منها قوله –مثلاً– عن عجرود[3]: "إنها بندر كبير جدد في ولاية سليمان باشا ... لرسو العماير المتوجه إلي إقليم الهند واليمن والحجاز، وما إلى تلك النواحي، وبه قبطان، وأمناء، وكتبه، وقبانية من جانب السلطان، لمهمات عمل المراكب، وتجهيز العساكر إلي إقليم اليمن، ولتجهيز حمل إمرة الحاج والدشيشة، وما يكون طريقه من تلك الجهة"[4].

---

(١)ورقة نفسها ١٤٦، ١٤٧

(٢) نفسه، الأوراق ١٥٨،١٥١،١٤٣

(٣) عجرود: توجد إلي الغرب من مدينة السويس، على مسافة ٢٠كم تقريبا، وهي تتبع السويس حاليًا (دكتور: السيد محمد الدقن: سكة حديد الحجاز ... مرجع سبق ذكره، ٥٦ حاشية ٢٤) .

(٤) الجزيري: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٨٧، قبطان أو قبودان: قائد بحري للميناء، كتبة: موظفون منوط بهم القيد في السجلات وحفظها، أمناء: مختصون بجمع الضرائب المفروضة على الميناء قبل تطبيق نظام الالتزام في مصر، قبانية: للقيام بوزن الوارد والصادر من الغلال وغيرها، حمل إمرة الحاج: أي الأحمال التي كانت ترسل من مصر إلي بلاد الحجاز، الدشيشة: لقب أطلق علي الغلال التي كانت ترسل من مصر سنويًا إلى فقراء الحرمين الشريفين. راجع في ذلك: شفيق غربال: في تعليقه علي إجابات حسين الروزنامجي: مصدر سبق ذكره ص ٦٥ – ٦٦ دكتور ليلي عبد اللطيف: الإدارة في مصر– مرجع سبق ذكره ص ١٣٨ – ٤٥٨.

مصادره التاريخية :

اعتمد الجزيري –كسابقيه ولاحقيه من المؤرخين– علي نوعين من المصادر التاريخية:

النوع الأول: المصادر المكتوبة، وينقسم إلي قسمين:

القسم الأول: كتب السابقين من المؤرخين وغيرهم من العلماء، فلقد اعتمد الجزيري في تأليف كتابه علي عدد كبير جداً يفوق الحصر من كتب المؤرخين والرحالة والفقهاء والمفسرين والمحدثين والأدباء في التأريخ للأحقاب الزمنية السابقة علي عصره، ولمعرفة مواقع الأماكن والبلدان، ولشرح مناسك الحج وأحكامه وواجباته وسننه ... الخ

أما كتب المؤرخين والرحالة – وهي التي تعنينا بطبيعة الحال – فتطالعنا أسماء كثيرة من أسفار السابقين، غير أن المتمعن في كيفية استفادة الجزيري من مصادره تلك يجد الآتي:

أ. كان دقيقًا دقة بالغة في استخدام هذه المصادر؛ لحرصه التام على توثيق جميع الروايات التاريخية التي نقلها عن غيره بذكر المصدر التاريخي الذي نقل عنه، وإن اختلفت صور هذا التوثيق، ففي الغالب الأعم كان يذكر –في صدر الرواية– اسم المؤلف واسم كتابه، كأن يقول–مثلاً–: "قال المقريزي في كتابه السلوك، أو في كتابه المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار[1]، أو كأن يقول: "قال أبو عبيد البكري، في كتابه المسالك والممالك[2]، وأحيانًا يكتفي بإيراد عنوان المصدر الذي نقل عنه، دون الإشارة إلي اسم المؤلف، اعتمادًا علي ذكره له في مواطن أخرى سابقة؛ كأن يقول–مثلاً–: "قال صاحب تقويم البلدان"، وفي روايات أخرى، يحدث العكس فيذكر اسم المؤلف دون اسم الكتاب بقوله –مثلاً–: " قال العلامة ابن فضل الله"[3].

(١) الجزيري: مصدر سبق ذكره ن ورقة ١٤٤، ١٦٩

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٨٨، ١٨٩، ١٩١

(٣) المصدر نفسه، الأوراق ١٧٣، ١٧٨، ١٩١

ب.نقد الجزيري كتب سابقيه من المؤرخين، وهذا أمر يدل علي فطنته و"أنه لم يكن مجرد ناقل فقط؛ بل كان يمحص الروايات التي نقلها عن غيره، لحرصه على ألا يسجل إلا ما يفيد القارئ، ويضيف إلي جهد سابقيه جديدًا، فمثلاً في بداية الباب السابع، وعنوانه " ذكر من حج من الأعيان نساء ورجالاً بعد رسول الله ﷺ من الصحابة والخلفاء والملوك والوزراء والأكابر"، قال: إن المقريزي –المؤرخ المصري الشهير– ألف كتابًا في مثل هذا الموضوع عنوانه: " الذهب المسبوك في تاريخ من حج من الملوك " وأنه –أي الجزيري– صفى هذا الكتاب، وأضافه إلي هذا الباب؛ لذا فإن من يقرأ كتاب الجزيري ويقارنه بكتاب المقريزي سابق الذكر " يقول: لا أثر بعد عين[1] ".

(١) نفسه، ورقة ٢٤٨

وقد يكون تعقيبه علي بعض الروايات التاريخية مرجعه اختلاف أحوال عصره عن الأحوال أو الأوضاع في عصر المؤرخ الذي ينقل عنه، يقول –مثلاً–: "قال العلامة –ابن فضل الله– واعلم أن الركب يخرج من القاهرة –مدينة مصر الآن– فيترل البركة –يقصد بركة الحاج– مرحلة واحدة، فيقيم عليها ثلاثة أيام أو أربعة"، عقب الجزيري علي الرواية السابقة بقوله: "قلت هذا في زمنه، وأما في هذا الزمان فلا تنقص الإقامة عن خمسة أيام، ويرحل منها في صبيحة اليوم السادس"[(١)].

ج. كان حريصًا علي عدم إشعار القارئ بالسأم أو الملل، لذا نجده حين ينقل رواية طويلة عن غيره يحاول اختصارها أو حذف بعضها؛ خاصة إذا كان هذا المحذوف استطرادًا لا جدوى منه، وينبه القارئ إلي ذلك، بقوله: " ولذلك قصة طويلة حذفناها لطولها "[(٢)].

د.شابه الجزيري لاحقيه من مؤرخي مصر في العصر العثماني في عدم الإشارة إلي معاصريه من المؤرخين، فهو معاصر لابن إياس الحنفي، ومع ذلك لم يشر إلى كتابه أدنى إشارة؛ بل ولم يعده من المشاهير الذين تحدث عن حجهم؛ رغم أن ابن إياس أدى فريضة الحج سنة ٨٨٢هـ (١٤٧٧م)[(٣)].

---

(١) نفسه، ورقة ١٧٥

(٢) نفسه، ورقة ٢٥٥

(٣) ابن إياس: مصدر سبق ذكره، ٣ج ص ٤٥

أما القسم الآخر من المصادر المكتوبة الذي اعتمد عليها الجزيري في تأليف كتابه، فيتصل بوظيفة والده ووظيفته في ديوان إمرة الحج؛ إذ أن تلك الوظيفة يسرت له سبل الرجوع إلى الدفاتر السلطانية الخاصة بالحج في مصر في عصره وغير عصره، ونقل منها –في تاريخه أشياء كثيرة؛ الأمر الذي يجعل هذا الكتاب يرقى إلي مرتبة الوثائق التاريخية، ويستطيع قارئ تاريخ الجزيري أن يخرج منه بإحصاءات عديدة عن المؤن والأحمال التي كانت ترسلها مصر إلى بلاد الحجاز، ومثل تلك والإحصاءات وأسماء الأمراء والموظفين بديوان الحج، تؤكد اعتماده علي الدفاتر والسجلات الرسمية، ولذا نجده يقول عند توثيقه بعض الروايات: " رأيت في الدفاتر القديمة" [1]، ويقول عن بعض قبائل العربان: " يقبض مالهم بالدفتر السلطاني .... مايتان وعشرون دينارًا غير التشاريف السلطانية[2].

(١) الجزيري: درر الفرايد – مصدر سبق ذكره ورقة ١٩٤

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٩٧

النوع الآخر: من المصادر التاريخية التي اعتمد عليها الجزيري في تأليف كتابه: المصادر المعاصرة التي تعتمد علي الرواية والدارية، أو السماع والمشاهدة، ولقد ظهر اعتماده على هذا النوع من المصادر ظهوراً واضحًا في التأريخ لعصره، واختلفت كيفية استفادته من تلك المصادر باختلاف الأحوال، فأحيانا كان يعتمد علي ذاكرته فيما يدون من أخبار، ولعل سبب ذلك أنه لم يكن يسجل الأحداث وقت وقوعها، وقد أورد كلمات تشير إلي ذلك؛ مثل قوله عن أحد أمراء الحج: " أتذكر من شفقته على الحاج ..."[1].

وكان للوظيفة التي شغلها في ديوان الحج، ولتردده كل عام على الأراضي الحجازية، ولكونه في درجة العلماء المتفقهين في أمور الدين أثر كبير في استقائه معظم أخباره من مصادرها الأصلية، والدليل على ذلك تصديره العديد من الروايات المعاصرة بعبارات، مثل: "أخبرني الشيخ نزيم من بني حسان"، ومثل قوله: " أخبرني السيد الشريف أحمد بن أبي نمي بن بركات أمير مكة[2]، ومن وجهة أخرى فقد شارك في صنع العديد من الأحداث بحكم اشتغاله في ديوان الحج، وتطالعنا في كتابه عبارات كثيرة تؤكد ذلك؛ مثل: " ولقد أمرني، فأشرت عليه، فقلت، فقال لي، نالنا منه، كنت إمام الصلاة؛ فراجعته .... إلخ "[3].

(١) نفه، ورقة ١٤٨ — مجرد مثال -

(٢) نفسه، ورقة ٢٥٧

(٣) نفسه، ورقة ١٥٠، ١٥٣، ١٥٦ — مجرد أمثلة -

وهكذا نجد الجزيري قد تنوعت مصادره التاريخية التي اعتمد عليها في تأليف كتابه؛ لحرصه الشديد علي توثيق رواياته وأخباره .

الحج المصري في العصر العثماني:

كان الحج في عصر سلاطين المماليك ليس له قانون معين ولا موظفون ثابتون، فقد كان الموظفون تابعين لأمير الحج، فإذا عُزل أمير وعُين آخر أتي بموظفين جدد –ممن يثق بهم– يتولون شئون الحج في السنة التي أمر فيها، أما تعيين أمير الحج، فكان يصدر به أمر سلطاني شريف، وذلك بأن يدعو السلطان كبار الأمراء ومقدمي الألوف[1]؛ لعقد اجتماع في مناسبة الاحتفال بذكرى مولد النبي ﷺ ويختار من بينهم أمير، وكان للسلاطين عادة–لا بأس من ذكرها– وهي: أنه إذا جاء خادم الشراب بمشروب السكر ليشرب منه الحضور، يبدأ بالسلطان أولاً، فيشرب منه كفايته، ثم يشير الي الخادم بإعطائه لواحد من الأمراء الجالسين، فيفهم من ذلك أن الأمير الذي أشار إليه السلطان، هو الأمير المعين في تلك السنة أميرًا للحج، فينهض من مكانه ويقبل يد السلطان شاكرًا له ثقته، ويقوم على الفور بتعيين الموظفين المساعدين له علي تجهيز حاله،

(١) مقدم ألف: أمير يقود ألفًا أو ألوفا من الجند (دكتور: عبد المنعم ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، مرجع سبق ذكره، ج١ص ١٤٥ – ١٤٦)

ويأخذ من الخزانة السلطانية الأموال المقررة، فينفقها كلها، ويزيد عليها من ماله الخاص، كما كان الأمراء الآخرون يمدون له يد العون بإعطائه مقادير من أموالهم الخاصة مساعدة له على أداء مهمته(١)، وكان لقافلة الحج في مصر أميران:

الأول: أمير الحج، ويدعى أمير الركب أو الأمير الأول، وهو الذي يعينه السلطان، وكانت وظيفته مغرمًا لا مغنمًا، إلى جانب الشرف العظيم الذي يناله بثقة السلطان به، وبقيادته زوار بيت الله الحرام .

الآخر: أمير المحمل. أو المحمل الشريف. وهو الشخص المسئول عن المتعلقات المادية، وكسوة الكعبة الشريفة، والكساوي الأخرى التي كانت تبعث بها مصر الي الحجاز(٢).

وحين دخلت مصر في حوزة العثمانيين سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) اهتم سلاطين هذه الدولة بأمور الحج اهتماما كبيرا، ولعل سعادتهم باستيلائهم علي الشام ومصر، وقضائهم علي دولة المماليك الجراكسة، ونيلهم شرف خدمة الحرمين الشريف كانت وراء هذا الاهتمام الحافل بهذه المناسبة(٣)، وتجلى هذا الاهتمام في عهد كل من سليم الأول وسليمان المشرع:

---

(١) الجزيري: درر الفرايد – مصدر سبق ذكره ورقة ٥٣.

(٢) المصدر نفسه والورقة

(٣) دكتور: السيد محمد الدقن: كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ، الطبعة الأولي، القاهرة سنة ١٤٠٦هـ (١٩٨٦ م)، ص ١٩.

١- في عهد سليم الأول:

اهتم ملك الأمراء خاير بك بشئون الحج عقب رحيل سلطانه سليم الأول عن مصر في شهر شعبان سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) ومن الممكن القول إن ترتيب ديوان الحج، وتسجيل سجلاته وترتيب موظفيه، لم يحدث إلا في أوائل دخول مصر تحت سيطرة العثمانيين، فلقد ذكرت -آنفا- أن ديوان الحج في عصر المماليك لم يكن له قانون معين يسير عليه، وحين دخلت مصر في حوزة العثمانيين استدعي خاير بك الشيخ محمد الجزيري -والد المؤرخ- وطلب منه أن يرتب ديوان الحج ترتيبًا حسنًا، فقام الشيخ بما كلف به، وأصبح له موظفون ثابتون لا يتغيرون بتغير أمراء الحج- كما كان عليه الحال في العصر المملوكي -إلا أن العثمانيين اختصروا بعض وظائف هذا الديوان، فمثلاً كان له في العصر السابق أميران؛ الأول: أمير الحج، والآخر: أمير الحمل أو المحمل الشريف، في العصر العثماني اقتصرت هذه الإمرة علي أمير واحد، غدا مسئولا عن كل شيء في الديوان الحج[١]، وتولى إمارة الحج في البداية بعض المعممين، ثم انتقلت من سنة ٩٢٥هـ (١٥١٩م) إلي الأمراء[٢] .

(١) الجزيري: درر الفرايد – مصدر سبق ذكره، ورقة ٥٣ .

(٢) المصدر السابق ورقة ١٤٥ .

وقدم الجزيري في تاريخه بيانًا شاملاً عن موظفي ديوان الحج الذين يرافقون قافلة الحج ذهابًا وإيابًا في مصر في العصر العثماني، وقسمهم إلي قسمين:

الأول: موظفون دائمون يحصلون على جامكية (أي مرتب وجراية) من ديوان الحج، وعددهم كبير جدًا، أورد الجزيري مسميات تلك الوظائف ومهمات أصحابها، منهم علي سبيل المثال –لا الحصر–:

قضاة المحمل الشريف: كان عددهم علي عهد الجراكسة أربعة نواب من قضاة المذاهب الأربعة، يتولون أمور الحج من بدء الاستعداد والتجهيزات لخروجه، فيشرفون علي إعداد المؤن والغلال وتخزينها، ثم تشهيلها إلى أن يتم توزيعها علي فقراء مكة والمدينة، بالإضافة إلي عملهم الأصلي، وهو فض المنازعات والفصل في الخصومات، وحين دخل العثمانيون مصر عدلوا في شأن تلك الوظيفة، فكان يرافق القافلة قاض حنفي فقط، يتبعه نواب للمذاهب الثلاثة الأخرى، ولا يلي هذا القاضي مهام وظيفته إلا بعد مغادرة الركب مدينة القاهرة، وأما الإشراف علي الإعداد والتجهيز والمتعلقات المالية والعينية، فكان يتولاه قاض عثماني آخر.

كاتب ديوان الحج: وهو المسئول عن تسجيل وتدوين وتجهيز كل ما يتعلق بشئون الديوان، وتلك كانت وظيفة والد المؤرخ، ثم وظيفة المؤرخ بعد ذلك ولهذا الكاتب مساعدون آخرون.

مقدم الضوية والعشامة: وظيفة مقدم الضوية قيادة حاملي المشاعل للإضاءة ليلاً، أما العشامة: فهم المسئولون عن حراسة المذنبين المحكوم عليهم بالسجن وتكبيلهم بالسلاسل حتى لا يتمكنوا من الهرب، ومن مهامهم–أيضًا– جمع الحطب اللازم للمطبخ في قافلة الحج .

مقدم القواسة: يرأس عشرة أنفار مهمتهم تعريف أمير الحج ببدنات العربان المتولية حمل أحمال الحج، وإحضارهم للقيام بتلك المهمة .

الميقاتي والمؤذن: أما الميقاتي فمهمته معرفة أوقات الصلاة، واتجاه القبلة في الحل والسفر، والمؤذن وظيفته الإشعار والإعلام بدخول وقت الصلاة.

الجرايحي: يروي الجزيري أن العثمانيين اقتصروا على وظيفة الجرايحي المخصصة للخدمة في قافلة الحج، أما في عصر المماليك فكان يرافق قافلة الحج طبيب حاذق ويساعده جرايحى، ومعه كل ما عساه أن يحتاجه أثناء السفر من أدوية وعقاقير ومراهم وغير ذلك، وفي عهد العثمانيين اقتصر علي "جرايحي" فقط؛ ليقوم بواجبات الطبيب والجرايحي معًا .

سمسار الغلال: وهو المسئول عن غلال الدشيشة التي تذهب إلى بلاد الحجاز، ويتبعه كيالون، وقبانيون، ومغربلون، وجراشون .

شاد السنيح: ويسمي في اللغة التركية "كلارجي"، وهو المسئول عن الأطعمة بجميع أنواعها، وتوزيعها علي مستحقيها، ومن الواجب أن تتوفر فيه الأمانة؛ إلا أن الجزيري يرى انتفاء تلك الصفة في موظفي الدولة العثمانية .

إلي غير ذلك من الوظائف التي أفاض المؤرخ في شرح واجبات أصحابها[١].

القسم الآخر: موظفون موسميون، ليس لهم جامكية ثابتة في ديوان الحج، وإنما يحصلون علي جرايات مقابل بعض الواجبات التي يؤدونها أثناء موسم الحج؛ منهم:

جماعة الدللا: لمعرفة تعاريج الطريق واستقامته ذهابا وإيابا.

المبيت: ومهمته التنبيه على أفراد القافلة بأوامر وتعليمات أمير الحج ومخبرًا بأخبارهم، وإشهار المذنبين من الحجاج والطواف مع العسكر للحراسة ليلاً .

مبشر الحج: هو الذي يأتي إلي مصر مبشرًا بعودة الحجاج ومخبرًا بأخبارهم وهذه الوظيفة نجدها مذكورة في حوليات مؤرخي مصر في العصرين المملوكي والعثماني باهتمام بالغ[٢].

---

(١) المصدر نفسه،الأوراق من ٤٩- ٥٠

(٢) نفسه، الأوراق من ٦٠- ٧٣

ويري الجزيري أن استقامة هؤلاء الموظفين عامة تابعة لاستقامة أمير الحج، ولذا فإنه منصب جليل، ومحل مقداره نبيل، يجتمع فيه العلماء والفقهاء والأولياء والصلحاء، والقوي والضعيف، والعاجز والسخيف، والنساء والصبيان والأتباع والعلماء، فقد تعين حينئذ على ولي الأمر أن لا يولي على وفد الله تعالي إلا من علم استقامة أحواله، واختبره في دينه وفعاله، ولا يقدم الرجل لكونه طلب، أو سبق في الطلب؛ بل ذلك سبب المنع.

ومن المهم أن نشير إلي أن الجزيري يعد أول مؤرخ قدم – في تاريخه – عرضًا وافيًا لموظفي ديوان الحج، إلى جانب موضوعات أخرى عديدة –سنذكر بعضها–
.

وقام العثمانيون في عهد سليم الأول–أيضًا– بعمل آخر في نظام الحج، فقد استحدثوا (فرقة الملاقاة الأزلمية) سنة ٩٢٤هـ(١٥١٩م)، والأزلم إحدى محطات الحج المصري، وتقع إلي الجنوب من العقبة، وكانت قد كثرت اعتداءات العربان على قافلة الحج المصري في السنوات الأولى من الوجود العثماني بمصر، وأعتى هذه القبائل قبيلة "سلامة بن قواز"، فاضطر خاير بك إلى أن يعين فرقة عسكرية تذهب إلي قلعة الأزلم، وتقيم بها، وتعود مع الحجاج أثناء عودتهم إلي مصر، كما رصد لهؤلاء العربان راتبًا سنويًا دفعًا لأذاهم عن حجاج بيت الله الحرام(١).

٢– في عهد سليمان المشرع:

أعجب الجزيري بالسلطان سليمان المشرع إعجابًا شديدًا، لخيراته العديدة التي تفوق الحصر في مصر وغيرها من الولايات التابعة للدولة العثمانية، والتي نال منها حجاج بيت الله الحرام قسطًا وافرًا سجله المؤرخ في كتابه، نذكر منها :

أ- الاهتمام بطريق الحج: فمن المعروف أن زوار بيت الله الحرام كانوا يسلكون طرقًا وعرة المسالك، موحشة مخيفة، محاطة بقبائل العربان المتحفزة – دائما –

(١) نفسه، ورقة ١٤٥، ١٤٦، ويذكر أحد الباحثين أن قائد الفرقة المذكورة لقب "بازلم باشا"، وأنه كان يعين بعد رجوعه حاكما علي إقليم الشرقية. انظر: إبراهيم زكي بك: الحالة المالية والتطوير الحكومي والاجتماعي في عهدي الحملة الفرنسية ومحمد علي، المطبعة العصرية بمصر (بدون تاريخ) ص ٨٢ .

ب- للسلب والنهب والقتل، وكان علي ولاة الأمر في مصر أن يمهدوا تلك الطرق، وأن يحفروا حولها عيون الماء لسقاية الحجاج أثناء سفرهم إلى جانب توفير الأمن والأمان بشتى السبل والطرق، وقد أورد الجزيري أمثلة عديدة لمجهودات السلطان سليمان المشرع في هذا السبيل، منها:

أن الطريق في عقبة أيلة كان يسبب للحجاج أضرارًا بالغة؛ لعدم استوائه وضيقه بين الجبال المحيطة، فشكا المختصون في ديوان الحج من وعورته، " فلما كانت ولاية المرحوم داود باشا، في نيف وأربعين وتسعمائة، جهز المرحوم محمد جلبي ناظر الأموال إلى عقبة أيلة، وكشف عما يحتاج إليه ذلك النقب من الإصلاح الكلي، وصحب معه أكابر المعمارية، وصور صورة تلك الأرض ومسالكها في أوراق عرضت على داود باشا، ثم جهزت إلي حضرة السلطان سليمان، وعرض عليه أمر العمارة، وتقدير الاحتياج لكمال الإصلاح، فبرز الأمر السلطاني بفعل ذلك، فعين أميناً من الأروام وصحبته القاضي أبي منصور – أحد الكتبة بالديوان السلطاني –

وجهزت المعمارية والآلات وما يحتاج إليه؛ بحيث أنهم أقاموا بالنقب لهذه العمارة وقطع الجبال بالمعاول لتوسعة الطريق، بهمة ملوكية وعزيمة خاقانيه، إلى أن تكامل ذلك في مدة تزيد على السنة، فصار مسلكًا حسنًا ومرتقى هينًا وطريقًا لينًا، بعد أن كان ذلك النقب من أشق المسالك وأعظم المهالك"[1] .

ومن خيراته—أيضًا— أن مترلاً من منازل الحج يسمي "خليص" على طريق جدة، كان به عين ماء عليها " فسقية "، يشرب منها الحجاج أثناء ذهابهم إلي مكة المكرمة، وكانت تلك العين قد تلاشي أمرها، الأمر الذي أجهد الحجاج إجهادا كبيرا بسبب ما يعانونه من العطش الشديد، فرفعوا أمر هذه العين — عن طريق باشا مصر، إلي السلطان سليمان المشرع فبرز أمره العالي لعمارة العين وإصلاحها، وتجديد الفسقية، وأقيم هناك من نفر العسكر رجل يدعي خير الدين الرومي، شادا علي العين[2] بجمايكية، وجراية من السلطنة الشريفة يأخذها من بندر جدة، فاستمر مقيما بها، لا يبرح خليص، ولا يظعن عنها؛ لتنظيف العين وإجرائها، والقيام بمصالحها واعبايها[3].

(١) الجزيري: درر الفرايد — مصدر سبق ذكره، ورقة ١٩٠، ١٩١ وباسمه سميت صحراء النقب

(٢) أي مفتشا علي العين المذكورة

(٣) المصدر السابق، ورقة ٢١٤

ومن خيراته العسكرية أن المدينة المنورة كانت محاطة ببعض قبائل العربان الذين دأبوا على الإغارة عليها وعلى زوارها، فلما بلغ السلطان سليمان ذلك أمر ببناء سور كبير حول المدينة، وجعل فوقه أبراجاً بها مدافع تمنع المعتدين من الاقتراب إليها، وبنى بها قلعة حصينة، وعين نحو تسعين من الجنود الانكشارية لحراستها ليلاً ونهارًا، ورتب لهم ما يكفيهم من الجرايات والنفقات، " فصارت المدينة الشريفة حصنًا حصينًا، وفي حرز أمين، وكان الابتداء في بناء السور المذكور– هندسة المعلم علي بن الصياد المهندس في سنة ست وثلاثين، والانتهاء منه ومن قلعته ومن جهاته، في سنة خمس وأربعين وتسعماية"[1].

ث-أوقافه: أوقف السلطان سليمان المشرع علي ديوان الحج أوقافا عديدة، أوردها الجزيري في تاريخه، منها :

(١) المصدر نفسه،وطرقة ٢٤٢

السحابة: التي كانت ترافق قافلة الحج المصري ذهابًا وإيابًا، وهي عبارة عن مائة جمل، بعضها يحمل طعامًا وقرب ماء لسقاية الفقراء والمحتاجين من أفراد القافلة، والبعض الآخر مخصص لركوب هذا الصنف من الحجاج الذين لا يستطيعون توفير جمال خاصة بهم، هذا إلى جانب بعض الأموال لتكفين موتى الفقراء أثناء رحلة الحج[1]، وقد أشارت إلى هذه السحابة وثيقة نشرها أستاذنا الدكتور السيد محمد الدقن في كتابه "كسوه الكعبة المعظمة عبر التاريخ"، وتضمنت جملة قصيرة تشير إلى السحابة المذكورة، هي: " أو في الوقف الآخر الذي وقفه السلطان أيضًا على مصالح الفقراء الذاهبين إلي الحجاز"[2].

ومن خيراته –أيضًا– أنه أوقف بعض قرى من مصر لتجهيز وإعداد كسوة الكعبة المشرفة؛ إضافة إلى القرى التي كان قد أوقفها السلطان الملك لصالح إسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون–من سلاطين دولة المماليك البحرية– (٧٤٣/١٣٤٢– ٧٤٦هـ/١٣٤٥م)،

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٢٦٥ .

(٢) صور وقفية السلطان سليمان خان بن السلطان سيلم خان علي كسوة الكعبة المعظمة سنة ٩٤٧هـ منشورة في كتاب كسوة الكعبة، ص ٢٧٠

وعن سبب وقف السلطان إسماعيل، ذكر الجزيري أن أهل الحجاز كانوا يفرضون على الحجاج المصريين والمغاربة ضريبة مقابل أداء فريضة الحج تسمي "المكس"، على كل حاج سبعة دنانير، فأبطل السلطان المملوكي هذه الضريبة، وأوقف لأهل الحجاز بعض قرى بالقليوبية ليعوضهم عنها[1]، ولم يحدد الجزيري عدد القرى التي أوقفها السلطان سليمان المشرع على كسوة الكعبة، وجاء في الوثيقة –سالفة الذكر– أن الوقف كان سبع قري[2] ويلزم أن نشير إلي سبب وقف السلطان سليمان القرى السبع علي كسوة الكعبة؛ إذ إن نائبه في مصر خسرو باشا (٩٤١/١٥٣٥–٩٤٣هـ/١٥٣٦م) أراد أن ينقص ميزانية ديوان الحج، ووقع خلاف شديد بينه وبين المؤرخ بسبب ذلك، ورفع الأمر إلى السلطان سليمان المشرع، فأوقف القرى المذكورة سنة ٩٤٧هـ (١٥٤٠م) في عهد داود باشا، الذي أسرف في تجميل كسوة الكعبة، "وغير طرازها الحرير المصفر، بطراز من الزركش المخايش المطلاة بالذهب، ثم أمر بتغيير أعلام المنبر الشريف النبوي، وكانا من الحرير الأبيض والأسود،

(١) الجزيري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢١٨، ٢١٩، ٢٦٢

(٢) صورة وقفية السلطان سليمان خان، وثيقة سبق ذكرها ص ٢٦٥ – ٢٧١

بمشلشل داير من الحرير الأبيض والأحمر والأسود، وطلبني وسألني عن صفتها ومقدار طولها وعرضها، فأخبرته عن ذلك، ثم استشار في تغييرها بالمزركش المخايش المطلي بالذهب ... فأردت أن أبين له ما ورد به الشرع الشريف المصطفوي، من حرمة استعمال الذهب والفضة، فأشار إلى الأمير محمد ناظر الأموال بعدم التعرض لذلك، فان قصد داود باشا جازم بعمل المزركش، فلا تذكر إلا ما يوافقه.. وفى ولايته عملت رصافيات(١) المحمل الشريف من الفضة المطلاة بالذهب، وزاد في مصروف ثوب المحمل الشريف، وجعل له علمًا حسنًا، وكان قبل ذلك بدون هذه الفضة، وعمل للحجرة الشريفة مفاوز كبارًا للشمع داخل الحجرة الشريفة من الفضة الخالصة المطلاة، وله في مثل ذلك مما يتعلق بالبيت والحجرة الشريفة أشياء كثيرة(٢).

وهذا يوضح أن داود باشا أسرف في تنفيذ أوامر السلطان سليمان المشرع باستخدامه الذهب والفضة، وأن المؤرخ- وان كان غير راضٍ عن هذا التصرف لمخالفته الشرع الحنيف- إلا أنه اضطر إلى السكوت؛ لتصميم الباشا المذكور على تنفيذ ما عزم علية.

---

(١) لعله يقصد الجزء الأعلى من المحمل الشريف؛ لأن الرصف أو الرصفة واحدة الرصاف، وهى العقبة التي تلوى فوق رعظ السهم إذا انكسر. (ابن منظور: لسان العرب، مصدر سبق ذكره، ج٣ مادة رصف ص ١٦٥٦).

(٢) للجزيري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٤٠، ١٤١، وعن كسوة الكعبة في مصر في العصر العثماني انظر: دكتور: السيد الدقن: كسوة الكعبة – مرجع سبق ذكره ص ص ٩١ – ١٠٥

الحمول والجمال:

من الموضوعات التي أولاها الجزيري عناية فائقة في تاريخه، الحمول، وهى الغلال والأطعمة، أو غلال الدشيشة التي كانت ترسل من مصر إلى بلاد الحجاز، وتوزع على فقراء مكة والمدينة، والعربان في طريق الحج، وأيضًا الجمال، باعتبار أنها العمود الفقري في رحلة الحج الطويلة في الصحراء ذهابا وإيابا، ولذا يقول الجزيري في بداية تناوله هذين الموضوعين: "إن لكل شيء أساً وقاعدة يستند إليها، ويفيد في حصوله عليها، وأس هذا المهم وقاعدته، تجهيز الحمول إلى البنادر، وتحصيل جمال المناخات الحاملة لما يحتاج من الأشخاص والأسباب والمأكولات"[١].

١) الحمول:

أما عن غلال الدشيشة التي أطلق عليها المؤرخ اسم "الحمول أو الأحمال"، فقد قسمت إلى قسمين: قسم يرسل بطريق البحر، وآخر يرسل بطريق البر.

أما الذي كان يرسل بحراً، فيمكن استقاء مقاديره بعدد الأحمال من تاريخ الجزيري، كما يأتي:

---

(١) الجزيرة: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٥٨

دقيق: خمسون وثلاثمائة بقسماط جاف: ثمانون ومائة، أرز: عشرون، كشك، وبرغل، وبازلاء جافة: خمسة أحمال من كل صنف، جبن حالوم: عشرة، عسل: اثنا عشر، سكر، وبدراوات (قفف): حملان من كل صنف، سلب ليف وحبال: حمل واحد، شعير مغربل: خمسون، شموع كبار: ثنتان للكعبة وثنتان للمدينة زنتهم أربعة قناطير، زيت سكندرى: زلعتان، فول صحيح مغربل: ثلاثة آلاف وأربعمائة إردب[1].

والأحمال السابق ذكرها كانت تحمل على ظهور الجمال من بركة الحج بظاهر القاهرة إلى السويس؛ حيث تبحر بها سفينتان من السفن السلطانية إلى بلاد الحجاز، وكانت تقسم في عهد الجراكسة إلى نصفين، نصف يذهب إلى مكة والمدينة عن طريق ميناء جدة، والآخر يذهب إلى ميناء ينبع، ثم تغير الحال في عهد العثمانيين، ولم يرسل إلى ينبع غير الثلث فقط، وحين كثر قدوم الحجيج –بعد ذلك– من الشام واليمن والهند وغيرها من الأقطار الإسلامية غدا نصيب ينبع كالآتي:

(١) المصدر السابق ورقة ١٥٩، ١٦٠

الدقيق ٤٠ حملاً، والبقسماط ٧ أحمال، والأرز ٤ أحمال، والجبن الحالوم ٤ أحمال، والعسل ٥ أحمال، والكشك والبرغل والباذلاء حملان من كل صنف، والفول ١٢٠٠ أردباً، أما الباقي فإنه يرسل إلى مكة والمدينة عن طريق جدة[١].

كما أورد الجزيري –تفصيلاً– أسماء قبائل العربان وبدناها التي كانت تشارك في نقل تلك المؤن من ينبع وجدة إلى مختلف الأماكن بأرض الحجاز[٢].

أما الحمول التي كانت ترسل براً، فتنقسم إلى قسمين :

أ- قسم يرسل عن طريق عقبة ايلة ويوزع في أراضي الحجاز، ومقاديره بالأحمال كما يأتي:

بقسماط جاف: أربعون، دقيق: ستة، كشك، وبازلاء، وبرغل، وأرز، وبصل وجبن جالوم، حملان من كل صنف، شعير مغربل: عشرة، فول مجروش: اثنان وخمسون ومائة، شد مخروم: ثمان وخمسون[٣].

---

(١) المصدر نفسه والورقتان

(٢) نفسه ورقة ١٦٠، ١٦١

(٣) نفسه ورقة ١٦٤

ب- قسم يرسل إلى " الازلم " ويوزع على قبائل العربان في طريق الحج، ومقاديره بالأحمال – أيضًا – كما يأتي:

بقسماط جاف: خمسون، دقيق: سبعة، كشك، وبازلاء، وبرغل، وأرز، وبصل، وجبن جالوم: حملان من كل صنف، شعير: خمسة عشر، فول: مائتان وعشرون إردبا[1]

ويرى الجزيري أن الحمول أو الأحمال السابق ذكرها؛ سواء تلك التي ترسل بحرًا أو التي ترسل برًا تنقص كثيرًا عما كان يرسل في عصر دولة المماليك الجراكسة، وفى أوائل العصر العثماني ويرجع النقص –في رأيه– إلى تولية إمرة الحج لمن ليسو أهلاً لها، ولمحاولة بعض الباشاوات –كخسرو باشا– تقليل ميزانية ديوان الحج[2]، ومهما يكن من أمر فإنها على أية حال تبين مدى عناية سلاطين الدولة العثمانية بأهالي الحرمين الشريفين؛ لاستمرارهم في اتباع سياسة أسلافهم المماليك في الاهتمام بالحج ومناسكه.

---

(١) نفس الورقة

(٢) نفسه، ورقة ١٥١

٢) الجمال :

ذكرت -أنفًا- أن الجزيري -من خلال ممارسته الطويلة في ديوان الحج- عد الحمول والجمال من أهم الأسس أو القواعد التي يرتكز عليها تجهيز هذا "المهم الشريف"؛ لذا نجده يذكر أن الجمال التي كانت تستخدم في رحلة الحج نوعان: النوع الأول يسمى جمال النفر وتستخدم في حمل السنيح(١) وقرب المياه والبيوتات المعدة للنساء وغير ذلك، والنوع الآخر يسمى جمال الشعارة، وهى الهجن التي تستخدم للزينة في المواكب ولجند الحراسة ولركوب الأمراء(٢) هذا بالإضافة إلى ما يعده زوار بيت الله الحرام لأنفسهم من جمال، فقد كان على الزائر-بالطبع- أن يستأجر جملاً إن لم يكن يمتلك، ولقد ظهر غضب الجزيري على العديد من أمراء الحج -الذين اضطر للعمل معهم- واضحا جليًا فذكر أن طمع هؤلاء الأمراء بلغ حدًا لا يطاق؛ إذ إنهم كانوا إذا عزل أمير من منصب إمرة الحج، ينتقي لنفسه أفضل الجمال وأقواها من ديوان الحج، أو يبيعها ويحصل على ثمنها دون وجه حق، فإذا تولى أمير جديد لا يجد في الديوان غير جمال هزيلة لا تقوى على حمل ولا سفر؛ بل لقد امتد جشع هؤلاء الأمراء إلى السحابة التي أوقفها السلطان سليمان المشرع على زوار بيت الله الحرام من الفقراء والمحتاجين، والتى سبق ذكرها إذ غيروا -بسياستهم غير الحميدة-

(١) الأدوات الخاصة بطهي الأطعمة (المطبخ)

(٢) نفسه، ورقة ٥٦، ١٦٦

الهدف النبيل من السحابة المذكورة، فحدثت في قافلة الحج مواقف أليمة نلمحها في قول الجزيري: " فقد ينقطع العيان مطروحا بالأرض بين العقوب، وفى جوانب الركب، وأقدامة متورمة، ولا يستطيع الحركة في غاية من المشقة والجهد وهو يصيح: الموت، من آلامه، ويستغيث: يا أمة محمد ﷺ من يركبني لله ؟ فلا يغاث ولا يجاب، ولا يتلفت إليه[1]، وأما المستفيدون من السحابة بأمر من أمير الحج فيقول عنهم المؤرخ: "... وإنما يطعمون ويركبون الأقوياء الذين يتقون لسانهم، والذين لا يخافون منكرًا من القول وزورًا، والمجوهين[2] الذين لم بكن حجهم مبررًا ولا سعيهم مشكورًا، ومن يعطهم مبلغًا على ركوبه، ومن يتقونه في مأكوله ومشروبه[3].

---

(١) نفسه، ورقة ١٦٥

(٢) كذا النص، ولعله يقصد بهذه الكلمة " طلاب الجاه "

(٣) الورقة نفسها

ويرى الجزيري أن عدد الجمال التي تتبع ديوان الحج، يجب ألا يقل عن (١٥٠٠) جمل، وأحيانًا كان يصل – في عصر الجراكسة أو أوائل الوجود العثماني بمصر– إلى ١٦٠٠ جمل ثم أخذ هذا الرقم في التناقص المستمر لما ذكرناه سابقًا؛ إذ إن غاية كل أمير من منصبه المباهاة والفخر، دون النظر إلى ما يصلح أحوال هذا الديوان، هذا بالإضافة إلى أن الجمال الموجودة، كانت جمالاً هزيلة لا تقوى على حمل أو سفر[1].

ساعات رحلة الحج:

من المعلومات التي أوردها الجزيري في كتابه، تحديد المسافة بين القاهرة ومكة المشرفة، فلقد ذكر أنها تبلغ ١٥٤ ميلاً، وأن مكة تقع جنوب شرق القاهرة[2]، كما أورد رواية نقلاً عن الشيخ محب الدين العطار –وكان معنيًا بالحج مثله– حدد فيها عدد الساعات التي تستغرقها رحلة الحج منذ خروج القافلة من بركة الحج بالقاهرة، وذهابها إلى الأراضي المقدسة، وأداء المناسك، ثم العودة إلى القاهرة، فالشيخ العطار حدد ساعات الرحلة سنة ٨٦٦هـ(١٤٦١م) بألف ساعة وساعة، وعدد المراحل أو المنازل (١١٦)[3] مرحلة ومنزل .

(١) الجزيري: درر الفرايد – مصدر سبق ذكره الأوراق ١٦٧ – ١٧٠

(٢) المصدر السابق ورقة ١٧٣

(٣) المصدر نفسه ورقة ١٨٤، ١٨٥

ولقد أثارت دقة الشيخ العطار إعجاب الجزيري، فقرر أن يضبط بنفسه ساعات الرحلة ومراحلها، واتفق مع بعض أصدقائه العدول على أن يضبط وإياهم تلك الساعات ضبطًا دقيقًا سنة ٩٥٥هـ/١٥٤٨م، فوجد أن مراحل رحلة الحج -في أيامه- تنقص عن أيام الشيخ العطار بسبعين ساعة وأربعين دقيقة[١] .

ويرى الجزيري أن ضبطه لمراحل وساعات رحلة الحج المصري أدق بكثير مما أورده الشيخ محب الدين العطار في هذا الشأن، ولذلك نجده يعقب على هذه المقارنة قائلاً: " تبين أن ما كتبناه وحررناه أضبط في التحرير، وأوضح في التقرير، وأصح وأوضح للماهر النحرير"[٢].

---

(١) نفسه ورقة ١٨٥

(٢) نفس الورقة

والحقيقة أن المقام لا يتسع للاسترسال في دراسة كتاب الشيخ الجزيري، فهو بهذا المنهج يحتاج إلى رسالة خاصة، فلا ريب في أن الكتاب قوي الأسلوب، سليم المنهج، زاخر بالموضوعات القيمة، فياض بالحيوة، نابض بالحركة؛ لذا كان للجزيري الحق كل الحق في أن يفخر بكتابه هذا في غير موضع، فقد قال مثلاً في بداية الفصل الثالث من الباب الخامس: " هذا الباب عقدناه لمقاصد مهمات معرفة المنازل والمراحل، وفى كم درجة، والتنبيه على فوايد ومقاصد، وأسماء البدنات من طوائف العربان، ومن طالع كتابنا، فقد كشف له ما كان مغيبًا عنه، فراه بعين الحقيقة[١]". وعلق على مضمون الباب السابع قائلاً: " مما لا تراه مجموعا – إن شاء الله تعالى – في غير هذا الكتاب"[٢] .

ومع اعتزاز الجزيري بكتابه؛ إلا أنه كان متواضعًا أشد التواضع، وذلك من شيم العلماء، فقد طرح كتابه للنقد البناء، ورجا من يعثر فيه على خطأ أن "يسبل ذيل ستره على هذا المرقوم، وأن يصلح ما عساه أن يجد من الخطأ في المنطوق والمفهوم، .... وقل إن يسلم مؤلف من خطأ أو خطل"[٣].

(١) نفسه ورقة ١٨٤

(٢) نفسه ورقة ٢٤٨

(٣) نفسه ورقة ٢٦٤

وعموما فالكتاب أرض خصبة يجدر بالباحثين أن يولوا وجوههم شطره بهمة وعزيمة، فسوف يجدون بين دفتيه الخير كل الخير .

" رحم الله الجزيري جزاء ما حفظ للمسلمين من تراث "

البــاب الثانـــي

المؤرخون في القرن الحادي عشر

الفصل الثالــث : الإسحاقـــي ومعاصـــروه

الفصل الرابــع : ابن أبي السرور البكري

الفصل الخامس: العوفــي مؤرخ الواقعتين

الفصــل الثالــث

الإسحاقي ومعاصروه

أولاً: الإسحاقي :

في مقدمة مؤرخي مصر في القرن الحادي عشر الهجري، نجد مؤرخا مصري المولد والنشأة هو الشيخ محمد بن عبد المعطى بن أبي الفتح بن احمد بن عبد الغنى الإسحاقي الشافعي، مؤلف كتاب " لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ".

وللإسحاقي ترجمة موجزة في كتاب "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر"؛ حيث ذكر المحبى أن اسمه عبد الباقي، وأنه كان قاضيًا فاضلاً عالًما مؤرخاً كثير النظم للشعر، صحيح الفكرة، وله تاريخ لطيف ورسائل كثيرة، قرأ ببلده على شيوخ كثيرين، وكان يتردد إلى مصر وأخذ بها من أكابر علمائها، وكانت وفاته في نيف وستين وألف ببلده منوف[(١)].

---

(١) المحبي "محمد بن محب المحبي": خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، أربعة أجزاء، المطبعة المصرية الوهبية، القاهرة سنة ١٢٨٤هـــ، ج٢ ص ص ١٨٩—٢٩١، وانظر: حاجي خليفة: كسف الظنون: مصدر سبق ذكره ٢ج ٢ ص ص ١٥٥٠—١٥٥١، إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين في أسماء المؤلفين، والمنصفين، مجلدان، مطبعة دار العلوم الحديثة، بيروت (بدون تاريخ) المجلد الأول ص ص ٤٩٥—٤٩٦ والمجلد الثاني ص ٢٨٤ خير الدين الزركلي: الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ١١ جزء ط ٣ بيروت سنة ١٣٨٩هـــ(١٩٦٩م) ج٧ ص ١٢٥

ولعل هذه الترجمة المقتضبة كانت سببًا في أن يزعم البعض أن الإسحاقي مجهول الهوية، وأنه لا يعرف عنه شيئٌ يذكر[1] دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الرجوع إلى كتابه؛ ليقفوا على خلفية علمية كبيرة لعالم من علماء الأزهر الشريف.

فالإسحاقي –كما يتضح من ترجمة المحبي له ومن خلال استقراء تاريخه– ولد ببلدة منوف، وحفظ بها القران الكريم، وتلقى فيها علومه الأولية، ثم رحل إلى القاهرة حيث تتلمذ على شيوخ عصره من علماء الأزهر الشريف، فدرس هذه العلوم التي غلب عليها الطابع الديني والأدبي، والتي أهلته لأن يندرج في وظائف القضاء في مصر، وظل يترقى فيه حتى وصل إلى منصب قاضى محكمة "منوف"[2]، وهى من المحاكم الكبرى في أقاليم مصر وقتئذ، وتعادل في مرتبتها محاكم الإسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة والمحلة الكبرى؛ أي أنها من محاكم الدرجة الثانية في النظام القضائي المصري، وتلي محاكم القاهرة عاصمة مصر مباشرة[3] .

(١) عبد المنعم ماجد "مكانة الجبرتي بين المؤرخين المسلمين (من بحوث ندوة الجبرتي) مرجع سبق ذكره ص ٩١حاشية ١

(٢) الإسحاقي: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، المطبعة العثمانية بالقاهرة سنة ١٣٠٤هـ ص ١٨٥

(٣) العريشي (احمد اللحام الحنفي): رسالة في علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها مخطوط بدار الكتب رقم ٣١٥١ تاريخ ميكروفيلم رقم ٣٥٢٤٣ ورقة ٣

وذكر الإسحاقي أنه أدى فريضة الحج ثلاث مرات متفرقات سنة ١٠١٨هـ (١٠٦٩م) وسنة ١٠٢٢هـ (١٦١٣م)، وسنة ١٠٢٨هـ(١٦١٨م)[١]، وأنه كان رقيق الحال كثير العيال[٢]. ويبدو أن معظم قضاة محاكم الأقاليم في مصر كانوا أيضًا فقراء[٣]؛ إلا أن الإسحاقي كان قانعًا بزرقه اليسير، مترهًا نفسه عن مخالطة الأمراء وكبار قواد الفرق العثمانية المرابطة في مصر، مع أن طبيعة عمله كانت تحتم عليه الاتصال ببعضهم، لذلك نجده يعيب على قلة من علماء عصره الذين دأبوا على الاتصال بالأمراء بغيه نيل رضاهم؛ خاصة أولئك الذين اشتهروا بالظلم، وقد عد الإسحاقي ذلك تزلفًا، ورأى أن مكانة العالم توجب علية الترفع عن التردي إلى مثل تلك الهاوية، وهذا أمر ينبئ عن طبيعة أخلاقه، فنجده يقول: (ومما يقع لكثير من الناس، ممن ابتلى بالتردد على أرباب الولايات ومجالستهم، ممن ينتمي إلى علم أو صلاح، فإنه يرى منهم ما لا يحل فعله فلا ينكره عليهم،

---

(١) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ١٣٩، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٨٣

(٣) العريشي: مصدر سبق ذكره ورقة ٣

وربما ظن صاحب المجلس أن سكوته عن النهي عن المنكر تقرير له واستحسان، فيتمادى على ذلك، فما ظنك بأناس يحضرون مجالس الظلمة ويشاهدون من ظلمهم ما لا يحل، من إكراه وضرب ومصادرات وغير ذلك، ولا ينكرون عليهم، والعجب من إطباق من يتظاهر بالدين والصلاح على ذلك، فإنا لله وإنا إليه راجعون[1].

مؤلفاته:

للإسحاقي رسائل كثيرة: كما يقول المحبي نذكر منها:

أ. لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول .

ب. لوامع التنوير في شرح الكوكب المنير .

ج. الروض الباسم في أخبار من مضى من العوالم، وهو كتاب في التاريخ انتهى به إلى سنة ١٠٤٢هـ(١٦٣٢م)

---

(١) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ١٨١

د. دوحة الازهار فيمن ولى الديار المصرية

هذا إلى جانب نظمه للشعر في بعض الأحيان[(١)] وعلى الرغم من أهمية مؤلفات الإسحاقي –سالفة الذكر– إلا أنها ما زالت مجهولة المكان حتى وقت إعداد هذه الدراسة باستثناء الكتاب الأول، الذي سنقصر دراستنا عليه .

منهجه التاريخي:

نظر الإسحاقي للتاريخ على أنه فن من الفنون الرفيعة الشأن، التي توقف الإنسان على ما وقع في القرون السالفة والأزمان الغابرة من حوادث ووقائع، ويعبر عن مضمون هذا التصور ببيت من الشعر، يقول[(٢)]:

فاتنى أن أرى الديار بعيني * فلعلي أرى الديار بسمعي**

فالتاريخ في رأيه مرآة تعكس ما كان علية الأولون من سلم أو حرب، وشدة أو رخاء، وأمن أو خوف؛ لذلك نجده يقسم المؤرخين

---

(١) المحبى: مصدر سابق ذكره ج ٢٠ ص٢٨٩، ٢٩٠ حاجي خليفة، مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ١٥٥٠، ١٥٥١، إسماعيل البغدادي: مرجع سبق ذكره، المجلد الأول ص ٤٩٥، ٤٩٦، والمجلد الثاني ص ٢٨٤ الزركلي: مرجع سبق ذكره، ج ٧ ص ١٢٥

(٢) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ٢ والبيت المذكور في المتن من نظم الشاعر العباسي الشريف الرضي، المتوفى سنة ٤٠٦هـــ (١٠١٥م) انظر، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، طبعة بيرون (بدون تاريخ) ج٢ ص ٦٤

الذين رصدوا حركة الحياة الإنسانية عبر العصور إلى قسمين رئيسين، فمنهم المؤرخ المبدع المتقن الذي يتحرى الصدق في كل ما يسجل من أخبار، ومنهم الجامع المكثر الذي يخلط الغث بالسمين دون أدنى محاولة منه لتمييز صحيح الروايات من كاذبها، ويرى أن كلا الفريقين يقدمون –على أية حال– للأجيال من خلفهم خدمة جليلة، بنقلهم صورة الماضي السحيق بكل محاسنه وعيوبه، ويمتدح عملهم قائلاً[(١)]:

لقد غرسوا حتى أكلنا وإننا *** لنغرس حتى تأكل الناس من بعدنا

ولعل هذا يوضح سبب إقدام الإسحاقي على تأليف كتابه؛ إذ إن الدافع لديه لم يكن استجابة لرغبة واحد من الأحباب أو الأصدقاء من ذوى الشأن في عصره كما هي عادة معظم معاصريه ولاحقيه من المؤرخين، وإنما إقدامه على التاريخ نابع من حبه لهذا العلم، وإدراكه لأهميته في حياة الأمم والشعوب، وقد جمع الإسحاقي من التاريخ ما مضى زمنه وما عاصر من أحداثه.

(١) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ٣

وإذا كان الإسحاقي قد صنف المؤرخين إلى صنفين "مبدع متقن"، و"جامع مكثر"، فقد وضع نفسه ضمن مؤرخي الصنف الأول، ولعل هذا ما يشير إليه قوله: فعنَّ لي أن أحبر ما يليق بالجمع، وأسطر ما يروق بالسمع من حكايات باهرة، وأذكر من ولي مصر القاهرة، ذاهبًا مذهب الإيجاز والتهذيب، أخذا عن النقل المبرأ من التكذيب؛ مما سمعت فوعيت، وجمعت فأوعيت، مع إيراد ما شاهدته في الزمن عياناً، وحققت عن نوادره البديعة بيانًا ... وسميته لطايف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول[١] .

شرع الإسحاقي في تأليف كتابه سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٨م) وظل مشغولاً به حتى شهر رمضان ١٠٣٢هـ(١٦٢٣م)[٢] واتبع المنهج العلمي في التأريخ، فقد قسم الكتاب إلى: مقدمة، وعشرة أبواب، وخاتمة شملت تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى عصره وبيانها كالتالي:

المقدمة: في فضائل مصر وذكرها في كتاب الله المبين، وما ورد فيها من أحاديث سيد المرسلين ومن كان فيها من الأنبياء والصديقين وغير ذلك.

---

(١) المصدر السابق ص ٣

(٢) المصدر نفسه ص ٣، ١٧٤

الباب الأول: في خلافة الخلفاء الأربعة، ومن ولى بعدهم، وهو الحسن بن على بن أبي طالب .

الباب الثاني: في دولة بنى أمية .

الباب الثالث: في الدولة العباسية .

الباب الرابع: فيمن ولى مصر من نواب الخلفاء الراشدين وبنى أمية والعباسيين، وما داخلها من تغلب بنى طولون والإخشيدية .

الباب الخامس: في دولة الفواطم .

الباب السادس: في الدولة الأيوبية السنية السنية .

الباب السابع: في الدولة التركية المعروفين بالمماليك البحرية .

الباب الثامن: في دولة الجراكسة .

الباب التاسع: في ظهور ملوك آل عثمان .

الباب العاشر: فيمن تصرف بمصر من نواب آل عثمان، وإيراد أخبارهم ومدة مقامهم بالديار المصرية وأحكامهم .

الخاتمة: في مواعظ ونصائح وسلوك وآداب السلاطين والملوك[1] .

ونلاحظ على منهج الإسحاقي ما يأتي :

أولاً: على الرغم من أن عنوان كتابه يوحى للقارئ أنه خاص بتاريخ مصر المحلي على مر العصور؛ إلا أن أربعة أبواب من الأبواب العشرة شملت موضوعات في التاريخ الإسلامي العام، وهى الأول والثاني والثالث والتاسع، أما الأبواب الستة الأخرى فقد قصرها على تاريخ مصر المحلى منذ فتحها الإسلامي سنة ٢١هـ (٦٤١م) وحتى سنة ١٠٣٢هـ (١٦٢٣م) ولعله وجد أن تأريخه لمصر يعد ناقصا إذا لم يضمنه تلك الموضوعات المهمة باعتبار أن مصر كانت ولاية تابعة لدولة الخلافة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد اتبع الإسحاقي منهج مؤرخي مصر في العصر المملوكي، فافتتح تاريخه بمقدمة ماهدة عن فضائل مصر، وما ورد بشأنها من آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة، ومن سكنها من الأنبياء والصديقين والعلماء،

---

(١) نفسه ص٣

إلى غير ذلك من الموضوعات التي اعتاد مورخو العصر المملوكي أن يفتتحوا بها تواريخهم؛ إلى جانب أنه ضمن مقدمته نبذًا قصيرة من قصص الأنبياء من لدن آدم إلى محمد ﷺ، وكان قصد هؤلاء المؤرخين -ومن بينهم الإسحاقي- من هذه المقدمات الماهدة تبيان فضل مصر ومكانتها وعلو شأنها بين أقطار العالم، وتشير من جهة أخرى إلى اعتزازهم بانتمائهم لمصر.

ثانيًا: اتبع الإسحاقي في تاريخه الطريقة الحولية التي تدور حول عهود السلاطين والولاة، واتسم تاريخه بالاختصار الشديد في الأحقاب الزمنية السابقة على عصره، وتدرج في الاتساع والتفصيل بعض الشيء كلما اقترب من عصره، ولكن إذا قورن كتابه بكتب المؤرخين السابقين نجده لا يتعدى بحال من الأحوال جزءاً واحداً من كتاب "السلوك" للمقريزى، أو جزءًا واحدًا من كتاب "النجوم الزاهرة" لابن تغري بردى .

ثالثا: لعل من أهم ما يلاحظ على منهج الإسحاقي؛ الاستطراد والانتقال من الموضوع الرئيس إلى موضوعات جانبية متعددة، تكون – في الغالب – بعيدة كل البعد عن التأريخ، فمثلاً حدث في سنة ٩٩٦هـ (١٥٨٨هـ) زلزال بمصر، دون الإسحاقي خبره فيما لا يزيد عن سطرين، إلا أنه رجع إلى كتاب للشيخ جلال الدين السيوطي عنوانه: " كشف الصلصلة في وصف الزلزلة "، ونقل عنه كيفية حدوث الزلازل، وأن أول زلزال وقع في الحياة الدنيا كان بعد قتل قابيل لأخيه هابيل، ثم تطرق إلى الحديث عن فوائد قصب السكر، وساق بعد ذلك رواية اعتمد فيها على مشاهدته، مضمونها أن أميرا جركسيًا كتب – بطريقة معينة – بضع آيات من القرآن الكريم على حبة أرز، وحدث بهذه المناسبة عن الكتابة وأهميتها، وعن معاني الحروف الأبجدية، وأورد قصيدة طويلة يتغنى فيها ناظمها بالكتابة وفضلها، وبعد هذا الخروج عن الموضوع الرئيسي إلى تلك الموضوعات الجانبية المتعدة، عاد إلى التاريخ قائلاً: " رجعنا إلى ما نحن بصدده "[1].

---

(١) نفسه ،ص ١٦٠

ومن أمثلة ذلك –أيضًا– أنه في عهد على باشا السلحدار سنة ١٠١٠هـ (١٦٠١م) ظهرت عادة شرب الدخان في مصر، وقد سجل الإسحاقي خبر ظهورها، وأورد حديثا ضافيًا عن أضرار الدخان، وهو أمر يمكن قبوله، ولكنه انتقل من الدخان إلى الحديث عن الهم والحزن، وكيفية زوالهما عمن أصيب بهما، ثم تحدث عن أشهى الأطعمة، وفوائد لحوم الدجاج والغزلان، ثم تحدث عن النوم، والطريقة المثلى التي يجب أن يكون عليها النائم، وظل ينتقل من موضوع إلى موضوع، وبعد هذا الاستطراد الطويل– والممتع في نفس الوقت . قال: "رجعنا لما نحن بصدده، وفي زمن على باشا المذكور"(١).

ولا جدال في أن هذه الموضوعات العديدة والمتنوعة التي أوردها الإسحاقي، وان كانت تنبئ عن خلفية علمية لا يستهان بها؛ إلا أنها من جهة أخرى تعد خروجًا عن الموضوع، وبعيدة عن المنهج العلمي في التأريخ.

رابعا: حرص الإسحاقي على توثيق رواياته وأخباره بذكر المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابة، وتنوعت هذه المصادر بين كتب في التاريخ، أو كتب في الفقه أو التفسير أو في البلاغة، أو غير ذلك،

---

(١) نفسه، ص ١٦٥

وإن كان قد تجاهل الإشارة إلى تاريخ ابن إياس في التأريخ لمصر إبان حوادث الفتح العثماني لها سنة ٩٣٣هـ (١٥١٧م)، كما لم يشر أيضًا إلى تاريخ الجزيري " درر الفرايد المنظمة " سابق التناول .

من جهة أخرى، فقد أورد أسماء غريبة على الأسماع في العصر الحديث، وذكر أنها من تأليف الشيخ السيوطي، منها كتاب "كشف الصلصلة في وصف الزلزلة" وكتاب آخر عنوانه: "الوريك في فضائل الديك"[(١)].

أما في التاريخ المعاصر له، فقد اعتمد على مشاهدته لأحداث عصره، أو على السماع من غيره، وأورد عبارات تشير إلى ذلك، مثل: "وقد شاهدها مرارًا، وأن شخصًا من الواحات أخبرني شفاهًا، سمعت وأنا بمكة، أشيع الخبر، كثر لفظ الناس من قيل وقال، ... وهكذا[(٢)]

(١) نفسه، ص ١٥٧، ١٦٤، والوريك: صيغة مبالغة علي وزن فعيل، والوريك بفتح الواو وكسر الراء، ما فوق الفخذ، كالكتف فوق العضل، والجمع أوراك (ابن منظور: لسان العرب، مصدر سبق ذكره، ٦ج مادة (ورك) ص ٤٨١٨.

(٢) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢،١٧١،١٥٩،١٥٥،١٣٤.

خامسا: برز إعجاب الإسحاقي بسلاطين الدولة العثمانية في تخصيص باب مستقل لهم[1]، وعبر عن هذا الإعجاب بقوله: "... وقد اطلعنا على بعض تواريخ الدول السابقة، والملوك السالفة، فما سمعنا، وما رأينا مثل دولة بني عثمان، ولا أحسن نظامًا منها، ولا أحفظ قانونا منها؛ لاسيما إطاعتها للشرع الشريف، وتوقيرها أهل العلم وحملة القرآن، وإسداء الخيرات للفقراء والمساكين وسكان الحرمين الشريفين ومجاوريهما[2].

وأورد أمثلة عديدة تؤكد طابع الدولة الديني؛ منها اهتمام سلاطينها بالحرمين الشريفين بإغداق الخيرات عليها، وسجل في تاريخه إحصاء بمقدار ما كان يرسل إلي سكان هذه المناطق المقدسة من صدقات نقدية وعينية، حصل عليه "من أفواه المباشرين والكتاب"[3] المنوط بهم هذا الأمر، فذكر أن "الصرة الشريفة" التي كانت ترسل كل عام إلى أراضي الحجاز، تحوي من النقد أربعة وستين ومائة كيس،

---

(١) المصدرالسابق، ص ١٤٢

(٢) المصدر نفسه،ص ١٤٤

(٣) نفسه ،ص ١٥٠

وهذا المبلغ الكبير من المال يشمل ما كان يرسل من إستانبول -عاصمة الدولة- ومن مصر، أما "غلال الدشيشة" فقد بلغ مجموع ماكان يرسل من مصر من مختلف الأنواع -سواء ما كان يوزع على قبائل الحمل، أو على فقراء مكة والمدينة- ثمانين وثمانمائة وثمانية وأربعين ألف إردب[1].

ومن مظاهر إعجاب الإسحاقي بالعثمانيين، أنه أفاض في سرد تاريخ بناء عاصمتهم بمناسبة حديثه عن فتحها علي يد السلطان محمد الفاتح سنة ٨٥٧هـ (١٤٥٣م) فوصف عمارتها، وروعة النظام المعماري بها، وأنها مدينة مثلثة الشكل، لها جانب في البحر وآخران في البر، وأورد إحصاء عما تحويه من مساجد ومدارس وحوانيت تجارية وغير ذلك[2]، وهو إحصاء وإن ظهرت فيه المبالغة بعض الشيء، إلا أنه -علي أية حال- يدل علي عظم هذه المدينة التي غدت حاضرة العالم الإسلامي، ومركز الثقل السياسي والاقتصادي والديني فيه، بعد أن فقدت القاهرة تلك المكانة على إثر دخولها تحت سيطرة العثمانيين.

---

(١) نفسه، ص١٥١،١٥٠.

(٢) نفسه ص ١٤٣

وقد وصل إعجاب الإسحاقي بالعثمانيين درجة كبيرة؛ حتى إنه يرى أن الواجب على المؤرخين غض الطرف عن عيوب سلاطين هذه الدولة، وذكرها أو الإشارة إليها، ولعل ما يبرز هذه العاطفة الجياشة، تعقيبه علي الفتن التي نشبت في إستانبول سنة ١٠٣١هـ (١٦٢٢م)، وتمخضت عن قتل السلطان عثمان الثاني بأيدي الإنكشارية، بقوله: "... ونشا بعد ذلك فتن كقطع الليل المظلم، من قال وقيل وغير ذلك، مما يجب كتمه، ولا يستحب إذاعته"(١).

ولقد عني الإسحاقي بالتأريخ لكل سلطان علي انفراده، فكان يذكر تاريخ جلوسه علي عرش السلطنة، وأهم المنجزات في عهده، وتاريخ وفاته أو عزله، ومدة حكمه بدقة تامة، من أمثلة ذلك، قوله عن السلطان عثمان الأول: " أول جلوس السلطان عثمان الغازي علي تخت السلطنة الشريفة في سنة تسع وتسعين وستمائة، فبدأ بالجهاد وافتتاح البلاد، وقتل الكفار أهل الفساد، وكان للسيف والضيف، كثير الإطعام فاتك الحسام، شجاعًا مقدامًا، فعاش حميدًا ومات شهيدًا، فكانت مدة سلطنته ستا وعشرين سنة، وتوفي سنة خمس وعشرين وسبعمائة(٢).

---

(١) نفسه، ص ١٥٢

(٢) نفسه ص ١٤٢، وقوله " مات شهيدا " أي علي سبيل التجوز

وظل تأريخه لسلاطين الدولة العثمانية ١٠٣١هـ (١٦٢٢م)[١]، وذلك بإيجاز يختلف من سلطان إلي آخر، يستثنى من ذلك السلطان سليمان المشرع، فقد أرخ له بإسهاب واضح، وخص فتوحاته في أوربا، وحروبه ضد الفرس بعناوين خاصة، فقال " ذكر غزواته "[٢]، كما أورد ثبتًا قيمًا بأسماء الباشاوات الذين تولوا الصدارة العظمى في عهده بقوله: " ذكر وزرائه العظام"[٣].

سادسًا: خصص الإسحاقي خاتمة كتابه للحديث عن واجبات الإمام أو الحاكم، ويرى أن أهم واجباته قضاء مصالح المسلمين، وعدم الاحتجاب دونهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأكد على أن الحاكم يجب أن يكون عادلاً عالمًا، كما خصص فصلاً -في الخاتمة- في كيفية إدارة الرأي والاحتراز من العدو، وأنهى تلك الخاتمة بموضوعين؛ أحدهما في التفويض والصبر، والثاني في ذكر أثر متصل السند عن النيل[٤].

---

(١) نفسه، ١٥٢

(٢) نفسه ص ١٤٢ .

(٣) نفسه، ص١٥٢

(٤) الإسحاقي: مصدر- سبق ذكر ص- ١٨١ — ١٨٥

مصر المعاصرة للإسحاقي:

تناول الإسحاقي في كتابه تاريخ مصر في عهود الباشاوات المتولين عليها من قبل سلاطين الدولة العثمانية في مدة تزيد عن قرن من الزمان، منذ ولاية خاير بك سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) وحتى عزل إبراهيم باشا السلحدار سنة ١٠٣٢هـ (١٦٢٣م)، فكان يذكر تاريخ تعيين الباشا، ووصوله إلي مصر، وعند عزله يذكر تاريخ ذلك العزل، ومدة حكمه بالسنة والشهر واليوم ... وهكذا، وفيما بين التعيين والعزل يذكر صفات الباشا، وأهم حوادث عصره بإيجاز يطول أو يقصر حسب أهمية هذه الأحداث وخطورتها .

وظهر إعجاب الإسحاقي بباشاوات مصر من سنة ٩٣١هـ(١٥٢٣م) – في عهد السلطان سليمان المشرع، وبعد إخماد ثورة أحمد باشا – وحتى أواخر القرن العاشر الهجري؛ إذ إنهم يؤدون مهام وظيفتهم على خير وجه؛ ملتزمين بمواد ونصوص قانون نامه الذي نظم شئون مصر الإدارية والاقتصادية والعسكرية، وحتى أن سنانًا–أثناء ولايته الثانية علي مصر (٩٧٩-٩٨١هـ/١٥٧١-١٥٧٣م) علم أن كاشف إقليم المنوفية[(١)] قد انهمك في ملاذه وشهواته، وترك شئون وظيفته لأعوانه يظلمون الرعية كيفما شاءوا، فخشي سنان باشا على اضطراب الأمن في المنوفية؛ الأمر الذي قد ينجم عنه عدم تحصيل الضرائب، فأمر بالقبض علي الأمير المذكور، وعزله من منصبه؛ علي الرغم من أن الصدر الأعظم في إستانبول كان قد "عهد له أن لا قدرة لأحد علي عزله" [(٢)].

---

(١) قسمت مصر في العصر العثماني إلي خمسة أقاليم إدارية كبرى حملت كل منها اسم ولاية، وهي الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى، المنوفية، وعاصمتها منوف، الشرقية وعاصمتها المنصورة، البحيرة وعاصمتها دمنهور، جرجا وعاصمتها جرجا، كما قسمت هذه الأقاليم إلي أقسام ومراكز أصغر أطلق عليها اسم كاشفيات، مفردها كاشفية، وكان يحكم الأقاليم الخمسة أمير برتبة "صنجق" وهي كلمة تركية مأخوذة من سنجق، وهي كلمة تركية مأخوذة من سنجاق وهي العلم والقسم من ولاية كبيرة، أو الحاكم على قسم من ولاية، قد تكون مجرد رتبة، أما الأقسام الأصغر فأطلق على حاكم القسم منها اسم "كاشف" (حسين الروزنامجي. ترتيب الديار المصرية مصدر سبق ذكره، السؤال السادس من الباب الثاني ص ١٦، والسؤال الأول من الباب السادس ص ٣٢، ٣٣

(٢) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ١٥٣.

كما أن مسيحا باشا الخادم، الذي ولي شئون مصر سنه ٩٨٢هـ (١٥٧٤م)، وعزل عنها سنة ٩٨٨هـ (١٥٨٠م)؛ بلغ من صرامته وعدله أنه كان يتحسس أحوال الرعية بنفسه وطارد اللصوص وقطاع الطرق أني وجدوا، وأصدر أوامر مشددة لحكام الأقاليم بالقبض علي اللصوص ومسببي الفساد بين سكان الريف، وإرسالهم إليه في القاهرة ليقتلهم بنفسه، وبسبب ذلك رجع أهل الفساد عن فسادهم، واختفى أرباب دولتهم، وانتظم الحال في زمانه، وأمنت الرعايا علي أنفسها وأموالهم، وألقى الله الرعب في قلوب الحكام والكشاف والولاة، وانكفت أيديهم عن التجرية في الأمور الخارجية عن الشرع والقانون[١].

وهكذا نجد الإسحاقي قد بين للقارئ أن باشاوات مصر في أوائل العصر العثماني كانوا يقومون بأعباء وظيفتهم خير قيام، ويتحرون العدل ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؛ بل إن بعضهم كان محبًا للعلم مشجعًا على طلبه[٢]، فأمنت مصر في عهودهم، ونعم المصريون بالأمن والاستقرار والرخاء .

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٥

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٠

وظل هذا ديدن العثمانيين في مصر؛ حتى وسد الأمر إلي غير أهله، وتولى عليها باشاوات غير أكفاء، كان بعضهم محبًا للمال جماعًا له من أي وجه كان[1]، والبعض الآخر كان أميًا يجهل مبادئ القراءة والكتابة، ميالاً لإشباع أهوائه ونزواته[2]، فشرعوا في ظلم المصريين، وذلك بفرض الضرائب غير المشروعة على الفلاحين والتجار وأرباب الحرف، كما تدخلوا في شئون الأوجاقات العسكرية المرابطة في مصر، بإيقاع العداوة والبغضاء بينها، وبتأخير صرف مستحقات أفرادها المادية؛ الأمر الذي تمخض عن حروب وفتن دامية، وبدأ قواد هذه الأوجاقات بالتدخل في شئون الحكم حتى أصبح الحل والعقد في مصر بأيديهم. والحقيقة أن الإسحاقي يعد أول مؤرخ أشار إلى هذا الأمر حين ذكر أن ازدياد نفوذ الأوجاقات العسكرية، كان سببه تلك السياسات الغاشمة التي انتهجها بعض الباشاوات العثمانيين في مصر، فقد بدأ ظهور سلطان الأوجاقات في عهد أويس باشا سنة ٩٩٥هـ (١٥٨٧م)[3].

(١) نفسه، ص ١٥٦

(٢) نفسه ص ١٥٧

(٣) نفس الصفحة

وأشار الإسحاقي إلي أنه نجم عن اختلال النظم العسكرية في مصر اضطراب في شتي المجالات الإدارية والاقتصادية، وأضحي الباشا –المعين من قبل الدولة– لا يستطيع إبرام أمر دون موافقة أغاوات تلك الأوجاقات المتعددة، ووصل الأمر إلي أن وجود بعض الباشاوات غدا مجرد رمز لتبعية مصر للدولة العثمانية، يقيم في قلعة الجبل بالقاهرة." وهو مكفوف التصرف قاصر الكلمة(١).

لعل هذا يشير إلي أن ازدياد نفوذ أمراء المماليك، منذ الربع الأخير للقرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) كان سببه –أيضًا– اختلال النظم الإدارية والعسكرية في مصر، وأن العثمانيين أنفسهم أتاحوا –بسياستهم– الفرصة لسيطرة المماليك علي النفوذ في مصر ردحًا طويلاً من الزمن، حتى قدوم الفرنسيين إلى مصر سنة ١٢١٣هـ(١٧٩٨م) .

---

(١) المصدر السابق، ص١٦١

ويؤكد الإسحاقي أن الأوجاقات العثمانية كانت ترفض كل محاوله تبذل في سبيل إعادتها إلي ثكناتها والتزامها بقواعد الضبط والربط العسكري، وأنهم شرعوا في عقد اجتماعات خاصة بهم –غير شرعية– أطلق عليها اسم "الجمعيات"[(١)] – والتي استفحل أمرها بعد ذلك– يتفقون فيها علي تنفيذ مآربهم وأغراضهم؛ حتى ولو تطلب الأمر استخدام العنف والقوة، ولا أدل على ذلك، من إقدامهم علي قتل إبراهيم باشا سنة ١٠١٣هـ(١٦٠٤م) لمجرد أنه أرد تنفيذ أوامر السلطنة بقصر مهمة الحامية العثمانية علي الرباط والمحافظة علي الأمن الداخلي والابتعاد عن ظلم المصريين –خاصة في الريف– ونتيجة لمحاولته تلك، اتفق أفراد من الأوجاقات على قتله، ونجحوا في تنفيذ مخططهم الآثم في وضح النهار، يصور الإسحاقي كيفية قتل الباشا المذكور، بقوله: " .. ثم إن إبراهيم باشا .. عزم على التوجه لقطع جسر أبي المنجا .. وتوجه وصحبته الأمير محمد بن خسرو .. بمراكب عظيمة .. وسارت المراكب أحسن سير، إلى أن وصلت إلى محل القطع، الجسر المذكور.. في يوم السبت مستهل جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة وألف وكان إبراهيم باشا قد هيأ طعاماً بالغيط الذي أنشأه محمود باشا تجاه قناطر أبي المنجا، فدخل الغيط، وصحبته الأمير محمد بن خسرو .

---

(١) المصدر نفسه ص ١٦٩

. ومصطفى أفندي عزمي زاده، قاضي مصر المحروسة .. فلما قدم الطعام وشرعوا في الأكل .. هجم عليه طائفة من العسكر المنصور، وهم معدون بآلات السلاح، وأحاطوا بالغيط إحاطة الخاتم بالإصبع، وطلبوا من إبراهيم باشا في تلك الساعة شيئا كان يمكن الإجابة به لتخميد هذه الفتنة، فامتنع وأغلظ عليهم، فلاطفهم الأمير محمد بن خسرو، وأراد دفعهم بلطف، فلم يهدوا، وقدموا وأقدموا وفتكوا أولاً بالأمير وامتلأت جفان الطعام دمًا، وانقلب النهار ليلاً، ورفعوا رءوسهما علي جريدتين من الغيط إلي باب زويلة[1]، وقد بين الإسحاقي أثر تلك الجريمة البشعة على أهل القاهرة، فقال: " كان يومًا عبوسًا قفلت فيه أسواق مصر المحروسة"[2].

وكان لازدياد نفوذ فرق الحماية العثمانية آثار سلبية علي أفراد الشعب المصري في الريف والحضر، تحدث عنها الإسحاقي، وتناولها بعده مؤرخو مصر – جميعًا– وأفاضوا في سرد تفاصيلها الدامية التي أودت بحياة مصر والمصريين إلي هاوية سحيقة؛ إذ تفشى الظلم "الطلبة" التي سنعرض عليها هي هذه الرسالة[3].

(١) نفسه، ص ١٦٧.

(٢) نفس الصفحة .

(٣) انظر ص من هذه الرسالة .

ومن الأمور التي تحسب للإسحاقي اهتمامه الواضح بأسعار الحاجيات بين وقت وآخر، وهذا أمر له أهمية خاصة في دراسة الأوضاع الاقتصادية في ذلك الوقت، فقد أكد أن أسعار السلع في أوقات الرخاء ووجود النيل، وامتناع الظلم تكون منخفضة، وفي متناول جميع طوائف الشعب، أما إذا حدث العكس، فإن الأسعار تقفز قفزات سريعة تصبح في غير متناول غالبية المصريين(١).

فلقد كان البون شاسعًا بين أسعار السلع الضرورية في وقتي الرخاء والغلاء، فبعض السلع كانت أسعارها تزيد عند حلول الغلاء إلى الضعفين، ومعظمها كان يقفز إلي ثمانية أضعاف أو أكثر من ذلك، ولم يكن المصريون يجدون–أثناء المجاعات الحادة–غير بذر "الكتان" يقتاتون به(٢).

---

(١) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ص ١٧١ – ١٧٣. ولعل الجدول الآتي الذي استقيناه من تاريخ الإسحاقي يؤكد هذه الحقيقة :

سعر الأردب بالنصف فضة		
الصنف	في وقت الرخاء	في وقت الغلاء
قمح	٢٥	٢٠٠
فول	٢٥	١٦٠
بازلاء	١٨	١٦٠
عدس	١٨	١٦٠
أرز	٩٦	٢٤٠

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٥

وجرت العادة أن يعقب المجاعات طواعين تفتك بالمصريين، وتقضي على قوى الشعب المنتجة، فكان الرجل إذا خرج من منزله لبعض أعمال لا يضمن العودة إليه ثانية، وإذا قدر له الرجوع، فغالبًا يجد أهل بيته قد طعنوا وأمسوا جثثا هامدة لا حراك فيها[1]، وليت العثمانيين حاولوا مواساة المصريين في أمثال هذه النوائب وتلك الخطوب، وإنما الطامة الكبرى التي أثارت ثائرة الإسحاقي أثناء تأريخه للطواعين أن باشاوات مصر كانت الطواعين مغنمًا لهم، فلا يدفن ميت إلا بعد تحصيل ضرائب على دفنه؛ بل ويرثون أمواله ويصادرون ممتلكاته، لذلك نجد الإسحاقي يعلق على تصرفات رجال الإدارة العثمانية في مصر إبان هذه المحن بقوله: " فيا سبحان الله !! يموت اليهودي وهو صاحب مائة ألف قرش، فلا يتعرض له أحد من الظلمة، ولا يسأل عما خلف، وإذا مات المسلم لم يدفن حتى يشاور عليه، وتأتي الظلمة تخرجه من بيته، ويختموا عليه، مع أن له أولادًا وإخوة وزوجة[2].

(١) نفس الصفحة

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٢ .

ومع أن الغلاء وارتفاع أسعار الحاجيات الضرورية أضحى ظاهرة عادية في تاريخ مصر في العصر العثماني؛ إلا أن هذه الظاهرة – في عصر الإسحاقي – كانت في بدايتها؛ إذ كانت مصر لا تزال تحتفظ ببعض أريجها الذي فاح شذا على المناطق الإسلامية المحيطة بها؛ خاصة في أوقات الشدائد والمحن، فالإسحاقي يذكر أن المجاعة قد فشت وعظمت بلواها في بلاد الشام والحجاز وغزة؛ حتى هجر سكان هذه البلاد ديارهم، ولم يجدوا أمامهم غير مصر مقصدًا، يولون وجوههم شطرها؛ بحثا عما يفرج عنهم كربهم، فهرعوا إليها زرافات ووحدانا طلبًا للرزق فوجدوها عند حسن ظنهم بها؛ بلدًا كريمًا مضيافًا، ينقل الإسحاقي هذه الصورة في عهد إبراهيم باشا السلحدار سنة ١٠٣١هـ (١٦٢١م)، فيقول:

" حصل في زمنه غلاء يزيد علي ما تقدم، وقد جاءت الناس من الأقطار الشامية والحجازية وغزة وغيرها إلي مصر وإقليمها بقصد ....."

وواضح أن الإسحاقي وزيدان لم يرجعا إلي تاريخ "بدائع الزهور" لابن إياس، الذي عاصر حوادث الغزو العثماني لمصر، وأرخ لعهد خاير بك تأريخًا يوميًا، وأكد أن وفاته كانت في يوم الأحد، الرابع عشر من شهر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وتسعمائة، ومدة نيابته علي مصر خمس سنوات وثلاثة أشهر وسبعة عشر يوما[١].

وترتب علي الخطأ السابق خطأ آخر؛ إذ قال الإسحاقي عن مصطفي باشا، أول ولاة مصر في عهد سليمان المشرع " كان دخوله في أوائل شهر رجب سنة سبع وعشرين وتسعمائة، وعزل في سادس عشر شهر ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وتسعمائة[٢].

(١) ابن إياس: بدائع الزهور --- مصدر سبق ذكره . ج ص ٤٨٢

(٢) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ١٥٢

ووقع في نفس الخطأ –أيضًا– جورجي زيدان[1]، أما ابن إياس فقد أكد أن دخول مصطفي باشا مصر كان في يوم الأربعاء ثالث عشرين ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وتسعمائة، كما أكدت المصادر الأخرى في العصر العثماني أن عزل مصطفى باشا –سالف الذكر– كان في شهر شوال سنة تسع وعشرين وتسعمائة (أغسطس ١٥٢٣م)[2]، وذكر الإسحاقي –أيضًا– أن "قاسم جزل باشا "ولي مصر عقب مصطفي باشا–السابق الذكر– وقبل ولاية "أحمد باشا الخائن"[3]؛ بينما تجمع المصادر التاريخية علي أن العكس هو الصحيح[4].

وأورد اسم باشا لم نعثر له علي أثر في المصادر التاريخية، يدعى "مصطفي صفصفان"، وذكر أنه ولي مصر "في خامس ربيع الأول سنة ست وخمسين وتسعمائة، ومكث إلي شهر رجب من السنة المذكورة، فكانت ولايته أربعة شهور ونصف شهر"[5].

---

(١) جورجي زيدان: مرجع سبق ذكره، ج ٢ ص ١٩

(٢) البكري: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، مخطوط بدار الكتب رقم ١٩٢٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٨ ورقة ٤١ أ/٤١ب، مصدر سبق ذكر خ ص ص ١٠٢-١٠٣، وانظر دكتورة: ليلي عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر– مرجع سبق ذكره ص ٤٣١

(٣) الإسحاقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢ .

(٤) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقه ٤١أب، أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ١٠٣

(٥)الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ص ١٥٣-١٥٤

وكنا نتوقع أن يحفل تاريخ الإسحاقي بأخبار القضاة –خاصة وقد كان قاضيًا– وأن يتحدث عن النظم القضائية المتبعة، وكيفية التقاضي في مصر في القرن الحادي عشر الهجري، ولكن لم نظفر بشيء من ذلك .

ومهما يكن من أمر ما ذكرناه، فالإسحاقي يعد بداية لا بأس بها لحركة التأريخ في مصر بعد ابن إياس، فهو رصد حركة الحياة في مصر في أوائل القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) بأسلوب يقترب كثيرًا من الفصحى، ويبتعد أكثر عن العامية، إلي جانب أن كتابه حوى معلومات وفيرة ومتنوعة في مختلف ألوان المعرفة، وعد مصدرًا تاريخيًا نقل عنه من خلفوه في ميدان التأليف التاريخي في العصر العثماني، وإن كان بعضهم –كما سنذكر بعد– قد أغفلوا الإشارة إليه أو إلى كتابه، ولا أدل أن تاريخ الإسحاقي كان متداولاً ومعروفًا لدى فئة المثقفين في مصر، من أن الجبرتي –الذي شرع في تأليف كتابه "عجائب الآثار" سنة ١٢٢٠هـ(١٨٠٥م)– رجع إليه ونقل عنه رواية تاريخية عن سلاطين الدولة العثمانية، استهل بها تأريخه لمصر، قال فيها: (ومما يحسن إيراده هنا، ما حكاه الإسحاقي في تاريخه، أنه لما تولى السلطان سليم ابن السلطان سليمان .... كان لوالده مصاحب يدعى شمس الدين العجمي، ولا يخفى ما بين آل عثمان والعجم من العداوة المحكمة الأساس،

فأقر السلطان سليم شمس العجمي مصاحبًا على ما كان عليه أيام والده، وكان شمس ...المذكور له مداخل عجيبة وحيل غريبة يلفها في قالب مرض، ومصاحبة يسحر بها العقول، فقصد أن يدخل شيئًا منكرًا يكون سبباً لخلخلة دولة آل عثمان، وهو قبول الرشا من أرباب الولاة والعمال، فلما تمكن من مصاحبة السلطان، قال علي سبيل العرض: عبدكم فلان المعزول منه منصب كذا، وليس بيده منصب الآن، قصده من فيض إنعامكم عليه المنصب الفلاني، ويدفع إلي الخزينة كذا وكذا، فلما سمع السلطان سليم ما أبداه شمس الدين باشا، علم أنها مكيدة منه، وقصده إدخال السوء بيت السلطنة؛ حتى يكون ذلك سببا لإزالتها، وأمر بقتله، فتلطف به وقال: يا بادشاه[1] لا تعجل، هذه وصية والدك لي، فإنه قال لي: إن السلطان سليم صغير السن، وربما يكون عنده ميل للدنيا، فاعرض عليه هذا الأمر، فإن جنح إليه فامنعه بلطف، فإن امتنع فقل له هذه وصية والدك قدم عليها، ودعا له بالثبات وخلص من القتل[2].

(١) بادشاه، وخنكار، وخندكار، من ألقاب سلاطين الدولة العثمانية، وتعني السلطان الأعظم، أو مللك الملوك (ابن طولون: مفاكهه الخلان – مصدر سبق ذكره، ق ٢ ص ٣).

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار – مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ٣٨ .

ولقد أورد الجبرتي الرواية المذكورة في معرض مقارنته بين أوضاع الدولة العثمانية في القرن العاشر الهجري وما سبقه من قرون، وبين أوضاعها في القرون التي تلته من انتشار الرشوة فيها، وأصبحت المناصب تسند "لمن يدفع أكثر"؛ الأمر الذي نجم عنه ولاية المناصب الهامة لأشخاص ليسو على المستوي المطلوب من الكفاءة الإدارية، والحنكة السياسية؛ مما أدى إلى اضمحلالها، ثم تدهورها بعد ذلك، ولذا نجد الجبرتي يعقب علي رواية الإسحاقي بقوله:

" فانظر يا أخي وتأمل فيما تضمنته هذه الحكاية من المعاني، وأقول بعد ذلك، يضيق صدري ولا ينطلق لساني، وليس الحال بمجهول حتى يفصح عنه اللسان بالقول، وقد أخرسني العجز أن أفتح فمًا، أفغير الله أبتغي حكماً "[١].

ويعنينا أن نذكر أن الرواية السابقة موجودة في تاريخ الإسحاقي عند تأريخه لعهد السلطان سليم الثاني، ونقلها الجبرتي نقلاً يكاد يكون حرفياً[٢].

ثانياً: معاصرو الإسحاقي :

عاصر الإسحاقيَّ عددٌ من المؤرخين العلماء، منهم: الدميري، ومرعي الحنبلي، وابن أبي السرور البكري، والصوالحي العوفى .

---

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة .

(٢) الإسحاقي: مصدر سبق ذكره ص ص ١٤٨ — ١٤٩

وقد أفردت للبكري فصلاً خاصًا، وفصلاً أخر للشيخ العوفي، أما الأول والثاني فقد آثرت وضعها في هذا الفصل؛ نظرًا لتقارب وفاهما مع وفاه الإسحاقي.

١) الدميري المالكي:

عالم مصري ألف كتابا ما زال مخطوطًا عنوانه: " قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر"، وعلى الرغم من أهميته كمؤرخ –كما سيظهر من خلال هذه الدراسة– إلا أنه كتب على غلاف المخطوط المصور بالميكروفيلم أن مؤلف الكتاب "مجهول الاسم"[(١)]، بينما كتب في قائمة حصر المخطوطات العربية بدار الكتب أن اسمه: أحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم الدميري، وأن وفاته كانت حوالي سنة ١٠٢٩هـ(١٦١٩م)[(٢)].

---

(١) الدميري: قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٤٦٣ تاريخ تيمور، ميكروفيلم رقم ١٢٢٨٣، ورقى الغلاف

(٢) قائمة حصر المخطوطات العربية بدار الكتب والوثائق القومية، طبع القاهرة سنة ١٩٧٤ م حرف القاف ص ١٨١٨

ويميل الباحث إلى الأخذ بما ورد في القائمة المذكورة؛ لأنها وضعت سنة ١٩٧٤م، بينما صور المخطوط على الميكروفيلم سنة ١٩٨٦م، هذا إلى جانب وجود نقص كبير في التصوير؛ حيث فقدت منه -مثلاً- الافتتاحية أو المقدمة التي اعتاد مؤرخو مصر -جميعًا- تصدير كتبهم بها، وتضمينها أسماءهم ومنهجهم التأريخي .

أورد الدميري في ثنايا كتابه بضعة أخبار عن أسرته فذكر أن جده لأبيه هو الشيخ محمد بن عبد الكريم بن أحمد الدميري، قاضى قضاة المالكية في عهد السلطان الغوري، وترجم له باعتباره واحدًا من قضاة مصر في القرن العاشر الهجري، فقال إنه ولد في حدود سنة ٨٨٠هـ(١٤٧٥م)[١]، وتولى منصب قاضى قضاة المالكية في عهد السلطان الغوري سنة ٩١٧هـ (١٥١١م) وعزل في سنة ٩١٩هـ (١٥١٣م)[٢]، وبعد أن دخلت مصر في حوزة العثمانيين سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)، وبعد أن ألغيت رئاسة القضاء في مصر على المذاهب الأربعة وقصرت على المذهب الحنفي سنة ٩٢٨هـ(١٥٢٢م)

---

(١) الدميري: مصدر سبق ذكره ورقة ١٧٨

(٢) المصدر السابق: الأوراق ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢، انظر ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج.ع ص ٣٠٠ - ٣٤٤ - ٣٥٠.

أجبر على أن يكون نائبًا مالكيًا لقاضي العسكر العثماني، واستمر في منصبه هذا حتى سنة ٩٤٣هـ (١٥٣٦م) في عهد قاضي العسكر محمد بن إلياس الرومي، فوشى به بعض الحاقدين عند القاضي المذكور[١]، وحين عاتبه على ذلك ثار الشيخ الدميري قائلاً: (عزلت نفسي، عزلت نفسي، والقاضي يقول له: أعدتك، فلم يقبل، وقام مغضباً، فحصلت له حمى عصبية مكث بها ثلاثة أيام، وتوفي إلى رحمة الله في ثاني عشر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وتسعماية، وكان له مشهد عظيم وموقف كريم، حضره كافل الديار المصرية -إذ ذاك- وهو سليمان باشا وقاضي القضاة المذكور[٢]، وأحصى له حفيده مؤلفات عديدة في الفقه، والتفسير، والنحو والصرف، والبلاغة[٣].

(١) الدميري: مصدر سبق ذكره ورقة ١٩٢ – ١٩٣

(٢) المصدر السابق ورقة ١٩٤

(٣) المصدر نفسه الأوراق من ١٩٥ – ٢٠٩

ولقد لقب المؤلف أباه بلقب "أستاذ" وذكر أنه كان موضع تقدير بعض قضاة العسكر العثمانيين، الذين أنعموا عليه بوظائف عديدة لم يحددها المؤرخ، ولعلها وظائف في الوقف والتدريس بالإضافة إلى القضاء، فيذكر –مثلاً– عن حسين بن محمد الشهير بقرا حلبي زادة الذي تولى قضاء مصر سنة ٩٨٧هـ(١٥٧٠م) أنه كان "للأستاذ المرحوم الوالد ... عنده المقام العظيم، ولا يخاطبه إلا بأنواع التعظيم، بحيث رقاه إلى المناصب الجليلة والمراتب الجميلة، وأنعم عليه بالجهات العديدة والوظائف المفيدة؛ إلى أن أغرقه في بحار إنعامه، وأغدق عليه من ميزاب أفضاله وإكرامه"[١].

من ذلك يتضح للقارئ أن والد الدميري –المؤرخ– كان شيخًا وعلى درجة وافرة من العلم أهلته لمثل هذا التقدير من قضاة العسكر[٢].

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٢١ .

(٢) لم يثبت المؤلف تاريخ وفاه والدة، و لم نقف على هذا التاريخ في مصدر آخر .

ومن خلال ما تقدم يظهر -أيضًا- أن المؤلف الشيخ أحمد الدميري نشأ في بيئة دينية وعلمية، وأنه كان مالكيًا -على مذهب جده وأبيه- ولا شك أنه نما وترعرع في هذه البيئة الطيبة، وتلقى علومًا أهلته لأن يعين "كاتبا للتقارير" بمحكمة الباب العالي بالقاهرة سنة ١٠٠٦هـ(١٥٩٧م) في عهد حسين بن علي بن أمر الله الرومي الحنفي قاضي عسكر مصر -وقتئذ- والذي أنعم عليه بوظائف أخرى في الوقف والقراءات منها: "النظر والتحدث على زاوية الشيخ السفطي بالجودرية، وقراءة الحديث بوقف المرحوم جوهر المعيني، والنظر والتحدث على وقف والد العم، وقراءتين بوقتي الصبح والعشاء بوقف المرحوم أزبك الأتابكي، وقراءة بوقف فاطمة بنت بكتمر الساقي[١].

وظل الشيخ أحمد الدميري يترقى في وظائف القضاء حتى عين نائبا مالكيًا في المحاكم الرئيسية بالقاهرة، مثل: محكمة الباب العالي، ومحكمة باب الشعرية، والمحكمة الحاكمية[٢].

---

(١) نفسه، ورقة ١٠ - ١١ .

(٢) نفسه، ورقة ٣٢، ٩٩، ومحكمة الباب العالي بالقاهرة، ويطلق عليها أيضا المحكمة الكبرى، وهي أعلى جهة قضائية بمصر وقتئذ ومقر قاضي العسكر، أما محكمة باب الشعرية والمحكمة الحاكمية فهما من محاكم الدرجة الأولى بالقاهرة. (العريشي: مصدر سبق ذكره ورقة ٥ دكتور: عبد الجواد صابر: مجتمع علماء الأزهر-مرجع سبق ذكره ص ٦٥٦).

واشتهر أيضًا بنظم الشعر، فجمع منه ديوانا عنوانه: "روض المنثور في جمع المنظوم والمنثور"، وله كتاب آخر عنوانه: "الروض الزاهر بمفاخر القرن العاشر"[1].

ومن ذلك يظهر أن الشيخ أحمد الدميري كان رجلاً متعدد النشاط، لم يقتصر نشاطه على وظائف القضاء، إنما امتد إلى غيره من مجالات العلم والمعرفة، وأنه كان معروفًا لدى الطبقة الحاكمة في عصره، خاصة قضاة العسكر.

منهجه التاريخي :

دخل الشيخ أحمد الدميري ميدان التاريخ بكتابه: "قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر "، وهو كتاب مهم، يعد امتدادًا لما كُتب عن قضاة مصر في العصر المملوكي، فمن المعروف أن ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م) ألف كتابه: "رفع الإصر عن قضاة مصر"، أورد فيه تراجم قضاة مصر منذ فتحها الإسلامي وحتى آخر القرن الثامن الهجري، ورتبهم حسب حروف المعجم لا على حسب سنة تولية كل منهم منصبه أو عزله عنه أو وفاته[2]، وخلفه في هذا الميدان

---

(١) الدميري: مصدر سبق ذكره ورقة ٣٤، ١٩٢

(٢) ابن حجر العسقلاني: رفع الإصر عن قضاة مصر، مخطوط بدار الكتب رقم ١٠٥ تاريخ ميكروفيلم رقم ١٦١٦، ورقة ٢ – ٣

وسار على منهجه الشيخ عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م) بكتابه: "الذيل على كتاب رفع الإصر عن قضاة مصر" أو "الذيل المتناهي"، ضمنه تراجم قضاة مصر في القرن التاسع الهجري على طريقة ابن حجر في إيراد تراجمه[1]، وها هو الشيخ القاضي أحمد الدميري يكمل مسيرة هذين العالمين بكتابه: " قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر "، ولعل مقدمة الكتاب المفقودة تحتوى شيئا يشير إلى ذلك؛ خاصة وأن صيغة عنوان الكتاب تدل علىأنه ليس من وضع مؤلفه، وإنما هو من وضع من جاء بعده، فمن الراجح أن للكتاب عنوانًا آخر، وأيًا كان الأمر، فان هذه الكتب الثلاثة تعد حلقات عظيمة في الكتابة التاريخية؛ لأنها تكشف الكثير عن النظم القضائية التي اتبعت في مصر طيلة عشرة قرون كاملة .

(١) السخاوي: الدليل على كتاب رفع الإصر من قضاة مصر أو الليل المتناهي، مخطوط بدار الكتاب رقم ٥٢٨٩ تاريخ ميكروفيلم رقم ٣٩١٦، ورقة ١ – ٢

وعلى الرغم من أهمية كتاب الدميري، فان الإهمال والعبث وجدا السبيل ميسرة إليه؛ إذ إنه ناقص في أوله وفي آخره، مع أن الترقيم –الذي كتب بخط مخالف لخط المؤلف– يبدأ من الرقم واحد، ونجم عن هذا النقص فقدان مقدمة الكتاب التي تكشف عن منهج المؤرخ – كما سبق أن ذكرنا–، وفقدان عدد غير قليل من التراجم؛ لأن الموجود يبدأ بحرف " الحاء " كما توجد أوراق مطموسة قبل الرقم واحد، وأوراق عديدة مطموسة أيضًا داخل المخطوط، والموجود منه يتكون من ثمانين ومائتي ورقة تشمل تراجم ثلاثة وأربعين قاضياً، ومعنى ذلك أن الكتاب عند انتهاء مؤلفه منه كان أكبر من هذا الحجم بكثير .

لقد اتبع الشيخ أحمد الدميري –في إيراد تراجمه– منهج ابن حجر والسخاوي بترتيب القضاة ترتيبًا أبجديًا؛ إذ جمع القضاة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف واحد، وأورد تراجمهم تحت هذا الحرف مراعيًا الترتيب الأبجدي أيضًا للحرف الثاني ثم الثالث وهكذا، فكان يكتب على هامش الورقة حرف الحاء أو الراء – مثلاً – بخط بارز، لينبه القارئ إلى أنه سيشرع في الترجمة للقضاة المبدوءة أسماؤهم بالحرف المكتوب في الهامش

، وكتب أسماء القضاة في أول ذكرهم بخط بارز أيضًا، وميز قضاة العصر العثماني بأن كتب بجوار كل اسم من أسمائهم " قاضي عسكر مصر " حتى لا يختلطوا في ذهن القارئ بغيرهم من قضاة مصر في العصر المملوكي في الربع الأول من القرن العاشر الهجري؛ إذ إنه لم يلحظ الترتيب التاريخي، وإنما رتب تراجم جميع القضاة حسب مواضعها من حروف المعجم .

وتراجم الدميري لقضاة مصر–خاصة في العصر العثماني– على جانب كبير من الأهمية، تكشف للدارس عن مقدرة فذة في عرض المادة التاريخية لا تقل شأنًا عن كتب التراجم التي اشتهر بها مؤرخو الشام في العصر العثماني، كالغزي في كتابه "الكواكب السائرة"، والمحبي في كتابه "خلاصة الأثر"، والمرادي في كتابه "سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر"، ولئن اتفق كتاب الدميري في إطاره العام مع هذه الكتب الثلاثة، من حيث إنها –جميعا– ألفت في باب الوفيات، فإنه قد خالفها في تخصصه الدقيق؛ حيث إنه تتبع تاريخ فئه معينة من أهل العلم وأرباب الوظائف، وهم القضاة ونواب الحكم .

ولقد حرص الدميري على إيراد ترجمات مطولة لقضاة العسكر في مصر، فكان يذكر تاريخ مولد القاضي –إذا تيسر له ذلك–، ونشأته وشيوخه، ووظائفه التي شغلها في موطنه وغير موطنه، ثم يذكر ولايته على قضاء مصر، وتاريخ قدومه إليها، وأهم أخباره في مصر، وتاريخ عزله ومدة شغله لمنصبه، وبعض أخباره في العاصمة العثمانية، وتاريخ وفاته – في معظم الأحوال–.

وتلك أمور ترفع من شأن هذا الكتاب وشأن مؤلفه؛ لأنه قَدَّم مادة تاريخية لم تقتصر على مصر فقط، وإنما امتدت لتشمل بعض أخبار العالم الإسلامي خاصة الدولة العثمانية، وبعضًا من ولاياتها التي تولى فيها هؤلاء القضاة مناصب القضاء قبل أو بعد شغلهم منصب قاضي عسكر مصر .

وتميزت تراجم الدميري بالدقة وتحري رسوخ الخبر وتوثيقه، ومحاولة البحث عن الحقيقة التاريخية أنَّى وجدت، فنجده –مثلاً– إذا عرض لترجمة واحد من القضاة الذين لم يعاصرهم، ولم يتيسر له الوقوف على تاريخ ولايته قضاء مصر ولا على تاريخ عزله، يذكر ذلك صراحة، ويحاول البحث عن مصدر يقرب للقارئ تاريخ تواجد هذا القاضي في مصر، وذلك بالرجوع إلى سجلات المحاكم والحجج الشرعية الموجودة بها أو الموجودة عند بعض المصريين، وهو ما يطلق عليه في عصرنا "التوثيق"

وليبين للقارئ أن القاضي المترجم له كان موجودًا في مصر في سنة كذا – على وجه التقريب– فيذكر مثلاً: أن حامد بن محمد الشهير بابن دورزو "كان يُعرف في الديار الرومية باسمه مقرونًا بلفظ أفندي ... ولى قضاء دمشق، ثم قضاء القاهرة، ولم أقف على تاريخ ولايته لمصر ولا عزله منها، إلا أني رأيت إمضاءه على حجج جهات أنعم بها على سيدي المرحوم الوالد مورخة في سادس وسابع شعبان سنة ثمان وخمسين وتسعماية[1])، ويذكر أيضًا: أن عبد القادر بن عبد الرحيم المؤيد الرومي الحنفي ولد بالديار الرومية، وأخذ العلم من أكابر علماء إستانبول، وولي العديد من وظائف التدريس في أشهر مدارس العاصمة العثمانية، ومناصب القضاء في بعض الولايات، ثم انتقل إلى قضاء مصر، ثم يقول: ولم أقف على تاريخ ولايته قضاء مصر ... غير أني رأيت خطة على حجه شرعية مورخة (بحادي عشر شهر ربيع الثاني سنة خمس وتسعين وتسعماية)[2].. وهكذا.

ومثل هذه الطريقة في إثبات الحقائق التاريخية يستفاد منها أمران:

الأول: أنها تقترب كثيرًا من منهج البحث العلمي في العصر الحديث الذي يتطلب من الباحث ضرورة تقصى الحقائق العلمية وتوثيقها بالبحث عن مصادرها أنى وجدت .

---

(١) الدميري: قضاة مصر – مصدر سبق ذكره ورقة ٢١، ٢٢

(٢) المصدر السابق ورقة ٥٩

الثاني: دقة الدميري وأمانته مع القارئ، وحرصه على تسجيل الروايات التاريخية الصحيحة .

وإن كنا نأخذ عليه قوله عن محمد جلبي الرومي الحنفي: " هو الثاني من قضاة الأروام، ولاه السلطان سليمان بن سليم بن عثمان قضاء مصر المحروسة في جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وتسعماية، واستمر بها إلى أن عزل في ذي القعدة سنة تسع وعشرين وتسعماية[(١)]؛ لان ابن إياس—وكان معاصراً لهذه الفترة— يذكر أن تنظيم القضاء في مصر على النظم العثمانية تم في أواخر شهر جمادى الثانية سنة ثمان وعشرين وتسعمائة (مايو ١٥٢٢م)، وأول من تولى منصب قاضى عسكر مصر عثماني يدعى " سيدي جلبي "[(٢)] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فابن إياس يذكر–أيضًا– أن القاضي العثماني المذكور غادر مدينة القاهرة في شهر شعبان من السنة المذكورة متوجهًا إلى مكة[(٣)].

ولعل الشيخ الدميري اختلط عليه الأمر في هذا الموضوع فوقع في هذا الخطأ، أما أول قضاة مصر العثمانيين فلم نعثر له على ترجمة في كتاب الدميري، وربما وجدت في الأوراق المفقودة من أوله.

---

(١) المصدر نفسه ورقة ٢٢١

(٢) ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج ٥ ص ٤٥٣

(٣) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٦٩

وقبل الشروع في إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي تضمنتها تراجم الدميري نورد طرفاً من ترجمته لواحد من هؤلاء القضاة، ليقف القارئ على كيفية عرضه لمادته التاريخية، قال عن قاضي العسكر محمد بن كمال بك زاده الرومي الحنفي، إنه: "ولد بأماسيه[١]، ودخل القسطنطينية وهو في سن المراهقة مع عم له، فنربى في بيت حامد أفندي، وقرأ عليه في علوم شتى؛ منها: العربية، والصرف، والمنطق، والمعاني، والبيان، وأخذ عن الصياغى عالم الديار الرومية[٢].. وقرأ عليه جملة من مؤلفاته منها: الوافية في مختصر الكافية في النحو، وعون الرايض في الفرايض، وكتاب الضمانات في الفقه، وكتاب تنويع الأصول وحواشيه .. ودخل مصر مع السيد الشريف محمد الشهير معلول أمير، فاضي مصر في سنة سبع وسبعين وتسعماية، وولى النيابة عنه ببعض المحاكم كالصلاحية[٣] وغيرها، واجتمع بفضلايها، وأخذ عن علمايها: كالعلامة المقدسي الحنفي، والنجم الفيظي وغيرهما، ثم رحل مع أستاذه المذكور بعد عزله عن قضاء الديار المصرية، فتصدر في المدارس،

---

(١) أماسية: تقع شمال شرق الأناضول وجنوب صامسون الكائنة في شمال تركيا على البحر الأسود، دكتور: إحسان حقي: في تحقيق تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت سنة ١٤٠٣ هـــ (١٩٨٣م) ص ١٢٣

(٢) يقصد بها الأراضي الأصلية للدولة العثمانية: آسيا الصغرى وتراقية الأوربية

(٣) المحكمة الصلاحية النجمية: من محاكم الدرجة الأولى بالقاهرة (العريشى: مصور سبق ذكره، ورقة ٥

وتنقلت به الأحوال، إلى أن صار معيد المفتي الأعظم .. المنلا أبو السعود العمادي، ثم انتقل إلى دار الحديث، ثم منها إلى الديار المصرية، ورد الخبر بولايته إليها في يوم السبت سابع ذي الحجة الحرام ختام سنة ثمان وتسعين وتسعماية، وقدم إليها يوم الثلاثاء خامس عشر محرم سنة تسع وتسعين وتسعماية، وهو في سن الشيخوخة، فدخلها في يوم كان من الأيام المعدودة والأوقات المشهودة .. فأظهر شعاير الإسلام، وأقام منار المعدلة[1] في الأحكام، وأغدق على العلماء والصلحاء بالإنعام، حتى شمل بإحسانه الخاص والعام، ومشى في المنصب بالنزاهة والعفاف، سالكًا طريق المعدلة والإنصاف، وكانت الناس في مدة قضائه وأيام ولايته .... آمنين على أموالهم وأعراضهم، مبلغين من عدله غاية مأربهم وأغراضهم؛ مع إجلاله للعلماء وأرباب الفضائل؛ مسديا إليهم أنواع المكارم والفواضل ... حتى تمنى الكبير والصغير منهم عدم عزله، وبسطت الأكف بالدعاء بدوام دولته وبقاء صولته؛ إلى أن ورد عليه خبر العزل وولاية فيض الله أفندي .. في يوم الخميس خامس عشر صفر سنة ألف من الهجرة النبوية، فغم أهل مصر لعزله، خصوصًا وجهاءها وأعيانها، لما حصل بينه وبينهم من التوادد والإخاء ... الخ)[2].

---

(١) أي العدل

(٢) الدميري: مصدر سبق ذكره الأوراق، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠

على هامش تراجم الدميري :

يستطيع القارئ لكتاب الدميري الوقوف على العديد من الحقائق التاريخية الخاصة بالقضاء في العصر العثماني، فمن المعروف أن وظيفة "قاضي عسكر" من الوظائف المهمة في الدولة العثمانية، فمتوليها يعد نائبًا عن السلطان في الأحكام الشرعية[(١)]، واحتلت مصر –من حيث الأهمية– المركز الخامس بين قضاء الدولة العثمانية بعد قاضي عسكر الروميلي، والأناضول[(٢)]، وإستانبول، ومكة[(٣)]. ويعد "قاضي عسكر مصر" الشخصية العثمانية الثانية بعد الباشا، لذلك كان يشغل – أحيانا– وظيفة " قائم مقام" الباشا في حالة خلو هذا المنصب بالعزل أو بالوفاة في أوائل العصر العثماني[(٤)]،

---

(١) حسين الروزنامجي: مصدر سبق ذكره السؤال الأول من الباب الرابع ص ٢٢.

(٢) الروميلي: يقع حاليا شمال اليونان، الأناضول: في آسيا الصغرى ،

(٣) دكتورة: ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر – مرجع سبق ذكره من ٢٤٧

(٤) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص١١٤، وقائم مقام أو قيامة مقام لقب أطلق على من يقوم مقام أحد ما كقائم مقام الباشا –مثلاً– عندما تكون الباشاوية خالية. "شفيق غربال" في تحليل إجابات الروزنامجي ص (٤ حاشية ١).

كما كان ينوب عن السلطان في تعيين قضاة محاكم أخطاط القاهرة (الأحياء) ومحاكم الأقاليم[1]، ونظرا لهذه الواجبات الكبيرة التي أنيطت بقاضي العسكر، فقد وضعت شروط قاسية يجب أن تتوافر فيمن يريد شغل هذه الوظيفة، فكان لابد أن يتفوق في علوم الشريعة الإسلامية، وأن يشتغل في وظائف التدريس بالمدارس الشهيرة في إستانبول أو المدن الكبرى بالدولة العثمانية، وبعضهم كان يشغل وظيفة نائب حنفي في بعض الولايات.

وفي غالب الأحيان كان معظم قضاة مصر يشغلون وظيفة "قاضي عسكر" في ولايات أخرى قبل ترقيتهم لتولي قضاء مصر، ومن يقرأ تاريخ الدميري يجد أمثلة عديدة تؤكد ذلك، منها أن حسن بن على بن أمر الله الحنفي، الشهير "بقنال زاده" قبل ولايته قضاء مصر سنة ١٠٠٣هـ(١٥٩٥م): "تلقى علومه في الآستانة عن علماء عصره وفضلاء مصره، وأخذ عن أبيه في فنون كثيرة وعلوم شهيرة، وتولى المدارس العديدة والمجالس المفيدة بالديار الرومية، ثم ولي القضاء بممالك متعددة ومناصب متجددة، منها الشام وحلب إلى أن آل أمره إلى قضاء مصر المحروسة[2]"،

---

(١) العريشي: مصدر سبق ذكره ورقه ٣ .

(٢) الدميري: قضاة مصر .. مصدر سبق ذكره، ورقة ٩

ومن أمثلة ذلك –أيضًا– أن حسين بن محمد الشهير " بقراجلبي زاده " بعد أن أتم علومه ونبغ فيها: "صار مدرسًا بإحدى المدارس الثمان، ثم ترقى إلى أن ولي مدرسة في الداخل، ثم انتقل إلى دار الحديث، ثم ولى القضاء بدمشق الشام، ثم انتقل إلى الديار المصرية..[١].

وبلغ من أهمية ولاية مصر في هذا العصر أن بعض القضاة الذين كانوا يشغلون وظيفة مفتي السلطنة بالعاصمة العثمانية، نقلوا من هذه الوظيفة –على خطرها وعظيم قدرها[٢]–إلى وظيفة "قاضي عسكر مصر"[٣]، ولذلك نجد في تاريخ الدميري الآثار العلمية لهؤلاء القضاة واضحة جلية، فقد ارتبطوا بعلاقات قوية مع كبار علماء الأزهر الشريف في مصر، وأورد الدميري العديد من المناظرات العلمية في الفقه والتفسير والأدب بين قضاة العسكر العثمانيين وعلماء مصر[٤]، وكلها تؤكد أن منصب قاضي العسكر منصب علمي أولاً وقبل كل شيء.

(١) المصدر السابق، ورقة ١٧

(٢) انظر دكتور: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية. مرجع سبق ذكره ج ١ ص ص ٣٩٦ – ٤٢٠

(٣) الدميري: مصدر سبق ذكره ورقة ٢٠.

(٤) انظر: المصدر السابق الأوراق من ١٣٥ – ١٤٧، ومن الحياة العلمية بين العلماء العثمانيين. انظر: أحمد بن مصطفى بن خليل: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، مخطوط بمكتبة رفاعة بسوهاج رقم ١٥٠ تاريخ

ومن الملاحظ –أيضًا– أن معظم قضاة مصر كانوا يرقون بعد عزلهم إلى وظائف أعلى، فيتولون المناصب القضائية الرئيسية في الدولة العثمانية، فحسين بن محمد –سالف الذكر– تولى بعد عزله من مصر قضاء إستانبول، ثم رقِّي إلى قضاء عسكر الأناضول[1]، وفيض الله بن أحمد الشهير "بقاف زاده"، رقي من قضاء مصر –مباشرة– إلى قاضي عسكر الروميلي، ثم انتقل إلى قضاء عسكر الأناضول[2].

---

(١) الدميري: مصدر سبق ذكره ورقة ١٩

(٢) المصدرالسابق، ورقه ١٧٠ ، ١٧١ .

ونجد في تراجم الدميري -نظرًا للود المتبادل بين قضاة العسكر وعلماء مصر- أن بعضهم كانوا يؤثرون الإقامة الدائمة في مصر على العاصمة العثمانية نفسها، ويطلبون من السلطان العثماني السماح لهم بذلك، فقاضي العسكر حسين بن علي بن أمر الله الحنفي طلب من السلطان محمد الثالث (١٠٠٣-١٠١٢هـ/ ١٥٩٥-١٦٠٣م) الإذن له بالإقامة في مصر بقية حياته، فأذن له بالإقامة في مدينة رشيد، وظل مقيمًا بها إلى أن وافاه الأجل سنة ١٠١٠هـ (١٦٠١)[١].

وحرص الدميري على ذكر ألقاب قضاة العسكر، مثل "المولى"[٢] ويعني سيد، أو رئيس، أو زعيم[٣]، ومثل "أفندي"[٤]، وهو لقب شاع استخدامه في جميع الولايات التي خضعت للدولة العثمانية، ويطلق أيضًا على الأشخاص المدنيين المثقفين ثقافة واسعة[٥]. ومن الملاحظ أن قانون نامه لم يحدد مدة معينة لشغل هذا المنصب[٦]؛ بينما أكد حسين أفندي الروزنامجي أن قاضي العسكر "يحضر في كل سنة من إسلامبول إلى مصر[٧]،

(١) المصدر نفسه،ورقة ١٩ .

(٢) نفسه، ورقة ٩٥، ٩٦

(٣) دكتور :عبد العزيز الشناوي :مرجع سبق ذكره، ج ١ ص ٤٢٣ حاشية ١.

(٤) الدميري: مصدر سبق ذكره ورقة ١١٠، ٢٧٨

(٥) الدكتور: عبد العزيز الشناوي: مرجع سبق ذكره، ج١ ص ٤٢٦ حاشية ٢، وكلمة أفندي تركية مقتبسة عن اليونانية، وتعني الصاحب والمالك والسيد. أحمد تيمور: الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية من عهد أمير المؤمنين عمر الفاروق، دار الكتاب العربي، القاهرة سنة ١٣٦٩هـ(١٩٥٠م) ص ٦٦) .

(٦) قانون نامه، ماده (٤١ ،٤٢) ص ص ٨٢ – ٨٤

(٧) الروزنامجي: مصدر سبق ذكره ص ٢٢.

ومعنى ذلك أن مدة بقائه في منصبه كانت سنة واحدة. كما هو الشأن في مدة حكم الباشا، ويبدو أنها كانت سنة قابلة للتجديد، وإن لم تزد عن ثلاث سنوات إلا قليلاً، فمن تراجم الدميري نجد أن بعض القضاة وصلت مدة بقائهم في منصبهم ثلاث سنوات، منهم: محمد بن مصطفى الشهير "ببستان زاده"، الذي ظل في منصبه من شهر جمادى الأولى سنة ٩٩١هـ (١٥٨٣م)، وحتى شهر رجب سنة ٩٩٤هـ(١٥٨٦م)[1].

وقد أدى طول العهد بالعثمانيين في مصر إلى أن بقاء قضاة عسكر مصر في مناصبهم آل إلى الانحسار؛ إذ نجد عدداً كبيراً من القضاة تراوحت مدة بقاء كل منهم بين أربعة أشهر وستة أشهر[2]، ويبدو أن تضارب التيارات السياسية الحاكمة في إستانبول أدى إلى كثرة عزل الباشاوات ورافقه أيضاً كثرة التغيير في قضاة العسكر .

(١) الدميري: مصدر سبق ذكره الأوراق من ٢٦٧ – ٢٦٩.

(٢) المصدر السابق، الأوراق ٩، ٦٩، ٧٦، ٩٥، ١٠٧ .

ونلاحظ –أيضًا– من تراجم الدميري أن بعض قضاة العسكر كانوا يتولون قضاء مصر أكثر من مرة، من هؤلاء: عبد الغني بن مرشاة الذي تولى قضاء مصر مرتين: الأولى: في شهر ذي القعدة سنة ٩٨٤هـ (يناير١٥٧٧م)، واستمر إلى شهر ذي الحجة سنة ٩٨٦هـ(فبراير ١٥٨٩م)، والثانية: في شهر شوال سنة ٩٩٤هـ (أكتوبر ١٥٨٦م)، واستمر إلى شهر ربيع الثاني سنة ٩٩٥هـ(مارس ١٥٨٧م)[1]، ومنهم –أيضًا– عثمان بن محمد باشا، الذي تولى قضاء مصر ثلاث مرات، الأولى: في شهر ذي الحجة سنة ١٠٠٢هـ (أغسطس ١٥٩٤م). واستمر إلى شهر رجب سنة ١٠٠٣هـ (مارس١٥٩٥م)، والثانية: في شهر صفر سنة ١٠٠٤هـ (أكتوبر ١٥٩٥م) واستمر إلى شهر صفر سنة ١٠٠٥هـ (أكتوبر ١٥٩٦م)، والمرة الثالثة والأخيرة: في شهر ربيع الثاني سنة ١٠١٠هـ (أكتوبر ١٦٠١م)، وظل إلى أن عزل في السادس والعشرين من شهر شوال من نفس السنة (إبريل ١٦٠٢م)[2].

---

(١) المصدر نفسه ورقة ٧٦ وما بعدها .

(٢) نفسه، ورقة ١٠٧ وما بعدها .

وقدم الدميري معلومات على جانب كبير من الأهمية عن بعض التقاليد والنظم القضائية التي كانت متبعة في مصر في العصر العثماني، فحين يصدر خط شريف بتعيين أحد القضاة في مصر، يعين هو الآخر –من قبله– نائبًا حنفيًا يقوم مقامه إلى حين وصوله[(١)]، وحين يصل قاضي العسكر إلى بولاق –ميناء القاهرة النهري– يكون في شرف استقباله وفد كبير من أعيان مصر وعلمائها، ويدخل القاهرة في "موكب عظيم ومحفل جسيم"[(٢)].

ومعروف أن قاضى العسكر كان على رأس الجهاز القضائي في مصر كلها، ويتبعه موظفون منهم الشهود أو العدول وكتبة التقارير وغيرهم[(٣)]، ومن مهامه –إلى جانب تعيين قضاة محاكم الأخطاط ومحاكم الأقاليم– الإشراف على الوظائف الدينية، فهو الذي يعين الأئمة والقراء في المساجد والزوايا، ويعين المدرسين في المدارس الشهيرة بالقاهرة، ومن مهامه –أيضًا– تعيين النظار على الأوقاف الدينية والمنبرية والتفتيش عليها بين الحين والآخر ومراقبة حساباتها[(٤)].

---

(١) نفسه ورقه ٣٠، وفي بعض الأحيان كان الباشا يعين إمامه في الصلاة في وظيفة قائم مقام القاضي إلى حين وصول القاضي الجديد إلى القاهرة (أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص٣٣٤، وانظر: علماء للحملة الفرنسية: وصف مصر » تسعة مجلدات، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة (بدون تاريخ)، المجلد الأول ص ١٩٥).

(٢) الدميري: مصدر سبق ذكره ورقة ٣١ .

(٣) المصدر السابق، ورقة ١٠ ،١١، والشهود أو العدول: وظيفتهم تسجيل القضايا والشهادة على أحكام القضاة في السجلات والوثائق الرسمية . (دكتور: عبد الجواد صابر مرجع سبق ذكره ص ٤٦٠) .

(٤) الدميري: مصدر سبق ذكره، الأوراق ١٠، ١١ ، ٢١ ، ١٠١ .

وبين الدميري أن بعضًا من موظفي محاكم مصر ممن لهم أثر في مجريات الأمور كانوا يعزلون –أحيانا– إذا عُزل قاضي العسكر، ولا يعادون إلى وظائفهم ثانية إلا بعد شرائها من قاضي العسكر الجديد، يستفاد ذلك من قول الدميري عن عثمان بن محمد باشا أنه أعيد إلى قضاء مصر مرة ثالثة سنة ١٠١٠هـ (١٦٠١م)، وحين قدم إلي بولاق "هرع إليه الناس أفواجًا يتلقونه .. خصوصًا قسم القضاة والشهود، فوعدهم جميعًا أنه في غد يدخل إلى القاهرة .. ويعيد كل إنسان إلى محله، ووفى لهم جميعًا بما وعدهم، وأعاد الجميع إلى مناصبهم قضاة وشهوداً من غير مقابل[1]، ومعنى ذلك أن غيره من قضاة العسكر كانوا يأخذون أموالاً مقابل إعادة هؤلاء القضاة والشهود إلى وظائفهم .

(١) المصدر السابق، ورقة . ١١٠، ١١١.

وبينما أكد الشيخ الدميري أن معظم قضاة العسكر في مصر كانوا على جانب كبير من العدل والإنصاف، وحازوا محبة المصريين، وارتبطوا بعلاقات من الود والإخاء مع علماء الأزهر الشريف، نجده يذكر أن قلة منهم اتسمت أحكامهم بالجور، وحاولوا التدخل في النظم القضائية بالتغيير والتبديل؛ الأمر الذي أضر مصالح المصريين إضرارًا بالغاً، من أمثلة هؤلاء: عبد الوهاب بن إبراهيم الذي تولى قضاء عسكر مصر في آخر شهر ربيع الأول سنة ١٠٠٩هـ (أكتوبر ١٦٠٠م)، فقد اتخذ هذا القاضي عدة إجراءات جلبت عليه سخط المصريين عامة، أحصاها الدميري قائلاً: "فأول شيء بدأ به من الأحكام أنه رفع غالب شهود المحاكم، ولم يبق في كل محكمة إلا نحوا من أربعة شهود، وأبطل المذاهب الثلاثة من المحاكم جميعًا إلا محكمة الباب[1]، وأمعن النظر في تفتيش الأوقاف ... وصار يعاقب على أصغر ذنب بأبلغ عقاب، ولكل الوجهاء والأكابر والمستورين، فنفرت عنه القلوب،

(١) يقصد محكمة الباب العالي مقر قاضي العسكر .

وصار الناس معه في أمر مريع، وضاقت معايش الناس في زمنه .. وحاصله أنه لم يأت مصر منذ الفتح العثماني وإلى الآن قاض مثله[1]، ويصور الدميري مشاعر المصريين تجاه القاضي المذكور إثر عزله في أوائل سنة (١٠١٠هـ/ ١٦٠١م)، قائلاً: "وبسبب أفعاله الشنيعة وأحكامه الفظيعة، قاسى من أهل مصر الذل الشديد والهوان المزيد، ما يستحي ذكره، وتعرض الشعراء له بالهجوم سرًا وعلنًا، وقبحوا ما أعده في نفسه حسناً، ولقد حضرت معه بالمقياس يوم جبر النيل السعيد بعد عزله، وهو يدور بالمقياس، وصحبته تاج الدين أفندي قاضي الانتقاء السرياقوسية، وهو يقرأ ما على الحيطان، وإذا به مكتوب في داخل القاعة التي يجلس فيها الباشا، على كتفي الدخول تاريخين لولاية صاحب الترجمة، أولها: قاضينا أبو جهل، والثاني: قاضى يجهل الحكم، فتألم لذلك كثيرًا"[2].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ١٠١، ١٠٢ .

(٢) نفسه ورقة ١٠٢، وانظر ورقة ١٠٣، ١٠٤ .

ويظهر من النص السابق أن القاضي المذكور أدخل تعديلاً في نظم القضاء المصري، وذلك بإلغائه التقاضي على المذاهب الثلاثة الأخرى (الشافعي، والمالكي، والحنبلي)، وقصره على المذهب الحنفي فقط في جميع المحاكم عدا محكمة الباب العالي بالقاهرة؛ لذا كان على المصريين -غير الأحناف- التوجه إلى المحكمة المذكورة عند التقاضي؛ حتى ولو كانوا من أقصى الصعيد-مثلاً- الأمر الذي كبدهم مشقات جسيمة؛ إذ إن المحاكم كانت منتشرة في مختلف أقاليم مصر، وبها قضاة على المذاهب الفقهية الأربعة[1]؛ مما كان ييسر للمصريين سبل التقاضي، ذلك وغيره من الأمور التي لم يألفها المصريون؛ لذا فقد بالغوا في ذم قاضي العسكر -سابق الذكر- شعرًا ونثرًا، سرًا وعلنًا، تلميحًا وتصريحًا .

---

(١) بلغ عدد المحاكم في القاهرة ومختلف الأقاليم ٦٥محكمة (انظر العريشي: مصدر سبق ذكره ورقة ٣ دكتور: عبد الجواد صابر، مرجع سبق ذكره ص ص ٦٥٦ - ٦٦٠).

ومن المعلومات التي تستفاد من تراجم الدميري -إلى جانب ما تقدم ذكره- أنه على الرغم من أن "قاضي العسكر" كان على رأس القضاء المصري، إلا أن محكمة "القسمة العسكرية" وهي محكمة ذات اختصاص نوعي اختصت بقسمة تركات المتوفين من الأجناد والمدنيين الذين لهم وظائف يتقاضون مرتباتها من بيت المال، وبكل ما يترتب على الوفاة من آثار قانونية، كنصيب الأوصياء على القصر ومحاسبتهم وغير ذلك من مسائل الولاية[1]، وقاضيها لقب "بالقسام" هذه المحكمة لم تخضع لرئاسة قاضي عسكر مصر، خلافًا لما ذهب إليه البعض[2]، وإنما كان يصدر قرار بتعيين قاضيها من قاضي عسكر الأناضول مباشرة، فلقد ذكر الدميري أن حسين بن محمد الشهير "بقرا جلبي زاده" بعد عزله من قضاء مصر سنة ٩٩٠هـ (١٥٨١م)

(١) دكتور محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة، القاهرة سنة ١٩٨٦م، ص ٣٨٨، وانظر لنفس المؤلف في ذات الموضوع: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٦م، ووجدت محكمة أخرى اختصت بالتركات الأهلية، وهي محكمة القسمة العربية، ولقب قاضيها بالقسم أيضًا، انظر: ابن إياس مصدر سبق ذكره ج٥، م ٤٥١ .

(٢) دكتورة ليلى عبد اللطيف: مرجع سبق ذكره ص ٢٦٦، دكتور محمد نور فرحات: مرجع سبق ذكره ٣٨٩.

ظل يترقى في مناصب القضاء حتى عين "قاضي عسكر الأناضول"، فبعث برسالة إلى شيخ الإسلام البدر القرافي –شيخ المالكية بمصر –يكلفه فيها بضبط محكمة القسمة العسكرية مؤقتا إلى أن يعين فيها قسام عثماني من طرفه، وجاء في الرسالة: " إلى طرف الصديق ... نوضح لعلمه الشريف، وقدره المنيف .. أن يتفضلوا لدى وصول ورقة المحبة، من غير تأخير ولا مهلة، بضبط القسمة العسكرية بالديار المصرية من طرفنا على الأسلوب المعتاد؛ إلى أن يصل القسام من جانبنا إن شاء الله تعالى، والتوصية على مفردات الأمور، لا يناسب لمن يكون حكيما كما هو مشهور، من المخلص الحقير: حسين القاضي بالعسكر بأناطولى][(١)].

مما سبق، عرفنا قطوفًا من تراجم الشيخ أحمد الدميري المالكي للقضاة في مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الهجري، وكلها تؤكد أن الدميري كان مؤرخًا كبيرًا، استطاع بمقدرة فذة صياغة تراجمه بأسلوب سليم، متبعًا المنهج العلمي في التأريخ، محاولاً البحث عن الحقيقة التاريخية أنى وجدت، ملتزمًا جانب الحيدة ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ومهما قلنا عنه، فإن إعطاءه قدره من الوفاء لجهده، يظل ناقصًا حتى يُعثر على الأوراق المفقودة من كتابه – وهي كثيرة– وحينئذ يمكن تقديره حق قدره .

---

(١) الدميري: قضاة مصر – مصدر سبق ذكره ورقة ١٩

٢. الشيخ مرعي الحنبلي:

هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرمي، نسبة إلى " طوركرم " بلدة بالقرب من نابلس، ثم المقدسي، نسبة إلى القدس، حضر إلى القاهرة لطلب العلم في الأزهر الشريف، فطاب له المقام بها، ثم تصدر للتدريس وأصبح واحداً من أكابر علماء الحنابلة في مصر[(١)]. وقد كان مشهور –حتى وقت إعداد هذه الدراسة–أن وفاته كانت في مصر في شهر ربيع الأول سنة ١٠٣٣هـ (١٦٢٣م)[(٢)]، ولكن اتضح بعد الدراسة والبحث أن هذا خطأ شائع؛ لأن كتابه: "نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين" ينتهي بنهاية عهد الوزير "بيرام باشا" على مصر سنة ١٠٣٨هـ (١٦٢٨م)[(٣)]،

(١) المحبي: خلاصة الأثر – مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ٣٥٨

(٢) المصدر السابق، ج ٤ ص ٣٦١، وانظر: جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ج ٣ ص ٣١٦

(٣) مرعي للحنبلي: نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين، ومخطوط بدار الكتب رقم ٢٠٧٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٣٣٠٣ ورقة ١٦٩ .

ومن ناحية أخرى فقد ذكرت الوثائق الخاصة بنظام الالتزام في الأراضي الزراعية أن أول دفتر من دفاتره سجل فيه اسم الشيخ مرعي الحنبلي ضمن فئات الملتزمين في أوائل تطبيق هذا النظام في مصر[1]، ويؤكد الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن -طبقا لما عثر عليه من وثائق- أن نظام الالتزام بدأ تطبيقه في مصر سنة ١٠٦٩هـ (١٦٥٨م)[2]، وعلى ذلك يكون التاريخ الذي أورده الشيخ المحبي وغيره عاريا عن الصحة؛ لأن وفاة الشيخ مرعي -بناء على ما سبق ذكره- كانت سنة ١٠٦٩هـ، أو بعدها بوقت لا نستطيع تحديده بدقة.

---

(١) دكتور: عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري - مرجع سبق ذكره ص ١٠٧

(٢) المرجع السابق ص ٩٢ .

ولقد برع الشيخ مرعي في علوم عصره حتى صار من العلماء المعدودين، ولقب ونعت بأنه: الإمام المحدث الفقيه ذو الاطلاع الواسع على نقول الفقه ودقائق الحديث[1]، واشتغل مدرسًا للفقه الحنبلي بجامع أحمد بن طولون[2]، كما تصدر للتدريس بالجامع الأزهر الشريف[3]، وتولى – في أواخر حياته – مشيخة المدرسة الملحقة بجامع السلطان حسن بالقاهرة [4].

وتميز بأنه كان عالمًا معتداً بعلمه وشخصيته، مبرئًا نفسه عن مداهنة ذوى السلطة، آخذًا عليهم قبولهم للرشا، وتعيين مدعي العلم في مناصب التدريس[5]، إلى جانب اعتقاده الراسخ أن جهلة الصوفية وباء على العلم والعلماء، وخطر على المجتمع المصري؛ لميل الناس إلى تصديق خرافاتهم، ويصف حالهم بأنهم ذوو "أكمام طويلة، أو ملابس مهولة، وأذيال مسدولة، أو عمامة كالبرج،

---

(١) المحبي: مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ٣٥٨

(٢) مرعى الحنبلى: نزهة الناظرين – مصدر سبق ذكره، ورقة ٨٢، ٨٣)

(٣) المحبي: مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ٣٥٨

(٤) مرعي الحنبلى: مصدر سبق ذكره، ورقة ٩٥، ٩٦، ومدرسة السلطان حسن ملحقه بجامع السلطان المذكور أسست سنة ٧٥٧هـــ (١٣٥٦م)، ورتب بها السلطان حسن – من سلاطين دولة المماليك البحرية – للخدم والطلبة والمدرسين والمعيدين، وجعل لكل مذهب شيخًا، وأوقف على الجامع والمدرسة أوقافًا عديدة. (على مبارك: الخطط، مرجع سبق ذكره ج ص ص ١٧٤ – ١٨١)

(٥) مرعي الحنبلى: قلايد العقيان في فضائل آل عثمان، مخطوط بمكتبة رفاعة بسوهاج رقم ٦٠ تاريخ – صورة في حوزة الباحث – ص ص ٨٤ – ٩٠.

وأكمام كالخرج[1]" وإذا تعرض أحدهم للإفتاء "يصد السايل بسفهه وصخبه، ويوهم الجاهل بعلو منصبه وكثرة كتبه.. فإن حكى، حكى حكاية مجنونة، أو أنشد، أنشد قصيدة ملحونة، أو ساق مسيلة ساقها بهذيان لا يعقل"[2].

ولعل ذلك ينبئ عن خبيئة الشيخ مرعي، فقد كان عالمًا صحيح الاعتقاد، مبتعداً عن المظاهر الزائفة والادعاءات الباطلة المضللة التي لا يبغى أصحابها من ورائها غير نفع دنيوي زائل .

مؤلفاته :

ضم الشيخ مرعي الحنبلي -إلى جانب شهرته بالإفتاء والتدريس- شهرة في التحقيق والتصنيف، فقد سجل له المحبي -في تاريخه- سبعين مؤلفا في مختلف العلوم والمعارف -سنتناول بعضها بالعرض والتقويم- هذا إلى جانب كونه شاعرًا[3]، واستدلاله بالشعر القديم -في كتبه كثيراً- يدل على وفرة محصوله منه، وأما كتبه في علم التاريخ، فلا نعرف منها -حتى الآن- غير كتابين هما: "قلايد العقيان في فضايل آل عثمان"، وكتاب: "نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين"، وسوف نعرض لهما تباعاً .

---

(١) المصدر السابق ص ص ١٠٤ .

(٢) المصدر السابق ص ص ١٠٤ – ١٠٥ .

(٣) المحبي: مصدر سبق ذكره، ج٤ ص ص ٣٥٨ – ٣٦١

١- قلايد العقيان[١] في فضايل آل عثمان:

كتاب ما زال مخطوطًا في مكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج[٢]، يقع في مائة وثلاث عشرة ورقة من القطع المتوسط، ألفه الشيخ مرعي الحنبلي عن الدولة العثمانية، واختلف فيه اختلافًا كليا عن سابقيه ومعاصريه ولاحقيه من المؤرخين، فقد خصص كتابه هذا لينتصر لقضية معينه، وهي: فضائل آل عثمان التي فاقوا بها كثيرًا من دول الإسلام التي سبقتهم، كما أنه لم يتبع في تأريخه المنهج الحولي، وإنما اتبع المنهج الموضوعي، ولم يؤرخ للعثمانيين التأريخ المعهود الذي يتناول عهد كل سلطان على انفراده، ولكنه جمع ما كتبه السابقون عن العثمانيين، وما عايشه من آثارهم في مصر والعالم الإسلامي في عصره، ووضع هذه المادة العلمية التي جمعها بين ناظريه، ودقق فيها وتأمل، ومَحَّص وقارن، وخرج من ذلك بكتاب عرض فيه لأهم فضائل العثمانيين منذ نشأة دولتهم وحتى عصره.

(١) العقيان: ذهب ينبت نباتًا وليس مما يستداب ويحصل من الحجارة، وقيل هو الذهب الخالص، والألف والنون زائدتان (ابن منظور: مصدر سبق ذكره، ج ٤ مادة عقا ص ٣٠٥٣) .

(٢) توجد منه نسخ في فيينا وباريس وترجمة تركية في فينيا. جورجي زيدان: مرجع سبق ذكره ج ٣ ص٣١٦.

ويذكر الشيخ مرعى أنه كان يشتغل في استنباط محتويات هذا الكتاب في الجامع الأزهر بالقاهرة، وفرغ من تأليفه في أوائل شهر المحرم سنة ١٠٣١هـ (١٦٢١م)[١]، واستطاع أن يجمع للعثمانيين ثلاثًا وعشرين فضيلة، عرضها عرضًا موضوعيًا، مقترحاً ما قد يثار حولها من أسئلة ومجيبا عنها، وما قد يوجه إليه من اتهامات، مفندًا إياها بالأدلة القاطعة والبراهين الدامغة .

قال في افتتاحية الكتاب -مبينًا أهميته- وأنه صاحب قصب السبق في هذا النوع من الموضوعات:

[.... وبعد، فهذه مفاخرة يلذ بمعانيها معانيها، ومآثر يطمئن بما فيها موافيها، تتحفك بالأخبار العجيبة، وتوقفك على الأسرار الغريبة، وتجلو عليك من الخرائد الحسان أوجها، وتدني إليك من الفوايد شموسا طال ما سما بها أوجها، ذكرت فيه مفاخر سلاطين آل عثمان، ومآثر أساطين من فاقوا بني ساسان[٢]، الوراثين الخلافة والملك[٣]، سلاطين العرب

(١) مرعى الحنبلى: قلايد العقيان – مصدر سبق ذكره ص ١١٣.

(٢) الفـــــرس

(٣) هذا دليل على أن الخلافة كانت من شعارات سلاطين الدولة العثمانية؛ أي أنهم عدوا أنفسهم خلفاء.

والعجم والترك[1]، على أسلوب حسن، ومنوال يستحسن، وتقر به بعد التأمل العينان، وليس الخبر كالعيان، وعذري في هذا التصنيف واضح، والعارف بالحال مغتفر مسامح؛ لأني لم أسبق إلى ذلك بمؤلف، ولم أظفر في شأن ذلك بمصنف، ولا كتب عندي ولا مواد، ولا مسعف عندي ولا مواد، وأنا الفاتح فيما أظن لهذا الباب، والرافع لذلك النقاب، وكأني بمن يأتي بعدي فيضع له تأليفا على منواله، وتصنيفاً على شكله ومثاله، ويزيد ما يزيد بعد معرفة الطريق، لاسيما إن كان خاليا من التعويق ... وسميته " قلايد العقيان في فضايل آل عثمان"[2].

واتبع الشيخ مرعي –في عرض فضائل العثمانيين– المنهج العلمي؛ إذ قسم كتابه إلى مقدمة، وخاتمة، ففي المقدمة–وهي لب الكتاب– مهد فيها لعرض فضائل العثمانيين بالحديث عن أهمية السلطان، وأن ولاية أمر المسلمين واجب حتمي حث عليه الدين الإسلامي، وأورد أحاديث نبوية شريفة تؤكد وجوب إقامة ولى الأمر (الحاكم)، ومن أهم الأدلة التي أوردها في هذا الشأن أن الصحابة –رضوان الله عليهم– قدموا أمر الخلافة على دفن رسول الله ﷺ،

(١) يقصد بالعجم الفرس، وبالروم اليونان، ومن يليهم من الأمم الأوربية، وبالترك العثمانيين وغيرهم .

(٢) المصدر السابق ص ٣ ، ٢

وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن وجوب طاعة الرعية للسلطان أو ولي الأمر والدعاء له، وعلى السلطان أن يكون عادلاً؛ لأن في صلاحه صلاحًا للمسلمين(1)، واتخذ من كل ما تقدم مدخلاً لعرض فضائل العثمانيين.

ولعل الشيخ مرعي قصد من هذا التقديم أو التمهيد التأكيد على أن تعلق المسلمين – في عصره – بسلطان الدولة العثمانية لا ينبع من فراغ، وإنما هو أمر أوجبته الشريعة الإسلامية؛ إذ هو السلطان والخليفة التي يستظل المسلمون بظل خلافته الظليل، ولكي يؤكد الشيخ مرعي هذا المفهوم، وأن العثمانيين جديرون بمحبة رعاياهم المسلمين، ذكر أنهم يتحلون بفضائل لا تحصى، أورد منها – فقط – ثلاثاً وعشرين فضيلة .

وإذا دقق الباحث النظر في هذه الفضائل يجدها –جميعًا– تؤكد طابع الدولة العثمانية الإسلامي؛ خاصة وأن الدين الإسلامي في هذه العصور كان الرابطة القوية التي ربطت المسلمين بسلاطين الدولة العثمانية بعروة وثقى لا انفصام لها(2)، وتنوعت مظاهر هذا الطابع الإسلامي وتعددت، ويمكننا حصرها فيما يلي:

---

(1) المصدر نفسه ص ص ٤ – ٥

(2) دكتور: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية .. مرجع سبق ذكره ج ١ ص ٢٦

أولاً: ما يتعلق منها بأشخاص السلاطين أنفسهم .

ثانيًا: ما يتعلق منها برعايتهم للحرمين الشريفين وتكريمهم العلم وتشجيعهم أهله وطلابه.

ثالثًا: ما يتعلق منها بجهادهم في سبيل تحويل ديار الحرب في أوربا إلى دار إسلام، أو جهادهم في سبيل الدفاع عن السواحل والشواطئ الإسلامية ضد الصليبيين القراصنة .

فمن أمثلة فضائل النمط الأول: أن سلاطين الدولة العثمانية لهم عراقة في السلطنة والملك، وشرف في الحسب والنسب، وقد نقل الشيخ مرعي روايات المؤرخين في هذا الخصوص، فبعض المؤرخين يرجع نسب العثمانيين إلى (التركمان الرحالة) وكانوا سلاطين في بلاد ماهان، ويصل نسبهم إلى يافث بن نوح عليه السلام، والبعض الآخر يؤكد أنهم أصلاً من عرب الجزيرة العربية ومن المدينة المنورة[1]، ويخرج الشيخ مرعى من هذه الروايات بنتيجة مهمة، قائلاً: " نخلص من مجموع ما تقدم أن لهم عراقة في السلطنة والملك من قبل دخولهم إلى بلاد الروم"[2].

(١) مرعي الحنبلي: مصدر سبق ذكره ص ص ٥-٦

(٢) المصدر السابق ص٦

ومن فضائل هذا النوع أن العثمانيين ساروا على سُنة واحدة منذ نشأة دولتهم في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، وحتى عهد السلطان عثمان الثاني سنة ١٠٢٨هـ (١٦١٩م)؛ إذا توفي سلطان أو عزل يخلفه في الحكم أحد أبنائه، وتوقع أن يرد عليه بأن السلطان مصطفى الأول الذي خلف السلطان أحمد الأول في الحكم سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٧م) كان أخًا للسلطان السابق وليس ابنًا له، فأجاب بأن فترة حكم السلطان "مصطفى الأول" كانت قصيرة، نحو ثلاثة أشهر فكأنة لم يَلِ "[١].

ومن فضائل العثمانيين أن السلطان منهم يموت ولا يُؤثر عنه أنه جمع أموالاً، أو خلَّف تركة يقتسمها ورثته من بعده –كما هي عادة الملوك والسلاطين– وعلل ذلك بان العثمانيين دأبوا على قتل أولادهم الذكور خوفا من منافستهم إياهم على الملك، وخشية إثارة الفتن والقلاقل، فلا وجه حينئذ لأن يتركوا ميراثًا، أو أن يقتسموا تراثا[٢].

---

(١) المصدر نفسه ص ٧

(٢) نفسه ص ص ٣٥ – ٣٧

وعلى الرغم من أن الشيخ مرعي أكد أن عادة قتل الأبناء من مستحدثات العثمانيين، وهي بدعة ينفر منها الطبع السليم، إلا أنه يرى في هذا التصرف – رغم بشاعته– خيرًا كبيراً ونفعاً كثيراً، وعرض آراء الفقهاء والعلماء في تلك القضية، وناقشها مناقشة علمية ممتعة، وخلص من ذلك كله إلى جواز قتل الأبناء خوفًا على الملك، ورغبة في الاستقرار والأمن لعامة المسلمين، سياسة لا شريعة، فباب السياسة أوسع من باب الشريعة في إباحة هذا الأمر[١].

ثم أورد عدة فضائل تتعلق بسلوكيات السلاطين، وهي في مجموعها تؤكد تمسكهم بالكتاب والسنة، ومحافظتهم على حدود الله، ومحاربتهم للبدع والخرافات والضلالات، وامتثالهم لأوامر الشرع الحنيف، لا يبرم واحد منهم أمراً دون تأييده من حاكم الشرع ممثلاً في مفتي السلطنة وقاضي العسكر[٢]، ولم يلحظ على واحد منهم أنه ارتكب منكرا قط –كما يصنع معظم السلاطين والملوك– وإنما (بيوتهم وقصورهم وسراياهم مشحونة بتلاوة القرآن، ومطالعة كتب العلم من الفقه والنحو والصرف والتفسير وغير ذلك؛ مع المحافظة على الصلوات في أوقاتها؛ حتى إن مماليكهم وأتباعهم الذين داخل سراياهم كلهم كذلك، وهم في غاية الأدب واللطافة،

---

(١) نفسه ص ص ٣٧-٤٠، وانظر في مناقشة هذه القضية دكتور: عبد العزيز الشناوي مرجع سبق ذكره ج١ ص ص٣٤٦ – ٣٥٠

(٢) مرعي الجنبلي: قلايد العقيان – مصدر سبق ذكره ص ص ٥١ – ٦٤

ونهاية الكمال والنظافة، صغيرهم لوحه بين يديه، وكبيرهم مصحفه يقرأ فيه وينظر إليه، أو يشتغل بالعلم ومطارحة المسائل، ولا يكاد يوجد فيها إلا فاضل أو كامل)[1].

ومن أمثلة فضائل النمط الثاني الخاص بالحرمين الشريفين وتكريم العلم وتشجيع طلابه، فما أورده الشيخ مرعي من فضائل تدور – معظمها – حول تمهيد الطرق والسبل إلى بلاد الحجاز، وتأمينها من تهديدات العربان الذين دأبوا على اعتراض حجاج بيت الله الحرام ونهب قوافلهم، وإجراء عيون المياه العذبة خدمة لزوار هذه الأماكن ودوابهم، وتعمير أسوار المدينة المنورة لصد هجمات المغيرين عليها، ومواصلة دعم سكان تلك المناطق المقدسة بالهدايا الجزيلة والعطايا الوافرة، مما زاد سلاطين الدولة العثمانية فخرًا وتشريفًا وتوقيرًا ومهابة في أعين رعاياهم المسلمين، وفاقوا في هذه المزية من سبقهم من السلاطين والملوك الذين نالوا شرف خدمة الحرمين الشريفين قبلهم إلى جانب اهتمامهم وعنايتهم بالقدس الشريف في فلسطين[2].

(١) المصدر السابق ص ٦٤ .

(٢) المصدر نفسه،ص ٣٥، ص ص ٦٥ – ٧٦ وص ٩٢.

ومن ناحية رعايتهم وتوقيرهم وإجلالهم للعلم والعلماء، فقد كانوا كما يقول الشيخ مرعي، يجلون القرآن الكريم، ويكبرون رجال العلم، ويتخذونهم أعوانًا ومستشارين يعتمدون على آرائهم وفتواهم في سير نظام السلطنة، وينتصحون بنصحهم، بخلاف من سبقهم من الخلفاء - خاصة خلفاء العباسيين- إذ سود بعضهم صفحات التاريخ بسبب إهاناتهم المتكررة للأجلاء من العلماء، خاصة أئمة المذاهب الفقهية، وما لقيه الإمام أبو حنيفة النعمان -وغيره من الأئمة- من صنوف العذاب - في عصرهم - خير شاهد على ذلك[1].

وقد دلل الشيخ مرعي على تشجيع سلاطين الدولة العثمانية للعلم، ورغبتهم الصادقة في نشره بين رعاياهم في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، بأنهم حين فتحوا مصر سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) لم يتعرضوا لأوقاف السلاطين والأمراء الموقوفة على العلم وطلابه، إنما أبقوها على سنن وشروط الواقفين؛ بل وزادوا عليها زيادة ملحوظة؛ إذ يصرفون في كل سنة من غلال الشون السلطانية بمصر جرايات واسعة للعلماء والفقهاء والمجاورين بالمدارس والجوامع والزوايا، كما أوقفوا ضريبة الموالي - وهي الأموال التي تحصل من أهل الذمة المقيمين بمصر على سبيل الجزية - أوقفوها على العلماء والصلحاء والمشايخ[2].

---

(١) نفسه، ص ص ٤١ - ٤٨.

(٢) نفسه ص ص ٧٧ - ٧٨.

وأما النمط الأخير من الفضائل، والخاص بجهادهم في أوربا، أو دفاعهم في سبيل الحفاظ على الممتلكات الإسلامية، فقد أكد المؤرخ الشيخ مرعي أن هؤلاء السلاطين بذلوا مجهودات غير عادية في سبيل اتساع رقعة دولتهم التي ضمت ممتلكات شاسعة، فهم :

أولاً: جمعوا معظم الأقاليم الإسلامية في مصر والشام والعراق والحجاز والروم في دولة واحدة لا حدود تفصل بينها ولا حواجز، وبذلك أعادوا سيرة أسلافهم الأمويين والعباسيين – في عصرهم الأول– وجددت عاصمتهم –إستانبول – وأحيت ما اندرس من محاسن دمشق وبغداد والقاهرة[1]، كما أنهم يملكون جيشًا قويًا مجهزًا بأحدث معدات الحرب والقتال للحفاظ على الأمن في البلاد الإسلامية التابعة لهم[2]، هذا في الداخل، وأما في الخارج، فإن جهادهم متواصل لاستكمال مسيرة أسلافهم في افتتاح البلاد الأوربية وتحويلها من دار حرب إلى دار إسلام[3]؛

(١) نفسه ص ٩٩

(٢) نفسه ص ٢٠، ٢٣ و٣٣ .

(٣) نفسه ص ٢٤ .

هذا إلى جانب أنهم يمتلكون أسطولاً قويًا مجهزًا بأحدث المعدات الحربية، والأفراد المدربين على أحدث فنون القتال، يرأسه "قبطان باشا"، ويعادل في رتبته الصدر الأعظم للدولة، وتحت رئاسته أربعة باشاوات، ومهمة هذا الأسطول حماية الثغور والشواطئ الإسلامية، ومطاردة قراصنة البحر الصليبيين الذين دأبوا على الإغارة على السواحل الإسلامية ومهاجمة السفن التي تمخر عباب البحار جيئة وذهابًا مقلة حجاج بيت الله الحرام أو حاملة للتجارة والبضائع الإسلامية(١).

ويخلص المؤرخ من كل هذه الفضائل السابق ذكرها، إلى أن سلاطين الدولة العثمانية حازوا -بسبب تحليهم بشمائل عالية القدر- فضيلة أجلّ وأعظم لم ينلها غيرهم من الخلفاء والسلاطين والملوك؛ خاصة بعد أفول نجم الخلافة الراشدة، هذه الفضيلة هي: تعلق قلوب الرعايا المسلمين بهم؛ ذلك التعلق والحب الذي وصل إلى درجة لا يمكن أن يضارعهم في مضماره أحد غيرهم؛ حتى إن هؤلاء الرعايا لا يجول بخواطرهم -أبدًا- أن ينسبوا للسلطان العثماني عملاً مشينًا، وإنما ينسب ذلك العمل له ولموظفيه، ولا نجد أبلغ من تصوير الشيخ مرعي لمشاعر المسلمين تجاه سلاطين آل عثمان إذ يقول:

(١) نفسه ص ٣٣.

"ومن فضايل آل عثمان: ميل قلوب الرعايا إليهم، وثناؤهم بالحسن الجميل عليهم، فلا تجد أحدًا من الرعايا يذكرهم بسوء وينسب إليهم مالا يليق؛ بل كلهم يثنون ويدعون ويحبون، فلا نجد أحدًا من رعاياهم إلا وهو يحبهم، ويدعو لهم بالنصر والتأييد، حتى إنك تجد الصغير والكبير، من ذكر أو أنثي؛ إذا ذكر السلطان يقول: نصره الله تعالى، الله ينصر السلطان، وكأن الله تعالى قذف في قلوب رعيتهم حبهم، وقذف في قلوب ساير الناس تعظيمهم، وهو دليل على حب الله وملائكته لهم ... وما تولى سلطان منهم وتمنى أحد زواله؛ بل نجد الرعايا قاطبة داعية له بالنصر وطول العمر؛ بخلاف غيرهم من الملوك والسلاطين، فإن كثيرًا من رعاياهم يكرههم ويتمنى زوالهم، وإن حدثت ظلامة فما تجد أحدًا ينسبها إليهم، وإنما تنسب لحواشيهم والمتصرفين عنهم، ولا يقدح ذلك في حقهم؛ حيث لم يعلموا، ويجزم كل أحد أنهم لو علموا لأزالوا تلك المظلمة، وإن وقع أذى أو ضرر من النصارى لمراكب المسلمين، تجد الناس يلهجون بأن هذا من عدم نصيحة الحواشي، وعدم اعتنائهم، وأن السلطان لا يشعر بذلك، ولو علم به لأزاله، ولقمع النصارى والموالسين أشد القمع، ولردعهم أعظم الردع "[1].

(١) مرعى الحنبلى: قلايد العقيان – مصدر سبق ذكره ص ٩٠، ٩١، ٩٢.

وفي ختام هذا العرض-الممتع حقًا- يحاول المؤرخ الدفاع عن وجهة نظره، وأنه لم يقصد بسرد فضائل العثمانيين-السالف ذكرها- خدمة حاشيتهم أو موظفيهم، وإنما قصده بيت السلطنة، لأنهم جديرون -فعلاً- بالاتصاف بمثلها[١]، كما دحض الاتهام الذي قد يوجه إليه وهو أنه يبغي من وراء هذا الكتاب نفعًا دنيويًا، فأكد أنه في خير وافر، ونعمة واسعة، لحصوله على قدر كبير من ضريبة الجوالي -كأجر- نظير قيامة بوظائف التدريس[٢]، ودفع -أخيرًا- احتمال اتهامه بالمبالغة في وصف شمائل العثمانيين، قائلاً: " ولا تظن أيها الناظر، واللبيب المسامر، أني قد بالغت في مدحهم، أو غاليت في وصفهم؛ بل هم فوق ذلك، وأبلغ مما هنالك، وما ذكرته فإنما هو بعض أوصافهم الكاملة، وفضايلهم الشاملة، ولو رأيتهم أيها الناظر لرأيت غاية الرفعة والشأن، ولاح لك صدق اليقين والبرهان، وعرفت سر ليس الخبر كالعيان "[٣].

---

(١) المصدر السابق ص ص ١٠٦ — ١٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٧ .

(٣) نفسه ص ١٠٨ .

ونأتي–أخيرًا– إلى الخاتمة، فنجد المؤرخ قد قصرها على الدعاء للسلطان عثمان الثاني (١٠٢٨هـ/١٦١٨م–١٠٣١هـ/١٦٢٢م) بالنصر والتأييد وطول العمر، وأكد في مستهلها أن دعاءه –هذا– ليس من قبيل النفاق أو الزلفى، وإنما هو من الواجبات الدينية التي أجمع عليها فقهاء المسلمين وعلماؤهم، وقال: "اعلم أيدك الله تعالى أن الفقهاء قالوا: يستحب الدعاء للسلطان، وكان السلف الصالح .. يقولون: لو كان لنا دعوة مستجابة لدعوناها للسلطان؛ لأن صلاحه صلاح المسلمين)[1].

تقويم الكتاب:

على الرغم مما قد يوجه للشيخ مرعي الحنبلي من اتهامات بالمبالغة أو محاولة الحصول على نفع دنيوي، وهو ما توقعه المؤرخ وحاول الدفاع عن نفسه في هذا الشأن، فإن كتابه هذا يعد علامة بارزة ترفع من شأن علماء مصر في العصر العثماني؛ لأنهم تميزوا بسعة الإدراك، وقوة الملاحظة، والمقدرة الفذة على استنباط الحقائق المؤيدة بالأدلة القاطعة والبراهين الدامغة، ومن جهة أخرى فقد تميز منهج الشيخ مرعي في كتابه –موضع الدراسة– بعدة "فضائل" نوجزها في الآتي:

(١) نفسه ص ١٠٩ وانظر أيضا ص ص ١١٠ – ١١٣

أولا: اتبع منهجا علميًا فريدًا اختلف فيه عن جميع مؤرخي عصره، فلم يؤرخ لسلاطين الدولة العثمانية تأريخًا حوليًا عاديًا يدور حول عهود السلاطين، كما فعل الإسحاقي في كتابه "لطائف أخبار الأول"، أو كما صنع هو في كتابه "نزهة الناظرين"، وإنما اتبع طريقة علمية قائمة على استنباط الحقائق والنتائج من خلال تواريخ السابقين ومن خلال معايشته لوقائع عصره، وأعتقد أن مثل هذه الطريقة لا تختلف في كثير أو قليل عن مناهج البحث العلمي في العصر الحديث، التي تفرض على الدارس أو الباحث تناول جانب معين لفترة تاريخية معينة، فيحاول جمع مادته العلمية من مصادرها المتنوعة والمتعددة، ومن خلال تلك المادة العلمية التي جمعها وبذل في سبيل الحصول عليها جهدًا مضنيًا يتمكن من إبراز أهم الجوانب والسمات التي تظهر مقدرته كباحث استطاع أن يبرز ما لم يكن بارزًا أو ظاهرًا، وهذا ما صنعه الشيخ مرعي في طريقة عرضه لفضائل سلاطين الدولة العثمانية، فقد جمع مادته العلمية من مؤلفات المؤرخين السابقين، وأشار إلى أسمائهم وأسماء كتبهم لحرصه على توثيق رواياته التاريخية، بالإضافة إلى ما عايشه من أحداث عصره، واستطاع من خلال ذلك كله إعمال عقله واستنباط الفضائل السابق ذكرها.

ثانيا: اتبع في سرد فضائل العثمانيين طريقة التدرج في عرض الحقائق التاريخية فقد تناول في البداية نسب العثمانيين وأخلاقهم، وإيثارهم الحفاظ على وحدة الدولة الإسلامية، الذي وصل إلى درجة التضحية بالأبناء في سبيل تماسك عرش السلطنة؛ لأن اهتزازه أو القلاقل التي تحيط به تضر الرعايا بالدرجة الأولى، ثم تناول جهادهم في سبيل اتساع رقعة الدولة والدفاع عنها ضد المتربصين بها الدوائر من الأوربيين، ثم عرض -في إسهاب- لرعايتهم وعنايتهم بالحرمين الشريفين ومسرى رسول الله ﷺ وتكريمهم للعلم وتشجيعهم طلابه، وأدى ذلك كله إلى استيلائهم على قلوب رعاياهم الذين أخلصوا في حبهم، ولهجوا بالثناء عليهم والدعاء الدائم الهم بالنصر والتأييد . ولعل القارئ قد لحظ أن هذا التدرج في عرض الحقائق التاريخية، وعدم الانتقال المفاجئ من موضوع إلى موضوع دون تمهيد أو تقديم، من الأمور التي تحرص عليها الطرق المنهجية في الدراسات العلمية الحديثة .

ثالثًا: حفل الكتاب بالمقارنات التاريخية التي قصد المؤرخ من ذكرها إبراز ما فاق فيه العثمانيون غيرهم من السلاطين والملوك في العهود السابقة، وتميزت أحكامه بالاعتدال وعدم الجور، أو الحيدة عن جادة الصواب، فهو يذكر – مثلاً– عند مقارنته العثمانيين بالأمويين أو العباسيين–في عصرهم الأول– أن العثمانيين فاقوا هذين البيتين بحب الرعايا لهم، بخلاف الأمويين والعباسيين الذين تولوا الحكم عن طريق الغلبة والقهر، بالإضافة إلى عدائهم الدائم لآل البيت النبوي الشريف؛ الأمر الذي وصم حكمهما بطابع دموي شنيع، ولكنهما يفوقان العثمانيين في اتساع ملكهما الذي ضم العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه(١).

ومن جهة أخرى، فإن تلك المقارنات التاريخية العديدة، إلى جانب المسائل الفقهية المتنوعة التي طرحها وتناولها بالعرض والمناقشة في مواضع مختلفة، تدل على خلفية علمية كبيرة تمتع بها هذا العالم الجليل .

---

(١) مرعي الحنبلي: قلايد العقيان – مصدر سبق ذكره ص ص ٥١ – ٥٣ .

رابعًا: تمتع الشيخ مرعي بسعة أفق وقوة ملاحظة وسرعة بديهة، وذلك من خلال توقعه ما قد يثار حول كتابه من شكوك واتهامات، فعرض لها عرضًا تفصيليًا، ورد عليها ردًا موضوعيًا، كما أنه في افتتاحية كتابه دلل على تواضعه الجم، وأنه لم يصل إلى درجة الكمال، وأن كتابه هذا لا يعدو كونه محاولة أو بداية يجب أن يستكملها ويضيف إليها اللاحقون من المؤرخين، وأخيرا فقد تمتع أسلوبه باستواء اللغة إلى حد كبير، مع التزامه بالسجع في معظم الأحيان، ولكنه لم يكن متكلفًا في استخدامه، وإنما أورده في عبارات قوية ممتعة تجذب القارئ لمتابعة القراءة .

٢– نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين:

وهو الكتاب الثاني للشيخ مرعي الحنبلي الذي تعرض له بالدراسة، وقد طبع طبعة غير محققة وتوجد منه نسخ خطية كثيرة[١]، قصره على التاريخ لمصر منذ أقدم العصور وحتى عصره، واتفق فيه مع معاصره الإسحاقي في أن التاريخ علم لا يقل شأنًا ولا فضلاً عن سائر العلوم والمعارف الفوائد الجمة، فمنه نستخلص العبر والعظات، وقراءته تزيد الشهامة

(١) توجد منه تسخ خطيه في دار الكتب المصرية وفي بعض مكتبات أوربا (جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ج ٣ ص ٣١٦) .

وتورث العقل والفطنة والذكاء، ومن خلاله يقف القارئ والدارس على أحوال الأمم والشعوب في القرون الغابرة، ولا يدرك أهمية هذه الفوائد إلا أصحاب العقول السليمة والبصائر المستنيرة، يستفاد ذلك من قوله: " .... فالنفوس لم تزل تتشوق لأخبار الماضين، وتتشوق لأحوال الخلفاء والسلاطين، ففي آثارهم عبرة للمعتبرين، وموعظة للمتعظين، ومطالعة تواريخهم تزيد الشهامة والعقل، وتورث النباهة والفضل، والناظر في التواريخ يعرف طبقات سوالف الدهور، وأمم خوالي العصور، ويصير على بصيرة في معرفة السابق واللاحق، وذلك مرتبة عند الذكي الحاذق"(١) .

---

(١) مرعي الحنبلي: نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين، مصدر مخطوط سبق ذكره، ورقة ٢ .

قسم الشيخ مرعى تاريخه إلى: مقدمة، وباب، وخاتمة:

أما المقدمة: فقد خصصها للتاريخ الإسلامي العام؛ إذ تناول فيها بداية التاريخ في الإسلام، والأسباب والدواعي التي أدت إلى إجماع المسلمين على التأريخ بهجرة الرسول ﷺ، وطرفا من سيرته ﷺ، ثم عصر الخلفاء الراشدين، ويرى أن الخلافة بعدهم تحولت إلى ملك؛ مستدلا بحديثه ﷺ: " الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم يكون ملكا مملوكا"(١)، ثم أرخ للدولة الأموية، فذكر عدد خلفائها، واتساع ملكها ومدة حكمها، مستهلا ذلك بقوله: " ثم جاءت الدولة الأموية، وعدة الخلفاء منهم خمسة عشر، وكانت عمالهم بمصر، والشام، والحجاز، والهند، والصين، وخراسان، والمشرق، والمغرب، والأندلس، وساير أقطار الإسلام، ومدتهم اثنتان وتسعون سنة"(٢).

ونفس القول ينطبق على تأريخه للدولة العباسية، فقد ذكر –أيضًا– مدة حكمها، واتساع ملكها، وعدد خلفائها بالعراق، وعددهم بمصر – بعد انتقال الخلافة العباسية إليها في القرن السابع الهجري – .

---

(١) المصدر السابق ورقة ٧، والحديث المذكور في المتن لم أعثر عليه إلا في تاريخ الخلفاء للسيوطي: "عن سفينة قال: سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول: الخلافة ثلاثون عاماً، ثم يكون بعد ذلك الملك"، انظر السيوطي: تاريخ الخلفاء، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة (بدون تاريخ) ص ٩.

(٢) مرعي الحنبلي: مصدر سبق ذكره ورقه ٨.

واتسم تاريخه بطابع الإيجاز الشديد، فلم يستغرق كل ما سبق ذكره أكثر من اثنتين وعشرين ورقة من أوراق المخطوط[1]، فكان يكتب اسم الخليفة بخط بارز عند توليه الخلافة ذاكرًا سنة ولايته، وتاريخ وفاته أو عزله، ومدة حكمه، ولم يزد على ذلك إلا قليلاً .

وأما الباب: فقد عده المؤرخ الهدف الرئيسي من الكتاب بقوله: " باب في سلاطين مصر في الإسلام، وهو المقصود بالذات[2]؛ لاشتماله على تاريخ مصر المحلي حتى سنة ١٠٣٨هـ (١٦٢٨م)، واختلف منهجه عن منهج الإسحاقي في عدة أمور:

أولا: جمع تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى عصره في باب واحد، وأما الإسحاقي فقد قسم تاريخ مصر إلى عصور، ووضع كل عصر في باب مستقل – كما سبق أن أشرنا إلى ذلك– .

---

(١) عدد أوراق المخطوط ١٨٨ ورقة من القطع الكبير .

(٢) المصدر السابق ورقة ٢٤.

ثانيًا: فصل الشيخ مرعي تاريخ سلاطين المماليك عن تاريخ الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة بالقاهرة منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٥٩هـ (١٢٦١م) وأرخ لهؤلاء الخلفاء عند تأريخه للدولة العباسية في مقدمة الكتاب، وعلل صنيعه ذلك بقوله: " لأن الخلفاء الذين كانوا بها من العباسية لم يكن لهم من الخلافة إلا الاسم، والمستقل بالأمور والمتصرف، إنما هم السلاطين، غاية الأمر أنهم كانوا يأتون بالسلطان للخليفة الذي يريدون توليته، فيبايعه[(١)]، ويقول له: وليتك السلطنة، وكانت سلاطين الأقاليم[(٢)] يتبركون بهم ويرسلون إليهم أحيانًا بطلبون منهم تفويض السلطنة، فيكتبون لهم بذلك، وقد رفع هذا من عهد السلطان سليم فاتح مصر"[(٣)] .

(١) أي يفوضه .

(٢) أي الأقاليم السنية.

(٣) مرعى الحنبلى: مصدر سبق ذكره ورقة ٢٤، وقول الشيخ مرعي دليل آخر على أن العثمانيين جمعوا بين الخلافة والسلطنة منذ عهد سليم الأول.

ثالثا: اختلف منهج الشيخ مرعي عن منهج الإسحاقي في أنه نحى جانبًا تاريخ مصر في عصر الولاة المعينين عليها من قبل الخلفاء الراشدين، والأمويين، والعباسيين، وبدأ التأريخ لها منذ عهد الأمير أحمد بن طولون سنة ٢٥٤هـ (٨٦٨م)، معللاً ذلك بقوله: "إن مصر في صدر الإسلام لم يكن ولاتها مستقلين بالأمر؛ بل كانوا نوابًا عن الخلفاء الراشدين، ثم عن خلفاء بني أمية بالشام، ثم عن خلفاء العباسيين بالعراق، واستمر الحال على ذلك إلى أن تولى أحمد بن طولون نائبًا عن الخليفة المعتز بالله العباسي"[١]. وأعتقد أنه تبرير غير مقبول شكلاً وموضوعًا؛ لأن مصر في عصر الولاة شهدت أحداثًا تاريخية مهمة سياسية، واقتصادية، وحضارية، كانت الدعائم الرئيسية التي قام عليها تاريخ مصر الإسلامية حتى الآن.

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٢٤، ٢٥

ونعود إلى منهج الشيخ مرعي التاريخي في كتابه –موضع الدراسة– فنجده قد اتبع منهجًا حوليًا تقليديًا يدور حول عهود السلاطين وباشاوات الدولة العثمانية، فكان يكتب اسم السلطان–في عصر المماليك– بخط بارز، وتاريخ توليه العرش، وتاريخ وفاته أو عزله، ومدة حكمه، وهكذا –شأنه في ذلك شأن معاصره الإسحاقي–، يقول –مثلاً– عن قايتباي: [ثم تولى الملك الأشرف أبو النصر قايتباي الظاهري الحمودي، نسبة للخواجا محمود جالبه والظاهر حقمق معتقه، وهو السادس عشر من ملوك الجراكسة والحادي والأربعون من ملوك الترك، بويع بوم .... الإثنين سادس رجب عام اثنين وسبعين وثمانمايه، فأقام في السلطنة تسعًا وعشرين سنة وأربعة أشهر وعشرين يومًا، وتوفي آخر نهار الأحد، ودفن في يوم الاثنين في العقدة سنة إحدى وتسعمائة[1]، ثم يردف ذلك بسرد بعض الأحداث المهمة في عهد كل سلطان على انفراده، وكان تركيزه –

(١) المصدر نفسه ورقة٩١

في الغالب الأعم- على المنشآت الحضارية -دينية أم دنيوية- في مصر أو في بلاد الحجاز، وفي بعض الأحيان كان يُقَوِّم السلطان بعد عزله أو وفاته، يقول -مثلاً- عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون عقب وفاته سنة ٧٤١هـ(١٣٤١م): (كان ملكا عظيمًا مطاعًا مهابًا ذا بطش ودهاء وحزم شديد، وكيد مديد، ذكيًا عاقلاً، لا يحب الظلم، ويتروى في الأمر إذا أراد فعله ... هادته الملوك وراسلته، وكان كلما بعد الإنسان عن بلاده وجد مهابته أكثر ومكانته أكبر "[١].

وظل هذا دأب الشيخ مرعي الحنبلي حتى وصل به التاريخ إلى سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)، وهي السنة التي دخلت مصر فيها في حوزة العثمانيين، فشرع في التأريخ لسلاطين الدولة العثمانية منذ نشأة دولتهم وحتى عصره، قائلاً: " ولا بأس بذكرهم كلهم هنا استطرادًا لتتم الفائدة[٢]، واختلف تأريخه للعثمانيين في هذا الكتاب عن تأريخه لهم في "قلائد العقيان"؛

(١) نفسها ورقة ٩١

(٢) نفسها ورقة ١٢٢

إذ إنه في الكتاب الأخير لم يؤرخ لسلاطين الدولة العثمانية تأريخًا حوليًا، وإنما بذل جهدًا كبيرًا في سبيل استنباط شمائلهم وفضائلهم التي فاقوا فيها سائر الدول السابقة عليهم -من وجهة نظره- أما في كتابه "نزهة الناظرين" -موضع الدراسة- فقد سار على الطريقة الحولية التقليدية، وأرخ لكل سلطان على انفراد تأريخًا موجزًا؛ حتى إذا وصل إلى عهد سليم الأول، قال: "ثم تولى السلطان الأعظم سليم .... فاتح مصر والشام وساير مالك العرب[1]، فتناول الخلاف بينه وبين الغوري، وموقعة مرج دابق الشهيرة سنة **٩٢٢هـ**(**١٥١٦م**)، ودخول مصر تحت السيطرة العثمانية، ثم بعد ذلك قرن تاريخ مصر بتاريخ السلاطين العثمانيين؛ أي يذكر السلطان العثماني، ومدة حكمه وبعض الأحداث المهمة في عهده، ثم يؤرخ لمصر قائلاً: "ذكر وزرائه في مصر وهم خمسة عشر[2] -مثلاً- فيعرض لتاريخ مصر في عهود الباشاوات العثمانيين متبعا الترتيب الزمني لهم، والمنهج الحولي في التأريخ -أيضًا-.... وهكذا .

---

(١) نفسها ورق ١٣١.

(٢) نفسها ورقة ١٤٣

ونأتي –أخيرا– إلى الخاتمة: فنجد الشيخ مرعي قد قصرها على مواعظ ونصائح الحكام ومهد لذلك تمهيدا منطقيا قائلاً: "... أحببت أن أذكر هنا موعظة ونصيحة عملاً بقول النبي ﷺ، الوارد في الصحيح: " الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة"، قالوا لمن يا رسول الله ؟ قال: " لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"(1). ودارت نصائحه حول الإمام العادل مبينًا أنه لا يجوز إقامة إمامين في وقت واحد؛ لأن ذلك يؤدى إلى الفتن التي تضر بمصالح المسلمين، وأن الواجب على السلطان عند إنابته أن يستعمل الأصلح، فإن لم يجد يختار الأمثل فالأمثل، وأن يجتهد في صلاح رعيته، وأن يأخذ المال من حله ويضعه في حقه، ولا يمنعه من مستحقه، كما يجب عليه أن يستمسك بشرع الله عند تطبيقه، وأن لا يفرق في ذلك بين شريف ووضيع، أو قوي وضعيف، ويجب عليه –أخيرًا– أن يكون عادلاً، محاربًا للبدع والضلالات، آخذا بمشورة العلماء غير المداهنين"(2).

(1) نفسه، ورقة ١٦٩، والحديث المذكور في المتن رواه مسلم عن تميم الداري أن النبيﷺ قال: الدين النصيحة، قلنا لمن؟ قال: "لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم " (انظر: صحيح مسلم، ١٧ جزءا المطبعة المصرية، القاهرة (بدون تاريخ) ج ٢ ص ص ٢٦ – ٢٧).

(2) مرعي الحنبلي: نزهة الناظرين – مصدر سبق ذكره الأوراق من ١٧٠ – ١٨٨

ومثل هذه النصائح التي أوردها المؤرخ في خاتمة كتابه تفيد أن مؤرخي مصر في العصر العثماني، وهم من علماء الأزهر، كانوا يتحلون بشجاعة أدبية دفعتهم إلى إسداء النصح للقائمين على الأمر في مصر، وحثهم على إقامة العدل والرفق بالرعية.

وعلى الرغم من تميز لغة الشيخ مرعي الحنبلي بالفصاحة والسلاسة، إلا أننا نأخذ عليه –فيما يخص تاريخ مصر السابق على عصره– بعض أخطاء وقع فيها، فإلى جانب طابع الإيجاز الشديد الذي لازم تاريخه من أوله إلى آخره؛ الأمر الذي قد لا يجد فيه الباحث ما يشفي غلته ويروي ظمأه، إلى جانب ذلك أخطأ في ضبط بعض التواريخ الخاصة ببعض الخلفاء العباسيين بمصر وبعض السلاطين في أواخر العصر المملوكي.

أما عن أخطائه بالنسبة للعباسيين في مصر فمن أمثلتها ما ذكره عن الخليفة المستمسك بالله يعقوب، الذي تولى الخلافة سنة ٩٠٣هـ(١٤٩٧م)[(١)] فقد قال إنه: "استمر إلى أيام الدولة العثمانية"[(٢)]، وأما ابنه المتوكل على الله محمد، فقد " بويع بالقسطنطينية، وكان السلطان سليم قد أخذه معه، فلما توفي سليم عاد المتوكل هذا إلى مصر، وصار خليفة إلى أن مات في شعبان سنة خمسين وتسعمائة"[(٣)].

والروايتان السابقتان منافيتان للواقع، فابن إياس الذي عاصر أواخر دولة المماليك الجراكسة، وأوائل دخول مصر تحت السيادة العثمانية، أكد –في تاريخه– أن المستمسك بالله يعقوب اضطر للتنازل عن الخلافة في يوم الإثنين الرابع من شهر شعبان سنة ٩١٤هـ (١٥٠٨م) لولده المتوكل على الله محمد[(٤)]، الذي ظل خليفة منذ هذا التاريخ، وحتى أوائل سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م

---

(١) السيوطي: تاريخ الخلفاء، مصدر سبق ذكره ص ٥١٦ .

(٢) مرعي الحنبلي: مصدر سبق ذكره ورقة ٢٣

(٣) المصدر السابق، ورقة ٢٤، وجدير بالذكر أن الدكتور عبد المنعم ماجد وقع في نفس خطأ الشيخ مرعي الحنبلى (انظر كتابه: نظم دوله سلاطين المماليك، مرجع سبق ذكره ج ١ ص ٢٦)

(٤) ابن إياس: مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ص ١٤٠ – ١٤١

) حين اضطر للسفر إلى إستانبول، وبذلك انقطعت الخلافة من مصر[١]، أما عن وفاة المتوكل على الله محمد، فقد ذكر القرماني -وهو أسبق في الوفاة من الشيخ مرعي- أنها كانت في شهر شعبان سنة ٩٤٥هـ(١٥٣٩م)[٢].

وأما عن أخطائه بالنسبة لسلاطين أواخر العصر المملوكي، فقد ذكر أن الناصر محمد بن قايبتاي جلس على عرش السلطنة سنه ٩٠١هـ (١٤٩٦م) "فأقام ستة أشهر ويومين، ثم خلع .... بعد ثبوت عجزه عن السلطنة[٣]، وتولى بعده الملك الأشرف قانصوه، ولم يستمر هو الآخر طويلاً، لأن الناصر محمداً أعيد ثانية إلى الحكم بعد ثبوت رشده، وظل سلطاناً حتى قتل سنة ٩٠٤هـ(١٤٩٨م) وأعقبه خاله الظاهر قانصوه في السنة التي قتل فيها[٤]، وقال -أيضًا- إن السلطان العادل طومان باي اعتلى عرش السلطنة في يوم السبت ثامن عشر جمادى الآخر سنة خمس وتسعماية"[٥].

---

(١) انظر الفصل الأول من هذه الدراسة

(٢) القرماني: أخبار الدول، مصدر سبق ذكره ص ١٨٩، والقرماني توفي سنة ١٠١٩هـ(١٦١٠م)، انظر: المحبي: خلاصة الأثر - مصدر سبق ذكره ج ١ ص ٢٠٩

(٣) مرعى الحنبلى: مصدر سبق ذكره، ورقة ١١٤

(٤) المصدر السابق، ورقة ١١٥

(٥) المصدر نفسه،ورقة ١١٦

وفيما سبق ذكره بعض الأخطاء التاريخية، فابن إياس -المعاصر لهذه الفترة- يذكر أن محمد بن قايتباي بويع بالسلطنة سنة ٩٠١هـ (١٤٩٦م)، واستمر سلطانا إلى أن قتل غيلة - بسبب سياسته الصبيانية- في يوم الأربعاء الموافق خامس عشر ربيع الأول سنة ٩٠٤هـ (١٤٩٨م)[١]، وخلفه على العرش بعد الفراغ من دفنه خاله الظاهر قانصوه[٢]، أما العادل طومان باي فلم يتسلطن سنة ٩٠٥هـ -كما ذكر الشيخ مرعي- ولكن في شهر جمادى الآخر سنة ٩٠٦هـ(١٥٠٠م)[٣].

مصر العثمانية في تاريخ الحنبلي :

أرخ الشيخ مرعي الحنبلي لمصر في العصر العثماني لحقبة تزيد عن قرن من الزمان، وهو بذلك يشبه الإسحاقي -وإن زادت مدة التأريخ عنده قليلاً- إلا أن تاريخ الإسحاقي تميز بالتغلغل في أغوار المجتمع المصري ودراسة مشاكله والعوامل التي أدت إليها بخلاف الشيخ مرعي الذي اتبع في تأريخه لمصر طابع الإيجاز الشديد، وبذلك لم يستطع أن يقدم للقارئ صورة كاملة عن أوضاع مصر الإدارية والاقتصادية والاجتماعية،

---

(١) ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج ٣ ص ٤٠١ .

(٢) المصدر السابق، ج ٣ ص ص ٤٠٤ - ٤٠٥

(٣) نفس الجزء ص ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

ولعل اشتغاله بعلوم الفقه والحديث، إلى جانب اهتماماته اليومية الأخرى؛ لعل ذلك كان سببًا في توزيع جهده، فلم تتح له الفرصة الكافية لأن يفصل القول تفصيلاً في دراسة أوضاع مجتمعه وتسجيلها في تاريخه، فمثلاً ثورة العسكر على إبراهيم باشا وقتله سنة ١٠١٣هـ(١٦٠٤م)، والتي عالجها الإسحاقي معالجة موضوعية، ذاكراً أسبابها وأحداثها ونتائجها نجد الشيخ مرعي يوردها في عبارات مقتضبة غامضة تجعل القارئ غير مدرك لما وقع في عصر المؤرخ؛ إذ قال عن إبراهيم باشا -سالف الذكر-: "قام عليه العسكر لما توجه لقطع جسر أبي المنجى[١] بعد أن تحالفوا عليه بالقرافة، ثم هجموا عليه وهو في قرية شبرى[٢]، فضربه شخص منهم بالسيف في وجهه، ثم قطعوا رأسه وطيف به في القاهرة، ثم علق بباب زويلة، وكان أمراً مهولاً لم يعهد لوزير بمصر قبله ولا بعده"[٣].

---

(١) كذا النص.

(٢) كذا النص.

(٣) مرعي الحنبلي: نزهة الناظرين - مصدر سبق ذكره، ورقة ١٦١.

ونفس القول ينطبق على ضريبة الطلبة التي فرضها جند الإسباهية في ريف مصر، وكانت مظلمة شنيعة خصها البكري وغيره من المؤرخين بكتب مستقلة – كما سيأتي بيانه– هذه الضريبة التي عاصر الشيخ مرعى وقائعها، لا يجد قاريء كتابه ما يشير إليها من قريب أو من بعيد؛ إذ إنه يذكر أن قضاء محمد باشا على ثورة الجند سنة ١٠١٧هـ(١٦٠٩م) كان بسبب إقدامهم على قتل إبراهيم باشا السابق الذكر فحسب[١]؛ دون أن يشير إلى ضريبة الطلبة، وموقف الجند من الباشا بسببها أدنى إشارة، وأخطأ في قوله إن العسكر قاموا على "علي باشا" سنة ١٠١٠هـ(١٦٠١م) بمقام سيدي أحمد البدوي[٢]، وسبب ذلك – كما سنذكر في الفصل الرابع–أن تحالف الجند في مقام البدوي "كان في عهد محمد باشا مبطل الطلبة سنة ١٠١٧هـ؛ إذ إن جند الإسباهية حين رأوا عزمه على إلغاء هذه الضريبة، جمعوا أنفسهم في مقام "البدوي" بطنطا، وأعلنوا عصيانهم، وكانت المواجهة المسلحة بينهم وبين الباشا الذي انتصر عليهم وشتت شملهم[٣]، ومع كل ما ذكرناه، فإن تاريخ الشيخ مرعي،

---

(١) المصدر السابق، ورقة ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه،ورقة ١٥٩ .

(٣) انظر الفصل الرابع من هذه الدراسة.

لم يخل من إشارات يسيرة تشير إلى بعض أوضاع المجتمع المصري في عصره، فنجده يتفق مع الإسحاقي في أن مصر في الثلث الأول من القرن الحادي عشر الهجري كانت تحتفظ ببعض صلابة عودها، فلم تكن الكوارث والمحن تؤثر على أهلها تأثيرًا بالغًا كما حدث في القرن الثاني عشر الهجري؛ لأن المظالم كانت في بدايتها، من أمثلة ذلك ما حدث في عهد حسين باشا الذي قدم مصر سنة ١٠٢٩هـ (١٦١٩م)، وعزل عنها سنة ١٠٣١هـ (١٦٢١م)، ففي أيامه "زاد النيل بمصر زيادة عظيمة قريبًا من ثلاثة وعشرين ذراعا، ثم بعد أن نقص في أوان نقصه زاد زيادة عظيمة، وتلف زرع الناس، واستمر الخليج يجرى بالقاهرة فوق مائة يوم، وهذا لم يعهد مثله، وحصل غلاء عظيم؛ بحيث بيعت الويبة القمح بنحو أربعين نصفًا، ومع ذلك فالقوت موجود بكثرة، والقلوب مطمئنة، بسبب زيادة النيل وعمومه لجميع أرض مصر"(١).

(١) مرعي الحنبلي: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٦٧ - ١٦٨

ومن الأشياء التي أضرت بالمصريين في العصر العثماني "الزينة" التي كانت تأتي بإقامتها أوامر من العاصمة العثمانية بمناسبة انتصار الدولة على أعدائها، أو بمناسبة جلوس سلطان على العرش، أو بمناسبة إنجاب السلطان مولوداً ذكراً، فكانت مصر تزين ثلاثة أيام أو أكثر، وتفرض على التجار أموال طائلة، وغدت الزينات مغرماً للمصريين، مغنماً للباشاوات وطوائف الجند، ومحترفي اللصوصية في مصر، ولا أدل على فداحة ضررها من تعليق المؤرخ عليها بقوله: " ... وهذه الزينة لا أعلم أول من أحدثها في الإسلام وأظهرها بين الأنام، وهي في الحقيقة مضرة على المتسببين[1]

لما فيها من المغرم والكساد، مدة[2] لأهل الخلاعة والتمزيق والفساد"[3].

وهكذا نجد الشيخ مرعي الحنبلي قد أورد إشارات طفيفة عن بعض أوضاع عصره، ولكن لا ترقى أمثال هذه الإشارات إلى ما أورده الإسحاقي أو البكري أو غيرهما من معاصريه الذين درسوا أوضاع المجتمع المصري دراسة جادة مستفيضة، ومع ذلك فقد ظل تاريخه متداولاً معروفاً -بعد وفاته-

---

(١) يقصد التجار .

(٢) مدة تعني الغاية أو الهدف من الزمان والمكان، يقال لهذه الأمة . مدة، أي غاية في بقائها (ابن منظور مصدر سبق ذكره، ج ٦ ص ٤١٥٨)

(٣) مرعي الحنبلي: مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٦ .

بين طوائف المثقفين المصريين حتى القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي)، فقد نقل عنه كثيرًا وأورد اسمه صراحة الشيخ مصطفى القلعاوي في تاريخه "صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان"؛ إذ اتخذ كتابه مصدرا لتاريخه[1].

---

(١) انظر الفصل الثامن من هذه الدراسة.

الفصـــل الرابــع

ابن أبي السرور البكري

أنجبت مصر في القرن الحادي عشر الهجري عالمًا جليلاً، ومؤرخًا قديرًا، خلَّف للأجيال من بعده تراثًا علميًا خلَّد ذكره في التاريخ، وكان صاحب باع طويل في شتى فروع العلم والمعرفة، ذلك هو شمس الدين محمد بن محمد بن أبي السرور البكري الصديقي.

نشأته وحياته :

نشأ محمد بن أبي السرور البكري الصديقي نشأة دينية وعلمية، فهو سليل أسرة البكري الشهيرة بمصر؛ التي يتصل نسبها من جهة الأب إلى الخليفة الأول أبي بكر الصديق ﷺ، كما يتصل نسبه –من جهة الأم – إلى الحسين بن علي – رضي الله عنهما– وبيت البكري كان بيتًا للرئاسة والعلم في مصر في العصر العثماني، ولعب في حياة مصر الدينية والسياسية أدواراً لا تحصى، فكان لا يُبرم أمر خطير من أمور مصر إلا بموافقة زعيم البكرية والوفائية، وعلماء الجامع الأزهر[1].

---

(١) مرعي الحنبلي: قلائد العقيان، مصدر سبق ذكره، ص ٥١، حسين الروزنامجي: ترتيب الديار المصرية، مصدر سبق ذكره، السؤال الثالث من الباب الرابع، ص ٢٤ .

ومع أن مؤلفات ابن أبي السرور البكري تحوي معلومات على جانب كبير من الأهمية عنه، وعن أسرته؛ إلا أن بعضًا ممن كتبوا عنه أراحوا أنفسهم من عناء التنقيب في بطون المخطوطات، وأخذوا يرددون أقولاً مغلوطة تتصل بتاريخ مولده، وتاريخ وفاته، ومؤلفاته، ووظائفه.

فقد جاء في دائرة المعارف الإسلامية أنه توفي سنة ١٠٢٨هـ(١٦١٩م)، وأن ابنًا له يسمى محمدًا –ولد سنة ١٠٠٥هـ (١٥٩٦م)، وتوفي سنة ١٠٦٠هـ (١٦٥٠م) – هو الذي أكمل مسيرة أبيه في التأليف التاريخي[1]، ونقل عدد كبير من الأساتذة هذا الرأي عن دائرة المعارف الإسلامية، وإن اختلفت صور العرض[2]، وكلها أقوال وآراء جانبها الصواب؛ لأن البكري أكد أن وفاة والده كانت في "ليلة الاثنين، في الثامن من ربيع الثاني سنة سبع وألف من الهجرة النبوية... وكان عمري إذ ذاك تسع سنوات[3]، ومعنى ذلك أنه ولد سنة ٩٩٨هـ (١٥٨٩م) .

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد السابع، مادة " بكري "، ص ٤٨٨ .

(٢) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ج ٤، ص ٤، ومحمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩، وشحاتة عيسى إبراهيم، طبع القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٠٧، ودكتور/ عبد المنعم ماجد: مكانة الجبرتي بين المؤرخين المسلمين(من بحوث ندوة الجبرتي)، مرجع سبق ذكره، ص ٩١ حاشية ١ .

(٣) البكري: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٢٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٤٨ ورقة ٩٦ ب .

أما وفاته: فنميل إلى ترجيح رأي المحبي الذي ذكر أنها كانت "ليلة الجمعة، ثاني عشر شهر ربيع الأول سنة سبع وثمانين وألف[1] (٢٥ مايو سنة ١٦٧٦م)، وذلك لأسباب عديدة منها: أن كتب البكري التي بين أيدينا، ينتهي التأريخ في واحد منها سنة ١٠٦٣هـ (١٦٥٢م)[2]، ومنها: أن مؤرخًا معاصرًا للبكري أكد أنه كان على قيد الحياة سنة ١٠٦٩هـ (١٦٥٩م)، وأنه كان يشغل وظيفة مفتي السلطنة في مصر في التاريخ المذكور[3]، ومنها: أن أحد الرحالة الأجانب، وهو فانسليب Vansleb، ذكر أنه نقل قائمة باشاوات مصر من عهد سليم الأول سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)، وحتى سنة ١٠٨١هـ (١٦٧٠م) من كتاب لمحمد بن أبي السرور البكري[4].

---

(١) المحبي: خلاصة الأثر، مصدر سبق ذكره"، ج٢، ص ص٤٦٨، وانظر محمد توفيق البكري: بيت الصديق، طبع القاهرة، سنة ١٣٢٣هـ، ص ٧٥ .

(٢) البكري: الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٠٤٠٩، ج ٢ ميكروفيلم رقم ١٧٣٣، ورقة ٥٤ .

(٣) العوفي (إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي الحنبلي): تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، تحقيق دكتور/ عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، نشر المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، سنة ١٩٨٦م، ص ٦٩.

(٤) دكتورة/ ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام، مرجع سبق ذكره، ص١٣١.

كان والد البكري (الشيخ أبو السرور) عالمًا معروفًا في عصره، وعلى صلات قوية برجال الإدارة العثمانية في مصر، وهو أول من شغل وظيفة مفتي السلطنة بمصر، وأول من تلقب بهذا اللقب[1]، واتصف بشجاعة نادرة في الذود عن حقوق العلماء، وطلبة العلم؛ حيث يذكر ابنه أن خضر باشا سنة ١٠٠٦هـ (١٥٩٨م) "كان يغلب عليه الشح الزايد، وشرع في قطع أرزاق العلماء من القمح، فطلع له والدي -رحمه الله-، وكلمه بكلام زايد، وأنكاه بالكلام، فقال للوالد: يا مولانا هذا الغالب على الذين لهم قمح تجار، وليس فيهم علماء، فقال له الوالد: يا مولانا الوزير نحن نكتب لكم دفترًا بأسماء العلماء الذين لهم قمح، فأجاب الوزير إلى ذلك، وأمر المقاطعجي[2] بالذهاب لمنزل الوالد في غير أيام الديوان للنظر في هذه القضية، ثم لم يزل الوالد -رحمه الله- يتلطف بالوزير إلى أن أجاز الإعطاء للخاص والعام "[3].

(١) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٩ ب.

(٢) المقاطعجي: موظف إداري بالديوان مختص بسجلات الغلال الأميرية. (دكتور/عبد الجواد صابر إسماعيل: مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٧ .

(٣) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٨ أ .

ويعلل الدكتور عبد الجواد صابر إسماعيل سبب دفاع الشيخ أبي السرور عن حقوق العلماء، وطلبة العلم الأزهريين؛ بأنه كان شيخًا للجامع الأزهر في تلك الأونة[1]، ولم يصل والد البكري إلى هذه الدرجة الرفيعة إلا بعد أن بزغ نجمه في ميدان العلوم تأليفًا وتدريسًا، فمن كتبه التي ألفها: تفسير القرآن العظيم في أربعة مجلدات، وتفسير سورة الأنعام في مجلدين، وتفسير سورة الكهف في مجلد كبير، وتفسير سورة الفتح، ومؤلفات أخرى عديدة في التصوف والبلاغة والشعر[2]، وأما في مجال التدريس، فقد درس بالجامع الأزهر، والمشهد الحسيني، واتسعت حلقات درسه اتساعًا كبيرًا؛ حتى إن أحد باشاوات مصر، ويدعى محمد باشا الشريف، كان يحضر دروس الشيخ أبي السرور في المشهد الحسيني، فيخرج " متعجبًا من هذا الدرس وبهجته "[3].

---

(١) دكتور: عبد الجواد صابر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦٧ – ٥٦٨ .

(٢) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٩ ب، والمحبي: مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ص ١١٧– ١١٨.

(٣) البكري: المصدر السابق، ورقة ٦٥ ب.

وضم أبو السرور إلى جانب النبوغ في العلم، الثراء والجاه، فالمؤرخ يذكر أن والده أقام له فرحًا في عهد محمد باشا الشريف سنة ١٠٠٥هـ(١٥٩٦م) "أبذل فيه أموالاً كثيرة، وتجمل فيه بتجملات غزيرة، أصرف فيه من النقد خمسة آلاف دينار، ومن الأقمشة وغيرها ما يزيد عن هذا المقدار، ونزل فيه البكلربكي(١) المذكور لمنزل والدي شيخ الإسلام .. وجلس فيه ثلاثة أيام مع الإحسان لساير الأنام .. فكانت مدة الفرح أربعين يومًا؛ لم يذق فيها غالب أهل مصر من السرور نومًا"(٢).

وقد نشأ محمد بن أبي السرور في هذه البيئة ذات العلم والجاه والثراء، فعاش عيشة علية القوم، وارتبط بعلاقات عديدة مع الباشاوات، وقضاة العسكر وغيرهم، واشتغل بالتدريس في الجامع الأزهر فترة طويلة، كما شغل وظيفة مفتي السلطنة في مصر، وآلت إليه رئاسة البيت البكري في أواخر حياته، وكان يشار إليه في معضلات الأمور(٣).

(١) بكلربكي: من ألقاب باشاوات مصر (دائرة المعارف الإسلامية) المجلد الثالث، مادة "باشا"، ص ٢٨٠، وقد استخدم البكري هذا اللقب في معظم كتبه.

(٢) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٥ ب، ٦٦ أ .

(٣) العوفي: مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٩، والمحبي: مصدر سبق ذكره، ج ٣ ص ص ٤٦٥ – ٤٦٦ .

مؤلفاته :

لا يستطيع باحث –حتى الآن– أن يقطع برأي في شأن مؤلفات البكري؛ إذ إنه ألف في الفقه، والأصول، والتصوف، والتاريخ، والأدب، والتفسير، والحديث، وكتبه مبعثرة في العديد من مكتبات العالم، وتحتاج إلى جهد كبير في سبيل جمعها، وإلقاء مزيد من الضوء عليها، وبذلك نستطيع أن نعطي الرجل قدرة، ومع أن البكري يعد موسوعيًا بمقاييس عصره؛ لأنه ألف في مختلف فروع المعرفة؛ إلا أننا نجد بعض الأقلام تحاول النيل منه، والتقليل من شأنه، فالبعض يرى أنه قليل الإنتاج، لم يخلف غير مختصر لخطط المقريزي أسماه "قطف الأزهار من الخطط والآثار"[(١)]، والبعض الآخر يذكر أنه لم يؤلف سوى كتاب واحد في التاريخ يسمى "الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة"[(٢)]، وتلك أقوال وادعاءات تنبئ عن عدم معرفة بقدر هذا العالم المصري الذي ترك بصمات قوية في شتى مجالات العلم والمعرفة.

---

(١) دكتور/ عبد المنعم ماجد: مرجع سبق ذكره، ص ٩١ حاشية ١ .

(٢) شحاتة عيسى إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧ .

وحسبنا أن نقدم للقارئ شبه إحصاء عن مؤلفات البكري التي نعرفها – حتى وقت إعداد هذه الدراسة–، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ) مؤلفات مجهولة المكان في معارف متنوعة، وهي[1]:

١. البيان في أحكام القرآن .

٢. النور المبين في توضيح ما في إحياء علوم الدين .

٣. الروضة الندية في طبقات الصوفية .

٤. الدرة العصماء في طبقات الفقهاء .

٥. التفسير الكبير المعروف بتفسير ابن أبي السرور .

٦. عين اليقين في تاريخ المؤلفين .

٧. تراجم الشيوخ .

٨. الدرر في الأخبار والسير " ثلاثون مجلدًا " .

٩. درر المعالي الجلية في التصوف .

١٠. التحفة البهية في تملك آل عثمان للديار المصرية .

---

(١) انظر: البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ١٥، ٥٢، والمحبي: مصدر سبق ذكره، ج ٣ ص ص ٤٦٦–٤٦٨، محمد توفيق البكري: مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ – ٧٨، دائرة المعارف الإسلامية، المجلد السابق، ص ٤٨٨ .

١١. الفتوحات العثمانية للديار المصرية .

١٢. عجائب الدهور فيما بمصر من حوادث الأمور .

هذا إلى جانب نظمه للشعر في مناسبات شتى، فالمحبي يقول: " وقد وقفت للأستاذ على ديوان مجموع، أوقفني عليه غصن دوحته الأستاذ الأعظم زين العابدين في قدمته التي شرف بها الشام"(١).

ويعنينا أن نشير إلى أن الكتب السابق ذكرها – رغم أهمية موضوعاتها – لا نعرف حتى الآن مستقرها ومستودعها، ويبدو أنها تسربت إلى خارج مصر ضمن ما تسرب من تراث هذا البلد العريق إلى خارجه، وأعتقد أن أسماءها تستنفر همم وعزائم الدارسين للبحث عنها، وإعادتها إلى ربوع الوطن، وتحقيقها تحقيقًا علميًا، ونشرها تعميمًا للفائدة .

(١) المحبي: مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٤٦٨ .

ب) كتب معروفة:

ومن حسن الحظ أنها كتب في علم التاريخ؛ ما زال معظمها مخطوطًا تحتاج إلى جهد كبير في سبيل تحقيقها ونشرها، وسوف نجد–من خلال عرضنا لهذه الكتب– أنها متنوعة الموضوعات متعددة الأغراض، فمنها ما هو خاص بالتاريخ الإسلامي العام، ومنها ما هو خاص بتاريخ مصر، ومنها ما هو خاص بالخطط والآثار المصرية .

أولاً: كشف الكربة في رفع الطلبة :

آثرت البدء بعرض هذا الكتاب التزامًا بخطة البحث في اتباع الترتيب الزمني؛ لأن البكري ذكر في مقدمته أنه ألف سنة ١٠١٧هـ(١٦٠٩م)[١]، كما ذكر –أيضًا– أنه كان في معية أمراء مصر وأعيانها الذين كانوا في استقبال محمد باشا –الذي ألف هذا الكتاب من أجله– أثناء قدومه إلى الإسكندرية لتولي باشاوية مصر سنة ١٠١٦هـ(١٦٠٧م)[٢]،

(١) البكري: كشف الكربة في رفع الطلبة، تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون، سنة ١٩٧٦م، ص ٢٠٦ .

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٠ .

وقد سبق أن أشرت إلى أن البكري ولد سنة ٩٩٨هـ (١٥٨٩م)، وبعملية حسابية بسيطة نجد عمره –وقت قدوم الباشا السالف الذكر– لم يتجاوز التسع عشرة سنة، وأن عمره وقت وقوع الحادثة التي خصها بالتأريخ في هذا الكتاب، لم يتجاوز العشرين سنة تقريبًا، ويستفاد من ذلك حقيقتان:

الأولى: أنه كان رفيع المكانة في مقتبل شبابه؛ معروفًا لدى خاصة الأمراء والعلماء والأعيان، وهذا ما أتاح له فرصة استقبال باشاوات مصر، وهو في مثل هذا العمر الحدث .

الأخرى: أن نبوغه العلمي قد ظهر مبكرًا؛ حيث تمكن من تسجيل واقع عصره وهو لم يتجاوز العشرين سنة من عمره .

ومن ناحية أخرى أشار البكري إلى كتابه – موضع الدراسة – في مؤلفاته الأخرى، وأحال القارئ إليه، ولكن تحت عنوان يخالف العنوان السابق في بعض لفظه، وهو: "تفريغ الكربة في رفع الطلبة"[١]، في حين قال في مقدمة الكتاب نفسه: "سميته كشف الكربة في رفع الطلبة "[٢]، وهو العنوان الذي أخذ به محقق هذه المخطوطة، وأخذت به –أيضًا– لتصريح المؤلف به في مقدمته .

---

(١) انظر مثلاً: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٨٢ أ، والكواكب السائرة، وهو آخر كتبه التي نعرفها، ورقة ٢٢ .

(٢) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠ .

والحقيقة أن البكري –بمؤلفه هذا– قد ألقى الضوء على أوضاع مصر الإدارية والاقتصادية، ومدى ما وصلت إليه هذه الأوضاع من تردٍّ وتدهور انعكست آثاره الضارة على المصريين عامة، وعلى أهل الريف خاصة .

فلقد فرض جند الإسباهية –وهم المسئولون عن حفظ الأمن في أقاليم مصر– نفوذهم على الكشاف–أي حكام الأقاليم– فقرروا ضريبة على المصريين أطلق عليها اسم "الطُلبة"، ويبين البكري كيفية تقريرهم لهذه الضريبة بقوله: "إنهم ... يأتون لكاشف الإقليم، فيقولون له اكتب لنا على الناحية الفلانية كذا وكذا؛ مما يريدون مثلاً، فيقول: بأي طريق أكتب لكم ذلك، فيقولون: أكتب أن فلانًا اشتكى فلانًا من أهالي الناحية الفلانية، فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون، ويكتب لهم حق الطريق بقولهم؛ سواء كان له صحة أو لا، والغالب أن جميع من مثل ذلك يكون لا أصل له؛ بل الجميع لا أصل له، فهذا معنى الطلبة"[1].

(١) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢، ٢٣ .

وتزايد نفوذ هؤلاء الجند حتى غدا ما يدفعه الفلاحون في الطلبة يزيد على أموال الميري المقررة عليهم، وأصبح الإسباهية الآمرين الناهين في أقاليم مصر كلها، وأذاقوا المصريين ويلات العذاب، وساموهم خسفًا وتنكيلاً، وتحدوا الدولة العثمانية نفسها، وظهر هذا التحدي سافرًا عندما أقدموا على قتل إبراهيم باشا؛ الذي حاول تنفيذ أوامر السلطان بإلغاء الطلبة، وتقليم أظافر البغاة من الجند، ونفذوا مخططهم الآثم بقتله في مستهل جمادى الأولى سنة ١٠١٣هـ (٢٥ سبتمبر سنة ١٦٠٤م)[١] .

ولم تتمكن الدولة العثمانية من القضاء على طغيان جند الإسباهية إلا في سنة ١٠١٧هـ (١٦٠٩م) في عهد محمد باشا؛ الذي لقبه البكري بلقب "مُعَمِّر مصر، ومبطل الطلبة بعد أن استحيل إبطالها[٢]، وقد عد البكري انتصار محمد باشا على الإسباهية "الفتح الثاني لمصر في عهد الدولة الشريفة العثمانية"[٣].

(١) المصدر السابق، ورقة ٢١ .

(٢) نفسه، ورقة ٢٢ .

(٣)الورقة نفسها.

تلك لمحة يسيرة عن مضمون كتاب البكري، ونردف ذلك بمحاولة استكشاف منهجه، ونرى أن سبب تأليفه هذا الكتاب يرجع إلى أمرين:

أ) شعور البكري بفداحة الظلم الواقع على المصريين، والذي مسه جانب منه، فقد ذكر أن قرية بالمنوفية كانت إقطاعًا له، "ومالها ماية ألف نصف، فغرمت أنا وأهاليها في الطلبة في السنة مايتي ألف نصف"(١).

فشعوره بالظلم هو الذي حرك مشاعره ليعبر عن فرحته وسروره بالقضاء على هذه المظلمة الشنيعة؛ التي كانت نازلة منكرة ألحقت بالمصريين أضرارًا بالغة، ولذا نجده – في كتابه موضع الدراسة – يصف طرفًا من هذه الأضرار بقوله: "وقد كانت مصر قبل الآن قد اختل أمرها، وضاقت معيشة أهلها، وكثر شرها، وخربت قراها، وضعفت فلاحوها(٢)، وانفصمت عراها، وانقلبت أحوالها، وخست أموالها، ونقصت غلالها، لما أراد الله تعالى لها في القدم من نقلها من الوجود إلى العدم، وخراب البلاد، هلاك العباد، وجلاء الفلاحين، وازدراء الشرع المبين، وقد اتسع الخرق، وزاد الحرق،

---

(١) نفسه، ورقة ٢٣، وقد ذكرت سجلات محكمة الباب العالي، إنها قرية: "كفر العمرة" التابعة للمنوفية. دكتور/ عبد الجواد صابر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨ حاشية ٢ .

(٢) كذا النص.

وأصل ذلك كله قيام طائفة من الجند المكتوبين في بلاد الأرياف مع كشاف الأقاليم، فأظهروا العناد، وسعوا في الأرض بالفساد، وأحدثوا شيئًا سموه الطلبة على الفلاحين والمزارعين في سائر الأقاليم ... وصاروا يضاعفونها في كل سنة من السنين، إلى أن زادت على أموال المقاطعات ... وذلك غير ما صدر منهم من الأمور الشنيعة، والأفعال المنكرة الفظيعة، من الزنى، واللواط جهارًا، وافتضاض الأبكار نهارًا، لا يتناهون عن منكر فعلوه، ولا يأتمرون بأمر ولاتهم ولا يمتثلوه"[1].

فالواضح من ذلك أن شعور البكري بالظلم، كان من العوامل المهمة التي دفعته لتأليف كتابه .

ب) أما السبب الآخر فيرجع إلى أن البكري وجد مثقفي مصر قد قدحوا زناد فكرهم في وصف انتصار محمد باشا على جند الإسباهية سنة ١٠١٧هـ (١٦٠٩م)، ورأى أن هذه الأعمال على كثرتها لم تؤد الغرض المنشود منها في وصف هذا الانتصار الرائع، والتأريخ لهذا الحدث العظيم؛ لذلك شرع في تأليف هذه القطعة التاريخية ليحفظ بها أحداث واقعة هامة من وقائع التاريخ المصري في الربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري،

---

(١) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠، ٣١١ .

ت) ولتكون خدمة لهذا الباشا الذي خلص مصر وشعبها من شرور طغمة فاسدة أذاقت الفلاحين وغيرهم ويلات العذاب، يظهر ذلك من قوله: "وقد لهج الأذكياء بالديار المصرية بتنميق هذه القضية، بمؤلفات نثرية وتواريخ شعرية، فأتعبوا أنفسهم من غير فايدة، ولم يبلغوا الغرض، ولم يظهروا لبدايتهم عايدة، واقتضى الحال وضعه على هذا المنوال، وإن لم أكن من فرسان ذلك الميدان، فإن الحق سبحانه وتعالى قد ألهم وأعان، ولم أقصد بذلك إلا العظة والاعتبار، وانتشار تلك الأخبار، والاطلاع على حوادث الدهر الدوار، واختلاف مطاوي الليل والنهار، ومعرفة أحوال بني النوع مما يوقظ الأذهان، ويشحذ الأفكار، ويزيد بصيرة أولي البصائر والاستبصار؛ مع ما أضفت إلى ذلك من النكت العجيبة، والنوادر والاستطرادات الغريبة؛ مما يقضي لمتأمله العجب، ويكتب على مآقي الجفون بماء الذهب، وخدمت بذلك حضرة مولانا وسيدنا، الوزير المعظم، والدستور المكرم، والمشير المفخم، حضرة مولانا محمد باشا"(١).

(١) المصدر السابق، ص ٣٠٩، ٣١٠ .

ومن ناحية المنهج التاريخي، فقد اتبع البكري منهجًا وسطًا بين المنهجين الحولي والموضوعي؛ إذ دأب على ذكر اسم الباشا، وتسجيل الأحداث المهمة في عصره؛ خاصة ما يتعلق منها بتلك المظلمة التي قصر ذلك الكتاب على معالجتها، واعتمد في تأريخه على مصادر المعايشة والمشاهدة، والنقل عن الثقات من معاصريه، هذا بالإضافة إلى أنه استطرد كثيرًا، فأورد العديد من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة؛ التي تناسب موضوع كتابه، كما عقد العديد من المقارنات التاريخية ليبرز أن الظلم منهي عنه، وعاقبته وخيمة[1].

وتجلت براعة البكري في معالجته لتلك القضية؛ إذ كان من اليسير عليه التأريخ لعهد محمد باشا " مبطل الطلبة " فقط، وتتبع أخباره مع العصاة إلى أن تم له القضاء عليهم، ولكنه لم يصنع ذلك؛ بل عالج القضية معالجة متأنية، فبدأ التأريخ من سنة ٩٩٠هـ (١٥٨٢م) في عهد الوزير إبراهيم باشا؛ الذي كلفته الدولة العلية بالتفتيش على سلفة حسن باشا، فأظهر عليه "خيانات عظيمة[2]" تتعلق بالنواحي المالية؛ لأن الدولة العثمانية

(١) حذف الدكتور محقق المخطوط جميع تلك الاستطرادات، ولعل ذلك لضيق المساحة المخصصة للنشر .

(٢) المصدر نفسه،ص ٣١٢ .

دأبت على عزل الباشا في مصر قبل أن يكمل سنته الخراجية، فكان يضطر لجمع الضرائب مقدمًا، ويستولي عليها قبيل مغادرته مصر؛ دون أن يعطي العسكر علوفاتهم(١)، واستمرأ باشاوات مصر هذا الأمر؛ حتى إن حسنًا باشا -سابق الذكر- تجمد عليه من علوفات العسكر ستة أشهر كاملة(٢)، فاضطر العسكر نظرًا لتأخر صرف مستحقاتهم المادية إلى الاشتغال بحرف أخرى لا تمت للجندية بصلة، وهذا يشير إلى بداية اختلال النظام في الأوجاقات العسكرية المرابطة في مصر، وظل الأمر على هذا المنوال حتى عهد أويس باشا (٩٩٤-٩٩٧هـ/١٥٨٦-١٥٨٩م) الذي وجد أحوال الخزينة متضايقة جدًا(٣)، "فدخل على عقله شخص يدعى "علي بن القاق" استطاع التحكم في مصر كلها من خلال سيطرته على الباشا المذكور؛ الذي لم يعد يبرم أمرًا دون مشورته، "وصار أمر أويس باشا مع أمره كما قال بعضهم:

أمرك مردود إلى أمره *** وأمره ليس له رد"(٤).

---

(١) علوفة: جمعها "علوفات"، ويقصد بها مرتبات العساكر. (دكتور/ ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٠ .

(٢) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣ .

(٣) المصدر السابق، ص ٣١٤ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة .

فأوعز علي بن القاق إلى الباشا أن سد العجز في الخزينة لا يتأتى إلا باتخاذ عدة إجراءات لم يتردد أويس باشا في تنفيذها، وتتلخص في الآتي:

أ. قطع علوفات العسكر المشتغلين بحرف أخرى.

ب. خصم ثلاثة أيام في الشهر من علوفات جميع العسكر .

ج. إعادة توزيع أراضي مصر الزراعية على الأمناء من جديد، وتحصيل ضرائب زيادة عن الأموال المقررة[١].

وكان للإجراءات السابقة أثر كبير على جند الإسباهية في أقاليم مصر، فطلبوا من الكشاف أن يكتبوا لهم على الفلاحين أوراقًا سميت "أوراق تنافيع"، تدرجت شيئًا فشيئًا إلى أن سميت "طلبة"، " فصار يكتب في كل شهر طلبة، ولم يزل يعظم أمرها إلى أن صار يكتب للناحية الواحدة في اليوم ثلاث طلب أو خمس، فخربت البلاد من ذلك"[٢].

---

(١) نفس الصفحة .

(٢) نفسه، ص ٣١٥ .

ذلك هو منشأ "الطلبة" كما عالجه البكري، ويتضح منه أن الدولة العثمانية بسياستها العشوائية في تعيين وعزل بعض باشاوات مصر، وبالسياسة التي دأب عليها بعض هؤلاء الباشاوات عند عزلهم بالاستيلاء على مرتبات العسكر وأموال الميري، كل هذا أدى إلى حدوث هذه المظلمة، ثم حدوث هذا الخلل العسكري والسياسي في مصر .

تلك إذًا هي رؤية البكري في معالجته لقضايا التاريخ التي عاصرها؛ إذ لم تأخذه حمية الشباب، ولم تثره الرؤية الأولى للأحداث، فيندفع مباشرة في تمجيد هذا الباشا الذي تمكن من القضاء على هذه المظلمة، وهؤلاء الذين تولوا كبرها، وإنما عالجها بروية وتأن؛ محاولاً استقصاء أسبابها، والآثار الناجمة عنها، وهذا أمر يحسب للبكري، ويرفع من قدره كمؤرخ وعالم.

وكان من الطبيعي أن يثور الجند على أويس باشا في سنة ٩٩٧هـ(١٥٨٩م) بسبب الإجراءات الاقتصادية السابق ذكرها، فثاروا عليه ثورة عارمة، وانتهكوا حرمة نسائه في القلعة، واغتصبوا أشياء ثمينة من ممتلكاته، وقتلوا عددًا من أعوانه؛ خاصة علي بن القاق، ووصلت جرائمهم أقصى مداها حين قبضوا على ابن أويس باشا، وأخذوه رهينة لديهم حتى يستجيب لمطالبهم، ويرجع عن قراراته، فلم يجد الباشا مفرًا من تلبية رغباتهم، وتوفي على إثر ذلك بالسكتة القلبية(١).

وبين البكري أن نجاح جند الإسباهية في الثورة على أويس باشا، جعلهم يستمرئون هذا الصنيع، فتكررت ثوراتهم أشد وأعنف في عهود من خلفه في حكم مصر، وغدت أمور مصر كلها بأيديهم، فكشاف الأقاليم يعينون وفق مرادهم، وأصبح كثيرون من المصريين لا يحتكمون إلا إليهم، "

(١) نفسه، ص ص ٣١٥ – ٣١٨ .

وكل من وقع له ظلامة يقول: الله ينصر عسكر السلطان، وخرجوا عن أمر السلطنة جدًا"[1]، وكانت الطامة الكبرى التي أقدم عليها جند الاسباهية هي قتلهم إبراهيم باشا سنة ١٠١٣هـ (١٦٠٤م) بسبب محاولته إلغاء ضريبة الطلبة، فتآمروا عليه وقتلوه وقطعوا رأسه، وتمكنوا أيضًا من قتل أحد أعوانه وقطع رأسه، وطافوا بالرأسين في شوارع القاهرة، وهم يصيحون: "هذا جزاء من أفتن بين عسكر السلطان"[2]، وعلقوا الرأسين على باب زويلة بالقاهرة، فأكدوا بهذا التصرف قدرتهم على تحدي كل من يحاول الوقوف في وجه الامتيازات التي فرضوها لأنفسهم على المصريين[3]. وظل الإسباهية في طغيانهم يعمهون حتى قدم الوزير محمد باشا إلى مصر سنة ١٠١٦هـ (١٦٠٧م) وهو البطل الذي تمكن بحزمه وشجاعته من القضاء على تلك الفتن الباغية،

---

(١) نفسه، ص ٣٢٢ .

(٢) نفسه، ص ٣٢٦، وجدير بالذكر أن المحبي أورد رواية أخرى في سبب قتل إبراهيم باشا، جاء فيها أن الجند ثاروا عليه لإقدامه على قتل الشيخ زين العابدين البكري أثناء وجوده في الديوان، فكان ذلك سببًا في ثورة الجند عليه وقتله، واعتقد أنه التباس وقع فيه المحبي؛ لأن هذا لو حدث لكان سببًا في ثورة المؤرخ على الباشا المذكور، ولكانت أولى بالذكر من غيرها، ولأن المؤرخ عايش أحداث تلك الحقبة بخلاف المحبي. (خلاصة الأثر، ج١، ص ٦١، ٦٢).

(٣) دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن: كشف الكربة (مقدمة التحقيق)، ص ٢٩٥ .

وإعادة الأمن إلى ربوع مصر، والسكينة إلى قلوب المصريين، وقد ذكر البكري أن هذا الباشا حين قدم إلى مصر كانت معه أوامر صريحة من السلطان أحمد الأول (١٦٠٣–١٦١٧م) بإبطال "الطلبة ورفعها بالكلية، وكل من خالف وعاند، وكابد وكايد، قتل شر قتلة، واستبيح ماله بلا مهلة"[١]، واستهل التأريخ لعهده ببيتين من الشعر يعبران أصدق تعبير عن مشاعره ومشاعر المصريين تجاه الباشا المذكور، قال فيهما[٢]:

ولو أن أشجار البلاد خلقن في *** أقلام خـط والمـداد الأبحـرا

وأردت حصر فضائل جمعت له *** دون البرية كنـت فيه مقصرا

وتتبع البكري أخباره منذ وصوله إلى الإسكندرية، وزياراته لمقامات الأولياء في مدينتي الإسكندرية ورشيد؛ خاصة أنه كان ضمن مستقبليه[٣]، كما تتبع إجراءاته الصارمة في إزالة المظالم؛ إذ أنه – أي الباشا – كان كلما مر "على ناحية من النواحي أو قرية من القرى، يرفع ظلامة من يرفع إليه الظلامة"[٤].

(١) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢ .

(٢) الصدر السابق، نفس الصفحة .

(٣) المصدر نفسه،ص ٣٤٠ .

(٤) نفسه، ص ٣٤١ .

وحين جاء وقت توزيع البلاد على الأمناء والكشاف ألبسهم القفاطين، فكان "كل من ألبسه قفطانًا شرط عليه أن يمشي بالاستقامة مع الرعايا، وأن لا يكتب أحد من الجند طلبة مطلقًا، ومتى بلغه عن أحد منهم مخالفة، وأنه أعطى طلبة لفرد من أفراد العسكر، يكون ذلك القفطان كفنه"[1]، لكن جند الإسباهية أخذتهم العزة بالإثم، واتخذوا عدة إجراءات مضادة؛ منها :

أ. أنهم قتلوا بعض من ولاهم الباشا على الأقاليم[2].

ب. أنهم أعلنوا العصيان العام، والتحدي السافر للباشا–الممثل الشرعي للسلطان– واستدعوا زملاءهم من مختلف أقاليم مصر، واجتمعوا في مقام السيد أحمد البدوي بطنطا، واتخذوا عدة قرارات خطيرة؛ منها: "أن يكونوا على قلب رجل واحد في العسر واليسر والموت والحياة"، وأن يطلبوا "بعض جماعة من أكابر الدولة ليفعلوا بهم ما يحبوه ويختاروه من قتل وغيره"، كما قرروا: "اتخاذ الطلبة .. ونصبوا منهم أربع سناجق لكل بلوك سنجقًا"[3].

---

(١) نفسه، ص ٣٤١. والقفطان: رداء اعتادت الدولة في نظامها منحه لمن قررت تعيينه في وظيفة ما أو لمن قررت تكليفه بواجبات عسكرية أو مدنية، واعتادت أيضًا منح هذا الرجاء لمن نجح في أداء هذه الوجبات، وأثبت جدارته.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤٤ .

(٣) السنجق: تعني حامل العلم، يقصد به هنا الأغا قائد الأوجاق العسكري، وبلوك: قسم من الأوجاق، وأطلق على رئيسه بلوك باشي، واستخدم لقب البلوك أحيانًا للإشارة إلى الأوجاق نفسه. (دكتورة: ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤١، ٤٤٨ .

ورتبوا جموعهم، ونشروا أعلامهم، وجعلوا لهم كتابًا لضبط أسمائهم .. وتجمعوا وجمعوا وهم بآلات الحرب والقتال؛ مستعدين للحرب والنزال، وقد صاروا لا يمرون على قرية إلا دمروها، ولا ناحية إلا أخربوها، وخرجوا عن الطاعة، وفارقوا الجماعة"[١].

وكان لزامًا على الباشا أن يعالج الموقف في جرأة وشجاعة، فعقد ديوانًا عاجلاً أجمع فيه رأي الحاضرين من علماء وأعيان وأمراء على ضرورة منازلة هؤلاء العصاة، فجهز –على الفور– جيشًا جرارًا مسلحًا بأحدث الأسلحة، خرج من القاهرة في موكب حافل، يصفه البكري في عبارات قوية، بقوله: "وبرزوا بالعاديات ضبحًا، وبالموريات قدحًا في كتاتيب أمثال الجبال، وعدد الحصى والرمال، متسلحين بأنواع العدد والعدد، وآلات الحرب الزرد، يدكون الأرض دكًا، ويصكون أديم الأرض صكًا،

---

(١) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠.

واختلطت الأصوات بصهول الخيول، وزعقت الزمور والطبول، ومضوا سايقين، وإلى الأجر والثواب سابقين، وللنصر والظفر مراقبين، وأشعلوا نار الحرب، وهيئوا للطعن والضرب.. ونشرت الأعلام والرايات، ودقت الطبول والكاسات، وزلزلت الأرض زلزالها، وكادت السماء أن تمور بأبطالها"[١].

وكانت الواقعة الكبرى في العاشر من ذي القعدة سنة ١٠١٧هـ (١٥ فبراير

سنة ١٦٠٩م)[٢]؛ حيث اشتعل أوار المعركة ضاربًا، ومني المارقون بهزيمة منكرة، واضطروا إلى التسليم، وكان نصرًا مبينًا، ومشهدًا عظيمًا، أخذ به سكان القاهرة الذين خرجوا لاستقبال الجيش العائد رافعًا رايات الظفر والنصر، يسوق أمامه أسرى العصاة أذلاء ناكسي الرؤوس، فقتل محمد باشا منهم عددًا كبير، ونفى الباقين إلى اليمن[٣].

(١) المصدر السابق، ص٣٥٧، ولعل القارئ قد لحظ الاقتباسات العديدة من القرآن الكريم التي تدل على مقدرة البكري اللغوية والأدبية .

(٢) المصدر نفسه،ص ٣٦٥ – ٣٦٧ .

(٣) نفسه، ص ص ٣٦٨ – ٣٧١ .

تلك صورة موجزة عن معالجة ابن أبي السرور البكري لكيفية القضاء على ضريبة "الطلبة" التي استحدثها جنود الإسباهية في ريف مصر، ونرى أن تأريخه لها اتسم بسمات عدة؛ نوجزها في الآتي:

أ. اتسم بالموضوعية التامة؛ حيث عالج القضية من جذورها، وأعطى القارئ صورة واضحة عن جميع أطرافها، وكان من اليسير عليه أن يقتصر على عهد محمد باشا فقط (١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م)، وسرد أخباره مع العصاة؛ إلى أن تم له القضاء عليهم؛ دون أن يكلف نفسه عناء البحث والتقصي عن العوامل التي كانت وراء وجود هذه المظلمة، ولو صنع ذلك لكان تأريخه مبتورًا.

ب. اتسمت معالجته -أيضًا- بالانحياز إلى جانب العدل أنى وجد، ففي بداية الأمر أكد أن باشاوات مصر الذين استغلوا منصبهم للاستيلاء على أموال الميري، وعدم صرف مستحقات الجند، كانوا سببًا في اشتغال الجند بحرف أخرى، وظلمهم للمصرين بعد ذلك؛ لذا وجدناه يقف إلى جانب العسكر ضد جشع هؤلاء الباشاوات، وحين استمرأ الجند ظلمهم للمصريين، مال إلى جانب الذي يحاول إزالة الظلم، وهو جانب الدولة .

ج. كشف البكري النقاب عن أن المصريين وقبائل العربان، اشتركوا في القتال ضد جند الإسباهية[1]، وهذا يدل على أن ظلم هؤلاء الجند كان عامًا للمصريين عل اختلاف فئاتهم وطوائفهم، ويدل على أن الشعب كان مشاركًا في الأحداث الجسام، وأن له حضورًا ذهنيًا وعمليًا في كثير من الوقائع العظيمة.

د. عني البكري بتبيان آثار ما كان يقع في مصر من أحداث على أفراد الشعب المصري، ويجب علينا ألا ننسى أن المصريين كانوا دائمًا الضحية في مثل هذه الأزمات؛ إذ ترتفع أسعار السلع، وتصبح في غير متناول فئات عديدة من المصريين؛ إلى جانب افتقاد الشعور بالأمن، مع ما يصحب ذلك من حوادث السلب والنهب، وهتك الأعراض، إلى غير ذلك . أما حين يستتب الأمن، فالرخاء يعم، وينعم المصريون بالاستقرار والهدوء والسكينة، ولذا نجد البكري يصور أوضاع مصر بعد القضاء على عصيان الإسباهية سنة ١٠١٧هـ (١٦٠٩م)، بقوله: "حصل السرور التام، والفرح العام، واطمأنت العباد، واستقرت البلاد، ورخصت الأسعار، وتقطرت الأمطار،

---

(١) نفسه، ص ٣٥٥ .

٥. وعمرت الديار، وحصل الأمان، وطاب الزمان، واعتدل الأوان، وزال الخوف والارتجاف"[1].

مؤرخون عاصروا الطُلبة :

عاصر أحداث القضاء على مظلمة الطلبة عدد من الأدباء والشعراء والمؤرخين؛ خصوصاً بمؤلفات مجدوا فيها هذا العمل العظيم الذي قام به محمد باشا " معمر مصر ومبطل الطلبة "، وممن أرخوا لوقائع الطلبة –غير البكري–:

أ. البرلسي السعدي :

---

(١) نفسه، ص ٣٧٧ .

هو الشيخ محمد البرلسي السعدي، كتب الوقائع التاريخية التي عرفت بالطلبة، وسجل أحداث القضاء عليها في كتاب عنوانه "بلوغ الأرب في رفع الطلب"[(١)]، وجدير بالذكر ان هذا الشيخ هو الذي قام بنسخ كتاب البكري "كشف الكربة في رفع الطلبة، في شهر ربيع الآخر سنة ١٠٣٢هـ(١٦١٣م)[(٢)]، وكنا نتوقع أن يختلف منهج الشيخ البرلسي عن منهج البكري، أو على أقل تقدير تختلف رؤيته للوقائع والأحداث عن رؤية البكري، ولكن يتضح من مقابلة النصين أنهما يكادان يكونان وجهين لعملة واحدة؛ إذ إن التشابه بينهما كبير جدًا، وقد أشار إلى ذلك محقق النصين، حين قال عن كتاب البرلسي: " ومن الملاحظ على هذه المخطوطة أنها تكاد تتشابه تمامًا مع مؤلف كشف الكربة في رفع الطلبة؛ لمحمد بن أبي السرور البكري، في أسلوبها وترتيبا لذكر الأحداث بنفس العبارات؛ مما يجعل الباحث في حيرة؛ أيهما تأثر أو نقل عن الآخر، وإن ذكر كل منهما أنه وضع مؤلفه عام ١٠١٧هـ (١٦٠٩م)"[(٣)].

---

(١) قام بتحقيق هذا النص الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ونشرته المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٤ سنة ١٩٧٦م، وترجم لمؤلفها أنه كان يعيش في البرلس بشمال دلتا مصر، وأنه ولي قضاء كل من الإسكندرية ودمياط ورشيد قبل سنة ١٠١٧هـ(١٦٠٩م)، وأنه شافعي المذهب، رفاعي الطريقة. (انظر دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن، مقدمته لبلوغ الأرب في رفع الطلب، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧ .

(٣) دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم بلوغ الأرب، ص ٢٢٧ .

وأعتقد أن هذه الحيرة قد تزول إذا وضعنا في الاعتبار عدة أمور منها: أن البكري مشهور عنه أنه مؤرخ كثير التأليف في علم التاريخ؛ بخلاف البرلسي الذي لا نعرف له مؤلفًا آخر غير "بلوغ الأرب" —موضع الدراسة—، ومنها: أن البكري أشار إلى كتابه "كشف الكربة" في معظم كتبه التاريخية، ومنها: أن البرلسي هو الذي قام بنسخ كتاب البكري —في حياته—، وأقحم نفسه على الكتاب، وأضاف إليه قصيدتين من نظمه[1]، ومثل هذه الأمور ترجع لدى الباحث، أن البكري أسبق في التأليف من البرلسي، وإن ذكر هو الآخر أنه ألف كتابه سنة ١٠١٧هـ (١٦٠٩م) [2].

ولعل الشيخ البرلسي رغب في دخول ميدان التأريخ، فقام باختصار كتاب البكري ونسبه لنفسه، أو لعله أراد نيل عطاء الوزير محمد باشا "مبطل الطلبة"، فنسب عمل البكري لنفسه، ويظهر ذلك من خلال أبياته التي أوردها في آخر كتابه، والتي خاطب فيها الباشا المذكور بقوله[3]:

(١) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٧٨ – ٣٨٢ .
(٢) البرلسي: بلوغ الأرب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣ .
(٣) المصدر السابق، ص ٣٤٠ .

فخذها عروسًا سميك وهــو من *** ذوي سعد من أرض البرلس في الذكر
وفي النفس حاجات وفيك مكارم *** يناجيــك عن أسرارهــا عالم الســر
فقير ومــن أهل العيــار ومالــه *** وحرمــه رب درهم قــط في مصــر
ومن نيلك الفياض يرجو مكارمًا *** فنيــل أياديكم تجــل عــن الحصــر

ولكيلا يتوهم القارئ أننا نجور على الرجل بإصدار أحكام دون وجود أدلة إثبات، نقول: إن البرلسي قام باختصار نص البكري؛ مستخدمًا نفس عباراته؛ حتى أن النقص الموجود في كتاب البكري، وهو بعينه موجود في كتاب البرلسي، وحسبنا أن نسوق مثالاً على ذلك من الكتابين:

قال البكري في كشف الكربة: "ومع ذلك، فكانت طايفة من الأشقيا الأراذل الأغبيا، في أسنانهم طعم حلاوة الطلبة، ولم يصبروا على الصبر، فصاروا يصابرون عليها، ويحتالون بأنواع الحيل على الكشاف في أخذها، ويحسن له بعضهم بعضًا في التحيل على ذلك.. والكشاف يمتنعون عن ذلك أشد الامتناع؛ خوفًا على أنفسهم وأرواحهم، فقدر الله سبحانه وتعالى، بعد مدة يسيرة أن شخصًا يدعى (١) أبرز حكمًا شريفًا عند رجوعه من سفر الشام، من جانب السردار الأعظم بمنصب دوادارية الغربية "(٢).

وأما البرلسي فقد قال: ".. غير أن طايفة من الأشقياء، كانوا قديمًا في أسنانهم طعم حلاوة الطلبة، فصاروا يصابرون عليها، ويحتالون على الكشاف في أخذها، ويفر بعضهم بعضًا في القيام بطلبها، فلم يطاوعهم أحد من الكشاف على ذلك، فقدر الله سبحانه وتعالى بعد مدة يسيرة، أن شخصًا من الجند الذين عادوا من السفر، يدعى (٣) أحضر حكمًا من حضرة السردار الأعظم، بمنصب دوادارية الغربية"(٤).

---

(١) بياض في الأصل .

(٢) البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦، ٣٤٧، السردار الأعظم: القائد الأكبر للجيش، دوادار: أي ممسك الدواة، وصاحب هذه الوظيفة يحمل دولة السلطان أو الأمير،و يقوم بإبلاغ الرسائل عنه، وتقديم القصص والشكاوى إليه. (دكتور/ سعيد عاشور: العصر المماليكي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٣).

(٣) بياض في الأصل .

(٤) البرلسي: بلوغ الأرب، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٦ .

ولعل القارئ قد لحظ أن البرلسي أورد نص البكري تقريبًا بنفس ترتيب العبارات، وأن النقص الموجود في نص البكري، موجود –أيضًا– بعينه في نفس نص البرلسي، وأكثر من ذلك، فالاستطرادات التي حذفها المحقق من كتاب البكري، يمكن للقارئ الوقوف عليها من خلال كتاب البرلسي، كما أن الشيخ البرلسي نسب أشعار البكري لنفسه، ولم يشر إلى البكري من قريب أو من بعيد، وإنما أورد قصيدة البكري بقوله: "وقد قلت"(١)؛ أي أن القصيدة من نظمه هو لا من نظم غيره.

وعلى أية حال، فلعل الشيخ البرلسي قد أُخذ بالنصر العظيم الذي حققه محمد باشا على جند الإسباهية، فنسي في غمرة سروره وحبوره الالتزام بقواعد المنهج العلمي في التأريخ .

ب. النحريري :

هو الشيخ زين الدين النحريري الحنفي، مؤلف كتاب "الدر المنضد في مدح الوزير محمد"، والواضح من اسم الشيخ النحريري ولقبه؛ أنه كان حنفي المذهب، ومن علماء مصر في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري، وقد توفي النحريري بعد سنة ١٠٥٠هـ (١٦٤٠م)؛ لانتهاء أحداث كتابه بهذا التاريخ .

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٩٧، وانظر: البكري: كشف الكربة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨ .

وقد شرع النحريري في تأليف كتابه المذكور سنة ١٠١٧هـ(١٦٠٩م)؛ ليسجل وقائع العمل العظيم الذي قام به الوزير محمد باشا "مبطل الطلبة" ضد جند الإسباهية، يظهر ذلك من قوله في مقدمته: ".. لما وجدت مولانا الوزير... متخلقًا بالعدل والإنصاف، متلبسًا بأحسن الأوصاف، من أهل العلم والدين والخير والعفاف؛ لا يعدل عن السنة والكتاب؛ ملازمًا لمنهج الصواب قد أغاث الضعفاء والمساكين، وأعان الفقراء والمضطرين وأزال ظلامة المنكرين، وأذهب عن المسلمين كل كربة؛ خصوصًا بإبطال حادثة الطلبة؛ التي أحرقت القلوب، وأعمت العيون، وأجرت المدامع كالعيون، وقد عجز عن إبطالها قبله كل وزير وكبير، وعزيز وأمير؛ أحببت أن أهدي إليه كتابًا نافعًا يأخذ بمجامع القلوب، وخير جليس في الزمان كتاب، فجمعت هذا الكتاب لحضرته العلية، وصدرته بمدائحه السنية، وسميته بالدر المنضد في مدح الوزير محمد"(١).

وعلى الرغم من اتفاق الشيخ النحريري مع البكري في أنه ألف كتابه لتمجيد بطولة محمد باشا؛ الذي تمكن بشجاعته وحزمه من إلغاء ضريبة "الطلبة" والقضاء على طغيان جند الإسباهية؛ إلا أنه اختلف عنه في عدة أمور؛ منها:

---

(١) النحريري: الدر المنضد في مدح الوزير محمد، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٨٩٧ تاريخ تيمور، صورة في حوزة الباحث، ورقة ٦، ٧ .

١.قسم كتابه – على الرغم من صغر حجمه ٣٩ ورقة من القطع المتوسط – إلى ثلاثة أبواب، وقصر كل باب على موضوع معين، ثم قسم الأبواب إلى فصول، وهكذا، وتلك طريقة مثلى تدل على أن علماء الأزهر في مصر سبقوا الأوربيين في هذا المضمار؛ إذ إن مناهج البحث العلمي في التاريخ وتنظيمها، لم تعرف في أوربا إلا في القرن التاسع عشر الميلادي[١].

٢.لم يقتصر في تأريخه على عهد الوزير محمد باشا(١٠١٦–١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧–١٦١١م) وإنما أَرَّخَ لمصر منذ دخولها في حوزة العثمانيين سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)، على طريقة التأريخ الحولي الذي يدور حول عهود الباشاوات، وتابع التأريخ لمصر بعد عزل محمد باشا سنة ١٠٢٠هـ (١٦١١م)؛ حتى بداية عهد الوزير مصطفى باشا البستانجي سنة ١٠٥٠هـ (١٦٤٠م)[٢].

(١) دكتورة: سيدة إسماعيل كاشف، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٦٠م، ص ٥٢ .

(٢) النحريري: مصدر سبق ذكره، الأوراق من ٢٠ – ٣٠ .

٣. خصص بابًا في كتابه للتأريخ لسلاطين الدولة العثمانية الذين حكمت مصر في عهودهم من سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) في عهد سليم الأول، وحتى عزل السلطان مراد الرابع سنة ١٠٥٠هـ (١٦٤٠م)[١].

٤. ضمن كتابه بابًا في " الكلام على العدل وفضله "، وما ورد بشأنه من آيات قرآنية كريمة، وأحاديث نبوية شريفة؛ ليؤكد على أن العدل أصل من أصول الإسلام، ويجب على المسلمين – خاصة ولاة الأمر منهم – التمسك به، ولتأكيد هذا المفهوم نجده يتحدث في خاتمة كتابه عن كيفية الرفق بالرعية[٢].

ويعلق الدكتور عبد الجواد صابر إسماعيل على محتويات كتاب الشيخ النحريري بقوله: " وكتاب النحريري أحد الشواهد الواضحة على أن الود الذي كان قائمًا بين العلماء وبعض الباشاوات؛ لم يلههم عن إسداء النصح لهم، والحث على إقامة العدل والرفق بالرعية"[٣].

---

(١) المصدر السابق، الأوراق من ١٣ – ٢٠ .

(٢) المصدر نفسه،الأوراق من ٢٠ – ٣٠ .

(٣) دكتور/ عبد الجواد صابر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧ .

ثانيًا: عيون الأخبار ونزهة الأبصار:

كتاب ما زال مخطوطًا في دار الكتب المصرية بالقاهرة[1]، رتبه البكري على تسعة عشر مقصدًا: في شرف علم التاريخ، واختلاف الناس فيه، وفيمن سكن الأرض قبل آدم، وقصة آدم عليه السلام، وذكر ملوك الفرس واليونان والروم، وفي سيرة النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين –رضي الله عنهم –، وخلفاء دولة بني أمية والعباسيين وبني أمية في الأندلس، والدولة الديلمية والفاطمية والسلجوقية، والأيوبية والتركية؛ إلى آخر دولة الجراكسة[2]، فالكتاب –كما هو واضح – لا يقتصر على تاريخ مصر فقط؛ بل يشمل تاريخ الدول الإسلامية بشكل عام، فهو بحث في التأريخ الإسلامي العام.

---

(١) أرقام هذا الكتاب في دار الكتب المصرية ٢٤٢٨٩ح، ٢٧٢٩١ ح، ٧٢ م، ولم يتيسر لباحث الإطلاع عليه لعدم تصويره عن طريق الميكروفيلم حتى وقت مثول هذه الرسالة للطبع، وقد بذلت مساعي كثيرة لدى المسئولين في هيئة الكتاب للسماح لي بالإطلاع على الأصل، أو تصويره على نفقتي الخاصة دون جدوى، وتلك ظاهرة من ظواهر إفلاس القائمين على أمر المخطوطات علميًا، وهي في الوقت نفسه إحدى ظواهر الهدم التي انتشرت في وطننا مصر .

(٢) دكتور/ محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ .

ثالثًا: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية :

وهو الكتاب الثالث للبكري، ألفه عقب فراغه من تأليف كتابه السابق "عيون الأخبار ونزهة الأبصار"، وجاء استجابة لرغبة بعض الفضلاء في أن يؤرخ لسلاطين الدولة العثمانية في كتاب خاص، قال في مقدمته: "... فإني حين ألفت التاريخ المسمى بعيون الأخبار ونزهة الأبصار، فقرأه الفضلا الأيمة النبلا، فأعجب به غاية الإعجاب، وقال هذا حاوٍ لكل صواب، وسألني أن أفرد منه ذكر الدول العثمانية الجليلة الخاقانية في مؤلف لطيف، مع زيادات بذكر ما حوته من مزيد التشريف، فأجبته لسؤاله، وبررته في مقاله"[1].

واختلف البكري في تاريخه هذا عن الشيخ مرعي الحنبلي في كتابه "قلايد العقيان في فضايل آل عثمان"؛ إذ إنه سار على المنهج التقليدي، فقسم كتابه إلى خمسة عشر بابًا، أرخ في كل باب سلطان من سلاطين الدولة العثمانية، ابتداءً من السلطان عثمان الأول في أواخر القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، وانتهاء بعهد السلطان مصطفى الأول – في سلطنته الأولى – سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٨م).

(١) البكري: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم١٩٢٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٨، صورة في حوزة الباحث، ورقة ٢ أ .

وابتداءً من الباب التاسع؛ الذي أرخ فيه للسلطان سليم الأول فاتح مصر سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، أردف الأبواب بفصول خاصة بالباشوات الذين تولوا أمر مصر من قبل سلاطين الدولة العثمانية، ومعنى ذلك أن الكتاب اشتمل على سبعة فصول قصرها على دراسة أوضاع مصر الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في عهود سبعة سلاطين، أولهم السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م)، وآخرهم السلطان مصطفى الأول في سلطنته الأولى(١٠٢٦-١٠٢٧هـ/١٦١٧- ١٦١٧م)، ويبدو أن معظم من كتبوا عن البكري ومؤلفاته، لم يتصفحوا أوراق المخطوط[1]؛ لأنهم لم يدركوا أن به أوراقًا ساقطة تقع بين الورقتين ٥١ب، ٥٢ أ، ويشمل هذا النقص الفصل الخاص بباشاوات مصر في عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م)، كما يشمل أيضًا الباب الحادي عشر الخاص بعهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٦م)[2].

---

(١) دكتور/ محمد أنيس: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣، محمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣، ودكتورة/ ليلى عبد اللطيف: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦ – ١٣٧ .

(٢) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٥١ ب، ٥٢ أ .

لقد دار تأريخ البكري حول سلاطين الدولة العثمانية، فحرص على كتابة اسم السلطان في أول الباب الخاص به بخط بارز، ذاكرًا تاريخ اعتلائه عرش السلطنة، وتاريخ عزله أو وفاته، ومدة حكمه، والهام من أخباره وإنجازاته؛ متبعًا الترتيب الحولي في كل ما يسرد من أخبار، ويمكن القول إن البكري في تأريخه للعثمانيين ركز على أربع نقاط:

أ. نشأة العثمانيين .

ب. جهادهم في سبيل الله والعمل على اتساع رقعة الدولة العثمانية .

ج. اهتمامهم بالنواحي الدينية والعلمية .

د. الإشارة إلى بعض النظم الإدارية والعسكرية ووراثة العرش .

ففي تناوله للنقطة الأولى، وهي نشأة العثمانيين، فقد ذكر أن العثمانيين يتصل نسبهم بالخليفة الثالث عثمان بن عفان، وأن قبيلتهم دخلت آسيا الصغرى في النصف الأول من القرن السابع الهجري، أمام زحف المغول من جهة الشرق، فقدموا على السلطان علاء الدين السلجوقي (٦١٦-٦٣٣هـ/١٢١٩-١٢٣٥م) سلطان دولة الروم السلاجقة، الذي سمح لهم بالإقامة في بلاده، وكان يتزعمهم في تلك الفترة (أرطغل[١])،

(١) يقصد " أرطغرل " .

وخلفه–بعد وفاته– في زعامة القبيلة ابنه عثمان الذي كان يتردد على أحد كبار الصوفية، واسمه "أده بالي"[1] وفي ليلة من الليالي التي قضاها عثمان في مدرسة هذا الشيخ، رأى في "المنام أن القمر يخرج من حضن أده بالي، ودخل في حضنه، وعند ذلك نبتت من سرته شجرة عظيمة سدت أغصانها الآفاق، وتحتها جبال عظيمة تتفجر منها الأنهار، والناس ينتفعون بتلك الأنهار لأنفسهم ولدوابهم وبساتينهم، فقص هذه الرؤيا على الشيخ، فقال: لك البشرى، نلت مرتبة السلطنة، وينتفع بك أولادك المسلمون، وإني زوجتك بنتي هذه"[2]. ويذكر البكري أن جميع أولاد عثمان الأول من زوجته ابنة الشيخ "أده بالي" المذكور، وأنه استمر في الغزو والجهاد حتى توفي سنة ٧٢٦هـ (١٣٢٦م) [3].

(١) أصل هذا اللفظ " أدب عالي "، دكتور/ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ج ١، ص ٣٦، ٣٧ .
(٢) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢ ب، ٤ أ .
(٣) المصدر السابق، ورقة ٤ ب .

وأما النقطة الثانية، وهي جهادهم في سبيل الله، فقد أولى البكري جهاد سلاطين الدولة العثمانية في سبيل الله، وعملهم على اتساع رقعة دولتهم عناية كبيرة، فأورد فتوحات كل سلطان في الباب الخاص به، وظهر إعجابه واضحًا جليًا بتلك الفتوحات عند سرده لها؛ الأمر الذي يدل على مشاعر جياشة تجاه العثمانيين، ولا لوم على البكري في إبرازه مشاعره تلك، فهو أولاً: مؤرخ قد عني بتسجيل الحقائق التاريخية، وآخرا: فإن إعجابه بالفتوحات العثمانية جاء استجابة للرابطة الإسلامية التي ربطت المسلمين بالعثمانيين؛ باعتبار دولتهم دولة الإسلام الكبرى، ودولة الخلافة التي يستظل المسلمون بظلها الظليل؛ خاصة وأن الأوربيين كانوا يتربصون بالمسلمين الدوائر؛ بعد أن أحاطوا بالعالم الإسلامي من الجنوب والشرق، على إثر نجاحهم في الدوران حول أفريقيا، ووصولهم إلى الهند في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي.

وسنعرض من الفتوحات التي أفاض البكري في التأريخ لها فتحين؛ الأول: فتح السلطان محمد الثاني -أو الفاتح- للقسطنطينية الكبرى سنة ٨٥٧هـ(١٤٥٣م)، فقد ذكر البكري أن هذا السلطان حاصر المدينة المذكورة برًا وبحرًا طيلة خمسين يومًا، حتى تم له فتحها في يوم "الأربعاء الثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة سبع وخمسين وثماني مائة"(١).

كما وصف أعظم كنائسها، وهي كنيسة "آياصوفيا"؛ بقوله عنها: " وهي قبة تسامي قباب السما، وتحاكي في الاستحكام قبة الأهرام ... وكأن أبراجها أبراج الأفلاك، ومسامي أبوابها كأنهم نجوم السما"(٢). وذكر أن هذه الكنيسة حولت إلى مسجد صلى فيه السلطان الفاتح صلاة الجمعة(٣)، وغني عن البيان أنه لا يخفى المغزى الديني وراء ذلك، فالقسطنطينية كانت مقرًا للكنيسة الشرقية الأرثوذكسية التي كانت تهفو إليها قلوب الملايين من أتباعها، وبفتح القسطنطينية حقق العثمانيون أملاً طالما راود المسلمين الأوائل، وبذلوا في سبيل تحقيقه دماء زكية، ولم يلبث العثمانيون أن جعلوها عاصمة لدولتهم، وأطلقوا عليها اسمًا إسلاميًا جديدًا هو "إستانبول "، أو " إسلامبول"(٤).

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٩ ب .

(٢) نفسه، ورقة ١٠ أ.

(٣) نفس الورقة .

(٤) كلمة تركية معناه دار الإسلام. دكتور/ عبد العزيز الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣، ٦٤ .

أما الفتح الآخر الذي عني به البكري، فهو فتح مصر في عهد سليم الأول سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، فقد أورد تفصيلاته واضحة نقلاً عن ابن إياس المؤرخ المعاصر لتلك الحقبة، ولا ريب في أن ذلك الاهتمام راجع إلى أن مصر موطن البكري، وإلى أن العثمانيين باستيلائهم على مصر حازوا شرف خدمة الحرمين الشريفين بالحجاز؛ إلى جانب أنهم تمكنوا باستيلائهم على مصر والحجاز واليمن من توحيد العالم الإسلامي في دولة واحدة، وتحت حكم سلطان واحد هو السلطان العثماني.

أما بخصوص النقطة الثالثة، وهي عناية سلاطين الدولة العثمانية بالنواحي الدينية والعلمية، فقد أفرد البكري في المنح الرحمانية أوراقًا عديدة عن احترام السلاطين للشرع الحنيف، ومحاربتهم للبدع والخرافات التي حاول أتباع المذهب الشِّيعي – في فارس – بثها بين المسلمين السنيين في الدولة[1]، كما تحدث عن توقيرهم للعلم والعلماء، وبنائهم للجوامع والمدارس، وتقريبهم للعلماء، وإغداق العطايا عليهم، فيذكر

(١) المصدر السابق، ورقة ٨ أ، ب .

–مثلاً– عن السلطان محمد الفاتح أنه بنى "باصطنبول مدارس العلم الشريف، وجعل لها مدرسين، وطلبة بالعلوفة[1] الوافرة، والمنح المتكاثرة، وصار إذا سمع بعالم في الآفاق أحضر إليه، وقدم إليه الجرايات[2] بين يديه، ولما رأى العلماء رغبة مولانا السلطان في العلم وأهله، أتوا إليه من ساير الجهات"[3]. كما تحدث عن اهتمام سلاطين الدولة العثمانية بالحرمين الشريفين، وذكر أن السلطان محمد الأول (٨٢٠– ٨٢٨هـ/١٤١٧–١٤٣٥م) هو أول من عمل الصرة للحرمين الشريفين"[4]، وتجلت تلك العناية في عهد من خلفه من السلاطين؛ خاصة في عهد كل من سليم الأول وسليمان المشرع[5]، وقد أضفى ذلك الاهتمام وتلك العناية على الدولة العثمانية مركزًا مرموقًا في أرجاء العالم الإسلامي، على أساس أن ولاية الحجاز تضم أهم النظم الإدارية والعسكرية ووراثة العرش، فقد عالج البكري في كتابه موضوعات على جانب كبير من الأهمية، من هذه الموضوعات أنه لم يكن في الدولة العثمانية قانون يحدد نظام وراثة العرش

---

(١) العلوفة: " المرتب " .

(٢) الجرايات: تعني المرتبات العينية من قمح وشعير .

(٣) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٢ ب، ١٣ أ .

(٤) المصدر السابق، ورقة ٧ ب .

(٥) المصدر نفسه،ورقة ٣٠ أ ب، ٣١ أ ب، ٣٧ أ ب، ٣٨ ب .

، فكان للسلطان الحاكم الحق في اختيار من يخلفه على العرش دون التقيد بترتيب الأبناء؛ لذلك ما إن يموت السلطان ويلي أحد أبنائه العرش؛ حتى تحدث عمليات إبادة جماعية لأمراء البيت السلطاني، واختلفت معالجة البكري لهذه القضية عن معالجة الشيخ مرعي الحنبلي لها في كتابه "قلايد العقيان"؛ إذ إن الأخير أورد آراء العلماء والفقهاء في هذا الشأن، وأمتع القارئ –حقًا– بخصوبة علمه وغزارته، وبراعته في عرض الآراء والرد عليها، وخلص في النهاية إلى جواز هذا الأمر سياسة لا شريعة؛ لأن باب السياسة أوسع من باب الشريعة في إباحته(١)، أما البكري فقد اقتصر –فقط– على سرد أخبار السلاطين الذين أقدموا على قتل إخوهم أو أبنائهم، ونلحظ من خلال سرده عدم رضائه عن تلك المذابح الجماعية، فيذكر –مثلاً– أن السلطان بايزيد الثاني عندما اعتلى عرش الدولة سنة ٨٨٧هـ (١٤٨١م)، نافسه عليه أخوه الأمير "جم"، واشتغلت الحرب بينهما، وهرب "جم" إلى مصر في عهد السلطان الأشرف قايتباي، ثم عاد إلى الدولة العثمانية، وتمكن من جمع جيش كبير حاربه "بايزيد"، وانجلت الحرب عن هزيمته مرة ثانية، وهرب إلى إحدى الدول الأوربية، ولم يستطع السلطان "بايزيد الثاني" التخلص منه إلا بعد أن تحايل على قتله(٢).

---

(١) انظر: الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٢) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٦ أ، ب .

وظن بايزيد الثاني أنه –بهذا الصنيع– قد صفا له عرش الدولة، ولكن سرعان ما أخبره أحد المنجمين "أن ذهاب ملكه يكون على يد ولد يولد له من الآن، وكان ذلك قبل أن يولد له مولانا السلطان سليم، فطلب امرأة معتمدة عنده، وكانت قابلة لجواري السلطان المشار إليه، وهي مشهورة بالخير والصلاح، فقال لها: إذا وضعت إحدى الجواري المتعلقات بي ولدًا ذكرًا فاقتليه، وأكد عليها في ذلك غاية التأكيد، فمن ذلك العهد لم يولد له ولد ذكر غير السلطان سليم، فلما رأته صبيًا، قالت: بأي وجه ألقى الله تعالى، بنت، فسماه سليمة"[1] ولم يقف بايزيد، وحاربه، واستولى على عرش الدولة سنة ٩١٨هـ (١٥١٢م)[2] وبعد استقرار سليم في الحكم حاربه أخواه الأميران أحمد وقرقد، فهزمهما وخنقهما[3]، وأما السلطان سليمان المشرع، فإنه قتل عددًا من أولاده خوفًا على ضياع العرش منه[4]، وأما السلطان محمد الثالث، فإنه قتل جميع إخوته يوم اعتلائه العرش سنة ١٠٠٣هـ (١٥٩٥م)، وبلغ عددهم تسعة عشر ذكرًا، كما قتل أكبر أولاده، ويدعى "محمودًا" بخنجر كان في يده لنفس السبب أيضًا[5].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ١٨ أ، ب .

(٢) المصدر نفسه،ورقة ٢٠ ب.

(٣) نفسه ورقة ٢١ ب .

(٤) نفسه ورقة ٣٣ أ ب، ٣٤ أ .

(٥) نفسه ورقة ٦٤ أ ب .

وقد سجل البكري في تاريخه أن السلطان مراد الأول (٧٦١-٧٩٣هـ/ ١٣٥٩-١٣٨٩م) أول من اتخذ المماليك وسماهم "ينجشرية"؛ يعني العسكر الجديد، وألبسهم اللباد الأبيض المثني إلى خلف[١] وغني عن الذكر أن الإنكشاريين قاموا بدور كبير في حياة الدولة العثمانية على مدار تاريخها الطويل، فقد كانوا أداها في الفتوحات الحربية، ووسيلتها في حكم الأقاليم التي استولت عليها، وذراعها في الدفاع عن ممتلكاها، وبمرور الوقت تحولت تلك الفرقة إلى أداة هدم في كيان الدولة؛ إذ دأبوا على العصيان والتمرد تحقيقًا لمطالب شخصية، كما تدخلوا في سياسة الدولة العليا، وشجعهم على ذلك ضعف سلاطين الدولة العثمانية -بعد سليمان المشرع- والتيارات الطامعة في الحكم[٢].

---

(١) نفسه ورقة ٥ أ ب، ويذكر الدكتور/ عبد العزيز الشناوي نقلاً عن المستشرق فيشر أن السلطان أورخان (١٣٢٦-١٣٦٠م) أول من استحدث نظام الإنكشارية في الدولة العثمانية، بعد أن رغبه في ذلك وزيره هابيل الأسود. (انظر: الدولة العثمانية، ج ١، ص٤٧٢، ٤٧٤)، ويميل الباحث إلى الأخذ برواية البكري لأنه أقدم عهداً من فيشر؛ إلى جانب أن مكانته في مصر في العصر العثماني وعلاقاته العديدة والمتنوعة بالعثمانيين في مصر وفي استانبول يسرت له سبل الحصول عل الأخبار الصحيحة من مصادرها الأصلية.

(٢) دكتور/ عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ج ١، ص ٤٧١، ٤٧٢ .

وقد عني البكري بالقضاء العثماني عناية فائقة؛ إذ دأب على ذكر قضاة العسكر في عهد كل سلطان على انفراد، وأورد روايات عظيمة الشأن عن هؤلاء القضاة، وأنهم كانوا لا يخشون في قول الحق لومة لائم، وذكر أن هذا المنصب الجليل كان يشغله أكبر شخصية دينية وعلمية في السلطنة، وقاضي عسكر الدولة العثمانية هو الذي يتولى تعيين قضاة العسكر في الأقاليم والإشراف عليها، وظل الأمر على هذا المنهج القويم حتى أواخر عهد السلطان محمد الفاتح (٨٥٦–٨٨٧هـ/١٤٥١–١٤٨١م)؛ حيث انقسم النظام القضائي في الدولة إلى قسمين؛ الأول: قضاء عسكر الروميلي، الثاني: قضاء عسكر الأناضول أو أناضولي، وأورد البكري رواية طريفة عن السبب الذي دعا السلطان محمد الفاتح إلى تقسيم قضاء السلطنة إلى قسمين، فذكر أن هذا الأمر كان بإيعاز من الصدر الأعظم محمد باشا القرماني، فقد كان يتولى منصب قاضي عسكر السلطنة في تلك الآونة، عالم يدعى الشيخ مصلح الدين مصطفى القسطلاني، وكن شجاعًا لا يهاب أحدًا حتى السلطان نفسه، فخشي الصدر الأعظم –سابق الذكر– " من المولى القسطلاني؛ لأنه كان لا يداري الناس،

ويتكلم بالحق على كل حال، فعرض على السلطان محمد خان، وقال: إن الوزرا أيدهم الله أربعة، ولو كان قاضي العسكر اثنين؛ أحدهما في روم إيلي، والآخر في أناطولي، يكون أسهل في إتمام مصالح المسلمين، ويكون زينة للديوان العالي، فمال السلطان إلى رأيه، فجعل المولى القسطلاني قاضي عسكر روم إيلي، وجعل المولى ابن الحاج حسن قاضيًا بأناطولي، وكان أول من فعل ذلك السلطان محمد خان"(١).

وهكذا نجد البكري قد قدم عرضًا وافيًا لتاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها في القرن السابع الهجري، وحتى عهد السلطان مصطفى الأول سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٨م)، وتناول في تأريخه جميع الجوانب التي تهم الباحثين المعنيين بتاريخ الدولة العثمانية في العصر الحديث؛ إذ إنه اعتمد على مصادر تاريخية موثوق بها، بفضل مكانته العلية في مصر في القرن الحادي عشر الهجري، فالبكري ليس بالمؤرخ الذي يقنع بالتركيز على جانب دون آخر، كما أنه ليس بالمؤرخ الذي يورد أخبارًا مبتورة أو غير صحيحة، فلو قورنت كتابات البكري عن العثمانيين بكتابات غيره من المؤرخين المحدثين،

---

(١) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ١٥ أ، ب.

فسنجد أن ما كتبه البكري يتميز بالدقة الواضحة، والعمق في أغوار القضايا التاريخية التي يعرض لها، هذا إلى جانب استواء أسلوبه وسلاسته؛ الأمر الذي يجعل كتابه هذا من المصادر المهمة في التأريخ للدولة العثمانية .

مصر في المنح الرحمانية :

جاء تاريخ البكري لمصر في كتاب "المنح الرحمانية"؛ تبعًا لتأريخه لسلاطين الدولة العثمانية، على اعتبار أن مصر غدت ولاية عثمانية منذ عهد سليم الأول سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)، ويبدو أن البكري قد رأى أن خلو كتابه –موضع الدراسة– من الحديث عن مصر في عهود السلاطين الذين أرخ لهم، قد يعد سقطة يجب على مثله ألا يقع فيها، أو لعله لم يكن متوقعًا أن يمتد به العمر، ويؤلف كتبه الأخرى التي أرخ فيها لمصر، فرأى أنه من الأصوب أو الأوفق أن يتناول تاريخ مصر في عهود سلاطين الدولة العثمانية؛ ابتداءً من عهد السلطان سليم الأول، وحتى عهد السلطان مصطفى الأول –في سلطنته الأولى– سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٨م) .

وقد اتبع البكري في طريقة تأريخه لمصر أن يضع أسماء الباشاوات الذين تولوا أمرها في فصول تتبع الأبواب التي أرخ فيها لسلاطين الدولة العثمانية، فجاء في سبعة فصول تابعة لسبعة أبواب، اعتمد فيها -خاصة في الفترات الزمنية التي لم يعاصرها- على كتب السابقين من المؤرخين كابن إياس الحنفي وابن زنبل الرمال وغيرهما، أو النقل من دفاتر الكتبة والمباشرة الخاصة بتلك الفترات، وأما الأحداث التي عاصرها، فقد اعتمد على معايشته بنفسه لها، أو النقل عن الثقات من الرواة .

ودار تأريخ البكري حول عهود الباشاوات في مصر، ثم تدرج -كما هو الشأن لدى مؤرخي عصره- إلى دراسة أوضاع مصر في عهد كل باشا على انفراده، ويستطيع القارئ أن يتبين أن باشاوات مصر -خاصة في عهد سليمان المشرع وبعض خلفائه-كانوا من ذوي الخبرة والدربة بالشئون الإدارية، فمعظمهم كانوا من كبار موظفي البلاط السلطاني، أو باشاوات سابقين في ولايات أخرى تابعة للسلطنة[1]،

(١) المصدر السابق، ورقة ٤٢ أ، ٤٥ أ، ٤٧ ب، ٦ أ، مجرد أمثلة .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدولة لم تكن تتهاون مع هؤلاء الباشاوات عند ارتكابهم أخطاء توجب العزل؛ إذ كانت تعزلهم على الفور، وتنزل به أشد العقاب، من أمثلة ذلك ما يرويه البكري عن محمد باشا الشهير بدقادن زاده (٩٦١/٩٦٣هـ-١٥٥٣/١٥٥٥م) أنه "كان .. محبًا للخلاعة، بحيث أنه كان ينزل إلى الخليج وعليه القمصان الصفر الحرير، مع ضربه على الششتة[(١)] من غير تحجب، وحدث في زمنه غلاء عظيم بحيث أن الناس أكلوا بذر الكتان، فحين بلغ السلطان سليمان هذه القبائح عنه عزله وخنقه في الديار الرومية، وكان من بيت الملك "[(٢)].

ومن أمثلة ذلك ما رواه البكري عن حسن باشا الخادم (٩٨٨-٩٩١/ ١٥٨٠- ١٥٨٣م) أنه "كان محبًا للدنيا، جماعًا للأموال، أظهر الرشوة بعد أن كانت خفية، بحيث أن خروجه من مصر ما كان إلا من على الترب؛ من كثرة ظلمه وخوفه من الرعايا، وحين وصل إلى الديار الرومية، وضعه مولانا السلطان مراد في يدي قلة؛ لما بلغه عنه من الظلم أو الجور "[(٣)] .

---

(١) لعلها آلة موسيقية تشبه الناي .

(٢) أي أنه كان من سلالات السلاطين. المصدر السابق، ورقة ٤٦ ب.

(٣) المصدر السابق، ورقة ٦٠ ب، و"يدي القلة" أو "السبع قليات" سجن في قلعة تسمى قلعة الأبراج السبعة في تركيا. (دكتور/ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، مرجع سبق ذكره، ج ٢ ص ٦٩١ حاشية ٢).

لذا، فقد نعمت مصر في تلك الآونة بالأمن والاستقرار؛ حتى أن البكري يصف حال مصر في عهد سليمان باشا الخادم بتعبير دقيق؛ ذاكرًا أنها "كانت في أيامه عروسًا تجلى، ومحاسن ملاحتها كالنهار إذا تجلى، وكانت قاهرة كاسمها، لا مقهورة كما نراه الآن من رسمها، والناس في خير ونعيم، وعيشة راضية، ومقام كريم"(١).

ومن أمثلة ذلك ما رواه البكري عن داود باشا (٩٤٥-٩٥٦هـ/ ١٥٣٨-١٥٤٩م) أن " الرخاء في زمنه موجود، والظلم والجور في دولته مفقود"(٢).

وكانت الأوجاقات العسكرية في مصر ملتزمة بقواعد الضبط والربط؛ مؤدية للمهام التي رابطت من أجلها في مصر، وعلوفاتهم وجراياتهم تصلهم في أوقاتها المحددة؛ لأن الباشاوات عدول، وعين السلطان ساهرة تراقب بطريقتها الخاصة سير الأوضاع في مصر.

---

(١) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٥ أ، ولي سليمان الخادم حكم مصر مرتين، الأولى (٩٣١-٩٤١هـ/ ١٥٢٥-١٥٣٥م)، الثانية (٩٤٣-٩٤٥هـ/١٥٣٦-١٥٣٨م) .

(٢) البكري: المنح الرحمانية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٩ ب.

ولم يقتصر عدل الباشاوات وحرصهم على مراعاة أحوال الناس المعيشية والأمنية، وإنما امتد إلى النواحي الحضارية والدينية والعلمية، فمن يقرأ تاريخ البكري – موضع الدراسة – يجد هؤلاء الباشاوات لهم منشآت دينية خيرية؛ سواء في مصر أم في طريق الحج(١)، وبلغ هذا الأمر درجة كبيرة؛ حتى أن مسيحا باشا (٩٨٢ – ٩٨٨هـ/١٥٧٤-١٥٨٠م) أمر "كتبة المراسيم بأن يكتبوا على غالب الأحكام والمراسيم: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم، واتقوا الله لعلكم تفلحون(٢)، يا عباد الله !! اجتهدوا في دين الله، واعملوا بشريعة الله "(٣).

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٤٥ ب.

(٢) كذا النص، ولعله سبق قلم من الناسخ، وصحة الآية: "لعلكم ترحمون"، وهي من سورة الحجرات، آية رقم ١٠ .

(٣) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٠ ب.

وقد انتعش الأزهر انتعاشًا كبيرًا، وعمرت حلقات الدرس فيه، وتوافد عليه الطلاب من أقصى البلاد للعناية الفائقة التي أولاها إياه سلاطين الدولة وولاة مصر وأمراؤها، فنجد -على سبيل المثال- محمد باشا الشريف (١٠٠٤-١٠٠٦هـ/ ١٥٩٥-١٥٩٧م)، قام بتعمير هذا الجامع وتجديده، " وما هدم منه شيده، ورتب له من الشون العدس يطبخ في كل يوم للفقرا، ولأجل ذلك تسامعت الناس، فأتوا إليه لطلب العلم من أقاصي القرى"[١]، ولم يقتصر الأمر على الأزهر، وإنما امتد إلى غيره من الجوامع الشهيرة بمصر، وضرب الباشاوات مثلاً عليا في تشجيع العلم بجلوسهم في حلقاته، ومشاركتهم الطلاب في تلقيه وتعلمه[٢].

وهكذا نجد البكري قد بين أن مصر نعمت بالرخاء والأمن والاستقرار والازدهار الحضاري في أوائل العصر العثماني، وظل الأمر على هذا المنوال الكريم؛ حتى بدأ الخلل يدب في أوصال السلطنة العثمانية نفسها، فتولى أمر مصر باشاوات ليسوا على المستوى المطلوب من الكفاءة والدربة الإدارية، ولم يكن لهم من هم سوى جمع المال وأكل علوفات العسكر؛ الأمر الذي نجم عنه بداية ظهور أمر الجند وثوراتهم على الباشاوات،

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٦٥ ب.

(٢) نفس الورقة .

وفرضهم الضرائب الجائرة على المصريين، والتي كان من أشهرها ضريبة "الطلبة" –سالفة الذكر–، فاختل الأمن، وكثر عزل الباشاوات، واضطرب الاقتصاد المصري، وانتشرت المجاعات والأوبئة والطواعين، ومن هنا كانت البداية التي استغلها أمراء المماليك للسيطرة على الأوجاقات العسكرية؛ بإدخال أتباعهم في صفوفها، ثم تولوا قيادتها بعد ذلك، وانقسم الأوجاقات العسكرية تبعًا لانقسام المماليك إلى فرق متصارعة على الاستئثار بالنفوذ والسلطة؛ حتى صارت كل فرقة منهم كالطود العظيم .

وهكذا نرى البكري قد عرض من خلال فصوله السبعة إلى تطور أوضاع مصر الإدارية والاقتصادية في القرن العاشر الهجري، والربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري، كما يلحظ قارئ المنح الرحمانية، أن البكري استطرد في تاريخه كثيرًا حول الحديث عن أسرته، فتناول في أوراق عديدة سيرة جده، وأبيه، ومولده[١]، وإذا تصفحنا كتبه الأخرى –التي سنعرض لها بالدراسة– نجده قد حذف تلك الأوراق، ولم يذكر منها إلا ما يرتبط ببعض الأحداث التاريخية التي عرض لها .

---

(١) المصدر السابق، الأوراق من ٥٢ ب إلى ٥٨ ب مجرد أمثلة .

رابعًا: اللطايف الربانية على المنح الرحمانية :

وهو ذيل على المنح الرحمانية، أشار إليه المؤلف والناسخ في آخر المنح[1]، ويشغل الأوراق من ٩٣ أ، إلى ١٠٣ أ، قال البكري في تقديمه: "فإني حين ألفت الكتاب المسمى بالمنح الرحمانية في الدولة العثمانية، وبدأت فيه بذكر مولانا السلطان عثمان غازي، وختمته بذكر مولانا السلطان مصطفى، أحببت أن أذيل عليه بهذا الذيل؛ لتميل إليه النفوس أعظم ميل، وابتدأت في هذا الذيل بذكر حضرة مولانا .. الملك المؤيد عثمان خان، خلد الله دولته على ممر الأيام، وسميته باللطايف الربانية على المنح الرحمانية "[2].

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٩٢ ب.

(٢) البكري: اللطايف الربانية على المنح الرحمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٩٢٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٨، ورقة ٩٣ أ ب .

والمستفاد من ذلك أن " اللطايف الربانية " تعد استكمالاً للمنح الرحمانية؛ لأن البكري وقف في الكتاب الأخير عند عزل السلطان مصطفى الأول سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٨م) وذكر في تقديم "اللطايف" أنه يقصد التأريخ لعهد السلطان عثمان الثاني (١٠٢٧-١٠٣١هـ/١٦١٨-١٦٢٢م)، ويفهم من التقديم أيضًا أنه ألفه في عهد السلطان المذكور، وأورد عبارات تؤكد ذلك؛ مثل قوله: " أطال الله بقاه"[(١)]، وقد توقف عن الكتابة سنة ١٠٢٩هـ (١٦٢٠م)" [(٢)].

ومعنى ذلك أن "اللطايف الربانية" يمكن أن تعد -تجوزًا- الباب السادس عشر في منهج البكري في التأريخ للعثمانيين -وإن لم يذكر ذلك- لأنه أورد في "المنح" خمسة عشر بابًا اختص كل باب بالتأريخ لسلطان من سلاطين الدولة العثمانية، ولأن السلطان عثمان الثاني يعد السلطان السادس عشر في ترتيب سلاطين آل عثمان، ولأنه – أخيرًا – أعقب التأريخ للسلطان المذكور بإيراد "فصل" تناول فيه تاريخ مصر في عهود الباشاوات المعينين من قبل.

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٩٥ ب.

(٢) المصدر نفسه،ورقة ١٠٣ أ .

وقد ذكر البكري أن السلطان عثمان الثاني "جلس على التخت ... في سادس ساعة من ليلة الأربعاء ثالث ربيع الأول سنة سبع وعشرين وألف"(١)، وأنه خالف سنة أجداده، فلم يقتل السلطان المخلوع مصطفى الأول، ولم يقتل إخوته أيضًا؛ بل وضعهم في موضع لا يدخل عليهم فيه خاص ولا عام"(٢)، وذكر البكري –أيضًا– أن السلطان عثمان الثاني كان يبغض الرشوة بغضًا شديدًا(٣)، ثم أورد قصائد عديدة من نظم عمه أبي المواهب البكري مفتي السلطنة بمصر، والشيخ عبد الرحمن الملاح في مدح السلطان المذكور، ولقبه بـــ"ذي النورين وثالث العمرين"(٤)، واكتفى بتلك الأخبار اليسيرة، ولم يعرض لأوضاع الدولة العثمانية في عهده كما صنع عند تأريخه للسلاطين السابقين في كتابه المنح الرحمانية.

---

(١) نفسه، ورقة ٩٣ أ .

(٢) وذلك ما يطلق عليه " أقفاص الأمراء " المصدر السابق، نفس الورقة .

(٣) المصدر السابق، ورقة ٩٥ أ.

(٤) المصدر نفسه،ورقة ٩٤ ب، ذو النورين: لقب عثمان بن عفان ﷺ استعاره المؤلف للسلطان عثمان للمشاركة في الاسم، وثالث العمرين: عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز –رضي الله عنهما– وجعله ثالثهما لعدله .

وأما الفصل الذي أفرده في نهاية مؤلفه لأخبار الباشاوات، فقد أرخ فيه لباشاوات مصر في عهد السلطان عثمان الثاني، وحتى سنة ١٠٢٩هـ(١٦٣٠م)، وبذلك ختم الذيل على المنح الرحمانية، وهو "اللطايف الربانية".

ونلحظ أن البكري أسهب في التأريخ لعهد جعفر باشا سنة ١٠٣٨هـ (١٦١٨م) دون غيره من الباشاوات على الرغم من قصر مدته؛ إذ لم تزد عن خمسة أشهر ونصف شهر تقريبًا؛ لأن مصر رزئت في عهده بطاعون شديد عم أرجاءها، واستمر أكثر من ثلاثة أشهر، وأورد البكري ترجمات عديدة لمن طعنوا من المشاهير في تلك السنة المنكوبة، وعبر عن كثرة الموتى بسبب الطاعون قائلاً: "وقد حصر من توفي في هذا الفصل المذكور، مضبوطًا من الحوانيت يومًا بيوم، فكان من ابتدايه إلى انتهايه ستماية ألف وخمسة وثلاثون ألف، هذا ما أخرج من الحوانيت، ولو ذكرنا من توفي فيه من الأعيان، لضاقت الأوراق والزمان"[(١)].

خامسًا: فيض المنان بذكر دولة آل عثمان :

(١) المصدر السابق، ورقة ١٠٢ أ ب .

تقتضي الأمانة العلمية أن نشير إلى أن الكتاب المذكور كتب على ورقة غلافه أن عنوانه: "اللطايف الربانية على المنح الرحمانية"؛ بينما تذكر مقدمته أن عنوانه الحقيقي: "فيض المنان بذكر دولة آل عثمان"، ويتضح منها – أيضًا – أن البكري ألفه عقب فراغه من تأليف المنح الرحمانية والذيل عليها، وأنه كتاب خاص عن قضاة العسكر في مصر، مع استكمال التأريخ لسلاطين الدولة العثمانية، قال البكري في مقدمته: ".. فإني حين ألفت كتابي المسمى بالمنح الرحمانية في الدولة العثمانية، وذكرت فيه بكلربكيتهم بمصر، فخطر لي أن أجمع تاريخًا أوردت فيه ذكر قضاهم بمصر؛ مع زيادات ظفرت بها بعد تأليف المنح، وسميته فيض المنان بذكر دولة آل عثمان "[1].

(١) البكري: فيض المنان بذكر دولة آل عثمان، موضوع في دار الكتب المصرية تحت عنوان "اللطايف الربانية على المنح الرحمانية"، مخطوط رقم ٢٤٢٥ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٩٣٠٣، ورقة ١ .

ومع أن هذا التقديم يثير النهم العلمي لدى الباحث بأنه سيظفر بمعلومات على جانب كبير من الأهمية في هذا الكتاب الذي لم يزد عدد أوراقه عن اثنتين وثلاثين ورقة؛ إلا أنه سرعان ما يصاب بخيبة أمل؛ لأن ما فيه لا يختلف في كثير أو قليل عن الموجود في "اللطايف الربانية" –سابق الذكر–؛ إذ أرخ فيه للسلطان عثمان الثاني وباشاوات مصر في عهده، وانتهى –أيضًا– بحوادث شهر رمضان سنة ١٠٢٩هـ (١٦٢٠م)[١].

ولكن اتضح –بالمقارنة– أن البكري ألف كتابه هذا بعد وفاة السلطان عثمان الثاني سنة ١٠٣١هـ(١٦٢٢م)؛ حيث قال عنه: "إنه توفي إلى رحمة الله تعالى في يوم الخميس، ثامن شهر رجب الفرد الحرام سنة إحدى وثلاثين وألف، فكانت مدة سلطنته –رحمه الله– أربع سنوات وأربعة أشهر وستة أيام"[٢]، وابتدأ التأريخ للسلطان المذكور قائلاً: "المرتبة السادسة عشر في ذكر سلطنة مولانا السلطان أبي النصر عثمان "[٣].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه، ورقة ٢ .

(٣) نفسه، ورقة ١ .

وتلك أمور لم ترد في "اللطايف الربانية"؛ إذ اتضح –من خلال عرضه– أن البكري ألفه في حياة السلطان عثمان الثاني، وهذا يرجح لدى الباحث أن كتاب "فيض المنان" يختلف في موضوعه عن كتاب " اللطايف الربانية "، وأن الناسخ، أو القائمين على الأمر في دار الكتب المصرية قد أوجدوا هذا الخلط والاضطراب؛ خاصة وأن موظفي تلك الديار الذين قاموا بتصوير المخطوطات عن طريق أجهزة الميكروفيلم، ليسوا من المتخصصين في مجال البحث العلمي، ومما يرجح هذا الرأي قول أحد الباحثين عن محتويات كتاب "فيض المنان": "إنه يشمل سلطنة عثمان الثاني (١٦١٨–١٦٢٢م)، ثم سلطنة مصطفى الأول الثانية (١٦٢٢–١٦٢٣م)، وباشاوات مصر من سنة ٩٢٣هـ، وحتى سنة ١٠٣١هـ، وبعد ذلك يقدم فصلاً عمن ولي مصر من قضاة العسكر؛ حيث يذكر مدة كل منهم، وما جبل عليه من الصفات، وما أحدثه من الأعمال والتغيير، وذلك من بداية الحكم العثماني في مصر سنة ٩٢٣هـ، وحتى آخر سنة ١٠٣١هـ، ويذكر أن عددهم ستة وستون قاضيًا[١].

---

(١) محمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤، ١٧٥ .

وبناءً على ما سبق ذكره أصبح من الممكن أن تكون أوراق عديدة قد فقدت من هذا المخطوط؛ لا يعرف مكانها حتى وقت إعداد هذه الدراسة، وأن هذه الأوراق المفقودة تحوي معلومات على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتاريخ مصر في العصر العثماني.

سادسًا: الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية :

مخطوط ضخم يتكون من تسع ومائة ورقة مزدوجة من القطع الكبير، مكتوب على ورقة الغلاف بخط يخالف خط الأصل: " تاريخ ملوك مصر، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية "، ويبدأ الترقيم فيه من رقم واحد، وهي بداية مبتورة أدخلت على الكتاب عقب تصويره عن طريق الميكروفيلم، ولكي يكون القارئ على بينة من ذلك، أقول: إنني أثناء إعدادي لرسالة التخصص (الماجستير) أطلعت على أصل هذا المخطوط، وكانت أولى أوراقه تحمل الرقم (١١)، والتي يبين فيها البكري سبب تأليف كتابه، ومنهجه التاريخي، وقال في تلك الورقة المفقودة من صورة الميكروفيلم: "

... فلما أتممت تاريخي الكبير المسمى بعيون الأخبار ونزهة الأبصار، وأتممت تاريخي الصغير المسمى بالمنح الرحمانية في ذكر الدولة العثمانية؛ خطر لي أن ألخص تاريخًا أذكر فيه ملوك الديار المصرية والقاهرة المعزية، من قبل الطوفان مع ذكر نواب آل عثمان، ورتبته على: مقدمة، ونتيجة، وخاتمة، فالمقدمة في ذكر مصر وأول أمرها، وما قيل في سبب تسميتها بمصر، وذكر بعض فضايلها من الكتاب العزيز والسنة الشريفة، والنتيجة: في ذكر ملوك مصر، أعني قبل الطوفان، وفي الجاهلية والإسلام، ثم خلفاؤها ونوابها، وملوكها، ونوابهم إلى سنة ثلاث وخمسين وألف، وأما الخاتمة: ففي بعض خصوصيات مصر، ومنتزهاتها، وعجايبها، وسميته: الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية "[1].

---

(١) البكري: الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية، مخطوط بدار الكتب رقم ٢٢٦٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٦، ورقم ١٧١٨، صورة في حوزة الباحث، الورقة المفقودة من الفيلم رقم ١١.

ويستفاد من هذه الافتتاحية المفقودة من صورة المخطوط الحقائق التالية:

أولاً: أن اسم الكتاب الحقيقي –بتقرير المؤلف– "الروضة البهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية"، وليس –كما كتب على غلاف المخطوط– "النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية"، ولذلك فقد أخطأ من أشاروا إليه بهذا الاسم(١)، ولعلهم لم يقرأوا هذه الافتتاحية .

ثانيًا: أن النسخة الموجودة في دار الكتب المصرية بالقاهرة؛ إذا أعيدت إليها الافتتاحية التي فقدت منها عقب التصوير على أجهزة الميكروفيلم، تعد نسخة كاملة وغير ناقصة، كما زعم البعض(٢)؛ لأننا لا نستطيع تصور المادة التاريخية التي يمكن أن يقدمها البكري في افتتاحية كتابه، فلقد جرت عادة مؤرخي مصر –على مدار تاريخها– أن تسبق الافتتاحيات كل محتويات كتبهم.

---

(١) دكتور/ محمد أنيس: مرجع سبق ذكره، ومحمد عبد الله عنان: مرجع سبق ذكره، ص١٧١، ودكتورة/ ليلى عبد اللطيف: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٢) دكتور/ محمد أنيس: مرجع سبق ذكره، ودكتورة/ ليلى عبد اللطيف: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧ .

ثالثًا: ذكر البكري في افتتاحيته أنه أرخ لمصر منذ أقدم العصور، وحتى سنة ١٠٥٣هـ (١٦٤٢م)، ولكن بعد القراءة والمراجعة اتضح أنه توقف في تأريخه عند عزل خليل باشا عن حكم مصر سنة ١٠٤٢هـ(١٦٣٢م)(١).

منهجه التاريخي:

شرع البكري في تأليف كتابه–موضع الدراسة–سنة ١٠٣٦هـ (١٦٢٦م)(٢) وظل مشغولاً به حتى سنة ١٠٤٢هـ (١٦٣٢م)، وقسمه –كما سبق أن ذكرنا– إلى: مقدمة، ونتيجة، وخاتمة، أما المقدمة: فقد تناول فيها الحديث عن مصر وسبب تسميتها بهذا الاسم، وبعض فضائلها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذلك بإيجاز شديد(٣)؛ جريًا على سنة مؤرخي مصر الذين دأبوا على افتتاح تأريخهم لمصر بمقدمات ماهدة مثل مقدمة البكري، وأما النتيجة، وهي الهدف الرئيسي من الكتاب، فقد اشتملت على حكام مصر منذ أقدم العصور، وحتى سنة ١٠٤٢هـ (١٦٣٢م)، وهي حقبة زمنية طويلة، اتبع فيها البكري المنهج التقليدي في التأريخ شأنه في ذلك شأن الإسحاقي ومرعي الحنبلي، واتسم منهجه التاريخي بسمات عدة أوجزها فيما يلي :

---

(١) البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٢ .

(٢) المصدر السابق، ورقة ٤٤ .

(٣) المصدر نفسه،ورقة ١، ٢ .

أ. اتسم تأريخ البكري لمصر في العصور التي سبقت العصر العثماني؛ أي قبل سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) بالإيجاز الشديد؛ إذ لم يشغل من أوراق المخطوط أكثر من سبع عشرة ورقة مزدوجة[١]، في حين شغل تأريخه لمصر تحت حكم العثمانيين ثلاثًا وأربعين ورقة مزدوجة[٢]، واعتمد في تأريخ لتلك الحقبة الطويلة على مؤلفات المؤرخين الأوائل؛ ابتداءً من عبد الرحمن بن الحكم المتوفى سنة ٢٥٧هـ (٨٧١م)، وانتهاء بابن إياس الحنفي المتوفى سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣م).

ب. قصر البكري جل اهتمامه – في تأريخه السابق على العصر العثماني – على كتابة اسم الحاكم–واليًا كان أم سلطانا– بخط بارز، ذاكرًا سنة ولايته، وتاريخ عزله، أو وفاته، ومدة حكمه، وأخبارًا يسيرة جدًا عن أوضاع مصر في عهده، وذلك دأب من نعرفهم من مؤرخي مصر في العصر العثماني؛ حين يؤرخون للعصور السابقة، ويعتبر الاختصار الشديد الذي لازم فترة ما قبل العصر العثماني ظاهرة علمية جيدة، فقد زخرت المكتبة الإسلامية بالمؤلفات التاريخية التي غطت هذه الفترات السابقة، ولعل البكري اكتفى بتلك الإشارات اليسيرة –أيضًا–لأنه أرخ لمصر –قبل العصر العثماني– تأريخًا مستفيضًا في تاريخه الكبير "عيون الأخبار ونزهة الأبصار " .

---

(١) نفسه، الأوراق من ٢ – ١٩ .

(٢) نفسه، الأوراق من ٩ – ٦٢.

اقتصر البكري في تأريخه لسلاطين الدولة العثمانية على السلاطين الذين خضعت مصر في عهودهم للحكم العثماني؛ أي ابتداءً من عهد السلطان سليم الأول الذي تحولت مصر في عهده إلى ولاية عثمانية سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م)، ولم يشر إلى السلاطين الذين تولوا أمر الدولة العثمانية قبل سليم الأول، ويرجع ذلك إلى أمرين:

- الأول: أنه أرخ لسلاطين الدولة العثمانية في كتابين سابقين هما: كتاب "عيون الأخبار ونزهة الأبصار"، وكتاب "المنح الرحمانية في الدولة العثمانية"، ولذلك نجده يقول عند بداية تناول تاريخ مصر في العصر العثماني، " فأول من دخلت تحت ملكه منهم مولانا السلطان سليم خان ... ابن مولانا بايزيد ابن مولانا السلطان محمد فاتح القسطنطينية ابن مولانا السلطان مراد ابن مولانا السلطان محمد ابن مولانا السلطان بايزيد ابن مولانا السلطان مراد ابن مولانا السلطان أورخان ابن مولانا السلطان عثمان ...

- هذا وقد بينا وقايعهم وتواريخ مددهم في تاريخنا الكبير..."[1].

-الأمر الثاني: الذي دعا البكري إلى عدم التأريخ للعثمانيين، والدولة العثمانية في كتابه موضع الدراسة، أنه قصد به "من ولي تخت مصر"[2]. ولذا تجده يكتفي بكتابه اسم السلطان العثماني -عند ذكر ولايته- بخط بارز، وسنة جلوسه على عرش السلطنة، وتاريخ عزله، أو وفاته، ومدة حكمه، ثم يفصل القول بعد ذلك -مباشرة- في الباشاوات الذين حكموا مصر في عهده، ويحيل القارئ -أحيانًا- إلى تاريخه الكبير"[3].

وظل هذا ديدن البكري؛ حتى ولي السلطان مراد الرابع الحكم "في خامس عشر شهر ذي القعدة الحرام سنة اثنتين وثلاثين وألف"[4]، فنجده قد أسهب في كيفية اعتلائه عرش السلطنة، وأورد أشعارًا من نظم عمه أبي المواهب البكري وابن عمه أحمد أفندي الصديقي-مفتي السلطنة- وغيرهما من الشعراء في مدح السلطان الجديد، وتعداد مناقبه وسرد أخباره"[5]، وقد يبدو هذا أمرًا غريبًا من البكري لإيثاره مراد الرابع -

(١) يقصد كتاب "عيون الأخبار ونزهة الأبصار". البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢) المصدر السابق، نفس الورقة، وتخت مصر: ملك مصر .

(٣) المصدر نفسه،ورقة ٢٧ .

(٤) نفسه، ورقة ٥١ .

(٥) البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٥١، ٥٢، ٥٣ .

دون غيره من السلاطين– بالتأريخ المسهب، ولعل ذلك راجع إلى أنه أرخ في كتابه "عيون الأخبار"، و"المنح الرحمانية" لسلاطين الدولة العثمانية حتى عزل السلطان مصطفى الأول–في سلطنته الأولى– سنة ١٠٢٧هـ(١٦١٨م)، وفي "اللطايف الربانية" أرخ لولاية السلطان عثمان الثاني، وفي "فيض المنان" أرخ لوفاة السلطان المذكور وولاية مصطفى الأولى في المرة الثانية سنة ١٠٣١هـ(١٦٢٢م)، وفي "الروضة الزهية" كان قد جلس على عرش السلطنة مراد الرابع سنة ١٠٣٢هـ (١٦٢٣م)، فأرخ لعهده حتى يستكمل حلقات التأريخ لسلاطين الدولة العثمانية، وأعتقد أن هذا الأمر يحسب للشيخ البكري، ويعلي من قدره كمؤرخ.

ج.اتبع في تأريخه لعصره طريقة التأريخ التقليدية التي تدور حول عهود باشاوات مصر، فكان يكتب اسم الباشا بخط بارز، وتاريخ قدومه إلى مصر، وتاريخ عزله، ومدة حكمه باليوم والشهر والسنة، ثم يسرد أخبار مصر في عهده تفصيلاً؛ مستخدمًا عبارات خاصة؛ مثل: "وفي أيامه حدث كذا"[(١)]، أو وفي زمنه حدث كذا"، واعتمد في تأريخه للحقبة التي عاصرها وعايشها على مشاهدته للأحداث بنفسه، أو النقل عن الثقات من الرواة؛ مستخدمًا – أيضًا– عبارات تدل على ذلك؛ مثل: شاهدت أنا ذلك، بلغني من شخص من أهالي باب النصر، بلغني من بعض الكتبة"[(٢)]، ومثل: "لم يأتِ عنهم خبر، فحصل في مصر غاية الاضطراب والقيل والقال، والكذب الفاحش بالأخبار التي لا أصل لها"[(٣)]، ومثل: "جاءت الأخبار من الأقطار الحجازية الشريفة"[(٤)]، ومثل قوله عن أحد الباشاوات: " ...

---

(١) البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٥٥.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٣٤، ٤٢ .

(٣) المصدر نفسه،ورقة ٥٠ .

(٤) نفسه، ورقة ٥٦ .

د. حتى إني سمعته في بعض مجالس اجتماعي به يقول"[1]، ومما يدل على أمانته وتحريه الصدق أنه عندما يتعرض لذكر بعض قضاة العسكر – مثلاً – ويكون غير متأكد من تاريخ ولايتهم أو عزلهم، يصرح بذلك قائلاً: "لم أقف لهؤلاء على تاريخ تولية ولا عزل أعتمد عليه"[2]، وأيضًا حينما لا يكون واثقًا من بعض الأخبار، يورد عبارات تشير إلى ذلك؛ مثل: "وما نعلم هل إفادة ذلك أم لا، على ما سمعت، على ما قيل"[3]، وعند تضارب الآراء والأقوال يحاول البحث عن أصدقها، ويذكر ذلك مثل قوله: "هذا ما صح عندي من الأقوال في هذه الواقعة، والله تعالى أعلم بالصواب"[4]، ومما يدل على دقته في ضبط التواريخ، قوله عن أحد الباشاوات، أن وصوله إلى ثغر بولاق: " كان في يوم الجمعة وقت الأذان "[5].

---

(١) نفسه ورقة ٤٦ .

(٢) نفسه ورقة ٢٧، ٢٨ .

(٣) نفسه ورقة ٤٢، ٤٦، ٦٢ .

(٤) نفسه ورقة ٦٢ .

(٥) نفسه ورقة ٥٦ .

ولا ريب في أن تلك الطريقة في التأريخ تصور نبض الشارع المصري في عصر المؤرخ تصويرًا دقيقًا، وتجعل القارئ يعايش ما ينقله إليه المؤرخ معايشة صادقة؛ خاصة وأن البكري قد أوتي من البيان ما يجعله قادرًا على إعطاء القارئ صورة –عن مجتمعه– واضحة القسمات بينة المعالم، ونأتي –أخيرًا– إلى الخاتمة: وهي في "ذكر خصوصيات مصر وعجايبها ومتنزهاتها"، فنجدها لا تقل أهمية عن التأريخ للنواحي الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ صحيح أن البكري اعتمد فيها على النقل من مؤلفات السابقين؛ كالمقريزي، والسيوطي، وغيرهما من مؤرخي مصر في العصر المملوكي؛ الأمر الذي قد يجعل القارئ يظن –لأول وهلة– أنه مجرد ناقل عن غيره[1]، وإن كان هذا الأمر في حد ذاته يستحق التقدير، إلا أنه بالدراسة والبحث تبين أن هذه الخاتمة حوت موضوعات متنوعة عديدة جديرة بأن يلتفت إليها الباحثون في تاريخ مصر منذ أقدم العصور، وحتى القرن الحادي عشر الهجري –السابع عشر الميلادي– لحرص البكري على ربط ماضي مصر بحاضر عصره، فمن الموضوعات التي حوتها الخاتمة: موضوع نهر النيل الخالد وأهميته في حياة مصر والمصريين على مر التاريخ،

---

(١) محمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١ .

وقارن بين كيفية كسر السد لإعلان وفاء النيل في عصر المماليك، وكيفيته في العصر العثماني، وتتبع مجرى هذا النهر من منافعه من جبال القمر –جنوبًا– حتى صبه في بحر الروم (المتوسط) شمالاً، وأورد رسمًا جغرافيًا توضيحيًا لذلك[1].

وتناول في الخاتمة –أيضًا– الحديث عن الآثار المصرية القديمة؛ كالأهرامات، وأبي الهول، والبساتين، والحدائق الشهيرة بمصر، وأهم الأزهار والورود الجميلة التي اشتهرت بها حدائق مصر؛ كالنرجس، والبنفسج، والنسرين، والياسمين، وغير ذلك، وأورد أشعارًا كثيرة للقدماء والمعاصرين في وصف تلك الأزهار؛ تدل على رقة ذوقه، ووفرة محصوله الشعري، مع استعانته ببعض الرسوم التوضيحية لما سبق ذكره"[2].

وجعل تتمة لتلك الخاتمة في بعض "لطايف مصر"، بين فيها أن مصر بلد يفضل سائر بلدان العالم لأسباب عديدة؛ منها: أنها تتمتع بمناخ معتدل يجمع بين قيظ أراضي الحجاز، واعتدال مناخ الشام، وأنها تحوي العديد من المزروعات والملبوسات؛ لذا فمصر أرض يستحب سكناها لما حوته من الفضائل العظيمة السابق ذكرها، إلى جانب شهرة مدارسها وأزهرها، وعلمائها على مر العصور[3].

---

(١) البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، الأوراق من ٦٢ – ٦٨ .

(٢) المصدر السابق، الأوراق من ٦٩ – ٩٦ .

(٣) المصدر نفسه،الأوراق من ٩٦ – ١٠٤ .

وأردف التتمة السابقة بتتمة أخرى: "في ذكر أمور تتعلق بمصر من ذكر الأشهر القبطية، وما كانت الحكماء تحمده فيها وتكرهه، وما يزرع فيها، وما يدرك، وما يناسب ذلك من أمور مهمة لا يستغنى عنها، ولا يليق إخلاء كتابنا منها"[١]، وقَسَّم التتمة المذكورة إلى فصول تسعة، شملت موضوعات حيوية تهم – بالدرجة الأولى– الباحثين في تاريخ مصر في العصر العثماني؛ لأنه تلقى الضوء على طبيعة ما كان يزرع في مصر –في عصر البكري– من محصولات زراعية، وبيان أوقات الزرع، وأوقات الحصاد، وإنتاجية الفدان من كل محصول، ومقدار الضرائب التي كانت تجبى على مختلف أنواع المحصولات؛ إلى جانب ما أورده عن الثغور المصرية الموجودة في عصره، وعن الأقاليم التي كانت مصر تنقسم إليها، وتلك موضوعات جديرة بأن تلفت نظر الباحثين في تاريخ مصر إلى كتاب "الروضة الزهية"، ولكي يقف القارئ على أهمية ما تضمنته الخاتمة من معلومات قيمة من شتى الموضوعات نحيله إلى هذا الجدول المسطر في الحاشية، والذي استقيناه من الخاتمة،

(١) البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، ورقة ١٠٥ .

ويبين هذا الجدول أنواع المحصولات التي كانت تزرع في مصر في عصر البكري، وإنتاجية الفدان،

ومقدار ما كان يجبى عليه من ضرائب، مع أخذنا في الاعتبار أن هذه الضرائب كانت في تصاعد مستمر؛ نتيجة لتدهور أوضاع مصر الإدارية، والاقتصادية(١).

(١)

م	نوع المحصول	إنتاجية الفدان	الضريبة على الفدان الواحد
١.	القمح	من ٢: ٢٠ إردبًا	من ٢: ٣ إردب
٢.	الشعير	من ٢: ٢٠ إردبًا	من ٢: ٣ إردب
٣.	الفول	من ٢: ٢٠ إردبًا	من ٢: ٣ إردب
٤.	الحمص والجلبان والعدس	من ٤: ١٠ إردبًا	من ١: ١,٥ إردب
٥.	الكتان	٣٠ حبلاً	٣ أشرقية
٦.	القرطم الجاف (البرسيم)	من ١: ٢ إردبًا	دينار واحد
٧.	البصل والثوم	من ١٠٠: ٢٥٠ حزمة	ديناران
٨.	الترمس	٢٠ إردبًا تقريبًا	دينار وربع
٩.	الكمون والكراوية	من ٥: ٢٠ إردبًا	من ١: ٢ دينار
١٠.	اللوبياء	من ٥: ٢٠ إردبًا	٣ دنانير
١١.	السمسم	من ٥: ٢٠ إردبًا	دينار وثلث تقريبًا
١٢.	القطن	من ١: ٦ إردبًا	دينار واحد
١٣.	قصب السكر	من ٢: ٨ قناطير	من ٢,٥: ٥ دنانير
١٤.	القلقاس	من ٥: ٤٠ ديناراً للفدان	من ١: ٤ دنانير
١٥.	الباذنجان	٣٠ دينار تقريبًا	٣ دنانير
١٦.	النيلة	من ١٦: ٢٠ ديناراً	٣ دنانير
١٧.	الفجل	من ٤: ٨ دنانير	دينار واحد
١٨.	اللفت	من ٤: ٨ دنانير	دينار واحد
١٩.	الخس	١٠ دنانير تقريبًا	ديناران
٢٠.	الكرنب	١٠ دنانير تقريبًا	ديناران

جدول يبين أنواع المزروعات وإنتاجية الفدان ومقدار الضريبة على الفدان الواحد. المصدر السابق، الورقتان ١٠٦، ١٠٧

ويستفاد من الجدول المذكور في الحاشية الحقائق التالية:

١. أن جميع أنواع المزروعات التي نعرفها في عصرنا الحاضر كانت تزرع في مصر في العصر العثماني .

٢. كان القطن يزرع –أيضًا– في مصر في العصر العثماني، وعلى الرغم من أنه كان من النوع الرديء[1]؛ إلا أن إنتاجية الفدان تراوحت بين قنطارين وثمانية قناطير، وهي إنتاجية تعد معقولة –في حدها الأقصى– إذا قورنت بإنتاجية الفدان في وقتنا الحاضر .

٣. كانت الضرائب تجبى على المحصولات الهامة، كالقمح، والشعير، والفول، والحمص، والعدس؛ عينًا، أما في المحصولات الأخرى فكانت تجبى نقدًا .

٤. لم يترك العثمانيون جليلاً ولا حقيرًا مما كان يزرع في مصر إلا وفرضوا عليه الضرائب، فقد فرضت الضرائب على محصولات؛ مثل: الباذنجان، والقلقاس، والفجل، والخس، وغيرها، ويبدو أنها كانت تزرع في مساحات واسعة .

---

(١) الرافعي: تاريخ الحركة القومية، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٦٣ .

٥. اتسمت مؤلفات البكري التاريخية بالدقة؛ إذ شملت دراسة أوضاع مصر في عصره، فالبكري لم يكن مجرد ناقل عن غيره، وإنما أضاف – إلى ما سجله الآخرون – واقع مجتمعه كما عايشه بنفسه .

****

سابعًا: الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة :

وهو كتاب صغير يقع في أربع وخمسين ورقة ذات وجهين من القطع المتوسط، ألفه البكري سنة١٠٥٤هـ(١٦٤٤م)[١]، جمع فيه "زبد الكلام"[٢]، واقتطف فيه أزاهر تواريخه، وجعله ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في فضائل مصر وما ورد بشأنها من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، ودعاء الأنبياء –عليهم السلام– لها، ووصف العلماء ودعائهم لها، واختيار الصحابة والملوك والأفاضل سكناها بعد فتحها على يد عمرو بن العاص ﷺ سنة ٢١هـ (٦٤١م)، كل ذلك بإيجاز شديد[٣].

الباب الثاني: في ذكر من ولي مصر من الوزراء العثمانيين والبكلربكية، تناول فيه حوادث الفتح العثماني لمصر، وأخبار مصر في عهود الباشاوات من سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) وحتى عزل الوزير مقصود باشا في الحادي والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ثلاث وخمسين وألف (فبراير ١٦٣٣م)[٤]،

---

(١) البكري: الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢٢٦١ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٣٩٥، صورة في حوزة الباحث، ورقة ٢، ١٦ .

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٢ .

(٣) البكري: الروضة المأنوسة، مصدر سبق ذكره، الأوراق من ٢ – ١٢ .

(٤) نفسه، الأوراق من ١٢ – ٤٤ .

وقد التزم البكري في هذا الباب بما ذكره من "أخذ زبد الكلام"، فحرص على كتابة اسم السلطان العثماني بخط بارز، وتاريخ جلوسه على عرش السلطنة، وتاريخ عزله، أو وفاته، ومدة حكمه، ثم أرخ لمصر في عهود الباشاوات الذين تولوا أمرها من قبل كل سلطان على انفراده، وذلك بإيجاز لم يخل بجوهر الموضوع؛ معتمداً على أنه فصل القول عن أخبار مصر في كتبه الأخرى، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وقد بينا ذلك مفصلاً في تواريخنا"[1].

وعلى أية حال، فما أورده البكري من أخبار مصر في العصر العثماني حتى سنة ١٠٥٣هـ (١٦٤٤م)، يكفي القارئ العادي ويشبع رغبته في معرفة الملامح العامة لمصر إبان تلك الحقبة، أما الباحث المدقق الذي يتوخى الغوص في أعماق المجتمع المصري، فعليه الرجوع إلى مؤلفات البكري الأخرى ليجد تفصيلات أدق، يستطيع من خلالها سبر أغوار المجتمع المصري، ودراسة أوضاعه الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحضارية .

---

(١) ورقة ٤٤ .

الباب الثالث: وهو أهم ما في كتاب البكري؛ إذ قصره على التأريخ لقضاة العسكر قائلاً: "ذكر من وليها –أي مصر– من قضاة العساكر أهل المقام الباهر"(١)، وأورد ثبتًا بأسماء ثمانين قاضيًا شغلوا وظيفة قاضي عسكر مصر من سنة ٩٢٩هـ(١٥٢٢م) وحتى منتصف سنة ١٠٥٥هـ(١٦٤٥م)، واختلف منهجه عن منهج معاصره الشيخ الدميري المالكي في عدة أمور، منها:

١. ترجم الدميري لقضاة مصر في القرن العاشر الهجري، وأوائل القرن الحادي عشر، في حين اقتصر البكري على التأريخ لقضاة العسكر في مصر في العصر العثماني فقط دون أن يشير إلى قضاة العصر المملوكي أدنى إشارة.

٢. رتب الدميري قضاة مصر ترتيبًا أبجديًا، فجمع القضاة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف واحد، وأورد تراجمهم واحدًا إثر واحد، وهكذا، في حين رتب البكري قضاة العسكر ترتيبًا زمنيًا؛ أي بحسب تاريخ ولايتهم قضاء عسكر مصر، وتاريخ عزلهم، وهكذا .

---

(١) نفس الورقة .

٣. أورد الدميري تراجم فياضة عن قضاء مصر، فذكر تاريخ مولدهم، ونشأهم، وعلومهم، ووظائفهم قبل توليتهم قضاء مصر، وسيرهم في مصر، والعديد من التقاليد القضائية التي كانت متبعة في مصر، وتاريخ عزلهم، وأخبارهم بعد ذلك، ووفاقم –إذا تيسر له معرفتها– أما البكري فقد اقتصر على التأريخ لقضاة العسكر في مصر في عهد كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية على انفراده، واكتفى بكتابة اسم القاضي بخط بارز؛ مبينًا تاريخ وصوله إلى القاهرة باليوم والشهر والسنة، وتاريخ عزله – أيضًا – بدقة واضحة، ولم يزد عن ذلك إلا قليلاً، يقول – مثلاً – عن أحد قضاة العسكر: "المولى حسن أفندي قتلي زاده"[1]، الولاية الثانية، استولى على قضاء الديار المصرية في خامس شعبان سنة ثلاث وألف، وعزل في خامس عشر صفر سنة أربع وألف، وهو آخر من ولاهم المرحوم السلطان مراد من قضاة العساكر على مصر المحروسة"[2]، وعلى أية حال

---

(١) كذا النص، ولعل صحة الاسم قنال زاده.

(٢) البكري: الروضة المأنوسة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٨ .

٤. فإن قضاء العسكر الذين أوردهم البكري يمكن من خلالهم إكمال النقص الموجود في كتاب الشيخ الدميري الناجم عن فقدان العديد من أوراقه، ويمكن أن يعد عمل الشيخ البكري –أيضًا– استكمالاً لجهد معاصره الدميري، وإن اختلف المنهج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيمكن للباحث الوقوف على بعض الحقائق التاريخية التالية من خلال ثبت البكري :

فمن هذه الحقائق أن: قضاة العسكر في مصر كان يصدر بتعيينهم فرمان من السلطان العثماني مباشرة، ولذا فقد حرص البكري على أن يذكر قضاة العسكر المعينين في عهد كل سلطان على انفراده –كما سبق أن ذكرنا–، وهذا يدل على أن باشاوات مصر لم يكن من حقهم تعيين هؤلاء القضاة، أو التدخل في تعيينهم أو عزلهم بأي شكل من الأشكال، ولم يحدث هذا التدخل غير مرة واحدة، فقد ورد في ثبت البكري أنه حين توفي قاضي العسكر، المولى عبد الباقي أفندي طوسون زاده في شهر رمضان سنة ١٠١٥هـ(١٦٠٧م)

عين الوزير حسن باشا (١٠١٤- ١٠١٦هـ/١٦٠٥-١٦٠٧م) المولى عبدالجبار أفندي المنفصل عن قضاء مكة المكرمة، وكان موجودًا بالقاهرة في التاريخ -السابق الذكر- خلفًا للقاضي المتوفي، ووافقت السلطنة على هذا التعيين[١]، وجدير بالذكر أن باشا مصر كان من حقه تعيين قائم مقام القاضي في حالة خلو هذا المنصب بالوفاة أو العزل؛ إلى حين وصول القاضي الجديد، أو من يرسله إلى القاهرة لينوب عنه إلى حين وصوله، وأحيانًا -في مثل هذه الأحوال- كان الباشا يعين إمامه في الصلاة في وظيفة قائم مقام القاضي، ويبدو أن الباشا كان يضطر إلى ذلك إذا لم يجد من بين نواب القاضي من يكون أهلاً لأن يخلفه في عمله[٢].

ومن الحقائق التاريخية التي يمكن الوقوف عليها -أيضًا- من خلال ثبت البكري أن قاضي العسكر-بطبيعة الحال- كان تركيًا يأتي من إستانبول مباشرة إلى مصر، ولكن حدثت استثناءات عديدة لتلك القاعدة، فقد عين المولى عبد الرؤوف أفندي في شهر رمضان سنة ١٠٠٥هـ (١٥٩٧م)

(١) المصدر السابق، ورقة ٤٩ .

(٢) أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤ .

في منصب قاضي عسكر مصر، ولم يأت من تركيا، وإنما كان من المجاورين في الأزهر الشريف، صحيح أنه تركي الأصل، ولكن فرمان التعيين صدر له أثناء إقامته في القاهرة لطلب العلم، وحين شغل وظيفته رفض أن يتزيا بزي الأتراك، وآثر عليه الزي العربي؛ لذلك لقب "بالعربي"[(١)].

وأحد قضاة العسكر كان مصريًا، وهو القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، فوالده كان من أكابر علماء الأزهر الشريف في مصر، وحين أتم ابنه "شهاب الدين أحمد" علومه بالأزهر، شد رحاله إلى إستانبول، فبرع في علوم الشريعة هناك، وتولى الإشراف على أكبر مدارس العاصمة العثمانية، وذاع صيته حتى وصل إلى مسامع السلطان العثماني، فأصدر فرمانًا بتعيينه قاضيًا للعسكر في مصر سنة ١٠٥١هـ (١٦٤١م)[(٢)]، وقد توفي القاضي المذكور في مصر سنة ١٠٦٩هـ (١٦٥٨م)[(٣)]، ولعل هذا يكون ردًا على من ادعوا أن ساحة القضاء في مصر خلت من رجال الأزهر، وأنها كانت وقفًا على علماء الأتراك[(٤)].

---

(١) البكري: الروضة المأنوسة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٨ .

(٢) المصدر السابق، ورقة ٥٣ .

(٣) المحبي: خلاصة الأثر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٤) الرافعي: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩، ٥٠، دكتور/ حسن عثمان: تاريخ مصر في العهد العثماني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٨، وانظر دراسة حول قضية علماء الأزهر والقضاء المصري، دكتور/ عبد الجواد صابر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤٧ - ٤٥٩ .

ونأخذ على البكري – في ثبته عن قضاة العسكر في مصر – قوله: " فأول من وليها مصطفى أفندي الرومي، استولى على قضاء مصر في سنة تسع وعشرين وتسعماية، في محرم منها، بعد أن أرسل مولانا وسيدنا السلطان سليمان –رحمه الله تعالى– أمره الشريف لحاكم الديار المصرية؛ بإبطال القضاة الأربعة، فنفذ أمره الشريف، وجاء مصطفى أفندي إلى مصر، وجعل له نوابًا من الثلاثة مذاهب مالكي، وشافعي، وحنبلي"[1]، وقد نقل عنه هذه الرواية، وأكدها المؤرخ المصري المعروف عبد الرحمن الرافعي[2] .

والحقيقة أن القول السابق مناقض لما أورده ابن إياس في تاريخه عن نظام العثمانيين الأول في مصر؛ إذ أكد –كما سبق أن ذكرنا في غير موضع– أن أول قاضي عثماني كان يدعى "سيدي جلبي"، وأنه وصل إلى مصر في شهر رجب سنة ٩٢٨هـ (١٥٢٢م)[3]، ولا نعرف السبب الذي دعا البكري إلى تجاهل روايات ابن غياس في هذا الشأن مع أن كتاب "بدائع الزهور" يعد من مصادره التاريخية الهامة، وقد نقل عنه روايات عديدة في كتبه كلها،

---

(١) البكري: الروضة المأنوسة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٤ .

(٢) الرافعي: مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ٤٨، ٤٩ .

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور، مصدر سبق ذكره، ج ٥، ص ٤٥٨، ٤٥٩ .

ولعله لم يشأ أن ينقل في كتابه ما يحط من قدر العثمانيين؛ إذ إن ابن إياس حمل على القاضي العثماني "سيدي جلبي"–السابق الذكر– حملات عنيفة لمظالمه الشنيعة، فقد تكون عاطفة البكري تجاه العثمانيين دفعته إلى إغفال روايات ابن إياس في هذا الشأن، أو لعل وقائع تاريخ القضاء العثماني في مصر جعلته لا يعد البداية الحقيقية له إلا بداية استقرار نظامه، فقد ثبت أن قضاة القضاة الأربعة ظلوا فترة بعد سيدي جلبي في مناصبهم وصلت إلى نهاية العشرينيات من القرن العاشر الهجري(١)، ومما يجب الإشارة إليه أن البكري قال في كتابه "الروضة الزهية" في عهد مصطفى باشا سنة ٩٢٨هـ (١٥٢٢م)، "وفي زمنه تولى قضاء الديار المصرية، المولى أحمد أفندي الرومي، وكانت مدته ست عشرة سنة، إلى أن عزل في زمن داود باشا"(٢).

(١) دكتور/ عبد الجواد صابر: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٠ .

(٢) البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢ .

وما قاله البكري هنا مناف لما أورده في "الروضة المأنوسة" إذ جاء فيها أن أحمد أفندي –سالف الذكر– هو " الثاني في ترتيب قضاة العسكر في مصر وليس الأول، كما أن مدته لم تزد على سنة وثلاثة أشهر " [١]، ويغنينا أن نذكر أن رواية البكري في "الروضة الزهية" السابقة الذكر، دفعت البعض إلى أن يقول –دون ترو–: "كان قاضي القضاة يشغل منصبه لسنوات طويلة وصلت أحيانًا إلى ستة عشر عامًا"[٢]، ولو كلف صاحب هذا القول نفسه مشقة الرجوع إلى مؤلفات البكري الأخرى؛ لتبين حقيقة الأمر؛ إذ إن البكري شرع في تأليف "الروضة الزهية" سنة ١٠٣٦هـ (١٦٢٦م) –كما سبق أن ذكرنا– ولعله لم يكن قد تأكد بعد من صحة ما ينقل من روايات تاريخية خاصة بالنسبة لبعض قضاة العسكر؛ لأنه كان يعقب على أسماء بعضهم بقوله: "م أقف لهؤلاء على تاريخ تولية أو عزل أعتمد عليه"[٣]، وحين تأكدت لديه التواريخ سجلها في "الروضة المأنوسة"؛ لذا فمن واجب الباحثين عدم الاقتصار على مصدر واحد من مؤلفات البكري؛ بل الأجدى لهم مراجعة كتبه التاريخية كلها، وبهذا تتكشف الحقائق فتذكر بصورة أصدق، وخلاصة القول هو أن مؤلفات البكري يتمم بعضها بعضًا .

---

(١) البكري: الروضة المأنوسة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٤ .

(٢) دكتورة: ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩، وانظر: دكتور/ محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢ .

(٣) البكري: الروضة المأنوسة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٤ .

ثامنًا: قطف الأزهار من الخطط والآثار :

مخطوط ضخم يتكون من ١٩٨ ورقة ذات وجهين من القطع الكبير، قال البكري في مقدمته: "... فإني لما طالعت كتاب الخطط، لحافظ عصره ووحيد دهره، الشيخ تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد ابن إبراهيم بن تميم بن عبد الصمد المقريزي ... فرأيته أسهب غاية الإسهاب، وأطنب غاية الإطناب، ولم يرتبه ترتيبًا يسهل منه الكشف عما يريد الطالب، فاستخرت الله تعالى ... أن اقتطفت أحاسنه، وأجمع معادنه، مع بعض زيادات زدتها فيه، وحذفت ما يستغنى عن وجوده الكلام مع حسن ترتيبه على أتم نظام؛ مستعينًا بالملك العلام، وسميته "قطف الأزهار من الخطط والآثار"[(١)]. ويستفاد من هذا التقديم أن البكري درس كتاب المقريزي "المواعظ والآثار بذكر الخطط والآثار" دراسة جيدة، فوجد أن المقريزي –رحمه الله– لم يعنِ العناية الكافية بتنسيق محتويات كتابه، بأن يجمع –مثلاً– النوع الواحد من الخطط أو من الآثار في باب واحد، أو في فصل مستقل ليسهل الرجوع إليه دون عناء، وإنما جعل ذلك متفرقًا في كتابه، فكان أن شمر البكري عن ساعد الجد، وشرع في إعادة تنسيق خطط المقريزي، وأخرجها في ثوب جديد، نستوضح بعض معالمها فيما يأتي :

(١) البكري: قطف الأزهار من الخطط والآثار، مخطوط بدار الكتب رقم ٤٥٧ جغرافيا، ميكروفيلم رقم ٤٥٨٥٢، ورقة ١.

أ. جمع النوع الواحد من الخطط أو من الآثار ووضعه في باب مستقل، فجاء الكتاب في أربعة وثلاثين بابًا، شملت كل محتويات خطط المقريزي، فهذا باب في أصل تسمية مصر، وآخر في النيل، وثالث في ترع مصر وجسورها، ورابع في أهراماتها، وخامس في جبالها، وسادس في مدائنها، وسابع في شهور القبط وأعيادهم، ثم انتقل بعد هذه الأبواب التي شملت جغرافية مصر وحضارتها بصفة عامة إلى مدينة القاهرة، فعرض لخططها وتاريخها، وأثارها؛ ملتزمًا بوضع كل نوع في باب مستقل، ولم يقتصر البكري على تقسيم الخطط المقريزية إلى أبواب فقط، وإنما قسم بعض هذه الأبواب إلى فصول –إذا احتاج الأمر إلى ذلك–، فمثلاً في الباب السابع والعشرين وعنوانه: " في ذكر المدارس، والمارستانات، والمساجد"[1]، وجد أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع، فحرصًا منه على الالتزام بمنهجه وضع كل نوع في فصل مستقل، فهذا فصل في ذكر المدارس[2]، وآخر في ذكر المارستانات[3]، وثالث في ذكر المساجد[4]، ونفس الأمر صنعه البكري في بعض الأبواب التي تتطلب ذلك[5].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ١٨٠ .

(٢) المصدر نفسه والورقة .

(٣) نفسه، ورقة ١٨٢.

(٤) نفس الورقة .

(٥) نفسه، ورقة ١٧، وورقة ٩١ مجرد أمثلة .

والحقيقة التي لابد من ذكرها هي أن البكري بتخطيطه السابق الإشارة إليه؛ لا يختلف في كثير أو قليل عن الطرق المنهجية في البحث العلمي في وقتنا الحاضر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فبالرجوع إلى خطط المقريزي نفسها نجد الشيخ المقريزي لم يقسمها إلى أبواب وفصول[1]، ومع محاولته وضع كل نوع من الخطط، أو من الآثار في صفحات متتابعة؛ إلا أنه لم يلتزم بذلك في كثير من الأحيان؛ الأمر الذي أدى إلى تكرار ذكر الشيء في بعض المواضع أكثر من مرة، ومما يؤكد صدق ما ذهب إليه البكري أن المقريزي " أسهب غاية الإسهاب وأطنب غاية الإطناب"، نكتفي بإيراد مثال واحد تدليلاً على ذلك، فقد عرف المقريزي " بركة الحج " في خططه مرتين، قال في الجزء الأول تحت عنوان "بركة الحج": " هي بظاهر القاهرة من بحريها، وتسميها العامة في زمننا هذا الذي نحن فيه بركة الحاج، لنزول الحجاج بها عند مسيرهم من القاهرة إلى الحج في كل سنة، ونزولهم عند العودة بها، ومنها يدخلون إلى القاهرة، ومن الناس من يقول جب يوسف، وهو خطأ، وإنما هي أرض جب عميرة، وعميرة هذا هو ابن تميم النجيبي من بني القرناء، نسبت هذه الأرض إليه، فقيل لها: أرض جب عميرة"[2].

---

(١) جدير بالذكر أن المقريزي وضع كلمة "فصل" وضعًا عشوائيًا في ثلاثة مواضع، وهذا ما جعلنا نضرب صفحًا عن الإشارة إليها في المتن. (راجع: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٤، ٥٥، و ج ٢ ص ٣٦٠).

(٢) المقريزي: المصدر السابق، ج ١، ص ٤٨٩ .

والتعريف السابق عن بركة "الجب أو الحج" وافٍ وواضح كان من الواجب على المقريزي الاكتفاء به، ولكن قارئ خططه يفاجأ أنه أعاد نفس القول في الجزء الثاني من كتابه تحت عنوان "بركة الحجاج"، وغير خاف على القارئ أن هذا من قبيل التكرار الذي لا جدوى منه، وقد يكون اضطر إليه اضطرار حتى لا يصيب قارئه بالحيرة، أما البكري فقد أورد تعريف "بركة الحاج"[1] مرة واحدة مع حذف بعض التفاصيل الواردة في تعريف المقريزي، قال البكري: "هذه البركة من الجهة البحرية من القاهرة على نحو بريد، عرفت أولاً بجب عميرة، ثم قيل لها أرض الجب، والآن عرفت ببركة الحاج؛ لنزول الحجاج بها عند مسيرهم من القاهرة إلى مكة المشرفة، وعند عودهم كذلك"[2].

(١) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٦٢ .

(٢) البكري: قطف الأزهار، مصدر سبق ذكره، ورقة ١٣٠ .

ب. تبرز أهمية تنسيق البكري للخطط المقريزية في أنه ربط ماضي مصر بحاضر عصره بذكر أوضاع الخطط الواردة في كتاب المقريزي، والمصائر التي آلت إليها في عصره، فقد عرف –مثلاً– المدرسة "الكمالية" نقلاً عن المقريزي بقوله: "عمرها السلطان الملك الناصر لدين الله بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب بن شادي بن مروان سنة ٦٢٢، وهي ثاني مدرسة عملت للحديث"[١]. علق البكري على قول المقريزي السابق بقوله: "قلت وبها الآن القسمة العربية[٢]، وعندما عزل قاضي مصر، تتحول المحكمة التي عند بين القصرين[٣] في هذه المدرسة"[٤].

ويقارن بين كيفية إقامة المنشآت المعمارية والخبرية في عصره بغيره من العصور قائلاً: "وعن زماننا هذا، إن احتاج إلى عمارة أماكن بخشب أو غيره، أخذ من الناس بغير ثمن، أو بأبخس القيمة،

---

(١) المصدر السابق، ورقة ١٨١، وانظر: المقريزي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٧٥.

(٢) أي: محكمة القسمة العربية المختصة بفترات الفلاحين والتجار والمهنيين، وأهل الذمة، وكل من ليس له وظيفة في الديوان .

(٣) يقصد المحكمة الكبرى أو محكمة الباب العالي، وبين القصرين يبدأ من شارع عبد الرحمن كتخدا، وينتهي بحارة الصالحية تجاه باب الصاغة . (علي مبارك: الخطط، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٩) .

(٤) البكري: قطف الأزهار، مصدر سبق ذكره، ورقة ١٨١ .

مع ما يصيب مالكه من الخوف والخسارة للأعوان[1]، كما سجل ملاحظاته عما طرأ على أحياء القاهرة في عصره من التغيير والتبديل، وبذلك وصل تاريخ الخطط من حيث تركها المقريزي إلى عصره، وأضاف إليها إضافات لها قيمتها التاريخية والحضارية.

ج. استطرد البكري في الباب الثامن، وعنوانه: "في ذكر الفسطاط وفتح مصر وأخطاطها "بأن أورد ثبتًا بأسماء حكام مصر منذ الفتح الإسلامي لها سنة ٢١هـ (٦٤١م)، وحتى عهد الوزير أيوب باشا سنة ١٠٥٤هـ (١٦٤٤م)[2] واقتصر على ذكر اسم الحاكم وتاريخ ولايته على مصر، وتاريخ عزله باختصار شديد، وأحال القارئ – الذي يريد معرفة التفاصيل إلى كتبه الأخرى[3]، كما أورد خاتمة لهذا الباب أورد فيها – أيضًا – ثبتًا بأسماء من تولوا قضاء مصر منذ فتحها الإسلامي، وحتى سنة ١٠٥٦هـ (١٦٤٦م)[4] باختصار شديد أيضًا .

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٩١ .

(٢) المصدر نفسه،الأوراق من ٤٨ – ٧٣ .

(٣) نفسه، ورقة ٦٦، ٦٨ مجرد أمثلة .

(٤) نفسه، الأوراق من ٧٣ – ٨٨ .

والحقيقة أن هذا المخطوط له قيمته التاريخية القصوى، فالبكري قد استكمل به مسيرة المقريزي التاريخية حتى عُد فريدًا في نوعه بين مؤلفات مؤرخي مصر في العصر العثماني؛ إلا أن الرجوع إليه جد عسير، فقد استطاع القائمون على أمر المخطوطات حظر الاطلاع على النسخ الأصلية؛ بينما الفيلم المصور عليه هذا المخطوط مقطوع نصفين، وبه أوراق عديدة ممحاة نهائيًا، والأوراق المصورة تحتاج إلى جهد كبير في سبيل قراءتها نظرًا لرداءة التصوير، هذا إلى جانب أن القائمين على أمر المخطوطات في دار الكتب المصرية تدخلوا في ترقيم أوراق المخطوط خلافًا للترقيم الأصلي الذي وضعه الناسخ؛ مما أحدث اضطرابًا في تقديم أو تأخير العديد من الأوراق عن أماكنها الصحيحة .

****

تاسعًا: الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة :

آخر الكتب التي نعرفها من تأليف البكري، وهو مخطوط ضخم يتكون من ست ومائة ورقة مزدوجة من القطع الكبير، شرع البكري في تأليفه سنة ١٠٥٥هـ(١٦٤٥م)(١)، وظل مشغولاً به حتى سنة ١٠٦٣هـ(١٦٥٢م)(٢)، وقصد به -أيضًا- " ذكر من ولي تخت مصر"(٣) منذ أقدم العصور، وحتى عصره، وقسمه إلى مقدمة وعشرين بابًا تدور كلها حول مصر، واتبع في عرضه منهجًا تاريخيًا جديدًا يختلف كثيرًا عن منهجه في كتبه السابقة، ومناهج المؤرخين المعاصرين له، ولكي يقف القارئ على هذا المنهج، نعرض محتويات هذا الكتاب عرضًا موجزًا :

---

(١) البكري: الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٠٤٠٩ ح، ميكروفيلم رقم ١٧٤٤، صورة في حوزة الباحث، ورقة ١٥ .

(٢) المصدر السابق، ورقة ٥٤ .

(٣) المصدر نفسه،ورقة ١٤، ١٥، ١٨ .

المقدمة: في الحث على سكنى الأمصار العظام، والترغيب فيها وحب الوطن، وقد اعتبر البكري مصر من أهم الأمصار الكبرى في العالم التي يستحب سكناها .

الباب الأول: في ذكر مبدأ مصر وأول أمرها، وما قيل في سبب تسميتها، وقد أورد البكري في ذلك روايات منقولة عن المؤرخين السابقين؛ من أمثال عبد الرحمن بن عبد الحكم، والمسعودي، والمقريزي، والسيوطي، وغيرهم[1]، وما ذكره في هذا الباب لا يختلف عما أورده في كتبه الأخرى.

الباب الثاني: وهو باب جغرافي بالدرجة الأولى، يدل على إعجاب البكري بوطنه؛ لموقعه الفريد الذي يتوسط قارات العالم؛ إذ قصره للحديث عن حدود مصر، فذكر أن مصر أرض شاسعة، تمتد حدودها من العريش شرقًا إلى لوبية –ليبيا– غربًا، ومن بحر الروم –المتوسط– شمالاً حتى أراضي النوبة جنوبًا، كما أنها تطل على بحر القلزم –الأحمر– من جهة الشرق، وبذلك يكون لها طريقان إلى الأراضي المقدسة بالحجاز، طريق بري حول عقبة أيلة،

---

(١) نفسه، ورقة ٤ .

وآخر بحري عن طريق بحر القلزم؛ الأمر الذي ييسر على المصريين أداء مناسك الحج، ويجعل مصر محطًا لقوافل الحج من البلاد الإسلامية في إفريقيا، ومن إستانبول – عاصمة الدولة العثمانية[١]–.

الباب الثالث: هو باب تاريخي وهو الغرض الرئيسي من الكتاب، وقد ذكر البكري أنه أرخ فيه لمن ولي تخت مصر منذ أقدم العصور، وحتى سنة ١٠٦٠هـ (١٦٥٠م)[٢]، ولكنه لم يلتزم بالنهاية الزمنية السابقة؛ إذ امتد تاريخه حتى عهد الوزير محمد باشا؛ الذي ولي شئون مصر في شهر المحرم سنة ١٠٦٣هـ (١٦٥٢م)[٣]، ولذلك زاد تأريخه ثلاث سنوات أخر عن التخطيط الزمني الذي وضعه لنفسه أثناء شروعه في تأليف الكتاب، وهو الأمر الذي لم يدركه بعض من كتبوا عن البكري[٤] لاقتصارهم على قراءة الافتتاحية دون قراءة المخطوط نفسه.

---

(١) نفسه، ورقة ٤، ٥ .

(٢) نفسه، ورقة ٥ .

(٣) نفسه، ورقة ٥٤ .

(٤) دكتورة/ ليلى عبد اللطيف: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠ .

واعتبر البكري هذا الباب: "هو لب الكتاب"[1]، فشغل به نصف أوراق المخطوط تقريبًا، ويعد هذا الباب امتدادًا لمؤلفاته التاريخية السابق عرضها؛ لأنه توقف في المنح الرحمانية عند سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٨م)، واللطايف الربانية عند سنة ١٠٢٩هـ(١٦٢٠م)، وفيض المنان عند سنة ١٠٣١هـ(١٦٢٢م)، والروضة الزهية حتى سنة ١٠٤٢هـ(١٦٣٢م) والروضة المأنوسة حتى سنة ١٠٥٣هـ (١٦٤٤م)، وفي كتابه -موضع الدراسة- أضاف إحدى عشرة سنة أخرى، فوصل إلى سنة ١٠٦٣هـ (١٦٥٢م).

وسار في تأريخه على نفس الطريقة التي اتبعها في كتبه السابقة، وهي الطريقة الحولية التي تدور حول عهود الولاة، والسلاطين، والباشاوات الذين حكموا مصر منذ أقدم العصور وحتى عصره، فكان يكتب اسم الحاكم، وتاريخ توليته، وتاريخ عزله، ومدة حكمه دون الخوض في أية تفصيلات؛ حتى إذا وصل إلى سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) أخذ منهجه في الاتساع رويدًا رويدًا، وفي الفترة الزمنية التي عاصرها، وعايشها بنفسه، لم يترك صغيرة

(١) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٥ .

ولا كبيرة من واقع مصر إلا سجلها في كتابه متبعًا طريقته في كتبه السابقة من ذكر السلطان العثماني، وتاريخ جلوسه على العرش، وتاريخ عزله، ومدة حكمه، ثم التأريخ لمصر في عهود الباشاوات الذين حكموها من قبله، وهكذا؛ باستثناء السلطان مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٤٩هـ/ ١٦٢٣-١٦٤٠م)[١].

والسلطان إبراهيم الأول (١٠٤٩-١٠٥٨هـ / ١٦٤٠-١٦٤٨م)[٢]، والسلطان محمد الرابع الذي تولى السلطنة في حياة البكري في شهر رجب سنة ١٠٥٨هـ (١٦٤٨م)، وظل سلطانًا بعد وفاة البكري حتى سنة ١٠٩٩هـ (١٦٨٧م)، فقد أرخ البكري لهؤلاء السلاطين الثلاثة بإسهاب واضح؛ ذاكرًا كيفية جلوسهم على العرش، وجهادهم في أوربا، وحروبهم ضد الفرس، والعديد من أخبار الدولة العثمانية في عهودهم.

---

(١) المصدر السابق، الأوراق من ٢٩ – ٣٣ .

(٢) المصدر السابق، الأوراق من ٢٩ – ٣٣ .

وعلى ذلك يمكن القول أن البكري أرخ في كتبه جميعًا لعشرين سلطانًا من سلاطين الدولة العثمانية؛ ابتداءً من عهد السلطان عثمان الأول، وحتى السلطان محمد الرابع، ومع أن عاطفة البكري كانت جياشة تجاه العثمانيين؛ إلا أن ذلك لم يمنعه من إيراد الحقائق التاريخية مجردة دون أي اعتبار آخر، ولو كانت ضد العثمانيين أنفسهم .

الباب الرابع: تناول فيه كور مصر[1]، وأهم مدنها وعدد قراها، واعتمد في ذلك على مؤرخي مصر الأوائل؛ خاصة مؤرخي الخطط؛ إلى جانب اعتماده على كتب بعض المفسرين[2] .

الباب الخامس: في ذكر ما ورد في فضل مصر من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة[3].

(١) المصدر نفسه،ورقة ٤٤، ٤٥ .

(٢) نفسه، ورقة ٥٢ .

(٣) المصدر السابق، ورقة ٥٧، ٥٨ .

الباب السادس: في دعاء الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام– لمصر وأهلها[1].

الباب السابع: في وصف العلماء لمصر ودعائهم لها، واختيار الصحابة والملوك – من بعدهم– سكناها، وقد دافع البكري عن العثمانيين في عدم اتخاذهم القاهرة حاضرة لملكهم– وهذا اتجاه مخالف لما ذكره في هذا الباب، فقال: "وأما سادتنا آل عثمان، فعدم جعلها –أي القاهرة– دار ملكهم وكرسي سلطانهم؛ لخوفهم على السلطنة من الكفرة، ولما ملكوا –أي العثمانيون– من جهة بر روميلي من الكفار، فخافوا أن يجعلوها – أي القاهرة – دار ملكهم لبعد المسافة إلى الجهة المذكورة، ولكن ليس عندهم أعظم من مصر، ولا أرجح منها دون ساير بلادهم"[2].

الباب الثامن: في ذكر من ولد بمصر ومن كان بها من الأنبياء، والحكماء، والملوك، والعلماء، والصديقين[3].

---

(١) نفسه، ورقة ٤ .

(٢) نفسه، ورقة ٥٦ .

(٣) نفسه، ورقة ٤ .

الباب التاسع: في ذكر خبر فتوح مصر، ويقصد به فتحها الإسلامي على يد عمرو بن العاص ﷺ سنة ٢١هـ(٦٤١م)، وقد أشار إلى ذلك في الباب الثالث الذي تناول فيه حكام مصر منذ أقدم العصور؛ موضحًا أنه لم يؤرخ لفتح مصر لأنه خصص لهذا الحدث التاريخي العظيم بابًا مستقلاً؛ نظرًا لأهميته في تاريخ مصر الديني، والسياسي، والاقتصادي على مر العصور[١].

الباب العاشر: في ذكر ما بمصر من ثغور الرباط والمساجد الشريفة[٢].

الباب الحادي عشر: فيمن ذكر مصر من العلماء، والحكماء، والملوك[٣].

الباب الثاني عشر: في ذكر ما حكي عن مقدار خراج مصر في الجاهلية والإسلام[٤].

وقد أورد البكري فيه عرضًا وافيًا لخراج مصر منذ أقدم العصور، وحتى عصره، والشروط الواجب توافرها قبل جباية الخراج من المصريين، وبذل فيه جهدًا كبيرًا يدل على كثرة إطلاعه، وسعة علمه، وسنعرض ملامح ذلك بعد قليل.

---

(١) نفسه، ورقة ٥٩، ٦٠ .

(٢) نفسه، ورقة ٦٣، ٦٤ .

(٣) نفسه، ورقة ٦٥، ٦٦ .

(٤) نفسه، ورقة ٦٧، ٦٨، ٦٩ .

الباب الثالث عشر: في ذكر ما اختصت به مصر دون غيرها من البلاد من ملبوس ومأكول ومشروب ومشموم، وقد تناول فيه البكري ما تميزت به مصر من الأقمشة، والحيوانات، والمعادن، والمزروعات، واعتدال مناخها صيفًا وشتاءً، ونبه البكري إلى أنه لم يقتصر على مجرد النقل من كتب السابقين، وإنما أضاف إلى ما سجلوه في كتبهم محاسن استحدثت في عصره[1].

الباب الرابع عشر: في ذكر ما كان يعمل في أرض مصر من حفر الترع، وعمارة الجسور[2]، وقد أورد فيه البكري ثبتًا قيمًا بأهم الترع والخلجان، والجسور التي حفرها أو أقامها حكام مصر في العصور السابقة على العصر العثماني، ونلمس من خلال عرض البكري لومًا للعثمانيين لعدم عنايتهم بهذا الأمر – كما سنذكر بعد قليل –.

---

(١) نفسه، الأوراق من ٦٩ – ٧٦ .

(٢) نفسه، ورقة ٧٦، ٧٧ .

الباب الخامس عشر: في ذكر عجائب مصر وغرائبها؛ كالنيل، والأهرام، ونحو ذلك، وقد استغرق هذا الباب أوراقًا عديدة[1]، وتبرز فيه مقدرة البكري، فلقد جمع كل ما يتصل بهذه الموضوعات ورتبها ونسقها تنسيقًا حسنًا؛ مع حرصه الدائم على التعقيب على روايات السابقين بقوله: "قلت" ليبين للقارئ أوضاع تلك العجائب في عصره، وهي تعقيبات تفيد الباحثين في تاريخ مصر في العصر العثماني أيما فائدة .

الباب السادس عشر: في ذكر مقاييس النيل وتواريخ بنائها، وقد تناول ذلك بإيجاز شديد[2].

الباب السابع عشر: في ذكر القاهرة بالخصوص، وأول أمرها[3]، تناول فيه تاريخ بناء القاهرة وتطورها، ودروبها، وحاراتها، وأهم إنشاءات السلاطين والأمراء بها على مر العصور .

(١) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، الأوراق من ٧٧ - ٨٣ .

(٢) المصدر السابق، ورقة ٨٣ - ٨٤ .

(٣) المصدر نفسه،الأوراق ٨٤ – ٨٧ .

الباب الثامن عشر: في ذكر محاسن ديار مصر الكلية الجامعة التي تفضل بها غيرها على سبيل الإجمال[1]، وفي هذا الباب تظهر وطنية البكري واضحة جلية؛ إذ يفخر بمصر التي تفضل الدنيا خيرًا وعلمًا وحضارة؛ حيث يقول: "أما إقليم مصر، فإنه أعظم أقاليم الإسلام، وأوسعها عالمًا، وأكثرها علمًا، وأما القاهرة بالخصوص فبلد عظيم الشأن، وكرسي الإمام[2]، وقبة الإسلام، والدليل على شرفها وعظمها أن الملوك سابقًا جعلتها دارًا وبيت المال بها قرارًا، وجيوش الإسلام لها استقرارًا، ورحلوا إليها، واستوطنوها[3]، ونشأ بها العلماء الأعلام، والسادة من أولياء الله الكرام، وأهل الفضايل والصناعات البديعة، والتجار والمتسببون وساير أصناف الخلق على اختلاف أجناسهم وأنواعهم قاطنون بها لا يبرحون عنها، وأما المترددون إليها للتجارة، وغيرها فأكثر مما يحصى في كل عصر زمان"[4].

وقد قارن البكري بين مصر وبلاد الشام في النواحي الحضارية والاقتصادية، ورأى أن مصر تفضل بر الشام في هذه النواحي .

(١) نفسه، ورقة ٨٧، ٨٨ .
(٢) لعله يقصد مقر الخلافة العباسية في عصر المماليك .
(٣) مثل الفاطميين، والأيوبيين، والمماليك الذين جعلوا فيها الخلافة .
(٤) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٨٧، ٨٨ .

الباب التاسع عشر: في ذكر ما اختصت به مصر والقاهرة من محاسن وفضائل[1]، أورد فيه ثماني وأربعين خصوصية اشتهرت بها مصر، منها الجوامع الشهيرة، والحمامات العديدة، ودوران المحمل الشريف[2]، وكسر بحر النيل عند وفائه، والحقول والبساتين، والقناطر والجسور، ومنها حسن أخلاق المصريين، ورقة طباعهم، وصحة عقيدتهم، وسيرهم على الكتاب والسنة؛ إلى غير ذلك؛ معتمدًا على مؤلفات المؤرخين السابقين؛ مثل ابن زولاق وغيره، مع حرصه على إضافة مستحدثات عصره إلى ما ذكره السابقون، ولذا نجده يختم هذا الباب قائلاً: " فهذه ثمانٍ وأربعون خصوصية، من متنزهات وغيرها لديار مصر لا تكاد توجد في غيرها، ولم أجد أحد قبلي سطرها كذلك، ولو عددت هنا ما ذكره ابن زولاق في فضل خصائص مصر، وما زدته عليه، لتجاوزت المابة"[3].

(١) المصدر السابق، الأوراق من ٨٨ – ١٠٣ .

(٢) الذي يحمل كسوة الكعبة .

(٣) المصدر السابق، ورقة ٨٧، ٨٨ .

الباب العشرون: -وهو الأخير تخطيط البكري-، وقد قصره للحديث عن مدينة الإسكندرية[1]، فتناول فيه تاريخ بنائها ومنارتها، والملعب الذي كان موجودًا بها قبيل الفتح الإسلامي، وعمود السواري، والخليج، وأخيرًا فتحها على يد عمرو بن العاص ﷺ، وكثرة سكانها وقت الفتح، ولم يضف البكري إلى ما كتبه السابقون جديدًا.

****

(١) المصدر نفسه،الأوراق من ١٠٣ – ١٠٦ .

ما سبق ذكره إشارات يسيرة حاولت إيجازها عن منهج البكري التاريخي ومحتويات كتابه –موضع الدراسة–، ونلحظ على كتاب البكري ومنهجه ما يأتي:

أولاً: يعد كتاب " الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة" عمدة بين كتبه السابق عرضها؛ لأنه جمع فيه معظم ما حوته مؤلفاته السابقة، وإن كان في العصور السابقة أكثر إيجازًا؛ إلا أنه في تأريخه لعصره كان فياضًا في عرض واقعه –كما سنرى بعد قليل– هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كتابه – موضع الدراسة– غطى فترة زمنية طويلة شملت أكثر من عشرة قرون ونصف قرن، وهو جهد كبير يشير إلى سعة علمه، وصبره، ومثابرته على الكتابة.

ثانيًا: يمكن القول إن البكري اتبع منهجًا جديدًا في تأليف كتابه "الكواكب السائرة" يختلف عن منهجه في كتبه الأخرى؛ إذ قسمه إلى موضوعات، وجمع كل ما يتصل بموضوع معين، وجعله بابًا مستقلاً قائمًا بذاته، وهو بهذه الطريقة الجديدة قد أراح الدارس والباحث من عناء التنقيب بين محتويات الكتاب ليصل إلى ما يبغي الوصول إليه، ولا ريب أن هذه الطريق تتفق ومناهج البحث العلمي في العصر الحديث .

ثالثًا: اتسم منهجه بالموضوعية الكاملة، فابتعد عن الاستطرادات الجانبية الطويلة التي تعد خروجًا عن الموضوع .

رابعًا: حرص على ألا يكون ناقلاً فقط، ولو صنع ذلك لغدا عالة على جهد سابقيه، ولما اكتسب كتابه أهمية كبيرة، ولكنه دأب على أن يضيف إلى جهد الأولين المصائر التي آلت إليها خطط القاهرة وآثارها وعجائبها ومتنزهاتها، إلى جانب التأريخ لعصره وهو بذلك ربط ماضي مصر بحاضر عصره، وحسبنا أن نؤكد هذا المفهوم بإيراد رواية موجزة عن الجامع الأزهر الشريف؛ الذي عده من أهم خصوصيات مصر، فبعد أن تحدث عن ماضي الأزهر – نقلاً عن المؤرخين السابقين– قال عنه في عصره: " ... ليس في الدنيا الآن فيما أعلم له نظير، لا ينقطع ذكر الله منه طرفة عين في ليل ولا نهار، فيه أروقة لأصناف من الخلق منقطعين لعبادة الله، والاشتغال بالعلوم وتلاوة القرآن لا يفترون ساعة"(١).

(١) المصدر السابق، ورقة ٩٠ .

خامسًا: ظهرت في هذا الكتاب الروح الوطنية عند البكري، واعتزازه بمصر وفخره الشديد بها .

سادسًا: يرى بعض من كتبوا عن البكري أنه كرر نفسه تكرارًا لا طائل من ورائه، بمقولة إنه نقل ما سبق أن ذكره في مؤلفاته القديمة إلى كتبه الجديدة، وأعتقد أن مثل تلك المقولة، وإن كان من الجائز قبولها شكلاً؛ إلا أنها لا تقبل موضوعًا لأسباب عديدة منها أن البكري دأب على متابعة تطورات أحداث عصره، وتسجيلها وإضافتها إلى ما سبق أن سجله من أحداث ماضية عاصرها وعايشها بنفسه في كتاب جديد، ومنها: أنه اعتاد – في منهجه التاريخي – أن يجعل لكل كتاب موضوعًا رئيسيًا، فهذا كتاب في التاريخ الإسلامي العام، وآخر في تاريخ الدولة العثمانية، وثالث في قضاة العسكر، ورابع في الوقائع المهمة، وخامس في تاريخ مصر إلى جانب عنايته الفائقة بالخطط، وتهذيبه وتشذيبه لخطط المقريزي، وإضافته خطط عصره إليها، والحقيقة أنني لم أعثر – حتى وقت إعداد هذه الدراسة – في المؤلفات التاريخية الخاصة بتلك الحقبة؛ على مؤرخ ألف كتابًا خاصًا في خطط مصر، أو خصص لها بابًا مستقلاً لمتابعة تطوراتها في العصر العثماني كما صنع البكري؛ إذا استبعدنا "الخطط التوفيقية" باعتبار أنها ليست من مؤلفات هذه الحقبة موضوع الدراسة.

وعلى أية حال، فحسب البكري أن اعتناءه بعلم التاريخ ووجوده في تلك الحقبة بالذات يسرا له الوقوف على أسرار دقيقة من المجتمع المصري، سجلها تسجيلاً واعيًا مستفيضًا في هذا التراث الخالد من مؤلفاته المتعددة الأغراض والأنماط في علمي التاريخ والحضارة .

انهيار النظم العثمانية في مصر:

يستطيع القارئ لكتاب " الكواكب السائرة " التعرف على تطور الأوضاع في مصر، وانعكاس ذلك على المصريين، فالواضح أن العثمانيين بعد سليمان المشرع لم يتمسكوا بأحكام ونصوص مواد قانون نامه الذي نظم أوضاع مصر الإدارية والاقتصادية، كما لم يحاولوا تطوير أحكام هذا القانون لتناسب تطورات العصر، والناظر المدقق في مجريات الأمور وتطورها – من خلال كتاب البكري– يدرك أن تردي أوضاع مصر جاء نتيجة لضعف سلاطين الدولة العثمانية، ولقد ظهر ضعفهم في أمرين :

الأمر الأول: تعيينهم – في حكم مصر – باشاوات ليسوا على مستوى المسئولية؛ الأمر الذي نجم عنه اختلال النظم الإدارية والاقتصادية؛ نظرًا لجهل هؤلاء الباشاوات بشئون الحكم والإدارة في مصر؛ لحداثة عهدهم بها، ولقصر مدة حكمهم لها، فلم يكن لهم من هم سوى جمع المال من أي وجه، استيفاء لحق الدولة ولحقوقهم، وذلك لثقتهم أن منصبهم لن يدوم طويلاً، وربما تجاوز بعضهم حقوقه المشروعة، فقد أظهرت عملية محاسبة هؤلاء بعد عزلهم أنهم كانوا يخرجون من مصر ومعهم أموال تفوق الحصر قد اختلسوها[1]، وهذه الأموال المختلسة لا تخرج عن كونها مرتبات أو علوفات أفراد الأوجاقات العسكرية والموظفين التابعين للجهاز الإداري، فاضطر الجند – كما سبق أن ذكرنا – إلى الاشتغال بحرف ومهن أخرى، وكثر تمردهم وظلمهم للمصريين، واستغل أمراء المماليك تلك الثغرة للسيطرة على زمام الأمور في مصر، فتمكنوا بدهائهم وذكائهم وكثرة أتباعهم من احتواء الأوجاقات العسكرية والسيطرة عليها، وظهر هذا الأمر واستشرى في القرن الثاني عشر الهجري – الثامن عشر الميلادي– كما سيظهر من خلال هذه الدراسة .

(١) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، أوراق ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٤٦ مجرد أمثلة.

الأمر الثاني: أن سلاطين الدولة العثمانية دأبوا على الاستجابة لطلبات الجند بعزل باشاوات مصر، ولقد بدأت هذه الظاهرة عندما رفض الجند قبول "علي باشا" الذي عين حاكمًا على مصر، ووصل إلى ميناء الإسكندرية سنة ١٠٣٢هـ (١٦٢٢م)؛ خاصة وأن حاكم مصر في هذا التاريخ –مصطفى باشا– لم يكن قد مضى عليه في حكم مصر أكثر من ثلاثة أشهر، وحين أتى المسلم أو المستلم[١] من طرف الباشا الجديد، طلب منه الجند تراقي القدوم، فرفض طلبهم قائلاً: " أنتم في كل ثلاثة أشهر تطلبون ترقي"، فقال العساكر: " لأي شيء مولانا السلطان في كل ثلاثة أشهر يعزل بكلربكيا ويولي غيره، وفي هذا إجحاف على الرعية، وخراب على البلاد، ونحن لو جاءنا في كل يوم بكلربكيًا أخذنا منه الترقي"[٢].

---

(١) المسلم أو المستلم: الرسول الذي يسبق الباشا إلى مصر لإعلان خبر تعيينه والإعداد لوصوله. (دكتورة/ ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٥ .

(٢) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٧ .

وقد اعتدى الجند على المسلم أو المستلم بالضرب، وأصروا على رفض قدوم علي باشا، وكان قد حط رحاله في الإسكندرية فعلاً، فأجبروه على العودة إلى حيث أتى، وكتبوا عرضًا[1] للسلطان العثماني بالإبقاء على الباشا المعزول، فما كان من السلطان مصطفى الأول إلا أن استجاب لرغبتهم، وأرسل إليهم خطًا شريفًا قال فيه: "يا عسكري قد سألتموني في استمرار باشا بكلربكيا بمصر، فسمحت لكم بذلك "[2].

وتعد استجابة السلطان مصطفى الأول ونزوله على رغبة الأوجاقات العسكرية في رفض قدوم الباشا الجديد إلى مصر، وإبقائهم على الباشا المعزول، سابقة لها ما بعدها، فقد تطورت الأمور، وأصبح بقاء الباشاوات في منصبهم بمصر رهنًا برضاء الجند عنهم، واستحدثت الأوجاقات العسكرية نظام "الجمعيات"، وهي اجتماعات خاصة بهم يعقدونها في بيت كبير منهم يقررون فيها ما يشاءون، ويفرضونه على الباشا[3]، ثم دخل الأمر في طور جديد، وأضحى بقاء الباشاوات في مصر رهنًا بموافقة أمراء المماليك، وحلت الجمعيات محل الديوان العالي، وهذا ما سيظهر في الفصول القادمة .

---

(١) عرض: أي طلب أو التماس .

(٢) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٨ .

(٣) المصدر نفسه،الأوراق ٢٨، ٣٥، ٥٠، ٥٣، ٥٤ – مجرد أمثلة .

وإذا وضعنا في الاعتبار أن البكري عاصر الأحداث التي وقعت في مصر في الثلثين؛ الأول والثاني من القرن الحادي عشر الهجري - السابع عشر الميلادي- أدركنا قيمة الروايات التاريخية التي نقلها عن عصره، ومن هذا المنظور يتكشف أن الدولة العثمانية بتعيينها بعض باشاوات -على مصر- ليسوا على المستوى المطلوب من الحنكة، والدربة السياسية والإدارية، تسببت في اختلال النظم الإدارية، والعسكرية، والاقتصادية في مصر، ولعل ذلك يتضح من خلال عرض البكري للأسباب والعوامل التي أدت إلى ثورة الجند، وعلماء الأزهر الشريف علي موسى باشا، وهو أول باشا يجبر على النزول من القلعة عنوة سنة ١٠٤٠هـ(١٦٣٠م)، وسيظهر -أيضًا من خلال هذا العرض - أن تاريخ البكري اتسم بالموضوعية التامة؛ إذ لم يترك صغيرة ولا كبيرة -في هذا الموضوع- إلا عالجها بحيدة تامة بعيدة عن الغلو أو عدم التروي عند إصدار الأحكام.

لقد أحصى البكري تصرفات موسى باشا التي أدت إلى عزله قائلاً: "قطع رأس رجل يقال له عبد الفتاح، كان كاتبًا بثغر السويس، فأخذ ماله، وكان على ما يقال يزيد على خمسة وسبعين كيسًا ... وصلب شخصًا يقال له مراد بن علاء الدين ... وأخذ من ماله أربعة عشر كيسًا، ثم شرع في إخراج النظارات لأتباعه ... ثم شرع بعد ذلك في التفتيش على العلوفات، وأراد قطعها، فتعب الناس لذلك غاية التعب ... ومن جملة أفعاله أن شخصًا يدعى إبراهيم من ينجشرية الروم[1]، كان صاحب ثروة، حصل له نوع مرض فأرسل أخذ ماله جميعًا، وهو يزيد -على ما يقال- عن ثلاثين ألف قرش ... ثم صار يتتبع عورات الناس بغاية الحيل حتى يتوصل إلى أخذ أموالهم، ثم في شهر شعبان المكرم[2]... حضرت الأوامر الخنكارية يطلبون عسكرًا إلى جهة قزلباش[3]، فأرسل خلف المرحوم قيطاس بيك ... وجعله سردارًا، وكتب معه خمسماية نفر من العساكر المصرية، وجعل على البلاد دراهم[4]ثمن الجمال،

---

(١) أي من إنكشارية الدولة العثمانية .

(٢) سنة ١٠٤٠هـ .

(٣) الفرس .

(٤) أي فرض على البلاد ضرائب غير قانونية أطلق عليها بعد ذلك لقب "فردة" أو "تفريدة" .

فجمعت نحو المابة كيس، فأخذها، ثم أخذ من الأمير قيطاس نحو اثنين وعشرين كيسًا، ثم أرسل إليه بيلرديا[1] بخطه وختمه أن لا حاجة إلى السفر، وأن الخزينة متضايقة، وليست هناك أموال تدفع لعلوفات العساكر وتجهيزهم، فراجعه الأمير قيطاس في ذلك المرار العدد، فلم يفد من ذلك شيئًا"[2].

ويضيف البكري أن موسى باشا دبر مؤامرة قتل فيها الأمير قيطاس سابق الذكر، وأرسل أعوانه للاستيلاء على أمواله وممتلكاته قبيل دفنه؛ الأمر الذي أثار ثائرة الأوجاقات العسكرية، وعلماء الأزهر، وقاضي العسكر، فعقدوا "جمعية" عاجلة قرروا فيها عزل الباشا أو قتله، وعينوا قائم مقام عنه، وأنزلوه من القلعة عنوة بعد أن امتنع، وكتبوا للسلطنة يطلبون باشا غيره[3].

(١) بيلردي أوبيورلدي: الأمر الباشوي .

(٢) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٤، ٣٥ .

(٣) المصدر نفسه،ورقة ٣٥، ٣٦ .

ومن أمثلة فشل سياسة بعض الباشاوات الاقتصادية حادثة "رمي النحاس" على المصريين في عهد أحمد باشا الكرجي سنة ١٠٤٣هـ(١٦٣٤م)، فالبكري يذكر أن دفتردارًا[١] من أعوان هذا الباشا قدم معه من إستانبول، وأوعز إليه "أن مصر خلت من النحاس لضربه فلوسًا، وأن عند مولانا السلطان[٢]، بالديار الرومية نحاسًا كثيرًا، فأرسلوا اعرضوا لحضرته بأن يرسل لكم ألف قنطار من النحاس لجعلها فلوسًا"[٣]، وبدلاً من أن يرسل السلطان العثماني ألف قنطار من النحاس، بعث باثني عشر ألف قنطار سددت الخزانة المصرية ثمنها للسلطنة ثلاثمائة ألف دينار نقدًا، وأمر الباشا بتحويل تلك القناطير المقنطرة إلى نقود للتداول "كل درهم نحاس بجديد، بناقص عن المعاملة الأولى درهم؛ لأنها كانت كل درهمين بجديد"[٤]، وبدلاً من أن يبيع القنطار النحاس بخمسة وأربعين قرشًا –تنفيذًا لأوامر السلطان– باعه بثمانين قرشًا، وأصدر الباشا أوامره برمي النحاس على المصريين عنوة، " فخافت الناس، وغلت الأسعار، وتعطلت المعايش "[٥].

---

(١) الدفتردار: المسئول الأول عن الإدارة المالية في مصر. (حسين الروزنامجي: ترتيب الديار المصرية، مصدر سبق ذكره، السؤال الرابع من الباب الثاني ص ١٥٥).

(٢) السلطان مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٤٩هـ / ١٦٢٣-١٦٤٠م) .

(٣) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٩ .

(٤) المصدر السابق، نفس الورقة .

(٥) المصدر نفسه والورقة .

وليس هذا فحسب؛ بل إن البكري يصور الآثار الناجمة عن هذه الكارثة بقوله: " عم البلاء الناس، ولم يسلم من ذلك كبير ولا صغير؛ حتى أرموا على أرباب الملاهي، ومغسلي الأموات، وجنايز الأموات، وأهل الغيطان، وجميع أهالي الأسواق والمراكبية، وكانت هذه النازلة من النوازل"(١)، وقد أردف البكري هذه الأحداث بأبيات من نظم شاعر معاصر يرثي فيها أحوال مصر الاقتصادية التي تردت بسبب رمي النحاس، هذه الأبيات هي(٢):

لقد كانت الأمصار تحسد مصرنا *** وتدعى بروض الملك في ساير القرى

رماها عليك بالنحاس فأصبحت *** خرابًا، وأمسى أهلها أفقر الـــورى

وصارت ديار الذل من بعد عزها *** ألا في سبيل الله يا مصر ما جـــرى

وقد قلت في عام نحـــس مؤرخًا *** نحاس كالحجارة على مصر أمطـــرا

---

(١) نفس الورقة .

(٢) نفس الورقة، ومما يجدر ذكره أن تلك الأبيات الشعرية مثل للتأريخ بالشعر، ولحساب الجمل في العصر العثماني .

والحقيقة أن دقة البكري في تأريخه لعصره، تجعل رواياته ترقى إلى مرتبة الوثيقة التاريخية التي لا يخالطها زيف أو ريب، ومن الأسئلة التي نسوقها تأكيداً لذلك، تلك الصورة الدامية التي سجلها البكري في كتابه للطاعون الذي عم مصر من أقصاها إلى أقصاها، في عهد مقصود باشا سنة ١٠٥٣هـ (١٦٤٣م)؛ حيث قال: " ... وفي زمنه كان الوبا الذي لم يقع مثله في زمن علي باشا، ولا زمن جعفر باشا؛ لأنه عم البلاد وفتت الأكباد، وأخلى المنازل والبقاع من الشباب، وذات القناع، ووقع الخوف في قلوب الكبار والصغار، وكل إنسان منتظر للموت آناء الليل وأطراف النهار، وصارت الجنايز في الأسواق مثل قطار الجمال، كل ثلاثين دفعة، والصراخ في جميع الحارات ... وبلغت مصلاة الجامع الأزهر إلى ستماية واثنتين وستين جنازة، وباب النصر خمسماية وأربعين جنازة، ومصلاة الشيخونية خمسماية جنازة، هذا في اليوم الواحد ... وقد ضبط من صلى عليه في هذه المصلاة المذكورة، فكانت تسعماية ألف واثنين وستين ألف، وذلك من أول ذي القعدة الحرام سنة ١٠٥٣هـ، وإلى آخر شهر محرم الحرام سنة ١٠٥٣هـ، فكيف من صلى عليه في غير هذه المحلات؛ لأن الناس كانت تصلي على الأموات في بيوتها، أو ما يقرب من الجوامع لمنازلها، فيكون أضعاف ما ذكر"[1].

(١) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٧ .

وإذا كانت الطواعين التي رزئت بها مصر كارثة عظمى، وطامة كبرى، هزت أرجاء مصر، وقضت على الكثير من زهرة شبابها وقواها العاملة المنتجة، فإنها – من جهة أخرى– كانت مغنمًا للباشاوات العثمانيين؛ إذ حصلوا على أموال طائلة زادت أموال الدولة وأموالهم تضخمًا، وذلك بالاستيلاء على تركة من لا وارث له، والحصول على "حلوان" البلاد التي مات أصحابها عن طريق بيعها في المزاد مرة ثانية، وتحويل علوفات الجند ومرتبات الموظفين المتوفين لصالح السلطنة وصالحهم؛ حتى إن أحدهم فاق ما حصل عليه – في أحد الطواعين– من الأموال خزينة السلطان نفسها، وآخر فاقت أمواله –بسبب طاعون أيضًا– قدر خزنتين من خزائن السلطان(١)، وسنرى في القرن الثاني عشر الهجري – الثامن عشر الميلادي –أن الطواعين أضيفت غليها الفتن المملوكية التي غدت مصدرًا لحصول الباشاوات على أموال القتلى والمنفيين، ومصادرة ممتلكاتهم، يقول البكري عن الأموال التي حصل عليها مقصود باشا من الطاعون سابق الذكر: " اجتمع عنده من محلول العلوفات ... مابة ألف عثماني وسبعين ألف عثماني في كل يوم، ومن الجرايات اثنا عشر ألف أردب قمح في كل شهر ... وانحل له من قسم البلاد مايتان وثلاثون بلدة، فأخذ حلوانها، وأما موجودها فإنه لجانب الميري"(٢).

(١) المصدر السابق، ورقة ٤٢، ٤٩ .

(٢) المصدر نفسه،ورقة ٤٧، وعن أهمية الحلوان لباشاوات مصر. (انظر: دكتور/عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ط. ١، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٢م، ص ص ١٠٨– ١٠٩.

ولكي تكمل الصورة عن أوضاع مصر في القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي– يجب أن نعني بدراسة جميع أبواب كتاب البكري "الكواكب السائرة" بالإضافة إلى الباب الثالث، ومما يجدر ذكره أن أي باحث يقصر دراسته لكتاب "الكواكب السائرة" على الباب الثالث الذي أرخ فيه البكري لحكام مصر، ومن بينهم باشاوات الدولة العثمانية، وأوضاع مصر في عهودهم، ويهمل الرجوع إلى الأبواب الأخرى، متوهمًا أن ما حوته من معلومات ليس إلا تكرارًا لما ذكره الأولون في كتبهم، يكون قد جانبه الصواب، وحرم نفسه من معلومات على جانب كبير من الأهمية، فمن خلال هذه الأبواب يستطيع أي باحث أن يكمل دراسة أوضاع مصر في العصر العثماني، وحسبنا تدليلاً على ذلك أن نسوق ما تناوله البكري في هذه الأبواب من حديث عن الشروط التي يجب على ولاة الأمر الاعتناء بها قبل تحصيل الخراج على الأراضي الزراعية، فلقد أورد البكري في كتابه هذا عرضًا شافيًا لخراج مصر منذ أقدم العصور وحتى عصره، ثم ذكر أن الخراج لا يكون عادلاً إلا إذا توفرت فيه شروط خمسة:

الأول: أن يجبى في وقته .

الثاني: أن يعتني ولي الأمر بحفر الترع والخلجان، وتطهيرها سنويًا، وأن يقيم الجسور حتى لا تغرق الأرض الزراعية عند اشتداد فيضان النيل .

الثالث: أن لا يقبل ولي الأمر مماطلة الفلاحين في تسديد الخراج المقرر على أطيانهم.

الرابع: أن يعطي ولي الأمر عماله وموظفيه المنوط بهم تحصيل الخراج مرتبات كافية؛ حتى لا تمتد أيديهم إلى الرشوة .

الخامس: أن لا يفرض ولي الأمر كلفًا على الفلاحين، أو يفرض عليهم ضرائب غير قانونية، ولا يطلب منهم هدايا؛ لأن مثل هذه الأمور ترهقهم، وتجعلهم ينصرفون عن الزراعة، وأحيانًا يهجرون قراهم هربًا من الظلم[1].

ولعله قد وضح للقارئ —من خلال ما سبق عرضه من فصول، وسيتضح أكثر من الفصول القادمة— أن بعض موظفي الإدارة العثمانية وبعض الباشاوات لم تتوفر فيهم الأمانة الكافية التي تجعل الفلاح يشعر بالأمن والاستقرار تحت حكمهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فلقد عانت الترع والخلجان والجسور من الإهمال الشديد في العصر العثماني؛

(١) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٧ .

في الوقت الذي كانت تلقى فيه عناية وافرة من حكام مصر قبل العثمانيين، والدليل على ذلك أن البكري أورد –في الباب الرابع عشر – ثبتًا بأسماء الترع والخلجان والجسور التي أقيمت في العصور السابقة، ولم نجد خليجًا أو ترعة واحدة أو جسرًا من إنشاء العثمانيين حتى عهد البكري، ولعل الرواية التي نسوقها في هذا الصدد عن حد الزيادة التي ينتفع بها الفلاحون من نهر النيل تؤكد ذلك؛ حيث قال: "كان في الزمن القديم–أي قبل العثمانيين– إذا انتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعًا، ففيه تمام خراج السلطان وخصب الناس، وكان أتم الزيادة كلها العامة النافعة للبلد كله سبعة عشر ذراعًا، فإذا زادت عليه، وبلغت ثمانية عشر ذراعًا، استبحر من أرض مصر الربع(١)، وفي ذلك ضرر لبعض الضياع، وإذا كانت الزيادة تسعة عشر، كانت العاقبة في انصرافه حروب بأرض مصر(٢)، قلت: وأما عصرنا هذا، فلا يبلغ الانتفاع به، وروي البلاد إلا إذا بلغت الزيادة ثلاثًا وعشرين ذرعًا"(٣).

---

(١) أي أغرقت المياه ربع ا[لأرض الصالحة للزراعة .

(٢) أي بسبب المجاعة التي تعقب ذلك .

(٣) البكري: مصدر سبق ذكره، ورقة ٨٠ .

ويرى البكري أن مرجع هذا الفارق في عدد الأذرع –سبعة أذرع– عاملان؛ الأول: ارتفاع مستوى الأرض على ضفتي النهر بسبب تراكمات الطمي المجلوب مع الفيضان السنوي للنهر، والعامل الثاني: إهمال العثمانيين صيانة شبكة الجسور، والترع، والقناطر التي عن طريقها كانت تروى الأرض الزراعية القريبة من مجرى النهر، والبعيدة عنه على حد سواء(١).

وبلغت دقة البكري في تاريخه أنه قدم للقارئ مقدار خراج مصر في الربع الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، ولم يعتمد في ذلك إلا على الموظفين الموكل إليهم هذا الأمر، فقد قال: "سألت بعض كتبة الديوان – عن مبلغ خراج مصر في سنة خمس وثلاثين وألف(١٦٣٥م)، فقال: ثمانية عشر كرة(٢)... منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار الرومية ستماية ألف دينار(٣)، والباقي يصرف للحرمين الشريفين، والصناجق بها، والعساكر بها، وهذا خلاف ما يأتي للبكلربكي –أي الباشا– من الخدم والتقادم(٤)، من خيل وجمال، وبغال، وأقمشة، وسكر"(٥).

---

(١) المصدر السابق: نفس الورقة، وانظر عن أوضاع الأرض الزراعية والمزارعين في مصر في العصر العثماني، الشربيني (يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر: هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، جزءان، الطبعة الثانية، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، سنة ١٣٠٨هـ) .

(٢) كلمة غير واضحة .

(٣) أي للزينة الإرسالية التي كانت ترسل للسلطان .

(٤) تقادم أو تقدمة: أي الهداية .

(٥) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٩ .

ويرى البكري أن هذا الخراج يعد جزءًا ضئيلاً جدًا؛ إذا قيس بخراج مصر في العصور السابقة؛ نظرًا لإهمال العثمانيين للشروط الواجب توافرها قبل جباية الخراج.

******

مما سبق عرضه يتضح أن ابن أبي السرور البكري تنوعت تآليفه في علم التاريخ في مصر في القرن الحادي عشر الهجري، فقد أثرى المكتبة التاريخية بمؤلفات متعددة الأغراض والأنماط، وإذا كان السيوطي قد أطلق على المقريزي لقب " مؤرخ الديار المصرية"(١) في العصر المملوكي؛ لكثرة تآليفه في تاريخ مصر، فإن البكري يستحق أن يطلق عليه هذا اللقب –أيضًا– لمؤلفاته العديدة والمتنوعة في تاريخ مصر في العصر العثماني خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن مكانته الرفيعة في المجتمع المصري، يسرت له سبل الاطلاع على أسرار ودقائق ربما خفيت على غيره من المؤرخين؛ الأمر الذي يجعل تأريخه لمصر –إبان القرن الحادي عشر الهجري– شهادة صادقة تعبر عن واقع مصر والمجتمع المصري أصدق تعبير .

---

(١) السيوطي: حسن المحاضرة، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٥٥٧ .

الفصل الخامس

العوفي مؤرخ الواقعتين

اتسم تاريخ مصر في العصر العثماني بطابع الصراع والتنافس على النفوذ والسلطة بين البيوت المملوكية المختلفة التي ازداد نفوذها على أثر انحلال نظام الضبط والربط بين أفراد الخاصية العثمانية، والتي أضحت كل فرقة منها تدور في فلك بيت من هذه البيوت خاصة بعد تطبيق نظام الالتزام في مصر سنة ١٠٦٩هـ (١٦٥٨م) وحيازة المماليك لمعظم أراضي مصر في ظل هذا النظام الجديد[١]؛ هذا إلى جانب شغلهم المناصب الكبرى في النظام الإداري مثل القائم مقامية، وإمارة الحج، والدفتردارية، وحكام الولايات الخمس"[٢].

وقد نجم عن ازدياد النفوذ المملوكي في مصر، وخضوع الأوجاقات العثمانية لسيطرة المماليك أن استشرى النزاع والخلاف بين المماليك ورجال الإدارة العثمانية في مصر من ناحية، وبين البيوت المملوكية ذاتها من أجل الانفراد بالسلطة من ناحية أخرى،

---

(١) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢. ويذكر علماء الحملة الفرنسية أن المماليك كانوا يملكون–عن طريق الالتزام– أكثر من ثلثي قرى مصر سنة١٢١٣هـ(١٧٩٨م) (انظر: وصف مصر مصدر سبق ذكره المجلد الأول، ص ٢٥١ حاشية ١)

(٢) وهي الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى، المنوفية وعاصمتها منوف، الشرقية: وعاصمتها المنصورة البحيرة وعاصمتها دمنهور، جرجا وعاصمتها جرجا .

وتركت هذه الصراعات أضرارًا بالغة انعكست آثارها على المصريين؛ إذ هددهم في أقواهم وأرزاقهم، وشملت كل أرجاء مصر؛ ريفها وحضرها، وقد استرعى تكرار تلك الصراعات انتباه بعض أفراد الطبقة المستنيرة في مصر، فطلبوا ممن يثقون في قدرهم على تسجيل الأحداث والوقائع تسجيلها، فوجدت هذه الرغبة قبولاً من بعض المثقفين، من بينهم الشيخ إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي، الذي أثمرت همته العلمية حفظ أحداث واقعتين وقعتا في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر ميلادي) أولهما سنه ١٠٦٩هـ (١٦٥٩م)، والثانية سنة ١٠١٧هـ(١٦٦٠م)، سجلها في كتاب عنوانه: " تراجم الصواعق في واقعة الصاجق" [1].

(١) توجد نسخ هذا الكتاب في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وفي ميونخ، وباريس، وصوفيا، وقد استطاع الدكتور عبد الرحيم عبد الرحيم الحصول على صور منها، ونشر الكتاب محققا سنة ١٩٨٦م (نشر المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة)، وقد رجع الباحث إلي الأصل الموجود بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٢٦٩ تاريخ الميكروفيلم رقم ١٧٤١، فوجده ناقصًا والترقيم به يبدأ من الرقم ٤٩٢، وينتهي بالرقم ٩٨٢، وإن كان قد أرخ لبعض الأحداث حتى آخر شهر ربيع الأول سنة ١١١٣هـ (١٧٠١م)، ونظرا لأن معظم الموجود بالفيلم مبتور، وتناوله بعده مؤرخون آخرون، فقد آثرت الاعتماد على الكتاب المنشور.

المؤرخ ونشأته:

كان الشيخ إبراهيم العوفي ضنينًا في الترجمة لنفسه أو لأسرته وشيوخه، فلا نعرف بالضبط تاريخًا معينًا لمولده؛ إلا أن تأريخه للواقعتين بالصورة التي سوف نعرض لها يدل على أنه كان على وعي كبير لما يدور حوله من حوادث، وأنه كان رجلاً شجاعًا مكتمل الخلق مدركًا لأهمية ما يقع في مصر من صراعات؛ الأمر الذي يؤكد أنه عاش النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، أما وفاته فكانت بعد سنة ١١١٣هـ (١٧٠١م)؛ لأن أصول كتابه الموجود بدار الكتب بالقاهرة تنتهي بالتاريخ المذكور[١]. ويتضح من استقراء تاريخه أنه كان على جانب كبير من المعرفة في علوم التفسير

(١) العوفي: تراجم الصواعق، النسخة المخطوطة بدار الكتب، ورقة ٩٧٦ وهذا يؤكد خطا جورجي زيدان حين قال: إنه توفي سنة ١٠١٧هـ (١٦٦٠م). انظر: تاريخ آداب اللغة العربية، مرجع سبق ذكره ج ٣ ص ٣٢٦ .

والحديث والفقه واللغة والبيان والتاريخ، وهذا شأن العلماء في هذا العصر، ولا ريب في أنه درس هذه العلوم الجليلة القدر في الأزهر الشريف على علماء عصره الأجلاء؛ الذين كان على رأسهم الشيخ سلطان المزاحي شيخ الجامع الأزهر في تلك الآونة[1]، وظهرت آثار هذه العلوم والمعارف واضحة جلية في تاريخه، فأسلوبه عربي رصين، وأفكاره سلسة يسيرة الفهم على القارئ، وعرضه للأحداث التاريخية يفيض حيوية وحركة. وقد ذكر الشيخ العوفي أنه ألف كتابين آخرين، عنوان الأول "نصيحة أولي الأبصار"[2]، وعنوان الثاني "حقائق العيون الباصرة[3]"، ولا يمكننا التخرص محتوى كل منهما إلا بخبر ثابت، أو بالعثور على نسخة من كل منهما .

وكان لشهرته -كعالم من علماء الأزهر الشريف- أثر كبير في اكتسابه مكانة رفيعة بين أمراء مصر في عصره، فقد صادق عددًا كبيرًا منهم، من أمثال الأمير على جوربجي الجمل، من أعيان جوربجية ميناء رشيد[4].

---

(١) توفي الشيخ سلطان المزاحي في شهر جمادى الثانية سنة ١٠٧٥هـ (يناير١٦٦٥م)، انظر في ترجمته: العوفي: واقعة الصناجق، النسخة المخطوطة بدار الكتب، ورقة ٦٢٨، والمحبي خلاصة الأثر ... مصدر سبق ذكره ج٢ ص ٢٣١، ودكتور عبد الجواد صابر: مصدر سبق ذكره ص٥٧٠، ٥٧١ .

(٢) العوفي: النسخة المحققة ... مصدر سبق ذكره من ٤٠

(٣) المصدر نفسه من ١١٦، ١٤٤

(٤) نفسه من ٩٣، والجوربجي: أطلق في الاستعمال العثماني على ضباط الإنكشارية وعلى "مختاري" القرى المتقدمين فيها، أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات. (شفيق غربال: ترتيب الديار المصرية مصدر سبق ذكره ص ٢٠ حاشية رقم ١).

منهجه التاريخي :

سجل العوفي في كتابه تراجم الصواعق أحداث واقعتين، حدثت أولاهما سنة ١٠٦٩هـ (١٦٥٩م)، وهي واقعة محمد بك حاكم إقليم جرجا في عهد غازي باشا الذي حكم مصر سنة ١٠٦٧هـ(١٦٥٦م) وعزل سنة ١٠٧٠هـ(١٦٥٩م)

وكان السبب في وقوع الفتنة المذكورة أن السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ – ١٦٨٧م)، أصدر فرمانًا بعزل محمد بك من حكم إقليم جرجا بمصر، وترقيته إلى رتبه الباشاوية، وتعيينه على ولاية الحبش، فامتنع محمد بك من تنفيذ الفرمان السلطاني؛ رغم مراجعة الباشا له غير مرة، فعقد غازي باشا والي مصر ديوانًا حافلاً، عرض فيه على أعضائه الأمر فأفتى قاضي العسكر ونقيب الإشراف بعصيان محمد بك، ويجب على ولي الأمر محاربته، وبناءً على هذه الفتوى قاد الباشا بنفسه جيشًا كبيراً، وتوجه لقتال الأمير المملوكي المذكور، وانتهى الصراع بين الطرفين بالقبض على محمد بك في الواحات، وقتله، بعد تفرق أتباعه وأنصاره[1].

---

(١) العوفي: تراجم الصواعق، النسخة المحققة مصدر سبق ذكره، ص ٩٣ – ١٠٧

أما الحادثة الثانية، وهي واقعة الصاجق، فقد وقعت أحداثها ١٠٧١هـ (١٦٦٠م) في عهد مصطفى باشا، على إثر نشوب خلاف بين الأمير عثمان بك والي القاهرة، وبين الأمير مصطفى أفندي كتخدا[١] الجاويشية، على التزام قرية "صنافير" بالقليوبية، والتي كان التزامها مقسماً بين الأميرين المذكورين، وتسبب عثمان بك في قتل خمسة جنود من أوجاق العزب، وجرح خمسة آخرين كانوا قد عينوا للمحافظة على الأمن بالقرية المذكورة؛ نظرًا لأن عثمان بك –والي القاهرة– سولت له نفسه الاستيلاء على أراضي القرية كلها، وطرد مصطفى أفندي وأعوانه منها، فتقدم زملاء المقتولين والمجروحين بعرض "شكوى" للباشا ضد عثمان بك، الذي امتنع من الحضور للديوان لإقامة الدعوى عليه، فعزله الباشا من منصبه، فتعصب له أمراء من البيت الفقاري، ودبروا مكيدة لعزل مصطفى باشا، وبعد أن باء مخططهم بالفشل، اشتعلت الحرب بين الطرفين في شوارع مدينة القاهرة، وقتل عثمان بك،

(١) كتخدا الجاويشية أي وكيل الأغا قائد أوجاق جاوشان (انظر: حسين أفندي الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، السؤال الثاني من الباب الثالث مرة ص٩)

فاستشاط خمسة صناجق من الفقارية غضبًا وغيظًا، وأعلنوا عصيانهم، وهربوا بأتباعهم من القاهرة إلى الوجه القبلي، فخرج مصطفى باشا خلفهم بجيش كبير، فوقع الخلف بين الصناجق، وتشتت شملهم، وتفرقوا في إقليم مصر، وتم القبض عليهم تباعًا، بعد أن تسببوا في إهلاك الحرث والنسل، فقرر الباشا قطع رءوسهم، ونفى بعض أتباعهم، فلجئوا إلى الجامع الأزهر الشريف رغبة في الاحتماء به، وأملاً في شفاعة العلماء لهم عند الباشا، وكان علماء الأزهر عند حسن الظن بهم. فتشفعوا فيهم وعفا عنهم الباشا إكراما للسادة العلماء[1].

أرخ العوفي للواقعتين المذكورتين، فقدم واقعة الصناجق ١٠٧١هـ على واقعة محمد بك حاكم جرجا سنة ١٠٦٩هـ -وسيظهر السبب من خلال هذا العرض- ويرجع تأريخه لواقعة الصناجق إلى أمرين:

الأول: أهمية أحداث هذه الواقعة وخطورتها، فلقد اشتعلت الحرب في القاهرة أولاً، ثم انتقلت إلى الصعيد بعد ذلك، ومن المعروف أن أمثال هذه الفتن والحروب الداخلية كانت تتمخض عن أضرار بالغة؛ إذ يصاب بسببها المصريون في أرواحهم وأرزاقهم،

(١) العوفي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٣ - ٩٢

ويفتقدون الشعور بالأمن، وترتفع أسعار الغلال بأنواعها وهدم المنازل على سكانها، يصور المؤرخ، هذه الأضرار -في عبارات قوية- فيقول: " أعلم أنه قد حدثت بمصر واقعة كانت لمن غوى قامعة، واقعة ليس لوقعتها كاذبة، صارت لذوى الغي جاذبة، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض، واتباعهم سبل السنن والفرض، لأضحت بدور الهدى منها كاسفة، ولأماكنهم ومنازلهم ومواضعهم خاسفة .. فيالها من طامة ليس لها من دون الله كاشفة، رجت لها القلوب رجًا، وهجت منها العوالم هجًا، واهتزت منها الديار، وشخصت لها الأبصار، وارتعدت منها المفاصل، وتزايد الخوف بالتواصل، إلى أن مَنَّ الله تعالى بخفي الألطاف، والنجاة مما يخشى منه ويخاف، ومما يتضرر منه ويتألم، ولكن الله سلم، فصارت عبرة لمن يعتبر، ومثله لمن يطغي ويغترر، وبقيت تضرب بها الأمثال، وتتحاكى بوقعها الرجال[1].

الثاني: استجابة لرغبة ذوى الشأن في عصره، الذين أدركوا مقدرة الشيخ العوفي على تسجيل وقائع التاريخ وأحداثه، فطلبوا منه تسجيل أحداث هذه الواقعة لحفظها من الضياع، ولتكون عبرة وعظة للأجيال القادمة، يقول العوفي:

(١) المصدر السابق، ص ٢٢

"... فلما حصلت هذه الحادثة، التي كانت للقلوب حارثه، سألني بعض السادة الكرام، عين الأماجد الكرام، من نطق الدهر لهم بالسيادة، وخدمت بأعتابهم السعادة ... من لم يسعني مخالفته، ولا يمكنني إلا إجابته، أن أضبط وأحرر هذه الواقعة مما شوهد من الأمور الغارقة، ورجح من الأقوال الصادقة، وأعلل ما فيه التعليل، بذكرى لفظة قبل، لتكون في غابر الأزمنة تاريخًا، ولأهل البغي والطغيان توبيخًا .. وسميتها تراجم الصواعق في واقعة الصناجق"[1].

أما عن سبب تأريخه لواقعة محمد بك حاكم جرجا سنة **١٠٦٩هـ**، فيرجع إلى أنه كان قد دونها وقت وقوعها في مذكرات يومية: " وكنت قيدتها ذلك الحين ببعض ورقات[2]؛ لذلك أدرك أن عليه واجب تسجيلها حفظًا لوقائع التاريخ المصري؛ خاصة بعد نجاحه في التأريخ لواقعة الصاجق، وشجعه على القيام بهذه المهمة أحد أصدقائه من الأمراء، يقول العوفي: "... لما جرت الأحكام الإلهية، والأقدار القديمة الأزلية، بنفوذ الأوامر السلطانية، على من قدرت عليه من خلايق البرية، من واقعة محمد بك حاكم جرجا بالأقطار المصرية،

(١) العوفي: المصدر السابق ص ٢٢، ٢٣

(٢) المصدر نفسه،ص ٩٣

قصدني أعز الأحباب، من معزته أبديه، علي جوربجي الجمل القاطن بالأقطار الرشيدية، أن أعلق ما صدر من الواقعة البديعة؛ لتكون عبرة لأولي الأبصار الإنسانية"[(١)]. واتبع الشيخ العوفي المنهج العلمي في التأريخ، فقسم كتابه إلى: مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة:

المقدمة: في القضاء والقدر والإيمان بهما .

الباب الأول: في بعض آيات شريفة وتفسيرها، وأحاديث منيفة وتعبيرها، مناسبة لواقعة الحال التي يضرب بها الأمثال .

الباب الثاني: في تاريخ الواقعة (أي واقعة الصناجق الفقارية سنة ١٠٧١ هـ)

الباب الثالث: في واقعة محمد بك حاكم جرجا سنة ١٠٦٩هـ .

الخاتمة: في بعض أحوال المصيبة وثوابها، وأحكام الصبر وما يعقبه من حسن المآب، والتوبة والاستغفار، وسعة رحمة الله، وتفسير قوله تعالى: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم[(٢)]".

---

(١) نفس الصفحة

(٢) المصدر السابق ص ٢٣، سورة النساء، الآية ١١٥

والتزم في تأريخه للواقعتين منهج التأريخ اليومي للأحداث، فقسم الباب الثاني الذي تناول فيه واقعة الصناجق إلى ستة وثلاثين فصلاً، وحمل اليوم الواحد فصلاً مستقلاً قائمًا بذاته؛ أي أنه دون أخبار وأحداث ستة وثلاثين يوماً، وسار على نفس المنهج في الباب الثالث الخاص بواقعة محمد بك حاكم جرجا، الذي اشتمل على ستة عشر فصلاً، تضمنت أحداث ستة عشر يومًا أيضًا، ومعنى ذلك أنه اقتصر على التاريخ للواقعتين فقط، وجنب كتابه الحشو والاستطراد الذي لا جدوى من ورائه، فجاءت أخباره شبيهة بالمذكرات اليومية، ومن جهة أخرى، كان ارتباطه بالعديد من أمراء مصر بصلات المودة والصداقة عاملاً كبيراً في تيسير حصوله على الأخبار من مصادرها الأصلية، فقد عني بتدوين مضمون المكاتبات المتبادلة بين الباشا–أثناء تواجده في صعيد مصر– وبين قائم مقامه في القاهرة؛ بالإضافة إلى انعكاس ما كان يحدث داخل القاهرة –أو خارجها– عليه شخصياً، باعتباره واحداً من أفراد الشعب المصري، ولذلك نجده يختم تاريخه لواقعة الصناجق بقوله " من واقعة الصناجق على المشاهدة، وما سمع على الآذان الرايقة" (١).

(١) العوفي: واقعة الصناجق – النسخة المحققة، مصدر سبق ذكره ص ٧٨

وإذا كان أسلوب العوفي قد تميز بالسلاسة والدقة والوضوح؛ إلا أنه جاء خاليًا من المبالغات التي تضم الأحداث وتشوه الحقائق؛ إذ كان جل همه رصد الواقع كما عايشه بنفسه، فلم يطلق العنان لقلمه، ولم يستطرد كثيراً -أثناء تأريخه للواقعتين- على الرغم من غزارة علمه، وإنما كان استطراده يسيرًا ومناسبًا لمقتضى الحال، كما لم يكن جائرًا في أحكامه، ولكنه كان متمسكًا بالكتاب والسنة، فلقد رأى أن الصناجق الفقارية سنة ١٠٧١هـ، قد شقوا عصا الطاعة، ومزقوا شمل الجماعة، فيجب -إذًا- على ولي الأمر إسداء النصح لهم بالرجوع إلى جادة الصواب، فإن جنحوا للسلم فبها ونعمت، وإذا كانت الأخرى فالواجب عليه البروز لقتالهم درءًا لشرهم وحفاظًا على وحدة الوطن، ومن هنا يتضح أنه كان مع الجانب الذي يسعى لجمع الشمل، وهو جانب الحاكم أو الباشا، ومع أنه كان يرى وجوب القضاء على مثيري الفتنة قطعًا لدابرها، إلا أنه كان متسامحاً، لذلك تجده يثني على موقف علماء الأزهر الشريف الذين قاموا بدور الشفاعة لدى الباشا كي يعفو عن بعض الصناجق الفقارية وأتباعهم من النفي بعد القضاء على فتنة الفقارية سنة ١٠٧١هـ[(١)].

---

(١) المصدر السابق ص ص ٨١ - ٨٧

ومع كل ما تقدم ذكره عن منهج العوفي، فإنه لم يَدَّعِ الوصول إلى درجة الكمال، وإنما أظهر تواضعه الجم في خاتمة كتابه؛ حين طرحه للنقد البناء، مؤمنًا أنه كما أن لكل جواد كبوة، فلكل عالم –أيضًا– هفوة، إن لم تكن هفوات، يظهر ذلك من قوله: "... والمرجو من السادة الكرام، ذوي الفضائل والإنعام، أن يمنوا بجعل مهرها القبول، ويحسنوا لجامعها بالدعاء المأمول، ويمدوه بخوارق الإمداد، ويسعفوه بعواطف الوداد، ولا يخرجوه من الخواطر الذكية، ولا يبعدوه عن اللواحظ السنية، وأستغفر الله من حدوث الخلل، ومما يظهر من أنواع الزلل، ومما يعبر به اللسان والقلم، أو سهو يوجب الندم، أو جهل يكون سببًا لزلة القدم، فمن وجد عيوبًا توجب الاعتذار، تجاوزه وأرخى عليه ذيول الأستار"(١).

وقد يظن القارئ –من خلال ما سبق عرضه– أن العوفي لا يعدو عن كونه ساردًا عادياً قدم أحداث واقعتين عاديتين كثيرًا ما شهدت القاهرة نظائرهما؛ بل أشد منهما وأعنف، خاصة في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر ميلادي)، ولكي تبرز مكانته –كمؤرخ– نذكر أن الواقعتين السابق تناولهما لا يمكن بحال من الأحوال الاعتماد على مصدر تاريخي بشأنهما سوى كتاب العوفي، ولتزيد الأمر جلاءً ووضوحًا نقارن ما كتبه العوفي بما كتبه غيره من لاحقيه من المؤرخين.

---

(١) نفسه ص ١٦١

قال ابن الوكيل بخصوص واقعة محمد بك حاكم جرجا عند تأريخه لعهد غازي باشا: "... وفي زمنه سنة ١٠٦٨هـ، حصلت فتنة عظيمة بين العسكر ومحمد بيك، آلت إلى قتل محمد بيك حاكم جرجا المذكور بعد أن خرج الباشا والعساكر المصرية بسببه وتوجهوا إلى الصعيد في خامس جمادى الآخر"[(١)].

والمتمعن في الرواية السابقة يجدها رواية مقتضبة لا تشفي غلة باحث، ولا يمكن الاعتماد عليها في التاريخ لأمور عديدة، منها: أن تاريخ الواقعة الوارد بها، وهو جمادى الآخرة سنة ١٠٦٨هـ، مخالف تماما للتاريخ الذي ذكره العوفي في كتابه، وهو شهر جمادى الأولى سنة ١٠٦٩هـ[(٢)]، ولا ريب في أن رواية الشيخ العوفي أصدق بكثير لمعاصرته للأحداث وتدوينه إياها وقت وقوعها في وريقات أو مذكرات يومية، ومن جهة أخرى لم يذكر ابن الوكيل أسباب تلك الفتنة التي أدت إلى قتل محمد بك حاكم جرجا، أما العوفي فقد أورد السبب تفصيلاً،

---

(١) ابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، نسخة بدار الكتب المصرية مصورة عن مخطوطة بمكتبه سوهاج رقم ٥٦٢٣ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٦٤٢١ج١ ورقة٢٠١، وانظر أيضًا: مؤرخ مجهول اعتمد عليه ابن الوكيل كثيرًا وإن لم يذكر ذلك، والرواية الموجودة بالمتن مطابقة تماما للموجود به تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى ولاية على باشا المتولي عليها سنة ١١٢٩هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٦٣٥ تاريخ تيمور، ميكروفيلم رقم ١٣٤٧٩، ورقة ١٢٩- والمخطوطان السابقان تفضل بإهدائهما للباحث الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فشكرًا لسيادته.

(٢) العوفي: تراجم الصواعق ...النسخة المحققة، مصدر سبق ذكره ص ٩٤

وهو امتناع الأمير المذكور عن تنفيذ فرمان السلطان العثماني بعزله عن حكم إقليم جرجا، ونقله إلى باشاوية الحبش، ووافق مؤلف "أوضح الإشارات" ابن الوكيل في روايته السابق ذكرها، وإن أورد تاريخ الواقعة كما أورده العوفي [1].

أما بخصوص واقعة الصناجق الفقارية، فقد جاء في تاريخ ابن الوكيل: ".. وفي صفر منها (أي سنة ١٠٧١هـ) أثارت فتنة الذوفقارية .. وكان الداعي لذلك قتل خمسة أنفار من العزب في بلد عثمان الوالي، فترافعوا عليه، وأثبتوا عليه، فقتل عثمان المذكور، وبيرم أوده باشا[2]، وخرج الصناجق الفقارية من مصر إلى جهة الصعيد، ثم عادوا إلى الجهة البحرية، فتهيأ الباشا للسفر خلفهم، وأمر العساكر بالتجهيز، فحضر له أحمد بيك، والتزم له بالسفر خلفهم وحده،

---

(١) أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإرشادات ... مصدر سبق ذكره ص ١٥٦، ١٥٧

(٢) أوده باشا، أو أوطه باشي: ضابط إنكشاري كبير (انظر: شفيق غربال: ترتيب الديار المصرية- مصدر سبق ذكره ص ٢١ حاشية رقم ١).

وأن يحضرهم له، فألبسه قفتان[١]، وتوجه خلفهم، فأدركهم بالطرانة[٢]، فقتلهم هناك، وعاد إلى مصر برءوسهم، وطلع إلى الديوان في موكب عظيم، ثم سافر أحمد بيك برءوسهم إلى الروم والعرض[٣]، وذلك في صفر ١٠٧١هـ[٤].

ورواية ابن الوكيل السابقة وإن كانت أكثر تفصيلاً عن روايته بخصوص واقعة محمد بك حاكم جرجا؛ إلا أنها خلت من بعض الحقائق الأساسية، وتضمنت بعض أخبار مخالفة لما رواه العوفي، فلم يذكر ابن الوكيل سبب إقدام عثمان بك على قتل خمسة جنود من أوجاق العزب وجرح خمسة آخرين، بينما أكد العوفي أن قرية "صنافير" بالقليوبية كانت مقسمة بين الأميرين مصطفى أفندي وعثمان بك، فرغب الأخير في الاستيلاء على أراضي القرية كلها فكان ما كان[٥]،

---

(١) كذا النص؛ أي قفطان وسبق التعريف به .

(٢) الطرانة: قرية مصرية قديمة، تابعة لمركز كوم حمادة محافظة البحيرة (انظر محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية خمسة مجلدات القاهرة سنة (١٩٥٤ – ١٩٦٣م) الجلد الثاني ٣٣١، ٣٣٢).

(٣) أي المذكرات التي سجل فيها ما حدث وأدى إلى تتبع هؤلاء وقتلهم، وهذه المذكرات تعرض على السلطان العثماني وصدره الأعظم ولهذا سميت بالعرض .

(٤) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ج ٢ ورقة ٢٠٢، وانظر: تاريخ ملوك آل عثمان مصدر سبق ذكره ورقة ١٢٩، ١٣٠

(٥) العوفي: تراجم الصواعق ... النسخة المحققة، مصدر سبق ذكره ص ٤٤ .

وفي موطن آخر ذكر ابن الوكيل أن الباشا كان قد أزمع على الخروج بنفسه خلف الصناجق الفقارية الفارين من القاهرة، ولكن أميرًا قاسميًا يدعى أحمد بك، قام بهذه المهمة نيابة عن الباشا؛ بينما أكد العوفي من خلال متابعته اليومية للأحداث – أن مصطفى باشا خرج بنفسه إلى الصعيد – وليس للبحيرة – على رأس جيش كبير خلف هؤلاء الصناجق للقضاء على عصيانهم[١].

كذلك ذكر ابن الوكيل أن الباشا أعرض للسلطنة (أي أرسل تقريراً عن الأحداث التي وقعت) في شهر صفر سنة ١٠٧١هـ؛ بينما ذكر العوفي أن العرض المذكور كان في سابع عشر ربيع الآخر من السنة المذكورة[٢].

أما أحمد شلبي بن عبد الغني، فقد اتفق مع ابن الوكيل في روايته السابقة، وإن كان قد أضاف إليها، أن عثمان بك بعد أن ارتكب جريمته بقتل خمسة من جنود العزب، وجرح خمسة آخرين " عينوا له أغا وطلبوه، فجاء، وترافعوا في الديوان على يد شيخ الإسلام[٣] بحضور الوزير، فثبتوا عليه القتل، فقتلوه[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص ٦١ ما بعدها .

(٢) نفسه ص٩٢.

(٣) يقصد قاضي العسكر.

(٤) احمد شلبي: مصدر سبق ذكرها ص ١٥٨، ١٥٩ .

ولا شك أن راوية العوفي هي الأرجح؛ لأن العوفي كان معاصراً، وقد أكد أن عثمان بك امتنع عن المثول أمام الديوان العالي بالقاهرة لإقامة الدعوى عليه، وعندئذ كتب قاضي العسكر حجة بعصيانه، وأن على الباشا محاربته، فقتل أثناء الحرب في شوارع القاهرة[1] .

وبمناسبة الحديث عن أهمية المعاصرة في صدق الروايات التاريخية، نذكر أنه أثناء استعداد مصطفى باشا للسفر خلف الصاجق الفقارية لقتالهم، وصل إلى مصر في الخامس من شهر صفر سنة ١٠٧١هـ (١٠ أكتوبر ١٦٦٠م) رسول من قبل السلطنة العثمانية يبشر بفتح بلاد المجر بعد معركة ضارية، وكان هذا الفتح بقيادة الصدر الأعظم أحمد باشا كوبريللي، فأجل الوزير إقامة الزينات ابتهاجا بهذا الفتح إلى حين عودته من الوجه القبلي[2]، وبعد أن تم له النصر على المنشقين، ورجع إلى القاهرة: نودي بمصر المحروسة لفعل الزينة بسبب ما حصل من فتح بلاد المجر المتقدم ذكره؛ لنصرة الإسلام على القوم الليام، واشهر الندا، بأن أولها يوم الإثنين، وآخرها يوم الخميس ... فزينت مصر بالزينة العظيمة عزاً للإسلام[3].

---

(١) العوفي: مصدر سبق ذكره، ص ٤٦، ٤٧

(٢) المصدر السابق، ص ٦٠

(٣) المصدر السابق، ص ٧٨

هكذا نجد الشيخ العوفي قد أكد أن الرسول العثماني وصل القاهرة في الخامس من شهر صفر سنة ١٠٧١هـ؛ أي أن النصر الذي حققه الجيش العثماني كان في ختام السنة السابقة (١٠٧٠هـ)، أو في مستهل سنة ١٠٧١هـ؛ إذا وضعنا في الاعتبار مقدار المسافة بين المجر والعاصمة العثمانية " إستانبول " ومقدار المسافة بين الأخيرة والقاهرة؛ خاصة في تلك العصور التي لم تكن وسائل الاتصال أو الانتقال بين الدول أمرًا ميسورًا. وحين نرجع إلى المصادر الأخرى التي تناولت فتح المجر، نجد اختلافًا كبيرًا بينها وبين الشيخ العوفي، فبينما أكد الأخير أن فتح العثمانيين للمجر كان قبل الخامس من شهر صفر سنة ١٠٧١هـ، ذكر مؤلف " تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر" أن فتح المجر الذي تم في عهد السلطان محمد الرابع على يد الصدر الأعظم محمد باشا كوبريللي، كان في شهر صفر أيضًا، ولكن في سنة ١٠٧٤هـ(١٦٦٣م)(١)، ونقل عنه هذه الرواية ابن الوكيل في تاريخه(٢)، وبعض المؤرخين المحدثين(٣).

---

(١) مؤرخ مجهول: مصدر سبق ذكرها ورقة ١٢٨ .

(٢) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره ج ١ ورقة ١٥٣ .

(٣) دكتور: عبد العزيز محمد الشناوي: أوربا في مطلع العصور الحديثة، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٧٩٣.

ولا ريب في أن رواية الشيخ العوفي هي الرواية الجديرة بالثقة؛ لمعاصرته نفس الفترة، ولاعتنائه بتسجيل أخبارها ووقائعها يومًا بيوم، ومن هنا يظهر للقارئ أن معاصرة المؤرخ للوقائع والأحداث وتسجيلها وقت وقوعها، أمر مهم يضفي على رواياته وأخباره الصدق والثقة والموضوعية؛ خاصة إذا كان مؤرخًا متمرسًا بالعلم والمعرفة كالشيخ العوفي .

على هامش كتاب العوفي :

يخطئ من يقصر جهده على دراسة أخبار الواقعتين اللتين وردتا في كتاب العوفي –على الرغم من أهميتهما– لأن الباحث في تلك الحالة يريح نفسه من عناء قراءة ما تضمنته الروايات التاريخية من إشارات يستطيع من خلالها إلقاء الضوء على طبيعة النظم الإدارية والاقتصادية والحضارية في هذه الآونة، والحقيقة أن روايات الشيخ العوفي وأخباره حوت بين ثناياها إشارات عديدة من هذا القبيل، نذكر منها :

أولاً: كشفت عن أن نظام الالتزام في الأراضي الزراعية الذي طبق في مصر سنة ١٠٦٩هـ (١٦٥٨م) ظهرت أعراض فشله منذ بداية تطبيقه، فلقد وزعت القرى على الملتزمين، وقسمت القرية بين أكثر من ملتزم-كما هو الحال في قرية صنافير بالقليوبية- الأمر الذي أصاب الفلاحين بأضرار بالغة من جراء التنافس بين الأمراء الملتزمين على الاستئثار بالقرية كاملة، كما حدث بين عثمان بك ومصطفى أفندي سنة ١٠٧١هـ(١٦٦٠م) وازداد الوضع سوءاً كلما مرت السنون بمصر تحت حكم العثمانيين، ومحاولة المماليك الانفراد بالسلطة دونهم؛ حتى غدت القرية الواحدة -في أواخر القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)- تخضع لجماعة من الملتزمين وصل عددهم إلى عشرين ملتزمًا[(١)]، ولنا أن نتصور مدى الضغوط التي عاش فيها الفلاح المصري نتيجة لتعدد الالتزام والملتزمين[(٢)].

---

(١) علماء للحملة الفرنسية: مصدر سبق ذكره ج٥ ص ٢١

(٢) عن مساوئ نظام الالتزام، انظر: إبراهيم المويلحي: الأرض والفلاح في العصر العثماني، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة سنة ١٩٧٤م، ص ٢٤٥، ٢٤٦ انظر: دكتور: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٩ - ١٤٣

ثانياً: إن باشاوية الحبش أو " الحبشة" كان يتولى حكمها أمراء المماليك في مصر في بعض الأحيان، فكان يصدر فرمان من السلطان العثماني بترقية أحد الأمراء من رتبة "الصنجقية" إلى رتبة "الباشاوية"، ويعين باشا على الولاية المذكورة، ومحمد بك حاكم جرجا، كان سبب عصيانه امتناعه عن تنفيذ فرمان السلطان محمد الرابع بتولي باشاوية الحبش، وإيثاره حكم إقليم جرجا عليها .

وهذه الباشاوية كانت تضم الموانئ الإسلامية المطلة على الساحل الغربي للبحر الأحمر؛ مثل سواكن، ومصوع[1].

ولقد تتبعت أخبارها في معظم المصادر التي عاصر أصحابها هذه الحقبة فاتضح أنها -أحيانا- تكون مستقلة يحكمها باشا معين من قبل الدولة العثمانية، ففي سنة ١٠١٤هـ (١٦٠٥م) عزل الوزير حسن باشا من اليمن وتولى حكم مصر، وكان ابنه محمد باشا حاكما (أوبكلربكيا) على الحبش وعزل في نفس السنة[2].

(١) دكتور: شوقي عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طبع الهيئة العامة للكتاب القاهرة سنة ١٣٩٤هـ(١٩٧٤م) ص ٣١١

(٢) البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكرها ورقة ٣٦

ويبدو أن الحبش كانت بمثابة منفى لأمراء المماليك المغضوب عليهم من باشاوات مصر، فحين يخشى الباشاوات من سطوة أحد أمراء المماليك وقوة شخصيته ونفوذه، يوعز إلى الدولة العثمانية بتعيينه باشا على الحبش اتقاء لشره، ففي سنة ١٠٤٨هـ(١٦٣٩م)، أوعز محمد باشا حاكم مصر إلى الدولة بتعيين الأمير رضوان بك الفقاري أبي الشوارب -أمير الحج المصري- باشا على الحبش؛ مع تعهده مصادرة أمواله وممتلكاته لصالح السلطان، فوافق الباب العالي على ذلك، وأصدر فرمانا استجابة لرغبة الباشا، ولكن الأمير رضوان بك رفض تنفيذه وتوجه إلى إستانبول، وتمكن من الحصول على عفو من السلطان العثماني، وعاد إلى مصر مرة ثانية في بداية عهد مصطفى باشا البستاني سنة ١٠٥٠هـ(١٦٤٠م)[١]، ولعل هذه الرواية تشير إلى السبب الذي من أجله امتنع محمد بك حاكم جرجا عن قبول هذا المنصب الجديد، على الرغم من أنه كان سيرقى به إلى رتبة الباشاوية؛ لأن ولاية الحبش في نظره المنفى الذي سيحرمه من متابعة الحياة السياسية وفرص النجاح في مصر[٢].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٥٠.

(٢) دكتور: عبد الجواد إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

وفي بعض الأحيان كانت ولاية الحبش تلحق بباشاوية اليمن أو بباشاوية جدة، ففي سنة ١٠٣٨هـ (١٦٢٨م) رقي الأمير قانصوه بك الغفاري المملوكي إلى رتبه الباشاوية مع الوزارة، وعين باشا على اليمن والحبش، فتوجه إلى اليمن وأقام بها، ورقى واحداً من أتباعه، وهو الأمير محمد – أغاة العزب سابقًا – إلى رتبة الصنجقية، وعينه قائم مقام عنه في الحبش، وجهز معه من العسكر مائتي نفر للحفاظ على الأمن بها[1].

وفي سنة ١١٢١هـ(١٧٠٩م) عُزل الأمير عوض بك القاسمي عن حكم باشاوية جدة والحبش. وكان مقر إقامته بجدة، وينوب عنه في الحبش أحد الصناجق بصفته قائم مقام، وحين عزل عوض بك في السنة المذكورة، عاد إلى مصر ومعه أموال طائلة بسبب تعامله مع تجار الهند المترددين على الموانئ الإسلامية المطلة على البحر الأحمر، ويعد هذا الأمير آخر من تولى حكم الحبش من أمراء مصر، فقد دأبت الدولة العثمانية من سنة ١١٢١هـ(١٧٠٩م) على إرسال باشا الحبش من إستانبول مباشرة[2].

---

(١) البكري: الروضة الزهية، مصدر سبق ذكره، ورقة ٥٤، الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة٣٤.

(٢) احمد الدمرداشي: الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج ١ الأوراق من ٩٩ – ١٠١ وانظر ورقة ١٢٨ وانظر: أحمد شلبي بن عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

ثالثاً: يتضح من تاريخ الشيخ العوفي أهمية إقليم جرجا، الذي قتل بسببه محمد بك حين تمسك بحكمه وفضله على حكم ولاية الحبش، ومما يدل على أهمية إقليم جرجا في نظام الحكم العثماني أن السلطان في القرن الحادي عشر الهجري -كان يصدر بنفسه- فرمان تعيين حاكمه، ويرسل إليه الخلع من الدولة العثمانية مباشرة، وكان الكشاف يعزلون بعزل الصنجق الحاكم ويعين غيرهم عند تعيين حاكم جديد، وكان الحاكم الجديد يرسل من قبله " مُسَلَّماً " لتسلم أمور الإقليم من الحاكم المعزول ومعاونيه، ويرتب أموره قبيل قدومه، مثلما كان يصنع باشاوات مصر الجدد عند تعيينهم(١). ونظراً لأهمية هذا الإقليم، قدم حسين أفندي الروزنامجي ذكره على الأقاليم الأربعة الأخرى التي انقسمت إليها مصر في العصر العثماني(٢).

---

(١) العوفي: مصدر سبق ذكره، ص ٤٩، ٩٥ .

(٢) حسين أفندي الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، السؤال السادس من الباب الثاني، ص ١٦.

ويذكر علماء الحملة الفرنسية أن حاكم جرجا يأتي في المرتبة الرابعة بين كبار أمراء المماليك في مصر بعد شيخ البلد وأمير الحج والدفتردار[1]، وكانت له سلطات واسعة، فله حق المعاقبة بالسجن والقتل، وله سلطة فرض ضرائب إضافية في إقليمه[2]، وكان يقدم لباشا مصر هدايا سنوية متنوعة، منها: ٤٠ جواداً عربياً أصيلاً مسرجًا، ٤٠عبداً، وعشرة خصيان سود من الحبشة، و٢٠ جارية، و١٠٠ جمل محملة مسكًا وعنبرًا وكافورًا، وسن فيل، ورءوس تماسيح، و٤٠ كيسا من الذهب، كما كان يقدم هدايا أخرى لكل من كتخدا الباشا، وأغاوات الأوجاقات العسكرية [3] .

(١) علماء للعملة الفرنسية: مصدر سبق ذكره، ج ١ ص ١٦٨

(٢) الجرجاوي (محمد بن حامد بن حجازي الحسيني): تعطير النواحي والأرجاء بذكر من اشتهر من علماء وبعض أعيان جرجا، ويسمي أيضا ضوء الطالع السعيد في ذكر من أشتهر من علماء واعيان جرجا مدينة الصعيد وثلاثة أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٣٨٧ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٦٤٩ ج١ ورقة ١٤

(٣) المصدر السابق: ج ١ ورقة ١٤، ١٥ ج ٣ ورقة ٥٠

ويدلل البكري على اتساع إقليم جرجا في عصره أنه كان ينقسم إلى أربع عشرة كاشفية، يحكم كل واحدة منها أمير برتبة " كاشف " تضرب النقارة من خلفه[1]، وقد كان هذا الإقليم المصدر الرئيسي لإمداد العاصمة والدولة العثمانية بالغلال وخاصة القمح، ويستطيع حاكمه التأثير على مسار الحياة الاقتصادية لسكان القاهرة كما حدث إبان عصيان محمد بك سنة ١٠٦٩هـ (١٦٥٩م)[2].

وتؤكد الدراسات الوثائقية أن هذا الإقليم ازدادت أهميته منذ العقد الأول من القرن الثاني عشر الهجري، حين شملت سلطات حاكمه إقليم الصعيد بأسره، من مدينة المنيا شمالاً وحتى أسوان جنوبا[3].

رابعاً: يستطيع الدارس لتاريخ الشيخ العوفي الوقوف على بعض النظم الإدارية والقضائية التي كانت متبعة في القرن الحادي عشر الهجري، منها:

---

(١) البكري: الكواكب السائرة – مصدر سبق ذكره ورقة ٥٠، والنقارة نوع من الطبل.

(٢) العوفي: مصدر سبق ذكره ص١٠٥.

(٣) دكتورة: ليلى عبد اللطيف احمد: الإدارة في مصر . . مرجع سبق ذكره، ٣٨٢.

أ. أن باشاوات مصر كانوا يشكلون ما يمكن أن نطلق عليه –تجاوزا– " السلطة القضائية"، ويمكن أن نطلق عليه "لجنة لتقصي الحقائق"؛ خاصة إذا وجد أمر خطير يستدعي ذلك، وكانت تضم في عضويتها ممثلين عن الأمراء، والأوجاقات العسكرية، والقضاء، فحين ادعى أوجاق العزب سنة ١٠٧١هـ أن عثمان بك –والي القاهرة– قتل خمسة من أنفارهم وجرح خمسة آخرين " عين عند ذلك حضرة وزير مصر: الأمير رمضان بيك الفرحاتي –أمير اللواء الشريف مصر–، والأمير محرم –بن الأمير ماماي بيك– من أمراء الحراسة بمصر ... وبصحبتهما جماعة من البلكات، وشهود قاضي الديوان، ودفع لهم بيورلديًا – أي أمرًا– بالكشف على الواقعة من محلها، حكم ما وقع من الأمر ويحضروا به[١].

---

(١) العوفي: مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

ب. ومنها أن الباشا إذا اقتضت الضرورة خروجه من القاهرة، على رأس تجريدة عسكرية –مثلاً–، لابد وأن يعين نائبا عنه (قائم مقام) يتولى شئون مصر أثناء غيبته، فقد عين غازي باشا عند خروجه لمحاربة محمد بك حاكم جرجا" حضرة يوسف أفندى قائم مقام له[1]، ومصطفى باشا حين خرج خلف الصاجق الفقارية سنة ١٠٧١هـ ألبس عوضًا بيك الدفتردار خلعة بأن يكون قائم مقام عنه بمصر[2].

وكان يتواجد بالقاهرة مع القائم مقام، قائد أوجاق الإنكشارية، ووالي القاهرة، لحفظ الأمن بها إبان غيبة الباشا[3]، وظهر من متابعة أحداث الواقعتين، أن مراسلات الباشا لهؤلاء الثلاثة كانت لا تنقطع؛ حيث يخبرهم فيها ما وقع له مع أعدائه، ويعرفهم آخر أخباره، وكانوا –أيضًا– يردون على مكاتباته بأخبار الوضع في القاهرة[4].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٠

(٢) المصدر نفسه ص ٦٢

(٣) نفسه ص ٦٢، ٦٥، ١٠٠، ١٠١

(٤) المصدر نفسه والصفات، ص ٧١

وعند انتصار الباشا على المنشقين، ووصول أخبار انتصاره إلى العاصمة أشهر فيها النداء بالأمن والأمان[1]، وعند عودة الباشا زينت القاهرة لقدومه، وكان في شرف استقباله القائم مقام، وقائد الإنكشارية، والوالي، والباقون من الأوجاقات السبعة، ودخل القاهرة في موكب عظيم[2].

ج. ومما يستفاد من تاريخ العوفي: طريقة عقد الديوان العالي في الجلسات الطارئة، والأعضاء الممثلين فيه، وكيفية دعوتهم -فمثلاً- عندما صدر فرمان السلطان محمد الرابع سنة **١٠٦٩هـ(١٦٥٩م)** بعزل محمد بك من حكم إقليم جرجا، وتعيينه باشا على الحبش، أرسل إليه غازي باشا وفداً من أربعة عشر نفراً يمثلون الأوجاقات العسكرية برئاسة أحد الأمراء، ومعهم صورة فرمان السلطان لإبلاغه بالعزل، ولم يتمكن الوفد من مقابلة محمد بك لإعلانه العصيان، ورجع الوفد السابق ذكره إلى القاهرة وأخبروا الباشا بعصيان محمد بك: (فعند ذلك أرسل حضرة وزير مصر تنبيهًا لجميع الصناجق، وأمراء الجراكسة، وأغاوات البلكات

(١) نفسه ص ١٠٤

(٢) نفسه، ص ٧٢، ١٠٥، ١٠٦

د. ، وخدمة الديوان، وأرسل لحضرة قاضي العسكر، ولنقيب الأشراف، ولحضرة: شيخ الإسلام العلامة مفتي السلطنة الشريفة الشيخ محمد البكري الصديقي ... ليحضروا ويجتمعوا بالديوان، ليعرض عليهم العرض، ويرى ما يلزم محمد بك في امتناعه[1]، فالواضح من ذلك أن الديوان كان يمثل في عضويته الجوانب الإدارية، والعسكرية، والقضائية، والدينية (الأشراف والمفتي) وأنه في مثل هذه الجلسات الطارئة، كانت ترسل التنابيه – تذاكر الدعوة– لإعلام الأعضاء بموضوع الاجتماع وموعده .

ه. ومن التقاليد القضائية التي وردت في تاريخ العوفي أن العاصي لا يعد عاصياً إلا إذ قرر قاضي العسكر ذلك؛ حتى لو كان العصيان على الباشا نفسه أي أن الحكم لابد أن تصدره هيئة قضائية، وهذا ما أوضحته واقعة الصناجق ١٠٧١هـ، فحين قدم أوجاق العزب دعوى ضد عثمان بك، اتهموه فيها بقتل خمسة من أنفارهم وجرح خمسة آخرين، عقد الباشا ديوانا لإقامة الدعوى على عثمان بك الذي امتنع من المثول أمام الديوان، فطلب الباشا: "من حضرة قاضي العسكر كتابة حجة بامتناع عثمان ومخالفته للشرع الشريف وعصيانه،

(١) العوفي: مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

و. وما يلزمه بالوجه الشرعي فعرفهم[1] حضرة قاضي العسكر أن العصيان لا يكون إلا إذا أرسل إليه من قبل الشرع وامتنع، وعرفهم أنه يرسل إليه قاصد الشرع... بطلبه للدعوى عليه، وإجراء الأحكام الشرعية على الوجه الشرعي حكم الثبوت، فلما توجه قاصد الشرع ... امتنع عثمان الوالي، وقال لقاصد الشرع: لا أتوجه إلى الديوان، ولكن إن دعاني حضرة قاضي العسكر لمجلس حكمه[2] توجهت، وأما إلى الديوان على هذا الحكم فلا أتوجه، فرجع قاصد الشرع برد لجواب حكم ما ذكر، فلما حضر قاصد الشرع ورد الجواب، أرسله حضرة قاضي العسكر العثماني ثانيًا، فامتنع أيضًا من الحضور للديوان، ورجع قاصد الشرع، وأخبر عن امتناع عثمان أيضًا، فعند ذلك طلب -أي الباشا- من حضرة قاضي العسكر كتابة حجة بعصيانه، وما يترتب عليه من الأحكام الشرعية، فكتب الحجة بذلك[3].

(١) أي عرف أعضاء الديوان العالي .

(٢) يقصد محكمة الباب العالي بالقاهرة .

(٣) العوفي: مصدر سبق ذكره ص ٤٦، ٤٧ .

وهذا يدل على أن قضاة العسكر في هذه الآونة، كانوا يؤدون وظائفهم على خير وجه، ولا يرضخون لأية سلطة مهما علت؛ حتى ولو كانت سلطة الباشا نفسه[1]، وأن الباشاوات –أيضًا– كانوا يحترمون النظم القضائية وتقاليدها، ولكنه يدل من جهة أخرى على استهانة أمراء المماليك بالنظم المعمول بها في مصر من أولها إلى آخرها .

خامسًا: ومن الموضوعات الهامة التي أبرزها الشيخ العوفي: أن الجامع الأزهر كان ملجأ وملاذًا للمماليك، وغيرهم من رجال الأوجاقات العسكرية المرابطة في مصر؛ حيث يتوجهون إليه، ويجلسون في رحابه، ويتوسلون إلى علمائه كي يشفعوا لهم عند ولاة الأمر لإلغاء الأحكام الصادرة ضدهم أو تخفيفها .

وقد يبدو للقاريء غرابة في هذا الأمر، فمن المعروف أن المصريين كانوا إذا حزبهم أمر من قبل الحكام هرعوا إلى الأزهر، أما في واقعة الصناجق سنة ١٠٧١هـ، فقد حدث العكس، وسرعان ما تزول هذه الغرابة إذا عرفنا أن التجاء المماليك والجنود إلى الجامع الأزهر والاحتماء به وبعلمائه، لم يكن طريقة مبتكرة أو فريدة من نوعها في العصر العثماني، لقد حدث قبل دخول العثمانيين بمصر أن التجأ بعض المماليك إلى هذا الجامع هربًا من سطوة خصومهم[2].

---

(١) وإن كان من الواجب على قاضى العسكر أن يستجيب لطلب عثمان الوالي فيستدعيه إلى المحكمة لا إلى الديوان لان المحكمة دار القضاء وحرم الشريعة وفي الديوان يمكن أن تقترف الاغتيالات .

(٢) دكتور عبد الجواد صابر إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ٦٦ .

ويعنينا أن نذكر أنه على إثر القضاء على فتنة الصناجق الفقارية، قرر الباشا والأمراء والأغاوات: نفي عدد كبير من أتباع هؤلاء الصناجق بعد قطع جامكياتهم (مرتباتهم)، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وما أن علم هؤلاء الأتباع بهذا النبأ حتى هرعوا إلى الجامع الأزهر يحتمون بحماه، ويستغيثون بعلمائه ويرجونهم، كي يتدخلوا لدى الباشا والأمراء، ويتشفعوا لعدم نفيهم[1].

وأثبت علماء الجامع الأزهر أنهم عند حسن ظن المحتمين بهم، فعقدوا اجتماعًا عاجلاً برئاسة الشيخ سلطان المزاحي -شيخ الجامع الأزهر- قرروا فيه التدخل لحل تلك المشكلة، وشكلوا وفدًا من كبارهم برئاسة شيخ الجامع، وتوجهوا إلى القلعة واجتمعوا بالباشا وأخبروه مجيء بعض الجند والقادة والأمراء إلى الجامع الأزهر للاحتماء به، بعد أن قرر الديوان معاقبتهم بنفيهم من القاهرة، وقطع جامكياتهم ومصادره أموالهم وممتلكاتهم، وذكروا له: "أن هذا لا يجوز؛ لأنه لو وقع منهم الذنوب وكانت تغفر بالتوبة، فقد تابوا ... فأجابهم حضرة وزير مصر بأنه يجمع العساكر ويعرفهم بذلك، ثم يرسل لهم خبرًا بالصفح عنهم؛ لأن امتثال أوامر السادة العلما الفضلا العظما ما يأمروا به من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما ينصحوا به من النصيحة الشرعية والأمور الدينية واجب[2].

---

(١) العوفي: مصدر سبق ذكره ص ٧٩

(٢) المصدر السابق، ص ٨٤، ٨٥

وبعد خروج العلماء من القلعة توجهوا إلى قاضى العسكر، وطلبوا منه مساعدقم في العفو عن المحتمين بالجامع الأزهر، فأجاهم إلى مطلبهم، وأرسل إلى الباشا وأحمد بك بشناق القاسمي يطلب منهما الاستجابة لشفاعة العلماء، فأجابه أحمد بك قائلاً: "إنه في غد يجمع الصناجق والأمراء، وأغاوات البلكات مع طايفتهم، ويتفق معهم على إبقائهم وعدم التعرض لهم، إكراما للسادة العلماء، وقبولاً لشفاعتهم[1].

وفي يوم الأربعاء الموافق عشرين من شهر ربيع الأول ١٠٧١هـ (٢٢ نوفمبر ١٦٦٠م)، اجتمع الصناجق والأمراء والأغاوات في مترل الأمير أحمد بك بشناق القاسمي وامتثالاً لأوامر السادة العلماء، واتفقت آراؤهم على أن خمسة عشر نفرًا – أي من المحكوم عليهم بالنفي– يبقون في بلكاقم بجوامكهم حكم ما كانوا، وأحد عشر نفراً منهم تنقل جوامكهم إلى التقاعد –أي يحالون لي المعاش–، وتسعة عشر نفرًا منهم –الذين ليسوا بمصر– يبقون في أماكنهم التي هم بها ولا يدخلون مصر، ومتى دخلوا مصر يحصل لهم الضرر[2].

---

(١) نفسه، ص ٨٦

(٢) نفسه المصدر والصفحة

وأرسل الباشا بيورلديا -أي امرأ- لقاضي العسكر ليقيد صورة هذا الحكم في سجلاته، وصورة مقرونة بحجة شرعية أرسلت إلى الشيخ سلطان المزاحي - شيخ الجامع الأزهر- لتحفظ -أيضًا- في السجلات الخاصة به[1].

ويعلق الدكتور عبد الجواد صابر إسماعيل على موقف علماء الجامع الأزهر قائلاً: إن الأزهر حرم آمن، لا يتعدى خصم على خصم في حماه، وهذه الحرمة أمر قد تعارف عليه المسلمون شعبا وأمراء وحكومات، فقد رأينا هؤلاء الذين وجهت إليهم اتهامات، وأصبحوا مطلوبين للقتل أو النفي؛ يلجئون إلى حرم الأزهر الشريف فرادى وجماعات، فلا يستطيع خصومهم القبض عليهم أو الاقتراب منهم بوجه قانوني، أو غير قانوني، وعلماء الأزهر هيئة لها كلمة مسموعة في الأوساط الشعبية والمملوكية والحكومية على السواء، هذه الكلمة.. أصبحت فوق كلمة الباشا والصناجق[2].

وهكذا نجد الشيخ العوفي قد ألقى الأضواء على جوانب عديدة تتعلق بأوضاع مصر في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، من خلال تأريخه لواقعتين-فقط- من وقائع التاريخ المصري في العصر العثماني .

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٧

(٢) دكتور: عبد الجواد صابر إسماعيل: مجتمع علماء الأزهر - مرجع سابق ص ٦٩.

الباب الثالث

المؤرخون في القرن الثاني عشر

الفصل السادس: المؤرخون العلماء

الفصل السابـع: المؤرخون الأجناد

الفصل الثامـن: معاصرو الجبرتـي

الفصل السادس
المؤرخون العلماء

تميز القرن الثاني عشر الهجري بظهور عدد من المؤرخين العلماء، بذلوا جهداً كبيراً في سبيل رصد واقع المجتمع المصري إبان هذا القرن بأمانة وصدق وموضوعية، وتميزت مؤلفاته التاريخية بتنوع المنهج التاريخي، فمنهم من اقتدى بسنة السابقين وسار على المنهج التقليدي، فأرخ لمصر منذ أقدم العصور وحتى عصره، ومنهم من قصر جهده على التأريخ لمصر في العصر العثماني –فقط– دون غيره من العصور، وفريق ثالث خص بعض الصراعات والفتن التي استشرت في هذا القرن بالتأريخ، وفريق رابع ألف في التراجم.

وسوف نعرض لهؤلاء المؤرخين العلماء– في هذا الفصل – تباعاً.

المبحث الأول

ابن الوكيل(١)

هو المؤرخ المصري يوسف أفندي الملوي الشهير بابن الوكيل، ألف تاريخاً ما زال مخطوطاً عنوانه: " تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب".

---

(١) لا يعد ابن الوكيل أول مؤرخي مصر في القرن الثاني عشر الهجري، فقد وجدت مؤلفاً تاريخياً سبق أن أشرت إليه في هذه الدراسة لمؤرخ مجهول، وضع في فهارس دار الكتب تحت عنوان: [تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى ولاية علي باشا المتولي عليها سنة ١١٢٩هـ] ويبدأ من الورقة ١٠٢ وينتهي بالورقة ١٤٧، أي أن الموجود منه يتكون من ست وأربعين ورقة ذات وجهين من القطع الكبير، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يستفاد من بداية الترقيم أن المفقود من الأوراق يبلغ ١٠١ ورقة شملت تاريخ مصر في العصور السابقة، والعنوان الرئيسي الموجود في أول الأوراق يبلغ ١٠١ ورقة شملت تاريخ مصر في العصور السابقة، والعنوان الرئيسي الموجود في أول الأوراق هو: "بيان ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى غاية تاريخه"؛ الأمر الذي يرجح لدى الباحث أن هذا المؤلف من طائفة العلماء وليس من الأجناد؛ لأن الأجناد دأبوا على التأريخ للأحداث المعاصرة فقط، دون محاولة التعرض للعصور السابقة أو التأريخ لسلاطين الدولة العثمانية، وتتناول هذه القطعة التاريخية سلاطين الدولة العثمانية منذ عهد السلطان عثمان الأول، وحتى عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م)، وعندما وصل إلى عهد سليمان المشرع (١٥٢٠-١٥٦٦م) شرع المؤلف في التأريخ لمصر في عهده قائلاً: (ذكر نواب السلطان سليمان بمصر) (ورقة ١٠٩)، وهكذا فإذا تولى سلطان جديد قطع سياق الأحداث ليذكر ولايته، ثم يعود للتأريخ لمصر في عهده من خلال الباشاوات الذين نابوا عنه في حكمها، وعالج هذا المؤلف أوضاع مصر من كل النواحي، وإن اتسمت هذه المعالجة بالإيجاز الشديد في بعض السنوات، وقد اعتمد ابن الوكيل على هذا المؤلف اعتماداً كبيراً، وسبق أن أشرت إلى أمثلة من ذلك في حواشي هذه الدراسة.

وأمام كل ما سبق ذكره، فنحن أمام احتمالين، الأول: أن جزءاً كبيراً من هذا المخطوط مفقود من ورقة ١-١٠١، وقد شمل هذا الجزء تاريخ مصر قبل الحكم العثماني، فيكون عنوان المخطوط من وضع من جاء بعد مؤلفه ليتواءم مع ما بقي من أوراق، الاحتمال الثاني: هو أن ورقة ١٠٢ هي البداية الفعلية لهذا المخطوط على طريقة المجاميع، فيكون عنوان المخطوط مطابقًا لما فيه من موضوعات، وهو من وضع مؤلفه (رقم المخطوط بدار الكتب ٢٦٣٥ تأريخ تيمور، ميكروفيلم رقم ١٣٤٧٩).

وكان من المعتقد أن وفاة ابن الوكيل وقعت سنة ١١٣٦هـ(١٧٢٣م)، أو بعدها بقليل؛ نظراً لانتهاء أوراق المخطوط بهذا التاريخ[١]، ولكن اتضح من خلال الدراسة والبحث، أن وفاته كانت قبل التاريخ السابق الذكر بخمس سنوات تقريباً، وأنها كانت في شهر شوال سنة ١١٣١هـ (سبتمبر سنة ١٧١٩م)، وأحداث كتابه تنتهي بهذا التاريخ أيضاً، أما بقية الكتاب فمن تأليف شخص آخر من الأجناد كان صديقاً لابن الوكيل- يدعى الأمير مرتضى بك ابن مصطفى بك ابن حسن بك الكردي الدمشقي، الذي عقب على أحداث يوم الثلاثاء عشرين شوال سنة ١١٣١هـ(٦سبتمبر ١٧١٩م) بقوله: " هذا آخر ما وجد بخط مؤلف هذا الكتاب، وهو صديقنا وخليلنا المرحوم يوسف الملوي الشهير بابن الوكيل، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه أعلى فراديس جناته، بجاه سيدنا محمد وآله، آمين، آمين"[٢].

(١) أورد جورجي زيدان إشارة خاطئة عن ابن الوكيل، فذكر أن اسمه: ابن يوسف الحلاق، وأن وفاته كانت سنة ١١٢٨هـ (١٤١٥م) (انظر: تاريخ آداب اللغة العربية، مرجع سبق ذكره دج٣ ص٣٢٦).

(٢) ابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، مصدر مخطوط سبق ذكره، ورقم ٣٥٨.

وسكت صديق ابن الوكيل عن إيراد ترجمة وافية له، كما سكت معاصروه -أيضاً- عن الإشارة إليه، على الرغم من اعتماد أحمد شلبي بن عبد الغني علي "تحفة الأحباب" في تأليف كتابه "أوضح الإشارات" -كما سنذكر في هذه الدراسة- ونرجح أن مولد ابن الوكيل كان في أوائل النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري؛ لأنه كان مدركاً للأخبار التي سجلها عن أواخر هذا القرن، ولعل لقب "الملوي" يشير إلى انتسابه لمدينة "ملوي" التابعة لمحافظة المنيا الآن، فربما نشأ في هذه المدينة، ثم رحل إلى القاهرة، وتلقى علومه في الجامع الأزهر على شيوخ تلك الفترة، وثقافته -على أية حال- إذا قيست بمقاييس عصره تعد معقولة إلى حد كبير؛ إذ إنه مع سكوته عن الإشارة لشيوخه وأساتذته، إلا أن عنايته بذكر وفيات علماء مصر تكشف عن مدى اهتمامه بهذه الطائفة، كما أنه لقب بألقاب تدل على عظيم مكانته بين علماء عصره، منها: "العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة"[1].

---

(١) المصر السابق، ورقة الغلاف.

أما لقب أفندي الذي اقترن باسمه، فلا يعني بالضرورة أنه كان موظفاً في الإدارة العثمانية في مصر التي كان موظفوها- في عصره- يتلقبون به، فلقد ذكرنا- في موضع سابق من هذه الدراسة- أن هذا اللقب كان شائعاً في العصر العثماني، وأطلق على المدنيين المثقفين ثقافة واسعة[1].

ويتضح من استقراء تاريخ ابن الوكيل، أنه كان رجلاً معروفاً في عصره، له صلات قوية ببعض أمراء وموظفي الإدارة العثمانية في مصر، فلقد كان صديقاً للأمير "مرتضى بك الكردي" السالف الذكر، وعلى صلة قوية بشخص يدعى "عبد الكريم" كاتب بيت المال في عهد إسماعيل باشا سنة ١١٠٧هـ (١٦٩٥م)[2].

أما عن وظائفه ومدى ثرائه، فلم نجد ما يشير إلى أنه كان ميسور الحال، ويرجح -أيضاً- أنه كان يشتغل بالتدريس، أما عن مؤلفاته الأخرى، فلم نعثر له إلا على اسم كتاب عنوانه: "عيون الأثر"، ويظهر من خلال إشارته عنه أنه في سيرة رسول الله ﷺ من مولده إلى وفاته[3].

---

(١) انظر: الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٢) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقمه ٢٣٢.

(٣) المصدر السابق: ورقة ٧.

منهجه التاريخي:

نظر ابن الوكيل إلى التاريخ على أنه من العلوم المهمة التي يجب على طلاب العلم والمعرفة التنافس في طلبها؛ إذ به تعرف أحوال القرون الخالية والأمم الماضية[1]" وعلى ذلك فالدافع لديه على تأليف كتابه –موضع الدراسة– نابع من إدراكه لأهمية التاريخ كعلم يقف الدارس من خلاله على أخبار الماضين وأحوالهم، فيهتدي المعاصرون بما كان عليه الأقدمون، في علاج مشكلاتهم الحاضرة.

وغني عن الذكر أن ثقافته التي تلقاها في الأزهر، والتي ظهر أثرها واضحاً في كتابه، كانت وراء إدراكه لماهية التاريخ كعلم لا يقل شأناً عن غيره من العلوم والمعارف. ويمكن أن يضاف إلى ذلك أنه عاصر أحداث حقبة هامة تصدعت فيها النظم الإدارية في مصر، وظهر فيها بجلاء استمرار الأوجاقات العثمانية في الخروج على الباشاوات، وغدوا أداة لإثارة الفتن والاضطرابات التي نجم عنها حالة من الذعر والفوضى أضرت بالمصريين أضراراً بالغة،

(١)المصدر نفسه، ورقة ٢٠١.

كما تمكن المماليك -في هذه الفترة- من استقطاب الجند وقادهم، ثم انفردوا بالأمر ابتداء من الربع الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، بعد أن فرضوا نفوذهم على الأوجاقات العسكرية بتعيين أتباعهم في الوظائف القيادية بها، وانقلب الموضع فبدلاً من أن تحتفظ هذه الأوجاقات بالسيطرة على الأمور في مصر لصالح الدولة العثمانية أو لصالحها، أسلمت قيادها لأقوى البيوت المملوكية توجهها كيفما شاءت مقابل ما تغدقه عليها من مال.

ولاشك أن هذه التقلبات استرعت انتباه ابن الوكيل، فأقدم على تأليف كتابه، الذي شمل تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى حوادث شهر شوال سنة ١١٣١هـ(١٧١٩م). والنسخة المصورة في دار الكتب المصرية لكتاب ابن الوكيل تنقسم إلى جزأين[1]،

(١) نفسه، ورقة ٢٠١..

ونرجح أن هذا التقسيم ليس من صنع المؤرخ؛ لأنه لم يشر إلى ذلك في افتتاحية كتابه، كما أن غلاف المخطوط خال من الإشارة إلى أنه بداية الجزء الأول، والورقة التي تشير إلى بداية الجزء الثاني مكتوبة بخط يخالف خط الناسخ، هذا إلى جانب أن بداية الجزء الثاني ليست بابًا أو فصلاً مستقلاً، وإنما الكلام متصل، والأحداث متتابعة؛ الأمر الذي يجعلنا نظن أن هذا التقسيم دخيل على المخطوط، وليس من صنع المؤرخ ولا من صنع الناسخ، وإنما هو من عبث المصورين في دار الكتب المصرية[1].

وقد اتبع ابن الوكيل في تأريخه منهجاً تقليدياً يقترب كثيرًا من منهج الإسحاقي، فقد قسم كتابه إلى: مقدمة، وأربعة أبواب، عرضها في افتتاحيته قائلاً:

المقدمة: في ذكر فضايل مصر وما ورد في حقها من الآيات العظام، ومن دخلها ومن ولد بها من الأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام والخلفاء الأربعة الراشدين، والأربعة الأئمة المجتهدين، والأربعة أصحاب الطريق وهداية الخلائق.

(١) وجدير بالذكر أن عبث القائمين على المخطوطات تطرق أيضاً إلى ترقيم الأوراق بترقيم مخالف، واضطر الباحث إلى استخدام ترقيم دار الكتب لاعتماده على الصورة الموجودة بها.

الباب الأول: فيمن ملك مصر بعد الطوفان إلى أن فتحها الله على المسلمين.

الباب الثاني: في ذكر من وليها بعد الفتح من النواب من زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ثم في زمن الخلفاء الأمويين، والخلفاء العباسيين، والخلفاء المعروفين بالفاطميين.

الباب الثالث: في ذكر من وليها من سلاطين الأكراد ومماليكهم من الأتراك والجراكسة إلى أن انتزعها منهم السلطان سليم خان بن عثمان.

الباب الرابع: في ذكر ملوك آل عثمان ونوابهم فيها إلى هذا الأوان[1].

ومع التسليم بأن ابن الوكيل اتبع المنهج العلمي حين قسم كتابه إلى مقدمة وأربعة أبواب، وحين أوجز محتويات هذا التقسيم في افتتاحية الكتاب، إلا أنه بعد الدراسة والمراجعة، يظهر الآتي:

---

(١) ابن الوكيل، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢.

أولاً: أورد ابن الوكيل في المقدمة نبذة طويلة من سيرة رسول الله ﷺ اشتملت على نسبه، ومولده، وأسمائه، وخلقه، وزوجاته، وأولاده، وأخيراً وفاته ﷺ، وأعقب ذلك بالحديث عن الخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم- ثم تحدث عن أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة، ومشايخ الطرق[1]، وفضلاً عن خلفاء العباسيين[2]، وفضلاً عن سلاطين الدولة العثمانية من عهد عثمان الأول، وحتى عهد السلطان أحمد الثالث (١١١٥/١٧٠٣-١١٤٣هـ/١٧٣٠م)[3]- وهو الذي بدأ التأريخ في عهده- إذا تأملنا كل ما تقدم أدركنا أن كتابه وإن كان خاصا بتاريخ مصر فقط؛ إلا أنه اشتمل على جزء كبير من التاريخ الإسلامي العام، ولعله وجد أن تأريخه لمصر يعد ناقصاً إذا لم يضمنه تلك الموضوعات المهمة، على اعتبار أن مصر كانت ولاية تابعة لدولة الخلافة؛ سواء في المدينة المنورة، أو في دمشق، أو في بغداد، أو في استانبول، وتلك طريقة مثلى سار على منهجها معظم مؤرخي مصر الأوائل.

---

(١) المصدر السابق، الأوراق من ٢-٣٢.

(٢) نفسه، الأوراق من ٤٥-٤٩.

(٣) نفسه، الأوراق من ٩٧- ١٦٣.

ثانياً: اتبع ابن الوكيل منهج السيوطي في تأريخه لخلفاء بني العباس في الفصل الخاص بهم في كتابه، فالسيوطي في كتابه "تاريخ الخلفاء" قسم العباسيين إلى قسمين كبيرين، الأول: تناول فيه خلفاءهم في بغداد قبل قضاء المغول عليهم سنة ٦٥٦هـ(١٢٥٨م)[١]، والثاني: تناول فيه خلفاءهم في مصر عقب النكبة المذكورة[٢]، وترجم لكل خليفة على انفراده ترجمة طويلة.

وحين نرجع إلى ابن الوكيل نجده قد اتبع نفس المنهج، فأرخ لخلفاء بغداد العباسيين أولاً، ثم أعقبهم بالتأريخ لخلفاء العباسيين الذين أُقيموا بالقاهرة منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري سنة ٦٥٩هـ(١٢٦١م)[٣]، وعني بذكر اسم كل خليفة، وسنة توليه الخلافة، وتاريخ عزله أو وفاته، وأخبار قصيرة جداً عن عهده، وهكذا.

---

(١) السيوطي: تاريخ الخلفاء، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٦-٤٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص ص ٤٧٧- ٥١٤.

(٣) ابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، مصدر مخطوط سبق ذكره، الأوراق من٤٩- ٦١.

ثالثاً: ومن الملاحظات المنهجية التي تؤخذ على ابن الوكيل، أنه ذكر في افتتاحية كتابه، أنه قسمه إلى أبواب فقط، يختص كل باب بعصر معين، ولم يشر إلى تقسيم هذه الأبواب إلى فصول؛ بيد أن القارئ يفاجأ أثناء تصفحه أوراق المخطوط أن الأبواب– ابتداء من الباب الثاني– قد انفسمت إلى فصول، فالباب الثاني اشتمل على عدة فصول، الأول: "في ذكر خلفاء بني أمية[١]"، والثاني: "في ذكر خلفاء العباسيين"[٢]، ثم أورد بعد ذلك عنوان الفصل الرابع: "في ذكر خلفاء بني عبيد المعروفين بالفاطميين"[٣]، وأغفل كتابة عنوان الفصل الثالث، والذي أعتقد أنه يشمل التأريخ لمصر في عصر الولاة[٤].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٤٥.

(٢) نفسه، رقم ٤٩.

(٣) نفسه، ورقة ٧٣.

(٤) نفسه، ورقة٦١.

وقسم الباب الثالث إلى فصول-أيضاً-؛ الأول: "فيمن ملكها من الأكراد[1]، والثاني: "في ذكر ملوك مصر من الأتراك مماليك الأيوبية"[2]، والثالث: "في ذكر ملوك الجراكسة"[3]، وأما الباب الرابع والأخير، فقد قسمه إلى فصلين؛ الأول: "في ذكر ملوكها من آل عثمان"[4]، وبدلاً من أن يكتب عبارة: "الفصل الثاني" كتب: "الباب الرابع في ذكر ولاة مصر نواب آل عثمان من حين تملكها السلطان سليم خان إلى وقتنا هذا[5]، ولعله سَبقُ قَلَم من الناسخ، أو لعله أراد بقية الباب الرابع وهو الفصل الثاني منه.

وعلى الرغم من إغفال ابن الوكيل الإشارة إلى تقسيم أبواب كتابه إلى فصول في الافتتاحية، إلا أن هذه الطريقة في عرض تاريخ مصر، وتخصيص كل باب لعصر معين، وتقسيم الباب الواحد إلى فصول يعالج كل فصل ناحية معينة، لا تختلف عن الطرق المنهجية في البحث العلمي في العصر الحديث..

(١) نفسه، ورقة٧٧.
(٢) نفسه، ورقة٨٠.
(٣) نفسه، ورقة٨٨.
(٤) نفسه، ورقة٩٧.
(٥) نفسه، ورقة١٦٣.

رابعاً: التزم ابن الوكيل- شأنه في ذلك شأن معاصريه من المؤرخين العلماء - الطريقة الحولية التي تدور حول عهود الولاة والخلفاء والسلاطين-قبل دخول مصر في حوزة العثمانيين- وكذلك أيضاً في عهود باشاوات الدولة العثمانية، فكان يكتب اسم الباشا بخط بارز، وتاريخ قدومه إلى مصر، وأخبار مصر في عهده، وحين يعزل الباشا يسجل تاريخ عزله ومدة حكمه، وهكذا، وإذا اعتلى سلطان جديد عرش الدولة العثمانية، قطع سياق الأحداث ليتحدث عن ولايته، ثم يستأنف التأريخ لمصر في عهود الباشاوات الذين تولوا أمر مصر من قبله، وهكذا.

ونأخذ على ابن الوكيل أنه ذكر أن خاير بك – أول والٍ على مصر– توجه بنفسه سنة ٩٢٨هـ (١٥٢٢م) على رأس تجريدة بحرية من مصر لمساعدة السلطان سليمان المشرع في حروبه في رودس في التاريخ السابق الذكر[١]، وهو أمر مخالف لما ذكره ابن إياس– المعاصر لعهد خاير بك– والذي أكد أن مصر قدمت مساعدات عسكرية متنوعة للسلطان سليمان المشرع إبان حروبه في رودس، ولكن خاير بك لم يغادر مصر منذ أن دخلها برفقة سليم الأول سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) وحتى وافته المنية في شهر ذي القعدة سنة ٩٢٨هـ(١٥٢٢م)[٢].

ولعل اعتماد ابن الوكيل على كتاب: "تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر.." –السابق الذكر– في التأريخ لعهد خاير بك، كان وراء وقوعه في هذا الخطأ؛ إذ إن الاتفاق بين النصين واضح[٣].

---

(١) نفسه، ورقة ١٢٨.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور، مصدر سبق ذكره، ج٥، ص ٤٨١، ٤٨٢.

(٣) مؤرخ مجهول: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٠٧.

ابن الوكيل وقضايا عصره:

عاش ابن الوكيل في فترة شهدت اختلال النظم العسكرية في الأوجاقات العثمانية المرابطة في مصر، ذلك الاختلال الذي نجمت عنه مساوئ عديدة لا تحصى، لعل أهمها: انفراد أمراء المماليك بالسلطة والنفوذ في مصر ابتداء من الربع الثاني للقرن الثاني عشر الهجري.

ومن مظاهر هذا الاختلال: انتساب أرباب الحرف والمهن إلى الأوجاقات العسكرية للتمتع بالامتيازات النقدية والعينية التي يحصل عليها العسكر من ديوان الروزنامة[1].

(١) ولعل أرباب الأوجاقات كانوا يستفيدون من انتساب هؤلاء إليهم، وروزنامة: كلمة فارسية تتكون من جزئين، روز: ومعناها نهار، نامة: بمعنى دفتر أي دفتر الحوادث اليومية، أو الحساب اليومي، ثم أصبح معناها الديوان الذي يقوم بتحرير الحسابات في الدفاتر اليومية، وكان رئيس هذا الديوان يسمى روزنامجي، وسنلتقي بهذا المصطلح كثيراً. انظر: حسين الروزنامجي، مصدر سبق ذكره، السؤال الأول من الباب الخامس، ص٢٥ .

وقد استشرى هذا الأمر، حتى إن مشايخ الحرف تحدوا السلطة نفسها حين أصدرت أوامرها بمنع انتساهم للعسكر تحدياً سافراً، ولم تتمكن السلطات العثمانية في مصر من وضع حد لهذا الانتساب، من ذلك ما يرويه ابن الوكيل في حوادث سنة ١١٢١هـ (١٧٠٩م) أن قاضي العسكر "أرسل خلف مشايخ الحرف، وجمعهم جميعاً بالمحكمة، وعرفهم أنه ورد أمر سلطاني يتضمن أن لا يكون لأحد من أرباب الحرف والصنايع علاقة في أحد الوجاقات السبع، فأجابوه: بأن غالبهم عسكري وابن عسكري، وقاموا على غير امتثال، ثم بلغ القاضي أهم أجمعوا على إيقاع مكروه به، فخافهم وتغافل عن ذلك، ولم يعد يذكره بعد[1].

ولم يقتصر الانتساب للأوجاقات العسكرية على أرباب الحرف والصنائع بالقاهرة فقط، وإنما امتد إلى القبائل العربية المنتشرة في ربوع مصر، والتي اشتهرت بالقوة والسطوة، خاصة قبيلة هوارة، وهي من القبائل الشهيرة في الوجه القبلي فقد ادعت انتساها للعسكر

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٦٤.

كي يتمتع أفرادها بالإعفاء من تسديد أموال وغلال الميري المقررة عليهم. يقول ابن الوكيل في حوادث سنة ١١٠٩هـ (١٦٩٨م): "وفي رابع عشر شوال، ورد عرض من عبد الرحمن بيك –حاكم جرجا– أن عربان هوارة امتنعوا من دفع المال والغلال، وكل منهم يقول: "أنا ينكجري، وأنا عزب"[١].

ولم يكن انتساب القبائل العربية لفرق الحامية العثمانية وليد القرن الثاني عشر الهجري، وإنما كان موجودًا منذ أوائل النصف الثاني من القرن الحادي عشر، وقد حاولت السلطنة منعهم من ذلك، ولكن دون جدوى[٢].

ومن مظاهر اختلال النظم العسكرية أيضاً أنه كان من اليسير على أغاوات الأوجاقات، وأفراد العسكر الانتقال من أوجاق إلى آخر؛ على الرغم من مخالفة ذلك لمواد ونصوص قانون نامة[٣].

---

(١) نفسه، ورقة٦١. ينكجري: بمعنى أنه منتسب إلى الانكشارية، و"عزب"؛ أي منتسب لأوجاق العزب. المصدر السابق، ورقة ٢٣٧.

(٢) نفس المصدر: ورقة ٢٠٣.

(٣) قانون نامة، المولد من ١-٧ ص ص ٩-٢٨.

ونجد أمثلة عديدة تؤكد ذلك في تاريخ ابن الوكيل، مثل قوله: " أقاموا إسماعيل أغاة الجراكسة أغا للعزب، عوضًا عن خليل أغا"[١]. ولعل القارئ قد أدرك من خلال هذه الفقرة سيطرة المماليك على المناصب القيادية في الأوجاقات العسكرية.

ومن مظاهر اختلال النظم العسكرية –أخيراً– أن القائمين على أمر مصر من العثمانيين غدوا يضربون بالقانون عرض الحائط، ويكونون فرقاً عسكرية من الجنود المرتزقة لمؤازرهم ضد أعدائهم إبان احتدام الفتن والصراعات بين الأوجاقات العسكرية بعضها البعض؛ على الرغم من أن اللوائح والقوانين حرمت ذلك وجرمته[٢]. ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الصدد، ما حدث أثناء فتنه إفرنج أحمد سنة ١١٢٣هـ(١٧١١م)–والتي سنعرض لها في هذا الفصل– فقد ذكر ابن الوكيل، أن خليلاً باشاً، توافق مع إفرنج أحمد على اتخاذ عسكر جديد يقال له سردن كجدي، وان يعطي كل من كتب اسمه خمسة دنانير، ويكتب لهم خمسة عثامنة جامكية، فكتبوا منهم مقدار ثمانماية رجل يجعلوا لكل ماية منهم بيرقا وريسا يقال له أغاة السردن كجدي[٣].

---

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٦٦.

(٢) قانون نامة: راجع المواد السابق الإشارة إليها.

(٣) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٠٤.

وتمخضت هذه الفوضى العسكرية -السابق الإشارة إلى أهم مظاهرها- عن نتائج عديدة منها:

أ. استمرت طوائف الجند -خاصة جند الإسباهية- في ظلمهم للمصريين، وفرض الضرائب عليهم دون وجه حق، فمثلاً ضريبة الطلبة التي عرضنا لها في موطن سابق من هذه الدراسة، والتي تم القضاء عليها في عهد محمد باشا معمر مصر سنة ١٠١٧هـ (١٦٠٩م)، واستبشر المصريون بقدوم عهد جديد ينعمون فيه بالأمن والاستقرار، وانبرى المؤرخون والشعراء في مدح هذا الباشا وتمجيد صنيعه، هذه المظلمة استحدثت مرة ثانية بعد سنوات قلائل من إلغائها تحت مسمى آخر، هو "خدمة ساويش أغا"، وظلت سارية طوال القرن الثاني عشر الهجري، أما كيفية تجديدها، فيرويه ابن الوكيل بقوله: " وفي رجب منها -أي سنة ١٠٧٥هـ- اجتمع العسكر بالديوان العالي، وطلبوا من الوزير أن يعين جماعة يفتشوا على السلاح الذي عند الرعايا أهل القرى، ويمنعوا الرعايا من حمل السلاح، فعين ساويش أغاة الكاملية، ومعه جماعة من الإسباهية، فنزلوا وفتشوا البلاد وجميع الولايات، وعادوا من السلاح بشيء كثير، وجعل ساويش أغا على كل بلد طلبة في نظير خدمته، وهذه المظلمة باقية إلى الآن، وتسمى بخدمة شاويش أغا "[1].

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٠٤.

وجدير بالذكر أن هذه المظلمة تغير مسماها في أواخر هذا القرن الثاني عشر إلى اسم "شكوى هواي"(١).

كما أظهرت فتنة إفرنج أحمد سنة ١١٢٣هـ(١٧١١م) مظالم تجل عن الحصر فرضها الجند -عنوة- على مصر بأسرها، ريفها وحضرها-سنشير إليها في هذا الفصل-.

ب. نجم عن اختلال النظم العسكرية -أيضاً- فقدان الشعور بالأمن في القاهرة وغيرها من أقاليم مصر فقد كثر اللصوص وقطاع الطريق، الذين ساموا المصريين وبالاً وثبورًا، ولم يستطع ولاة الأمر دفع شرهم، من أمثلة ذلك ما يرويه ابن الوكيل في حوادث سنة ١١٠٩هـ (١٦٩٧م): "وفي شهر ربيع الأول، تسلط جماعة من السراق على المساكن التي في القلعة داخل باب مستحفظان، واستمروا، في كل قليل، يسرق منها بيت وبيتان، مدة شهرين، فتحول غالب سكانها وتركوا منازلهم الموروثة عن آبايهم وسكنوا في القاهرة، وصار أمين بيت المال، والجوربجي الذي بالقلعة يطوفون كل ليلة في طلب السراق، فلم يظهروا لهم على خبر"(٢) .

---

(١) انظر: الفصل الثامن من هذه الدراسة وشكوى هواي: تعني حق الطريق.

(٢) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٣٨.

ومن جهة أخرى فقد كثر الاحتكاك بين العثمانيين المقيمين في القاهرة وبين غيرهم من الطوائف، وكانت هذه الاحتكاكات تتولد عنها فتن وحروب في شوارع العاصمة يضار منها المصريون بأضرار بالغة، من أمثلة ذلك ما حدث في شهر المحرم سنة ١١٢٤هـ(١٧١٢م)، حين اعتدى تركي على أحد الأشراف، وضربه ضرباً مبرحاً أفضى إلى موته، فما كان من الأشراف إلا أن وضعوا " المقتول في تابوت، وطلعوا به إلى الديوان، وأثبتوا القتل على القاتل، فلما كان يوم الخميس عاشر شهره، قامت الأشراف، وقفلوا أسواق القاهرة، وصاروا يرجمون أرباب الدكاكين بالأحجار، ويأمروهم بقفل دكاكينهم، وصار كل من لقوة في طريقهم من أمير ورعية ضربوه[1]، ولم يتم إخماد ثورة الأشراف إلا بشق الأنفس.

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٠٠-٣٠١.

هذا إلى جانب تفشي الصراعات المسلحة في مصر– إبان القرن الثاني عشر– بين طوائف الجند العثمانيين، وتفشي الصراعات المسلحة في مصر– أيضاً– بين البيوت المملوكية في محاولات مستميتة للاستئثار بالنفوذ والسلطان– وسنشير بإذن الله تعالى إلى بعضها في هذه الدراسة–.

ج. ومن أخطر الآثار التي نجمت عن اختلال النظم العسكرية، انهيار النظم الإدارية والمالية المعمول بها في مصر؛ لأن طابع نظام الحكم العثماني خول لرجال الحرب العثمانيين تقلد المناصب المدنية القيادية وما دونها، ماعدا مناصب القضاء والوظائف الدينية[1].

---

(١) دكتور/ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٥٠.

ومن أبرز نتائج هذا الخلل الإداري أن بعض موظفي الإدارة المالية وصمت أعمالهم بالغش والتزوير والتدليس، فكانوا يسجلون في الدفاتر والسجلات الرسمية أرقاما وبيانات غير حقيقية؛ الأمر الذي يشير إلى أنه من الواجب على الدارسين والباحثين التعامل مع الوثائق المالية الخاصة بتلك الحقبة بيقظة شديدة، وقد أكد انتشار التزوير والتدليس في الدفاتر والسجلات رهط من مؤرخي العصر العثماني[1]، وأشار إليه –أيضاً– عدد من الأساتذة الذين تعاملوا مع وثائق هذا العصر[2] .

---

(١) انظر: الفصل السابع من هذه الدراسة.

(٢) شفيق غربال محمد على الكبير، مرجع سبق ذكره ص٣٩، دكتور/ عبد الرحمن: الريف المصري، مرجع سبق ذكره ص٤١٩، دكتورة/ ليلي عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٤١٩.

ذكر ابن الوكيل أن معظم موظفي الإدارة المالية في مصر في الثلث الأول من القرن الثاني عشر الهجري اشتهروا بخراب ذممهم؛ الأمر الذي أدى إلى ثورة الصناجق والأمراء، فقاموا قومة واحدة بالديوان على نفي ثمانية أنفار وهم: أحمد أفندي الروزنامجي حالاً، ومحمد أغا الترجمان .... وكاتب الحوالة[1] على أفندي الإبياري، وأحمد جلبي بن يوسف أغا، وحبيب الشهير بالبلخي، والشيخ أحمد الخناني، وأبوا السرور، وكلاهما من كتاب الأنبار[2]، ثم أنهم عزلوا الروزنامه جي[3]، وحبسوه بباب مستحفظان، وجعلوا عوضه كاتب الروزنامة عبد الله أفندي.. وعزلوا الترجمان وسجنوه بباب المتفرقة،.. وكاتب الحوالة عزلوه وسجنوه بنوبة الجاويشية.. وكذلك كتبة الشون نفوهم في أقاليم مصر، قبليها وبحريها، وأبقوا الروزنامجي مسجونًا حتى يعمل حسابه[4]، وسيزداد استفحال هذا الخطر، كلما مرت السنون بمصر تحت حكم العثمانيين والمماليك.

---

(١) كاتب الحوالة: أي الموظف المسئول عن قيد أسماء الملتزمين، وقدر الميري المقرر عليهم، والأقساط المطلوبة منهم، وإرسال الأشخاص لمطالبتهم بهذه الأقساط. (أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص١٧٤ حاشية ٣٨٦).

(٢) الأنبار والأنبار الشريفة: يقصد بها المخازن التي كانت تحفظ فيها واردات الضرائب العينية وتصرف منها مرتبات الجراية والعليق. دكتورة/ ليلي عبد اللطيف: مرجع سبق ذكره، ص٤٤٠).

(٣) كذا النص.

(٤) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٤٥، ٣٤٦.

ويمكن أن يضاف إلى كل ما تقدم أن الخطوط الشريفة والفرمانات التي كانت الدولة العثمانية تبعث بها إلى مصر، لم يلتزم أمراء المماليك بتنفيذ مالا يوافق مصالحهم منها، ولعل من أهم الأمثلة التي نسوقها في هذا الصدد كدليل على ذلك أن الدولة العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث (١١١٥/١٧٠٣-١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م) خاضت حروبًا ضارية في الجبهة الأوروبية منيت فيها بهزائم منكرة، وكانت بعض هذه الدول تستورد من مصر القمح والأرز، وتستورد عن طريقها البن، فأصدر السلطان أحمد الثالث خطًا شريفًا بعدم بيع شيء من ذلك للإفرنج؛ خاصة أولئك الذين كانوا في حالة حرب ضد الدولة[١]، وكان من الواجب على الأمراء ورجال الإدارة في مصر الالتزام بما ورد في الخط المذكور؛ حتى لا يقوى الإفرنج على المسلمين، ولكنهم -تحت إغراء الكسب المادي- ضربوا بالخط الشريف عرض الحائط.

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣١٠.

واستمروا في إمداد الإفرنج بما يحتاجونه من قمح وأرز وبن؛ الأمر الذي اضطر السلطان العثماني إلى إرسال تحذير شديد اللهجة، لجميع المسئولين في الإدارة المصرية – ويلاحظ أن أغلبهم من المماليك– وقد قرئ هذا الخط الشريف في الديوان العالي، ونصه: ".... إنا أرسلنا لكم مراراً نحذركم عن بيع شيء من الغلال والبن للنصارى الحربية، فلم تمتثلوا، واستمررتم على المخالفة، وارتكبتم ما يوجب العصيان، وقد بلغنا ذلك وتحققناه، وسببه طمع المكاسين في كثرة الدراهم وموالستكم، فأنتم تحذروا من يتعاطى شيئاً يوجب المخالفة، ويقوي النصارى المحاربين على عسكر الإسلام الموحدين والسلام "[1].

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣١٢.

ودرج أمراء المماليك عند سماعهم قراءة الخطوط الشريفة على ترديد عبارة رتيبة هي: "سمعنا وأطعنا" وما أن يغادروا قاعة الديوان العالي؛ حتى يمسي ما سمعوه بها أثراً بعد عين، واستمروا في إمداد "النصارى الحربية" بالقمح والأرز والبن؛ على الرغم من التهديدات المتكررة التي تحذر من بطش السلطان بهم، ولكن أنى له ذلك، فقد أصبحت مصر في قبضة قوية، هي قبضة أمراء المماليك، الذين تغلغلوا في جنبات الحياة في مصر، وغدت كلمتهم هي العليا، وكلمة السلطان هي السفلى، ولم يبق للسلطان في مصر سوى سيادة اسمية، وخزينة ترسل إليه في كل عام، ضعف شأنها وقل محتواها، ودعاء باسمه على منابر مساجد القاهرة في خطبة الجمعة والعيدين، وهل يطمع – في تلك الظروف – في أكثر من ذلك.

ومن الموضوعات المهمة التي عنى بها ابن الوكيل والتي ترفع من قدره كمؤرخ معاصر، الجوانب الاقتصادية وأثرها على حياة المصريين، فلقد تناول في كتابه جميع العوامل التي أثرت في معيشة المصري، وهي عوامل عديدة متشابكة ومتداخلة، وتعد امتداداً لما سبق ذكره في هذا الفصل والفصول السابقة، نذكر منها:

أ- النيل وأثره على حياة المصريين :

والحقيقة أن المتصفح "لتحفة الأحباب" يجد أن النيل كما كان سببًا في حياة المصريين، ورخائهم، كان -في حالات كثيرة- مصدر خطر كبير على حياهم، فكثيراً ما انخفض منسوبه، وعز وجود المياه لري الأراضي الزراعية، وأصيبت الأرض بالشرق، وقل المنتج من المحاصيل، واشتد عليها الطلب، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وحدثت مجاعات لم تقل خطورهّا عن خطورة الطواعين في أوقات اشتدادها، حين تفتك بالمصريين فتكاً ذريعاً، وقلما تجد - في مثل هذه النوائب- فقيراً سليماً أو صحيحاً، إلا صريعاً أو طريحاً.

ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الصدد، ما حدث سنة ١١٠٦هـ (١٦٩٤م) حين انخفض النيل انخفاضاً شديداً، وشرقت كامل قرى مصر"[(١)]، ولم تنتج الأرض الزراعية، وقل أو ندر وجود القمح والشعير والأرز في الأسواق، وانتهز المستغلون من أعراب هوارة الفرصة لبيع مخزوهم من هذه السلع بأسعار باهظة، وحين وقف في وجه جشعهم

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢٧.

وطمعهم قائد الإنكشارية "كوجك محمد" تآمروا عليه –مع بعض أنصارهم من أمراء المماليك– وقتلوه أثناء طلوعه الديوان العالي[1]؛ لتفسح الطرق أمامهم رحيبة للكسب المادي السريع، وباعت هوارة قمحها بأسعار مرتفعة، وربح أعرابها أموالاً طائلة، دون أن يجرؤ أحد على الوقوف في وجه جشعهم خشية أن ينال ما ناله قائد الإنكشارية السالف الذكر.

واستمرت المجاعة ناشرة لواءها على مصر طوال سنة ١١٠٦هـ(١٦٩٤م)، وأوائل سنة ١١٠٧هـ (١٦٩٥م)، وحين اشتد الكرب بالمصريين " اجتمع جميع الشحاذين والفقراء الذين بمصر من رجال ونساء وصبيان، وطلعوا إلى القلعة، ووقفوا بحوش الديوان، وصاحوا جميعاً: يا مولانا الوزير!! نحن جيعانين من شدة الغلا، فلم يرد عليهم أحد جواب، فأخذ الفقراء الأحجار ورجموا بها من الديوان، فضرب الفقرا الوالي وطردهم، فنزلوا إلى الرميلة، فنهبوا جميع الحواصل التي بها من قمح وشعير وفول وغيره[2]، وهذا يدل على أن هذا التجمع كان حشداً ذا قوة.

---

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٣٠، ٢٣١.

ولم تقتصر المجاعة على القاهرة وحدها؛ بل عمت الكارثة جميع أرجاء مصر؛ حتى إن غالب أهل البلاد والأرياف جاءوا من بلادهم وأتوا إلى مصر ... وامتلأت حارات مصر وأزقتها بهم والأسواق، واشتد الكرب؛ حتى أكل الناس الجيف، وافتقرت الأغنياء من أهل مصر، ومات كثير من الناس جوعاً، بحيث امتلأت الأزقة من الأموات، وهلك أهل القرى؛ حتى صار المسافر يمر بالقرية، فلا يجد فيها من أهلها إلا قليل، وتوجد الدور مفتحة الأبواب وأهلها داخلها ميتين، وصار الفقراء يخطفون الخبز من الأسواق، ومن على الرءوس، ومن الأفران... وكل من أراد أن يخبز في الفرن، لا يمضي إليه إلا ومعه رجلان في أيديهم العصى، يحرسونه من خلف لئلا يخطف الخبز"(١).

ب- النقد وأضراره:

لم يكن النيل وحده سبباً في التأثير على معيشة المصري إبان العصر العثماني؛ رغم بساطة الحياة التي كان يعيشها، ورغم قناعته وصبره، وقدرته الخارقة على تحمل شظف العيش، وإنما أصيب بضرب آخر من ضروب الأزمات الاقتصادية، وذلك بانتشار العملات الذهبية

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٣١، ٢٣٢.

والفضية والنحاسية المغشوشة؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث تقلبات سريعة ومتلاحقة في أسعار النقد، ووجود حالات من التضخم في الأسواق، وكان على المصري أن يتحمل الأعباء الناجمة عن انتشار العملات المغشوشة، وهناك لون آخر من الأزمات الاقتصادية أدى إليه سحب العملات الموجودة في السوق، وفرض غيرها بأسعار تفوق أسعار العملات المسحوبة؛ إذ كانت الدولة العثمانية تحاول بهذا الحفاظ على مستوى نقدها في سوق العملات العالمية والمحلية، كما كانت تبغي من وراء ذلك ملء خزائنها، فكثيراً ما كانت تصدر خطوطاً شريفة بتغيير العملات المتداولة بمناسبة اعتلاء أحد سلاطينها عرش السلطنة؛ لتحصل خزائن الدولة على فروق الأسعار لملء خزائنهم بالمال.

وإذا كان المصري قد قدر عليه أن يتحمل فرق السعر بين عملة جديدة مفروضة، وعملة قديمة مسحوبة، فإن بعض المستغلين استطاعوا بما يمتلكون من ثروات ضخمة التحكم في أرزاق الناس؛ خاصة اليهود الذين لعبوا دوراً خطيراً في الاقتصاد المصري في العصر العثماني.

وتاريخ ابن الوكيل حافل بالنصوص التاريخية التي تصور هذه الظواهر الاقتصادية المجحفة، نتخير منها هذه الصورة التي تكشف عن جوانب عديدة من جوانب المجتمع المصري؛ حيث قال: "…. في ثالث شوال سنة أربعة عشر وماية وألف[1]، حصلت بمصر حادثة، وهي أن الفضة المقصوصة والزايفة فشت، بحيث قل أن يوجد ديواني، وإن وجد ديواني اشترته اليهود بسعر زايد، وقصوه؛ حتى صار القرش الكلب بستين نصفا وبسبعين؛ مع أنه كان إذ ذاك بخمسة وأربعين نصفاً بالفضة الديواني[2]، والريال صار بثمانين نصفا في المصارفة، وكان ذلك الوقت بخمسة وخمسين بحساب الديواني[3]، والشريفي أبو طرة بماية اثنين وعشرين نصف فضة[4]، وأما عن أثر انتشار الفضة المقصوصة، وارتفاع أسعار العملات الذهبية والفضية على المصريين، فقد ضاع رأس المال، واشتد الأمر على الناس[5].

(١) ٢٠ فبراير سنة ١٧٠٣م.

(٢) أي أن الفرق بين السعرين من ١٥: ٢٥ نصف فضة.

(٣) الفرق بين السعرين ٢٥ نصفه فضة.

(٤) ذكر بعد ذلك أن هذا السعر يزيد عن القديم بـــ ٢٢ نصف فضه . ابن الوكيل: ورقة ٢٤٥ .

(٥) المصدر السابق، نفس الورقة.

ولم يجد المصريون مخرجًا من هذه الضائقة غير الجأر بالشكوى إلى منقذيهم ومخلصيهم من جور الحكام، وهم علماء الأزهر الشريف: " فاجتمع أهل الأسواق، ودخلوا الجامع الأزهر وشكوا أمرهم للعلماء، وألزموا العلماء بالركوب والتوجه إلى الباشا في شأن ذلك، فركب العلماء ومضوا إلى الباشا، وعرفوه ضرورة الناس، فعمل ديواناً حافلاً، وجمع الأمراء والصناجق وأغاوات البلكات، وتشاوروا في ذلك، فأجمع رأيهم أن يقطعوا فضة جديدة بدار الضرب(١). وتوزع على الصيارف بالقاهرة، وينادي بإبطال المعاملة بالمقاصيص، وإن كل من كان معه شيء منها يستبدلها بالوزن من الصيارف، وكل من تعامل بالفضة المقصوصة يخرج الحاكم من حقه(٢)، وإن القرش الكلب بثلاثة وأربعين نصف فضة، والريال بخمسين، والشريفي بتسعين، والطرة بماية نصف لا غير، وأنزلوا أسعار المبتاعات، وجعلوا لكل صنف سعراً معيناً لا يباع بأزيد منه، وأجمعوا على أن يركب على أغا مستحفظان بالعمامة الديوانية المعروفة بالبير شأنه على رأسه، والملازمين...

---

(١) دار الضرب: هي دار سك العملة في العصر العثماني. (حسين الرونامجي، مصدر سبق ذكره، السؤال الحادي والعشرون من الباب العاشر، ص ٤٩).

(٢) يقع تحت طائلة العقاب.

بين يديه، والمحتسب، وصاحب الشرطة، ونايب القاضي في مقدمته، فصار يركب بهذه الهيئة، ويمر في شوارع القاهرة، ويتفقد الدراهم، ويحرر الأرطال والصنج، ويسأل عن أسعار المبيعات، فمن وجده تعامل أو باع أو اشترى على خلاف الشرط؛ سواء كان ذلك الشخص فلاحاً أو تاجراً أو قبانياً، بطحه في السوق، وضربه بالمساوق الشوم حتى يتلف أو يموت، وغالب من قام من بعد الضرب وتوجه إلى منزله، مات بعد مدة يسيرة[١]".

والنص السابق يمكن التعرف – من خلاله – على جوانب عديدة من أوضاع المجتمع المصري في القرن الثاني عشر الهجري، فيمكن معرفة بعض أنواع العملات التي كانت متداولة في هذه الفترة؛ حيث ذكر منها ابن الوكيل: نصف فضة "أي البارة"، وهي العملة الرئيسية التي استخدمت في البيع والشراء"، فضة مقصوصة، فضة ديواني، قرش الكلب، الريال، الشريفي أباطرة، شريفي فقط: أي بدون طرة[٢].

---

(١) ابن الوكيل: تحفة الأحباب، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) عن النقود في مصر في العصر العثماني، انظر: دكتور/ عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي (من بحوث ندوة الجبرتي) مرجع سبق ذكره ص ص ٥٥٣-٥٧٩، وانظر: حسن محمود الشافعي: العملة وتاريخها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٠م، ص ص ١١٠-١١٩.

ويمكن من خلال النص -أيضاً- الوقوف على الدور الذي لعبه أهل الذمة في الاقتصاد المصري العثماني فمن المعروف -سلفا- أن القبط قاموا بدور "الصيارف" في أقاليم مصر، واشتهروا بخراب ذممهم، وكان الفلاح المصري يخشى الصراف القبطي أشد خشية، حتى أطلق عليه لقب "نصراني البلد"، أو "النصراني"[١]، ولعل ما ذكرناه يدحض مقولة أحد الأقباط، أن أهل ملته عاشوا على هامش المجتمع المصري في العصر العثماني بسبب اضطهاد المسلمين لهم[٢] وقد قام اليهود -أيضاً- بدور كبير في صنع العملات الذهبية والفضية والنحاسية، وكانوا مسئولين عن دار الضرب، واتجروا في العملة، واكتنزوا منها كميات هائلة استطاعوا بها التحكم في سوق النقد في مصر، واشتهروا -هم أيضاً- بالغش والنفاق والتزوير، - وسنجد أمثلة على ذلك في مواضع قادمة - .

(١) الشربيني: هز القحوف، مصدر سبق ذكره، ج١ ص١٨، ٢٠، وانظر: دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣ -٤٦.

(٢) يعقوب نخلة روفيلة: تاريخ الأمة القبطية، الطبعة الأولى، مطبقة التوفيق، القاهرة، سنة ١٨٩٨م، ص ص ٢٦٣- ٢٦٨.

ومن جهة أخرى، فالنص السابق يلقي أضواء كثيرة على أحوال المصريين؛ حيث يتبين أهم رزئوا بخطوب جسام بسبب الغش الدائب في العملات الذهبية والفضية، والذي تولى كبره اليهود، وبسبب سحب العملات غير الزائفة، وبالطبع كانت أسعار الحاجيات الضرورية تقفز قفزات سريعة، وتحدث عملية تضخم شديدة، لا يقدر المصري بإمكاناته الضئيلة على مواجهتها، لذلك لم يكن يجد له ملجأ غير الأزهر وعلمائه، يهرع إليه مستصرخًا مستغيثاً من شدة الكرب، واستفحال الخطب، وكان علماء الأزهر –دائما– عند حسن الظن بهم، فقد قاموا بواجبهم خير قيام، وطلعوا إلى الباشا وأجبروه على التراجع عن ظلمه.

ولعل مثل هذا النص، وما سبق ذكره عن علماء الأزهر، وما تحفل به المصادر التاريخية في العصر العثماني يكون حجراً نلقم به أفواه أولئك المستشرقين الصليبيين الذين ادعوا زورا وبهتانا أن علماء الأزهر لم يقوموا بمثل هذه الأدوار، إلا ليحوزوا لأنفسهم شهرة

، وليحصلوا على أموال المسلمين في صورة هبات وتبرعات[1]، فتلك مقولة كاذبة، وافتراء داحض، يناقض الواقع الحقيقي الذي صوره المؤرخون المعاصرون لهذه الحقبة، ويناقض -أيضاً- ما سجلته الوثائق الخاصة بأواخر العصر العثماني التي أكدت أن علماء الجامع الأزهر كانوا يقفون في وجه الظلم باعتبارهم الطائفة المستنيرة الممثلة للرأي العام في مصر[2].

وأخيراً، فالنص السابق يشير إلى بعض النظم الإدارية التي كانت متبعة في هذه الفترة، منها: كيفية عقد الديوان العالي، والأعضاء الذين يحضرون اجتماعاته، والقرارات التي تتخذ في مثل تلك الاجتماعات الطارئة، والكيفية التي تنفذ بها هذه القرارات.

---

(١) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، مصدر سبق ذكره، المجلد الأول، ص ٦٨.

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية، سجل الديوان العالي رقم٢ ص ٣٠٠ مادة "٤٧٣" وثيقة منشورة في كتاب الريف المصري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠٨- ٣١٢، وانظر: أيضاً دكتور/ عبد الجواد صابر: مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٤- ١٩٢.

تلك مقتطفات يسيرة عن واقع المجتمع المصري كما صوره ابن الوكيل، الذي وافته المنية سنة ١١٣١هـ(١٧١٩م) أي في بداية احتدام الصراعات المملوكية من أجل الاستحواذ على السلطة، والتي انتهت بقدوم الفرنسيين إلى مصر سنة ١٢١٣هـ (١٧٩٨م)، ولذلك فكتابه يعد حلقة هامة من حلقات المؤلفات التاريخية في مصر في العصر العثماني، برز أثره جلياً في تاريخ معاصره أحمد شلبي بن عبد الغني " أوضح الإشارات "؛ إذ اعتمد عليه اعتماداً كبيراً في الفترات الزمنية التي لم يعاصرها، والتي عاصرها أيضاً -كما سنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى- وحسب ابن الوكيل أنه دون بالفصحى التلقائية حوادث حقبة هامة من حقب التاريخ المصري، شهدت أواخرها احتدام الصراع والتنافس الشديد بين أمراء المماليك من اجل السيطرة على الحكم في مصر.

ذيل التحفة(١):

كان لشهرة ابن الوكيل –كمؤرخ– أثر كبير في توطيد علاقاته بالعديد من الأمراء ذوي الشأن في عصره، وهذه سمة مؤرخي مصر على مر العصور، وذكرنا في مواطن سابقة أن الصلات التي ربطت بين المؤرخين وبين المسئولين في عصرهم، كانت مصدراً مهماً من المصادر التي اعتمد عليها المؤرخون في التأريخ للفترات الزمنية التي عاصروا حوادثها؛ إذ يسرت لهم سبل الحصول على الأخبار من مصادرها الأصلية.

ومن المهم أن نشير إلى أن صداقة ابن الوكيل الوثيقة العري بأحد الأمراء في عصره، دفعت هذا الصديق إلى أن يكمل تأريخه بعد وفاته، وهو الأمر الذي جعلنا نتناول الأمير مرتضى بك بن مصطفى بك بن حسن بك الكردي الدمشقي بالدراسة في هذا الفصل، لا لأنه من العلماء؛ إذ من المؤكد انه انتمى إلى طائفة الأجناد، ولكن لأنه كتب ذيلاً على "تحفة الأحباب"، أكمل به تاريخ صديقه ابن الوكيل، دون أن يفصل ما كتبه عن "تحفة الأحباب" بفاصل واضح أو عنوان مستقل.

---

(١) الكردي الدمشقي: ذيل التحفة، مخطوط بدار الكتب رقم ٥٦٢٣ تاريخ، صورة عن مكتبة سوهاج، ميكروفيلم رقم ٣٦٤٣١، وقد أشار إلى هذا الدليل الدكتور/: عبد الجواد صابر في قائمة مصادره، انظر:: مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص٧٠٥.

وقد توقف الأمير مرتضى بك عن الكتابة في شهر ربيع الأول سنة ١١٣٦هـ (نوفمبر ١٧٣٣م)[1]، ومن المعتقد أن هذا التوقف كان بسبب وفاته في التاريخ المذكور، أو بعده بقليل.

وكل الذي نعرفه عنه أنه كان من جملة أتباع الوزير محمد باشا النشنجي، الذي ولى شئون مصر في يوم السبت السابع عشر من شهر رمضان سنة ١١٣٣هـ (يونيو ١٧٣١م)[2]، كما نرجح أنه كان مملوكيًا وليس عثمانياً، وذلك لوجوده في مصر قبل قدوم الباشا المذكور بأعوام طويلة، ارتبط فيها بعلاقات قوية مع العديد من العلماء المصريين، من بينهم ابن الوكيل المتوفي سنة ١١٣١هـ،

---

(١) الكردي الدمشقي: مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٠٣.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٣٩٢.

ويبدو أنه كان موظفاً بديوان الروزنامة؛ لأنه كلف بتحصيل أرز الميري من طرف الوزير المشار إليه[١]، من بلدة "فارسكور" القريبة من دمياط سنة ١١٣٥هـ (١٧٢٢م) وحين قتل إسماعيل بك ابن عوض في الديوان العالي في شهر صفر سنة ١١٣٦هـ (أكتوبر ١٧٣٣م)[٢] كلفه الباشا بالتوجه إلى بيت واحد من الأمراء المقتولين –من أتباع إسماعيل بك المذكور–لحصر محتوياته، ومصادرة أمواله وممتلكاته، وكان من عادة القائمين بمثل هذه المهام أن يستولوا لأنفسهم على جانب من هذه الأموال دون علم الباشا، أما العبد الفقير – أي مرتضى بك– فلله الحمد والمنة، ما أخذت من المترل شيئا يساوي درهما واحداً، وتعففت عن ذلك، لعلمي أن هذا المال ما دام لصاحبه، فكيف يدوم لي، وعاقبته في الدارين وخيمة"[٣].

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٣٩٦.

(٢) إسماعيل بك بن عوض القاسمي أمير شهير، تولى إمارة الحج ومشيخة البلد، واشتهر بعدله وكرمه وكثرة خبراته وتعلق المصريين به؛ الأمر الذي جر عليه أحقاد أعدائه من الفقارية؛ خاصة بعد أن انضم إليهم الأمير محمد بك جركس؛ الذي أخذ يحيك له المؤامرة تلو الأخرى؛ حتى قتل في الديوان العالي بحضور الباشا وعلمه في التاريخ المذكور في المتن، وسيجد القارئ في هذا الفصل تفصيلاً أوضح حول هذه القضية، وكلمة "عوض" كتبت أحياناً "ايواظ، أو إيواز؛ لأن التركية ليس فيها حرف الضاد فأبدلت وحرفت بما يسهل على لسانهم (الجبرتي: مصدر سبق ذكره ج١ ص١٥١)، وكتبت في مؤلفات الأجناد – أحياناً– عيواض، أو إيواض".

(٣) الكردي الدمشقي: ذيل التحفة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٤٠٣.

ويستشف من خلال "ذيل التحفة" أن مؤلفها كان يحفظ قدراً معقولاً من القرآن الكريم؛ لأن لغته- وإن اقتربت من العامية الدارجة في عصره؛ إلا أن بها اقتباسات عديدة من القرآن الكريم، وظهر من رواياته التاريخية -أيضاً- إجلاله لأرباب العلم الأزهريين، فقد أورد تراجم بعضهم عند وفاتهم، وأورد أبياتًا عديدة من الشعر العربي القديم؛ الأمر الذي يدل على أن محصوله منه لا بأس به، ولعل محاولته التشبه بالعلماء، ومحصوله العلمي -على ضآلته- وصلاته القوية بعلماء الأزهر؛ لعل ذلك كان وراء قناعته في الرزق، ونزاهته في العمل، وتعففه أمام المال، وعدالته في الحكم؛ خاصة عندما تعرض للحوادث التاريخية التي عاصرها وسجلها.

لقد أكد الأمير مرتضى بك أنه لم يكن مؤرخاً، وإنما اكتسب التعلق بعلم التاريخ من خلال صداقته لابن الوكيل، ودفعته هذه الصداقة إلى استكمال مسيرته بعد وفاته نجد هذا في قوله: "لما انتقل من دار الفنا إلى دار البقا، مؤلف هذا الكتاب، صديقنا وخليلنا يوسف أفندي الملوي، الشهير بابن الوكيل، تغمده الله برحمته الواسعة، وسقى تربته شآبيب رحمته الهامعة، أردت أن أكتب ما حدث بعده من الحوادث والوقايع في مصر القاهرة؛ ليكون ذيلاً لكتابه، وتحفة لأحبابه، ولو كان هو في قيد الحياة ما مات لألف منها مؤلفات"[(١)].

(١) المصدر السابق، ورقة ٣٥٨.

ومن ذلك يتضح أن مرتضى بك دخل ميدان التأريخ بدافع الرغبة، والهواية، ومحاولة التشبه بالعلماء، وإن أظهر تواضعه -في قوله السابق- بأن أوراقه هذه لا تعدو عن كونها وفاء لحق صديقه واستكمالاً لمسيرته، ودار تأريخه حول عهود الباشاوات الذين عاصرهم، فأرخ لفترة تربو على خمس السنوات، شملت عهود ثلاثة باشاوات، هم على الترتيب:

علي باشا (١١٢٩/١١٣٢هـ/١٧١٦-١٧١٩م)

ورجب باشا(١١٣٢/١٧١٩-١١٣٣هـ/١٧٣٠م)

ومحمد باشا النشنجي-في ولايته الأولى-(١١٣٣/١٧٢٠-١١٣٧هـ/١٧٢٤م)

ولم يمتد العمر بمرتضى بك ليكمل تأريخ عهد الباشا الأخير؛ إذ توقف عن الكتابة سنة ١١٣٦هـ (١٧٢٣م).

وتلك حقبة ظهرت فيها السيطرة المملوكية واضحة جلية، وظهر فيها -بما لا يدع مجالاً للشك- أن باشاوات الدولة العثمانية غدوا ريشة في مهب الريح، تسيرهم رغبات المماليك الأقوياء أنى شاءت؛ تحقيقاً لمآربهم، وقضاء على بني جلدهم من منافسيهم على السلطة.

وقد عرض مرتضى بك أمثلة وافية لتدهور أوضاع الباشا في مصر، فهذا أحدهم يخاطب أمراء المماليك في أول ديوان عقده بقلعة الجبل قائلاً: "ما عليكم بأس، ولا تخشوا من شيء، وليس هناك إلا كل خير، وأنتم أمناء السلطان في بلده، ونحن ناس ضيوف عندكم، والبلاد لا تطلب إلا منكم[1]، وهو اعتراف صريح من الباشا بالأمر الواقع، ولقد عاش هذا الباشا أسيراً في قلعة الجبل؛ خاصة بعد انفراد الأمير الشهير محمد بك جركس بالسلطة والنفوذ في مصر، على إثر نجاحه في التخلص من خصومه ومنافسيه، وعلى رأسهم الأمير إسماعيل بـك ابن عوض –السابق الذكر– ولعل أصدق تصوير لحال الباشا المذكور مع جركس، قول الأمير مرتضى بك عنه: " الباشا ما عاد له كلام، ولا في يده حل ولا عقد، جميع الحل والعقد في يد الجركسي محمد بيك، إن أراد تغيير منصب يرسل من طرفه شخصًا إلى الباشا للديوان، بأن يلبسه قفطاناً على منصب كذا، يفعل، ولم يقدر يخالفه بوجه من الوجوه[2].

---

(١) المصدر نفسه ورقة ٣٨٠.

(٢) نفسه، ورقة ٣٩٩.

ولم يكن مرتضى بك مبالغاً في تصويره السابق لوضع الباشا في مصر، فسترى في خلال هذه الدراسة أن المؤرخين المعاصرين له أجمعوا على ذلك؛ حتى إن أحد الباشاوات بعد أن قرر الأمراء والعلماء عزله من منصبه، لقي إهانات بالغة، وحقر حقارة شديدة؛ حتى صاروا يغروا عليه الغوازي من النسا يغنوا عليه، ويقولوا كلاماً قبيحاً من جملته:

باشا يا باشا *** يا وش القملة

مين قال لك يا معكوس *** تعمل دي العملة(١).

وعلى الرغم من أن الأمير مرتضى بك لم يتمكن من الرقي إلى مرتبة المؤرخين العلماء في تحليل الأحداث التاريخية وتعليلها، كما لم يتمكن من التغلغل إلى أغوار المجتمع المصري، فيدرس معاناته، وأصداء ما كان يدور بين طبقة الحكام من العثمانيين والمماليك عليه؛ إلا أنه بإشاراته اليسيرة تلك يسهم في إلقاء الضوء على طبيعة الأوضاع في مصر، وعلى أن طغيان المماليك بلغ حدًا كبيراً يفوق الوصف، فنجده يذكر –مثلاً– أن هؤلاء الأمراء تنافسوا في جلب خدم وأتباع أطلق عليهم لقب "سراجين"،

(١) نفسه، ورقة ٤٣٧.

وهم فئات من أراذل الخلق، اتخذهم المماليك أعواناً لهم على أعدائهم ومنافسيهم، وألحقوهم -أحياناً- بالفرق العسكرية، واستكثروا من جلبهم؛ حتى امتلأت بهم شوارع القاهرة، وفاقوا في عددهم ونفوذهم عدد فرقة من فرق الحامية العثمانية المرابطة في مصر، وعانى المصريون من شرهم عناءً كبيراً، وأضيروا منهم بأضرار بالغة، يصور مرتضى بك ذلك بقوله: "كان سراجين[1]" جركس محمد بيك يدورون في القاهرة بالجمهور متسلحين بآلات السلاح، وسراجين[2]، الأمرا الباقين كإسماعيل بيك ولد إيواز بيك، وإسماعيل بك الدفترادار، وغيرهم من الأمراء الذين في طرفهم كذلك، يدورون بالجمهور متسلحون[3]؛ حتى كانوا يقتصون أموال الناس بالباطل، ويقتلون الأنفس بغير حق؛ حتى تضرر العامة من هذا الفعل الشنيع، وتضرعوا إلى الله السميع في دفعهم، حتى كانوا يقولون: بلك السراجين غير السبع بلكات"[4].

---

(١) كذا النص .

(٢) كذا النص .

(٣) كذا النص .

(٤) نفسه، ورقة ٣٩٦، ويقصد بالبلكات الفرق العسكرية العثمانية.

ولعل القارئ قد لحظ عدم تمكن المؤرخ من اللغة، كما يلحظ المتصفح لأوراق الذيل، عدم عناية مرتضى بك بضبط تواريخ الأحداث، الأمر الذي يتطلب من الباحث ضرورة الرجوع إلى معاصري نفس الفترة لاستكمال هذا النقص، وعلى أية حال، فقد قدم مادة تاريخية لا بأس بها؛ إذا وضعنا في الاعتبار أنه اقتصر على تسجيل ما شاهده من وقائع وأحداث، شارك في صنع العديد فيها.

المبحــث الثانــي

أحمد شلبي بن عبد الغني

شيخ جليل، ومؤرخ خصب، أثرى الحركة التاريخية في مصر في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري –الثامن عشر الميلادي– إثراءً كبيراً، وخلف أثراً تاريخياً سجل فيه أحداث حقبة غنية بالصراعات المملوكية، عاصرها وعايشها وسجلها تسجيلاً واعياً مستفيضاً، ذلكم هو الشيخ أحمد بن عبد الغني أفندي، الشهير بـــ "أحمد جلبي"[(١)].

(١) جلبي = شلبي، فحرف الشين كان ينطق جيماً في التركية (انظر: رفعت الفرانوني: لغة الجبرتي، من بحوث ندوة الجبرتي، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٢)، وجلبي في التركية تعني "سيدي" انظر: دكتور/خليل السامرائي: الأوضاع السياسية للعالم الإسلامي من خلال رحلة ابن بطوطة، سلسلة الموسوعة الصغيرة رقم٢٤٥، طبع بغداد سنة١٩٨٦م، ص٦٦).

لم يشر إلى أحمد شلبي واحد من معاصريه أو لاحقيه سوى الشيخ عبد الرحمن الجبرتي؛ الذي أشار إليه إشارة يسيرة –كما سبق أن ذكرنا في موضع سابق من هذه الدراسة[1]– وفي عصرنا هذا وضعه أحد الأساتذة في قائمة مؤرخي مصر في القرن العاشر الهجري[2] على الرغم من أن كتابه ينتهي إلى سنة ١١٥٠هـ (١٧٣٧م)، وعلى الرغم من تأكيد الجبرتي ذلك[3].

وهكذا ظلت الآراء تتضارب وتتناقض بخصوص هذا المؤرخ، لعدم تواجد أصول كتابه في مصر؛ إذ كان قد تسرب –ضمن ما تسرب من تراث هذا البلد العريق– إلى الخارج، وألقت به عصا الترحال في جامعة " بيل " بالولايات المتحدة الأمريكية.

وظل هذا المؤلف في دائرة الظل، حتى تمكن أحد الأساتذة في الأزهر[4] من الحصول على صورة من أصل كتابه، فحققه ونشره محققاً تحقيقاً علمياً، وبهذا الجهد الطيب مزقت الأستار التي حجبت الأنظار عن الاستفادة بهذا المؤلف الذي عالج أحداث حقبة هامة من حقب التاريخ المصري.

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره ج١ ص ١٢، وانظر: التمهيد من هذه الدراسة.

(٢) دكتور/: محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(٣) الجبرتي: مصدر سبق ذكره ج١ ص١٢.

(٤) هو الدكتور/: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم.

وأحمد شلبي مؤرخ مصري الأصل والمحتد، فلقبه "الحنفي المصري"[1]، وعاب على الأتراك طريقتهم في نطق اللغة العربية، وأنهم لا يفرقون بين الميم والنون، ويؤنثون المذكر ويصنعون العكس[2].

ولد أحمد شلبي-على أرجح الاحتمالات-في الربع الأخير من القرن الحادي عشر الهجري [السابع عشر الميلادي][3]، وذلك لأنه كان مدركًا وواعيًا لما سجل من أحداث هذه الفترة، ولأنه أدرك وفاة والده في الطاعون الملقب "بفصل السيل" والذي ألم بمصر سنة ١٠٩٨هـ(١٧٨٥م) حيث قال: "وفي ذلك العصر حصل بمصر طاعون، إلى أن عم مصر وأقطارها من أول شهر صفر إلى جماد الثاني سنة ١٠٩٧، ومات فيه خلق كثير، وخلت منه بيوت كثيرة، وفيه توفى والدنا الشيخ عبد الغني، رحمة الله عليه ...."[4].

---

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات فيمن تولى على مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني،، مصدر سبق ذكره، الفصل الثاني من دراسة المحقق ص٣٢.

(٢) المصدر السابق ص ٤٣٧.

(٣) المصدر السابق، الفصل الثاني من دراسة المحقق ص٣٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧٩.

وعلى ذلك فأحمد شلبي سليل أسرة اشتهرت بالعلم، يفهم ذلك من لقب والده "الشيخ" الذي كان يطلق في ذلك العصر على أهل العلم من حفظة القرآن الكريم والفقهاء والعلماء ورجال الطرق الصوفية، ولا ريب أنه كان من أفراد هذه الطائفة؛ أي أنه كان فقيهاً سنيا[1]، وتؤكد الإشارات اليسيرة التي أوردها أحمد شلبي عن شيوخه وأساتذته، أنه تتلمذ على أشهر علماء الأزهر الشريف في عصره، منهم الشيخ محمد الزرقاني، الذي ترك أثراً واضحاً في تلميذه، ونعته بأنه كان "شيخ السنة" توفى سنة ١١٢٢هـ(١٧١١م)[2]، والشيخ علي الطيلوني المتوفي سنة ١١٣٤هـ (١٧٢٢م)[3].

(١) المصدر السابق، دراسة المحقق، ص٣٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٢٨، وانظر: في ترجمته: المرادي: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أربعة مجلدات، مكتبي المثنى، بغداد (بدون تاريخ) المجلد الرابع ص٣٢، ٣٣، الجبرتي، ج١، ص١٢٢.

(٣) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦.

والشيخ أحمد الطشطوشي الشافعي، المتوفي سنة ١١٣٤هـ (١٧٢٢م)[١]، والشيخ منصور المنوفي، المتوفى سنة ١١٣٥هـ (١٧٢٣م)[٢] ، والشيخ أحمد السندوبي المتوفي سنة ١١٣٨هـ (١٧٣٦م)، وكان مشهوراً بالشعر بارعاً في الفقه والنحو[٣]، والشيخ محمد البديري الشهير بابن الميت، الذي توفى في استانبول سنة ١١٤١هـ(١٧٢٨م)[٤]، والشيخ حسين المحلي الشافعي[٥]، الذي وافته المنية بعد وفاة تلميذه بعشرين سنة (١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م)[٦].

(١) المصدر السابق، ص٣٤٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٦٢، وانظر: الجبرتي، مصدر سبق ذكره ج١، ص١٢٩.

(٣) نفسه ص ٤٨٨، وانظر: المرادي: مصدر سبق ذكره، المجلد الرابع ص ١٧٨.

(٤) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ج١، ص٣٠٢.

(٥) المصدر السابق ص ٦٢٤.

(٦) الجبرتي: مصدر سبق ذكره ج١، ص٣٠٢.

لقد اكتسب الشيخ أحمد شلبي من أساتذته ثقافة دينية وأدبية واسعة، يتبين القارئ عظيم قدرها من كتابه في سهولة ويسر، حتى غدا عالماً شهيراً معروفاً لدى أفاضل العلماء وأكابر الأمراء، فقد كان صديقا حميماً للشيخ إبراهيم الفيومي المالكي، شيخ الجامع الأزهر (ت ١١٣٧هـ/١٧٢٥م)، وحضر معه جلسة جمعية من جمعيات أمراء المماليك[١]، وارتبط بعلاقات مودة مع عدد كبير من أمراء عصره، أشهرهم الأمير إسماعيل بن عوض شيخ البلد الذي قتل في الديوان العالي سنة ١١٣٦هـ (١٧٢٣م)[٢]، ومع علاقاته تلك، إلا أنه كان لا يحبذ السعي إلى قصور الأمراء وموظفي الدولة العثمانية، وعاب على متملقيهم الذين يريقون ماء وجوههم في سبيل التقرب إليهم[٣].

---

(١) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤، وانظر: الجبرتي: مصدر سبق ذكره ج١، ص١٣٧، دكتور/ عبد الجواد صابر: مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٥.
(٢) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١.
(٣) المصدر السابق ص ٦٣١ .

ولم يؤثر عن الشيخ أحمد شلبي أنه كان محباً للسفر والترحال، فلم يغادر مصر غير برفقة شريف مكة(١)، ويرجع الباحث من خلال إشاراته وعلاقاته بالعلماء المشاهير في عصره، أنه كان يشتغل في وظائف التدريس -وإن لم يصرح بذلك- ولعل هذا هو أمر لم يكن يتوفر -في تلك الآونة- إلا للقادرين(٢)، وافتقد هذا الجمل إبان احتدام الصراع في فتنة إفرنج أحمد سنة **١١٢٣هـ**(**١٧١١م**) نتيجة نزول العسكر والأعراب إلى شاطئ النيل لخطف جمال السقائين، فعز الماء، وعطشت أهل القاهرة، ومن جملتها أخذوا لي جملاً، ولم يأت إلى يومنا هذا(٣).

ظل الشيخ أحمد شلبي منكباً على مراقبة أحداث عصره، ناقداً لأوضاع مجتمعه، مسجلاً لكل ما يقع حوله من صراعات وأحداث؛ حتى نكب في سنة **١١٤٨هـ** (**١٧٣٥م**) بفقد ولديه في فصل الطاعون، الذي تحدث عنه قائلاً: " سموه بأسماء كثيرة، من جملتها الكناس .. وفصل الشباب، وفصل الحور والولدان، وقد توفى لي فيه ولد يسمى مصطفى ..

---

(١) المصدر نفسه،ص ٢١٤.

(٢) نفسه، ص ٣٤- من دراسة المحقق.

(٣) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص٢٤٠.

كان له من العمر ثماني عشر سنة، فقصم ظهري موته، وكان قد أدرك في هذا العمر ما لم يدركه ابن أربعين عامًا، وولدي عبد الرحمن، وكان عمره ثمانية أعوام، وكان نجيباً، وكان الذي يراه لا يمكنه مفارقته، وقد توفى الاثنان في يوم واحد، قبل الشمس، ثامن عشرين شوال سنة ١١٤٨، فرحمة الله عليهما، ورحم الله من ترحم علينا وعليهما، وقرأ لنا ولهما الفاتحة"[١].

وقد تركت هذه النكبة أثراً كبيراً على الشيخ أحمد شلبي، بدا واضحًا في كتابته؛ حتى إنه توفى بعدها بعامين سنة ١١٥٠هـ(١٧٣٧م)[٢].

ولم يذكر أحمد شلبي أنه ألف كتبًا أخرى غير كتابه موضع الدراسة، وإن كان قد نظم الشعر في بعض المناسبات[٣]، ويرجح محقق الكتاب أنه كان من أتباع السادة الوقائية لكثرة حديثة عن الشيخ عبد الخالق السادات شيخ تلك السجادة[٤]، وإن كان قد تحدث عن آل البكري -أيضاً- بإفاضة وإعجاب لا يقل عن إعجابه بالشيخ السادات.

(١) نفسه، ص ٦٠٩.

(٢) نفسه ص ٦٣٨.

(٣) نفسه، ص ٣٠١.

(٤) نفسه، ص ٣٤ من دراسة المحقق.

منهجه التاريخي:

قسم الشيخ أحمد شلبي كتابه " أوضح الإشارات " إلى مقدمة وباب:

أما المقدمة: فقد دافع فيها عن المعرفة التاريخية، وبين أن التاريخ علم لا يقل فضلاً عن غيره من العلوم والمعارف، ولتبيان مكانته بين العلوم الأخرى، قسم العلوم النافعة إلى ثلاثة أقسام، منها: النظر في العالمين العلوي والسفلي، والتفكير فيمن تقدم من الأنبياء والمرسلين، ومنها –أخيراً– علم التاريخ الذي يشتمل على فوائد جمة؛ أحدها: الاعتبار بالمتقدمين، وثانيها: معرفة صدق الراوي من كذبه، ولذلك فهو أقرب إلى علم الحديث من أي علم آخر، فالمؤرخ –في رأيه– لا يقل شأنًا عن الراوي، إن لم يزد عنه في بعض الأحوال، ولذلك يروي عن سفيان بن سعيد الثوري قوله: "لما استعملت الرواة الكذب، استعملنا لهم علم التاريخ"[1]، ويخلص أحمد شلبي من ذلك إلى أن التاريخ من العلوم النافعة المفيدة المرغوب في دراستها؛ إذ به تضبط الوقائع والأحداث، "ويعرف الغالب من المغلوب، والسابق من المسبوق"[2].

(١) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ص٩٥-٩٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٩، ١٠٠.

ومن خلال ما تقدم نقف على أهم دوافع أحمد شلبي لتأليف كتابه –موضع الدراسة– وهو إدراكه لأهمية علم التاريخ في رقي الأمم ونهضتها، ونضيف إلى جانب ذلك أنه نشأ في بيئة دينية وعلمية زودته بدفعه قوية ومسيرة صحيحة نحو كتابة التاريخ؛ إذ تمكن من الاطلاع على مؤلفات السابقين في هذا العلم، وارتبط بعلاقات قوية مع عدد كبير من علماء عصره وقضاته ومتصوفيه وأمرائه، الذين لمسوا فيه مقدرة فذة على تسجيل أحداث عصره المتلاحقة، فطلبوا منه القيام بتلك المهمة، وفي ذلك يقول أحمد شلبي: " هذا كتاب قد سألني فيه بعض الأصحاب، فيمن تولى مصر القاهرة المعزية من الوزراء والباشات ذوي الرتب العلية"[(١)].

ونأتي إلى الدافع الأخير عند أحمد شلبي إلى تأليف كتابه، وذلك أنه عاش في فترة زخرت بصراعات مملوكية اتخذت وقعًا سريعًا، ما تخمد نيران فتنة إلا لتشب نيران فتنة أخرى أشد وأعنف، فقاسى المصريون– أثناءها – الويلات؛ إذ انتشرت المجاعات والأوبئة التي نال أحمد شلبي منها نصيبًا، فكان ذلك كله وراء إقدامه على تأليف كتابه.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٥.

ولم يكن أحمد شلبي بالعالم الذي يقنع بمجرد النقل عن غيره؛ بل نظر إلى كتب سابقيه من المؤرخين، فوجدها: إما محض تلخيص لما سبقها، أو شرح لبعضها، أو جمع لمتفرق منها، أو إكمال لنقص فيها، لذلك ارتأى أن يضع مؤلفا غير مشتمل على هذه الصفات؛ مع التزامه بمنهج العلماء أيضاً، يؤكد هذا المفهوم قوله: " وليس كتابي هذا بشيء من ذلك، وإنما مقصودي سلوك ما سلكه العلماء من المسالك، رجاء بركتهم، والتمسك بأذيال الأعلام، من باب التطفل على أبواب الكرام، وقد قال بعضهم: تشبهوا بهم وإن لم تكونوا مثلهم"[1]، وتلك عبارات نبعت من تواضع الشيخ وجليل خلقه.

وأما الباب: فقد اختلف فيه أحمد شلبي عن سابقيه ومعاصريه من المؤرخين التقليديين، فلم يؤرخ لمصر منذ أقدم العصور وحتى عصره، كما صنع الإسحاقي، ومرعي الحنبلي، والبكري، وابن الوكيل، وغيرهم، وإنما قصره على التأريخ لمصر في العصر العثماني دون غيره من العصور، ولعل رأيه السابق الذكر في مؤلفات السابقين كان وراء سلوكه هذا المسلك؛ إذ رأى أنهم لم يتركوا في معالجة الأحقاب السابقة، صغيرة ولا كبيرة إلا تناولوها بالتأريخ والمعالجة، فبدأ مباشرة في التأريخ لمصر منذ عهد خاير بك سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) حتى عصره الذي عايش حوادثه بنفسه، فوصل به التأريخ حتى سنة ١١٥٠هـ (١٧٣٧م).

---

(١) نفسه، ص ١٠٠.

ودار تأريخه الحولي حول عهود الوزراء والباشاوات العثمانيين الذين حكموا مصر، فكان يكتب اسم الباشا بخط بارز وفي عنوان مستقل، ثم يذكر تاريخ قدومه إلى مصر، وتاريخ عزله، ومدة حكمه بالسنة والشهر واليوم، ثم يسترسل في سرد الأحداث التاريخية المهمة التي وقعت في عهده، متبعًا الترتيب الزمني، اليومي والشهري والحولي؛ حتى إذا عُزل الباشا يؤكد تولية خلفه بنفس الطريقة، ويستمر في سرد الأحداث والوقائع، دون أن يترك فترة زمنية من غير تسجيل، وهكذا.

وتميز تأريخ أحمد شلبي لعصره بالاتساع والإفاضة والإسهاب؛ حتى إنه فاق في ذلك معاصريه جميعاً، ويشبه منهجه التاريخي -في جانب كبير منه- مناهج مؤرخي مصر في القرن التاسع الهجري، فنجد -مثلاً- سنة **١١٣٥هـ**(**١٧٢٢/١٧٢٣م**) صفحاتها ست وعشرون صفحة، وسنة **١١٣٨هـ** (**١٧٢٥/١٧٢٦م**) سبع وأربعون صفحة[١]، وهكذا.

---

(١) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ص ٣٤٩- ٤٩٨.

وكان من الطبيعي أن يعتمد أحمد شلبي –إلى حد كبير– على المصادر التاريخية التي ألفها سابقوه ومعاصروه من المؤرخين، فاعتمد على عدد كبير منهم، وإن اقتصر على الإشارة إلى ابن زنبل الرمال – أثناء تأريخه لعهد خاير بك–[1].

أما المصدر التاريخي الذي ظهر أثره واضحًا في "أوضح الإشارات"، فهو كتاب "تحفة الأحباب" لمعاصره ابن الوكيل؛ إذ نقل عنه أحمد شلبي كثيراً، وتنوعت استفادته منه، ففي الفترات الزمنية التي لم يعاصرها أحمد شلبي نقل عن "تحفة الأحباب" نقلاً يكاد يكون حرفياً دون تدخل في النص[2]، إلا إذا أضاف إليه من مصدر تاريخي آخر، أما الأحداث التي اشترك أحمد شلبي في معاصرتها مع ابن الوكيل، فيبدو أنه كان يراجع ما يسجله من أخبار على الموجود منها في "تحفة الأحباب"، ويضيف إليها إضافات على جانب كبير من الأهمية، ولعل ابن الوكيل كان قد بلغ من الكبر عتياً، فلم تتح له فرصة تقصي الحقائق أو مراجعة ما كتب، فجاءت أخباره شبه مقتضبة، خالية –خاصة في أواخر كتابه– من التحليل والتعليق، فاضطلع أحمد شلبي بتلافي هذا النقص.

---

(١) المصدر السابق، ص١٠١.

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، وانظر: ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ج١ ورقة ٩٧، ١٩٨، ١٩٩–مجرد أمثلة.

ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الصدد تدليلاً على أن أحمد شلبي كان يراجع أخباره على الموجود منها في "تحفة الأحباب"، ويضيف إليها زيادات هامة مع التحليل والتعليق أن مصر في سنة ١١٠٦هـ (١٦٩٤م) نكبت بمجاعة شديدة بسبب انخفاض النيل –سبق أن أشرنا إلى طرف منها عند حديثنا عن ابن الوكيل– وأعقب المجاعة المذكورة طاعون أعتى وأعنف سنة ١١٠٧هـ (١٦٩٥م)، وسجل المؤرخان أخبار المجاعة والطاعون تسجيلاً يكاد يكون متطابقًا، واعتمد كل منهما على كاتب في بيت المال يدعى "عبد الكريم" في إيراد إحصاء عمن لقوا حتفهم في هذا الطاعون، وسجل اسمه في الأوراق الرسمية[١]، ولكن أحمد شلبي انفرد بإضافات لم نجد لها نظيراً في " تحفة الأحباب"، منها :

أ. أورد أسماء الطاعون المذكور، فقد اعتاد المصريون أن يطلقوا على الطواعين أسماء وألقابا، ولما كان هذا الطاعون قد أعقب الغلاء الناجم عن الشراقي الذي عم أراضي مصر كلها سنة ١١٠٦هـ (١٦٩٤م)؛ لذا فقد أطلقوا عليه: "فصل الشحاتين، وفصل الهبا، وفصل الشراقي الكبير، ولم نسمع بفصل له ثلاثة أسماء إلا هذا"[٢].

---

(١) ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره ج٢ ورقة ٢٣٢، احمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

(٢) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره، نفس الصفحة.

ب. أكد أن الباشا حصل على ثروات طائلة "لانحلال" بعض الالتزامات بسبب موت أصحابها وبيعها في المزاد مرة ثانية، وحصوله على "حلوان"[(1)] هذه الالتزامات، إلى جانب أنه ورث تركة من لا وارث له من المصريين وغير المصريين على حد سواء، وقد ورث الوزير أموالاً توارثتها الناس وارثاً بعد وارث لا تكاد تعد ولا تحصى[(2)].

ج. اتفق احمد شلبي مع ابن الوكيل في أن الوزير إسماعيل باشا حين قدم إلى مصر في أوائل سنة ١١٠٧هـ‍(١٦٩٥م)، قوبل بثورة عارمة من المصريين بسبب المجاعة التي عمت أرجاء القطر المصري كله، فأمر على الفور: "بالنداء في شوارع القاهرة، أن جميع الفقراء والشحاتين يذهبون إلى قراميدان، فأتت خلق كثير لا يعلم عددها إلا الله تعالى، فأمر الوزير بتوزيعهم على الصناجق والملتزمين بمصر، كل إنسان على قدر حاله، وبحسب مقامه، بحضرهم جميعاً، وأخذ لنفسه ولأعيان دولته ألف نفس، وعين لهم من الخبز والطعام ما يكفيهم صباحاً ومساءاً، إلى أن انقضى الغلا"[(3)].

---

(١) الحلوان: معناه أن حصص الالتزام التي يموت ملتزموها تصبح بلاد أموات، أو بلاد محاليل، يستطيع ورثة هؤلاء الملتزمين أو غيرهم نقلها إلى أنفسهم بعد دفع الحلوان، فهو بمثابة رسم تسجيل مقداره ثلاثة أمثال فائض الملتزم، وقد نزل السلطان للباشا عن هذا المورد. (انظر: شفيق غربال: في تحليله لإجابات الروزنامجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠ حاشية ٣، و ص٤٩ حاشية ١).

(٢) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ١٩٨.

(٣) المصدر السابق ص ١٩٧ وانظر: ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ج٢ورقة ٢٣٢.

اتفق المؤرخان على الرواية السابقة الذكر، وأُعجبا بإسماعيل باشا لتصرفه الحسن واستبشرا بقدومه خيراً، لكن أحمد شلبي انفرد بأن ذكر في تاريخه، ومن خلال متابعته اليومية للوقائع والأحداث، أن صنيع الباشا المذكور كان ظاهره الرحمة والعطف وفعل الخير، وباطنه الرياء والنفاق والاستيلاء على أموال الدولة وغلالها دون وجه حق، فالأموال التي فرقت على الجوعى، وادعى أنها من ماله الخاص كان من أموال الروزنامة، والغلال التي وزعت عليهم -أيضاً- لم تكن إلا غلال "الدشيشة" المخصصة لسكان الحرمين الشريفين، ولذا نجد أحمد شلبي يعلق على تصرف إسماعيل باشا عند محاسبته بعد عزله سنة ١١٠٩هـ (١٦٩٧م)، قائلاً:

"أشيع للناس أنه أطعم ألف فقير طول الغلا، وهو من غلال أهل مصر، وغلال فقراهم[١]، لا من غلال أغنياهم[٢]، ومن الأغنياء لا يذهب لهم شيء[٣]".

ولعل هذه المقارنة الموجزة تلقي الضوء على كيفية تعامل أحمد شلبي مع مصادره التاريخية؛ خاصة تلك التي عاصر مؤلفوها نفس الأحداث التي عاصرها هو الآخر.

(١) كذا النص.

(٢) كذا النص.

(٣) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ج١، ص٢٠٣.

ومما تجدر الإشارة إليه أن طريقة أحمد شلبي في متابعة أحداث عصره التي عايشها بنفسه، تشبه إلى حد كبير الطريقة التي اتبعها مؤرخو مصر في القرن التاسع الهجري، وهذا ما سنتبينه من خلال عرضنا لقضية الأمير محمد بك جركس.

قضية جركس:

من القضايا المهمة التي تابعها أحمد شلبي متابعة جادة متأنية، اعتمد فيها على التأريخ اليومي، قضية الصراعات المملوكية على النفوذ والسلطة في مصر في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري، ومن أخطر هذه القضايا، قضية الأمير "محمد بك جركس" القاسمي المتفاقر"[1]، فقد كان قاسمياً من أتباع إبراهيم بك أبي شنب القاسمي، المتوفي سنة ١١٣٠هـ(١٧١٧م) وحين علا شأن القاسمية، وتولى إسماعيل بك ابن عوض إمارة الحج، ومشيخة البلد، تأجج الحقد في قلبه، وانضم إلى أعدائه الفقارية، وبعد صراعات ثم صلح شاد بنيانه علماء الأزهر، نجح في تدبير مؤامرة قتل فيها إسماعيل بك المذكور في الديوان العالي بحضور الباشا في سنة ١١٣٦هـ (١٧٢٣م)[2].

(١) دكتور/: عبد الجواد صابر: مرجع سبق ذكره، ص١٠٧.

(٢) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ص ٣٧٩- ٣٨٦.

وبعد أن أفل نجم القاسمية وبزغ نجم الفقارية، انقلب ضدهم، وتآمر على زين الفقار بك زعيم البيت الفقاري، وشيخ البلد، ودبر مؤامرة لقتله؛ إلا أنها باءت بالفشل؛ إذ هرب زين الفقار في ربوع مصر[1] وانفرد جركس بالزعامة، وطغى وتجبر في مصر كلها، وغدا تحديه للمصريين وللنظم العثمانية في مصر سافرًا؛ حتى إنه قتل سفيراً عثمانياً بعد وصوله إلى القاهرة سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م)[2]، وحاك خيوط مؤامرة أجبر فيها علماء الأزهر الشريف على الإفتاء بعزل الباشا في التاريخ السابق الذكر[3].

ولم تجد الدولة العثمانية بدًا من نقل علي باشا، الملقب "بالجن" من كريت إلى مصر، وبرفقته أحد قباطنة البحر؛ ليشتركا مع الباشا المعزول (محمد النشنجي)، وزين الفقار بك في محاولة القضاء على جركس وأعوانه، ودارت رحى معركة رهيبة في شوارع القاهرة وأحيائها، أسفرت عن هزيمة جركس وأتباعه وهروبهم من مصر في شهر جمادى الآخرة سنة ١١٣٨هـ (١٧٢٦م)[4].

(١) المصدر السابق ص ص ٤١٩- ٤٢٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢٠، ٤٢١.

(٣) نفسه ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(٤) نفسه، ص ص ٤٧٠- ٤٧٦.

وكانت هزيمة جركس وخروجه من مصر شريدًا حدثًا تاريخيًا عند المصريين؛ لأن مظالمه فاقت كل حد، "وكان من تجبره وعتوه أن الناس جميعًا كرهته، وعملت الموالد والأفراح لخروجه، وكان عندهم يوم هروبه كالعيد؛ بل وأعظم لشدة الفرح عندهم"[(١)].

وشبه أحمد شلبي هزيمة جركس وأعوانه بنكبة البرامكة في العصر العباسي، بقوله: "تبددت دولتهم وطوايفهم، وقد كانوا ثلاثة عشر صنجقاً، فتفرق شملهم في يوم واحد، ولم ير لهم أثر، وكل من ظهر قطعوا رأسه، كما فعل الرشيد بدولة البرامكة، فعل محمد باشا النشنجي بدولة إبراهيم أبو شنب"[(٢)].

وبزغ نجم الفقارية بزعامة زين الفقار بك وأتباعه، وانفردوا بالسلطة في مصر بأسرها، وطاردوا أتباع البيت القاسمي – لعودة جركس إليهم سراً قبيل هروبه – أنى وجدوا، " وتقاسموا بيوتهم وبساتينهم، وتزوجوا نسايهم، واستخدموا أتباعهم وصار زين الفقار بك شيخ البلد داخلها وخارجها، وانتهت له الرياسة، وصارت كلمته نافذة في الأكابر والأصاغر، وكساه محمد باشا كرك سمور[(٣)]، وقال له: أنت شيخ البلد" .

---

(١) نفسه، ص ص ٤٧٠-٤٧٦.

(٢) نفسه، ص ٤٨٢. يقصد جركس وأعوانه؛ لأن جركس كان من حزب إبراهيم بك أبي شنب . (أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٩).

(٣)كرك سمور: تقليد يمنح لأعلى الرتب في النظام العثماني.

وعلى الرغم من كل مظاهر السرور والحبور التي عمت المجتمع المصري الرسمي والشعبي بسبب هزيمة جركس وأتباعه وهروبهم من مصر، فقد ظل جركس مثار ذعر كبير في القاهرة؛ إذ كثرت الإشاعات، وتضاربت الأقوال، وتباينت الآراء، واحتارت العقول، في الإجابة عن السؤال الذي طرح نفسه على الباشا والصناجق والأوجاقات العسكرية، وسكان القاهرة؛ بل وعلى الدولة العثمانية نفسها، وهو: إلى أين توجه جركس ؟؟!!

والحقيقة أن المتابع لكيفية معالجة أحمد شلبي لقضية هروب جركس والبحث عنه، يجده قد رسم صورة واضحة المعالم، جلية القسمات عن الوضع الأمني في القاهرة، وريف مصر الناجم عن هروب جركس، والذي تابعه المؤرخ في صفحات تربو على المائة صفحة، لاتباعه الطريقة اليومية في التأريخ.

وسوف نقتصر على إيراد إشارات يسيرة تؤكد للقارئ أن مؤرخي مصر في العصر العثماني لا يقلون من ناحية الكفاءة العلمية في التأريخ عن أسلافهم من مؤرخي العصر المملوكي، أو على أقل تقدير عن الجبرتي؛ خاصة إذا وُجدت الأحداث التاريخية المهمة التي تستحق التسجيل.

ونسوق في البداية رواية تكشف للقارئ مدى القلق الذي أصيب به باشا مصر من جراء الخوف من دخول جركس وأتباعه مدينة القاهرة، قال أحمد شلبي: "من أعجب ما وقع ... أن الباشا لما تعب من التفتيش على محمد بيك بن أبي شنب[1]، فجاءه إنسان وأخبره أنه حلق ذقنه وحنا كفوفه، وأنه يبرز بزي النساء، ويخرج صحبة أمه ... ويدور في الأسواق وبيوت معارفهم، فقطع فرمانًا وأرسل إلى زين الفقار بيك بالتفتيش عليه ... فلما قرأ الفرمان (أي زين الفقار)، قال هذه بدعة، كون إننا نفتش النساء في السكك "[2].

وكان جركس– قبيل هروبه– قد أعد للأمر عدته، فأودع أمواله أمانة لدى أحد قناصل الدول الأجنبية في القاهرة، ثم أشيع أنه لحق بقافلة الحج الجزائري أثناء مرورها بمصر في طريق عودتها إلى الجزائر بعد هزيمته في التاريخ السابق الذكر، وما أن علم النشنجي باشا بهذا الخبر، حتى أرسل " عشرة أغوات بفرمانين إلى عربان البحيرة، أحدهما خطابًا لهم بأن يركبوا صحبة الأغا إلى البيه شيخ ركب الجزاير، ويعطونه الفرمان الذي صحبته،

---

(١) من أقوى أنصار جركس وابن سيده، وكان قد هرب من القاهرة أيضاً.

(٢) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ٤٨٧، ٤٨٨.

فركبوا صحبة الأغا وسافروا إلى ركب الجزائر، فأدركهم وقد خرجوا من حكم العثمانلي[1]، فاجتمعوا بهم، وعرضوا عليهم الفرمان، فقرئ عليهم بمجلس عام، فإذا مكتوب فيه: إن جماعة المفسدين خرجوا على السلطان، وبغوا، وحاربوا، وأخرقوا حرمته وفروا، فجاءنا الخبر بأنهم جاءوكم ووقعوا في عرضكم، فلا تحموهم وتخالفوا السلطان وتخرقوا ناموس السلطنة، وإنكم تسلموهم إلى الأغا والعرب يأتون بهم إلينا، والحذر من المخالفة، فلما قرى[2] البيه الفرمان على من كان صحبته من أهل طرابلس والجزاير، فلم يلتفتوا إلى الفرمان، ولا إلى الأغا ولا إلى العرب، وقالوا: "نحن لم نكن تحت حكمكم ولا حكم أهل مصر، ولو جاءنا الباشا نفسه، لم نسلم في أحد منهم، ثم إنه دق طبله وسافر، ورجعت الأغوات وأخبروا الوزير بأنهم رأوا جركس بعينهم، وسافر جركس وجماعته صحبة الركب الطرابلسي والجزايري، والله أعلم "[3].

(١) العثمانلي: يقصد محمد باشا النشنجي؛ أي أنهم اجتازوا حدود مصر التي يحكمها.

(٢) كذا النص (أي قرأ).

(٣) المصدر السابق، ص ٤٧٨.

والرواية السابقة تبين دقة المؤرخ في سرد أخباره، فقد تبين منها أولاً: شدة قلق الباشا وخوفه من جركس وتمنيه القبض عليه بأية وسيلة، كما تبين منها – ثانيًا– أن قافلة الحج الجزائري كانت قد غادرت حدود مصر –وأصبحت بالتالي– في أرض غير تابعة لمصر، فلا سلطان للباشا –ولا لغيره– عليهم، ومن جهة أخرى، فقد أكد رسل الباشا أنهم رأوا جركس بأعينهم، أما أحمد شلبي، فقد ختم الرواية السابقة، تناقلتها الأفواه والألسن، ولم يجد المؤرخ – من بين من سمع منهم محتواها– مصدرًا رسمياً يعول عليه في تأكيد صحتها، أو لعله وجد المصدر الرسمي لكن أخباره لم تكن قاطعه، خاصة وأن الإشاعات في هذه الآونة، كانت تؤكد اختباء جركس داخل القاهرة[1]، لذلك يروى المؤرخ –نقلاً عن غيره– أن النشنجي باشا حاول تقصي أخبار جركس من قافلة جزائرية أخرى– ويبدو أنها قافلة تجارية– فعلم من أفرادها أنه مقيم – فعلا– في الجزائر، وأنه يبذل مساعيه عن طريق حاكم الجزائر، وسلطان المغرب للحصول على عفو من السلطان العثماني أحمد الثالث، وهذا ما أكدته رسالة السلطان العثماني المذكور لباشا مصر، والتي جاء فيها: "إنا كنا سابقًا أرسلنا لكم فرمانات بالحث على جركس وجماعته، فجاء لنا عرض دولتلي[2] طرابلس، ودولتلي الجزاير....

---

(١) المصدر نفسه،ص٤٨٣.

(٢) كذا النص، وصحته دولتلي: أي صاحب الدولة.

يتشفعون عند مولانا السلطان في رجوعه إلى مصر، فلم يقبل مولانا السلطان أحمد خان، فأرسل يتشفع بملك الفرنسيس إلى مولانا السلطان بقبول الشفاعة، وله نظير ذلك ثلاثة آلاف كيس، يتسلمها من القنصل الذي عليه عندنا في إسلامبول بأن يعفوه من القتل هو وجماعته، وأن يرجعه إلى مصر، فلا يكن عندكم شاغل بهذا السبب، وتكونوا في أمان"[1].

ولما كانت الأخبار السابق ذكرها سمعها المؤرخ من غيره، ولم يجد من بين من سمع منهم مصدراً رسميًا يعتمد عليه في تأكيد صحتها؛ لذلك نجده ينتظر موعد وصول قافلة الحج الجزائري والمغربي إلى مصر في السنة التالية (١١٣٩هـ/ ١٧٢٧م)؛ ليقف بنفسه على أخبار جركس وأحواله في الجزائر، ونجد هذا في قوله:

(١) المصدر السابق، ص ٥٠٢.

"وفي اثنين وعشرين شوال، دخل الركب الجزايري والفاسي، فاجتمعنا بهم وسألناهم عن قضية محمد بك جركس، وفي أي أرض هو ؟ فأخبر شيخ الركب بأنه واطن في الجزاير .. عند الدولتلي[1]، وأنه أنزله في بيت رجل كبير من أهل الجزاير يقال له خوجه شعبان .. وأن عابدين باشا– الذي هو باشت[2] الجزاير– عين له ثعابين[3].. وأن صحبته أربعين من الخدم، وعين له في كل يوم خمسين نصفاً فضة للشبرقة[4].. وأخبرني أنه صار بالأبلة[5]؛ إذا كلمته أو خاطبته لم يرد عليك جواباً إلا كالغايب، ويغطس في نفسه حتى أنه لا يكاد ينطق، وأخبرنا أن أحمد بيك الأعسر وأحمد بيك مملوكه في قرية من طرابلس يقال لها المنشية .... وأخبرني بموت مولاي إسماعيل سلطان المغرب، توفى يوم الأحد ثاني عشرين رجب سنة ١١٣٩، وتولى بعده ولده"[6].

(١) كذا النص.

(٢) كذا النص.

(٣) لعله يقصد ما يحتاج إليه من مأكل ومشرب وغيره.

(٤) أي للترفيه.

(٥) لعلها كالأبله.

(٦) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ص ٥٠٢، ٥٠٣.

وهنا نجد الرواية التاريخية قد أضافت جديداً، فقد أكدت -من مصدر موثوق به- صحة الأخبار السابق تسجيلها عن تواجد جركس بالجزائر، وأضافت وصف الحال التي كان عليها هناك، وأن بعض أعوانه موجودون في طرابلس الغرب؛ هذا إلى جانب رواية المؤرخ عن مصدره المغربي بموت سلطان المغرب، وولاية ولده من بعده، وأهم من ذلك أنها أكدت دقة المؤرخ وأمانته، وحرصه الدائب على تقصي الأخبار من مصادرها الأصلية مهما تحمل من عناء ومشقة.

ومع هذه الأخبار التي أكدها أكثر من جهة، فقد ظل جركس كالشبح المرعب الذي أقض مضجع الباشا وزين الفقار بك شيخ البلد وغيرهما من الصناجق والأمراء، فقد كانوا يتوقعون انقضاضه عليهم بين لحظة وأخرى وانتقامه منهم، ولعل أصدق دليل على تصوير هذه الحال ما ذكره أحمد شلبي في حوادث شهر ربيع الأول سنة ١١٤٠هـ (١٧٢٧م)؛ إذ قال:

"أشيع في القاهرة أن جركس أتى مصر.. فأرسل الباشا فرمانا إلى أغا المستحفظان بالنداء عليهم[1]، وأن لا أحد يخرج من بعد صلاة المغرب، فضجت الناس وقالوا: ما رأينا هذا أبداً، وإن فقرا مصر وصناعيتها[2] لا يتعشون إلا بعد المغرب، وبطلت صلاة العشاء من المساجد ثلاثة أيام"[3]، وحين ضج العامة من هذا الخطر الذي شمل الليل كله، " نادوا على بعد العشاء وقبل الفجر: لا يخرج أحد من بيته "[4]، وكل من خرج وقابله الحاكم بعد العشاء أو قبل الفجر يُرمى عنقه، وكثر الهرج في القاهرة، ووقع التقريط الزايد "[5].

---

(١) أي على سكان القاهرة، وأغا المستحفظان؛ أي قائد أوجاق الانكشارية.

(٢) كذا النص، وأصل الكلمة " وصناعها " .

(٣) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ٥١٤.

(٤) أي خطر التجول في هذه الفترة ما بين العشاء والفجر.

(٥) أي التأكيد، احمد شلبي، مصدر سبق ذكره ص٥١٤.

ويوضح المؤرخ سبب وجود إشاعة دخول جركس القاهرة، وفرض خطر التجول بها ليلاً، أن الأخبار أتت إلى مصر من الجزائر بثورة الشعب على الدولتلي "الباشا" بسبب إيوائه لجركس، "وقالوا له رجل هربان من السلطة وأنت تحميه، إلا[1] أن تطرده أو نقتلك"[2]، فما كان من باشا الجزائر إلا أن أمد جركس بأموال طائلة، وأعد له سفينة خاصة توجه بها –سراً– إلى طرابلس الغرب، ومنها إلى النمسا، وحين علم أهل الجزائر بذلك ثاروا على حاكمهم وقتلوه، فأشيع ما ذكرنا، فهذا هو السبب والله أعلم"[3].

وتأكدت هذه الأخبار بعد أيام قليلة، "فبعد عشرة أيام، وإذا بخط قد ورد من الديار الروسية .. بخبر .. أنا جاءنا خبر من الجزاير بأن محمد بيك جركس هرب منها، وقُتل الدولتلي بسببه، وأنه هرب.. وإنا أخبرنا أنه دخل مصر في صفة إفرنجي، فإنكم تكونون على يقظة من دخوله مصر[4]

(١) لعل الكلمة (إما)، فبها تستقيم العبارة.

(٢) المصدر السابق، ص ٥١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٥١٦.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

، وليس هذا فحسب؛ بل أصدر السلطان العثماني "خطوطاً لجميع المين[١] الإسلامية، بأن كل من رأي جركس فعليه بقبضه[٢]، وإن كل بلد دخلها ولم يضبطوه يكن بخراب البلد التي يوجد بها[٣]، وذكر في الخط أنه دخل إلى ملك النمسا، وأنه وقع في عرضه[٤] ثاني مرة، فكونوا مستيقظين لئلا يدخل مصر ويتتاوى[٥] عند أحد، فالحذر ثم الحذر"[٦].

وهكذا نجد المؤرخ قد أكد في رواياته السابق ذكرها، أن جركس غدا الشغل الشاغل للسلطان العثماني، وولاة الأمر في مصر وعلى رأسهم الباشا وزين الفقار بك شيخ البلد، ولعلي لا أكون مغاليًا إذا قلت: إنه لو لم يكن أحمد شلبي معاصراً لتلك الأحداث، ولو لم يذكرها معاصرون غيره، لارتبنا في شأن هذا الأمير الذي أمسى تاريخه أقرب إلى الأساطير الخرافية منه إلى التاريخ، فلقد وضح للقارئ، أن جركس

---

(١) صحتها الموانئ.

(٢) أي القبض عليه .

(٣) أي سيؤدي وجوده إلى خراب البلد .

(٤) أي استجار به .

(٥) أي يختبئ.

(٦) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ٥١٦.

حين خرج من مصر هارباً توجه إلى طرابلس الغرب، ومنها إلى الجزائر، وأثناء إقامته في الجزائر راسل سلطان المغرب وملك فرنسا، وتسبب في نشوب ثورة عسكرية عارمة في الجزائر أودت بحياة عابدين باشا حاكم الجزائر، ثم هرب جركس بعد ذلك إلى طرابلس الغرب، ومنها إلى النمسا، ولم تكن وسائل الاتصال بين الدول ميسرة في ذلك الوقت؛ الأمر الذي يشير إلى أن جركس خاض مغامرات أشبه بالأساطير.

أما القاهرة، فقد عاش سكانها في فزع دائم ورعب متصل، نظراً لكثرة الإشاعات التي كانت تتردد عن دخول جركس العاصمة سراً، ولعل أصدق تصوير لمعاناة المصريين من جراء البحث عن جركس، قول أحمد شلبي: " أشغل محمد بيك جركس أهل مصر، وصار التفتيش عليه في جميع بيوت القاهرة، لا يوفر كبير ولا صغير، إلا كل من قال جركس في المحل الفلاني، ينزل الأغا والوالي كابسين تلك الحارة وقافلين دروبها، ويفتشوها[1] بيتًا بيتًا..

(١) كذا النص.

. ويطلعون على المواذن ليكشفون[1] الهارب إذا هرب أو طلع السطح فيكشفوه، وصارت مصر في حراك[2] شديد من هذا الكبس"[3] .

ولم تكن الدولة العثمانية أقل قلقاً من مصر وهي تتابع أخبار جركس وترسل رسلها إلى مصر أولاً بأول، ففي الخامس والعشرين من المحرم ١١٤١هـ (أغسطس ١٧٢٨م) أرسلت السلطنة إلى مصر أربعة خطوط شريفة، ثانيها خاص بجركس، وقد جاء فيه: "لا أحد يتاويه[4]، وإنا أرسلنا طلبناه من ملك النمسا، فهرب من عنده، فالحذر ثم الحذر من أن يكون أحد يعرف طريقه ويوالس[5] عليه، فإنه مطرود من السلطنة[6]، ويبدو أن الباب العالي تأكد لديه، أن جركس –بعد هروبه من النمسا– يمم شطر مصر، فأرسل في شهر ربيع الآخر من نفس السنة خطًا شريفًا إلى باشا مصر يأمره فيه " بالبحث عن جركس وجميع أطرافه[7] أينما وجدوا وأينما كانوا" [8] .

---

(١) كذا النص.

(٢) أي حركة.

(٣) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص٥١٩.

(٤) أي يخفيه.

(٥) أي يتستر عليه.

(٦) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ص ٥٣٤.

(٧) أي أتباعه.

(٨) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص٥٤٢.

ولقد صدقت أنباء الباب العالي، فقد توجه جركس إلى طرابلس الغرب، ومنها أرسل خطاباً إلى زين الفقار بك يتوعده بالحضور إلى مصر[١]، فبدأ زين الفقار – عدوه اللدود– في الاستعداد للقائه، وعقد جمعيات عدة ليأخذ للأمر أهبته وظل أحمد شلبي يتابع أطراف هذه القضية متابعة دقيقة تنم عن هويته كمؤرخ مطبوع ترقى روايته إلى مرتبة الوثيقة التاريخية، لحرصه على رصد كل صغيرة وكبيرة عن واقع أحداث مصر في عصره، والتي كان مصدرها تلك الأحقاد التي اضطربت نيرانها في صدور هؤلاء المماليك، الذين انقسموا إلى جبهتين متناحرتين، فعندما قدم جركس إلى مصر[٢] عين له زين الفقار بك شيخ البلد تجريدة عسكرية هزمها أتباع جركس في صعيد مصر عند طهطا[٣]، فولت التجريدة الأدبار بعد أن خرب أفرادها القرى والمدن التي مروا بها، ويصف أحمد شلبي مشاعر المصريين في الأقاليم تجاه أتباع شيخ البلد قوله: "وقد صارت جميع البلاد أعاديهم لكثرة ما حصل منهم من الأذية والبلص[٤]، وأخذ الأغنام[٥]".

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٤٦".

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٣) نفسه، ص ٥٥٢، كتبها المؤرخ" طحطحة".

(٤) أي طلب الرشوة .

(٥) أي غصباً، أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٢.

وكان لهزيمة التجريدة السابقة وقع أليم على نفس زين الفقار بك؛ إذ اشتعل الغيظ في قلبه، وتأججت نيران الانتقام بين جوانحه، وصمم على تجهيز تجريدة أخرى أكثر عدداً وعتاداً، وحاول الحصول على أموال من باكير باشا (١١٤١-١١٤٢هـ/١٧٢٨-١٧٢٩م) لإنفاقها على إعداد هذه التجريدة، فرفض قائلاً: " أنا جيت بلدكم آخذ منها فلوس، وإلا جيت أحط فلوس، ما عندي شيء أعطيه لكم"[1]، وآثر العزل وترك المنصب، فما كان من زين الفقار بك إلا أن فرض "فردة[2]" على تجار القاهرة، وجمع منهم عنوة " ماية ألف زنجرلي[3]".

وجهز تجريدة قوامها أربعة آلاف جندي مسلحين بأحدث الأسلحة؛ بالإضافة إلى انضمام قبيلة "الحبايبة" إليهم، ولكن جركس اتبع ضد أعدائه أسلوب المناوشات السريعة، الهجوم المباغت،

(١) المصدر السابق، ص٥٤٤.

(٢) الفردة: ضريبة غير قانونية، وتكتب أحياناً تفريدة، وسبق ذكرها .

(٣) المصدر السابق ص ٥٥٥، والزنجرلي: عمله تركية ذهبية، وتكتب أحياناً "جنزرلي". انظر: دكتور/ عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي -من بحوث ندوة الجبرتي- مرجع سبق ذكره، ص٥٧٥ .

ثم الهرب، ولنا أن نتصور مدى الخراب والدمار اللذين حلا بالمصريين في القاهرة والريف على حد سواء، من جراء تلك الحروب التي لم تنقطع، فقد منعت غلال الصعيد عن القاهرة، فارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، وأصيب أهل الريف بأضرار بالغة من القتل والنهب والسلب[١]، ولذا نجد أحمد شلبي ينبه القارئ إلى تلك النوائب والخطوب التي رزئت بها مصر في عصره قائلاً: "اسمع أنت ما جرى في مصر والقاهرة من الأمر الذي لم يقع في غيرها من بلاد الله تعالى، ولم يسمع أبداً ولا في الجاهلية"[٢].

وبينما كان القتال الضاري مشتعل الأوار في صعيد مصر، كانت القاهرة تحاك فيها خيوط مؤامرة من القاسمية للقضاء على أعدائهم الفقارية. تمخضت عن قتل زعيم البيت الفقاري "زين الفقار بك" في داخل قصره المنيف المحاط بالحراس المدججين بالسلاح، وذلك في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة **١١٤٢هـ (١٣ إبريل سنة ١٧٣٠م)**[٣]،

(١) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٩-٥٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٥.

وبعد مضي خمسة أيام فقط -على قتل زين الفقار بك- عثر بعض البدو على محمد بك جركس غريقاً في آخر شهر رمضان من نفس السنة[1]، وهنا يقف أحمد شلبي وقفة المتأمل، فيعلق على نهاية هذين الأميرين -زين الفقار وجركس- بقوله: "وقد كان بينه وبين موت زين الفقار بيك خمسة أيام، ولم ير أحدهما موت الآخر، ولم يبلغ جركس مراده من زين الفقار، وكذلك زين الفقار لم يبلغ مراده من جركس، فانظر يا أخي إلى هذا التوافق الغريب، وقد وافق تاريخهما آية قرآنية، وهي هذه: (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ)"[2].

ويعقب في عبارات دقيقة على موت جركس بعد أن تسبب في إهلاك الحرث والنسل، بقوله: "فانظر يا أخي إلى هذا الرجل الذي أتعب الأغنياء، وأخرب الفقراء[3]، وأهلك الناس، وأهلك البلاد، وأهلك ملك في حال ملكه[4]، وبعد خروجه من مصر نحو عشرة آلاف كيس،

---

(١) نفسه، ص ٥٦٧.

(٢) نفس الصفحة، وقوله: وافق تاريخها آية قرآنية- الخ أي بحساب الجمل تساوي ١١٤٢هـ.

(٣) أي أصاب ديارهم بالخراب.

(٤) كذا النص، وصحة العبارة: وأهلك مما ملك ..إلخ.

وطلع[1] له زين الفقار بيك عشر تجاريد، بعضها من ماله، وبعضها من مال الأكابر، ومن مال التجار، ولم ير زين الفقار موتته، وكذلك هو، ولم يقتله أحد، وإنما رأوه في دوبه[2] إلى مناخيره، فأخرجه البدوي، واخذ ما كان عليه من جميع السلاح، وزرخ[3] وكمراً ملآنا من الجواهر المثمنة، ولم يظفروا به إلا بعد عشر تجاريد، وقد أفقر أهل الإقليمين، إقليم البهنسة وإقليم البحيرة، ودهك[4] زرع بني سويف والبهنسة والبحيرة، ومكث يحارب إقليم مصر[5] أحد عشر شهراً، وكان قد اجتمع عليه من الغز[6] والعرب نحو أربعة آلاف نفس، خيالة ومشاة، يرمون أرواحهم على الموت كي يظفروا بدخولهم إلى مصر، فلم يبلغوا مرادهم وماتوا قهراً"[7].

---

(١) أي أخرج.

(٢) دأب دوباً كدأب (ابن منظور: لسان العرب ج٢ ص ١٤٤٩) ولعله يقصد انه كان غريقا بأكمله داخل الماء.

(٣) لم أعثر على هذه الكلمة في لسان العرب، ولعلها نوع من لباس العسكر.

(٤) داس بجنده الزرع فأهلكه.

(٥) يقصد القاهرة مقر الحكومة.

(٦) نوع من الجند المرتزقة.

(٧) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ٥٦٨، ويذكر أحد الأساتذة أن جركس بعد أن هرب من القاهرة توجه إلى طرابلس الغرب فقط، وتمكن من تجنيد جيش كبير عاد به إلى القاهرة لمحاربة زين الفقار، كما لم يشر إلى تفاصيل الخلاف بين جركس وزين الفقار، ولعل وقوعه في هذا الخطأ التاريخي راجع إلى اعتماده على كتب الرحالة الأجانب. (دكتور/ جلال يحيى: مصر الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٩- ٢٢٤) .

وهكذا نجد أحمد شلبي بن عبد الغني قد تابع قضية هروب الأمير محمد بك جركس، من شهر جمادى الآخرة سنة ١١٣٨هـ (فبراير ١٧٢٦م) إلى مصرعه في آخر شهر رمضان سنة ١١٤٢هـ (إبريل ١٧٣٠م) متابعة جادة متأنية، اعتمد فيها على التأريخ اليومي للأحداث، محاولاً الحصول على الأخبار من مصادرها الأصلية، مهما تحمل من عناء ومشقة، إلى جانب تسجيله للشائعات والأقوال التي رددها الشارع المصري، وتنوعت الصور التاريخية –أثناء عرضه هذه القضية– بين صور محلية مصرية، وصور إسلامية، وصور أوربية؛ إذ تخطت متابعته مصر إلى طرابلس الغرب، والجزائر، والمغرب، وفرنسا، والنمسا، والدولة العثمانية، وكل المدن والقرى التي نزل بها جركس وأتباعه، فلم يترك شيئا نمى إلى علمه إلا دونه في دقة ووضوح.

ومن جهة أخرى، فإن تأريخه لهذه القضية –التي أوردت منها بضع أمثلة فقط– كان فياضًا بالتحليلات والتعليقات التي ترفع من شأنه، وتعلي من قدره كمؤرخ معاصر، فأحمد شلبي لم يكن بالشخص العادي الذي يقنع بمجرد سرده للأخبار فحسب، دون أن يبين للقارئ انعكاسات ما سجل من حوادث ووقائع على المجتمع المصري، وعليه هو شخصيا عندما ينفعل بالحوادث، باعتباره مصريا عايش عصره بكل ما فيه من تقلبات ومؤامرات، فقد وجدناه ينبسط وينقبض ويسخر ويتهكم، ويشتط ويغضب،

وعلى هذا فليس بمستغرب أن تجيء كتاباته عن تلك الحقبة غنية جداً في تصويرها لأوضاع المجتمع المصري في عصره بكل فئاته وطوائفه، فنجده ينفطر فؤاده أسى وحزناً على ما ألم بوطنه من نوائب وكوارث بسبب جموح تلك الفئة الضالة من المماليك، والتي لم يتجاوز عدد أفرادها –على أحسن التقديرات– تسعة آلاف شخص[1]، لم يكن يعنيهم من مصر إلا الجاه والمال والاستئثار بالنقود والسلطة، والقضاء على أعدائهم ومنافسيهم من بني جلدتهم، كما انفطر قلبه أسى وألماً بسبب تلك السياسة التي اتبعها العثمانيون في حكم مصر، وهي الاستكانة أمام قوة أمراء المماليك، هذه السياسة التي جعلت الباشا –وهو الممثل الشرعي للسلطان العثماني في مصر– ريشة في مهب الريح، يحركها المماليك أنى شاءوا؛ حتى إن واحداً من هؤلاء الباشاوات حين خير بين العزل والحرب، آثر العزل فوراً، وقال جملة معبرة: " إن كان للبلد صاحب يدور عليها"[2]، ولم يصدق أنه نجا من القتل، فبمجرد نزوله من القلعة " ذبح سبعة رءوس غنم من أسمن الكباش، فداء؛ لكونه نزل سالماً" [3].

---

(١) بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثاني عشر الهجري مليونين ونصف المليون تقريبًا. انظر: علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، المجلد الأول، ص ١٩، ٣٥.

(٢) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠، وصاحب البلد: أطلق في هذا العصر على السلطان العثماني.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

ولعل أبلغ دليل على استهانة المماليك بالنظم العثمانية المعمول بها في مصر، ما أورده أحمد شلبي في تاريخه أنه بعد عزل باكير باشا سنة ١١٤٩هـ(١٧٣٧م) أرسل السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م) خطابا قرئ في الديوان العالي بقلعة الجبل بالقاهرة، اعترف فيه السلطان -صراحة- أنه لم يعد له في مصر أكثر من التبعية الاسمية؛ إذ خاطب الصناجق والأمراء، قائلاً: " إنكم اتخذتم عزلان وزارئي دأبكم بغير الحق، وهذا أمر يدل على استخفافكم بي، كما عزلتم باكير باشا بغير جرم، ولم ترسلوا تعلمونا، وكأنكم انتم الملوك والسلاطين، ونحن الرعايا والمساكين، وإنا قد عفونا عنكم في هذه المرة، فلا تلوموا إلا أنفسكم، وتربة أجدادي"[1] .

ولكن مثل هذه التهديدات التي تضمنتها تلك الوثيقة التاريخية لم تكن لتجد أذناً مصغية، فقد صم المماليك آذانهم عن كل ما يرد من الدولة العثمانية من خطوط أو فرمانات، ولم يرهفوا السمع إلا لما توهموا أن في نيله صالحهم، ودعم سلطانهم، وثراءهم وجاههم.

(١) نفسه، ص ٦٣١.

ومن مظاهر تحدي المماليك للنظم العثمانية تعطيلهم للديوان العالي كلما اختلفوا مع الباشا، وإحلالهم الجمعيات التي تعقد في بيوتهم محله، يقررون فيها كل أمر خطير حسب أهوائهم ورغباتهم ومصالحهم الشخصية، ويفرضونه على الباشا الذي لم يكن يملك معارضتهم، ومع أن الدولة العثمانية كانت قد أصدرت خطًا شريفًا في سنة ١١٣٨هـ(١٧٢٥م) مضمونه: "كل من عمل جمعية في بيته من غير فرمان الوزير لا يلوم إلا نفسه"[(١)]؛ إلا أن هؤلاء الأمراء لم يعيروا ذلك الخط الشريف أدنى اهتمام، واستمروا في عقد الجمعيات في بيوتهم دون إذن من الباشا، وعطلوا الديوان العالي تعطيلاً تاماً، فلم يعد واحد منهم يحضر اجتماعاته الرسمية التي يدعو إليها الباشا، وأدرك أحمد شلبي هذا الأمر الخطير بحسه التاريخي والسياسي المدرك لما يدور في وطنه من أحداث ووقائع، وأورد في هذا الشأن روايات عديدة، نكتفي بذكر واحدة منها؛ حيث علق تعطيل الديوان العالي بقوله: " ديوان السلطان ما بقى أحد من أعيان البلد يطلعه، ولا الدفتردار، ولا أحد من الصناجق، سوى الروزنمجي، والكتبة، وبعض الجاويشية، وبعض من المتفرقة، مقدار عشر درج وينزلون وأخرموا نظام الديوان"[(٢)].

---

(١) نفسه، ص ٤٥٨.

(٢) نفسه ص ٤٤٨، وانظر- أيضاً-: ص ٣١١- ٤٠١، ٤١٤٠، ٤١٦- ٤٥٨.

والجدير بالذكر أنه إذا كان بعض الباشاوات قد غدوا ألعوبة في أيدي الأقوياء من أمراء المماليك؛ إلا أن مصر لم تسلم من شرههم أيضاً، فقد أيقنوا أن منصبهم لن يدوم طويلاً، لذلك حرص كثيرون منهم على جمع أكبر قدر من الأموال في أقل مدة ممكنة تعويضاً عما دفعوه للباب العالي من أموال في سبيل الحصول على باشاوية مصر[1]، ولما كانت أوضاع مصر المالية قد تدهورت إلى حد كبير، لذلك لم يجد بعض الباشاوات وسيلة لجمع هذه الأموال سوى الوقيعة بين الفريق الأقل نفوذاً بالتآمر على الفريق المنفرد بالنفوذ والسلطة، فتشتعل المعارك، ويقتل عدد كبير من الأمراء، وينفى مثلهم، وينجم عن ذلك مصادرة أموال القتلى والمنفيين، وتصبح التزاماتهم "بلاد أموات"، أو "بلاد محاليل"، فيعاد بيعها في المزاد مرة ثانية، ويحصل الباشا على "حلوانات" عديدة[2]، فالفتن الداخلية -في مصر- كانت مغنماً للباشاوات والأمراء المنتصرين، والغارم الوحيد وسط هذه المعمعة، لم يكن غير المصري المطحون الذي تراكمت عليه المظالم، وسنجد أمثلة على ذلك في الفصل السابع من هذه الدراسة .

---

(١) كان المال الذي يدفعه الباشا مقابل باشاوية مصر يطلق عليه "كشوفية المنصب" وبلغ في سنة ١١٢٦هـ(١٧١٤م) ٣٠٠ كيس ارتفع إلى ٨٠٠كيس سنة ١١٣٥هـ(١٧٢٢م) عن السنة الواحدة (أحمد شلبي: من ٢٦٧، ٣٥٠) والكيس الواحد كان يحوي (٢٥٠٠٠) نصف فضة، والفضة مسكوكات دقيقة من الفضة والنحاس أطلق على الواحدة منها اسم "نصف" أو "نصف فضه". (انظر: شفيق غربال في تحليله لإجابات الروزنامجي مصدر سبق ذكره ص ١١).

(٢) احمد شلبي: أوضح الإشارات، مصدر سبق ذكره، ص ٦١٩.

الملامح الاقتصادية:

أثبتت وقائع التاريخ أن الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي وجهان لعملة واحدة، لا يثبت وجه منهما دون الوجه الآخر، وهذا ما أكده –أيضاً– أحمد شلبي في تاريخه الذي حوى إشارات لا تحصى عن تدهور الاقتصاد المصري في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري؛ نتيجة لعدم توافر الاستقرار السياسي والإداري، وسوف نقتصر على إشارات يسيرة تدلل على ذلك، ونؤكد مقدرة أحمد شلبي الفذة في تصوير واقع مجتمعه تصويراً حقيقياً لا مواراة فيه ولا التواء.

فمن أبرز مظاهر التدهور الاقتصادي الناجم عن انتشار الفوضى في النظم الإدارية، إهمال الترع والخلجان وعدم تطهيرها، مما أدى إلى إصابة الأراضي الزراعية بالغرق في حالة فيضان النيل، كما شهد هذا العصر انهيار العديد من الجسور المقامة لعدم العناية بترميمها وصيانتها، من أمثلة ذلك ما حدث سنة ١١٣٥هـ(١٧٢٣م)؛ إذ "جاء الخبر إلى القاهرة بكسر جسر بدوية، وأن تحت هذا الجسر جميع بلاد المنزلة فغرقت ولها صورة[١]، وأن هذا الجسر من الجسور المتروكة ... وأنه غرق أهل المنزلة وجميع سعيهم[٢]، وزادت الغلة في السعر، وحصل للناس كرب وخوف كبير"[٣].

(١) أي عظيمة.

(٢) لعله يقصد أرزاقهم.

(٣) المصدر السابق ص ٣٧١، وقد أكدت الوثائق أن الإهمال في تطهير الترع أدى إلى طمسها واستغلالها في زراعة بعض المحصولات الزراعية، واستيلاء الملتزمين على هذه الأراضي لصالحهم الخاص، (انظر: دار المحفوظات العمومية مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦، وثيقة منشورة في كتاب الريف المصري في القرن الثامن عشر ص ص ٣٠٣- ٣٠٤).

ومن أهم مظاهر التدهور الاقتصادي الذي تمخض عن عدم الاستقرار السياسي والإداري في مصر، انتشار الظلم الواقع على المصريين من كثرة الأعباء المالية غير الرسمية التي تغالى في فرضها أمراء المماليك، ومن أهم هذه الأعباء غير المشروعة: الفرد والكلف التي تسببت في خراب مدن وقرى بأكملها، من أمثلة ذلك ما يرويه أحمد شلبي في حوادث سنة ١١٣٦هـ (١٧٢٤م) أن زين الفقار بك، شيخ البلد السابق الذكر كان متوجهًا إلى ولايته "المنوفية"، "فلما حط على البتنون أرسل الغز تطلب له كلفة[١]، وأن البلد لم يكن عليها نزلة إلى الكاشف مطلقاً، وإن الكلفة التي بعث يطلبها خارقة للقانون، وهي: خمسون خروفاً، وقنطار سمن، وقنطار عسل، وعشرون أردب شعير، وعشرة أرادب فول، وعيش كفايتهم وخمسون زنجرلي، .. فلما سمعت أهل البلد من جماعة الكاشف طلب الكلفة، قالوا: نحن ما علينا كلف للكشاف... فلما سمع زين الفقار بيك هذا الكلام طاش عقله.. فجمع العسكر وهجم على طرف البلد... ولم يبق فيها شيئاً ولا رأس غنم "[٢].

(١) الكلفة: تعني ما يتحمله أهل القرى للصناجق والكشاف وغيرهم من مأكل ومشرب، وهدايا وغير ذلك أثناء مرورهم بقراهم، وهي نفقات باهظة أطلق عليها اسم "كلفة".

(٢) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٤١٦، ٤١٧.

وكان لازدياد الفتن والحروب الداخلية، وكثرة فرض الضرائب غير المشروعة، وإهمال صيانة وتطهير الجسور والترع والخلجان تأثير كبير على الأرض الزراعية؛ إذ قلت خصوبتها وضعفت إنتاجيتها، وهجر كثير من الفلاحين أرضهم وقراهم، وارتفعت أسعار السلع المنتجة من الأرض الزراعية ارتفاعاً كبيراً، نظرًا لقلة المعروض منها في الأسواق، وانقلب الوضع في مصر في عصر أحمد شلبي، على النقيض تماماً من عصر الإسحاقي ومرعي الحنبلي، فبدلاً من أن يقصدها غير المصريين طلبًا للرزق، غدت تستورد القمح من بلاد الشام لعدم كفاية الموجود منه حاجة السكان، من أمثلة ذلك ما يرويه أحمد شلبي في حوادث سنة ١١٣٥هـ (١٧٢٣م) "وفي هذا التاريخ، ورد شاهقتان[١] من نحو أرض حوران[٢] مملوءتان قمحاً، في كل مركب عشرة آلاف أردب مصري، وبيعوا في دمياط؛ لأن الغلا فحش، وتسامعت به الناس وجميع البلاد"[٣].

(١) سفينتان.

(٢) من أرض الشام.

(٣) المصدر السابق ص ٣٦٢، ٣٦٣.

ومع الغلاء وارتفاع الأسعار، واضطراب أسواق النقد، ينتشر القرض بالفائدة (الربا) والرهن، وهذا ما حدث في مصر؛ إذ تمكن بعض التجار من الثراء عن طريق الربا، وكونوا ثروات واسعة، استطاعوا عن طريقها الظهور في المجتمع المصري، والسيطرة على مجالات عديدة من مجالات الإنتاج، والتحكم في أسعار المحصولات وأسعار النقد وامتلاك الأراضي والعقارات، من أشهر هؤلاء التاجر المعروف الحاج محمد داده الشرايبي، الذي اعتبره أحمد شلبي أول من أوجد الربا في مصر في العصر العثماني، نجد هذا في قوله: " وكان ذلك العصر ما فيه أحد من المرابين، وإنما أحدث الربا في هذا البلد، من رهن البلاد، واستيجارها من صاحب البلد، إنما هو محمد داده الشرايبي"[1]، وذلك على الرغم من إعجاب الجبرتي به وإيراده ترجمة مطولة عنه، وعن خيراته وخيرات ورثته[2].

وجدير بالذكر، أن الباحث في المجالات الاقتصادية، وعن تطور النظم النقدية في مصر في العصر العثماني، يستطيع أن يظفر بمادة علمية خصبة عن هذه الموضوعات في كتاب أحمد شلبي ابن عبد الغني.

---

(١) نفسه، ص ١٩٥.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص ١٣٧، ١٣٨.

علماء الأزهر:

يرتبط بالنواحي الاقتصادية ارتباطاً كبيراً، بروز علماء الأزهر الشريف في مصر في القرن الثاني عشر الهجري، والحقيقة أن تاريخ أحمد شلبي يعد من أغنى التواريخ في مضمار دراسة دور الزعامة الشعبية التي تولي ريادتها وقيادتها علماء الأزهر طوال العصر العثماني، وقلما نجد ارتفاعاً في أسعار الحاجيات، أو تغييراً في أسعار العملات النقدية أو ضغوطاً اقتصادية إلا تصدى لها هؤلاء العلماء، وقاموا بدور بارز في تخفيف وطأة الظلم الواقع على المصريين نتيجة لذلك، وغني عن البيان أن عناية أحمد شلبي الفائقة بعلماء الأزهر الشريف كان مرجعها مكانتهم العظيمة التي فرضت نفسها في التاريخ، ولأنهم أدوا واجبهم على أفضل ما يكون الأداء؛ إذ كانوا الحصن الحصين الذي درأ عن المجتمع المصري ألوانًا من الظلم لا تحصى، هذا إلى جانب أنهم حافظوا على التراث الإسلامي من الشتات، فلم تستطع الكوارث القادمة من الغرب أو من الشرق النيل من تراث المسلمين، أو من إسلام مصر وعروبتها، بسبب وجود الأزهر وعلمائه، الذين اتسمت تصرفاتهم بالنزاهة ومراعاة المصلحة إلى أبعد حد،

حتى ولو أدى الموقف المفروض عليهم إلى معارضة السلطان العثماني نفسه، ونقتصر –في هذا العرض– على إيراد موقف واحد لهؤلاء العلماء الأجلاء، يعد المحك الذي يدحض كل فرية تحاول التقليل من شأنهم، وسيظهر من خلال هذا الموقف نبل أخلاقهم، وبسالة شجاعتهم، وأنهم كانوا لا يخافون – في جنب الله – لومة لائم .

ففي سنة ١١٤٨هـ (١٧٣٥م) أصدر السلطان محمود الأول خطا شريفاً بفك (أولاد وعيال) أي إلغاء المعاشات المستحقة لورثة العسكريين والموظفين السابقين من سنة ١١٠٠هـ (١٦٨٨م)، وإبطال الموارد الموقوفة على المساجد والمدارس والكتاتيب والأسبلة، وأرسل السلطان أغا القابجية[١] السلطاني إلى مصر لتنفيذ ذلك، فجمع باكير باشا قادة الأوجاقات العسكرية، والصناجق، وقاضي العسكر، وعلماء الأزهر في الديوان العالي لقراءة الخط الشريف وبحث كيفية تنفيذه، وبعد قراءة الخط المذكور، قال قاضي العسكر مخاطبًا أعضاء الديوان: "أمر السلطان لا يخالف، وقد قال الله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ][٢]،

---

(١) القابجية: يقصد بهم حرس بوابات قصر السلطان، والقائمين بالوظائف التشريفية في حفلات الاستقبال بالقصر السلطاني، ويقصد بهم أيضاً الرسل الذين يحملون الخطوط الشريفة السلطانية إلى الولايات.

(٢) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٨. سورة النساء، الآية ٥٩ .

وما أن سمع الشيخ سليمان المنصوري –من كبار علماء الأزهر– مقولة قاضي العسكر؛ حتى انبرى له قائلاً في شجاعة نادرة: " يا شيخ الإسلام !! هذه المرتبات فعل نايب السلطان، وفعل نايب السلطان كفعل السلطان، وهذا شيء جرت عليه العادات في مدة الملوك المتقدمة، وقد أولته[1] الناس بينهم، وصار يباع ويشتري.. منذ سنن تقدمت، وجرى عليه الشرع، وقيدته الناس على خيرات عديدة، مساجد وأسبلة، وكتاتيب، وقراءة قرآن عظيم الشأن، فكيف يجوز تبطيلها ؟ ومتى بطلت هذه المرتبات بطلت شعاير المساجد، وبطلت الكتاتيب والأسبلة التي مرتبة عليها هذه المرتبات، فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يرفعها أو يسعى في رفعها، وإن أمر الإمام بفكها لا يسلم له في ذلك، ويخالف، لكون تبطيلها مخالف للشرع، والمخالف للشرع يخالف فيه الإمام، ولا يسلم له في فعله، ولا لنايب الإمام"[2]، فأخرس القاضي ولم يحر جوابا، ويذكر أحمد شلبي أن الباشا حاول –بطريق ملتو– تنفيذ أوامر السلطان العثماني، فما كان من العلماء إلا أن عقدوا اجتماعاً

---

(١) لعله يقصد تداولته الناس بينهم.

(٢) المصدر السابق ص ٥٩٨، ٥٩٩، والشيخ سليمان المنصور توفى ١١٦٩ه (١٧٥٥م)، انظر: في ترجمته: المرادي: سلك الدرر، المجلد الأول ص ١٨٢، والجبرتي: عجائب الآثار، ج١، ص ٢٨١.

وكتبوا عرضًا في شأن ذلك للسلطان، وضعوا عليه أسماءهم وأختامهم، وأسماء وأختام من انضم إليهم من الأمراء، وأرسلوه إلى السلطان محمود الأول، الذي اضطر إلى التراجع عن قراره أمام شدة معارضه علماء الأزهر[1].

ومن المجالات التي خاضها علماء الأزهر الشريف المجال السياسي، فهم أولاً أعضاء في الديوان العالي، وفي جمعيات الأمراء والعسكر، وقلما نجد اجتماعا- رسميا كان أم غير رسمي- إلا وعلماء الأزهر ممثلون فيه، معتد برأيهم؛ الأمر الذي عرضهم لضغوط شتى وصلت إلى التهديد بالقتل من بعض الأمراء الطغاة؛ مثل جركس الذي هددهم بالقتل وهم في ضيافته[2]، كما كانوا يمثلون في الوفود التي تذهب إلى العاصمة العثمانية لطلب باشا جديد خلفًا للباشا المعزول[3].

---

(١) احمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٩.

(٢) المصدر السابق ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(٣) المصدر نفسه ص ٣١٦، وانظر: عن علماء الأزهر ودورهم في القرن الثاني عشر الهجري، دكتور/ حسن أحمد محمود (وآخرين): دراسات في تاريخ مصر في العصور الوسطى والحديثة، القاهرة، سنة ١٩٧٦م، ص ص ٧-٣٢، دكتور/ عبد الجواد صابر: مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٤- ١٩٢.

شيخ البلد:

من الموضوعات التي أولاها أحمد شلبي عناية كبيرة في تاريخه، موضوع شيخ البلد، وهو من المناصب التي تضاربت بشأنها الأقوال؛ لعدم وجود دليل قاطع يحدد تاريخ ظهور هذا المنصب في مصر، فلقد ذكر على مبارك أن السلطان سليم الأول هو واضع النظم الإدارية المعمول بها في مصر، طوال العصر العثماني، وأنه أوجد وظيفة شيخ البلد في القاهرة[1]، وأخذ بهذا الرأي المرحوم محمد فريد بك[2]، أما جورجي زيدان فلم يحدد تاريخاً معينًا لظهوره، وإنما قال: "ومشيخة البلد منصب كان يتولاه أحد البكوات المماليك، كما يتولون إدارة المديريات، ويقابل محافظة القاهرة اليوم[3]، كما لم تتعرض الدراسات العلمية الخاصة بنظم الإدارة العثمانية في مصر إلى هذه الوظيفة[4].

---

(١) علي مبارك: الخطط التوفيقية، مرجع سبق ذكره، ج٧، ص٣٥.

(٢) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، الطبعة الثانية، القاهرة، سنة ١٣١٤هـ(١٨٩٦) ص٧٧.

(٣) جورجي زيدان: تاريخ مصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ج٢،ص٤٤.

(٤) دكتورة: ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٨.

والحقيقة التي يمكن تقريرها من خلال دراسة المصادر التاريخية في مصر من سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) وحتى وفاة أحمد شلبي سنة ١١٥٠هـ (١٧٣٧م) هي ما يأتي:

أولاً: أن النظم العثمانية التي وضعها السلطان سليم الأول قبيل مغادرته القاهرة في شهر شعبان سنة ٩٢٣هـ(١٥١٧م) كانت نظماً مؤقتة، ثبت فشلها خاصة بعد عصيان المماليك في عهد مصطفى باشا سنة ٩٢٩هـ(١٥٢٢م) وبعد ثورة أحمد باشا الخائن سنة ٩٣١هـ (١٥٢٤م) أما النظم التي سارت عليها الإدارة العثمانية في مصر، فقد وضعت في عهد السلطان سليم المشرع، بعد قدوم الصدر الأعظم إبراهيم باشا، وتنظيمه لشئون مصر المالية والإدارية وصدور قانون نامة سنة ٩٣١هـ(١٥٢٤م) [1].

ثانياً: لم يشر قانون نامة في مواده ونصوصه أدنى إشارة إلى وظيفة شيخ البلد؛ على الرغم من تعرضه لكافه الجوانب الإدارية والعسكرية والقضائية الخاصة بمصر[2]، ولم يشر حسين أفندي الروزنامجي أيضاً في إجاباته عن أسئلة إستيف الفرنسي إلى وظيفة بهذا الاسم[3].

---

(١) الجزيري: درر الفرايد المنظمة: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٤٦، ١٤٧.

(٢) راجع مواد قانون نامة.

(٣) راجع إجابات حسين أفندي الروزنامجي.

ثالثاً: لم تذكر المصادر التاريخية في مصر في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين أن وظيفة (شيخ البلد) كانت موجودة بمصر في حياة مؤلفيها، وعلى ذلك فتكون الأقوال والآراء السابق ذكرها بعيدة كل البعد عن الصواب.

ويمكن القول إن هذه الوظيفة لم تظهر إلا في أوائل القرن الثاني عشر الهجري بعد أن غدا الأمر في مصر في قبضة أمراء المماليك، فالبيت المملوكي المنفرد بالرياسة والنفوذ كان يطلق على زعيمه لقب شيخ البلد، وأول من لقب بهذا اللقب حسبما انتهى إليه بحثي- الأمير أيوب بك الفقاري سنة ١١١٧هـ (١٧٠٥م)[١]، وبعد أن هرب من مصر سنة ١١٢٣هـ(١٧١١م) على إثر القضاء على فتنة إفرنج أحمد -الآتي ذكرها- خلفه في هذا المنصب الأمير قيطاس بك الفقاري، وبعد قتل الأخير سنة ١١٢٧هـ(١٧١٥م)[٢] تولى هذا المنصب الأمير إسماعيل بك ابن عوض في التاريخ السابق الذكر، وظل متوليًا هذه الوظيفة حتى قتل بالديوان العالي بقلعه الجبل سنة ١١٣٦هـ(١٧٢٣م) -كما سبق أن أشرنا إلى ذلك-

(١) مصطفى بن إبراهيم: تاريخ وقايع، مخطوط بدار الكتب رقم ٤٠٤٨ تاريخ ميكروفيلم رقم٢٧٩٧٠ ورقة ٦٣، ٦٦.

(٢) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.

ثم تولى محمد بك جركس منصب شيخ البلد[1]، وتابع أحمد شلبي في تاريخه ابتداءً من مشيخة إسماعيل بك بن عوض من تولوا هذه الوظيفة حتى سنة ١١٥٠هـ(١٧٣٧م)، وبعد أن هرب جركس من القاهرة سنة ١١٣٨هـ(١٧٢٦م) تولى زين الفقار بك مشيخة البلد[2]؛ حتى قتل سنة ١١٤٢هـ(١٧٣٠م)، وتوالى بعد ذلك اعتلاء الأقوياء من أمراء المماليك هذا المنصب حتى قدم الفرنسيون إلى مصر سنة ١٢١٣هـ(١٧٩٨م)، وبعد خروجهم اهتز مركز شيخ البلد اهتزازاً عظيماً، وزال في خضم الأحداث والمتغيرات، وقد لقب متولي وظيفة "شيخ البلد" بألقاب أخرى عديدة، منها: "كبير البلد[3]، أستاذ البلد[4]، سلطانم[5]، شيخ مصر[6]، عزيز مصر[7]".

(١) المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٥.

(٣) نفسه ص ٣٠٥، وانظر: الكردي الدمشقي، ذيل التحفة، مصدر سبق ذكره وقة ٣٦٤.

(٤) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠.

(٥) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢١.

(٦) المصدر السابق ورقة ٢٣٧، وانظر: الدمشقي: الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج٢، ورقة ٤٠٠.

(٧) الدمرداشي: المصدر السابق ج١، ورقة ٢٢٥، ٢٦٧.

وهكذا يتضح أن "شيخ البلد" وظيفة من ابتداع المماليك في مصر، وأن هذا المنصب لم يوجد إلا بعد أن سيطروا على أزمة الأمور في مصر على إثر زعزعة النظم العثمانية واحتوائهم الأوجاقات العسكرية، وتولى أتباعهم وظائف القيادة بها، وهذا المنصب لا يقابل محافظة القاهرة، أو مدير المديرية -كما زعم البعض- وإنما يعني أن متوليه أو شاغله، له الكلمة الأولى والأخيرة في مصر كلها بعد الباشا، إن لم يكن قبله في معظم الأحوال، ولا يصل إليه إلا بثرائه الفاحش، وكثرة أتباعه، ودهائه، وتغلبه على منافسيه من المماليك.

ما سبق ذكره، قليل من كثير، لا يعدو كونه قطوفًا من تاريخ أحمد شلبي الذي صاغه في أسلوب تلقائي لا يقل شأنًا عن أسلوب الجبرتي، وما جاء في تاريخه من الألفاظ التركية والعامية لا يعد طعنا في مقدرته اللغوية؛ إذ هو أولاً وقبل كل شيء عالم أزهري جليل متمكن من علوم اللغة والبيان، ولكنه سجل أخباره ورواياته التاريخية بتلقائية واضحة، تعبر عن الشارع المصري في عصره، بأمانة وصدق وواقعية.

أثر أحمد شلبي في المؤرخين اللاحقين:

أورد الجبرتي –كما سبق أن ذكرنا– إشارة يسيرة عن أحمد شلبي بن عبد الغني، واستفاد من تاريخه كثيرًا أثناء تأليف كتابه "عجائب الآثار"، وشاركه في الاستفادة منه والنقل عنه غيره من المؤرخين، منهم:

الشيخ مصطفى القلعاوي، مؤلف كتاب "صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان"، وهو من رجال القرن الثالث عشر الهجري، ومن معاصري الجبرتي، وعلى الرغم من أن هذا العالم الجليل حرص أثناء تأليف كتابه–السابق الذكر–على توثيق رواياته التاريخية، بذكر المصادر التي نقل عنها، إلا أنه نقل من أوضح الإشارات؛ دون أن يشير إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلفه، ويمكن القول أنه اعتمد عليه في التأريخ من سنة ١١٠٤هـ (١٦٩٢م) وحتى سنة ١١٥٠هـ (١٧٣٧م)[(١)]، وحسبنا تدليلاً على ذلك أن نورد راوية واحدة تؤكد صدق ما ذهبنا إليه، وتلقي الضوء على كيفية استفادة القلعاوي من تاريخ أحمد شلبي:

---

(١) القلعاوي: صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير سلطان، مخطوط بمكتبه رفاعة الطهطاوي بسوهاج رقم ٥١ تاريخ – صورة في حوزة الباحث- الأوراق من ١٧٥-١٩٣.

قال القلعاوي: "وفي ثاني عشر رمضان سنة خمس وماية وألف، هبت ريح صفرا، ثم انقلبت سودا أظلم منه الكون، وكان يوم جمعة، فخرجت الناس من المساجد هرباً، وظنوا أن القيامة قد قامت.. ووقع نخل وأشجار كثيرة، وتهدمت بيوت عديدة، وأخبر رجل مغربي تاجر، أن هذه الريح مرت عليهم في فاس عند طلوع الشمس، فتكون أخذت من فاس لمصر في خمس ساعات، ولم تبق في طريقها شيئاً" (١).

وبالرجوع إلى كتاب "أوضح الإشارات" نجد الرواية السابقة الذكر موجودة فيه في حوادث نفس السنة واليوم والشهر، ولم يغير القلعاوي في النص إلا تغييراً طفيفًا، وأما التاجر المغربي المذكور في الرواية فلم يخبر أحدًا غير أحمد شلبي؛ حيث قال: "وأخبرني رجل مغربي تاجر أن هذه الريح التي أتت مصر، والناس في صلاة الجمعة، مرت عليهم في فاس عند طلوع الشمس، فتكون أخذت من فاس إلى مصر في خمس ساعات، ولم تبقِ في طريقها شيئًا"(٢).

---

(١) المصدر السابق، ورقة ١٧٥.

(٢) أحمد شلبي: مصدر سابق، ص ١٨٩ .

وحين نأتي إلى الجبرتي، نجده قد اعتمد اعتماداً كبيراً على "أوضح الإشارات"، وقد قررت بعض الأبحاث العلمية هذه الحقيقة(١)؛ حتى يمكن القول أن الجبرتي حفظ عن طريق مسوداته، أو عن طريق استرجاع ما في ذاكرته، أو ما في ذاكرة الرواة، نص أحمد شلبي، مع تهذيبه في بعض المواضع؛ بل إنه التزم بترتيب العبارات والألفاظ في معظم الأحيان، ويكفي للباحث أن يرجع للنصين ويختار أحداث أية سنة شاء، وأي واقعة أراد، فسيجد هذه الحقيقة واضحة لا تحتاج إلى برهان(٢)، وسنقتصر هنا على إيراد نص واحد من تاريخ الجبرتي لتأكيد هذه الحقيقة:

قال الجبرتي في حوادث سنة ١١٢٠هـ (١٧٠٩م)-أثناء الحرب الكلامية التي مهدت لفتنة إفرنج أحمد-: "وفي يوم الجمعة، ثامن عشر الشهر(٣)، حضر إلى طائفة الينكجرية من أخبرهم أن العسكر يريدون قتالهم

(١) المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٢) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

(٣) شهر ذي الحجة سنة ١١٢٠هـ (فبراير ١٧٠٩م)- وسنعرض الفتنة المذكورة في هذا الفصل.

، فأرسلوا القابجية[1] إلى أنفارهم ليحضروا إلى الباب بآلة الحرب، فاجتمعوا، وانزعج أهل الأسواق، وقفل غالب دكاكينهم، ثم اطمأنوا بعد ذلك وجلسوا في دكاكينهم، واستمر أهل الوجاقات الستة يجتمعون ويتشاورون في أبوابهم، وفي منزل محمد أغا المعروف بالشاطر، ومنزل إبراهيم بيك الدفترادر، وأما الينكجرية فإنهم كانوا يجتمعون بالباشا فقط"[2].

وبالرجوع إلى تاريخ أحمد شلبي نجد الجبرتي قد نقل النص الموجود به نقلاً حرفيًا، مع تغيير طفيف في بعض الألفاظ؛ مثل قوله: " حضر إلى طائفة الينكجرية من أخبرهم "؛ بينما في أوضح الإشارات "أخبرت الينجشرية"، ومثل قول الجبرتي: "فأرسلوا القابجية"، في أوضح الإشارات " فأرسلت الينجشرية الجبجية[3]، وهكذا.

وجدير بالذكر أن استفادة الجبرتي من أحمد شلبي لم تقتصر على سرد الأحداث التاريخية فقط، وإنما امتدت إلى التراجم، فقد تمكن من استخلاص تراجمه العديدة للعلماء والأمراء ومشاهير مصر في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري من تاريخ أحمد شلبي، وغيره من مؤرخي مصر في هذه الحقبة.

---

(١) أي الرسل.

(٢) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٥٨.

(٣) احمد شلبي: أوضح الإشارات، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.

المبحـــــــث الثالـــــــث

الشيخ عبد الله الشبراوي

هو الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر شرف الدين الشبراوي الشافعي، ولد في حدود سنة ١٠٩٢هـ (١٦٧٩م) تقريباً[(١)]، ونشأ نشأة دينية وعلمية، والتحق بالأزهر الشريف؛ حيث تتلمذ على أكابر الشيوخ في عصره، وما زال يترقى في الأحوال والأطوار، ويفيد ويملي ويدرس؛ حتى صار إماماً في الفقه والحديث والأصول والتوحيد، بارعاً في الأدب والشعر، وغدا– نتيجة لنبوغه– ذا جاه ومنزلة عند رجال الدولة، مسموع الكلمة، مقبول الرجاء، واستمر نجمه في صعود حتى اختير شيخاً للجامع الأزهر، بعد وفاة الشيخ إبراهيم بن موسى الفيومي المالكي سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م)[(٢)].

---

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٩٥.

(٢) المصدر السابق ج١، ص ٢٩٧، ويذكر صاحب سلك الدرر (المجلد الرابع، ص١٢٢) إن الشيخ محمد المنير السمنودي المتوفي سنة ١١٩٩هـ(١٧٨٥م)، صار شيخ الجامع الأزهر، وهو أول من انتزع مشيخة الأزهر من السادة المالكية"، واخذ بهذا الرأي الدكتور/ عبد الجواد صابر، انظر: رسالته، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٧٥– ٥٧٦.

واشتهر الشيخ الشبراوي بميله إلى كل طريف مستملح، فاقتني الطرائف والتحف النادرة، وجمع الكثير من الكتب النفيسة ذات الخط الحسن والتجليد الفاخر، واتخذ لنفسه داراً عظيمة على بركة الأزبكية تناسب مركزه الجليل، ومكانته العظمى، ومظهره الفخم، وحمل بسلوكه طلاب العلم على الاحترام والتحلي بالآداب والأخلاق الفاضلة، فعلت مكانتهم، وأجلهم الخاصة والعامة في مصر[1].

وللشيخ الشبراوي عدة مؤلفات، منها: منائح الألطاف في مدائح الأشراف، وشرح الصدر بغزوة بدر -موضع الدراسة- وديوان يحتوي على غزليات وأشعار ومقاطيع، وقد توفى في يوم الخميس السادس من شهر ذي الحجة عام ١١٧١هـ (أغسطس سنة ١٧٥٨م)[2].

(١) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج١ ص٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) المرادي: مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث ص١٠٧، الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٩٧، دكتور/ عبد الجواد صابر: مرجع سبق ذكره، ص٥٧٦.

شرح الصدر بغزوة بدر :

وهو كتاب مخطوط[1]، يقع في خمسين ورقة مزدوجة من القطع الكبير، مكتوب بخط النسخ الجميل، ألفه بإشارة علي باشا الحكيم -كما يقول الجبرتي[2]- وألمح الشبراوي في افتتاحيته إلى ذلك؛ حيث قال: " فقد أمرني من امتثال أمره حتم، و طاعته غنم أن أجمع الصحابة البدريين، الذين أيد الله تعالى بهم الدين، وطرفاً من مناقبهم، الدالة على علو مراتبهم، تشوقًا إلى معرفة أحواله ﷺ وأحواله في إقامته وارتحاله، فبادرت بهذا الجمع، امتثالاً للأمر، وسميته "شرح الصدر بغزوة بدر"[3].

وقسمه إلى بابين، الأول: في سيرته، نسبه، مولده، نشأته، أخلاقه، بعثته، إيذاء مشركي مكة له وللمسلمين، وهجرته إلى يثرب، وسرد أحداث غزوة بدر الكبرى[4].

---

(١) ذكر جورجي زيدان في كتابه تاريخ آداب اللغة العربية (ج٣ ص ٢٩٧) أن هذا الكتاب طبع بمصر سنة ١٣٠٣هـ، وقد أعياني البحث عنه في فهارس دور الكتب التي ترددت عليها دون جدوى.

(٢) الجبرتي: مصدر سبق ذكره ج١ ص٢٩٧، وعلي باشا الحكيم تولى حكم مصر مرتين، الأولى من سنة ١١٥٣هـ (١٧٤٠م) إلى سنة ١١٥٤هـ (١٧٤١م) والثانية من سنة١١٦٩هـ (١٧٥٥م) إلى سنة ١١٧١هـ (١٧٥٧م).

(٣) الشبراوي: شرح الصدر بغزوة بدر، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٤٩ تاريخ ميكروفيلم رقم ١٧٩٧ ورقة ١.

(٤) المصدر السابق، الأوراق من ٢-٢٥.

وأما الباب الثاني: فقد ذكر فيه: " أسماء الصحابة البدريين –رضوان الله تعالى عليهم أجمعين– وعددهم، وضبط أسمايهم.. ونبذة مما يتعلق بهم من الكرامات، والتوسل بهم عند قضاء الحاجات[1].

ومعنى ذلك أنه ترجم للصحابة الذين اشتركوا في قتال المشركين في غزوة بدر الكبرى، ومع أنه رتب هؤلاء المجاهدين على حسب حروف المعجم؛ إلا أنه اتبع طريقة فريدة نستوضحها من قوله: "وعنده أصحاب بدر.. ثلثماية وثلاثة وستون صحابيًا.. وها أنا أسرد أسماءهم عليك مرتبة على حروف المعجم، وأقدم في كل حرف المهاجرين على الأنصار، ثم أقدم من الأنصار الأوس على الخزرج، ثم أقدم حرف من كان فيه من ساداتنا شهداء تلك الغزوة؛ ليحصل إدراك ذلك بسهولة على طالبه، وأزيد ذلك إيضاحاً بوصف المهاجر بالهجري، والأنصاري بالأوسي أو الخزرجي .. واذكر الكنى في حرف الألف؛ لأبدأ بسيد البدريين؛ بل سيد الخلق أجمعين، أبي القاسم سيدنا محمد ﷺ، وأتبعه بصاحبه في الغار، وضجيعه في المزار، سيدنا أبي بكر الصديق –

(١) المصدر نفسه،ورقة ٢٥.

رضي الله تعالى عنه- وإن كان هو وأبوه وابنه في حرف العين فإنه عبد الله، وأبوه عثمان، وابنه عبد الرحمن، رضي الله تعالى عنهم، لكنه البدري دونهما[1]؛ بل هو أفضل البدريين من الصحابة"[2]، واستغرقت تراجم الشيخ الشبراوي للصحابة البدريين- رضي الله عنهم- ست ورقات[3]، وهي ترجمات عظيمة القيمة، تدل على خلفية علمية كبيرة، ثم تحدث بعد ذلك عن غزوات الرسول ﷺحتى وفاته، وخلافة الخلفاء الراشدين -رضي الله عنهم- والدولتين الأموية والعباسية[4]، وشرع في التأريخ لمصر منذ انتقال الخلافة العباسية إليها في عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري سنة ٦٥٩هـ (١٢٦١م)، فأرخ لسلاطين مصر في العصر المملوكي تأريخاً شديد الاقتضاب، غير ذي جدوى؛ لأنه لم يزد عن ذكر أسماء السلاطين -فقط- دون أن يذكر حتى فترة حكم كل سلطان على انفراده[5].

---

(١) أي الذي اشترك في الغزوة دونهما . انظر: ابن هشام: السيرة النبوية، أربعة أجزاء، طبع دار القلم، بيروت (بدون تاريخ) ص٢، ص ٣٣٨.

(٢) الشبراوي: المصدر السابق ورقة ٢٧.

(٣) المصدر السابق، الأوراق من ٢٧-٣٣.

(٤) المصدر نفسه،الأوراق من ٣٣-٥٤٥.

(٥) نفسه، ورقة ٤٥، ٤٦.

وفي تناوله لتاريخ مصر في العصر العثماني، أرخ لسلاطين الدولة العثمانية ابتداءً من عهد السلطان سليم الأول، بقوله: "ثم جاءت الدولة العثمانية، والصولة الباهرة البهية التي هي غرر جباه الأيام، ألبسها الله تعالى حلل الدوام، فأولهم في ولاية مصر السلطان سليم خان فاتح مصر، وقد ملكها في مستهل سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة"[1]. ولم يزد تأريخه لبقية السلاطين عما سبق ذكره إلا قليلاً.

وأما تأريخه لمصر في عهود الباشاوات، فقليل الأهمية، لأسباب عديدة، منها:

أولاً: لم يذكر باشاوات مصر منذ دخولها تحت سيطرة العثمانيين سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) وإنما أورد عددًا قليلاً منهم، ابتداءً من سنة ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) في عهد إسماعيل باشا، إلى جانب أنه أخطأ في ترتيبهم، وفي مدد حكمهم، من ذلك -مثلا- قوله عن باشاوات مصر في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م): "أول وزارية الوزير محمد باشا رامي رئيس الكتاب، حضر إلى مصر أول سنة سبعة عشر ومائة وألف، ثم عزل، وحضر بعده لوزارة مصر الوزير حسن باشا السلحدار، سنة تسع عشر ومائة وألف. ثم عزل سنة إحدى وعشرين ومائة وألف،

(١) نفسه ورقة ٤٧.

وحضر إلى وزارة مصر الوزير إبراهيم باشا القبودان، ثم عزل سنة اثنتين وعشرين ومائة وألف، وحضر بعده إلى وزارة مصر خليل باشا .. وحضر بعده إلى وزارة مصر علي باشا الأزمرلي، ومكث والياً بمصر إلى سنة ثلاث وثلاثين ومائة وألف، ثم عزل وحضر بعده لوزارة مصر في السنة المذكورة رجب باشا، فسجن علي باشا المعزول ثم خنقه .. ووقع الاتفاق على عزل رجب باشا، فأنزل.. محقراً، وكانت مدته بمصر مائة يوم، وعزل، وحضر بعده إلى وزارة مصر محمد باشا النشنجي، فمكث إلى سنة إحدى وأربعين ومائة وألف، وحضر بعده إلى وزارة مصر الوزير عبد الله باشا الكفورلي، سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف.."[1].

(١) نفسه ورقة ٤٨.

والنص السابق يحتوي على أخطاء عديدة منها: أنه ذكر أن ثمانية باشاوات فقط حكموا مصر سنة ١١١٧هـ (١٧٠٤م) إلى سنة ١١٤٣هـ (١٧٢٩م) في حين أن عددهم أربعة عشر باشا، ومن جهة أخرى فقد أخطأ في تاريخ تولية بعض الباشاوات وتاريخ عزلهم، والصحيح الذي ورد في المصادر التي أرخت تأريخاً دقيقاً لمصر في هذه الحقبة، يوضحه الجدول المذكور في الحاشية[1].

---

(١)انظر: ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره ج٢ الأوراق ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٩٥،٣١٠، ٣٤٠، وانظر: أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره ص ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٦٥، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٢١، ٤٥٧، ٤٧٧، ٥٣٦، ٥٥٧.

م	اسم الباشا	تاريخ ولايته	تاريخ عزله
١	محمد باشا	١١١٦هـ/ ١٧٠٤م	١١١٨هـ/ ١٧٠٦م
٢	علي باشا الأزميرلي	١١١٨هـ/ ١٧٠٦م	١١١٩ هـ/ ١٧٠٧م
٣	حسن باشا السلحدار	١١١٩هـ/ ١٧٠٧م	١١٢١هـ/ ١٧٠٩م
٤	إبراهيم باشا القبطان	١١٢١هـ/ ١٧١٠م	١١١٢٢هـ/ ١٧١٠م
٥	خليل باشا	١١٢٢هـ/ ١٧١٠م	١١٢٣هـ/ ١٧١٠م
٦	ولي باشا	١١٢٣هـ/ ١٧١١م	١١٢٦هـ/ ١٧١٤م
٧	عابدي باشا	١١٢٦هـ/ ١٧١٤م	١١٢٩هـ/ ١٧١٧م
٨	علي باشا الأزميرلي	١١٢٩هـ/ ١٧١٧م	١١٣٢هـ/ ١٧٢٠م
٩	رجب باشا	١١٣٢هـ/ ١٧٢٠م	١١٣٣هـ/ ١٧٢١م
١٠	محمد باشا النشنجي	١١٣٣هـ/١٧٢١م	١١٣٣هـ/ ١٧٢١م
١١	حسن علي	١١٣٧هـ/ ١٧٢٥م	١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م
١٢	محمد باشا النشنجي	١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م	١١٤١هـ/ ١٧٢٩م
١٣	باكير باشا	١١٤١هـ/ ١٧٢٩م	١١٤٢هـ/ ١٧٣٠م
١٤	عبد الله باشا الكبرلي	١١٤٢هـ/ ١٧٣٠م	١١٤٤هـ/ ١٧٣١م

ثانياً: لا يستطيع باحث الركون إلى تاريخ الشيخ الشبراوي في دراسة أوضاع مصر الإدارية والاقتصادية والحضارية؛ لأنه خال من الإشارة إلى شيء من ذلك، وحتى في تأريخه لعهد علي باشا الحكيم الذي ألف الكتاب استجابة لرغبته، لم يؤرخ لمصر في عهده، وإنما اتجه إلى مدحه قائلاً: "ورد الخبر في أول شهر ربيع أول سنة تسع وستين ومائة بعزل مصطفى باشا، وأن الوزارة والولاية وردت للصدر الأعظم، والوزير المعظم على باشا الحكيم .. وأنه قد دخل ثغر إسكندرية، فذهب إلى ملاقاته أرباب المناصب بمصر حكم المعتاد، ثم حضر إلى أرض بولاق، ومكث ثلاثة أيام بها، ثم طلع بالموكب إلى قلعة الجبل، يوم الاثنين عشرة شهر جماد أول من السنة المذكورة، ولما أشرقت بمصر شمس توليته، ولاح بدر سيادته، امتلأ القطر نورًا، وابتسم الدهر سرورًا، فنشر لواء الإحسان، وعم فضله كل إنسان وسار في مصر سيرته المعهودة، وسلك في طريقته المشكورة المحمودة، فأحيا مكارم الأخلاق، وأدر على رعيته الأرزاق، بحلم وبر ربي عليهما .. وأوصافه الجميلة لا تحد، وأخلاقه الحسنى لا تحصر ولا تعد"[1].

(١) الشبراوي: شرح الصدر، مصدر سبق ذكره ورقة ٤٩، ٥٠.

ومع أن علي باشا الحكيم يستحق كل هذا الثناء الجميل؛ لمحاولته إعادة الأمن إلى ربوع مصر، إلا أنه كان الأجدى للشيخ الشبراوي أن يسجل للأجيال من بعده، أخبار مصر في عهده، خاصة وقد كان شيخًا للجامع الأزهر في تلك الآونة، وعلى صلة قوية بصناع الأحداث في عصره، وتلك مكانة رفيعة، لو أتيح لمؤرخ قدير الظفر بها لقدم مادة تاريخية فياضة عن أوضاع مصر من كل الجوانب، ولخلد اسمه في قائمة المؤرخين، ولعل ما سطره الشبراوي في كتابه لم يكن سوى مشروع لتأليف تاريخ لم يتمكن من إنجازه، نظراً لكثرة أعمال منصبه، ولن يذهب بنا تقصي الحقائق بعيداً، فعنوان كتابه: "شرح الصدر بغزوة بدر"، وهو قد وفى هذا الموضوع حقه، وما أورده بعد ذلك يعد نافلة، أو لعله مشروع لتاريخ مصر بعد الخلفاء، لم يمهله القدر لاستكماله.

المبحث الرابع

الشاذلي الفرا

هو الشيخ علي بن محمد الحباك الشاذلي الفرا، عالم أزهري، شافعي المذهب[١] وليس من الأجناد- كما ذكر أحد الأساتذة[٢]- ولد في أوائل القرن الثاني عشر الهجري (أواخر القرن السابع عشر الميلادي)؛ لأن الفتنة التي دون أخبارها حدثت في سنة ١١٢٣هـ(١٧١١م)، وقد دونها بعد انقشاعها، وأورد عبارات تدل على معايشته وقائعها، مثل قوله: "وليس الخبر كالعيان"[٣]، وقوله -بعد وصفه إحدى المعارك-: "كانت ليلة مشئومة على أهل مصر، حتى ظننا أن الأرض تتخسف بنا"[٤]، وقوله: " ثم جاءت لنا المكاتيب"[٥]، ومثل هذه العبارات تشير إلى أنه كان ناضج الذهن، قوي الإدراك، جيد الذاكرة، بحيث يستطيع أن يفهم ويستوعب ما يدور حوله من أحداث، أما وفاته فكانت في شهر شعبان سنة ١١٦٥هـ(يوليو ١٧٨١م)[٦].

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٥٦٤.

(٢) دكتور/ محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.

(٣) الشاذلي الفرا: ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة سنة ١١٢٣هـ، تحقيق دكتور/ عبد القادر احمد طليمات، المجلة التاريخية المصري، المجلد الرابع عشر، سنة، ١٩٦٨م، ص٣٥٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

(٦) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٥٦٤.

تتلمذ الشاذلي على شيوخ عصره من علماء الأزهر الشريف، ومن أشهرهم الشيخ عيسى البراوي المتوفي سنة ١١٨٢هـ (١٧٦٨م) الذي كان عالمًا شهيراً في الفقه وغيره من العلوم والمعارف، حتى لقب "بالشافعي الصغير"(١)، وشابه الشاذلي أستاذه، فنبغ في علومه نبوغاً كبيراً أهله لأن يجالس أعلام عصره، يناقشهم ويناظرهم، ويأخذ عنهم ويأخذون عنه، ومن أشهر هؤلاء العلماء الذين جالسهم الشاذلي، الإمام القطب وجيه الدين أبي المراحم عبد الرحمن العلوي العيدروسي، نزيل مصر، والذي يتصل نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- وفاطمة بنت رسول الله ﷺ، والذي حضر إلى مصر سنة ١١٥٨هـ (١٧٤٥م)، وحينما وصل إلى القاهرة، هرعت إليه أكابرها، "من العلماء والصلحاء وأرباب السجاجيد والأمراء، وصارت له المطارحات والمذكرات .. وفي أثناء هذه المدة.. اجتمع بالسيد علي الشاذلي، وكل منهما أخذ عن صاحبه"(٢)، ولعل هذا يدل على أن الشيخ الشاذلي كان يعد من كبار علماء عصره، وأن صيته قد ذا ع لدرجة أن عالماً كبيراً مثل الشيخ العيدروسي يحرص على لقائه، ويستفيد كل منهما بالعلوم التي برع فيها الآخر.

---

(١) المصدر السابق، ص١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٧، ٢٥٨.

ولم يقتصر نبوغ الشاذلي على علوم الفقه –على أهميتها ومكانتها– وإنما ضم إليها ثقافة لغوية وأدبية رفيعة إذا قيست بمقاييس عصره، ولعل أسلوبه في تاريخه –موضع الدراسة– يشير إلى تمكنه من علوم اللغة والبيان، فقد اقتبس كثيراً من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إلى جانب استدلاله بالشعر القديم كثيراً؛ الأمر الذي يدل على وفرة محصوله منه، مع حرصه –في بعض المواضع– على السجع غير المتكلف في غالب الأحيان، وأسلوبه –على أية حال– يكاد يخلو من الأخطاء اللغوية والإملائية التي اشتهر بها مؤرخو عصره، وأرقى بكثير جداً من أسلوب الجبرتي نفسه.

وضم الشاذلي –إلى جانب ذلك– شهرة في التصوف على الطريقة الشاذلية التي أخذها عن الشيخ محمد كشك[١]، ولعل انتسابه للشيخ المذكور هو الذي أهله لتولي مشيخة تلك الطريقة بعد وفاته، فكثر مريدوه وأتباعه في الطريقة، وفاق شيخه في عدد الأتباع والمريدين الذين التفوا حوله[٢]، ويرى الأستاذ الدكتور عبد القادر طليمات، أن لقب "الحباك" الذي أورده الجبرتي في ترجمته للشاذلي، يشير إلى صنعه "الفراء" التي–ربما– كان المؤرخ يمتهنها[٣]،

(١) لم تعثر له على ترجمة في المصادر التاريخية المعاصرة.

(٢) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٥٦٤.

(٣) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، دراسة المحقق، ص ٣٢٤.

وإن كان الجبرتي—نفسه— قد ذكر عن الشاذلي أنه كان يشغل وظيفة إمام لزاوية بقلعة الجبل[1].

عرض تاريخ الشاذلي ومنهجه:

ألف الشيخ الشاذلي قطعة تاريخية، لا يزيد عدد صفحاتها –بعد تحقيقها ونشرها– عن سبع وخمسين صفحة، بعنوان: "ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة"، عرض فيها أحداث فتنة دموية دارت رحاها بين الأوجاقات العثمانية في مصر سنة ١١٢٣هـ (١٧١١م)، واستمرت سبعين يوماً تقريباً، ويرجع سببها إلى ضعف سلطة الدولة العثمانية في مصر، هذا الضعف الذي نجم عنه تزايد نفوذ الأوجاقات العسكرية وابتعادهم عن مهام وظائفهم الأساسية التي رابطوا في مصر من أجلها وأدى ازدياد نفوذ قادة هذه الأوجاقات إلى انتشار المنافسة بينهم على الرئاسة والنفوذ، وكان ذلك سببا في اضطرام نيران تلك الفتنة التي استعر أوارها بسبب غرور ضابط من أوجاق الإنكشارية، يدعى "إفرنج أحمد"، سولت له نفسه السيطرة على الأوجاق كله، ونفوه إلى "الطينة" بدمياط، إلا أنه تمكن من العودة إلى القاهرة، واستطاع بدهائه إيقاع العداوة والبغضاء بين خصومه؛ الأمر الذي يسر له العودة إلى أوجاقه ثانية، والانفراد بالرئاسة بعد أن استصدر بيورلديا (أمراً) من الباشا العثماني ينفي ثمانية من منافسيه إلى خارج القاهرة.

---

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٥٦٤.

وخرج الثمانية إلى ريف مصر؛ بيد أن غيبتهم لم تطل؛ إذ عادوا إلى القاهرة، وحاولوا -بواسطة الأمراء- الرجوع إلى أوجاقهم ثانية، لكن مسعاهم باء بالفشل، فلجئوا إلى أوجاق العزب، وحاولوا عن طريق ضباطه تحقيق رغبتهم، فأبى إفرنج أحمد قبول تلك الوساطة أيضاً؛ الأمر الذي أغضب ضباط أوجاق العزب -المنافس القوي للانكشارية- فوقفوا ضده- واتسعت شقة الخلاف بين الطرفين، وكانت حرباً شديدة الضراوة، جرفت في تيارها كل سكان القاهرة.

وانحصر النزاع بين فريقين كبيرين: الإنكشارية بقيادة إفرنج أحمد، الذي انضم إليه خليل باشا وقاضي العسكر، وبعض أمراء من الفقارية على رأسهم الأمير أيوب بك -شيخ البلد- وقواد بعض الأوجاقات الأخرى دون أفرادها، وأما الفريق الثاني: فكان بقيادة أوجاق العزب والمنشقين من الإنكشارية، وأفراد الأوجاقات الأخرى دون قوادها؛ بل إن بعض علماء الأزهر انقسموا على أنفسهم، فريق منهم أفتى لإفرنج أحمد بجواز قتال العزب، وفريق آخر للعزب بمثل ذلك؛ الأمر الذي فوت الفرصة على المخلصين من العلماء والأمراء؛ الذين شعروا بفداحة الخطب وحاولوا إصلاح ذات البين، لكن جهدهم ضاع سدى.

ولم يقتصر الانقسام على القاهرة وحدها، وإنما امتد إلى ريف مصر؛ حيث استدعى كل فريق أنصاره من قبائل العربان، الذين كانوا دائماً على أهبة الاستعداد للنزال والحرب، فقدمت قبيلة هوارة من الصعيد، وقبيلة الحبايبة من القليوبية، وقبائل البحيرة، وعاثوا في القاهرة فساداً، وتجرع القاهريون غصص تلك الحرب، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت؛ إذ تهدمت بيوتهم، واحترق متاعهم، ونهبت أموالهم، وسقط منهم صرعى وجرحى؛ حتى إن الحوامل أسقطت حملها من شدة قصف المدافع ودوى الرصاص ولهيب الحرائق، فضلاً عن إغلاق المتاجر وتعطيل الأسواق، وانقطاع قدوم الغلال من الصعيد، وندرة مياه الشرب بسبب خطف جمال السقائين، فكانت محنة قاسية بكل المقاييس، شديدة الوطأة على سكان القاهرة، وراح ضحيتها الأمير عوض بك- زعيم البيت القاسمي- فأضافت عاملاً آخر لانقسام مصر بين الفقارية والقاسمية، وفي النهاية تم القضاء على مضرمي نيران الفتنة، وذلك بعزل خليل باشا، الذي ساند إفرنج أحمد في غيه وضلاله، وقتل إفرنج أحمد بعد أن تسبب في إهلاك الحرث والنسل، وقتل من قتل، وفر منهم من فر إلى خارج مصر(١).

(١) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤٥- ٤٠١.

عاصر الشيخ الشاذلي– في مقتبل شبابه– أحداث هذه الفتنة الدامية، ولاشك في أنه اكتوى بنارها –كسائر سكان القاهرة– فجمع أطرافها بعد أن أخمدت نيرانها، وشرع يسطرها في تؤدة وأناة؛ متبعًا في ذلك المنهج الموضوعي في التأريخ –وإن كنا لم نجد له إشارة حول منهجه– وذلك لفقدان الصفحات الأولى من تاريخه[1]، فجاء وقعها على القارئ قويًا، وصداها في النفوس مدوياً؛ خاصة وأنه استمد من سعة خياله، وخصب بيانه، ما يجعل القارئ يشاطره مشاعره تجاه تلك المحنة التي رزئت بها القاهرة، فجاء وصفه رائعًا نقتطف – هنا– بعضًا منه :

فمن جملة وصفه ما حدث في حي القلعة وما جاوره من منازل، يوم أن بدأ القتال بين المتحاربين، قوله: "... كان يوما لم ير أهل مصر مثله، وحصل لهم من الدهوة[2] العظمى ما يكل عنه الواصف، وأسقطت الحبالى من ضرب المدافع، وماتت الأطفال والرجال، وهدمت البيوت من الجلل، وقفلت أهل مصر الأزقا والحوانيت والدروب، وصار الناس متحيرين إلى أين يذهبون" [3]؟

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٤٥.

(٢) الدهوة والداهية: الأمر المنكر العظيم، وكل ما أصابك من وجه الماء من، فقد دهاك دهيًا أو دهواً، فهي كلمة واوية ويائية. (ابن منظور: لسان العرب، مصدر سبق ذكره، ج٢، مادة " دها" ص ١٤٤٨).

(٣) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، ص٣٥٤.

ومثل قوله – مبيناً الأضرار التي لحقت بالمصريين من جراء تلك الفتنة وهي في مهدها-: " لما كان يوم السبت، ابتدئوا بالضرب يومًا كاملاً، فلا تسل عما فعلت المدافع، فإنها زلزلت الأرض، وأفزعت القلوب، وأدهشت العقول، وزعقت النساء والأطفال، واستغاثت إلى ربها بالدعاء على من كان سببًا لهذه الفتنة؛ حتى إن الطير في السما تحير، والكلاب والدواب وغيرهم أصيبوا من الرصاص"(١).

ومثل قوله: " فانطبق الجو بالدخان من ضرب المدافع والبندقيات، وصارت ذخيرة المدافع تنور الجو مثل البرق، وكانت ليلة مشئومة على أهل مصر؛ حتى ظننا أن الأرض تنخسف بنا، فيا لها من ليلة ما أصعبها وما أشدها ! " (٢).

وعلى هذا المنوال يسير المؤرخ في عرض القضية ، وهو بذلك يشبه الشيخ العوفي في تأريخه للواقعتين اللتين سبق عرضهما(٣) ، وإن اختلف عنه في عدة أمور ، منها:

---

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) المصدر نفسه،ص ٣٦٣.

(٣) انظر: الفصل الخامس من هذه الدراسة.

أولاً: اتبع العوفي منهج التأريخ اليومي للأحداث، فجعل اليوم الواحد فصلاً مستقلاً قائماً بذاته، أورد ما وقع فيه تفصيلاً، كثرت حوادث ذلك اليوم أم قلت، فجعل القارئ على دراية تامة بجوانب وأطراف القضية التي عرض لها، أما الشاذلي، فقد اتبع المنهج الموضوعي في تأريخه لفتنة إفرنج أحمد وعرضها عرضًا موضوعيًا متصلاً دون العناية بضبط تواريخها -في معظم الأحيان- الأمر الذي يتطلب من الدارس أو الباحث، ضرورة الرجوع إلى المصادر الأخرى التي عاصر مؤلفوها أحداث هذه القضية لضبط تواريخها، وإن كان لا يدرك ذلك غير المتخصصين.

ثانياً: عالج العوفي أسباب الواقعتين معالجة تفصيلية، محاولاً استقصاء هذه الأسباب من مصادرها الأصلية، كما كان على إدراك تام لمجريات الأمور من حوله، أما الشاذلي، فقد جاءت معالجته مجملة بعض الشيء؛ حيث أرجع أسباب تلك الفتنة -موضع الدراسة- إلى حقد ضباط الأوجاقات بعضهم على بعض؛ دون أن يعرض عرضاً تفصيلياً للعوامل التي أدت إلى هذا الحقد والحسد، والتي ترجع في جملتها إلى الخلل العام الذي أصاب النظم الإدارية والعسكرية في مصر، يستفاد تعليله -السابق الذكر- من قوله- مثلاً- عن إفرنج أحمد:

".. وأما ما كان من أمر إفرنج أحمد أوضا باشا ومن معه من الكتخدائية، فإنهم صاروا في طيب عيش ومودة وعزومات، وخروج إلى الجناين، ومنافع دنيوية لا تعد ولا تحصى، فحسد بعضهم بعضًا، والحسد مذموم شرعاً، ويكون سببا لزوال النعمة، وكفى الحاسد ذمًا آخر سورة الفلق، وقال بعضهم: " ليس شيء أضر من الحسد، يصل إلى الحاسد خمس عقوبات قبل أن يصل إلى المحسود: غم لا ينقطع، ومصيبة لا يؤجر عليها، ومذمة لا يحمد بها، ويسخط عليه الرب، ويغلق عليه أبواب التوفيق". وقد ورد في ذم الحاسد آثار كثيرة، وأخبار شهيرة، ولقد أحسن بعض الفضلاء:

ألا قل لمن كان لي حاسدًا   أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله في فضله   لأنك لم تــرضَ لي مــا وهب
فجازاك منه بأن زادنـــي   وسد عليك وجوه الطلــب[1].

ومع ما يشير إليه هذا التبرير من خلفية علمية وأدبية كبيرة تمتع بها هذا المؤرخ، إلا أنه كان الأجدى للقارئ العادي أن يفصل الشاذلي القول في العوامل التي أدت إلى تلك الحال من الحسد والضغينة بين ضباط الأوجاقات العسكرية في مصر.

(١) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩، ٣٥٠.

معاصرو فتنة إفرنج أحمد من المؤرخين:

عاصر الفتنة المذكورة رهط من المؤرخين، فلقد عاصرها وسجلها كل من: ابن الوكيل، واحمد شلبي بن عبد الغني الذي خُطف جمله أثناء الفتنة[1]، ومصطفى ابن الحاج إبراهيم، والأمير أحمد الدمرداشي كتحذا غربان، وعلى ذلك يكون محقق تاريخ الشاذلي قد غفل عن ذكر مؤرخين كباراً؛ حين أكد أنه لم يشارك الشاذلي في معاصرتها سوى ثالثهم مصطفى ابن الحاج إبراهيم[2].

ولعل للمحقق عذره في ذلك؛ إذ ربما لم يكن قد أميط اللثام بعد عن هذه الأسماء، ويعنينا أن نذكر أن هؤلاء المعاصرين تابعوا أحداث الفتنة التي أرخ الشاذلي لها، وسجلوا وقائعها يوما بيوم، لاتباعهم الطريقة الحولية في التأريخ، تلك الطريقة التي مكنتهم من تسجيل العوامل التي أدت إلى اختلال النظم الإدارية والعسكرية في مصر، ذلك الخلل الذي تمخضت عنه فتن وحروب عديدة بين الأوجاقات العسكرية بعضها البعض، كان أشدها وقعاً على المصريين في الربع الأول من القرن الثاني عشر الهجري، فتنة إفرنج أحمد ١١٢٣هـ (١٧١١م).

---

(١) انظر:، ص ٣٥٧، من هذا الفصل.

(٢) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، دراسة المحقق، ص ٣٤٠.

والقارئ لتاريخ أحمد شلبي –مثلاً– يجد أنه حين انقسمت الأوجاقات إلى قسمين متصارعين؛ الإنكشارية في جانب، والأوجاقات الأخرى –بقيادة أوجاق العزب– في جانب آخر، وأثناء التمهيد للمواجهة المسلحة، شرع كل حزب في الكيد لعدوه، والبحث عن مثالبه، فما كان من العزب إلا أن وجدوا مظالم أعدائهم –الإنكشارية– أكثر من أن تعد أو تحصى، منها: فرض الحمايات على التجار وأرباب الحرف، ومنها: أن جنود وضباط الإنكشارية يجمعون بين جامكيات (مرتبات) عديدة –مع مخالفة ذلك القانون– ومنهم من يعمل مرشد للسفن في ساحلي بولاق ومصر القديمة، ومن مظالمهم أنهم أبطلوا وظيفة "المحتسب"[1] في القاهرة، ومارسوا هم تلك المهمة؛ ليحصلوا عن طريق النهب والسلب على ما يبغون، وليتجنبوا المحتسب إذا كان في غير أوجاقهم، بالإضافة إلى استيلائهم على غلال الدشيشة المخصصة للحرمين الشريفين، وعلى غلال العنبر الشريف[2]، ومن مظالم الإنكشارية أيضاً أنهم كانوا يفرضون رسومًا جمركية على الغلال الواردة إلى القاهرة من ريف مصر للاستهلاك المحلي،

---

(١) كان المحتسب في العصر العثماني من أوجاق "جاوشان" وليس من الانكشارية، ومهمته ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار. (حسين الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، السؤال الثاني من الباب الثالث، ص ١٩).

(٢) العنبر الشريف: يقصد به كميات قمح الميري التي كانت تجبى من ولايات الوجه القبلي، وتصرف منها الجرايات لمستحقيها من الموظفين العسكريين والمدنيين، والفائض يطرح في الأسواق، (احمد شلبي، ص ١٢٧).

ويبيعون الغلال والبن والأرز للتجار الإفرنج التابعين لدول معادية للدولة العثمانية -على الرغم من إصدار الدولة خطوطًا شريفة بتحريم التعامل مع أمثال هؤلاء- هذا إلى جانب سيطرتهم على تجارة البن وبيعه بأسعار تزيد عن الأسعار المحددة لبيعه، وقد كتب أوجاق العزب قائمة بتلك المظالم، وطالب الباشا برفعها عن المصريين؛ ليس حباً في العدل، ولكن كيداً في الإنكشارية، الذين كتبوا قائمة مضادة بمظالم العزب والإسباهية، فالعزب تغالوا في فرض رسوم الخردة(١)، والإسباهية كانت مظالمهم في ريف مصر تفوق الحصر، وقد طالب الإنكشارية بدورهم بتنفيذ ما جاء في قائمتهم(٢).

---

(١) الخردة: رسوم مفروضة على الملاهي والنساء (العوالم، المغنيات والراقصات والحواة ومن يماثلهم) (انظر: شفيق غربال في تحليله لإجابات الروزنامجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ حاشية ٢)

(٢) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٨١٢، ٩١٢، ابن الوكيل: مصدر سبق ذكره، ج٢، ورقة ٢٥٦، ٢٥٧، مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٩٠، ٩١، ٩٢، الدمرداشي، مصدر سبق ذكره، د١، ورقة ١٢٩، وما بعدها.

ولعل هاتين القائمتين تظهران في جلاء ما كانت تسببه الأوجاقات العثمانية في مصر من مظالم ناء بها كاهل المصريين في الريف والحضر، وتلقيان الضوء على أن هذه الأوجاقات لم يكن يعنيها أمر مصر أو أهلها، بقدر ما كانت تضع نصب أعينها إشباع رغباتها، وشفاء غلة قوادها وأفرادها من الطمع والجشع، ومن جهة أخرى- وهو الأهم- لم يشر الشيخ الشاذلي -في تاريخه- إلى هذه المظالم من قريب أو من بعيد، في حين وردت في المصادر الأخرى بتفصيل واضح.

وهناك موضوع ثان لم يرد في تاريخ الشاذلي، بينما ورد في المصادر الأخرى، هو أن خليل باشا الذي آزر إفرنج أحمد والإنكشارية -إبان الفتنة- كون فرقة عسكرية من المرتزقة، أطلق عليها لقب "سردن كجدي"، لتقوية جانبه -سبق ذكرها في هذا الفصل[١]- ونقطة ثالثة وأخيرة جديرة بالمناقشة، أوردها الشاذلي، أعني بها حادثة نفي علماء الأزهر الذين أفتوا للانكشارية بجواز قتال العزب، وسبق أن ذكرنا أن بعض العلماء انقسموا بشأن تلك الفتنة إلى فريقين، وأكد هذا الانقسام المؤرخون الذين عاصروا هذه الوقائع، وانفرد الشاذلي -دون غيره- بإيراد حادثة النفي تلك؛

---

(١) انظر: ص ٢٣٩، من هذا الفصل.

بل وأورد أسماء العلماء الذين نفوا إلى خارج القاهرة؛ حيث قال–بعد القضاء على الفتنة–: "اتفقوا على نفي من أفتى من أهل العلم والتدريس والإفتاء، وأخذوا بيردياً، وأرسلوا المنادي إلى الجامع الأزهر، فنادى: إن من أفتى لطائفة الينكشرية بغير الشرع يُنْفى، ومن تمادى إلى ثلاثة أيام، ليس إلا الحسام :

فمن انتفى من السادة الحنفية: الشيخ أحمد أفندي شيخ الطائفة الرومية، والشيخ أحمد المرشدي، والشيخ أحمد الوسيمي، ومن السادة المالكية: الشيخ أحمد الشرفي شيخ المغاربة، والشيخ عبد الباقي القليني. ومن السادة الشافعية: الشيخ ... عبده الديوي، و... الشيخ عبد المعطي السملاوي، والشيخ ابن عاشور الشامي.

ومن السادة الحنبلية: الشيخ ... أحمد المقدسي، ومن أتباع المشايخ كثير، وخلا الجو من دروسهم، من برجسه[1]، شقيهم ومعكوسهم، وصار كربع خلا من الحبايب، وذلك من أعظم المصايب[2]، ويعود فيؤكد حادثة النفي المذكورة بابتهاله إلى الله تعالى، أن يعيد هؤلاء العلماء إلى القاهرة، بقوله: " هذا وأرجو الله في ردهم علينا، وحفظ علمائنا علينا، الحافظين للكتاب والسنن، العارفين بالقبيح والحسن، لازالت الأيام بحياقم منورة، وأغصان العلوم بدروسهم مثمرة، ومن نفاهم وفعل بهم ما وقع، فالله يجزيه بما صنع[3].

والحقيقة أن الباحث يشعر بالحيرة أمام هذه الرواية التي لم ترد إلا في تاريخ الشاذلي ومبعث الحيرة أن الشاذلي من علماء الأزهر النابهين، وكان شيخاً للطريقة الشاذلية المعروفة، واشتهر بكثرة أتباعه ومريديه، نظراً لما تمتع به من صفات طيبة وسلوك قويم، وهذا ما يجعل الباحث يستبعد منه مجاوزة الحد، صحيح أن انقسام العلماء حقيقة أكدها المصادر التي عاصر أصحابها هذه الحوادث، أما حادثة النفي المذكورة، فقد سكتت عنها هذه المصادر كلها -أيضاً-

(١) برجس: البرجس والرجيس، نجم قيل هو المشترى، وقيل المريخ، والبرجاس غرض في الهواء يرمي به. (ابن منظور: مصدر سبق ذكره، ج١، مادة برجس، ص ٢٤٤).

(٢) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٧، ٣٩٨.

(٣) المصادر السابق، ص ٣٩٨.

وأعتقد أن هذا السكوت لا يمكن أن يكون كراهة في ذكر الحادثة نفسها؛ لأنه لو كره ابن الوكيل وأحمد شلبي ذكرها، على اعتبار أهما من طائفة العلماء، فعلى أقل تقدير كان لابد وأن يذكرها، أو يشير إليها واحد من مؤرخي الأجناد، مثل: مصطفى ابن الحاج إبراهيم أو الأمير أحمد الدمرداشي، ولا يمكن -أيضاً- أن يكون الإجماع على السكوت متفقاً عليه من قبل، هذا إلى جانب أن الجبرتي في تراجمه لبعض العلماء السابق ذكرهم لم يشر إلى نفي واحد منهم(١)، كما لم تشر إليها -أيضاً- الدراسات العلمية الجادة التي تناولت دور علماء الأزهر في مصر في العصر العثماني(٢)؛ الأمر الذي يضعنا أمام احتمالين؛ الأول: أن حادثة نفي العلماء المذكورة عارية تماماً عن الصحة، ولم تحدث على الإطلاق، الثاني: أنها وقعت، وبذلك يكون الشيخ الشاذلي قد انفرد بذكر خبرها، وهو خبر معقول في مسار الأحداث؛ خاصة وأن قوانين الدولة العثمانية أجازت نفي العلماء المناوئين للسلطة وحرمت قتلهم، وربما ظهرت رواية أخرى لمؤرخ آخر تقف إلى جانب رواية الشاذلي، تاريخ مصر العثمانية مازال أرضاً خصبة قابلة للبحث والتنقيب خلال آماد طويلة.

---

(١) ترجم الجبرتي للشيخ عبده الديوي، والشيخ أحمد الشرفي، والشيخ أحمد الوسيمي، ولم يشر إلى نفي واحد منهم عقب الفتنة التي نحن بصددها. (انظر: عجائب الآثار، ج١، ص ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩).

(٢) دكتور/ عبد الجواد صابر: مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٧-١٠٢.

واستكمالاً لهذا العرض نذكر أن الشيخ إسماعيل الخشاب –من علماء القرن الثالث عشر الهجري– أورد رواية عن فتنة إفرنج أحمد. قال فيها: "...إنه قد وقع في سنة عشرين وماية وألف، حوادث بمصر القاهرة بين الأمراء، نشأ عنها حروب بينهم، استمرت –على ما نقله لي غير واحد ممن أدركها– نحو ثمانين يوماً بين القاسمية والفقارية، وكانوا إذ ذاك يخرجون في كل يوم إلى خارج القاهرة، قريباً من المحل المعروف بقبة العزب، فيتحاربون إلى أن تدنو الشمس من الغروب، ثم يرجعون إلى منازلهم، وذلك لوفور شفقتهم على الرعية، والبلد في أثناء هذا مفتحة عامرة أسواقها"(١).

(١) الخشاب: تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠ه إلى دخول الفرنسيين، مخطوط بدار الكتب رقم ٢١٠٧ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٤١٧، ورقة ٢.

وردد هذا القول جورجي زيدان[1]، كما استساغه عمر الإسكندري وسليم حسن؛ حيث ذكرا أن الفتنة وقعت أحداثها سنة ١١١٩هـ (١٧٠٧م)، وأن المتخاصمين كانوا أثناء هذه المدة يخرجون من القاهرة نهاراً للمحاربة، ثم يعودون إليها بالليل، فيبيتون فيها كغيرهم من السكان[2]، أما مؤلف الخطط، فقد أخطأ هو الآخر في تاريخ وقوع هذه الفتنة؛ إذ أكد أنها كانت "سنة اثنتين وعشرين ومائة وألف"[3].

وغير خاف على فطنة القارئ أن الخشاب وغيره، قد أخطأوا في تحديد تاريخ تلك الفتنة؛ إذ إن المصادر التي عاصر مؤلفوها هذه الأحداث، أكدت أن هذه الفتنة وقعت سنة ١١٢٣هـ (١٧١١م) وأيضاً لم تكن بين الفقارية، وبين العزب والأوجاقات الأخرى، ولم يتدخل القاسميون إلا لفض النزاع –بعد أن باءت مساعيهم في الصلح بالفشل– وحين قتل زعيمهم الأمير عوض بك –أمير الحج– أصبحوا طرفاً في النزاع، كما لم تكن مدة الحرب ثمانين يوما؛ بل سبعين يوما على أحسن تقدير، ولا أعرف كيف استساغ الخشاب قوله: "إن المتحاربين لفرط شفقتهم على الرعية، اتفقوا على جعل ميدان حربهم خارج القاهرة،

---

(١) جورجي زيدان: تاريخ مصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ٤٤، ٤٥.

(٢) عمر الاسكندراني، وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مطبعة الفجالة بمصر، سنة ١٣٣٤هـ (١٩١٦) ص٧٩.

(٣) علي مبارك: الخطط، مرجع سبق ذكره، ج١، ص ١٥١، ١٥٢.

وأن القاهرة كانت -إبان الحرب- مفتحة الأبواب عامرة الأسواق ؟!" أعتقد أن ما سبق أن سقناه من تاريخ الشاذلي كاف لدحض هذه المقولة، وأن المعارك دارت رحاها في شوارع القاهرة نفسها ليلاً ونهاراً، وهدمت بسببها بيوت عامرة آهلة بالسكان.

ونعود إلى الشيخ الشاذلي، فنقول: إن روايته عن فتنة إفرنج أحمد التي وقعت أحداثها سنة ١١٢٣هـ(١٧١١م) -على الرغم مما شابها من تجاوزات يسيرة- تعد رواية قيمة، لاحتفاظها بالحيدة بين الفريقين المتصارعين، ولأنها تعبر عن الرأي الوسط للقاهريين[١]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تمكن الشاذلي أن يحفظ للأجيال من بعده، أحداث تلك الواقعة الكبرى بأسلوب أدبي راق، ألقى الضوء من خلاله على الوضع الإداري والأمني في مصر، إبان وقوع مثل هذه الفتن، نتلمس طرفاً منه فيما يلي:

(١) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٩- ٢٢٥.

أولاً: أوضح أن الباشا العثماني في مصر، قد ابتعد-تماماً- عن مهام وظيفته الأصلية التي نص عليها قانون نامة، والذي أخضع الأوجاقات العسكرية لسيطرته[1]، فأكد الشاذلي أن الباشا خالف هذا القانون؛ حيث انضم-أثناء الفتنة- إلى من ظنه الجانب الأقوى في الصراع، فآزره وعضده، وأمده بالأموال والسلاح، وتحصن وإياه داخل أسوار القلعة، الأمر الذي أغضب الجانب الآخر، فكانت النتيجة أن أصبح خصماً في النزاع، مما زاد الموقف تأزماً، والحرب اشتعالاً، وأجهض محاولات رأب الصدع التي بذلت، فاجتمع الأمراء والعلماء وقرروا عزل الباشا، وأقاموا قائم مقام بدلاً عنه، وأضحى في مصر حكومتان؛ حكومة الباشا في قلعة الجبل، وحكومة قانصوه بك القاسمي" القائم مقام" في بيته[2].

كما كشفت هذه الواقعة عن أن الإنكشارية قد توانوا عن أداء الواجب المنوط بهم، وهو الحفاظ على الأمن داخل القاهرة، تلك المهمة التي لقبوا من أجلها بلقب "مستحفظان مصر"[3]، فغدوا قوة تثير الرعب والفزع بين المواطنين العزل من السلاح.

---

(١) قانون نامة، مادة (٣٢)، ص٧٣.

(٢) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨، ٣٦٩، وقد توفى الأمير قانصوه بك القاسمي سنة ١١٢٧هـ (١٧١٥م)، انظر: ترجمته في الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص ١٧٢، ١٧٣.

(٣) قانون نامه، مادة (٣)، ص١٨.

ثانياً: ظهر من خلال عرض الشاذلي لأحداث الفتنة، كيف كان الأمراء في مصر ينعمون برغيد العيش، ويسكنون القصور الفاخرة التي حوت كل ألوان النعيم، في الوقت الذي كان المصريون فيه يكدون ويكدحون ويئنون من المظالم المتكاثرة، والأمراء يجمعون ويتنعمون، يظهر ذلك من وصف الشاذلي لحياة الأمراء المشتركين في الفتنة؛ حيث قال: " ... ولقد كان هؤلاء الأمراء من العز في غاية، ومن التنعم والتنزه والتفكه في نهاية، والتلذذ بأنواع المآكل الفاخرة، والملابس الباهرة، والخيول المسومة، والجواري المنعمة، والمياه الجارية، والجناين والبساتين الحاوية لسائر الأزهار، والفواكه والأثمار، وكثرة الخدم والحشم فلم يراعوا هذه النعم" [1]. ويظهر ذلك -أيضاً- من خلال وصفه الرائع لقصر الأمير أيوب بك الفقاري[2] الذي تولى كبر هذه الفتنه مع إفرنج أحمد: " ... وبيت الأمير أيوب، قد خلت منها العيوب، قد حوى كل المحاسن، وفاق على كل الأماكن، بالجنينة الحاوية لسائر الأشجار،

---

(١) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، ص٣٦٩.

(٢) هرب إلى الشام، ثم استانبول، ومات هناك في نفس السنة ١١٢٣هـ(١٧١١م). انظر ترجمته في: أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧، الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٥٥.

وكل الفواكه والمشموم والأزهار، وخلفها بركة من ماء النيل، على حافتها الأشجار والنخيل، وفي وسطها قصر متين، يشرح القلب الحزين، يسمع منه أصوات الطيور، من بلبل وشحرور، وقمري وكيروان، يسبح الرحيم الرحمن، لهم هدير وغدير، والرياح لها صفير، قد حوى كل الفنون، وهو نزهة للعيون[1].

ثالثاً: ألقى الشاذلي الضوء على دور القبائل العربية المنتشرة في ريف مصر، فقد كانت تنقسم –أثناء الفتن والحروب الداخلية– بدورها إلى حزبين، يناصر كل حزب فريقاً من المتصارعين على النفوذ والرئاسة، فلقد زحفت هذه القبائل صوب القاهرة، وأغارت على كل ما صادفها من مدن أو قرى، فأثارت الرعب والفزع بين السكان الآمنين؛ إذ نهبت أموالهم ومقوماتهم، وأتلفت مزروعاتهم. يصف الشاذلي –تلك الحال– من خلال حديثه عن الأمير أيوب بك–السابق الذكر– فيقول: "أرسل إلى الأمير يوسف أبو أحمد شيخ هوارة، والأمير عمر ابن عبد القادر .. فبادروا إلى جمع العربان من كل محلة ومكان، وفي أسرع مدة وزمان، وبرزوا للخروج.. مريدين القتال،

(١) الشاذلي الفرا: مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤.

والنهب والسلب للحوائج والأموال، وسول لهم الشيطان وغوى، ولكل امرئ ما نوى"(١)، ولم يكتف الأمير أيوب بذلك، وإنما استدعى قبيلة "الحبابية" من القليوبية، "ثم إن لأمير أيوب بيك، أرسل إلى شيخ العرب حبيب، مكاتبة مضمونها: " تأتي إلينا بعربانك سريعاً، وتكون لقولنا سامعاً ومطيعاً، لأجل قتال العسكر والأجناد، الذين ظلمونا وسائر العباد، فأنت تجئ من خلف ونحن من أمام، ونهجم عليهم فلا تقصر والسلام". فلما وصل إليه الكتاب، وفهم مضمون الخطاب، أمر بجمع الرجال والعربان، فاجتمعوا في أسرع مدة وزمان، وخرجوا ينهبون المال والغلال، وهم قاصدون الحرب والقتال"(٢).

وكان لابد للعزب –أيضاً– أن يستدعوا أنصارهم ومؤازريهم من العربان، فأرسلوا إلى عرب السلالمة والبحيرة كتاباً مضمونه: " هلموا إلينا، وبالحضور لا تمهلوا علينا، فلما وصل إليهم الكتاب، بادر الشيوخ والشباب، وخرجوا للقتال والحرب، وقصدهم النهب والسلب"(٣).

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٥٩.

(٢) المصدر نفسه السابق، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) نفسه، ص ٣٧٨.

رابعاً: كشف الشيخ الشاذلي النقاب عما كان المصريون يصابون به أثناء تلك الفتن من كوارث لا تحصى؛ إذ تنهب أموالهم وممتلكاتهم، وتخرب ديارهم، وتهتك حرماتهم ويقع منهم صرعى وجرحى، دون ذنب أو جريرة اقترفوها، ولا نجد أبلغ من تصوير الشاذلي –نفسه– لما ابتلى به المصريون من خطوب جسام، من جراء فتنة إفرنج أحمد؛ حيث قال: ".. فنقبوا البيوت على أهلها، وهجت الناس منها، ونهبت الأمتعة من المنازل، والحوانيت والوكائل، وأصيبت الناس بمصائب لم تر مثلها، وخرجت النساء المصونات المحجبات من بيوتهن مكشفات الوجوه على الرجال، من الدهوة التي أصابتهن حال دخول الرجال عليهن، ولم يقدر أحد يتكلم ويقول: "بيتي ومتاعي وحريمي، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فما ساع(١) الناس إلا الصبر على ما أصابهم، وشكت إلى ربها واستغاثت، برفع هذه الشدة والبلية، متوسلين بالمصطفى خير البرية"(٢).

---

(١) أي وسع .

(٢) الشاذلي الفرا: ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٣، ٣٦٤.

المبحث الخامس

أحمد الرشيدي

آخر من نعرضهم من مؤرخي مصر العلماء في القرن الثاني عشر الهجري، الشيخ "أحمد الرشيدي"، مؤلف كتاب "حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج" وهو مؤرخ لا نعرف عنه شيئاً يذكر، فقد سكتت المصادر المعاصرة واللاحقة عن الترجمة له، كما أنه كان ضنيناً في الإشارة لنفسه، فلم يتحدث عن شيوخه أو أصدقائه أو وظائفه، وكل الذي قاله عن نفسه إنه حج بيت الله الحرام مرات كثيرة[١]، فهل يعني ذلك أنه كان موظفًا في ديوان الحج المصري، وإذا لم يكن موظفا بالديوان المذكور، فإن تكرار حجه يشير إلى أنه كان ميسور الحال، وعلى درجة معقولة من الثراء.

---

(١) الرشيدي: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق دكتورة/ ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٩٨٠م، ص٨٥.

ولعل لقب "الرشيدي" يشير إلى انتسابه لمدينة "رشيد" المعروفة، هذا إلى جانب أن استواء لغته، واستدلاله كثيرا بالقرآن الكريم والسنة المطهرة والشعر العربي، وعنايته بالحديث عن أفاضل العلماء على مدار التاريخ الإسلامي، كل ذلك يؤكد انتماءه لطائفه العلماء، بدليل ما كتب على غلاف الكتاب؛ إذ نعت بأنه "الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، المدقق"(١). أما وفاته، فإنها بعد سنة ١١٩٧هـ(١٧٨٣)، وهي السنة التي انتهى تاريخه فيها، دون أن يشير إلى أن السنة المذكورة كانت خاتمه الكتاب(٢)، فربما كان توقفه عن الكتابة بسبب الوفاة، أو أن وفاته حدثت بعد ذلك بقليل.

---

(١) المصدر السابق، غلاف المخطوط، ص ٨٣.

(٢) المصدر نفسه،ص٢٢٥، وتذكر محققة الكتاب أن وفاة الرشيدي كانت في سنة ١١٧٨هـ(١٧٦٤م).

منهجه التاريخي:

ألف الشيخ أحمد الرشيدي كتابه: "حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج" في الترجمة لمن تولوا إمرة الحج منذ عهد رسول الله ﷺ، وحتى سنة ١١٩٧هـ (١٧٨٢م) ذكر في افتتاحيته سبب تأليفه، قائلاً: "إني حين منّ الله على بالحج لبيته الحرام، وزيارة نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام، وتكرر ذلك بعون الله على أحسن حال وأيسر شان .. ووقفت على ما أسسه الملوك والسلاطين، ومن مضى من أمراء الحج المتقدمين، من الخيرات التي بين يدي نجواهم قد قدموها، والصدقات الباقية والمآثر الحسنة التي اكتسبوها، وعند الله سبحانه وتعالى احتسبوها، فأحببت أن أجمع بالاختصار في هذه الأوراق من كان أمير الحاج من مكة والمدينة والشام والعراق، إلى أن صارت الخلافة والدولة والسلطان لصاحب مصر.... واستوفى ذلك سنة بسنة من عهده ﷺ، وإلى هذا الزمان على الوجه الأتم؛ ليسهل الوقوف عليه عند المطالعة، وتعظم فأيدته عند الاحتياج إليه والمراجعة، وسميته حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج" (١).

(١) نفسه، ص ٨٥، ٨٦.

وأراد الشيخ الرشيدي أن يؤكد أن كتابه –موضع الدراسة– يكتسب أهميته من أهمية مكانته وموضوعه، فالحج –أولاً– الركن الخامس من أركان الإسلام، وهو المناسبة العظمى التي يجتمع فيها المسلمون من شتى أقطار الأرض على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وألسنتهم، ضارعين إلى الله أن يجعل سعيهم مشكوراً، وحجهم مبروراً، وذنبهم مغفوراً، وإمارة الحج –ثانياً– منصب جليل وجد منذ عهد رسول الله ﷺ، ومتوليه يعد نائباً عن ولي الأمر في رعاية مصالح زوار بيت الله الحرام، يقول الرشيدي عن أهمية هذه الوظيفة: " من أجل المناصب الإسلامية، وأعظم الوظايف الدينية، وأكمل المراتب العالية، وأشرف الخدم العالية، إمارة الحاج الشريف، والنظر في أمور الركب المنيف، فإنها ولاية تدبير وسياسة، ونظر في مصالح وفد الله وكياسة، وهي في القديم والحديث مشروعة، وعلى الاحتياج إليها الأمة مجموعة، قد أمّر من تلقايه أميرًا على الحاج خير المرسلين، وقام فيها بنفسه الشريفة في بعض السنين، وتلاه الخلفاء الراشدون،

والأئمة المهتدون، ومن بعدهم من الخلفاء والسلاطين الكرام، إما بأنفسهم أو بنوابهم على الدوام، وفاء بحقوق الحرمين المطلوبة، وقياماً بما يوجب الدرجات المحبوبة، وإن كل من ناب عن سلطانه في هذه الخدمة المكرمة، وأخلص في التوجيه لتلك الأراضي المعظمة، فقد وفى بذلك حقوقهم المؤكدة، واستوجب المثوبات المؤيدة، لشغل سلطانه بمصالح العباد، لاسيما من يكون بعيدا عن أولئك الناس"[١]

.

ثم عرض المؤرخ لتطور منصب أمير الحج عبر العصور الإسلامية، وحتى زوال الخلافة العباسية من بغداد، وانتقالها إلى مصر في النصف الثاني من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، وبهذه النقلة التاريخية حازت مصر شرف ريادة العالم الإسلامي، وصار أمير حجها مقدما على غيره من أمراء حج المناطق الإسلامية الأخرى، يوضح الرشيدي ذلك بقوله: "يكون أمير الركب المصري هو المشار إليه، والمعول من أمراء الحاج دون ساير الركوب عليه

(١) نفسه، ص ٨٦، ٨٧.

فإن ... المراد بأمير الحاج هو الأمير المنصوب من جانب سلطان العصر، وصحبته الكسوة الشريفة وتوابعها من تعلقات الحرمين من جانبه الشريف، وما يرد من الحجوج[1] من ساير الآفاق كالتوابع لذلك الأمير، وإن كان بمحمل لا تعلق له بإمارة الحاج ولا بالموقف فإن ذلك إنما هو للإمام الأعظم وللمنصوب من جانبه[2].

وبعد هذا العرض الذي اعتبره المؤرخ مدخلاً لكتابه شرع مباشره في الترجمة لأمراء الحج منذ عهد رسول الله ﷺ، وحتى سنة ١١٩٧هـ (١٧٨٢م)، ولنلاحظ على منهجه التاريخي ما يأتي :

أولاً: اتبع الترتيب الزمني في إيراد تراجمه، سنة بعد سنة، وعصراً إثر عصر، واعتاد الإشارة إلى الدولة التي سيذكر أمراء حجها بعنوان جانبي في الهامش لينبه القارئ إلى ذلك بقوله –مثلا–: " أول من حج من بني العباس[3]، أو قوله –مثلا–: "أول ظهور ناموس أمير الحج المصري"[4]، وهكذا.

(١) يقصد زوار بيت الله الحرام، وصحة الجمع قوم حجاج وحجيج، والحجيج جماعة الحاج. (ابن منظور: لسان العرب، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٧٧٨).

(٢) الرشيدي: مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

ثانياً: اكتفى الرشيدي بالإشارة إلى أوضاع أو أحوال الحج في عهد الأمير الذي يترجم له دون إيراد سيرة ذاتية للأمير نفسه، من ذلك قوله -مثلاً-: " وفي سنة تسع وثلاثين ومائة حج الناس أمير المؤمنين" أبو الخلفاء من بني العباس، أبو جعفر المنصور، ووسع الحرم، وأعطى أشراف القرشيين كل واحد ألف دينار، ولم يترل أحد من أهل الحرمين إلا أعطاه، وغطى قواعد قريش صفايح الذهب والفضة وكساهن، ورخم الحجرة الشريفة، وهو أول من رخمها، وذهب إلى بيت المقدس، وأعطى أهله وأنعم عليهم وتفضل وتكرم، وأوصل إليهم كل خير، ثم ذهب إلى الشام، وحصل لأهلها منه غاية الإكرام، ثم ذهب إلى بغداد دار الخلافة"[1].

وهكذا ركز الرشيدي على أعمال أبي جعفر في السنة التي تولى فيها إمرة الحج بنفسه، دون أن يشير إلى شيء من سيرته الذاتية، ونفس الأمر يقال في معظم تراجمه، وإذا حدث وتولى شخص إمرة الحج أعواماً متتالية، ذكرها جمله واحدة دون تفصيل، مثل قوله:

(١) نفسه، ص ٩٦.

"وفي سنه ست إلى ثمان وخمسين، حج الناس أميرًا الوليد بن عتبة"(1)، وذلك في العصر الأموي.

ثالثاً: تضمنت تراجم الرشيدي معلومات على جانب كبير من الأهمية؛ خاصة الجوانب الحضارية المتصلة بالمدينتين المشرفتين، أو بطريق الحج، فيذكر -مثلاً- أن أول من خطب على منبر في مكة المكرمة معاوية بن أبي سفيانﷺ سنة ٤٤هـ (٦٦٥م) "وفي سنة أربع وأربعين حج بالناس معاوية بن أبي سفيانﷺ، ومعه منبر صغير ثلاث درج وخطب عليه، وهو أول من خطب بمكة على منبر، وكان الخلفاء والولاة قبل ذلك يخطبون على أرجلهم قياما يوم الجمعة في وجه الكعبة(2)، وأول من استخدم "الديباج" في كسوة الكعبة الخليفة "الوليد بن عبد الملك"، وفي سنه إحدى وتسعين حج بالناس الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان، وكسى الكعبة ديباجًا لم ير مثله قط"(3)، وأول استخدام الشمع في إنارة الكعبة كان في العصر العباسي، " وفي سنة ثلاث إلى سنة ست وأربعين ومائتين، حج بالناس أميرًا محمد بن عبد الله بن طاهر، وحمل معه ثلثماية ألف دينار، ماية ألف لأهل مكة، ومائة ألف لأهل المدينة، ومائة ألف لما أمرت به أم المتوكل من إجراء الماء من عرفات إلى مكة

---

(1) الرشيدي: حسن الصفا..مصدر سبق ذكره، ص٩٣.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(3) المصدر نفسه،ص ٩٤.

وفيها أمر المتوكل أنه لا يقاد عند المشعر الحرام، وجميع المشاعر إلا الشمع، وكان قبل ذلك يوقد بالزيت والنفط"[1]، وأول استخدام العربان في حراسة طريق الحج، كان في العصر العباسي –أيضاً– في سنة خمس وثمانين وثلثماية، أحدث على الحجاج للعربان تسعة آلاف دينار في كل سنة، تدفع لهم برسم خفارة الطريق تجهز صحبة أمير الحج"[2]، وهكذا.

رابعاً: أسهب المؤرخ في الحديث عن الأضرار التي كانت تلحق بالحجاج، أثناء رحلتهم لأداء فريضة الحج ذهاباً وإياباً، من ندرة وجود مياه الشرب، أو فقدان الأمن، أو غلاء الأسعار، إلى غير ذلك، يقول –مثلاً– في سنه اثنتين وتسعين وسبعمائة: كان أمير الحاج عبد الرحيم بن بقا الشميسي، وأصاب الحاج بعجرود عطش شديد، بلغت فيه الشربة بماية درهم، ورجع عن الحج خلق كثير بسبب ذلك، وأصابهم في رجوعهم مشقات شديدة ... وفي سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة كان أمير الحاج أبا بكر بن سنقر الجمالي، وحصل للحاج ضرر كبير من عدم الأمن، وكثرة خطف الأموال بمكة، وشده الغلا والوباء.... والفتن"[3]، ويقول عن الحج سنة ٨٠٢هـ (١٤٠٠م)، "

(١) نفسه، ص ١٠٢، ١٠٣.

(٢) نفسه، ص ١١٠.

(٣) نفسه، ص ١٣٧.

وفيها نزل بمكة سيل عظيم؛ حتى كان عمق الماء في المسجد الحرام فوق الخمسة أذرع، ودخل الكعبة من شق بابها، وعلا فوق عتبتها أكثر من ذراع، وهدم عمودين من المسجد الحرام بما عليهما، وهدم دوراً كثيرة، ومات بالهدم خلق كثير"[١].

خامساً: أولى الدائرة الإسلامية عناية كبيرة، وتلك سمة كتب التراجم، فتناول من خلال تراجمه أخبار حجاج المناطق الإسلامية الأخرى؛ مثل: اليمن، وبلاد التكرور، والعراق، والمغرب العربي، وغير ذلك، أخبارًا تتعلق بحجاج هذه المناطق، فعلى سبيل المثال ذكر أن ملك التكرور[٢] حج سنة ٧٣٥هـ (١٣٣٥م)، "وصحبته خمسة عشر ألفا، وحصل بينهم وبين صاحب مكة فتنة عظيمة بالمسجد الحرام، وكان سلطانهم جالسا ببيته في شباك مشرف على الحرم، فأشار إليهم، فكفوا عن القتال وامسكوا عن محاربتهم"[٣]،

---

(١) نفسه، ص ١٣٩.

(٢) التكرور: بلاد تنسب إلى قبيلة من السودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج. ياقوت: معجم البلدان: خمسه أجزاء، دار صادر، بيروت سنه ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) ج ٢، ص ٣٨.

(٣) الرشيدي: مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

ويذكر-أيضاً- أن والدة سلطان فاس-بالمغرب- حجت سنة ٧٣٥هـ (١٣٣٥م)" ومعها خلق كثيرون من المغاربة، وكانت في ركب بمفردها أمام المحمل"[١]، كما يذكر-أيضاً- أن أول محمل خرج من حلب برفقه الحجاج كان في سنة ٧٨٧هـ (١٣٨٥م)، " وفيها حج أهل حلب بمحمل معهم على صفة المحامل، ولم يعهد ذلك قبلها"[٢]؛ هذا إلى جانب المحامل الرئيسية الأربعة التي كانت تخرج من العراق ومصر والشام واليمن[٣].

سادساً: دأب المؤرخ على المقارنة بين أمراء الحج في عصره، وأمراء حج العصور الخالية، فنجده يقول -مثلاً-: "وفي تسع وتسعين وستمائة، وسنة سبعمائة، كان أمير الحاج بكتمر الجوكندار، وأنفق في حجه ثمانين ألف دينار، وجهز لجده عدة مراكب مشحونة بالأطعمة والأزواد من جميع الحبوب، وغيرها من الحلويات والأعسال والزيت والسكر. وما يحتاج إليه الحال في الأسفار، وجهز للينبوع أيضا ثلاث مراكب مشحونة بما ذكر، ونادى مناديه: من كان محتاجاً لشيء فليحضر، حتى عم أهل الينبوع

(١) المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه،ص ١٣٧.

(٣) نفسه، ص ٨٨.

وأهل الحرمين خيره وإحسانه، مالاً وطعامًا وغير ذلك[1]، قارن الرشيدي، بين أخلاق هذا الأمير وصدقاته الوافرة، وبين أمراء الحج في عصره، الذين اتسمت تصرفاهم بالجور والاعتساف، بقوله: " فانظر إلى فعل هؤلاء الأمراء وعموم خيراهم، وانظر إلى أمرا هذا الزمان، وعموم ضررهم وشرهم، وما كفاهم ما يرسلونه للبيع حتى يحجرون[2] على فقر الحاج، ويحجرون في وقت البيع على الناس، فلا يبيعوا شيئًا؛ حتى يباع ما أرسلوه لتجارهم بأعلى الأسعار، وبذلك يحصل مزيد من التضييق على المسلمين؛ لأهم لو خلوا سبيل الناس في البيع لحصل الرفق ورخص السعر، وحصل النفع للمسلمين"[3].

أمراء الحج في عصر العثمانيين:

تناول الشيخ أحمد الرشيدي أمراء الحج في مصر في العصر العثماني ، من سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م)، وحتى سنه ١١٩٧هـ (١٧٨٣م) بنفس الطريقة السابق ذكرها، من عدم إنشاء سيرة ذاتية للأمراء، والاقتصار على إيراد أخبار الحجاج في سنة ولاية الأمير، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا قليلاً، ولكن – على أية حال– يمكن أن نستخلص بعض إشارات من خلال تراجمه تلقي الضوء على طبيعة منصب أمير الحج في هذا العصر، وعلاقات مصر بالحرمين الشريفين.

---

(١) نفسه، ص ١٢٨.

(٢) كذا النص وصحته (حتى يحجروا) بالنسب.

(٣) الرشيدي: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨، ١٢٩.

أولاً: كان منصب أمير الحج في مصر ذا أهمية كبيرة؛ إذ يصدر بتعيين صاحبه خط شريف من السلطان العثماني نفسه، وتدليلاً على تلك الأهمية كان السلطان – في بعض الأحيان– يأمر بعزل أحد الباشاوات من حكم ولاية عثمانية، ويعينه أميراً للحج في مصر، من أمثله ذلك ما ذكره الرشيدي في سنه **٩٥٩هـ (١٥٥٢م)**: "كان أمير الحاج إبراهيم بن عيسى، باشا ولاية الشام سابقاً، وكان خدومًا جوادًا فاعلاً للخيرات والمآثر الباقية على ممر الأوقات واسع النفقة، كثير الخيرات والصدقة"[١] وهناك عدد من أمراء الحج كانوا يرقون – بعد عزلهم من منصبهم– إلى رتبة الباشوية، ويولون على بعض الولايات العثمانية؛ مثل اليمن والحبش، فقد عزل عثمان بك بن أزدمر من مصب أمير الحج المصري –الذي ظل يشغله ثلاث سنوات– وعين حاكمًا على اليمن سنة **٩٧١هـ (١٥٦٣م)**[٢]، وعزل محمود بك الشهير بقاضي زاده من منصب أمير الحج المصري أيضاً، وعين باشا على الجيش سنة **٩٩٧هـ (١٥٨٩م)**[٣]، وبلغ من خطورة هذا المنصب أن متوليه

(١) المصدر السابق: ص١٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٦٦، ١٦٧.

(٣) نفسه، ص ١٦٧.

كان يعد منافساً للباشا العثماني حاكم مصر؛ حتى إن أحد أمراء الحج، ويدعى مصطفى أغا، تطلعت آماله لتولي حكم مصر سنة ٩٩٥هـ(١٥٤٨م)، وأخذ يرسل الهدايا والتحف للباب العالي أملاً في الاستجابة لرغبته، وحين علم أويس باشا حاكم مصر-وقتئذ- بمساعيه تلك أرسل إليه من خنقه واستولى على أمواله(١).

وعلى الرغم من أن مصر في العصر العثماني لم تعد عاصمتها مقر سلطان العصر-على حد تعبير الرشيدي- ولم تزد على كونها ولاية تابعة للدولة العثمانية، إلا أن أمير الحج بها ظل محتفظًا بنفس المكانة السامية التي كان يتمتع بها إبان عصر المماليك من التقدم على غيره من أمراء حج المناطق الإسلامية الأخرى في النزول والرحيل وأداء المناسك وما إلى ذلك، وأكد الرشيدي أن سلاطين الدولة العثمانية حرصوا على أن تظل مصر محتفظة بتلك المكانة، فقد حدث في سنة ٩٦٧هـ (١٥٦٠م) في الأراضي الحجازية "فتنة كبيرة بسبب تقديم المحمل المصري على الشامي على العادة،

---

(١) نفس الصفحة.

فإن العوايد القديمة أن يتقدم أمير الحاج المصري على جميع المحامل، وكان أمير الحاج الشامي المذكور صاحب لواء خنكاري، والمصري غير صاحب لواء، فامتنع أمير الحاج الشامي لكونه صاحب لواء من تقدم المصري عليه، وطلب ترك العمل بالعادة القديمة وخالفها، فوقعت الفتنة بينهم، ثم وردت الأوامر الخنكارية بالخط الشريف أنه بعد اليوم لا يلي إمارة الحاج المصري إلا صاحب لواء سلطاني، فجمع وزير مصر يومئذ أكابر أمرائها وقرأ ذلك عليهم، فامتثلوا وجمع رأيهم عليه"(١).

ثانياً: ظلت مصر في العصر العثماني -كما كانت في عصر المماليك- مسئولة عن المحافظة على الأمن في أراضي الحجاز -إلى جانب المعونات العينية والنقدية التي كانت ترسل سنويا برفقه أمير الحج- ومن يقرأ كتاب الشيخ الرشيدي يجد أخباراً عديدة تؤكد هذه الحقيقة؛ من أمثلة ذلك ما حدث في سنة ١٠٤١هـ (١٦٣١م)، من قيام بعض المنشقين بالسيطرة على مكة وجدة، وقتل الحامية العثمانية الموجودة بها لحفظ الأمن، وقتل بعض أشراف مكة، وعاثوا في البلد الحرام فساداً،

---

(١) نفسه من ١٦١، ١٦٢ ولواء خنكاري: أي لواء سلطاني من حق صاحبه أن ترفع له راية سلطانية، ويعادل رتبة صنجق في النظام الإداري في مصر.

وارتكبوا جرائم لا تحصى، وحين وصل الخبر إلى العاصمة العثمانية، أصدر السلطان العثماني خطًا شريفًا لباشا مصر بتجهيز حمله عسكرية للقضاء على تلك الفئة الباغية، فما كان من الباشا إلا أن عقد ديوانًا حافلاً بقلعة الجبل بالقاهرة، تقرر فيه إرسال حملة عسكرية كبيرة لإعادة الأمن إلى هذه الأماكن المقدسة، وتيسير سبل الحج والتجارة على المسلمين، وقاد الحملة المذكور الأمير قاسم بك الكبير -زعيم البيت القاسمي- على الرغم من كبر سنه، والأمير رضوان بك أبي الشوارب الفقاري؛ بالإضافة إلى حملة بحرية بقيادة الأمير محمد بك بن سويدان القبطان توجهت إلى جدة، وتمكنت هذه الحملة البرية والبحرية، بحكمة قوادها، وإخلاص جندها وشجاعتهم عند النزال، من إلحاق هزيمة منكرة بالمنشقين وصلب زعمائهم، وعد المؤرخ هذا النصر المؤزر"الفتح الثاني لمكة"[1].

---

(١) المصدر نفسه ص ص ١٨٥- ٢٠١.

وقال معلقاً عليه: "واشتفى أهل مكة من هؤلاء الطايفة على الوجه المتين، وقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين، وسمي هذا الفتح بمكة الفتح الثاني، وتزايد في أهل الإسلام –فضلاً عن أهل الحرمين– السرور والتهاني، وشكروا الله؛ حيث جاء الأمر على الحكم المسطور، ولبندر جدة المعمور، فإنه باب أرزاقهم، وساحل معايشهم وإغداقهم، واستقامت الأحوال، وانقضت تلك الأهوال، وحصل بعد الخوف الأمان، بقطع دابر ذي الطغيان"(١).

ثالثاً: **ومما يؤخذ على الشيخ أحمد الرشيدي أن تراجمه لأمراء الحج الذين عاصرهم جاءت على النقيض تمامًا من سنة سابقيه ومعاصريه من المؤرخين، فمن المعروف –سلفًا– أن هؤلاء المؤرخين دأبوا على أن يكون تأريخهم للعصور السابقة على عصرهم شديد الاختصار، ثم يأخذ منهجهم في الاتساع رويدًا رويدًا، حتى إذا وصلوا إلى عصرهم الذي عايشوا أحداثه ووقائعه، تأخذ مادتهم التاريخية في الإسهاب والإفاضة، وتعد رواياتهم في هذه الحالة صوراً صادقة للواقع الذي عايشوه، أما الشيخ الرشيدي**

---

(١) نفسه ص ١٩٨، ورأس الفتنه المذكور الشريف نامي، الذي أعلن العصيان، وجمع جموع المفسدين من أهل الحجاز واليمن، وهاجم مكة وقتل شريفها ومجموعة من الأشراف، في التاريخ المذكور في الهستن. لمزيد من التفصيل انظر: البكري: الكواكب السائرة، مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٦ وما بعدها.

فقد سار على عكس المتبع؛ إذ إن تراجمه لأمراء الحج من العصور السابقة التي اعتمد فيها على النقل من مؤلفات الأولين؛ سواء في العصر المملوكي أو في العصر العثماني.

هذه التراجم تحوي تفصيلات عديدة أشرنا إلى نماذج منها، وحين ترجم لأمراء الحج الذين عاصرهم، أو كان قريباً من عهودهم وجدنا مادته التاريخية تأخذ في الاقتضاب الشديد؛ الأمر الذي أفقدها موضوعيتها وقيمتها العلمية، والدليل على ذلك أن تراجمه التي أوردها عن أمراء الحج في مصر من سنة ١٠٤٩هـ(١٦٣٩م) إلى سنة ١١٩٧هـ (١٧٨٢م)، وهي فترة زمنية تقترب من قرن ونصف القرن، عايش المؤرخ جزءاً كبيراً منها، وهي فترة زاخرة بالأحداث والصراعات، التي كان أمراء الحج في مصر من أهم رؤوسها ومدبريها، هذه الفترة لم تستغرق من كتاب الرشيدي غير عشرين صفحة[(١)]، فقد اكتفى بذكر اسم الحج وسنة إمرته، والنذر اليسير جداً من الأخبار، من أمثلة ذلك قوله: "في سنة إحدى وعشرين ومائة وألف، كان أمير الحاج عوض بيك، وفي سنة ثلاث وعشرين ومائة وألف كان أمير الحاج يوسف بيك الجزار[(٢)] ومثل قوله:

---

(١) الرشيدي: مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٦-٢٢٥، وهذه الصفحات تعادل ثلاثة أوراق ونصف الورقة من أصل المخطوط الكائن بمكتبة رفاعة الطهطاوي، بسوهاج رقم ٨٢ تاريخ– صورة في حوزة الباحث– الأوراق من ٨٢-٨٦.

(٢) الرشيدي: المصدر السابق النسخة المحققة ٢١٢.

" وفي سنة واحد وثمانين ومائة وألف، كان أمير الحاج خليل بيك بن إبراهيم بليغًا، وفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف، كان أمير الحاج حسن بيك" [1] ... وهكذا.

ولا ريب أن الرشيدي بصنيعه هذا قد أفقد تاريخه الفائدة الكبرى التي تتمثل في الترجمة المسهبة لمعاصريه من أمراء الحج المصري، والتي تترك لدى القارئ انطباعًا واضحاً عن طبيعة هذا المنصب، وكيفيه شغله، والصراعات التي دارت حوله بين الفرق المملوكية المختلفة، والعلاقات بين مصر والحرمين الشريفين، وكيفية تعامل السلطان المصري –ممثلة في أمير الحج– مع قبائل العربان في الطريق .... إلى غير ذلك من الموضوعات المهمة التي كنا نود أن نظفر بها من مثل هذا المؤرخ !!

(١) المصدر نفسه، ص٢٢٠.

بين الجزيري والرشيدي:

انتمى المؤرخان إلى طائفة العلماء، واعتنيا بالحج وشئونه، وألف كل منهما كتابا عنه، ومع ذلك اختلف كل منهما عن الآخر في أمور، منها:

أولاً: جمع الجزيري في تأليف كتابه: "درر الفرايد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة"، إلى جانب اعتماده على مؤلفات السابقين من المؤرخين والرحالة، والمفسرين والمحدثين، والفقهاء والأدباء في التأريخ للأحقاب الزمنية السابقة على عصره، وإلى جانب معاصرته للفترة الزمنية التي أرخ لها، خبرة واسعة من خلال عمله في ديوان الحج، فجاءت كتاباته عن عصره وثيقة تاريخية نادرة، تدل على مقدرة فائقة في الجمع والعرض والتحليل والاستنباط؛ بخلاف الرشيدي الذي اقتصر –فقط– على النقل عن سابقيه من مؤرخي مصر في عصورها المختلفة، ولم يقدم –عن عصره– مادة تاريخية ذات فائدة.

ثانياً: عني الجزيري بالحج عامة، ديوانه وموظفيه وأمرائه، والمساعدات العينية والنقدية التي كانت ترسل من مصر إلى الحرمين الشريفين،

ورحلة قافلة الحج من لحظة الشروع فيها حتى عودهّا إلى القاهرة؛ إلى غير ذلك من الموضوعات المتعددة والمتنوعة التي جعلت الكتاب جامعاً شاملاً يحق للمكتبة الإسلامية أن تفخر به بخلاف الرشيدي الذي قصر كتابه على جانب واحد فقط، هو الترجمة لأمراء الحج على مر العصور الإسلامية، وحتى سنة ١١٩٧هـ (١٧٨٢م).

ثالثاً: تميز الجزيري -في عرض مادته التاريخية- بالإفاضة والإسهاب، والتحليل والتعليل، بخلاف الرشيدي الذي اتسم عرضه بالإيجاز والاقتضاب خاصة في الترجمة لأمراء الحج في عصره [١].

وجدير بالذكر أن الرشيدي يعد المؤرخ الثاني الذي عنى بالتراجم في مصر في العصر العثماني بعد الشيخ أحمد الدميري المالكي، مؤلف كتاب: " قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر"، والمقارنة بينهما، توضح الآتي:

---

(١) عن الجزيري، انظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة.

أولاً: ترجم كل منهما لوظيفة معينة من وظائف الجهاز الإداري في مصر فترجم الدميري للقضاة، والرشيدي لأمراء الحج.

ثانياً: اختلف كل منهما عن الآخر في منهجه التاريخي، فقد اقتصر الدميري على الترجمة لقضاة مصر في القرن العاشر، وأوائل القرن الحادي عشر الهجري؛ بينما شملت تراجم الرشيدي أمراء الحج منذ عهد رسول الله ﷺ وحتى عصره.

ثالثاً: رتب الدميري تراجمه على حسب حروف المعجم، فجمع القضاة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف واحد، وأورد تراجمهم تباعًا؛ مراعيًا الحرف الثاني والثالث وهكذا؛ في حين اتبع الرشيدي الترتيب الزمني.

رابعاً: أورد الدميري في تراجمه معلومات قيمة عن قضاة العسكر وغيرهم –على الرغم من أن معظمهم عثمانيون– فحرص على ذكر مولدهم، وشيوخهم، ووظائفهم، قبل توليهم قضاء عسكر مصر، وأهم أخبارهم في مصر، وموقفهم من المصريين، وموقف المصريين منهم، وعزلهم وأخبارهم بعد رحيلهم عن مصر، إلى وفاتهم، وهكذا[١]، أما الرشيدي فإن الباحث يفتقد كل هذه المعلومات في تراجمه؛ إذ اقتصر فقط على نشاط أمراء الحج أثناء ولايتهم؛ بل إنه لم يلتزم حتى بهذا المنهج في معظم الأحايين.

---

(١) عن الدميري: انظر: الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الفصـــل السابـــع

المؤرخـــون الأجنـــاد

ظهر في القرن الثاني عشر الهجري مجموعة من الأجناد، ألفوا كتبا في تاريخ مصر، ضمنوها حوادث عصرهم التي عايشوها بأنفسهم، وكانوا شهوداً عليها، باللغة العامية الدارجة، ومؤلفات هؤلاء الأجناد ما زالت مخطوطة حتى الآن، بعضها في مصر، والبعض الآخر خارجها.

ولعل ما أورده الجبرتي في مقدمة تاريخه "عجائب الآثار" من أنه حين شرع في تأليف كتابه المذكور، فبحث عن مؤلفات تاريخية يعتمد عليها في التأريخ للفترات الزمنية السابقة على عصره، فلم يجد" بعد البحث والتفتيش إلا بعض كراريس، سودها بعض العامة من الأجناد، ركيكة التركيب، مختلة التهذيب والترتيب، وقد اعتراها النقص من مواضع في خلال بعض الوقائع"[1].

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص١١.

لعل تلك المقولة كانت سببًا في غمط هؤلاء المؤرخين حقهم، وإغفال الباحثين لجهدهم الذي بذلوه في سبيل حفظ وقائع عصرهم، وليتهم يعلمون أن الجبرتي– صاحب القول السابق– نقل عن واحد منهم، وهو الأمير أحمد الدمرداشي، روايات تاريخية عديدة، ومع ذلك لم يشر إلى كتابه من قريب أو من بعيد.
ودخول هؤلاء الأجناد ميدان التأليف التاريخي جاء نتيجة عوامل عديدة منها:

أنهم شاهدوا أحداث عصرهم تأخذ وقعاً سريعاً متلاحقاً، لا تكاد تنتهي محنة حتى تظهر من تحت الرماد محنة أخرى أشد وأفظع، قاسي–من جرائها– أهل مصر ويلات العذاب من نهب الأموال، وتخريب الديار، وسفك الدماء دون إثم اقترفه المصريون في حق هؤلاء الأمراء الذين يبغون الوصول إلى السلطة، ولو على أشلاء القتلى والجرحى من أعدائهم، هذه الوقائع وما ارتكب أثناءها من جرائم، وما سبقها من مؤامرات دبرت بليل، وما تمخضت عنه من نتائج انفطرت لها قلوب المخلصين من كبار الجند أسى وحزنًا على ما ألم بالمصريين من نوائب، فكان هذا دافعًا لهم إلى تسجيل تلك الوقائع والأحداث في كتب لحفظها من الضياع والنسيان؛ حتى تكون عبرة لأولى الأبصار على كر الدهور

والأزمان، وقد رأينا – في موطن سابق من هذه الدراسة– بعض الأمراء يطلبون من العلماء تسجيل أحداث عصرهم المهمة [1]؛ الأمر الذي يدل على أن هؤلاء الأجناد؛ سواء الذين طلبوا من العلماء التأريخ لوقائع عصرهم، أو هؤلاء الذين قاموا بتلك المهمة بأنفسهم؛ كانوا يدركون أهمية علم التاريخ في حياة الأمم والشعوب؛ إذ إن ذاكرتها التي تستفاد منها العظات، وتستخلص من أحداثه العبر، ويبنى على أضوائه المستقبل.

ومن ناحية أخرى، فلعل الذي غرس في بعض الأجناد تلك الميول العلمية أن تربية المماليك ظلت حتى أوائل القرن الثاني عشر الهجري تتميز بالتعليم الحربي مع التعليم الإسلامي المدني، فكانوا – كما يقول سير وليم موير – يربون في مدارس الحرب ومعاهد العلم، وكانوا –في حداثة سنهم– ينبغون أحياناً في الفلسفة والفقه والعلوم الأخرى، وفي الفروسية واستعمال الأسلحة[2]، فلعل تلك النشأة كانت دافعاً آخر لهؤلاء الأجناد لمحاولة التشبه بالعلماء، وذلك عن طريق التأليف في علم التاريخ.

---

(١) انظر: الفصل الخامس من هذه الدراسة .

(٢) دكتور/ أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

ومن ناحية ثالثة فقد ارتبط بعض الأجناد بعلاقات قوية من الود مع مؤرخي مصر في عصرهم، وكانت هذه الروابط من الأسباب التي دفعت بعضهم إلى التأليف التاريخي، فقد رأينا –مثلا– الأمير مرتضى بك الكردي الدمشقي يذيل على " تحفة الأحباب" وفاء لصديقه الشيخ يوسف الملوي بعد وفاته[١].

وعلى أية حال، فمهما كانت الدوافع وراء تأليف هذه الكتب، فإنها تثبت – بما لا يدع مجالاً للشك– أن مصر بحضارتها العريقة وبأزهرها الشريف الذي اضطلع بدوره الريادي في نشر العلم والثقافة، استطاعت أن تستوعب هؤلاء الغرباء، وأن تصهرهم في بوتقتها؛ حتى أيقنوا أن لا وطن لهم غيرها، فانطلقوا يسجلون تاريخها.

ولقد ظهر في القرن الثاني عشر الهجري ثلاثة من الأجناد كتبوا في تاريخ مصر، هم على الترتيب: الأمير مرتضى بك الكردي الدمشقي، الحاج مصطفى ابن الحاج إبراهيم، والأمير أحمد الدمرداشي كتخدا عزبان .

وستقتصر الدراسة على الثاني والثالث؛ لأن الأول سبق عرض تاريخه في الفصل السادس من هذه الدراسة.

---

(١) انظر: الفصل السادس من هذه الدراسة.

المبحـــث الأول

الحاج مصطفى ابن الحاج إبراهيم

الحاج مصطفى بن الحاج إبراهيم، مؤلف كتاب "تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله تعالى في أرضه"، وهو مخطوط ضخم يقع في أربع وعشرين وأربعمائة ورقة من القطع المتوسط، مكتوب بخط الرقعة الجميل، ومكتوب على ورقة الغلاف أنه مجهول المؤلف(١)، على الرغم من تصريحه باسمه في الافتتاحية(٢).

والحاج مصطفى لم يشر إليه واحد من معاصريه أدنى إشارة، كما أنه كان ضنينًا في الحديث عن نفسه أو عن أسرته، فلا نكاد نعرف شيئًا يذكر عن مولده، أو نشأته، أو أصله الحقيقي، وإن كنت أرجح أن مولده كان في أوائل الربع الأخير من القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) لأنه كان مدركاً لأحداث أوائل القرن الثاني عشر الهجري، وسجلها بفهم كامل وذاكرة حاضرة.

---

(١) مصطفى بن إبراهيم: تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله تعالى في أرضه، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٠٤٩، ميكروفيلم رقم ٢٧٩٧٠- صورة في حوزة الباحث- ورقة الغلاف.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٢.

وكل الذي أورده عن نفسه أنه كان تابعًا للمرحوم حسن أغا عزبان دمرداشي[1]، ولقب "أغا" لم يكن يطلق إلا على كبار ضباط الأوجاقات العسكرية[2]، ومعنى ذلك أن حسن أغا وأتباعه في القتال ضد الإنكشارية إبان فتنة إفرنج أحمد سنة ١١٢٣هـ (١٧١١م)[3]، ولا بد أن المؤرخ آزر أوجاق سيده مؤازرة عسكرية في هذه المعركة.

وقد ذكر الحاج مصطفى عن نفسه أنه كان صديقًا للأمير زين الفقار بك شيخ البلد الذي قتل في بيته بمؤامرة من القاسمية سنة ١١٤٢هـ (١٧٣٠م)[4].

وعلى الرغم من انتسابه للأجناد، وانتمائه إلى أوجاق العزب، واشتراكه في بعض الفتن التي وقعت بمصر في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري؛ إلا أنه نظر إلى الصراعات التي دارت رحاها في تلك الحقبة، على أنها بسبب "الحطام الفاني"[5]؛ الأمر الذي يشير إلى أن أخلاقياته لم تكن منسجمة -بطبيعة الحال- مع ما اشتهر عن العثمانيين والمماليك من الجشع والطمع والرغبة في فرض النفوذ والسيطرة، والوصول إلى ذلك عن طريق الدسائس والمؤامرات التي يصحبها عادة

---

(١) المصدر نفسه والورقة.

(٢) دكتورة/ ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٨.

(٣) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٣٣.

(٤) المصدر السابق، ورقة ٣٢٢، ٣٢٣.

(٥) المصدر نفسه ورقة ٣٩١.

سفك الدماء، ولعل ميوله العلمية كانت وراء اتسام أخلاقياته بالتوسط والاعتدال، والبعد عن كل ما يشين السلوك.

وأما عن وفاته، فإن تاريخه –موضع الدراسة– ينتهي بقدوم على باشا الحكيم إلى مدينة الإسكندرية سنة ١١٥٣هـ(١٧٤٠م)[١]، وعلى ذلك قد تكون وفاته في هذه السنة أو بعدها بوقت لا نستطيع تحديده .

منهجه التاريخي:

كشف مصطفى بن إبراهيم عن دوافع إقدامه على تأليف تاريخه، وموضوعاته التي تعرض لها وتناولها بالتأريخ، ومنهجه التاريخي في مقدمة موجزة، قال فيها: " سأل[٢] العبد الحقير، المقر بالذنب والتقصير، راجي لطف رب رحيم، الحاج مصطفى ابن الحاج إبراهيم تابع المرحوم حسن أغا عزبان دمرداشي كان، عمه الله تعالى بالرحمة والرضوان عن وقايع مصر القاهرة، كنانة الله تعالى في أرضه من عزلان السلطان محمد خان، والسلطان سليمان خان،

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٤٢٤.

(٢) كذا النص، وأعتقد أن صحة هذا الفعل أن يكون مبنيًا للمجهول (سئل).

والسلطان أحمد خان، والسلطان محمود خان، نصره الله تعالى، من سنة مائة بعد الألف، إلى تاريخ آخر المجموع، والباشاوات على الترتيب، ما قد حصل في مدهم من الوقائع بين عسكر مصر، والسناجق، والأغاوات، والاختيارية[1] السبعة أوجاقات، والجوربجية، وواجب رعايات، وأنفار محافظين مصر المحروسة بعد قتل السناجق الفقارية[2]، قبل دخول سنة مائة بعد الألف من غير ميل أو حظ نفس إلى طرف من الطرفين، لا إلى حنضل ولا إلى مندل[3]، على موجب ما شاهدته، ومن نشقى سمعه[4]، والمعجم على سألت عنه من أربابه[5].

ويستفاد من هذا التقديم عدة حقائق:

أولاً: أنه شرع في تأليف كتابه في عهد السلطان محمود الأول، الذي اعتلى عرش السلطنة العثمانية سنة ١١٤٣هـ(١٧٣٠م)، ويبدو أن المنية قد وافته في عهد السلطان المذكور، فتوقف عن الكتابة سنة ١١٥٣هـ(١٧٤٠م) بينما ظل السلطان محمود الأول في منصبه حتى سنة ١١٦٨ هـ(١٧٥٤م).

---

(١) اختيارية الأوجاقات: المسنون منهم، وأقدمهم يسمى باش اختيار(شفيق غربال في تحليله الإجابات الروزنامجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ حاشية ١).

(٢) يقصد قتل الصناجق الفقارية سنة ١٠٧١هـ(١٦٦٠م) . انظر: الفصل الخامس من هذه الدراسة .

(٣) أي لا ينحاز إلى طرف دون الآخر.

(٤) لعله يقصد ما نقله عن طريق السماع من الغير.

(٥) مصطفى بن إبراهيم مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٠٢ .

ثانياً: لم يمهد لكتابه بالحديث عن فضل علم التاريخ ومكانته بين غيره من العلوم والمعارف، ولا عن أهميته في حياة الأمم والشعوب، وذلك دأب من عرفناهم من مؤرخي الأجناد في مصر في العصر العثماني، ولعل مرجع ذلك أن هؤلاء الأجناد عزفوا عن مثل هذه الدراسات؛ ربما لعدم مقدرتهم على استيعابها، لكن السبب المؤكد لهذا هو أن هدفهم كان في المقام الأول تسجيل وقائع عصرهم، والمحافظة عليها من الاندثار، وكان هذا بدافع الرغبة والهواية، ومحاولة التشبه بالعلماء، ومن ناحية أخرى لم يكن محصولهم العلمي يؤهلهم للخوص في الكتابة عن فلسفة التاريخ وماهيته.

ثالثاً: أنه اقتصر في تأريخه على الفترة الزمنية التي عاصر أحداثها ووقائعها بنفسه، والتي تبدأ بعد عزل السلطان محمد الرابع سنة ١٠٩٩هـ(١٦٨٧م)؛ أي من بداية عهد السلطان سليمان الثاني سنة ١١٠٠هـ (١٦٨٧م) وهي الفترة التي كان مدركا لما وقع فيها من أحداث واعيًا لكل ما دار حوله من وقائع، وذلك -أيضاً- دأب الأجناد حينما يؤرخون، فإنهم يقتصرون -فقط- على تسجيل أحداث عصرهم، ويجنبون أنفسهم مشقة التأريخ للأحقاب الزمنية السابقة على عصرهم؛ لأن ثقافتهم التاريخية، ومقدرتهم العلمية لا تؤهلهم للقيام بمثل هذا العمل الذي اضطلع به العلماء.

رابعاً: حدد الحاج مصطفى عزبان في مقدمته الموضوعات التي تناولها في كتابه، وهي التأريخ للصراعات والفتن والحروب التي دارت رحاها بين الأوجاقات العسكرية، أو تلك التي وقعت بين البيوت المملوكية المتصارعة على النفوذ والاستئثار بالسلطة في مصر في عهد كل باشا على انفراده، وبهذا الصنيع يكون قد حدد لنفسه منهجاً تاريخياً معيناً، وهو التأريخ للطبقة العسكرية والحاكمة دون غيرها من طبقات المجتمع المصري التي لم يتعرض لها تعرضاً مباشراً، اللهم إلا دراسة أصداء أو آثار ما كان يقع بين هذه الطبقة من صراعات على غيرها من الطبقات؛ حين تستدعي الضرورة ذلك؛ الأمر الذي جعل تاريخه حافلاً بالمصطلحات والألقاب التي كانت شائعة في مصر بين الأتراك والمماليك، والعديد من النظم والتقاليد التي كانت سائدة بين مجتمع السادة في مصر في تلك الآونة.

خامساً: أكد المؤرخ التزامه بالحياد التام، فهو لا ينحاز إلى طرف دون الآخر "لا إلى حنضل ولا إلى مندل" -على حد قوله- واعتمد في تاريخه على معايشته للأحداث والوقائع بنفسه، أو السماع عن غيره، أو السؤال عما خفي عليه معرفته، وأورد بين ثنايا كتابه عبارات تشير إلى ذلك؛ مثل قوله: "شيء لو وصفناه لطال الوصف، كتب بايت عنده ليلتها، وإذا بيوم جامع هذه الوقائع واقف عند بيت زين الفقار، أنا واقف عند الباب سألت[1]..."، ومثل كلمة "قيل"[2]، أو تعقيبه على بعض الأخبار بعبارات تشير إلى عدم تأكده من صحتها؛ مثل: " والله أعلم بالظاهر والباطن" أو "والعلم عند الله تعالى"[3].

ولما كانت الأحداث التي حواها كتاب مصطفى عزبان أحداثا معاصرة؛ لذا فقد خلا كتابه من الإشارة إلى المصادر التاريخية التي ألفها سابقوه أو معاصروه من المؤرخين، وترتب على ذلك -أيضاً- خلوه من المقارنات التاريخية بين حوادث عصره، وما وقع في العصور السابقة من حوادث مماثلة أو مناظرة .

(١) المصدر السابق، ورقة ٢٢٨، ٢٨٢، ٣٢٢.

(٢) المصدر نفسه،ورقة ٣٨٥.

(٣) نفسه، ورقة ١٠٢، ٣٥١.

سادساً: عرض مصطفى عربان وقائعه بأسلوب عامي دارج، يصعب على القارئ العادي متابعته؛ لكثرة ما أورده من أسماء وألقاب تركية ومملوكية غريبة على الأسماع في وقتنا الحاضر، كما أننا لا نجد ترابطًا، أو انسجاماً بين العبارات أو الفقرات؛ مما قد يؤدي بالقارئ -أثناء القراءة المتعجلة- إلى الوقوع في أخطاء عديدة من جراء صعوبة فهم مقصود المؤرخ من ألفاظه، ولعل هذا الأسلوب كان أسلوب العموم في عصره بكل سماته وخصائصه.

ودار تأريخه لمصر حول عهود الباشاوات العثمانيين-كما هو الشأن لدى العلماء، وإن اختلف عنهم في عدم عنايته بذكر تاريخ قدومهم إلى مصر، أو تاريخ عزلهم منها، وبالتالي لم يذكر مدة حكم كل باشا على إنفراده؛ لاتباعه طريقة السرد المباشرة للأحداث التاريخية؛ دون أن يولي ضبط تواريخها عناية كافية؛ الأمر الذي يتطلب من الباحث ضرورة الرجوع إلى المصادر المعاصرة الأخرى -خاصة مؤلفات العلماء- لضبط تواريـــخ تلك الأحداث والوقائع، وإن كان هذا لا يمنع من القول إنه كان يذكر -بين الحين والآخر- السنة التي يؤرخ لها. وعلى الرغم من أنه أرخ لباشاوات مصر من سنة ١١٠٠هـــ (١٦٨٧م)،

وحتى سنة ١١٥٣هـ (١٧٤٠م)؛ إلا أنه سقط من تسجيله التأريخ لعهد الوزير محمد باشا السلحدار الذي تولى شئون مصر من سنة ١١٤٤هـ(١٧٣١م) إلى سنة ١١٤٦هـ (١٧٣٣م)[1] على الرغم من أن عهد هذا الباشا شهدت مصر أثناءه أحداثاً تاريخية هامة؛ من غلاء في الأسعار، ومشقات كبيرة عاناها حجاج بيت الله الحرام، ومحاولة الأسبان الاعتداء على مدينة دمياط سنة ١١٤٥هـ (١٧٣٢م)، وخروج حملة عسكرية كبيرة من مصر إلى بغداد لمساعدة السلطنة في حروبها ضد الفرس، ومحاولة أفراد الحملة المذكورة الاعتداء على المصريين، ونهب أموالهم وممتلكاتهم -كما جرت عليه العادة- وموقف علماء الأزهر الشجاع في درء هذا الخطر عن المصريين[2].

(١) نفسه، الورقتان، ٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٧٦ – ٥٨٧ .

في بداية عرضه لوقائع مصر في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري، مهد لذلك تمهيداً منطقياً بالحديث عن انقسام مصر إلى فرقتين: "زغبي وهلالي؛ تبعي وكليبي، سعد وحرام[1] إلى دولة آل عثمن (عثمان)، فقاري وقاسمي[2]، الفقاري رايته بيضاء، والقاسمي رايته حمراء، إلى يومنا هذا بين العرب والفلاحين في أقاليم مصر، قبلي وبحري، وكانت رعية مصر تعرف الفقاري والقاسمي في المواكب، إما موكب باشا، وإما محفل بالمزاريق[3] المنشالة قدام السناجق والأغاوات، واختيارية الأوجاقات، مزراق الفقاري برمانه، ومزراق القاسمي مجلية"[4].

ثم أرخ مباشرة للوقائع التي وقعت بمصر خلال فترة تزيد عن نصف قرن من الزمان، نستطيع من خلالها تحديد بعض الملامح العامة التي ركز عليها المؤرخ، فيما يلي:

---

(١) لابد أن هذا التقسيم كان تابعاً للقبائل العربية؛ أي أنه تقسيم قبلي.

(٢) وهذا تقسيم أميري.

(٣) المزاريق: الأعلام.

(٤) كذا النص. مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره ورقة ٣، وفي الجبرتي ج١، ص(٤٢) (بجلبة) ولعلها حلبه بالحاء المهملة، أي دائرة في وسط علم القاسمية.

كان باشاوات مصر يستقبلون بمظاهر الحفاوة البالغة من لحظة وصولهم إلى ميناء الإسكندرية -في حالة قدومهم بحراً- فقد كان يذهب لاستقبال الباشا وفد كبير من قادة الأوجاقات العسكرية لمرافقته من الإسكندرية إلى القاهرة، فيدخلها في موكب عظيم، وتضرب له المدفعية من القلعة، وتقام الاحتفالات والمهرجانات ابتهاجاً بمقدمه، يقول -مثلاً- عن قرة محمد باشا سنة ١١١١هـ(١٦٩٩م): "أتى سكندرية[(١)]، نزلت له الأغاوات، وباش جاويشية، والملازمين أتوا به إلى ثغر رشيد، نزلوه على وجه بحر النيل، وأتوا به إلى بولاق، نزل على الصماط[(٢)]، وخلع قفاطين القدوم، وزار حضرة الإمام الشافعي ليلاً، وعاد إلى العادلية، بات بها إلى صباح النهار، دخل مصر القاهرة في موكب عظيم، أتى قلعة الجبل، عملوا له الإنكشارية شنك مدافع من الأبراج، أقام بتعاطي الأحكام[(٣)]، وكان يحتفل بتجديد مدة حكمه سنة أخرى، بإقامة احتفالات ومهرجانات عسكرية مماثلة[(٤)]، ويلقب بألقاب تدل على التبجيل والتقدير؛ منها صاحب السعادة، سلطانم، أستاذ[(٥)].

---

(١) كذا النص، أي الإسكندرية.

(٢) السماط: المائدة، أو ما يبسط على الأرض لوضع الأطعمة (دكتور/ سعيد عاشور: العصر المماليكي مرجع سبق ذكره، ص ٨٤٤) .

(٣) مصطفى إبراهيم: مصدر سبق ذكره ورقة ٤١.

(٤) المصدر السابق ورقة ١٥٨.

(٥) المصدر نفسه ورقة ٨، ٤٤، ٤٧.

وعلى الرغم من كل هذه المظاهر التي كان يحاط بها الباشا عند قدومه، أو عند تجديد ولايته سنة أخرى، إلا أنه كان يعيش في قلعة الجبل مغلوبا على أمره؛ نظراً لاستحواذ الأمراء الأقوياء على النفوذ والسلطة دونه، فلم يكن يجرؤ على إبرام أمر دون موافقتهم، وإن حاول معارضتهم يكن مصيره الطبيعي كمصير من سبقه؛ العزل من منصبه؛ ذلك العزل الذي ضاق الباب العالي به ذرعاً –كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في مواطن عدة– حتى إن أحد الصدور العظام قال جملة معبرة للرسل الذين توجهوا إلى استنابول؛ لطلب تعيين باشا جديد خلفاً للباشا المعزول: "انظروا لكم باشا من خشب نجرده على مرادكم"(١).

لذلك كان الباشاوات يلجئون إلى الوقيعة بين أمراء المماليك بالاتفاق مع الفريق الأقل نفوذًا؛ للقضاء على أعدائهم المهيمنين على النفوذ والسلطة، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق غرضين رئيسيين:

الأول: التخلص من الأمراء الأقوياء الذين يغلون أيديهم عن تحقيق أغراضهم وأطماعهم، ويستأثرون بالسلطة دونهم.

---

(١) نفسه، ورقة ٢٦٥.

الثاني: أن يقتل في مثل هذه المؤامرات عدد كبير من الأمراء، أو ينفي بعضهم إلى خارج مصر، فتنحل التزاماتهم، وتصبح "بلاد أموات"، أو "بلاد محاليل"، ويعاد بيعها في المزاد مرة ثانية، ويحصل الباشا بهذه الطريقة على أموال كثيرة "كحلوان"؛ نظير بيع هذه الالتزامات مرة ثانية، كما تتم مصادرة أموال القتلى والمنفيين لصالح الباشا، وقد تفشى هذا الأمر في مصر في القرن الثاني عشر الهجري –الثامن عشر الميلادي– من أمثلة ذلك، ما يرويه مصطفى عزبان في حوادث سنة ١١٤٩هـ (١٧٣٦م) في عهد باكير باشا –أثناء ولايته الثانية على مصر– إذ إن أميرا قاسميًا يدعى "صالح كاشف "زوج" هانم بنت عوض[١] طمحت نفسه للترقي إلى رتبة "صنجق"، وكانت السيطرة في تلك الآونة للبيت الفقاري بزعامة الأمير محمد بك قطامش –شيخ البلد–؛ الذي رفض رفضاً قاطعاً تحقيق أمنية "صالح كاشف" حتى لا يكون ترقيه باباً يلج منه القاسمية للاستحواذ على السلطة دونهم؛ حتى أنه "حلف مثل الفلاحين بالطلاق، لم يمكن في حياتي صالح يعمل سنجق"[٢].

---

(١) عوض بك، أو إيواظ بك، زعيم البيت القاسمي، قتل في فتنة إفرنج أحمد سنة ١١٢٣هـ(١٧١١م)، وخلفه في زعامة القاسمية ابنه لزمير إسماعيل بك بن عوض، الذي تولى إمارة الحج ومشيخة البلد، وقتل في الديوان العالي بمؤامرة دبرها له محمد بك جركس، وزين الفقار بك، ومحمد باشا النشنجي سنة ١١٣٦هـ (١٧٢٣م)، وسبق الإشارة إلى ذلك في مواطن عديدة.

(٢) مصطفى بن إبراهيم: تاريخ وقائع مصر .. مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٧٦.

وحين ضاق الأمر بصالح المذكور، لم يجد بدًا من الطلوع إلى باكير باشا: " عرفه إن محمد بيك، ومملوكه على بيك، ويوسف كتخدا، وخليل أفندي، وأغاه الكوملية[1]، آبيين في عما يلي سنجق، وأنا مرادي أقتلهم بفرمان منكم، أنهم يجمعوا جمعية، السناجق، والآغاوات، واختياريه السبعة أوجاقات في بيت الدفتردار، وأنا أعرف خلاصي، إن قتلتهم بلغت الأرب، وإن مت إلى رحمة الله تعالى، فأجابه الباشا: بعد يومين أرسل أعلمك... وإذا بالباشا.. أرسل يعرف صالح كاشف، إن اليوم العصر[2]، الجمعية في بيت الدفتردار، تعلم ذلك، وإذا بالباشا قال لهم في الديوان الأغا المعين من قبل الحلوان والخزينة، مرادوا جواب، انزلوا حرروا عرض محضر، واعرضوه عليا في بيت الدفتردار، والتفت إلى كاتب الديوان، قال له: اكتب فرمان بالجمعية، وإذا به كتب: الذي نعلم به السناجق والأغاوات، واختيارية السبعة بلوك إنكم تنجمعوا في بيت الدفتردار من قبل بأقل الحلوان والخزينة، وتحرروا عرض محضر من قبلكم،

(١) كذا النص، وعلى القارئ ملاحظة الأخطاء اللغوية والإملائية في مؤلفات الأجناد.

(٢) لم يذكر المؤرخ تاريخ عقد الجمعية المشار إليها في المتن، وجاء في أوضح الإشارات (ص٦١٩) أنها عقدت يوم الخميس ٢١ رجب سنة ١١٤٩هـ (١٥نوفمبر ١٧٣٦م).

وتعرضوه علينا، والحذر ثم الحذر من المخالفة ... ونرجع إلى صالح كاشف، حضر له خمسة عشر راجل من الأعيان في الفروسية.. كل واحد بسيف وطبنجتين، وأخذ بيده ظربخانة فيها رصاصتين، وحفنة رش كبير، ودخل بهم الخزينة، والسيم بينو وبين الدفتردار[1]، هاتوا الشربات ... والدفتردار عرف جماعته بأن يكونوا على أهبة في أخذ السلاح، وحفظ الخزينة، والكلار، وباب الحريم"[2].

وفي الموعد المحدد، حضر المدعوون للاجتماع، وعلى رأسهم محمد بك قطامش –شيخ البلد– وجلسوا في الجمعية، "وهم يهرجوا[3] إلى قرب المغرب، وإذا بالدفتردار قال: هاتوا شربات، وباب الخزنة انفتح، وطلع مقدمهم صالح كاشف، شافوا قطامش، حس قلبه، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وقر يكمل الشهادة، والظربخانة في صدره، انقلب على ظهره، وفزوا الكل سوا[4] دخنت القاعة، حطوا في بعضهم"[5].

---

(١) أي الإشارة المتفق عليها.

(٢) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩.

(٣) ترد هذه الكلمة بمعنى المناقشة وتبادل الرأي.

(٤) أي قاموا جميعاً.

(٥) المصدر السابق، ورقة ٣٧٩.

وتمخضت هذه المذبحة عن قتل الأمير محمد بك قطامش وبعض الأمراء؛ بينما حرج البعض الآخر، ولم ينل باكير باشا ما تمنى؛ إذ سرعان ما أدرك الأمراء اشتراكه في المؤامرة، فاتفق " رأيهم بنزول الباشا، وكتب عرض محضر إلى حضرة مولانا السلطان محمود خان عز نصره، بصورة ما قد حصل، وقتل أجيادنا بفرمانه، ونحن خشينا على أنفسنا، نزلناه، ترسل لنا باشا خلافه" (١).

وهكذا يتضح أن باشاوات مصر لم يعد لهم أمر ولا نهي، وأنهم لم يجدوا مخرجاً لتحقيق مآربهم سوى الوقيعة بين الأمراء المتنافسين على السلطة؛ الأمر الذي نجم عنه استمرار الصراعات والفتن والحروب، وخراب البلاد وفقر العباد .

ومن الملامح المهمة للوضع الإداري في مصر، والذي يظهر بجلاء من خلال دراسة وقائع الحاج مصطفى عزبان أن المماليك شغلوا جميع المناصب القيادية المهمة، ماعدا منصب الباشا وقاضي العسكر(٢)، وأنهم كانوا يلقبون بألقاب تدل على التعظيم والتقدير مثل سلطانم، صاحب السعادة(٣)"،

(١) المصدر نفسه،ورقة ٣٨٧.

(٢) نفس الأوراق من ٢٨٤- ٢٨٨.

(٣) نفسه، ورقة ٢٢١، ٣٦٢.

كما كان يلقب الباشا سواء بسواء، وأدى هذا التغلغل وتلك السيطرة إلى انهيار النظم المالية وضياع المال العام الذي تصرف منه المرتبات النقدية والعينية، وترسل منه الخزينة الإرسالية ومخصصات الحرمين الشريفين، ومن الأمثلة التي نسوقها تدليلاً على ذلك ما يرويه مصطفى عزبان في عهد محمد باشا النشنجي سنة ١١٣٤هـ(١٧٢١م)؛ حيث قال:

".... وإذا بيوم في الديوان أتى وكيل الخرج[١] عرف الباشا، إن الشون لم فيه (كذا) شعير عليق للخيول، أرسل الباشا طلب أمين الشون[٢]، حضر بين يديه، قال له: لأي شيء لم يوجد شعير في الشون، فأجابه: من عدم الوارد من الوجه القبلي، لم أحد من الملتزمين بيرسل يحضر مما عليه شيء من عدم الحكم، وإذا بالباشا قال: هل أنت عرفتني؟ فأجابه: يا صاحب السعادة، الحكم في هذا إلى حكام مصر[٣]، لما حصل ما حصل، كل أحد أخذ إلى عنده، التفت إلى ابن عيواص[٤]، قال له: إيش هذا الكلام؟ فأجابه: ياسلطانم، لذة الحكم إنفاذ الأمر، وإذا بالباشا قال: الرأي عندك،

---

(١) وكيل الخرج: الموظف المختص بطلبات دائرة الباشا. (دكتورة/ ليلي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٨).

(٢) أمين الشون: أو أمين الأنبار، مهمته الإشراف على شون الغلال الأميرية. (شفيق غربال في تحليله إجابات الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، ص ١٩، حاشية١).

(٣) يقصد المماليك.

(٤) يقصد إسماعيل بك بن عوض أمير الحج وشيخ البلد.

عرفني عن شيء أبلغ به أربي وأملأ الشون العام؟ فأجابه: الرأي عندي أعمل علي بيك الأرمني أمين الشون، ومده بنفسكم السعيد، وفرمان بإبطال الحمايات ودفع الملتزمين الغلا، ويحاسب الأمين والكتب[1] عن سنة ثلاث وثلاثين، وإذا بالباشا خلع على علي بيك أبو العدب، أمين الشون العام، نزل حاسب الأمين طلع عليه إحدى كذا عشر ألف أردب، حبسوا (كذا) في باب المتفرقة، وحاسب الكتب، طلع عليهم ثمانية آلاف أردب غلال للشون العام، حبسوهم في باب العزب[2]، وأنشأ له سفاين، واشتد في حضور الغلال من الوجه القبلي... وأدخل الشون غلال نضيف (كذا)، وأورد للحرمين الشريفين غلال نضيف، وأورد الجرايات والعليق قبل أوانها غلال نضيف"[3].

ولكن إسماعيل بك بن عوض المذكور في الرواية، والذي اتسمت تصرفاته بالعدل ومحاولة إصلاح أوضاع مصر الإدارية والمالية، لم تطل حياته؛ إذ سرعان ما تآمر عليه محمد بك جركس، وزين الفقار بك، والنشنجي باشا،

---

(١) كذا النص، ويقصد بهم الكتبة المنوط بهم تسجيل الوارد والمنصرف من الغلال الأميرية.

(٢) معنى ذلك أن جملة الاختلاسات بلغت ١٩ ألف إردب في سنة ١١٣٣هـ (١٧٢٠م).

(٣) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٣٨، ٢٣٩.

وقتل في الديوان العالي، وعادت الأوضاع إلى سيرها الأولى، وازداد الأمر سوءا وتدهوراً، وغدا استيلاء المماليك على المال العام ظاهرة عادية في تاريخ مصر في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، فالمؤرخ يذكر -مثلاً- أن واحداً من هؤلاء الأمراء: "قال إلى كاتبه.. أنظر ما عليا (كذا) للديوان من مال وغلال، وما عليا لطرف وقف المحمدية[1].. وما عليا ديون للناس، وإذا بالكاتب حرر قائمة بما عليه للميري، والوقف والديون، تسعماية كيس، وأعطاها له، لما وقف على ما فيها، قال: أما في هذه الدنيا لم نقدر نوفي هذا القدر، وقال: نبقيها لهم للآخرة، وشق القائمة"[2]، وأحد الروزنامجية، بلغت جملة الأموال التي استولى عليها من ديوان الروزنامة مائة وستين كيساً[3]، وملتزم ضريبة الجوالي، وصلت جملة اختلاساته من حصيلة هذه الضريبة أربعمائة كيس في سنة واحدة أيضاً[4]

---

(١) أي أنه كان ناظراً على وقف السلطان محمد الثالث (الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، ص٤٥ حاشية ١).

(٢) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره ورقة ٣٢١، أي أن جملة ديون الأمير المذكور في المتن (٢٢,٥٠٠,٠٠٠) نصف فضه، لأن الكيس = ٢٥٠٠٠ نصف فضة (الروزنامجي: مصدر سبق ذكره ص ١٠، حاشية ٣.

(٣) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره ورقة ٣٠١، ٣٠٢، أي ثمانية ملايين نصف فضة.

(٤) المصدر السابق، ورقة ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، أي عشرة ملايين نصف فضه.

، والمسئول عن دار سك العملة (دار الضرب) المعلم داود اليهودي، تمكن عن طريق الرشوة من صنع عملة الجنزرلي الذهبية" المغشوشة في بيته بالجيزة، وفرضها على المصريين عنوة، وجمع بهذه الطريقة أموالاً لا تحصى، على الرغم من أن الباب العالي كان قد أصدر أوامر مشددة بإلغاء العملة المذكورة وإبطال التعامل بها(١).

ومن الملامح المهمة التي يستطيع الباحث رؤيتها من خلال وقائع الحاج مصطفى عزبان أن الآثار الناجمة عن الصراعات بين الأوجاقات العثمانية، أو تلك التي استمرأها أمراء المماليك لم تقتصر على سكان العاصمة وحدهم، وإنما امتدت إلى ريف مصر أيضاً، وتنوعت هذه الآثار الضارة، حتى وصلت إلى تخريب المدن والقرى التي كانت تقع في التزامات منافسيهم على السلطة، وكتاب مصطفى بن إبراهيم زاخر بأمثلة عديدة تؤكد هذه الحقيقة المؤلمة، منها ما حدث أثناء فتنة إفرنج أحمد سنة ١١٢٣هـ(١٧١١م) حين أرسل الأمير أيوب بك الفقاري- شيخ البلد والذي آزر إفرنج أحمد والإنكشارية-

---

(١) نفسه، ورقة ٣٠١، ٣٠٢.

إلى الأمير محمد بك حاكم إقليم جرجا، يطلب منه سرعة الحضور إلى القاهرة لتقوية جانبه ضد أعدائه، وأن يحضر معه قبيلة هوارة، وأن يعرج على مدينة "أخميم"[١]، ومنها على ذلك نطلب مصر القاهرة، وأرسل إلى أخميم منذر ينادي في السوق: يا أهل أخميم، بعد ثلاثة أيام السنجق ضارب البلد، ويا تجار ويا صناع (كذا) فروا بمالكم في هذه الثلاثة أيام، وارحلوا، لا تكابروا، سيف السلطان طويل"[٢].

ويكمل مصطفى عزبان الرواية بقوله: "الذي له نصيب في ماله عدى به أول يوم، وثاني يوم لم قدر أحد يطلع شيء .. وإذا برابع يوم عدي ومن معه من مقادم هوارة[٣] .. وعند الصباح، داروا حول البلد من كل جانب، خلق ماهم أول يعرف، ولا آخر يوصف،

---

(١) أخميم: من أقدم المدن المصرية بصعيد مصر، وهي الآن قاعدة مركز أخيمي بمحافظة سوهاج(محمد رمزي: القاموس الجغرافي، مرجع سبق ذكره، ج٤، ق٢، ص٩٠).

(٢) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره ورقة ١١٠، ١١١.

(٣) يقصد حاكم جرجا محمد بك وفرسان قبيلة هوارة.

وكانوا كرنكوا[1] بمدفعين على الكوم، والبيارق بالسيمانية[2] خلفه، وإذا بالسنجق، وجماعته طلبوا البيارق، نزلت له الأمار والكشاف[3]، لاقوه بحرب شديد، قوى عليهم السنجق، وقعوا اثنين فرسان من الكشاف والإمارة، وباقي الكشاف دخلوا البلد وهجموا على البلد من كل جانب، وكل من وقع من مماليك وعبيد الأمير حسن قتلوه، وأرمي رقبة أولاد أخيه اثنين أمارة، ونهبوا البلد، وأخذوا منها شيء لا يحصى، من نحاس قزنات وغيره، ونحاس معاصر سكر، ومن نصارها[4]، وهدموا بيت القسوس، وكامل البيوت، وأخذوا أخشابها وخيلها ومواشيها إلى إن خلوها تل قرعة (كذا) من غير بنا"[5].

وهكذا نجد أن الفتن الدامية لم تقتصر أضرارها على مدينة القاهرة وحدها، وإنما تطاير شررها إلى ريف مصر، فقد خربت "أخميم" عن آخرها، ولم يفرق المعتدون بين المماليك وبين غيرهم من السكان الآمنين،

---

(١) أي عسكروا.

(٢) السيمانية: نوع من جنود الأمن في الأقاليم. (دكتور/عبد الجواد صابر: مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص٨٥).

(٣) يقصد الأمراء من عائلة الأمير حسن الأخميمي، وكشاف (أي حكام) القرى أو المدن التابعين لهم.

(٤) يقصد القبط سكان أخميم.

(٥) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ١١١، ١١٢.

كما لم يفرقوا –أيضاً– بين مسلم وقبطي، فقد شمل التخريب كل السكان، ونهبوا ثرواتهم وممتلكاتهم، ولم يرحل محمد بك –حاكم جرجا– عن "أخميم" إلا بعد أن أمست "تل قرعة من غير بنا" –على حد قول المؤرخ–.

وتكرر نظير ذلك كثيراً، ففي سنة ١١٢٧هـ(١٧١٥م) أمر إسماعيل بك ابن عوض، بتخريب قرية "دجوة" –التابعة للقليوبية– عن آخرها؛ لأنها مقر قبيلة الحبايبة"، التي تناصر أعداءه من الفقارية إبان الفتن[١].

وفي سنة ١١٤٠هـ(١٧٢٨م) أمر زين الفقار بك –شيخ البلد– بتخريب قرية

وسيم[٢]" وهي من القرى الحصينة وكان يسكنها بعض القبائل العربية؛ لانقسام أهلها بين القاسمية والفقارية، وحين دأب القاسميون فيها على إثارة القلاقل في وجه الفقاريين وجه إليها زين الفقار بك تجريدة كبيرة مسلحة بالمدافع هاجمت القرية المذكورة، واضطر سكانها إلى الهرب منها ليلاً، ودخلها أفراد التجريدة ونهبوا ما وجدوه بها من حيوانات وأموال وذخائر[٣].

---

(١) المصدر السابق، ورقة ١٩٤، ١٩٥.

(٢) وسيم، أو "أوسيم" نتبع محافظة الجيزة الآن. (محمد رمزي: مرجع سبق ذكره، ج٣، ق٣، ص٥٧، ٥٨).

(٣) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٤٦، ٣٤٧.

وفي أثناء عودة الأمير الشهير محمد بك جركس إلى مصر سنة ١١٤٢هـ (١٧٣٠م)-بعد أن طاف في بعض دول أوروبا وشمال أفريقيا- كان هو وأتباعه أثناء مرورهم على أقاليم مصر من الإسكندرية شمالاً إلى الصعيد جنوباً، يستولون على أموال وغلال سكان المدن والقرى عنوة، كما استولوا -أيضاً- على أموال الميري التي جمعها الصيارف الأقباط من الفلاحين، فاضطروا إلى جمعها ثانية أضعافًا مضاعفة[١].

ومن الملامح المهمة التي يجدها الباحث في تاريخ الأمير مصطفى بن إبراهيم، أنه حوى وثائق تاريخية على جانب كبير من الأهمية، وهي الرسائل (العروض) التي كان يرسلها أمراء المماليك إلى الباب العالي في العاصمة العثمانية، والخطوط الشريفة الواردة لمصر من السلطنة، والأوامر الباشاوية (بيورلديات) الموجهة إلى الأمراء وغيرهم.

وهذه الوثائق تضفي على تاريخ "وقايع مصر" أهمية بالغة، ولعله من نافلة القول، أن نذكر أن انتماء المؤرخ للطبقة الحاكمة كان السبيل الذي يسر له الحصول على مضمون تلك الوثائق.

---

(١) المصدر السابق، الأوراق من ٣٢٠-٣٣٦.

أما العروض التي رفعت إلى الباب العالي، فقد كانت تكتب في الجمعيات الخاصة بأمراء المماليك، ويحضر كتابتها قاضي العسكر-أحياناً- ونقيب الأشراف، وممثلو علماء الأزهر الشريف، ومشايخ الطرق (أرباب السجاجيد) وكبار التجار وممثلو الحرف؛ إلى جانب أمراء المماليك وقادة الفرق العسكرية وكان لابد أن يضع جميع الحاضرين أسماءهم وأختامهم على العرض بعد الاتفاق على الصيغة المرفوعة وكتابتها، ثم يشكلون وفدا من سبعة أعضاء يمثل كل عضو فرقة من الفرق العسكرية العثمانية، ومعهم -في الغالب الأعم- عالم من علماء الأزهر، يتوجهون بالعرض -بحراً- إلى استانبول؛ حيث يقابلون الصدر الأعظم، ويسلمونه العرض وهو -بدوره- يعرضه على السلطان العثماني – إذا تطلب الأمر ذلك.

ومن أمثلة هذه العروض أن الدولة العثمانية كانت قد عينت رجب باشا على مصر سنة ١١٣٢هـ (١٧٢٠م)، وكلفته بالقضاء على الأمير إسماعيل بك ابن عوض وأنصاره بسبب وشاية أعدائه به لدى الباب العالي، وكلفته -أيضاً- بإظهار الأمير محمد بك جركس، الذي كان منفيًا في قبرص، وعاد إلى القاهرة خفية، ولم يفلح رجب باشا في القضاء على إسماعيل بك؛ الذي تمكن من الهرب أثناء عودته بقافلة الحج المصري، وعادت تجريدة رجب باشا تجر أذيال الفشل[1]، وبعد أكثر من ثلاثة أشهر ظهر إسماعيل بك في القاهرة، وجمع بينه وبين جركس عداء مشترك للباشا المذكور؛ نظراً لمحاولته القضاء على جركس أيضاً، وتمكن الأميران المتنافسان من حلّ أبرز المشكلات القائمة بينهما، ثم اتفقا على عزل رجب باشا سنة ١١٣٣هـ (١٧٣١م)[2]، وبعد أن أنزلاه من القلعة محقراً مهاناً، عقدا جمعية حضرها ممثلون عن جميع الطبقات والطوائف في مصر،

---

(١) المصدر نفسه الأوراق من ٢١١-٢٢٧.

(٢) نفسه، ورقة ٢٣٢، ٢٣٣.

واتفقوا على كتابة عرض للسلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) يلتمسون فيه العفو عن إسماعيل بن عوض، ويوضحون فيه أسباب عزلهم لرجب باشا، وقد سجل مصطفى بن إبراهيم ما ورد في هذا الكتاب بالأسلوب الذي كتب به مؤلفه هذا، وهو: "إلى حضرة مولانا السلطان أحمد خان، عز نصره، بالعفو والصفح، عبدك مطيع أمرك، ابن عيواص، إسماعيل، أمير الحاج الشريف؛ لأنه مصلح غير مفسد، فعل الخيرات في طريق الحاج، شال الأحجار، ونزل الأبيار التي[1] كانت ارتدمت، ونظف[2] طريق العمرة، وخمش[3] عربان أقطار الحجاز وأقاليم مصر، وليس له[4] ذنب يعرف في حق الدولة، ونسأل فضل حضرة مولانا السلطان يرسل له الأمان، وما كان من نزول رجب باشا، قيام الرعية على العسكر[5]، فلم يرضوه حاكما عليهم ترسل لهم باشا عادل يحضر لهم، كما أمر الله ورسوله، أدام الله عزكم ونصركم على الدوام"[6].

---

(١) في الأصل الذي.

(٢) في الأصل ونضف.

(٣) يقصد أنه كسر شوكة العربان.

(٤) في الأصل و لم له.

(٥) يقصد أن الرعية هي التي حملت العسكر على الثورة.

(٦) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٣٤، ٢٣٥.

وبعد أن توجه وفد أعضاء الجمعية بالعرض السالف ذكره، قبل السلطان أحمد الثالث شفاعتهم في إسماعيل بن عوض، وأرسل قابجي باشا (رسول السلطنة)، ومعه خط شريف يتضمن العفو عن إسماعيل بك، نصه: " قد قبلنا شفاعتكم وشهادتكم، وأرسلنا له(١) بالأمان، فعليه بالطاعة، وفعل الإصلاح هو وجماعته، وما عليه بأس من طرفنا، والسلام"(٢).

وكان القابجي باشا يحاط عند وصوله إلى مصر بمظاهر الحفاوة البالغة، فيكون في شرف استقباله الكتخذا (وكيل الباشا أو نائبه) وأغاوات الأوجاقات السبعة، والترجمان، ويدخل القاهرة في موكب مهيب؛ حيث يشق المدينة من وسطها، ماراً بأحيائها الرئيسية؛ ممتطيًا صهوة جواد مزركش، والخط الشريف داخل ثيابه في أعلاها، مظهراً طرفه حتى يراه الناس(٣)، وبعد أن يسلمه للأمراء، يحصل منهم على قدر كبير من المال –مقابل أداء مهمته– يسمى "حق الطريق(٤)".

---

(١) أي إلى إسماعيل بك.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ورقة ٣٩٧، ٣٩٨.

(٤) نفسه، ورقة ٤٠٠.

تلك بعض الملامح المهمة التي حرصت على إبرازها من خلال تأريخ الحاج مصطفى ابن الحاج إبراهيم للصراعات والوقائع التي دارت رحاها في مصر، في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، والتي عرضها بأسلوب عامي زاخر بثروة هائلة من الأسماء والألقاب، والمصطلحات المتداولة في عصره بين العثمانيين والمماليك، والتي تحتاج من القارئ التحلي بالأناة والصبر حتى يفهمها فهمًا صحيحًا.

المبحـــث الثانـــي

الأمير أحمد الدمرداشي

من معاصري الحاج مصطفى عزبان، الأمير أحمد الدمرداشي كتخذا عزبان، مؤلف كتاب "الدرة المصانة في أخبار الكنانة، في أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك، من السناجق، والكشاف، والسبعة أوجاقات، والدولة، وعوايدهم، والباشا".

وهو مخطوط ضخم في جزأين، يقع في تسع وثمانين وخمسمائة ورقة منفردة من القطع الكبير، موجود بالمتحف البريطاني في لندن(١).

ولعل اختفاء هذا الكتاب، وعدم وجوده بمصر كان سببًا في أن يورد جورجي زيدان إشارة خاطئة عنه؛ إذ قال إن عنوانه "درة المحاسن في أخبار الكنانة"(٢).

وعلى الرغم من معاصرة أحمد الدمرداشي لمصطفى بن إبراهيم، وانتمائهما إلى طبقة واحدة، وإلى أوجاق واحد، واهتمامهما المشترك بعلم التاريخ والتأليف فيه؛ إلا أن أحدهما لم يشر إلى الآخر أدنى إشارة في كتابه.

---

(١) رقم OR,١٠٧٣ بخط عبد القادر الحنبلي سنة ١٢١٥هـ (١٨٠٠م) كتبها بجامع علي بك بالقاهرة، وقد تكرم الأستاذ الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن بالسماح للباحث بتصوير النسخة الموجودة بمكتبته، فشكرًا لسيادته.

(٢) جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ج٣، ص٣٢٦.

والذي نعرفه عن أحمد الدمرداشي أنه كان تابعًا لمحمد أفندي بن الجيعان، الوكيل الأول لحسن أفندي الروزنامجي[١]، والأخير تولى رئاسة ديوان الروزنامة سنة ١١٠٦هـ (١٦٩٤م)[٢]، وتوفى سنة ١١٣٧ هـ (١٧٢٤م)[٣].

وأما محمد أفندي ابن الجيعان، فتقلد هو الآخر وظيفة روزنامجي في عهد رامي محمد باشا سنة ١١١٦هـ(١٧٠٤م)[٤]، ثم تولى منصب قائد أوجاق الإنكشارية سنة ١١٢٨هـ(١٧١٦م)[٥]، وترجمان رجب باشا سنة ١١٣٢هـ(١٧٢٠م)[٦].

---

(١) الدمرداشي: الدرء المصانة، مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٢.

(٢) المصدر السابق، ج١، ورقة٣٧، ٣٨.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٧٨.

(٤) مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٦٠.

(٥) أحمد شلبي أوضح الإشارات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٠٥.

أما أحمد الدمرداشي، فقد التحق بديوان الرونامة سنة ١١٠٦ هـ (١٦٩٤م) في وظيفة "ابن خزنة"[١] تبعاً لسيده، فلقد جرى العرف أن يعين الأبناء أو الأتباع في وظائف آبائهم، أو أسيادهم إن كانوا أهلاً لها[٢]، وهذا يرجح أن مولده كان في أثناء الربع الأخير من القرن الحادي عشر الهجري–السابع عشر الميلادي– ويبدو أنه شغل هذه الوظيفة في مقتبل شبابه، ثم انتقل من ديوان الروزنامة إلى أوجاق العزب في وقت لا نستطيع تحديده؛ إلا أن التحاقه بهذا الأوجاق –على أية حال– كان قبل سنة ١١٢٣هـ (١٧١١م)؛ لأنه في تلك السنة شارك في القتال ضد إفرنج أحمد إلى جانب العزب[٣]، وانتقال الأمير أحمد من الروزنامة إلى العمل العسكري لم يكن غريبًا في القرن الثاني عشر الهجري؛ لأن الانتقال من وظيفة إلى أخرى أو من أوجاق إلى آخر، كان أمراً ميسوراً في هذه الآونة، وقد تدرج أحمد الدمرداشي في أوجاق العزب حتى وصل إلى رتبة "كتخدا"، وهو منصب على جانب كبير من الأهمية؛ إذ إن شاغله يعد الرجل الثاني في الأوجاق، وأهم شخصية فيه بعد الأغا قائد الأوجاق، وتعتبر فرقة العزب من أهم الفرق العسكرية في مصر بعد الإنكشارية مباشرة.

---

(١) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٢٨، ولعلها من صغرى وظائف ديوان الروزنامة.

(٢) الروزنامجي: ترتيب الديار المصرية، مصدر سبق ذكره، السؤال التاسع عشر من الباب الخامس، ص٣٢، وانظر: علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ٣٨، ٣٩.

(٣) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، الأوراق، من ١٦٧–١٧٣.

وقد أتاحت له هذه الوظيفة أن يتابع عن كثب بالغ حوادث حقبة هامة من حقب التاريخ المصري في العصر العثماني، شهدت سيطرة المماليك على النفوذ والسلطة في مصر -كما يسرت له التعرف- عن قرب على طباع باشاوات الدولة العثمانية، الذين اتسمت تصرفاتهم، إما بالتخاذل والاستسلام أمام قوة أمراء الممالك، أو بالوقيعة بينهم؛ الأمر الذي أصاب المصريين بأضرار بالغة؛ لذا نجد الدمرداشي يصف هؤلاء الباشاوات بجملة معبرة قائلاً: " العثمانلي ما له أمان "[(١)].

ولا نعرف للأمير أحمد الدمرداشي مؤلفا آخر غير "الدرة المصانة"، إلا أنه كان يحاول نظم الشعر في بعض المناسبات، على إثر انفعاله ببعض المواقف، فحين قتل إسماعيل بك ابن عوض، وتابعه إسماعيل بك جرجا في الديوان العالي سنة ١١٣٦هـ(١٧٢٣م) بمؤامرة محمد بك جركس وزين الفقار بك والنشنجي باشا، قال:

(١) المصدر السابق، وج٢، ورقة ٤٩٨.

"كان العبد الحقير ساعتها واقف في الديوان مثل غيري من الناس، وإذ بي قلت تاريخ:

بديـــوان قلعـــة الجبل إسماعيلين نالوا العطب
جركس محمد في عصره لتاريخـــــه قد غلب[1]

وحين شاهد موكب أمير الحج المصري حسين بك سنة ١١٦٨هـ (١٧٥٥م) قال: "كنت أنا العبد الحقير فايت بين العالم بتفرج على الموكب، وإذا به لما أتى قبالي، كمش حفنة فضة بيضا، وأرماها على روس الناس، وإذا بهم دقلجوني مثل الكورة، وداسوني بينهم، وأخذوا مني العمامة من على رأسي، فقلت:

يوم توليت حسين بيك أمرسيه الحـــاج الشريف
خطفوا عمامـــة رأسي طربوش مع شاش خفيف[2]

---

(١) المصدر نفسه،ج١، ورقة ٢٦٥.

(٢) نفسه، ج٢، ورقة ٥٧٦.

ومثل هذه الأبيات التي نظمها الدمرداشي إثر انفعاله ببعض المواقف، لا يمكن أن تضعه في مصاف الشعراء؛ لأنها أقرب إلى الزجل الشعبي منها إلى الشعر، ولكنها تدل على أنه كان يعيش عصره بكل ما فيه من مظاهر وتقلبات ومتغيرات. أما وفاته فلا نعرف لها تاريخًا معيناً، بيد أن أحداث تاريخه تنتهي بسنة ١١٦٩هـ (١٧٥٥م)، وكان يزمع الزيادة عليها -إذا امتد به العمر- ولكن يبدو أن المنية قد وافته في تلك السنة، فلم يزد على آخر ما سجله كثيراً أو قليلاً[1]،

منهجه التاريخي:

دخل الأمير أحمد الدمرداشي ميدان التأليف التاريخي رغبة في الحفاظ على فترة من تاريخ مصر، وبدافع الهواية ومحاولة التشبه بالعلماء، وقد لمس بعض أصدقائه فيه المقدرة على تسجيل أحداث العصر ووقائعه، فطلبوا منه التصدي لكتابتها، يستفاد ذلك من قوله في افتتاحية كتابه: " سألني بعض الإخوان عن وقائع مصر القاهرة، بين السناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات، من عزلان السلطان محمد خان، طاب ثراه،

---

(١) نفسه، ج٢، ورقة ٥٨٩، وانظر: عن الدمرداشي: دكتور/ محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري، مرجع سبق ذكره ص٥٥، دكتورة/ ليلى عبد اللطيف: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام، مرجع سبق ذكره، ص ص١٤٨-١٧٠، دكتور/مصطفى رمضان: مصادر تاريخ مصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

وتولية أخيه السلطان سليمان خان إلى دولة السلطان[1] دام نصره، سنة ثمانية وستين ومائة وألف، وما وقع في مدة الباشاوات المرسولة إلى مصر من طرف الدولة، من سنة تسعة وتسعين وألف"[2].

ويتضح من هذه الافتتاحية أن الدمرداشي أعلن أن مدة تأريخه تشمل الفترة من سنة ١٠٩٩هـ(١٦٨٧م) إلى سنة ١١٦٨هـ(١٧٥٤م)، لكنه لم يلتزم بذلك؛ إذ امتد تأريخه إلى سنة ١١٦٩هـ (١٧٥٥م)، وقال في آخر كتابه: "هذا وقد تمت تاريخي على ذلك، وإن أعطاني الله عمراً، زدته مما أراه عياناً"[3]، ولعل المنية قد وافته في السنة المذكورة، فتوقف عن الكتابة.

(١) كذا النص، ولعله يقصد السلطان عثمان الثالث الذي تولى العرش سنة ١١٦٨هـ (١٧٥٤م).

(٢) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٢ ،٣.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ورقة ٥٨٩.

ودار تأريخه حول الطبقة الحاكمة في مصر: "المماليك، الصناجق، الكشاف السبعة، أوجاقات، الدولة الباشا"، واعتمد على الأحداث التي عاصرها وعايشها بنفسه، وأورد عبارات وألفاظ تشير إلى ذلك؛ مثل قوله: "العبد الحقير كان ابن خزنة كان العبد الحقير شايف، كان العبد الحقير ساعتها واقف في الديوان مثل غيري، نزل العبد الحقير صحبة البيارق لما وقفوا البيارق عند حمام الصليبي والرصاص من المتاريز يجلب علينا ... إلخ" (١).

وأما الأحداث أو الأخبار التي نقلها عن طريق السماع أو الرواية عن الغير فقد حرص على إيراد عبارات تشير إليها، مثل: "أتى خبر، هذا ما سمعته، سألني واحد جانبي، ما بلغنا هذا الكلام إلا بعد نزوله، هذا الخبر ليس له أصل وإنما كلام منافقين"(٢).

وتلك الطريقة التي اتبعها الأمير أحمد الدمرداشي في توثيق الروايات التاريخية، تعلي من قدره، وتزيد من أهميـــة ما حواه الكتاب من حوادث ووقائع، وتضفي عليه – أيضاً– الحيوية والحركة.

---

(١) المصدر نفسه ج١، الأوراق، ٢٨، ١٥١، ١٥٩، ١٦٧، ٢٦٥، ج٢، ورقة ٣١٩- مجرد أمثلة.

(٢) نفسه، ج١، ورقة ٢٩، ٧٧، ١٦٠، ج٢، ورقة ٤٧٧، ٥٤٣.

وقد تميز منهجه التاريخي بالسرد المباشر دون تقديم أو تمهيد، ومعالجة بعض الموضوعات التي تناولها بالتأريخ من كافة الجوانب -أحياناً- على الرغم من اتباعه المنهج الحولي، وإذا اضطر للخروج عن الموضوع إلى موضوع آخر، نبه القارئ بإيراد عبارات تدل على ذلك، مثل: "له معنا كلام"[1]، وحين يرجع إلى نفس الموضوع مره ثانية، يورد عبارات تفيد عودته مثل: "ونرجع إلى مصر" أو "نرجع لما كنا فيه"[2]، وهكذا وقد قسم الدمرداشي كتابة إلى جزأين؛ الأول يشمل الحوادث من سنة ١٠٩٩هـ (١٦٨٧م) إلى سنة ١١٣٨هـ (١٧٢٥م)، وشغل من أوراق المخطوط (٣٠٥) ورقة، وقال في نهايته: " تم الجزء الأول، ويتلوه الجزء الثاني"[3]، وشغل الجزء الثاني بقية أوراق المخطوط، ولولا تنويه المؤرخ إلى هذا التقسيم لارتبنا في أنه ليس من صنعه؛ لأن الأحداث متواصلة مستمرة، ولا توجد ضرورة تاريخية أو كتابية تستدعي ذلك.

---

(١) نفسه، ج١ ورقة ١٦١.

(٢) نفسه، ج١ ورقة ٥٧، ج٢، ورقة ٣١٤.

(٣) نفسه، ج١، ورقة ٣٠٥.

مقارنة بين تاريخ ابن إبراهيم وتاريخ الدمرداشي:

عاصر المؤرخان أحداث حقبة واحدة، وانتميا إلى طبقة واحدة هي طبقة الأجناد، وإلى أوجاق واحد هو أوجاق العزب، وجمعت بينهما رغبة نبيلة هي حب علم التاريخ والكتابة فيه؛ لذا نجد أوجه الشبه بينهما عديدة، منها:

أولاً: لم يمهد المؤلفان لكتابيهما بالحديث عن فضل علم التاريخ، أو مكانته بين سائر العلوم والمعارف، ولا عن أهميته في حياة الأمم والشعوب، ولم يقسما كتابيهما -أيضاً- إلى أبواب أو فصول، وإنما أرخا للأحداث المعاصرة تأريخًا مباشراً دون أية مقدمات، اللهم إلا التنويه إلى أن تأريخهما جاء استجابة لرغبة بعض الإخوان أو الأصدقاء، وإن امتاز أحمد الدمرداشي على مصطفى ابن إبراهيم بتقسيم كتابه إلى جزأين.

ثانياً: اتفق منهج الدمرداشي مع منهج معاصره مصطفى بن إبراهيم في التأريخ لمصر في عهود الباشاوات، ولم يضع أسماء هؤلاء الباشاوات في عناوين رئيسية أو جانبية، كما اتفق أيضاً منهجه مع منهج معاصره مصطفى بن إبراهيم في عرض الأحداث دون أن يولي تواريخ وقوعها عناية كافية؛ لذا يجب على من يريد الرجوع إلى هذين المصدرين مقارنتهما بمؤلفات المؤرخين العلماء؛ لمعالجة أو استكمال هذا النقص.

ثالثاً: ومن أوجه الشبه بين المؤلفين أنهما -بطبيعة الحال- وباعتبار انتمائها إلى طائفة الأجناد، زخر كتاب كل منهما بالأسماء، والألقاب، والمصطلحات التركية والمملوكية، والتي تعد ثروة حية يمكن عن طريقها الوقوف على نظم وحضارة العثمانيين والمماليك في مصر في القرن الثاني عشر الهجري.

رابعاً: ومن أوجه الشبه بينهما -أيضاً- أن كلا منهما افتتح تأريخه لمصر بالإشارة إلى انقسامها إلى فرقتين متنافستين على النفوذ والرياسة؛ قاسمية وفقارية[1]؛ الأمر الذي يرجع لدى الباحث أن أحمد الدمرداشي -ربما- راجع كتابه على ما سجله مصطفى بن إبراهيم في تاريخه من روايات وأخبار، وأضاف إليها الشيء الكثير من واقع ما عاصره من أحداث، وبذلك يكون موقفه منه كموقف أحمد شلبي بن عبد الغني من معاصره ابن الوكيل؛ خاصة وأن النقص الموجود في كتاب "وقائع مصر" موجود بعينه في "الدرة المصانة"[2]، وتميز الدمرداشي بأنه كان أكثر تفصيلاً، وأرقى معالجة، وأكثر حيوية، وأعمق فهما للأحداث التي عرضها في تاريخه عن معاصره مصطفى بن إبراهيم، ولعل ذلك راجع إلى أنه كان أكثر قرباً منه لمواقع الأحداث؛

---

(١) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٢، ٣، ٤.

(٢) المصدر السابق ج٢ ورقة ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، انظر: ص ٣٢٥ من هذه الدراسة.

نظراً لأهمية الوظائف التي شغلها سواء في ديوان الروزنامه -وهو الجهة المسئولة عن مالية مصر وأسرارها الدقيقة- أو عمله في أوجاق العزب، الذي فاق فيه قرنه بوصوله إلى رتبه رفيعة، وهي رتبه "كتخدا"، فلا شك أن هذه المكانة يسرت له سبل التعرف على أسرار دقيقه لم يتمكن معاصره من الحصول عليها.

وتميز- أيضاً- بأنه على الرغم من اقتصار كتابه على التأريخ للطبقة الحاكمة أو العليا في مصر، إلا أنه كان أكثر تطرقا لدراسة أوضاع المجتمع المصري بطوائفه المختلفة-وسنشير إلى ذلك في حينه-.

وتميز -أيضاَ- بخلو كتابه من الحشو الممل أو المخل بجوهر الموضوع، وذلك لحرصه على تسجيل المهم من أحداث عصره، ولذا نجده يعلق على بعض الروايات بقوله: -مثلاً-: " لم أذكر أعيان مصر جميعاً خوفاً من التطويل، وإنما ذكرت الذي وقعت له واقعه"[١].

---

(١) المصدر نفسه،ج١، ورقة ١٥٨.

وتميز–أخيراً– بأنه على الرغم من استخدامه العامية الدارجة الحافلة بالألفاظ والمصطلحات الغريبة؛ إلا أن عاميته كانت أكثر سهولة، وأيسر فهما من عامية مصطفى بن إبراهيم؛ هذا إلى جانب محاولته نظم الشعر –كما سبق أن ذكرنا– واستدلاله –في مواطن عدة– بالشعر العربي القديم؛ الأمر الذي يدل على أنه كان ذا ثقافة أدبية، وأن محصوله من الشعر كان معقـــولاً لا بـــأس بـــه؛ بخلاف معاصره –مصطفى بن إبراهيم– الذي خلا كتابه –تماماً– من ذلك، ومن الأبيات التي رددها غير مرة، والتي ساقها تدليلاً على تفشي الرشوة في عصره بين موظفي الإدارة العثمانية في مصر، قوله: " سمعت بيت شعر قالته القدماء هو :

إن الدراهم في الأماكن كلها *** تكسي الرجال مهابة وجلالاً

فهي اللسان لمن أراد فصاحة *** وهي السلاح لمن أراد قتالاً[1]

---

(١) نفسه، ج١، ورقة ٧٧، ١٤.

أضواء على تاريخ الدمرداشي:

يعد كتاب "الدرة المصانة" حلقة مهمة من حلقات كتب التاريخ المصري بعد كتاب أحمد شلبي بن عبد الغني؛ لاعتنائه بالنظم الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية والحضارية في مصر في القرن الثاني عشر الهجري.

فلقد حفل هذا الكتاب بكثير من النظم التي كانت متبعة في مصر، منها كيفية استقبال الباشاوات، وكيفية عزلهم، وأخبارهم بعد العزل، والكثير من صفاقم، ومثل تلك المتابعة الجادة تعطي للأجيال صورة واضحة المعالم، جلية القسمات، عن تلك الحال التي كان عليها الباشاوات في عصره، فمثلاً عن كيفية عزل الباشا في مصر في القرن الثاني عشر الهجري، كان الأمراء والأغاوات.

يعقدون (جمعية) في بيت واحد منهم، يتفقون فيها على عزل الباشا، وعلى تعيين قائم مقام عنه، ثم يتوجهون جميعاً إلى ميدان الرميلة –المجاور للقلعة– ويرسلون إليه وفداً منهم يخبره بقرار العزل الذي أجمعوا عليه، ومن الصور الكثيرة التي وردت في "الدرة المصانة"

نختار صورة عزل باكير باشا سنة١١٤٢هـ (١٧٢٩م)، قال الدمرداشي: "اتفق الرأي على نزوله، وأن يعملوا إبراهيم بيك بلفيه، قيمقام"[١] فقاموا طلعوا الرميلة، وأرسلوا حضروا السناجق والأغاوات، وأرسلوا من كل أوجاق ثلاثة اختيارية يتزلوه، وإذا بهم طلعوا له، وقالوا له: إن العسكر قامت على اختياريتها، والاختيارية قامت على الأغاوات، والأغاوات قامت على السناجق، لم يرضوك حاكم عليهم، وإذا به قال: وأنا مالي رضا أن أكون حاكم على الدرب[٢]، انظروا لي بيت أنزل فيه، قالوا له: "قصر يوسف كتخدا في القبة، وإذا به نزل قصر يوسف بك كتخدا في القبة، وأرسلوا له إبراهيم بيك بلفيه عمله قيمقام[٣].

ومثل هذه الصورة التي وردت في "الدرة المصانة" كثيراً، تنفي ما ردده البعض من أن الأمراء والأغاوات كانوا حين يزمعون على عزل الباشا، يبعثون اليه جنديًا في هيئه خاصة إذا رآه الناس علموا أنه ذاهب لعزل الباشا، وأن هذا الجندي اشتهر لدى المصريين

(١) كذا النص.

(٢) يقصد مصر.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ورقة ٤٤٢٥، ٤٤٢٦.

"بأبي طبق"؛ لأنه كان يرتدي عمامة معينة تشبه الطبق[1]، فمثل ذلك لم نجد له ذكرًا في المصادر التاريخية الخاصة بالعصر العثماني، وإنما كان يذهب لإخبار الباشا بقرار العزل، وفد من قدامى ضباط الأوجاقات العسكرية في مصر، يمثل كل أوجاق ثلاثة منهم.

ومن نوعية الباشاوات الذين وردت أسماؤهم في "الدرة المصانة" أن الدولة العثمانية كانت تضطر –أحياناً– إلى تعيين باشا مؤقت على مصر، وآخر مستعار، وهي ألفاظ ذكرت في "الدرة" لمعرفة حال باشا معين في ظروف معينة.

أما الباشا المؤقت فقد ساق الدمرداشي مثالاً على ذلك سنة ١١٢١هـ (١٧٠٩م) عندما نشب خلاف بين حسن باشا السلحدار، صهر السلطان أحمد الثالث (١١١٥هـ/١٧٠٣م – ١١٤٣هـ/١٧٣٠م)، وبين أوجاق الإنكشارية بسبب نقل دار سك العملة "دار الضرب" من بابهم إلى حوش الديوان بالقلعة، وحسمًا للنزاع أرسل الباشا "عرضاً" يشكون فيه الباشا للباب العالي، فلما وصل العرضان: "وإذا بهانم سلطانه، دريت (كذا) أن بمصر فتنة بين العسكر، خافت على زوجها حسن باشا، دخلت على أخيها السلطان أحمد خان، قالت له: أرسل باشا لمصر، وهات حسن باشا، وإذا به قال

(١) جورجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ٦٩، ٧٠، وانظر: ادوارد جوان: مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة محمد مسعود، الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٣٥٠هـ(١٧٣١م)، ص١٠٦.

: لما تيجي الباشاوات من السفر، نرسل لمصر باشا، ونرسل نحضر لك زوجكي (كذا) حسن باشا، وإذا بها قالت: فين لما بيجوا الباشاوات، آدي (كذا) قبودان إبراهيم باشا ههنا، أرسله ينتفع في مصر، وهو في منصبه لما بيجوا الباشاوات أرسل لهم الباشا، ويعود إبراهيم باشا منصبه قبودان باشا[١]، وإذا به سمع كلامها، وأرسل لمصر قبودان إبراهيم باشا، وطلب حسن باشا[٢].

وأما الباشا المستعار، فقد عين على مصر سنة ١١٣٨هـ (١٧٢٥م) للقضاء على طغيان الأمير الشهير محمد بك جركس، ففي سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م) كان الأمير المذكور قد انفرد بالسلطة في مصر، بعد أن أجبر زين الفقار بك – شيخ البلد– على الهروب في أقاليم مصر، وأراد أن يقضي عليه كلية، فطلب من محمد باشا النشنجي أن يصدر بيورلديا –أمراً– بعزل زين الفقار بك من مشيخة البلد، فرفض الباشا الاستجابة لرغبته، فقرر جركس عزله من منصبه، وأرسل "عرضاً" إلى الباب العالي يطلب تعيين باشا آخر.

---

(١) قائد الأسطول العثماني.

(٢) الدمرداشي: الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ١٣٣، ١٣٤.

وفي نفس الوقت أرسل النشنجي باشا إلى الباب العالي "عرضاً" من جهته، وصل قبل وصول "عرض" جركس، قال فيه: "طاوعوهم، وأرسلوا لهم باشا مستعار، لما أتى أدبر مع الفقارية تدبير، وأقطع جراقات إبراهيم بيك أبو شنب"[1].

واستجاب الباب العالي لرغبة النشنجي، وأمر على باشا "الملقب بالجن"، حاكم كريت، بالتوجه إلى مصر؛ حيث تمكن بالتآمر مع الباشا المعزول، والفقارية من هزيمة جركس وأتباعه، وهرب جركس من مصر كلها -كما سبق أن ذكرنا- ثم تخلى الباشا عن باشاوية مصر للنشنجي وعاد إلى حكم كريت مرة ثانية سنة ١١٣٨هـ(١٧٢٦م)[2].

ومن المواقف التي عرضها الدمرداشي في كتابه "الدرة المصانة" أن الدولة العثمانية كانت ترسل باشا جديد إلى مصر بفرمان تولية لا ينفذ إلا بعد نهاية السنة الخراجية، ولكن أمراء المماليك دأبوا على عدم الالتزام بذلك، فكانوا يعزلون الباشا القائم بالحكم، ويولون الباشا الجديد قبل نهاية السنة الخراجية؛ الأمر الذي كان يحدث خللاً في السياسة المالية للإدارة في مصر، من أمثلة ذلك: أن الباب العالي قرر عزل مصطفى باشا عن مصر سنة ١١٥١هـ (١٧٣٨م)

---

(١) المصدر السابق، ج١، ورقة ٢٩٠، وجراقات، وتنطبق أحيانا شراقات أو اشراقات، تعني الأتباع من المماليك، والمقصود في المتن محمد بك جركس وأتباعه.

(٢) نفس المصدر، ج٢، ورقة ٣٢١.

قبل أن يحول عليه الحول، وتعيين سليمان باشا الشامي الشهير بابن العظم؛ الذي شد رحاله -على الفور- إلى مصر، وأرسل إلى الصناجق والأمراء يطلب منهم السماح له بالإقامة في العادلية -خارج القاهرة- إلى أن يكمل مصطفى باشا سنته الخراجية، ويرحل عن مصر، يأتي هو لتولي شئون منصبه، فما كان من الصناجق والأمراء إلا أن عقدوا جمعية لمناقشة الأمر، "وإذا بسليمان أغا، كتخدا الجاويشية، قال: باشا أن يستولي سنته"[1]، وأنزلوا مصطفى باشا من القلعة؛ لأن موعد تحصيل أموال وغلال الميري لم يكن قد حان بعد، وطلبوا من سليمان باشا القدوم إلى القاهرة ومباشرة مهام منصبه.

كما سجل الدمرداشي في تاريخه أن أحد الباشاوات كان أمياً لا يكتب ولا يقرأ[2]، وأن مصر كانت تظل بدون باشا مدة طويلة تتراوح بين أربعة أشهر وثمانية أشهر، يحكم فيها "القائم مقام"[3] في حين كان من المعتاد -في معظم الأحيان- أن لا تزيد المدة التي تفصل بين الباشا المعزول والباشا الجديد عن خمسين يومًا[4].

---

(١) نفسه، ج٢، ورقة ٤٣٩.

(٢) نفسه، ج١، ورقة ٣٧.

(٣) نفسه، ج١، ورقة ٧٥، ٣٨٥، ٣٠٤

(٤) أحمد شلبي: " أوضح الإشارات" مصدر سبق ذكره، ص ١١١، ١١٤،١٣٠.

ومن الباشاوات الذين أعجب بهم الدمرداشي إعجاباً كبيراً الوزير علي باشا الحكيم -في ولايته الأولى على مصر (١١٥٣/١٧٤٠-١١٥٤هـ/١٧٤١م)[1]-ذلك الباشا الذي كان يتمنى حكم مصر ليلتقي بالشيخ البكري؛ بسبب رؤيا منامية رآها أثناء حروبه في أوروبا، بشره فيها الشيخ البكري بالظفر على أعدائه، وتحققت أمنيته، وحين قدم مصر عقد اجتماعاً عاماً في "قراميدان" جمع فيه أكابر مصر جميعاً، وخاطبهم قائلاً: "أنا ما أتيت أرمي فتن، ولا جيت لقتل ناس، أنا ما جيت إلا إلى خلاص المال نقدا في الديوان، ومال صرة الحرمين، والخزينة العامرة ثاني يوم في توت، وأصرف الجوامك الشهرية ثالث يوم في المهلول، والغلال كذلك تدخل الشون العامرة، وأرسل غلال الحرمين، ومن له شيء يأخذه من الشون، ماذا قلتم ؟ وإذا بهم قالوا جميعاً: هذا كلام طيب نرضاه، الفاتحة على هذا الكلام"[2].

(١) حكم مصر في فترة ثانية (١١٦٩هـ/١٧٥٥م-١١٧١هـ/ ١٧٥٧م).

(٢) الدمرداشي: الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج٢، ورقة ٤٧٨.

ولا جدال في أن مصر كانت في أمس الحاجة لمثل هذا الباشا؛ الذي يحاول إحقاق الحق، وإعادة الأمور إلى مسارها الطبيعي، بعد أن تردت الأوضاع في مصر– وكذلك كل ولايات الدولة– إلى هاوية سحيقة؛ إلا أن الدولة العثمانية بسياستها المتسرعة في تعيين وعزل الباشاوات، لم تبق عليه في منصبه أكثر من عام واحد، فعزلته من منصبه، وعادت الأوضاع إلى سيرتها الأولى من تحكم الأمراء ذوي النفوذ في مقدرات مصر وشعبها الكادح.

ومن الأشياء التي تحسب للدمرداشي أنه تابع أخبار باشاوات مصر بعد عزلهم، فكان يذكر –مثلاً– نقل الباشا المعزول إلى ولاية أخرى، أو ترقيته صدراً أعظم في العاصمة العثمانية، أو قتله بأمر السلطان، أو غير ذلك.

ومن هؤلاء الباشاوات إسماعيل باشا، الذي عزل بواسطة المماليك والجند سنة ١١٠٩هـ (١٦٩٧م)، فبعد أن حوسب بواسطة الروزنامجي، وسدد ما عليه من أموال لديوان الروزنامة، ورد خط شريف بتعيينه قائداً عاماً "سر عسكر" على حملة عسكرية كبيرة لمحاربة الفرس، تضم ستة باشاوات آخرين تحت قيادته، وغادر إسماعيل باشا مصر، وتوجه إلى حلب؛ حيث قاد الحملة المذكورة؛ حتى وصل إلى بغداد العراق، وبينما كان إسماعيل باشا يضع خططه الحربية، وينظم صفوف جيشه استعدادًا لنزال الفرس، "وإذا بقابجي باشا أتى بخط شريف، خطابًا إلى حسن باشا بغداد، يطلب رأس إسماعيل باشا وضبط ماله[1]، قرأه، عرف ما فيه، وكان المهردار[2] واقف، سمع قراءة الخط الشريف، وإذا به كتب إلى إسماعيل باشا تذكرة[3]، يعرفه أنه أتى خط شريف بطلب رأسك وضبط أموالك، وأنا قد أعلمتك والسلام، وخلاها من غير إمضا، لما وصلت إلى يده، قرأها كاتب ديوانه، واحتاط علم وفق التذكرة، دبر إلى غطوس القمر، هد،

(١) أي قتل إسماعيل باشا ومصادره أمواله.

(٢) المهردار: من أعوان الباشا وأمين أختامه.

(٣) تذكره: أي رسالة.

وشال، وحمل، وسار طالب بلاد العجم، لما وصل تحت قلعة مدينة من مداين العجم(١)، وإذا به كتب نامه(٢)، إلى ملك العجم يقول فيها: "إني أتيت هارب من ملك آل عثمان، أرسل يأخذ رأسي والروح حلوة، وأنا جيتك تساعدني(٣) لما ينفذ الله حكمه، وأرسلها صحبة كاتب ديوانه عابدين أفندي، فتوجه بها لما وصل تحت ملك العجم، وقابل وزيره، وأعرض عليه النامة، دخل عرف الملك، أرسل له خط: "... مرحبا بك وقد أوليتك حاكم (كذا) على القلعة التي أنت تحتها وعليك الأمان، أتى عابدين أفندي بالخط الهمايوني(٤)، أرسل به إلى ديوان تلك القلعة، قروه(كذا)، فاعزلوا الحاكم القديم من القلعة، وأتت أعيان المدينة سلموا عليه، وأخذوه بموكب فاخر من وسط المدينة، لما طلع القلعة، أقام بها سنتين، وتوفى على فرشه، وما ذاق سلاح) (٥).

---

(١) العجم: أي الفرس.

(٢) نامه: رسالة أو كتاب.

(٣) أي يسعني كرمك.

(٤) خط همايوني: أو كتاب همايوني: رسالة من السلطان أو الملك نفسه. (دكتور/ عبد الجواد صابر: مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ١٣٠).

(٥) أي لم يمت بسلاح، الدمرداشي، مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٥٦، ٥٧، ولعل الرواية المذكورة تنفي ما ذكره البعض أن إسماعيل باشا عين إثر عزله من مصر على باشاوية أخرى. (دكتور/ جلال يحيى، مصر الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٨-١٤٩).

ومثل تلك الروايات العالمية، التي أكثر من إيرادها أحمد الدمرداشي في تاريخه، تعلي من قدره كمؤرخ، وتفيد تنوع الصورة التاريخية في كتابه بين المحلية والعالمية.

الديوان والجمعيات:

من القضايا المهمة التي عالجها الأمير أحمد الدمرداشي بأسلوب يختلف عن معالجة معاصريه، قضية فقدان الديوان العالي الذي يرأسه الباشا لاختصاصاته، وتحول هذه الاختصاصات إلى تلك الجمعيات، التي ابتدعها قادة الأوجاقات العثمانية في الربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري –السابع عشر الميلادي– ثم تولى كبرها أمراء المماليك من بعدهم.

لقد عالج الشيخ أحمد شلبي هذا الموضوع معالجة قيمة، وحضر بنفسه جمعية من هذه الجمعيات برفقة الشيخ إبراهيم الفيومي –شيخ الجامع الأزهر– سنة ١١٣٣هـ (١٧٢١م)[١]، وعالجه –أيضاً– الحاج مصطفى بن إبراهيم؛ إلا أن معالجة الدمرداشي تضيف توضيحاً أكثر، وتدل على فهم أعمق؛ لإيراده العديد من محاضر جلسات الديوان العالي ومحاضر جلسات الجمعيات.

(١) أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤.

فقد أكد الدمرداشي في تاريخه أن الديوان العالي لم يكن يعقد –غالباً– إلا لقراءة الخطوط الشريفة التي ترد من السلطنة، وتاريخه حافل بالأمثلة التي تشير إلى ذلك، والتي تبين –أيضاً– أن المماليك مع استئثارهم بالنفوذ والسلطة دون الباشا، وضربهم بأوامر السلطان العثماني عرض الحائط، كانوا يستقبلون رسل السلطنة بمظاهر الحفاوة والتقدير التي تعبر عن ولائهم وخضوعهم للسلطان العثماني، وحين يرسل الباشا إليهم "التنابيه" –تذاكر الدعوة– للحضور للديوان العالي لقراءة خط شريف وارد من السلطان، كانوا يستجيبون على الفور، وحسبنا أن نورد مثالاً واحداً يبين كيفية عقد الديوان العالي في القرن الثاني عشر الهجري، ففي سنة ١١٠٢هـ(١٦٩٠م) أتى خط شريف –صحبه قابجي باشا– طلع بولاق، نزل له كتخدا الباشا، والأغاوات، وزعيم مصر، بالنقرزان جابوه[١]، دارت التنابيه[٢] على السناجق، والأغاوات، واختيارية السبعة أوجاقات، طلعوا الديوان، وطلع حسن باشا ديوان الغوري،

---

(١) لعله الطبل.

(٢) جمع تنبيه، وهي تذاكر الدعوة لعقد الديوان العالي.

وأوله الأغا الخط الشريف، قبله ووضعه فوق رأسه، وناوله ليد كاتب الديوان، ويكون مكانه دفتردار ناظر الخاصكية ... أجابوا بمزيد السمع والطاعة، قاموا الاثنين لبسوا القفاطين، ونزلوا منازلهم"[١].

ولعل الصورة المذكورة لكيفية عقد الديوان العالي تكفي لأن تكون رداً على علماء الحملة الفرنسية، الذين ادعوا أن الباشا لم يكن يحضر جلسات الديوان بنفسه، وإنما كان يراقب الاجتماع "متخفياً خلف ستارة نافذة تطل على مقر الديوان"[٢]، ذلك الادعاء الخاطئ الذي ردده بعض الكتاب[٣]؛ دون محاولة تحري الحقيقة من المصادر التاريخية التي عاصر مؤلفوها تلك الحقبة، ويعنينا أن نذكر أن النصوص التي وردت في تاريخ الدمرداشي عن الديوان العالي، وطريقة دعوة أعضائه، وكيفية عقد جلساته تعد-أحياناً- أكثر تفصيلاً من البيانات التي أوردها الوثائق الخاصة بالعصر العثماني[٤]، وتلك ميزة ينفرد بها الدمرداشي عن معاصريه من المؤرخين.

---

(١) الدمرداشي: الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج١،ورقة ٩.

(٢) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ٥١ حاشية!

(٣) جورجي زيدان: تاريخ مصر، مرجع سبق ذكره، ج٢ ص١٦، أحمد حافظ عوض: فتح مصر الحديث أو نابليون بونابرت في مصر، طبع القاهرة:(بدون تاريخ)، ص٢٥٠.

(٤) دكتورة/ ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

ولم تختلف اجتماعات الديوان العالي في القرن الثاني عشر الهجري –الثامن عشر الميلادي– التي أرخ لها الدمرداشي –في غالب الأحيان– عن مثل ذلك الاجتماع السابق الذكر، والذي عقد لقراءة الخط الشريف، أما الأمور الخاصة بمصر؛ سواء كانت إدارية أو اقتصادية، فكانت تناقش –في معظم الأحيان أيضاً– في الاجتماعات التي اشتهرت في المصادر التاريخية باسم "الجمعيات".

ويمكن على ضوء ما ورد في تاريخ الدمرداشي تقسيم هذه الجمعيات إلى نوعين:

أولاً: الجمعيات الرسمية: وهي التي يصدر بعقدها خط شريف من السلطان العثماني نفسه، أو بيورلدى "أمر" من الباشا في مصر، لمناقشة مشكلة عامة، فكان يصدر أمر من الباشا بعقد الجمعية في بيت أحد الأمراء، وتكتب التنابيه "تذاكر الدعوة"، وترسل إلى الأعضاء المدعوين لحضور الجمعية مع رسل من فرقة "الجاويشية" المختصين بذلك، ويمثل الباشا فيها وكيله "كتخداه"، وفي بعض الأحيان كان الباشا يدعو إلى عقد الجمعية في الديوان العالي بالقلعة، ويرأس الاجتماع بنفسه(١)، وفي أحيان أخرى كانت تعقد في "قراميدان" بحضور الباشا أيضاً(٢) وأطلق على بعض الجمعيات اسم "ديوان"(٣)، ولعله نوع من الخلط بين المسميين.

(١) الدمرداشي: الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج٢، ورقة ٥٨٦.
(٢) المصدر السابق: ج٢، ورقة ٤٧٥.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ورقة ٥٧٥.

وقد اختلفت نوعية أعضاء الجمعيات الرسمية الواردة في تاريخ الدمرداشي من واحدة إلى أخرى، على حسب الموضوع المعد للمناقشة، فالجمعيات التي تناقش موضوعات خاصة بالدولة العثمانية وأمراء المماليك، كان لا يمثل فيها علماء الأزهر الشريف، وأرباب السجاجيد، وأرباب الحرف، وإنما تقتصر عضويتها على الصناجق، والأغاوات، وقاضي العسكر، وممثل الباشا، من أمثلة ذلك الجمعية التي عقدت سنة ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) بأمر السلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣م) الذي حدد جدول أعمالها في خط شريف، وهو: "سد العجز في الخزينة الإرسالية، والذي وصل إلى مبلغ عشرين ألف عثماني"[١].

(١) نفسه، ج١، ورقة ٣٧.

ويلاحظ أن هذه المشكلة – على الرغم من أهميتها– لم تبحث في الديوان العالي، وإنما صدر الخط الشريف ببحثها وإيجاد حل لها في "جمعية"، دليل على أن هذا الديوان فقد اختصاصاته الرسمية، وغدا الأمر موكلاً إلى أمراء المماليك وأغاوات الأوجاقات العسكرية، –كما سنلاحظ من خلال عرض صورة الجمعية– أنه لم يدع إليها علماء الأزهر، وأرباب السجاجيد، وشيوخ طوائف الحرف، لتعلق موضوعها بالأمراء والأغاوات؛ إذ أنهم بجشعهم وطمعهم وطغيانهم، امتنعوا عن دفع ضرائب الميري، فأوجدوا العجز السالف ذكره في الخزينة الإرسالية[1]، يقول الدمرداشي عن إسماعيل باشا سنة ١١٠٧هـ (١٦٩٥م): "أقام إلى أول ديوان كتب فرمان بالجمعية في بيت حسن أغا بلفيه[2].. كتب على أفندي التنابيه، دارت بهم الجاويشية،

(١) من يقرأ تاريخ" الدرة المصانة"، يجد أخباراً لا تحصى عن تأخير إرسال الخزينة الإرسالية المخصصة للسلطان العثماني، من أمثلة ذلك ما حدث سنة ١١٦٨هـ(١٧٥٤م)؛ إذ أتى خط شريف بطلب ثلاث خزنات في وقت واحد، كانت قد تأخرت بسبب مماطلة المماليك في تسديد الضرائب المستحقة عليهم، وكانت تخص سنوات ١١٦٥هـ(١٧٥١م) ١١٦٦هـ(١٧٥٢م)،١١٦٧هـ(١٧٥٣م) (الدرة، ج٢، ورقة ٥٥٨)، ومن أمثلة استيلاء المماليك على غلال الميري أن واحداً منهم تأخر عليه من الغلال عن سنة واحدة فقط، أربعين ألف أردب قمح وشعير. (الدرة، ج٢، ورقة ٥٣٠، ٥٣١)

(٢) من كبار أمراء الفقارية، تولى منصب أغا أوجاق جمليان، وشغل وظيفة قائم قام أكثر من مرة، وكان أميراً جليلاً، ذا دهاء ورأي وكلمة مسموعة في مصر، توفي سنة ١١١٥هـ(١٧٠٣م)(الجبرتي، ج١، ص ١٤٤، ١٤٥).

باتوا وأصبحوا، أتوا تماما بيت حسن أغا بلفيه، وأتى قاضي العسكر والشهود، ونزل قره، كتخدا الباشا، وقابجي باشا بالخط الشريف، قروه، عرفوا ما فيه، قاموا يهرجوا.. شيء يقول: يضربوا على العشرين ألف عثماني[1]، وشيء يقول يرجعوا بالتنازيل[2]، وشيء يقول يضاف الكسر على المقاطعات[3]، وإذا بحسن أغا بلفيه قال: أنت فين يا حسن أفندي ؟ وإذا به قال: أديني حاضر.

قال له: تعالي فك لنا هذه المشكلة، وإذا به دخل وسط الجمع، وقعد قصاد حسن أغا، وقال: أما الضرب على العشرين ألف عثماني لم يمكن؛ لأنهم داروا في الأوجاقات لم هم في مكان واحد، وأما رجوع التنازيل، تفوت الملتزمين البلاد ويعطل مالهم، وأما المقاطعات لم تتحمل لكون أصحابها يدعوا الخسارة .

(١) لعله يقصد جمعها من الأوجاقات مره ثانية، ومتابعة النص ترجع هذا الفهم.

(٢) لعله يقصد إلقاء التخفيضات في ضرائب الميري.

(٣) أي يضاف العجز على الجمارك. (مقاطعات تعني جمارك).

قال وكيف العمل يا أفندي ؟ وإذ به قال: نأخذ من كل ذقن شعره تبقى ذقن كبيرة، ونجعل على كل كيس من إيراد مصر مضاف جديد صيفي[1]، ألف نصف فضه، نكمل كسر الخزينة العامرة.

وإذا بحسن أغا قال: هو الرأي الصواب، واسترضوا كامل من كان في المجلس على ذلك، وقروا الفواتح، وكتب عليهم القاضي حجة بإقرارهم، أخذ الكتخدا أتباع الباشا .. وقابجي باشا، وطلعوا عند الباشا نقلوا له المجلس من أوله إلى آخره، وقالوا: لم فضه إلا حسن أفندي الروزنامجي"[2].

وكان الباشا بطبيعة الحال يوافق على القرارات التي تتخذ في الجمعيات، والجمعية –السابق ذكرها– لم ترد بهذه الصورة إلا في "الدرة المصانة"، ولعل قرب الدمرداشي من صناع الأحداث، ووظيفته في ديوان الروزنامه في تلك الفترة، كل هذا كان عاملاً هامًا في وقوفه على الأسرار المالية الدقيقة، وتشير –أيضاً– إلى إدراكه لأهمية ما يسجل من أخبار.

---

(١) أي فرض ضريبة جديدة تسمى المضاف الصيفي، وجدير بالذكر أن الوثائق تذكر أن أول مضاف صيفي في مصر كان سنة١٠٧٩هـ (١٦٦٨م) (دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري، ص ١٣٨)، في حين تذكر المصادر التاريخية أن أول مضاف صيفي في مصر كان سنة ١٠٧٤هـ (١٦٦٤م). (انظر: الموفي: تراجم الصواعق، النسخة المخطوطة، ورقمه ٦٠٩).

(٢) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٣٧، ٣٨، وحسن أفندي المذكور في المتن هو الذي عمل معه المؤرخ في وظيفة "ابن خزنه".

وأما الجمعيات التي مثلت فيها طوائف المجتمع المصري، فغالباً كانت تتعلق بمشكلة عامة تمس مصالح المصريين، ومن أمثلتها الجمعية التي عقدت سنة ١١١٤هـ (١٧٠٣م) على إثر نشوب ثورة عارمة في القاهرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الناجم عن انتشار الغش في العملة، فقد توجه الثائرون إلى الجامع الأزهر؛ حيث تزعم العلماء الثورة وكتبوا "عرض حال" رفعوه للباشا، فأمر بعقد جمعية في بيت حسن أغا بلفية -أيضاً- حضرها أرباب السجاجيد "السادات والبكرية"، ونقيب الأشراف، وعلماء الأزهر، والصناجق، والأغاوات، واختيارية السبعة أوجاقات، وكتخدا الباشا، وقاضي العسكر، وكان جدول أعماله: "إبطال الفضة المقصوصة التي تسببت في ارتفاع الأسعار، وتوفير الجدد النحاس، وخفض أسعار السلع"[١].

ويلاحظ أن هذه الجمعية ضمت إلى عضويتها أعضاء آخرين بخلاف الجمعية السابقة، منهم أرباب السجاجيد، ونقيب الأشراف، وعلماء الأزهر؛ لتعلق جدول أعمالها بمصالح الرعية، وكان يمثلهم في تلك الحقبة أعضاء الهيئات الدينية المذكورة .

(١) المصدر السابق،ج١، ورقة ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

وجدير بالذكر أن بعض باشاوات مصر، استغلوا الجمعيات الرسمية للتخلص من الأمراء الأقوياء ذوي النفوذ والسيطرة، وذلك بالاتفاق مع أعداء هؤلاء الأمراء على قتلهم في جمعية؛ مثل تلك الجمعية التي عقدت بأمر من باكير باشا سنة ١١٤٩هـ (١٧٣٦م) للقضاء على الفقارية بزعامة الأمير محمد بك قطامش، والتي سبق عرضها أثناء حديثنا عن تاريخ مصطفى ابن إبراهيم(١).

ثانياً: الجمعيات غير الرسمية: ويمكن أن يطلق عليها–أيضاً– جمعيات سرية؛ لأنها تعقد دون علم الباشا، وهي الجمعيات التي أصدرت الدولة العثمانية في سنة ١١٣٨هـ (١٧٢٥م) قرارا بتحريم عقدها(٢)، ولكن الأمراء لم يعيروا هذا القرار أو الخط الشريف أدنى اهتمام واستمروا في عقد هذه الجمعيات السرية، وكانت تعقد –في الغالب الأعم– لعزل الباشا القائم بالحكم، فتعقد في بيت أمير منهم، ويمثل فيها –إلى جانب الصناجق والأغاوات– علماء الأزهر، وأرباب السجاجيد، ونقيب الأشراف،

---

(١) انظر: ص ٣٢٨ من الدراسة.

(٢) احمد شلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٨ .

ليضفوا على عزله الصفة الشرعية، وشيوخ طوائف الحرف، وكبار التجار، ليكون عزلهم للباشا مطلبا شعبياً[1]، وتاريخ الدمرداشي لا يختلف في هذا الشأن عن تواريخ معاصريه، مثل أحمد شلبي بن عبد الغني ومصطفى بن إبراهيم.

الوظائف:

يزخر كتاب "الدرة المصانة" بحشد كاثر من مسميات وظائف ديوان الروزنامة، ودار الضرب، وهذا أمر طبيعي لاشتغال مؤلفه–في بدء حياته– في الديوان المذكور، ولاهتمامه الواضح بالجوانب الاقتصادية، وقد وردت هذه المسميات متفرقة في مؤلفات مؤرخي العصر العثماني، لكن إيرادها في تاريخ الدمرداشي يعد ظاهرة علمية واضحة، ولم يفقه في الإشارة إليها غير حسين أفندي الروزنامجي، في إجاباته عن أسئلة إستيف Esteve الفرنسي.

---

(١) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٢٥٨– مجرد مثال.

فإلى جانب الروزنامجي، ذكر الدمرداشي، باش خليفة الروزنامة، وخلفاء الروزنامة(١)، وكاتب

المقاطعات(٢)، ومباشر الروزنامه(٣)، وكاتب الخزينة(٤)، وكاتب كسر الميزان(٥)، والمحاسبجي(٦)، وبين أن "باش خليفة الروزنامة" كان يرقى رونامجيًا، في حالة خلو ذلك المنصب بموت صاحبه أو عزله(٧)، وأن بعض الروزنامجية كانوا يسجلون في الدفاتر الرسمية أرقاماً غير حقيقية، وأن أحدهم اختلس أموال الروزنامة، ثم سجلها في حساب المصروفات، وحين كشف أمره هرب إلى الشام ومعه أموال طائلة من حصيلة الميري(٨).

---

(١) كان خلفاء الروزنامة أربعة يرأسهم باش خليفة الروزنامة، وذكرهم حسين أفندي أحيانا باسم القلفاوات الأربعة، ومهمة باش خليفة الروزنامة: أنه كان نائباً للروزنامجي ورئيساً لموظفي الديوان أما الخلفاء الثلاثة فرتبهم كالآتي: ثاني خليفة وظيفته قيد البلاد الموقوفة على الكسوة الشريفة، وأسماء الملتزمين، ومقدار الميري المقرر عليهم ومصاريفه، ثالث خليفة: وظيفته: قيد تذاكر التمكينات المرتبة بالمصاريف الأميرية، رابع خليفة: عليه عمل حسابات الأوجاقات العسكرية السبعة مع أفنديتهم. (انظر: الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، الأسئلة ٢، ٣، ٤، ٥ من الباب الخامس، ص ٢٦، ٢٧).

(٢) لعله يقصد الجمارك (دكتورة ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٦).

(٣) لم يرد في إجابات حسين أفندي وظيفة بهذا الاسم، ولعله مباشر الغلال، أي المسئول عن تحصيلها من الملتزمين (مصطفى بن إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ورقة ٨٣).

(٤) كتبة الخزنة اثنان، يساعدهما أربعة آخرون، مهمتهم ضبط الوارد والمنصرف من مال الميري. (الروزنامجي: مصدر سبق ذكره، السؤال السادس عشر من الباب الخامس، ص٣١).

(٥) لعله المسئول عن كيفية سد العجز في الموازين، أو الفارق في موازين ومكاييل الغلا الداخلة للميري والمنصرفة عنه، وهو ما يسمى"فرط الكيل".

(٦) أفندي المحاسبة: وظيفة تسجل مستحقات السلطنة من السكر والأرز والعدس وغير ذلك(الروزنامجي: المصدر السابق، السؤال العاشر من الباب الخامس، ص ٢٨،٢٩.

(٧) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ورقة٤٣١.

(٨) المصدر السابق، ج١، الزوراق٢٧، ٢٩، ٢١٨، ٢١٩.

وأما عن دار الضرب (دارسك العملة)، فقد انفرد الدمرداشي بإيراد أخبار عديدة لم نعثر عليها في المصادر الأخرى، منها كيفية تغيير العملة باسم السلطان الجديد، فقد جرت عادة سلاطين الدولة العثمانية بتغيير العملات المضروبة باسم السلطان السابق، كلما اعتلى سلطان جديد العرش فعند تولية السلطان عثمان الثالث-مثلاً-سنة ١١٦٨هـ(١٧٥٤م)، "أتى أغا بالسكة والخطبة والزينة، وشنك مدافع من الأبراج في القلعة، وإذا بالباشا أحضر أمين دار الضرب أخذ منه السكة القديمة، حطها في كيس السكك، وختم عليها، وحطوهم في موضعهم في خزانة الديوان، وأعطاه السكة الجديدة باسم السلطان عثمان خان، زر محبوب، ذهب كامل، ونصف تحرير مثل الأول، فعملوا شنك مدافع، ودعوا باسمه فوق المنبر"(١).

---

(١) المصدر نفسه،ج٢، ورقة ٥٧٩.

مثل هذه الصورة لها نظائر كثيرة في تاريخ الدمرداشي، وسبق أن ذكرنا في مواطن عدة أن كثرة تغيير العملات في مصر، نجم عنه أضرار لا تحصى وقعت على كاهل المصريين، فقد كان عليهم تحمل فارق السعر بين العملة القديمة الملغاة، والعملة الجديدة (المضروبة) باسم السلطان الجديد؛ مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع في أسعار السلع الضرورية.

أما عن وظائف دار الضرب، فذكر منها الدمرداشي: أمين دار الضرب، وسكة زان، وصاحب عيار، وكتبة دار الضرب[1].

(١) أمين دار الضرب: لقب -أحياناً- بالمعلم، وهو المسئول الأول عن سك العملة، وكان في الغالب يهوديا، سكه زان: مهمته صناعة العملات القديمة، صاحب عيار: وظيفته ضبط عيار الذهب أو الفضة أو النحاس الذي صنعت منه العملات في تلك الآونة، وأما الكتبة: فواضح أن وظيفتهم تسجيل الوارد والمنصرف من العملات، وغير ذلك مما يخص دار سك العملة.

المجتمع المصري:

يستطيع الدارس لتاريخ الدمرداشي التعرف على جوانب عديدة من المجتمع المصري في العصر العثماني، من أمثلة ذلك حديثه عن التركيب الطائفي لهذا المجتمع، وهو تركيب انتظم فيه المصريون على اختلاف حرفهم وأعمالهم ومذاهبهم، وكانت الطائفة بمثابة منظمة اجتماعية واقتصادية لها دستورها غير المكتوب من العادات والتقاليد الموروثة، ولها شيخ يتولى شئونها وينظم علاقاتها بالحكومة، فيما يختص بالضرائب وحفظ النظام داخل الطائفة ورعاية مصالحها، وقد شجعت الدولة العثمانية هذا الوضع كي يساعدها على حفظ النظام بين السكان، والاتصال بالأهالي أرباب الحرف عن طريق شيوخهم[١]، وكان من النادر أن يخرج الأبناء عن الطائفة التي انتظم فيها آباؤهم، ليلتحقوا بطائفة أخرى؛ بل كانوا يتوارثون مهن وحرف آبائهم وينضمون لنفس الطائفة التي كان آباؤهم تابعين لها[٢]، ورأينا في موضع سابق أن شيوخ الطوائف كانوا يمثلون في الجمعيات التي دأب على عقدها أمراء المماليك في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) .

---

(١) دكتور/ محمد صالح منسي: حركة اليقظة، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

(٢) علماء الحملة الفرنسية: مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٤٧، وانظر: أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤-١٤، الرافعي: تاريخ الحركة القومية، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٦١.

ومن الوقائع التي ساقها الدمرداشي عن كيفية تعامل الجهاز الإداري في مصر مع الطوائف المهنية أنه في سنة١١١٤هـ(١٧٠٣م) قامت ثورة عارمة في القاهرة على إثر ارتفاع أسعار السلع بسبب الغش في العملة، وتوجه الثائرون إلى الجامع الأزهر، فقام العلماء بكتابة (عرض حال) قدموه للباشا بخصوص شكوى المصريين، فأمر قرا محمد باشا (١١١١/١٦٩٩م-١١١٦هـ/١٧٠٤م) بعقد جمعية لبحث الأمر وإيجاد حل للخروج من تلك الأزمة، وفي الجمعية قرر المجتمعون أن يتولى قائد أوجاق الإنكشارية، ويدعى علي أغا، فحص الأمر، والضرب بيد من حديد على تجار السوق السوداء الذين يخفون السلع، وقام على أغا بمهمته خير قيام؛ إذ أحضر شيخ الطحانين، وشيخ الخبازين، وأتى بإردب قمح من بولاق، وغربله وطحنه، ووضع سعراً عادلاً للخبز،

كما أحضر شيخ تجار البن، وشيخ تجار الصابون، وشيخ المعصرانية، وشيخ وكالة الزيت الطيب، وشيخ الجزارين، وشيخ القبانية، وشيخ السكرية، وكتب للجميع قائمة بالأسعار الجديدة العادلة، وصدق الباشا على تلك القائمة وتابع على أغا تنفيذها بكل حزم، فانخفضت الأسعار، وهدأت الأحوال[1].

ولعل أسماء الطوائف السابق ذكرها يشير إلى أن عددها كان أكثر من السبعة، خلافًا لما رآه البعض[2].

ومن الطريف أن الشحاذة كانت طائفة معترفا بها من الدولة، وارتبط أعضاؤها بصلات قوية مع كبار أمراء مصر في العصر العثماني، فالدمرداشي يذكر في حوادث سنة ١١٠٥هـ (١٦٩٣م) أن إبراهيم بك أبا شنب خرج على رأس حملة عسكرية لمساعدة الدولة العثمانية في حروبها في كريت، وحين خرج من القاهرة: " نزل في قصر الحلى، وشيخ الشحاتين في ركابه مع طايفته، وهم يصرخوا، ويقولوا: الله يردك علينا يا بيك سالم؛ لأنه كان يعرفهم بالواحد" [3].

ثم يذكر عند عودته في نفس السنة قوله: " وإذا بإبراهيم بيك شنب طلع بندر إسكندرية، أرسل ساعي لكتخداه، نزل الحلى بالمعازق النحاس

(١) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ١٠٦، ١٠٧.

(٢) إبراهيم زكي: الحالة المالية والتطور الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٣) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة١٧.

والطباخين يعملوا له سماط، أخذ الشحاتين خبر، جمعوا من بعضهم أربعة وعشرين ألف نصف فضه، اشتروا بهم حصان معبأ مزركش، وسرج مغرق، ورشمه، ورخت، وغداره، ودبوس، وركاب مطلي، فلما طلع الحلي، ونزل على السماط، قدموا له تلك الحصان المرخت، فقبله منهم، وقطع لهم وصول بثلاثين ألف فضه، بات تلك الليلة، وعند الصباح ركب حصان الشحاتين وطلع عند الباشا خلع عليه قفطان السلامة"[1].

ومثل هذا النص وغيره من النصوص تصور التركيب الطائفي للمجتمع، وهو تركيب انتظم فيه جميع أفراد المجتمع المصري على اختلاف حرفهم وأعمالهم ومذاهبهم، فنجد أصحاب كل حرفة مهما بلغت درجة انحطاطها لها مكانها في هذا المجتمع، ويعترف بها رجال الدولة ويتعاملون معها على هذا الأساس.

ومن العوامل التي كانت تؤثر في اقتصاديات المجتمع المصري، وعني الدمرداش بإيرادها في تاريخه عناية كبيرة، كثرة "الفرد"، وهي ضرائب غير قانونية فرضها أمراء المماليك على المصريين؛ دون الرجوع إلى الدولة، أو إذن من الباشا، وقد عانى المصريون من جراء هذه "الفرد" عناء مراً، نذكر منها:

---

(١) المصدر السابق،ج١، ورقة ١٨، ١٩.

فردة على بك الدمياطي سنة ١١٥٥ هـــ(١٧٤٣م) بسبب محاربته عربان العقبة والأزلم الذين كان شرهم قد تزايد لحجاج بيت الله الحرام أثناء ذهابهم إلى أراضي الحجاز أو عودتهم منها، وبعد أن كسر الأمير المذكور شوكة هؤلاء العربان، فرص "فردة" على الفلاحين في ريف مصر كلها، وجعل القرية ضعف الكفر، فالقرية فردها خمسة آلاف نصف فضة، وأما الكفر، ففردته ألفان وخمسمائة نصف فضة[1]، وجمع بهذه الطريقة أموالا لا تحصى دون أدنى معارضة.

ومن الفرد الغريبة التي وردت في "الدرة المصانة" فردة إبراهيم كتخدا القازدغلي، فقد زين له أحد السماسرة أن يفرض "مال حماية" على جلود "الجاموس والبقر" الذي يذبح في أقاليم مصر في المناسبات الدينية المختلفة، فأصدر أوامره إلى جميع أقاليم الوجهين البحري والقبلي

(١) نفس المصدر،ج٢، ورقة ٤٩٠، ٤٩١، وعن ترجمة على بك الدمياطي، انظر: الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٧٤.

أن لا تباع جلود الحيوانات المذبوحة إلا في وكالته بالقاهرة، "فالذي كانوا يتصرفون فيه بعشرة محبوب، يفصله بستة، والذي بثمانية يدفع فيه خمسة، والذي بستة يأخذه بأربعة، على هذا الشكل"[١]، وجمع بهذه الطريقة الجلود من أقاليم مصر، وباعها للأجانب، وحصل على أموال تفوق الحصر[٢].

وزاد الطين بلة أن أحد أمراء المماليك، ويدعى "رضوان كتخدا الجلفي"- قسيم إبراهيم بك سالف الذكر- فرض رسومًا جمركية على القمح الوارد من الصعيد إلى القاهرة للاستهلاك المحلي، فكان يحصل على الإردب الواحد بستة أنصاف فضة[٣]، فارتفعت أسعار الغلال تبعًا لذلك، ولم تعد في متناول سكان القاهرة .

ومن العوامل التي تسببت في انهيار الأمن في مصر، انتشار قبائل العربان، وتكرار اعتدائها على السكان الآمنين، ونهب أموالهم وممتلكاتهم، دون أن تتخذ السلطات إجراء حاسما للحد من ذلك، وقد أدى هذا بطبيعته الحال إلى حدوث أزمات اقتصادية واضطرابات في الأمن.

---

(١) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج٢،، ورقة ٥٦٣.

(٢) المصدر السابق، نفس الورقة، وعن ترجمة القازدغلي، انظر: الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(٣) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ورقة ٥٧٨، وعن ترجمة رضوان كتخدا انظر: الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٨٤، وعن طغيان المماليك انظر: جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب على أحمد شكري، القاهرة، (بدون تاريخ) ص ص ٢٢-٢٨.

ومن الروايات التي انفرد الدمرداشي بإيرادها كاملة غير مبتورة، تدليلاً على خطر تلك القبائل وتهاون السلطات القائمة في مصر في ردعها وزجرها، ما حدث في عهد حسين باشا (١١٠٩/١٦٩٧-١١١١هـ/١٦٩٩م) فقد كثرت اعتداءات قبائل المغاربة والضعفا والنجما على أهالي بني سويف والبهنسا بالوجه القبلي، فكانوا ينهبون أموالهم وينتهكون حرماتهم، ولم يتخذ الباشا موقفًا حازمًا دفعا لشرهم؛ رغم تكرار الشكوى منهم؛ الأمر الذي اضطر معه فلاحو بني سويف والبهنسا إلى رفع شكواهم للسلطان العثماني مباشرة؛ بعد أن سئموا تكرار الشكوى للباشا المذكور، ولم يجدوا من يحمل شكواهم غير عالم أزهري من علماء بني سويف، يدعى "الشيخ محمد"، فكتبوا "عرض محضر" السلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣م) يشرحون فيه شكواهم من العربان، انفرد الأمير أحمد الدمرداشي -دون غيره من المؤرخين- بإيراد صورته، التي قالوا فيها: "بعد الدعاء والثناء إننا يا صاحب السعادة في ضيق من عربان المغاربة والضعفا والنجما، يدهكون زرعنا، ويأكلون عيشنا، ويفسدون حريمنا،

وكل ما نرسل نشتكي إلى الحاكم وكيلكم بمصر، يرسل لنا جردة[1] سنجق وأغاه إسباهية يكلفهم[2]، يمتنعوا العرب في الجيل، ويرسلوا يعملوا للجردة مصلحة[3]، يأخذوها منهم ويروحوا مصر، فتأتي العرب ثاني وتتاخذ منا أضعاف ما حطيناه[4]، وهم نوازل على الإقليمين لم يكونوا من عربانها، وكل راع يسأل عن رعيته، ونحن عرفناكم في دار الدنيا، خوفاً لئلا تقولوا لنا يوم السؤال بين يدي الله تعالى: ليس لي علم، والأمر أمركم، أطال الله في عمركم، ودام نصركم، والسلام" [5] .

ويذكر الدمرداشي أن الشيخ محمد سافر بالعرض المذكور من بني سويف إلى الإسكندرية، ثم استقل سفينة تجارية إلى استانبول، وهناك التقى بمفتي السلطنة، الذي ترجم شكوى أهالي بني سويف والبهنسا من العربية إلى التركية، وأرسل بها إلى الصدر الأعظم، ومن حسن الطالع أن كتخدا الصدر الأعظم كان موظفاً سابقاً في إقليم جرجا بمصر، فشرح له الأضرار التي تلحق بالأهالي في الصعيد من تكرار اعتداءات العربان عليهم؛ خاصة المغاربة والضعفا والنجما،

---

(١) يقصد تجريدة عسكرية.

(٢) أي أن أهالي بني سويف والبهنسا كانوا يتحملون كل مصاريف التجريدة، من مأكل ومشرب وهدايا وغير ذلك.

(٣) أي رشوة.

(٤) كذا النص.

(٥) الدمرداشي الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٥٩.

وأيضاً قبيلة هوارة التي ترفض الخضوع للقوانين العثمانية المعمول بها في مصر، وأن هؤلاء العربان لا يسددون ما عليهم من أموال وغلال الميري، بسبب استمالتهم للأمراء ورشوهم، فقام الصدر الأعظم بدوره بعرض شكوى أهالي بني سويف والبهنسا على السلطان العثماني، واستصدر خطًا شريفًا لحسين باشا –في مصر– بضرورة القضاء على عربان المغاربة والضعفا والنجما، وإراحة أهالي هذين الإقليمين من شرهم(١).

ويستفاد من هذه الرواية –التي اقتصرنا على طرف منها– أنه غدا من نافلة القول أن نعلق أو نعقب على أضرار العربان في ريف مصر في العصر العثماني، فقد كانوا شرًا مستطيرًا، عاثوا فسادًا في مصر كلها من أقصاها إلى أقصاها، ويستفاد منها – إلى جانب ذلك– أن المصريين عامة اعتبروا علماء الأزهر ممثلين عنهم؛ ليس عند الباشا فحسب، ولكن لدى الباب العالي، والسلطان العثماني نفسه، وأن علماء الأزهر لم يقتصر دورهم على القاهرة، وإنما امتد إلى مختلف أقاليم مصر، ولا ريب في أن هؤلاء العلماء تحلوا بصفات جعلتهم جديرين بتلك المكانة الرفيعة في أفئدة المصريين، أهمها: سعة العلم،

---

(١) المصدر السابق، ج١، ورقة ٦٠، ٦١ وانظر: في معالجة هذه القضية، دكتور/ عبد الجواد صابر: مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٢-٩٤.

والخلق القويم، والزهد، والتقوى، والشجاعة في قول الحق، ومن جهة أخرى تؤكد هذه الرواية -وغيرها مما يجل عن الحصر- أن تاريخ الأمير أحمد الدمرداشي كتخدا غربان حوى معلومات تستوجب من الدارسين والباحثين أن يولوا وجوهم شطره، ينقبون فيه ويمحصون، وسيجدون بين دفتيه ما يأملون.

بين الدمرداشي والجبرتي:

ولد الشيخ عبد الرحمن الجبرتي سنة ١١٦٧هـ(١٧٥٤م)[١]؛ أي قبل وفاة الدمرداشي بعامين على أقل تقدير، واختلفت نشأته وبيئته عن نشأة وبيئة الدمرداشي، فالجبرتي سليل أسرة اشتهرت بالثراء والجاه والعلم، بينما انتمى الدمرداشي إلى طائفة الأجناد، وتلقي تعليماً خاصًا أهله لأن يكون رجل إدارة وحرب، ودخل ميدان التأريخ بدافع الرغبة والهواية، ومحاولة التشبه بالعلماء، وحرصه على تسجيل وقائع عصره؛ خوفا من اندثارها، وصاغ كتابه بأسلوب عامي لا يمكن أن يقارن بأسلوب الجبرتي، ولعل نشأة الدمرداشي العسكرية، وطريقته في استخدام اللغة،

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٨٧.

كانت السبب الذي جعل الجبرتي ينظر إلى كتاب الدمرداشي –وكتب أقرانه– من عل[1]، باعتبار أن محصولهم العلمي وأساليبهم تهبط كثيرا عن محصول الجبرتي وأسلوبه، ومن جهة أخرى فقد أنهى الدمرداشي تاريخه بحوادث سنة ١١٦٩هـ (١٧٥٥م) في حين شرع الجبرتي في تنسيق مادته التاريخية التي جمعها عن تاريخ مصر في القرن الثاني عشر الهجري، ليؤلف كتابه" عجائب الآثار" سنة ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)[2]؛ أي أن الفارق بينهما يربو على نصف قرن.

وعلى الرغم من كل هذه الجوانب التي باعدت بين المؤرخين، أستطيع القول بارتياح تام أن "الدرة المصانة" كانت من المصادر التاريخية المهمة التي اعتمد عليها الجبرتي في تأليف كتابه: "عجائب الآثار"، وأن هناك وجهين من الشبه بين منهج الدمرداشي ومنهج الجبرتي، وهما:

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص١١.

(٢) المصدر نفسه،ج١، ص٢٦٢.

أولاً: اتخذ الجبرتي من سنة ١٠٩٩هـ(١٦٨٧م) بداية التأريخ لمصر في العصر العثماني[1]، وهذا ما صنعه الدمرداشي أيضاً.

ثانياً: افتتح الجبرتي تأريخه لمصر في العصر العثماني بنفس الطريقة التي استهل بها الدمرداشي تأريخه لمصر أيضاً فقد تحدث عن انقسام مصر إلى طائفتين أو فرقتين؛ فقارية، وقاسمية[2]، ونقل في تعليل ذلك روايتين؛ إحداهما منقولة عن كتاب "أوضح الإشارات" لأحمد شلبي بن عبد الغني[3]، والثانية منقولة عن كتاب "الدرة المصانة"، للدمرداشي- سنذكرها بعد قليل- .

والحقيقة أن الجبرتي كان يلخص روايات الدمرداشي ويصوغها بأسلوبه البارع؛ سواء في سرده للأخبار، أو في صياغته لتراجم العلماء والأعيان والأمراء، وحسبنا أن نسوق في هذا المقام روايتين فقط؛ تدليلاً على أن الجبرتي استفاد من كتاب "الدرة المصانة" استفادة كبيرة.

---

(١) نفسه، ج١، ص٤٣.
(٢) نفسه، ج١، ص ص ٢٩-٤٢.
(٣) احمد شلبي: أوضح الإشارات مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣، ٢٨٤.

الرواية الأولى: عن أصل القاسمية والفقارية، قال الجبرتي: ".. وقيل ... إن أصل القاسمية ينسبون إلى قاسم بك الدفتردار.. والفقارية نسبة إلى ذي الفقار بك الكبير، وأول ظهور ذلك من سنة خمسين وألف، والله أعلم بالحقائق، واتفق أن قاسم بك المذكور أنشأ في بيته قاعة جلوس .. وتأنق في تحسينها، وعمل فيها ضيافة لذي الفقار بك أمير الحاج المذكور، فأتى وتغدى عنده بطائفة قليلة، ثم قال له ذو الفقار بك: وأنت أيضاً تضيفني في غد، وجمع ذو الفقار مماليكه في ذلك اليوم؛ صناجق وأمراء، واختيارية في الوجاقات، وحضر قاسم بك بعشرة من طائفته، واثنين خواسك خلفه والسعاة والسراج، فدخل عنده في البيت وأوصى ذو الفقار أن لا أحد يدخل عليهما إلا بطلب، إلى أن فرشوا السماط، وجلس صحبته على السماط، فقال قاسم بك: حتى يقعد الصناجق والاختيارية، فقال ذو الفقار: إنهم يأكلون بعدنا، هؤلاء جميعهم مماليكي،

عندما أموت يترحمون عليَّ ويدعون لي، وأنت قاعتك تدعو لك بالرحمة؛ لكونك ضيعت المال في الماء والطين، فعند ذلك، تنبه قاسم بك، وشرع ينشئ إشراقات كذلك، وكانت الفقارية موصوفة بالكثرة والكرم، والقاسمية بكثرة المال والبخل، وكان الذي يتميز به أحد الفريقين عن الآخر إذا ركبوا في المواكب أن يكون بيرق الفقاري أبيض ومزاريقه برمانه، وبيرق القاسمية أحمر ومزاريقه بجلبه[1].

والرواية السابقة منقولة من "الدرة المصانة "؛ لأنها لم ترد في غيره من التواريخ التي نعرفها حتى الآن، وللتشابه الكبير في طريقة العرض، واستخدام الجبرتي لمعظم الألفاظ، وعبارات الحوار الموجودة في "الدرة المصانة"[2]؛ مع حرص الجبرتي على صياغتها بأسلوب أقرب إلى الفصحى منه إلى العامية الدارجة التي وردت بها في تاريخ الدمرداشي .

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص ٤١، ٤٢.

(٢) الدمرداشي: مصدر سبق ذكره، ج١، ورقة ٢، ٣، ٤، ٥.

والرواية الثانية التي نسوقها -كمثال فقط- هذه الرواية التي لخصها الجبرتي من "الدرة المصانة" عن ولاية على باشا الحكيم الأولى على مصر سنة ١٠٥٣هـ (١٧٤٠م) قال الجبرتي: " ... ثم تولى ... الوزير على باشا الحكيم أوغلي[١]، وهي توليته الأولى بمصر، فدخل مصر في شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وخمسين، إلى عاشر جمادى الأولى سنة ١١٥٤ ... وعمل علي باشا أول ديوان بقراميدان بحضرة الجم الغفير، وقرأ مرسوم الولاية بحضرة الجميع، ثم قال الباشا: أنا لم آت إلى مصر لأجل إثارة فتن بين الأمراء، وإغراء ناس على ناس، وإنما أتيت لأعطي كل ذي حق حقه، وحضرة السلطان أعطاني المقاطعات[٢]، وأنا أنعمت بها عليكم، فلا تتعبوني في خلاص المال والغلال، وأخذ عليهم حجة بذلك، وانقض المجلس، ثم إنه سلم على الشيخ البكري، وقال له: أنا بعد غد ضيفك، ثم ركب وطلع إلى السراية، وأرسل إلى الشيخ البكري هدية وأغناماً وسكراً وعسلاً ومربات، ونزل إليه في الميعاد، وأمر ببناء رصيف الجنينة التي في بيته، وكان له فيه اعتقاد عظيم لرؤيا مناميه رآها في بعض سفراته، منقولة عنه مشهورة، وكانت أيامه أمنا وأمانا، والفتن ساكنة، والأحوال مطمئنة"[٣].

---

(١) أوغلي: معناه عبد السلطان (دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثالث، ص ٧٧) .

(٢) أي الجمارك.

(٣) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٢٧.

والرواية المذكورة ملخصة من "الدرة المصانة"[1]، وصاغها الجبرتي بأسلوبه الذي يختلف كثيراً عن أسلوب الدمرداشي، وتؤكد هذه المقارنة الموجزة.

أولاً: اعتماد الجبرتي على كتاب" الدرة المصانة" للأمير أحمد الدمرداشي في تأليف تاريخه "عجائب الآثار"، وأن هذا الكتاب يعد من مصادر الجبرتي المهمة .

ثانياً: أن هذا الكتاب كان موجوداً في مصر، ومعروفا لدى فئات المثقفين بها في الثلث الأول من القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) على أقل تقدير[2]، حتى امتدت إليه يد آثمة، وتمكنت من الحصول عليه، واستقر به المقام في المتحف البريطاني بلندن، ولاشك أنه يستنفر الباحثين الغيورين على تراث مصر لتحقيقه تحقيقًا علمياً ونشره حتى تعم الفائدة.

---

(١) الدمرداشي: الدرة المصانة، مصدر سبق ذكره، ج٢، الأوراق، من ٤٧٣- ٤٧٩ .

(٢) ويجدر بنا أن ننوه مرة ثانية إلى أن النسخة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة مكتوبة في جامع على بك بالقاهرة، سنة ١٢١٥هـ (١٨٠٠م)، بتقرير الناسخ نفسه. (الدرة، ج٢، ورقة ٥٨٩).

الفصـــل الثامـــن

معاصـــرو الجبرتـــي

ظهر ثلاثة من العلماء في أوائل القرن الثالث عشر الهجري ألفوا كتباً في تاريخ مصر؛ غير أن مؤلفات بعضهم لم ترق إلى مستوى المؤلفات التاريخية التي خلفها رجال القرون الثلاثة السابقة على هذا القرن، ولم ترق –أيضاً– إلى مستوى ما شهدته مصر في الربع الأخير من القرن الثاني عشر الهجري، والربع الأول من القرن الثالث عشر من أحداث تاريخية على جانب كبير من الأهمية والخطورة، بدءً بحركة علي بك الكبير الاستقلالية عن الدولة العثمانية سنة١١٨٣هـ(١٧٦٩م) ومروراً بالحملة الفرنسية سنة ١٢١٣هـ(١٨٠٥م) ولعل مرجع ذلك –كما سيظهر من خلال هذا العرض– أن بعض هؤلاء المؤرخين اتخذوا الكتابة في علم التاريخ وسيلة لتبرير مواقفهم إزاء ما وقع في مصر من حوادث، أو زلفى لذوي الشأن في عصرهم؛ إلى جانب أن التأريخ لم يكن شيئاً أصيلاً بالنسبة للبعض الآخر.

وسنتناولهم بالدراسة تباعاً:

أولاً: الشرقاوي :

أول من نعرفهم ممن كتبوا في تاريخ مصر في القرن الثالث عشر الهجري الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الأزهري الشافعي، الشهير بالشرقاوي، شيخ الجامع الأزهر.

ولد الشيخ الشرقاوي بقرية الطويلة التابعة لمحافظة الشرقية في حدود سنة ١١٥٠هـ(١٧٣٧م) وحين شب عن الطوق، وأتم حفظ القرآن الكريم نزح إلى القاهرة، والتحق بالأزهر الشريف؛ حيث تتلمذ على أشهر علماء عصره، منهم: الشهابين الملوي والجوهري، والحفني، والدمنهوري، وغيرهم من أعلام الشيوخ في هذه الآونة، وعكف على الدرس والتحصيل؛ حتى تقدم في العلوم وأصبح أهلاً للتدريس، فجلس يدرس في الجامع الأزهر، ومدرسة السنانية بالصنادقية، ورواق الجبرت، والمدرسة الطبرسية، وأفتى في مذهبه، وبرز في الإلقاء والتحرير[1].

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ٣٧٥.

ويبدو أن الشرقاوي لم يكن محل تقدير الجبرتي؛ إذ نجد في ترجمته له كثيراً من المغامز والسخرية والتحامل، فيذكر -مثلاً- أنه كان في مستهل حياته رقيق الحال لا يأنف من قبول الهدايا والهبات، أو التطفل على موائد الكرام في المناسبات الدينية والمآتم[1]، وحين توفى الشيخ أحمد العروسي: شيخ الأزهر سنة ١٢٠٨هـ (١٧٩٤م)، اختير بعده لمشيخة الجامع الأزهر، وكان قد نافسه عليها الشيخ مصطفى الصاوي، ثم تم الاتفاق على اختيار الشرقاوي؛ على أن يحتفظ الصاوي بوظيفة التدريس بالمدرسة الصلاحية[2]، وكانت من وظائف مشيخة الجامع الأزهر في تلك الآونة[3].

وكان عهد الشرقاوي بمشيخة الأزهر عهد اضطراب وفتنه؛ إذ عاصر أواخر العصر العثماني الذي انفرد فيه المماليك بالأمر دون العثمانيين، وساموا المصريين خسفاً وتنكيلاً دون خوف من عقاب، أو وازع من ضمير، كما شهدت مشيخته- أيضاً- قدوم الفرنسيين إلى مصر سنة ١٢١٣هـ(١٧٩٨م) وهرب -مع من هرب- من القاهرة بعد معركة (إمبابة).

---

(١) المصدر السابق، ج٣، ص٣٧٦.

(٢) تقع بخط بين القصرين بالقاهرة، بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٠هـ(١٢٤٢م)، ورتب فيها دروساً للفقه على المذاهب الأربعة. (المقريزي، الخطط ج ٢، ص ٣٧٤).

(٣) الجبرتي مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ٣٧٦، ٣٧٧.

ولم يعد إلا بأمان من الفرنسيين، وحين أنشأ نابليون بونابرت –قائد الحملة– الديوان، أصبح الشرقاوي عضوًا فيه ثم رئيساً له، وفي عهد كليبر انتخب – أيضاً– رئيساً للديوان العمومي، إلى جانب عضويته في الديوان الخصوصي، ويستفاد من استقراء تاريخ الجبرتي: أن الشرقاوي ساير الفرنسيين، وتعاون معهم في الإدارة خدمة لمواطنيه فحسب، فلم يدخل هو وسائر علماء الديوان في أي أمر يضر بمصالح المسلمين، أو يشتم منه رائحة الخيانة، ولو كان هذا الأمر ظاهرياً، فنراه حين قدم إليه بونابرت خرقة شعار الفرنسيين؛ ليضعها على كتفه رفض ذلك، وألقاها على الأرض، "وامتقع لونه واحتد طبعه"[1].

وحين قدم العثمانيون والإنجليز إلى مصر في أواخر سنة **١٢١٥**هـ(١٨٠١م) لإجلاء الفرنسيين، قام الفرنسيون بحبس أربعة من كبار علماء الأزهر على رأسهم الشيخ الشرقاوي الذي قال عن ذلك: " وقد حبسونا في القلعة مع إخواننا من العلماء خوفًا من قيام أهل البلد عليهم ...

---

(١) المصدر السابق، ج٢،ص ٢٠٣.

فمكثنا في القلعة مائة يوم، من تسعة من ذي القعدة، إلى أواخر صفر سنة ست عشرة ومائتين وألف، وسبب خروجنا من الحبس وقوع الصلح بين المسلمين وبين الفرنسيين؛ على أن يخرجوا من البلد"[١].

وقام الشرقاوي-أيضاً- هو وكبار علماء الأزهر بدور كبير في تولية محمد علي باشا حكم مصر سنة ١٢٢٠هـ(١٨٠٥م)[٢]، وظل في مشيخة الجامع الأزهر مدة عشرين عاماً تقريباً، بلغ-أثناءها- من الثراء مبلغًا كبيرًا، ثم مرض وتوفى يوم الخميس الثاني من شهر شوال سنة ١٢٢٧هـ(١٨١٢م)، وصلى عليه بالجامع الأزهر في مشهد مهيب، ودفن بمدفنه الذي بناه لنفسه، "بالخانكاه التي أنشأها زوجة الناصر محمد بن قلاوون"، وقد عقد على مدفنه قبة، وجعل تحتها مقصورة بداخلها تابوت عال مربع، وعلى أركانه عساكر من فضة، وابتدعت زوجته وابنه له موالد وأعياداً – على حد قول الجبرتي-[٣].

---

(١) الشرقاوي: تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، مطبوع على هامش كتاب، لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول: المطبعة العثمانية بالقاهرة سنة ١٣٠٤هـ، ص ١٨١، ١٨٢.

(٢) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ٦٢، ٦٣.

(٣) المصدر السابق: ج٣، ص٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، انظر: ترجمة الشرقاوي في زكي محمد غيث: شيوخ الجامع الأزهر في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني العدد الأول، مايو سنة ١٩٤٩م، ص ٢٧٢-٢٨٤، دكتور/ عبد الجواد صابر مجتمع علماء الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٠، ٥٨١.

مؤلفاتـــــه:

على الرغم من تحامل الجبرتي على الشيخ عبد الله الشرقاوي؛ إلا أنه استهل الترجمة له بقوله: "الشيخ الإمام العلامة، والنحرير الفهامة، الفقيه الأصولي النحوي، شيخ الإسلام والمسلمين[1]، وليست تلك الديباجة تفضلاً من الجبرتي على الشيخ الشرقاوي، ولكنه استحقها بجدارة لشخصيته القيادية، ولنبوغه في علوم عصره، ذلك النبوغ الذي أهله لتولي منصب شيخ الجامع الأزهر، ولا أدل على هذا التفوق من أنه ألف عدة كتب تدل على سعة اطلاعه، وتمكنه وعظيم فضله، ذكر الجبرتي منها: حاشية على التحرير، وشرح العقائد المشرفية، والمتن له أيضاً، وشرح مختصر في العقائد والفقه والتصوف ... إلخ[2].

أما مؤلفاته في علم التاريخ، فالمعروف منها كتابان:

---

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ٣٧٥.

(٢) المصدر نفسه،ج ٣، ص ٣٧٥، ٣٧٦.

أ- التحفة البهية في طبقات الشافعية:

وهو كتاب في تراجم طبقات الشافعية ما زال مخطوطًا، يقع في ٢٣٩ ورقة مزدوجة ألفه الشرقاوي سنة ١٢٢١هـ (١٨٠٦م)(١)، والسبب في تأليفه واضح، فالشيخ شافعي المذهب ولذا فقد عنى بتأليف هذا الكتاب، وبدأه بالترجمة للإمام الشافعي ﷺ(٢)، ثم ترجم لأتباع مذهبه حتى سنة ١٢٢١هـ (١٨٠٦م)، وقسم هذه التراجم إلى عصور جاءت في عشرة أبواب كاملة، اعتمد فيها على النقل من طبقات الإسنوي، وطبقات الشيخ عبد الوهاب السبكي، وحسن المحاضرة للسيوطي، وتاريخ الذهبي، والشيخ عبد الوهاب الشعراني، وأما تراجم عصره، فقد نقل كثيراً عن الجبرتي، بالإضافة إلى ما أورده من تراجم خاصة لبعض شافعية عصره الذين عرفهم، ولم تعرف تراجم الشرقاوي الحدود الإقليمية، وإنما امتدت لتشمل العالم الإسلامي كله، كما هو الشأن في كتب التراجم عامة، فنجده يعلق -مثلاً- على ترجمته لأحد شافعية دمشق بقوله: " واجتمعت به فوجدته في غاية الخشية والعبادة والاستقامة "(٣).

---

(١) الشرقاوي: التحفة البهية في طبقات الشافعية، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٥٧٨ تاريخ ميكروفيلم رقم ١٣١٩٦ ورقة ٣٣٩.

(٢) المصدر نفسه ورقة ٣،٤.

(٣) المصدر نفسه، ورقة ٢٣٨.

ب- تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين:

وهو كتاب ألفه الشرقاوي في تاريخ مصر، والذي نعرض له في هذه الدراسة.

عرض تاريخ الشرقاوي ومنهجه:

كان وصول الفرنسيين إلى مصر في مستهل سنة ١٢١٣هـ (١٧٩٨م) صدمة كبيرة أثرت في نفسية الشعب المصر ي؛ حيث رأى -دون أدنى توقع- أقوامًا غرباء يأتون إلى وطنه في قوة حديثة تختلف عن القوة العسكرية الموجودة في مصر؛ سواء أكانت قوة العثمانيين، وقد توارت بالحجاب، أم قوة المماليك الذين لا يعنيهم إلا السلب والنهب، والانفراد بالنفوذ والسلطة، وقد توارت القوتان، واختفيتا عن مسرح الأحداث على إثر ما حل بهما من هزيمة في معركتي: شبراخيت وإمبابة، وتركتا الشعب المصري في مواجهة هؤلاء الغرباء الذين أثبتوا أنهم أكثر قوة وأمضى سلاحاً. وحين دخل الفرنسيون القاهرة -رأي العلماء والمشايخ والأعيان أن وجودهم بمصر غدا أمرًا واقعًا، وأنهم يحاولون الظهور بمظهر المنقذ والمخلص للمصريين من جور المماليك،

وأن مصر خلت من كل ما يشير إلى تبعيتها للدولة العثمانية، ووجدوا في قائد تلك الحملة شخصية سياسية كبيرة تحاول التقرب من العلماء والمشايخ، وتحترم التقاليد والعادات الإسلامية، فتعاونوا معه في كل ما يحقق مصالح المصريين، وينأى بهم عن المتاعب، فاشتركوا في الديوان الذي أنشأه، كما تعاونوا مع خليفتيه كليبر ومينو بنفس المنهج، واتخذوا من مكانتهم عند الفرنسيين طريقا لدفع الظلم عن المصريين كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

وكان الشيخ عبد الله الشرقاوي على رأس هؤلاء العلماء الذين قبلوا التعاون مع الفرنسيين باعتباره شيخاً للجامع الأزهر وللإسلام وللمسلمين في هذه الآونة.

ومهما قيل عن تعاونه وتعاون غيره مع الفرنسيين؛ إلا أن الغضب كان في الصدور مكتوماً، والرغبة الجامحة في زوال الفرنسيين، وإيثار رجوع مصر إلى ربقة العثمانيين كان في الأفئدة مكظوماً؛ لذا ما إن شرع العثمانيون في مقاومة الفرنسيين من أواخر سنة ١٢١٤هـ(١٨٠٠م)؛ حتى شهدت هذه الفترة تعاونًا صادقاً من المصريين في سبيل طرد الإفرنج عن بلدهم، وما إن تم الرحيل، ودخل العثمانيون مدينة القاهرة، حتى بدت مظاهر البهجة والسرور متجلية في استقبالهم، ظنًا منه أنهم عادوا إلى رحاب الأمن والأمان والعدل والاطمئنان، في ظل هؤلاء الحكام الذين يرتدون ثوب الإسلام.

ومن هذا المنظور كان تأليف الشيخ عبد الله الشرقاوي لكتابه "تحفة الناظرين" فالشيخ لم يكن مؤرخاً، ولم يسبق له أن أقدم على الكتابة في علم التاريخ، وكتابه "التحفة البهية في طبقات الشافعية" السالف الذكر – كان آخر تأليفاته[1]– على حد قول الجبرتي –؛ إذ ألفه سنة ١٢٢١هـ (١٨٠٦م).

ويوضح الشرقاوي سبب تأليف كتابه "تحفة الناظرين" موضع الدراسة بقوله: " إنه لما حل ركاب الصدر الأعظم، والوزير الأفخم، والدستور الأكرم، حضرة مولانا الوزير يوسف باشا، بمدينة بلبيس، في شهر رمضان المعظم سنة أربع وعشرة ومائتين[2]، بعد حصول الصلح بينه وبين طائفة الفرنساوية في قلعة العريش، وذهبت مع بعض علماء مصر لملاقاته، طلب مني بعض الإخوان من أتباع ذلك الصدر الأعظم أن أجمع كتابا متضمنا لواقعة الحال المذكورة فأجبته إلى ذلك، مستعيناً بعون القادر المالك، وذكرت فيه ما يتعلق بمصر وحكامها، من أول الزمان إلى وقتنا هذا، وسميته تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين[3].

---

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ٣٨١.

(٢) أي بعد الألف.

(٣) الشرقاوي: تحفة الناظرين: مصدر سبق ذكره، ص ٤،٣.

ويتضح من هذه الافتتاحية أن الدافع لدى الشرقاوي على تأليف كتابه، الاستجابة لرغبة بعض أتباع الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا، في تسجيل ما وقع على الساحة المصرية من أحداث ووقائع منذ قدوم الفرنسيين إلى مصر، وحتى رحيلهم عنها ابتهاجاً بهذا العود الحميد إلى رحاب الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية.

وربما كان هدفه من تأليف هذا الكتاب هو أن يدفع عن نفسه تهمة التعاون مع الفرنسيين، فرغب في التدليل على ذلك بتأليف هذا الكتاب، ويذكر الجبرتي أن الشرقاوي أهداه للصدر الأعظم يوسف باشا ضيا سالف الذكر(١).

---

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٣، ص٣٨١. ومما يؤكد وجهة النظر هذه مدح الشرقاوي للصدر الأعظم المذكور في المتن بقوله: " هو حقيق يقول الشاعر:

خلق كماء المزن طيب مذاقه *** والروضة الغناء طيب نسيم
كالغيث إلا أن جود يمينه *** أبدا وجود الغيث غير مقيم
كالدهر، لكن فيه حلم واسع *** عمن جنى والدهر غير حليم
كالسيف إلا أنه ذو رحمة *** السيف قاسي القلب غير رحيم

وقوله: "وأوصافه الجميلة لا تحد، وأخلاقه الحسنى لا تحصى ولا تعد". انظر: الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤، ١٨٥.

وإحقاقا للحق نذكر: أن الشرقاوي لم يكن بدعًا في هذا الأمر، فالجبرتي – نفسه– شاركه في هذا الصنيع، وأهدى كتابه: "مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس"، للصدر الأعظم" سابق الذكر(١).

ومن المهم أن نؤكد أن الشرقاوي في تاريخه... موضع الدراسة ... شابه الجبرتي في "مظهر التقديس"؛ إذ كان ذا عاطفة جياشة تجاه العثمانيين، وغني عن البيان أنه إذا سيطرت العاطفة على مؤرخ ما توارت النظرة الموضوعية، واتسمت أحكامه بالانحياز وعدم الحياد، وهذا ما سنراه في عرضنا لتاريخه.

(١) والدليل على ذلك قول الجبرتي –في خاتمته– ثم في الختم به إيماءه، إلى من ألف الكتاب باسمه، وحليت ديباجته برسمه، وهو مولانا الوزير دام علاه، وتحلت الأيام بوجودها فيه وبقاه، وجوده في سائر الأيام كوجود شهر الصيام في الأعوام، ويضيف: "ثم لسدته التي هي ملثم شفاه الإقبال، ومحط رحال أفاضل الرجال، أهدي كاسد هذا التصنيف، وحامل هذا الترصيف، فإن لاحظته بعين القبول، وذلك هو المبتغى والمأمول: راج في معالم الأدب سوقه وبطالع الصعود لاح شروقه". انظر: الجبرتي: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق وشرح: حسن محمد جوهر، وعمر الدسوقي الطبعة الأولى، لجنة البيان العربي –القاهرة– سنة ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)، ص٣٨٠، ٣٨١.

قسم الشرقاوي كتابه إلى مقدمة في فضائل مصر وما ورد فيها من الآيات والأخبار، ومن كان فيها من الأنبياء والصديقين، وثلاثة أبواب؛ الأول: في خلافة الخلفاء الأربعة، ومن ولى بعدهم، وهو الحسن بن علي، وفي دول بني أمية والدولة العباسية، ومن ولي مصر من نواب الخلفاء في الدولتين المذكورتين، والدولة الطولونية والإخشيدية، الثاني: في الدولة الفاطمية، والدولة الأيوبية، ودولتي المماليك البحرية والجراكسة، الثالث: في التأريخ للدولة العثمانية ونوابها في مصر[1].

وعلى الرغم من أن الباحث حين يقرأ افتتاحية الشرقاوي وخطته في التأريخ، يظن لأول وهلة أنه أمام مؤرخ قدير جدير بمواصلة قراءة كتابه؛ لأنه سيظفر بمعلومات تاريخية قيمة، وقضايا عولجت بمنظور قد يكون فريداً، لأهمية المؤلف وتصدره لعلماء عصره؛ إلا أنه ما يكاد يقلب أوراق الكتاب؛ حتى يجده كسراب بقيعة يحسبه الباحث تاريخًا؛ حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ذا قيمة، وأن الجبرتي لم يكن جائراً في حكمه على الكتاب المذكور حين وصفه بأنه في غاية البرود[2].

(١) الشرقاوي: تحفة الناظرين، مصدر سبق ذكره، ص ٤، ٥.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص٣٨١.

وحتى لا نوصم بأننا نصدر أحكاماً دون وجود قرائن أو أدلة تثبت ما ذهبنا إليه، وحتى لا نوصم – أيضاً – بأننا تبع لغيرنا في أحكامهم؛ حتى ولو كان ذلك المتبوع الجبرتي نفسه، نقول:

أولاً: خلا كتاب الشرقاوي –تماماً– من الإشارة إلى أي مصدر تاريخي سابق على عصره، وقد يرد على ذلك أن مؤرخي مصر في العصر العثماني دأبوا على عدم توثيق رواياتهم التاريخية بذكر المصادر التاريخية التي اعتمدوا عليها، أقول: صحيح أن هذا ديدنهم، ولكن في التأريخ لمصر في العصر العثماني فقط، أما تأريخهم لمصر في العصور السوالف، فقد حرصوا على توثيق رواياتهم التاريخية بذكر المصادر التي نقلوا عنها، واعتمدوا عليها، وربما اتخذوا من الإشارة إلى هذه المصادر تنويها بمقدار ثقافتهم، وأما الشيخ الشرقاوي فلم يذكر مصدرًا تاريخياً واحدًا؛ سواء في ذلك تأريخه لمصر في عصور ما قبل العثمانيين، أو في عصر العثمانيين أنفسهم، ونحن لا نتهم الشيخ في سعة اطلاعه؛ إذ كان على قدر كبير من المعرفة، لكن الطريقة المنهجية في التأريخ التي سار عليها مؤرخو عصره، كانت تستوجب منه ذلك.

ثانياً: يعد تاريخ الشرقاوي عقيمًا لا يرجى منه نفع أو فائدة إذا قورن بالمؤلفات التاريخية السابق عرضها، ففي تأريخه للعصور السالفة لم يعن إلا بذكر اسم السلطان القائم بالحكم، وتاريخ جلوسه على العرش وتاريخ عزله، وقد يقول قائل إن تلك سمة مؤرخي مصر في العصر العثماني جميعاً، فقد اتسم تأريخهم للعصور السابقة بالإيجاز الشديد، ولكن إيجازهم كان أكثر تفصيلاً من إيجاز الشرقاوي، ولإيضاح ذلك نذكر أن تأريخ الشرقاوي لمصر في العصور التي سبقت العصر العثماني، لم يزد عن اثنين وأربعين ومائة هامش من صفحات تاريخ الإسحاقي: "لطائف أخبار الأول..."، والهامش الواحد لم يزد عن خمسة وعشرين سطراً، في كل سطر أربع كلمات تقريباً(١)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تأريخه لمصر في العصر العثماني لم يختلف في كمه عما سبق ذكره من تأريخه لما سبقه من العصور، فلقد اعتاد ذكر السلطان العثماني القائم بالحكم، ومدة سلطنته فقط، وكان يعقب على ذلك بذكر باشاوات مصر في عهده، وتلك طريقة بلغ بها العقم مبلغًا كبيرًا؛ إذ أنه لم يسر على وتيرة واحدة، فأحياناً يذكر الباشاوات الذين تولوا حكم مصر في عهد سلطان معين، وأحياناً يقتصر على التأريخ لبعضهم فقط،

---

(١) الشرقاوي: تحفة الناظرين- مصدر سبق ذكره، ص ص ٤-١٤٧.

وأحياناً أخرى لا يعني بهذا ولا ذاك، ويكتفي بعددهم، ففي عهد السلطان سليمان المشرع -أشهر سلاطين الدولة العثمانية – قال عنه: "... كان سلطاناً سعيداً، لم يل من بني عثمان مثله، وصلت سراياه إلى أقصى المشرق والمغرب، وغزا بنفسه ثلاث عشرة غزوة، وبنى مدرسة عظيمة مشهورة بالسليمانية، وله بيمارستان للمرضى وما زال منذ تولى قائمًا بنصر الدين، وتأييد الشريعة إلى أن توفاه الله[1]، وأما عن باشاوات مصر في عهده فقد قال: " وجملة وزرائه بمصر خمسة عشر وزيرًا[2]، ولم يزد على ذلك كثيراً أو قليلاً، وفي عهد سليم الثاني قال: "وجملة وزرائه بمصر ستة"[3].

وإذا اقتربنا من الفترة التي عاشها الشرقاوي قليلاً في عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م) نجده يؤرخ لباشاوات مصر في عهده تباعًا، بذكر سنة قدوم الباشا إلى مصر وتاريخ عزله، وأخبار يسيرة جداً عن أوضاع مصر في عهده لا تزيد عن أسطر قليلة، قد تكفي القارئ العادي، ولكنها لا تشفى غلة باحث يحاول التنقيب عن الجليل والحقير من الأخبار، وقراءة ما بين السطور، وما تشير إليه المعاني والكلمات.

---

(١) المصدر السابق، ص١٥١.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) نفسه ص ١٥٢، والسلطان سليم الثاني تولى الحكم من سنة ٩٧٥هـ (١٥٦٦م) إلى سنة٩٨٢هـ (١٥٧٤م).

ونضيف إلى ما تقدم أن الشيخ الشرقاوي أغفل الإشارة إلى الصراعات المملوكية في مصر في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، فلم يشر مثلاً إلى حركة علي بك الكبير الاستقلالية بمصر عن الدولة العثمانية سنة ١١٨٣هـ (١٧٦٩م) -وكأنه لم يعاصرها- ولم يشر أيضاً إلى تلك الفترة إلى سبقت قدوم الفرنسيين إلى مصر، والتي انفرد بها إبراهيم بك ومراد بك بالنفوذ والسلطة، وما تعرض له المصريون من مظالم لا تحصى؛ لذلك فكتابه قليل القيمة إذا قورن بما سبق عرضه من مؤلفات مؤرخي مصر في القرون السابقة على القرن الثالث عشر الهجري.

الشرقاوي والفرنسيون:

سبق أن ذكرنا أن الشيخ عبد الله الشرقاوي ألف كتابه خصيصًا للتأريخ للحملة الفرنسية على مصر، وأنه كان على علاقة قوية بقواد هذه الحملة، ابتداءً من نابليون بونابرت، وانتهاء بمينو، كما رأس الديوان العمومي، وكان عضواً في الديوان الخصوصي، وتلك أمور تيسر للمؤرخ النابه الوقوف على دقائق وأسرار قد لا يتمكن من الحصول عليها مؤرخ آخر يكون بعيداً عن مواقع الأحداث،

وصناع السياسة والحرب في مثل هذه الظروف الحرجة التي مرت بها مصر، وكنا نتوقع أن ينفرد الشرقاوي بإيراد أخبار على جانب كبير من الأهمية بسبب مكانته السامية عند الفرنسيين، ولكن جاء الأمر على غير ذلك؛ إذ ظل الإيجاز والاقتضاب سمة منهجه التاريخي، بالإضافة إلى أنه لم يشر إلى دوره إبان وجود الفرنسيين في مصر.

حاول الشرقاوي في بداية الأمر، تفنيد عقيدة الفرنسيين بقوله:

" وحقيقة حال الفرنساوية الذين حضروا إلى مصر أنهم فرقة من الفلاسفة إباحية طبائعية، يقال لهم نصارى قاتوليقية (كاثولويكية) يتبعون عيسى –عليه السلام– ظاهراً، وينكرون البعث والدار الآخرة وبعثة الأنبياء والمرسلين، ويقولون إن الله واحد، ولكن بطريق التعليل، ويحكمون العقل، ويجعلون منهم مدبرين يدبرون الأحكام، يضعونها بعقولهم ويسمونها شرائع، ويزعمون أن الرسل محمداً وعيسى وموسى كانوا جماعة عقلاء،

وأن الشرائع المنسوبة إليهم كتابة عن قوانين وضعوها بعقولهم تناسب أهل زمانهم[1]، ولذلك فهو يرى أن الدواوين التي أرسى قواعدها الفرنسيون في مصر تعد امتدادًا لهذا الفكر؛ حيث قال: "جعلوا في مصر وقراها الكبار دواوين يدبرون ما يناسب أهل البلاد وبحسب عقولهم، وكان في ذلك رحمة بأهل مصر"[2] .

وأرجع الشرقاوي دخول الفرنسيين مصر، وقبول المصريين لحكمهم – تحفزاً لا خضوعاً – إلى ثلاثة عوامل:

الأول: عجز المصريين عن مقاومتهم؛ نظرا لقلة السلاح الموجود معهم، فالمماليك هربوا من وجه الفرنسيين و" معهم آلات القتال".

الثاني: أن الفرنسيين "عند قدومهم كتبوا كتبا وفرقوها في البلاد، وذكروا فيها أنهم ليسوا نصارى؛ لأنهم يقولون: إن الله واحد، والنصارى تقول بالتثليث، وأنهم يعظمون محمداً، ويحترمون القرآن، وأنهم يحبون العثمانلي".

الثالث: أن الفرنسيين أكدوا أنهم: "لم يأتوا إلا لطرد المماليك الظلمة؛ لأنهم نهبوا أموالهم وأموال تجارهم، ولا يتعرضون للرعايا في شيء"[3].

(١) الشرقاوي: تحفة الناظرين – مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠، ١٧١.

(٢) المصدر السابق، ص١٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

وعلى الرغم من معقولية وجهة نظر الشيخ الشرقاوي في إبدائه لتلك العوامل التي جعلت المصريين يقبلون -كرهًا- الحكم الفرنسي، إلا أننا نجد في تناوله لتاريخ الحملة في مصر قصورًا في العرض لم يكن محايداً موضوعياً لتركيزه على جانب واحد، وهو جانب مساوئ الفرنسيين؛ دون التعرض للدواعي أو العوامل التي جعلتهم يصبون جام غضبهم على المصريين في بعض المواقف، فمثلاً لم يشر إلى ثورة القاهرة الأولى، وإنما أشار إلى انتقام الفرنسيين من أهل القاهرة، ودخولهم الجامع الأزهر بخيولهم، والعبث بما يحويه من كتب ومصاحف[1].

وفي قضية قتل كليبر لم يذكر اسم القاتل، وإنما قال عنه: "إنه جاء من الشام منذ ثلاثين يومًا واختبأ في رواق الشوام بالجامع الأزهر[2]، وتحدث عن أثر قتل كليبر على المصريين فقال: "أقفل الجامع الأزهر بعد إخراج غالب الكتب منه وشرعوا -أي الفرنسيون- في بناء قلاع وسور، فعمروا السور من باب النصر إلى باب الحديد، وجعلوا جامع الحاكم قلعة، وهدموا قواصره وجعلوا منارته برجًا وهدموا أيضاً معظم بولاق وبعض مساجدها،

---

(١) المصدر السابق، ص ١٧٢، ١٧٣.

(٢) المصدر نفسه،ص١٧٩.

وتبدلت أحوال مصر تبدلاً زائداً، وخرج أهلها عنها، ولم يبق منهم إلا القليل... ثم لما طال عليهم الحال، وضاق عليهم المعاش في الأرياف، رجعوا إلى مصر، وضربت الجزية عليهم كبقية طوائف النصارى واليهود والفرنج القاطنين بمصر"[١].

ولم يذكر الشيخ الشرقاوي بعد ذلك إلا قتال العثمانيين والإنجليز ضد الفرنسيين، وأنهم ألحقوا بالفرنسيين هزائم متتالية اضطرتهم إلى عقد الصلح مع العثمانيين والرحيل وعن مصر سنة ١٢١٦هـ (١٨٠١م) وأن الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا، دخل القاهرة عقب خلوها من الفرنسيين في موكب عظيم عليه أبهة الجمال وهيبة الكمال، وامتلأت قلوب أهل مصر فرحاً وسروراً لم يحصل لهم مثله"[٢] وأن الفرنسيين "خلت منهم البلاد، وأراح الله منهم العباد، وكانت مدة تصرفهم في مصر ثلاث سنين وشهرًا"[٣]، وأكد أن رحيلهم عن مصر، كان "بهمه مولانا سلطان سلاطين أهل الأرض، الذي صرفه الله في طولها والعرض، مالك رقاب الأمم، سيد سلاطين العرب والعجم، مولانا السلطان سليم خان[٤]، لا زال محفوفًا برعاية الحنان المنان"[٥].

---

(١) نفسه ص ١٨٠، ويقصد بالجزية: الضريبة المضاعفة .

(٢) المصدر نفسه،ص ١٨١، ١٨٢.

(٣) نفسه، ص ١٨٣.

(٤) السلطان سليم الثالث (١٧٨٠-١٨٠٧م) .

(٥) الشرقاوي: تحفة الناظرين — مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

وهنا قد يثور تساؤل عن سبب إغفال الشرقاوي للتأريخ للنظم الإدارية وغيرها التي استحدثها الفرنسيون في مصر، والتي لعب فيها الشرقاوي نفسه دورًا كبيرًا ؟ وأعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تستشف من السبب الذي حدا بالشرقاوي إلى تأليف كتابه، فقد ألفه –أصلاً– بناءً على تكليف من أتباع الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا، وذكر الجبرتي أنه أهداه للقائد العثماني، وقد ركز الشرقاوي في كتابه هذا على خبر حبس الفرنسيين له هو وبعض العلماء في القلعة، كما أهمل الإشارة إلى دوره في ديوان الفرنسيين "ديوان القاهرة"، ولعل الشرقاوي أراد بكتابه هذا أن يدفع عن نفسه تهمة التعاون مع الفرنسيين النصارى، ولذلك نجده في كتاباته ينظر إليهم دائماً نظرة ملؤها الغضب؛ مركزاً على إظهار مساوئهم؛ ليدلل على أنه لم يكن راضيًا عن وجودهم بمصر.

هذه العاطفة الإسلامية الجياشة الفياضة التي أظهرها الشرقاوي عند قدوم العثمانيين ورحيل الفرنسيين شغلته عن كتابة تفاصيل أيام الفرنسيين في مصر، ففقد كتابه بهذا الموضوعية التامة، وظهر في صورة مقتضبة؛ إذ لم يستغرق تأريخه للفرنسيين أكثر من ثلاثة عشر هامشاً بجانب تاريخ الإسحاقي(١) . ومع هذا فيمكن للباحث أن يستفيد مما كتبه الشرقاوي استفادة ما، لو أحسن التفكير وتحقق من المنهج الذي اختاره الشرقاوي لنفسه باعتباره زعيمًا إسلامياً، كان على قمة الأحداث إبان الحكم الفرنسي لمصر، ومهما كانت درجة تأريخه، ومهما كان منهجه، فمن الخطأ أن نهمل ما كتبه.

ثانياً: القلعاوي :

هو الشيخ مصطفى بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن، الشهير بالصفوي القلعاوي الشافعي، ولد في شهر ربيع الأول سنة ثمان وخمسين ومائة وألف (١٧٤٥م)، وتوفى في السابع والعشرين من شهر رمضان سنة ثلاثين ومائتين وألف (٢٤ أغسطس سنة ١٨١٤م)(٢)،

---

(١) المصدر السابق، ص ص ١٧١، ١٨٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص٤٩٨.

وكان شيخاً جليلاً مشهوراً بالعلم والفضل؛ إذ تلقى علومه في الأزهر الشريف على أعلام الشيوخ في عصره، منهم الشيخ عبد الله الشبراوي (ت١١٧١هـ/١٧٥٨م) والشيخ محمد الحفناوي (ت١١٨١هـ/ ١٧٦٧م) والشيخ عبد الرؤوف السجيني الشافعي (ت١١٨٣هـ/١٧٧٠م)، والشيخ أحمد الدمنهوري (ت١١٩٢هـ/١٧٧٨م) والشيخ أحمد العروسي (ت ١٢٠٨هـ/١٧٩٤م)[١]، والشيوخ السابق ذكرهم تولوا مشيخة الجامع الأزهر تباعًا، وأما غيرهم من العلماء الأفاضل فمنهم: الشيخ محمد بن سالم الحفناوي الشافعي (ت١١٧١هـ/١٧٥٨م)، والشيخ أحمد الملوي الشافعي (ت١١٨١هـ/ ١٧٦٧م)، والشيخ عيسى البراوي الشافعي (ت ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م)[٢]، وكان لتتلمذ الشيخ القلعاوي على هؤلاء الأعلام أثر كبير في تحصيله للعلوم والمعارف؛ إذ كان مرموقًا في عصره بين النابغين، ونابغاً بين المرموقين، واشتهر بين رجالات عصره بالعلم والفضل، وكانت له حلقة خاصة بالجامع الأزهر يهرع إليه طلاب العلم والمعرفة من شتى أصقاع العالم الإسلامي.

---

(١) القلعاوي: صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان – مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج رقم ٥١ تاريخ، الأوراق ٢٠٥،٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٣.

(٢) المصدر السابق، الأوراق ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦.

ويبدو أن الشيخ القلعاوي قصر نشاطه على الناحية العلمية تدريسًا وتأليفاً، فلم يشأ أن يشارك-كغيره من العلماء-في مجريات أحداث عصره، ولعل طبيعة أخلاقه، وتكوين شخصيته لم يسمحا له بذلك؛ إذ نعته الجبرتي بقوله: " إنه كان من أحسن من رأينا سمتًا وعلمًا وتواضعًا وانكسارًا وانجماعًا عن خلطة الكثير من الناس؛ مقبلا على شأنه، راضيًا، طاهرًا نقيًا، لطيف المزاج، محبوبًا للناس[١].

مؤلفاته:

ألف الشيخ القلعاوي مجموعة كبيرة من الكتب في فروع العلم المختلفة منها: "حاشية على ابن قاسم الغزي على ابن أبي شجاع" في الفقه، و"حاشية على شرح المطول للسعد التفتازاني على التلخيص"، و"شرح شرح السمرقندي على الرسالة العضدية" في علم الوضع، و"منظومة في آداب البحث وشرحها"، وديوان شعر سماه: "إتحاف الناظرين في مدح سيد المرسلين"، وعدة من الرسائل في معضلات المسائل[٢].

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ٤٤٩.

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص٤٩٨ .

أما في علم التاريخ، فله كتابان مخطوطان هما :

أ- مشاهد الصفا في المدفونين بمصر من آل المصطفى:

وهو عبارة عن رسالة خطية تتكون من أربع وعشرين ورقة ذات وجهين، قصرها القلعاوي على التأريخ للمدفونين في مصر من أحفاد رسول الله ﷺ عن طريق ابنته فاطمة -رضي الله عنها- زوج علي بن أبي طالب كرم الله وجهه- قال في الافتتاحية: "هذه رسالة فايقة، وعجالة رايقة، تتعلق بالكلام على آل البيت، وعلى المدفونين منهم بمصر مع الاختصار المفيد، والانتفاع التام لكل مستفيد، وسميتها: " مشاهد الصفا في المدفونين بمصر من آل المصطفى "[(1)].

وقد قسم القلعاوي رسالته المذكورة إلى مقدمة، ومقصود، وخاتمة، ففي المقدمة تحدث عن نسب رسول الله ﷺ وأزواجه وأولاده، وبين فيها أن آل المصطفى ﷺ يقصد بهم ذرية فاطمة ابنته لأنها الوحيدة التي أعقبت نسلاً من بنات رسول الله ﷺ[(2)].

---

(1) القلعاوي: مشاهد الصفا في المدفونين بمصر من آل مصطفى، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ١٢٣٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٥٦٠٢، ورقة ١.

(2) المصدر السابق، الأوراق من ١-٥.

وأما المقصود: فقد أرخ فيه للمدفونين منهم في مصر، وابتدأ بالحسين بن علي –رضي الله عنهما– ثم أعقبه بذكر من دفن في مصر من إخوته وأولاده وأولاد إخوته، وأعطى القارئ معلومات على جانب كبير من الأهمية؛ خاصة يسيرهم، ومشاهدهم بمصر وأماكنها، وتمجيدها على مر العصور وحتى عصره[1].

وفي الخاتمة تناول بالتأريخ بعض صحابة رسول الله ﷺ خاصة المدفونين منهم في مصر، وقبورهم، وأماكنها، وما تعرضت له هذه القبور على مر العصور[2].

ب– صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان:

وهو كتاب في تاريخ مصر منذ أقدم العصور، وحتى عصر المؤلف مازال مخطوطًا، توجد النسخة الأصلية بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج، كما توجد منه صورة ناقصة في دار الكتب المصرية بالقاهرة[3]، وقد انتهى تأريخه في هذا الكتاب حتى أواخر شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف (مايو سنة ١٨٠٨م) في عهد محمد علي باشا، وهذا الكتاب هو الذي اخترناه للدراسة .

(١) المصدر نفسه،الأوراق من ٥–٢١

(٢) المصدر نفسه،الأوراق من ٢٢–٢٤.

(٣) النسخة الموجودة بدار الكتب بالقاهرة رقم ١٧٠٥ح، ميكروفيلم رقم ٣٨٥٩٧، رقم ٣٦٨٠٥ صورت من نسخة الأصل الموجودة بسوهاج.

منهجة التاريخي:

دخل الشيخ القلعاوي ميدان التأريخ برغبة صادقة، فلم يؤلف كتابه –موضع الدراسة– استجابة لرغبة بعض الفضلاء أو الأصدقاء، كما هو الشأن عند معظم مؤرخي مصر في العصر العثماني، كما لم يقصد من ورائه الزلفى أو القربى من أمير أو وزير، كما صنع الشرقاوي في كتابه سالف التناول، والجبرتي في كتابه "مظهر التقديس"، وإنما كان دافعه إلى التأريخ هو إدراكه لأهمية هذا العلم في حياة الأمم والشعوب، فمنه تستخلص العظات والعبر التي يستفيد منها الناس في مختلف العصور، وقد توخى القلعاوي في كتابه أخذ المفيد من تواريخ السابقين مبتعدًا عن الحشو والاستطراد الذي لا جدوى من ورائه، وهذا ما أوضحه في افتتاحيته التي قال فيها: "... هذا تاريخ لطيف، ومجموع مختصر ظريف، احتوى على زبد التواريخ المطولات، ووشحته ببعض نكات مناسبات مع الاختصار النافع المفيد، وترك الحشو والاستطراد والتعقيد ذكرت فيه من تولى على مصر من الأمراء، ومن الملوك والسلاطين والوزراء وذلك من وقت الفتح إلى الآن، وأعرضت عما مضى قبل ذلك، وكان تبصرة لذوي الأذواق واللطايف، وتذكرة لأهل الإطلاع والمعارف، وسميته صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان، ورتبته على مقدمة، ومقصود، وخاتمة، وأضفت إليه فوايد بحسب المقام لازمة"[1].

---

(١) القلعاوي: صفوة الزمان.. مصدر سبق ذكره، ورقة ١.

ولعل ما يؤكد وجهة النظر هذه، وأن القلعاوي كان مدركًا لمكانة علم التاريخ وأهميته، أنه دافع في مقدمته عن المعرفة التاريخية، وأن التاريخ علم إسلامي أصيل، مؤكدًا أنه بدأ، أو وجد منذ عهد رسول الله ﷺ؛ حيث اعتبر كتبه إلى نصارى نجران وغيرهم البداية الحقيقية لكتابة التاريخ في الإسلام، وتحدث أيضاً عن التقويم الهجري وما سبقه من تقاويم وتواريخ، وأكد أنه لا يميل إلى ذلك الرأي الذي يقول: إن كلمة تاريخ فارسية أصلها "ما وزر"، فالقلعاوي يرى أن هذا اشتقاق بعيد؛ لأنها كلمة عربية إسلامية، فتاريخ كل شيء " آخره وهو في الوقت غايته، يقال فلان تاريخ قومه أي إليه ينتهي شرفهم، يقال ورخت الكتاب توريخًا، وأرخته تأريخًا، اللغة الأولى لتميم، والثانية لقيس"[1]، وهذا ما أكده –أيضاً– أحد المستشرقين في معرض حديثه عن المؤرخين العرب[2].

وتناول في المقصود تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي لها على يد عمرو بن العاص رضي الله عنه سنة ٢١هـ (٦٤١م)، وحتى سنة ١٢٢٣هـ(١٨٠٨م).

(١) المصدر السابق، ورقة ٢.

(٢) مرغوليوث: دراسات في المؤرخين العرب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

وأما الخاتمة فغير موجودة في أصل المخطوط نظراً لتوقف المؤرخ عن الكتابة في التاريخ السابق الذكر.

ونرجع إلى "المقصود" وهو موضوع الكتاب، فنجد الشيخ القلعاوي قد نحى تاريخ مصر السابق على الفتح الإسلامي جانباً، معللاً ذلك بأن المؤرخين السابقين الذين كتبوا عن تاريخ هذه الحقبة قد اختلفت رواياتهم التاريخية بشأن ملوك مصر في العصور القديمة، ولا توجد تواريخ ثابتة أو متفق عليها بينهم في تحديد مدة كل حاكم على انفراده، فآثر عدم الخوض فيما لا جدوى من ورائه(١)، وشرع مباشرة في التأريخ لمصر منذ الفتح الإسلامي وحتى أواخر الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي)، وهي حقبة زمنية طويلة أرخ فيها القلعاوي لكل عصر على انفراده، ودار تأريخه حول عهود الولاة والسلاطين والباشاوات -كما هو الشأن عند مؤرخي مصر التقليديين في العصر العثماني- فكان يكتب اسم الحاكم بخط بارز مبينًا تاريخ توليته، وتاريخ عزله، أو وفاته، ومدة حكمه، ثم يؤرخ لأوضاع مصر في عهده ملتزمًا بالمنهج الحولي، الذي يطول ويقصر على حسب أهمية الأحداث أو الوقائع التاريخية، واتسم تأريخه للعصور السابقة على عصره بالإيجاز، وإن كان إيجازه أكثر تفصيلاً، وأقيم عرضًا، وأكثر التزامًا بالمنهج العلمي في التأريخ، من الشيخ عبد الله الشرقاوي.

---

(١) القلعاوي: صفوة الزمان- مصدر سبق ذكره، ورقة ٢.

واعتمد في التأريخ لتلك الأحقاب السابقة على مؤلفات المؤرخين الأوائل الذين تناولوها بالتأريخ، وحرص على توثيق رواياته التاريخية بذكر المصدر التاريخي الذي نقل عنه، فأورد أسماء كثيرين من المؤرخين؛ منهم: ابن كثير، المسبحي المقريزي، ابن حجر، السيوطي، الذهبي، القرماني[1]... إلخ.

وإن كنا نأخذ عليه اعتماده في التأريخ لحوادث الفتح العثماني لمصر سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) على كتاب الشيخ القرماني(ت ١٠١٩هـ/١٦١٠م) "تاريخ آثار الدول وأخبار الأول"، وعلى كتاب الشيخ مرعي الحنبلي "نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين"[2]، بينما أغفل كتاب ابن إياس "بدائع الزهور في وقائع الدهور" الذي عاصر حوادث الغزو العثماني لمصر، وخمس سنوات بعده وسجلها تسجيلاً يومياً مسهبًا، وربما يلتمس البعض للشيخ القلعاوي العذر في عدم حصوله على نسخة من هذا الكتاب. وكنا نظن ذلك في البداية؛ بيد أنه تبين بمتابعة القراءة أن الكتاب المذكور

(١) المصدر السابق، ورقة ٣٠، ٣١، ٣٩، ٤٥، ١٠٩- مجرد أمثلة.

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٠٩ وما بعدها.

كان موجوداً لديه، ونقل عنه رواية عند حديثه عن تخريب حي الأزبكية في أواخر العصر العثماني[1]؛ إذ رجع إلى كتاب ابن إياس ونقل عنه تاريخ إنشاء هذا الحي في عهد السلطان الأشرف قايتباي(٨٧٤هـ-١٤٦٨م/٩٠١هـ-١٤٩٦م) على يد الأمير أزبك الأتابكي[2] الذي شرع في إنشائه سنة ٨٨٠هـ (١٤٧٦م) وأتمه سنة ٨٨٢هـ (١٤٧٧م)[3].

ولعل هذا التجاهل لابن إياس يشير -كما سبق أن ذكرنا في مواطن عديدة- إلى أن القلعاوي لم يشأ أن يورد ما يحط من قدر العثمانيين بذكر جرائمهم وفظائعهم التي ارتكبوها إبان دخولهم القاهرة سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) استجابة لمشاعره الجياشة تجاه الدولة العثمانية الإسلامية.

---

(١) المصدر نفسه ورقة ٢٣٨.

(٢) أتابك: مقدم العسكر والقائد العام للجيش المملوكي. (دكتور/سعيد عاشور العصر المالكي: مرجع سبق ذكره ص ٤٠٩).

(٣) ابن إياس: بدائع الدهور، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٣٤.

ونضيف إلى ما تقدم –أيضاً– أن القلعاوي نقل عن سابقيه من مؤرخي العصر العثماني كأحمد شلبي –مثلاً[1]– ولم يشر إلا إلى الشيخ مرعي الحنبلي فقط[2]، وتلك سمة مؤرخي مصر في العصر العثماني الذين نعرفهم حتى الآن، فقد نقل الخلف منهم عن السلف دون أن يشيروا إليهم؛ الأمر الذي أدى إلى خفاء العديد من تراجمهم.

وقد تميز منهج القلعاوي التاريخي حول العصور السابقة على العصر العثماني بالتركيز على إبراز الجوانب الحضارية المعمارية من مساجد، ومدارس، وقصور، وغير ذلك؛ خاصة وأن تلك العصور كانت زاخرة بإنشاءات فخمة عديدة، ويظهر أهمية هذا الأمر في أنه –غالباً– ما يربط ماضي مصر بحاضر عصره، بذكر المصائر التي آلت إليها هذه المنشآت في عصره، وذلك يدل على هويته كمؤرخ لا يقنع بمجرد النقل عن سابقيه، وإنما يضيف إلى ما ينقله عنهم مشاهداته في عصره، مما يفيد في الدراسة المقارنة بين العصور المختلفة من النواحي الحضارية وحسبنا أن نورد في هذا المقام نصًا تاريخيًا –كمثال فقط– فيذكر أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون[3] " بنى جامع القلعة ...

---

(١) انظر: ص ٢٨٣، من هذه الدراسة.

(٢) القلعاوي مصدر سبق ذكره ورقة ١٠٩، ١٥٨، ١٥٩ –مجرد أمثلة.

(٣) من سلاطين دولة المماليك البحرية تولى السلطة ثلاث مرات الأولى من سنة ٦٩٣هـ (١٢٩٣م) إلى سنة ٦٩٤هـ (١٢٩٤م)، والثانية من سنة ٦٩٨هـ (١٢٩٩م) إلى سنة ٧٠٨هـ (١٣٠٨م) والثالثة من سنة ٧٠٩هـ (١٣١٠م) إلى سنة ٧٤١هـ (١٣٤١م).

ولم يزل قائم الشعائر إلى سنة ثلاثة عشر ومائتين وألف؛ إذ أغلقه الفرنساوية وجعلوه مخزنا للبقصمات-أي للأطعمة-.. وبنى الجامع الجديد على شاطئ النيل عند فم الخليج، وقد خرب الآن ولم يبق فيه شيء، ونقلوا أعمدته إلى الكنائس، وبيوت النصارى التي بدرب الجنينة، وبنى جامع الفيلة، والمدرسة الناصرية بين القصرين، وجامع المشهد النفيسي ... وهو الذي بنى القصر الأبلق بالقلعة وجعله يشرف على الإسطبل ... وأنشأ بجواره جنينة، ويمشي من باب القصر في دهاليز بإيوانين، ويدخل من هذا القصر إلى ثلاثة قصور، وفي هذه القصور كلها مجاري الماء، مرفوعًا من النيل بسواقي تديرها الأبقار، وهذه القصور جميعها من ظاهرها مبنية بالحجر الأسود والأصفر، موزرة من داخلها باللازورد، والنور يجري في جدرانها بطاقات من الزجاج القبرسي اللون بقطع الجوهر المؤلفة في العقود، وجميع الأرض قد فرشت بالرخام قد فرش فوقه أنواع البسط إلى قصر عظيم البنا، شاهق في الهوى بإيوانين، ويدخل من هذا القصر إلى ثلاثة قصور، وفي هذه القصور كلها مجاري الماء مرفوعاً من النيل بسواقي تديرها الأبقار ..

. وهذه القصور جميعها من ظاهرها مبنية بالحجر الأسود والأصفر، موزرة من داخلها باللازورد، والنوريجري في جدرانها بطاقات من الزجاج القبرسي اللون بقطع الجوهر المولفة في العقود، وجميع الأرض قد فرشت بالرخام المنقول إليها من أقطار الأرض مما لا يوجد مثله، وتشرف الدور السلطانية على بساتين، وأشجار، وساحا للحيوانات البديعية"[١].

ولعل القارئ قد لحظ في النص السابق: أن المؤرخ قد أشار إلى مصير جامع القلعة الذي تحول إلى مخزن "للبقصمات" في عهد الفرنسيين، ومصير الجامع الجديد الذي بناه ابن قلاوون على شاطئ النيل عند "فم الخليج"، وأنه قد تخرب ونقلت محتوياته إلى كنائس ومنازل الأقباط، أما قصور القلعة الفخمة التي أبدع المؤرخ في وصفها فقد علق عليها قائلاً: " أقول وقد أدركت بعض رسوم ذلك، وشاهدت بعض الحيطان بالفصوص المذكورة، وكان يعمل فيها كسوة الكعبة، ولما بنى محمد بيك[٢] مدرسته التي بجوار الجامع الأزهر سنة سبع وثمانين ومائة وألف، نقل رخامها من هذا القصر، ولما جاءت الفرنساوية سنة ثلاثة عشر ومائتين وألف أزالوا ما بقى منها، وصار موضعها ساحا بلقعا "[٣].

---

(١) القلعاوي: مصدر سبق ذكره، ورقة ٧٦، ٧٧، ٧٨.

(٢) يقصد محمد بك أبا الذهب وهو أمير شهير توفى سنة ١١٨٩هـ(١٧٧٥م) انظر: في ترجمته: المرادي سلك الدر من مصدر سبق ذكره، ج١، ص ص ٥٤-٥٧، الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص ص ٤٨٠- ٤٨٥.

(٣) القلعاوي: صفوة الزمان مصدر سبق ذكره، ورقة ٧٨.

ومن ناحية الخطط التي جعلها في موضوعات كتابة نجده يذكر -مثلاً-: عن بركة الأزبكية التي نقل تاريخ إنشائها من تاريخ ابن إياس -كما سبق أن أشرنا- أنها ظلت "نزهة للناظرين إلى سنة ثلاث عشرة ومائتين وألف"(١)؛ أي في مطلع الحكم الفرنسي ثم "خرب غالب بيوت البركة المذكورة ... وعادت كما كانت لأن أصلها كيمان"(٢).

ولعل مثل هذه النصوص التاريخية تنبه الباحثين إلى أنهم حين يريدون الرجوع إلى تاريخ الشيخ القلعاوي يجب ألا يقتصروا -فقط- على دراسة الفترة الزمنية موضع اهتمامهم في هذا الكتاب؛ بل الأجدى لهم مراجعة الكتاب كله؛ لأنهم قد يعثرون -من خلال سرده للعصور السابقة- على مقارنة تاريخية من هذا القبيل تسد ثغرة في موضوعات أبحاثهم، ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نقول: "إن مثل هذه المقارنات التاريخية التي حفل بها كتاب الصفوي تعلي من قدره كمؤرخ استطاع ربط ماضي مصر بحاضر عصره الذي عايشه، ومن مميزات منهج القلعاوي اهتمامه بالتأريخ لسلاطين الدولة العثمانية -شأنه في ذلك شأن معظم المؤرخين العلماء- فحين وصل بالتأريخ إلى عهد السلطان الغوري،

---

(١) المصدر السابق، ورقة ٢٣٨.

(٢) المصدر نفسه السابق، ورقة ٢٣٧.

وحوادث الفتح العثماني لمصر سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) وقبل أن يشرع في تسجيل تاريخ مصر في العصر العثماني، أورد أقوال المؤرخين في أصل العثمانيين بتفصيل واضح، وكيفية نشأة دولتهم[١].

ثم تطرق للتأريخ لمن تولى عرش الدولة العثمانية قبل فتح مصر. قائلاً: "وقد أحببت أن أذكر من تولى السلطنة من أجداد السلطان سليم، وإن كان استطرادًا تتميمًا للفائدة"[٢]. ثم أرخ لكل سلطان على انفراده؛ ذاكراً سنة اعتلائه عرش السلطنة، وتاريخ عزله أو وفاته، وأهم أحداث عهده، ومعاصريهم من سلاطين المماليك في مصر، وعنايتهم بالحرمين الشريفين، وتشجيعهم لطلاب العلم، وتقريبهم للعلماء البارزين .... إلى غير ذلك من الموضوعات التي أضفت على الدولة العثمانية طابعًا دينيًا بارزاً، ولكنه أولى جهادهم وفتوحاهم عناية فائقة، فتناول في تاريخه حروبهم ضد تيمور لنك، وجهادهم في أوربا خاصة في رودس ومالطة وقبرص، ودفاعهم عن مسلمي شمال أفريقيا، وتمتع بخلفية علمية كبيرة تنبئ عن ثقافة متميزة، فكان لا يذكر فتحاً عثمانياً إلا ويعطي القارئ نبذة عن البلد المفتوح، أو تعريفاً بموقعه

(١) المصدر السابق، ورقة ١١٨، ١١٩، ١٢٠.

(٢) نفسه ورقة، ١٢٠.

، أو طرفًا من جهاد المسلمين الأوائل في سبيل افتتاحه، وذلك من الأمور المهمة التي تعلي من قدره كمؤرخ له اهتمام بالتاريخ العالمي، فيذكر -مثلا- أن العثمانيين استولوا على جزيرة قبرص سنة ٩٧٨هـ (١٥٧٠م)، في عهد السلطان سليم الثاني (٩٧٥هـ-١٥٦٦م/ ٩٨٢هـ-١٥٧٤م)، وأعجب القلعاوي بهذا الفتح، وبلغ به الإعجاب مبلغًا كبيراً؛ حتى إنه استطرد في الحديث عن جهاد المسلمين في سبيل فتحها قبل العثمانيين، وفي وصف تحصين هذه الجزيرة، وكيفية استيلاء العثمانيين عليها، فقال: "وفي أيامه -أي في عهد سليم الثاني- سنة ثمان وسبعين، افتتح جزيرة قبرص، وكان أول من افتتحها أمير المؤمنين معاوية في خلافته، ثم افتتحها الأشرف برسباي صاحب مصر وما زالوا من حينئذ إلى أن أخذوا في المكر والخديعة، وصاروا يقطعون الطريق في البحر على المسلمين، ويساعدون أهل الحرب عليهم، فأفتى الشيخ أبو السعود بأنهم نقضوا العهود ويجوز قتالهم، فجهز لهم السلطان سليم؛ مصطفى باشا بعساكر عدة من البر وعين كاشف البحر علي باشا القبطان، وكانت وقعة عظيمة،

وغزوة جسيمة؛ لأنها من أمنع الحصون، وأصعب المعاقل في ساحل البحر الأبيض على صخرة صمة محصنة بالمدافع والعساكر، وقد أحاط بها خندق واسع عميق بسور عرضه مائة وعشرون ذراعاً، وعمقه تسعه وعشرون ذراعاً، فحاصروها مدة نحو ثمانية أشهر وتملكوها، وطلب الكفار الأمان(١).

وإلى جانب اهتمام الشيخ القلعاوي بالفتوحات العثمانية في أوروبا، أو في سبيل الدفاع عن الممتلكات الإسلامية في العالم الإسلامي، أولى تاريخ الدولة نفسها عناية فائقة فنجده يتحدث عن كيفية اعتلاء السلاطين العرش، ودور الإنكشارية في عزلهم وولايتهم، وإقدام بعضهم على قتل إخوتهم يوم تنصيبهم، أو قتل عدد من أبنائهم خشية منافستهم على العرش، وكل هذه الموضوعات تتيح للباحثين الوقوف على أسرار دقيقة من تاريخ العثمانيين، وتعد حلقة هامة أكمل بها القلعاوي مسيرة أسلافه من المؤرخين العلماء من أمثال الإسحاقي ومرعي الحنبلي، والبكري وابن الوكيل، وتميز عن هؤلاء جميعًا بأنه لم يكن مجرد ناقل فقط، وإنما كان يعمل عقله، فيدقق النظر، ويقدح زناد الفكر في الروايات التاريخية قبل تدوينها، ويستنبط منها رؤى تاريخية تعلي من شأنه كمؤرخ، فمثلاً عندما توفى السلطان أحمد الأول سنة ١٠٢٦هـ (١٦١٧م)،

(١) القلعاوي: صفوة الزمان مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٤٢.

وتولى بعده أخوه السلطان مصطفى الأول -في ولايته الأولى- سجل القلعاوي هذه الرواية نقلاً عن الشيخ مرعي الحنبلي، ولكنه تأمل في كيفية ولاية العثمانيين عرش الدولة على مر تاريخهم، وكيفية عزلهم، والسنة المتبعة في ذلك، فوجد أن ولاية مصطفى الأول وعزله في نفس السنة بعد ثلاثة أشهر وعشرة أيام، جاءت على غير القياس، وخرج من ذلك بوجهة نظر نسوقها للقارئ؛ تدليلاً على كفاءته العلمية التي لازمته عند تسجيله الأحداث التاريخية؛ إذ قال عن مصطفى الأول: " انخرمت به قاعدة بني عثمان من ثلاثة وجوه، أحدها: أن كان من تولى منهم السلطنة إنما هو ابن السلطان الميت وهذا أخوه، ثانيها: أن من تولى منهم لم يعهد خلعه إلا بموته، ثالثها: أن كل من تولى منهم تطول مدته بخلاف هذا"[١].

ومن مميزات منهج القلعاوي عنايته الوافرة بذكر وفيات شيوخه وأساتذته، وغيرهم من علماء الأزهر الشريف، وقلما تخلو سنة من سنوات تاريخه إلا أشار إلى من قضوا نحبهم من هؤلاء العلماء، فنجده على سبيل المثال يذكر وفاة شيخه السيد أحمد السحيمي الشافعي سنة ١١٧٧هـ(١٧٦٤م)

(١) المصدر السابق- ورقة ١٥٦.

قائلا: "توفى شيخنا خاتمة المحققين، وأوحد الفضلاء والمؤلفين، العارف بالله الأستاذ السيد أحمد السحيمي الحسين الشافعي، فجأة يوم الجمعة ثامن شهر شعبان سنة سبع وسبعين ومائة وألف، ودفن بالقرافة بباب الوزير، عليه من الله الرحيم الرحمن شآبيب الرحمة والرضوان" (١)، ثم أورد قصيدة طويلة من نظمه في رثاء الشيخ المذكور(٢).

وتميز منهج القلعاوي – أخيراً – بتفسير معاني بعض الكلمات، أو الألقاب، أو المصطلحات التي ظنها عسيرة الفهم على القارئ نذكر منها على سبيل المثال:

قيصر (لقب ملك الروم) : محب الفرس

إخشيد (لقب الدولة المعروفة) : الشمس البيضاء

أنوجود (ابن طفج الأخشيدي): رجل محمود مقامه

نصف فضة (العملة المعروفة): ضربت في مصر قبل العثمانيين في عهد السلطان المؤيد شيخ (٨١٥هـ-١٤١٢م / ٨٢٤هـ-١٤٢١م)، وسميت نصفًا لأن وزنها نصف درهم

(١) المصدر السابق، ورق ٢٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ورقة ٢٠٢، ٢٠٣.

خسرو: لقب تركي معناه: العظيم أو واسع الملك[1]

ومن المآخذ التي نأخذها على الشيخ القلعاوي أنه أخطأ في مدة سلطنه الناصر محمد بن قايتباي، فلقد ذكر أنه بويع بالسلطنة سنة ٩٠١هـ (١٤٩٦م)، وخلع منها بعد ستة أشهر ويومين لثبوت عجزه، ثم أعيد إليها ثانية -بعد ثبوت رشده- " فأقام سنتين وستة أشهر ونصف"[2].

ومن نافلة القول أن نذكر أن هذا الخطأ ناجم عن عدم اعتماد المؤرخ على تاريخ ابن إياس -المعاصر لتلك الحقبة-، واعتماده على تاريخ الشيخ مرعي الحنبلي "نزهة الناظرين"، الذي وقع في نفس الخطأ، وسبق أن عالجناه في موضعه، وذكرنا أن ابن قايتباي تولى السلطنة بعد أبيه سنة ٩٠١هـ (١٤٩٦م) وظل سلطانًا حتى قتل سنة ٩٠٤هـ (١٥٠٠م)[3].

---

(١) نفسه، الأوراق، ٢، ٣، ٢، ٢٣، ٩٧، ١٣٥، ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق، ورقة ١٠٩ وانظر: قبل ذلك ورقة ١٠٨، ١٠٨.

(٣) انظر: الفصل الثالث من هذه الدراسة.

مصر العثمانية في تاريخ القلعاوي:

عاصر الشيخ القلعاوي أحداثًا تاريخية على جانب كبير من الأهمية، تركت أصداء واسعة بعيدة المدى سواء في داخل مصر أم في خارجها فلقد عاصر وعايش بنفسه السنوات التي استقل فيها علي بك الكبير بحكم مصر من سنة ١١٨٣هـ (١٧٦٩م) إلى سنة ١١٨٧هـ (١٧٧٣م) وعاصر تلك الفترة التي وصل فيها طغيان المماليك حدًا لا يطاق؛ خاصة إبراهيم بك ومراد بك، وإرسال الدولة العثمانية حملة عسكرية بقيادة حسن باشا القبطان سنة ١٣٠٠هـ(١٧٨٦م) لتقليم أظفارهما، والحد من نفوذهما، وعايش أيضاً قدوم الفرنسيين إلى مصر سنة ١٢١٣هـ(١٧٩٨م) شهد سنوات وجودهم بمصر، وحتى رحيلهم عنها سنة ١٢١٦هـ(١٨٠١م)، كما سجل في تاريخه كيفية ولاية محمد علي باشا على مصر سنة ١٢٢٠هـ(١٨٠٥م). والسنوات الأولى من حكم هذا الباشا الذي استطاع أن يؤسس في مصر حكمًا وراثيًا دام قرابة قرن ونصف قرن من الزمان، وعاصر–أخيراً– أحداث الحملة الإنجليزية بقيادة الجنرال "فريزر" على الإسكندرية ورشيد سنة ١٢٢٢هـ(١٨٠٧م)، والمقاومة الشجاعة التي أظهرها الشعب المصري في سبيل طرد المعتدين، فما موقف القلعاوي من هذا كله ؟

والأمانة العلمية تستوجب من الباحث أن يقرر أن الشيخ القلعاوي في معالجته لقضايا عصره كان على مستوى أعلى بكثير من مستوى الشيخ الشرقاوي الذي لم يذكر شيئًا عن تاريخ مصر في العصر العثماني سوى طرف يسير عن الفرنسيين، ولكنه أيضًا لا يرقى إلى مستوى الجبرتي من حيث الإفاضة والإسهاب، والتحليل والتعليل، والرؤية النافذة الواضحة التي تصور الواقع في مصر تصويراً دقيقاً.

وقد يكون للشيخ القلعاوي عذره، وهو أنه اشتغل بالتأريخ إلى جانب اهتماماته العلمية العديدة تدريسًا وتأليفًا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد مني في أواخر حياته بمحنة الطرد من منزله الكائن في حي القلعة بأمر من محمد علي باشا[1]، ويبدو أن هذه المحنة تركت أثراً سيئاً على الشيخ القلعاوي، فلم تتح له فرصة مراجعة ما سجل من أخبار؛ بل ولم يكمل كتابه، فالخاتمة تركها دون كتابة –كما سبق أن ذكرنا– بالإضافة إلى طبيعة أخلاقة التي لم تتح له فرصة المشاركة فيما يجري حوله من وقائع وأحداث؛ بخلاف الجبرتي الذي شارك في الحياة العامة بقسط وافر، واختلط بالفرنسيين

(١) الجبرتي: عجائب الآثار – مصدر سبق ذكره،دج٣، ص٤٩٨ ولعله من دواعي الأمن.

وكان عضواً في ديوانهم[1]، وتمكن من الوقوف على الأسرار الدقيقة، والحصول على الوثائق العديدة كمحاكمة سليمان الحلبي[2] -مثلاً-؛ هذا إلى جانب حصوله على مسودات أستاذه الشيخ مرتضى الزبيدي في التراجم[3]، وغير ذلك من العوامل التي ارتفعت بمستوى كتابة "عجائب الآثار".

وعلى أية حال، فإن تاريخ الشيخ القلعاوي حافل بإرشادات لا تحصي تلقى الضوء على واقع المجتمع المصري في عصره من جميع جوانبه، وكلها تؤكد أن المصريين كلما مرت عليهم السنون كانوا يعانون من مظالم الحكم العثماني المملوكي، وأن هذه المظالم وإن اختلفت مسمياتها بتطورات العصر؛ إلا أنها كانت تؤدي في النهاية إلى إفقار المصريين، فيذكر -مثلاً- عند حديثه عن "ضريبة الطلبة" التي استحدثها جند السباهية في أوائل القرن الحادي عشر الهجري، والتي تم القضاء على محدثيها، وإلغائها سنة ١٠١٧هـ (١٦٠٨م)،

---

(١) المصدر السابق، ج٣، ص٣٩٦.

(٢) المصدر نفسه ج٢، ص ص ١٠٣- ١١٤، ص ص ١٤٠-١٤٢.

(٣) نفسه ج٢،ص ٣٦١ وما بعدها.

والتي عرضنا لها -أثناء حديثنا عن البكري- يذكر القلعاوي أن هذه المظلمة ظلت موجودة حتى القرن الثالث عشر الهجري: "وتسمى الآن: شكوا هواي"(١)، وسبق أن أشرنا أنها سميت في أواخر القرن الحادي عشر الهجري "طلبه شاويش أغا"(٢)، وإبان طغيان إبراهيم بك ومراد بك انهالت المظالم على المصريين من كل جانب، وفرضوا عليهم أنواعاً شتى من الضرائب، منها "رفع الظلم" و"مال التحرير"(٣)، وفي عهد الفرنسيين اشتدت حاجتهم إلى المال؛ على إثر تحطيم الإنجليز لسفنهم في أبي قير، فاشتطوا في فرض الضرائب على المصريين؛ الأمر الذي نجم عنه ثورات عارمة، وأهم هذه الضرائب "الفردة" التي فرضوها على البيوت، والدكاكين، والأملاك في شهر جمادى الأولى سنة ١٢١٣هـ(١٧٩٨م) فاشتعلت ثورة القاهرة الأولى، وقتل المصريون-أثناءها- الجنرال "دبوي" حاكم القاهرة(٤)، فاشتد غيظ الفرنسيين،

(١) القلعاوي: صفوة الزمان مصدر سبق ذكره، ورقة ١٥٥وشكوى هواي: أي حق الطريق.

(٢) انظر: ص من هذه الدراسة.

(٣) القلعاوي: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢١٨، ٢١٩.

(٤) المصدر السابق، ورقة ٢٢٥.

وصبوا جام غضبهم على أهل القاهرة، وقتلوا منهم ما ينوف على ألفى شخص، كما قتلوا بعض علماء الأزهر، منهم الشيخ سليمان الجوسقي- شيخ طائفة العميان- والشيخ عبد الوهاب الشبراوي، والشيخ إسماعيل البراوي[1].

ومن الضرائب الفرنسية التي وردت في تاريخ القلعاوي تلك الضريبة التي فرضوها على حمامات القاهرة، وأطلق عليها "غرامة الحمامات"[2]، وضريبة أخرى تم بها خراب مصر، وهي عشرة آلاف ألف إفرنج، وذلك مقدار ألفي ألف فرانسة"[3]، ومن الطواعين التي رزئ بها المصريون في حياة القلعاوي؛ ذلك الطاعون الذي ألم بمصر سنة ١١٧١هـ (١٧٥٧م) حيث "نزل سيل كثير سالت منه مياه عظيمة، وأخرب أماكن عديدة، وفشا فيها الطاعون إلى سنة اثنين وسبعين، وسموه فصل قارب شيحه[4] "وأكد القلعاوي أن الطواعين لم تنشب أظفارها في المصريين فقط، وإنما استشرى سعيرها في الحيوانات التي تعد العمود الفقري في اقتصاديات الفلاح المصري،

---

(١) المصدر نفسه والورقة .

(٢) نفسه، ورقة ١٧٧.

(٣) نفسه، ورقة ٢٣٧ لعلها عملة فرنسية.

(٤) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٧٨.

فيذكر—مثلاً— في سنة ١٢٠٠هــ (١٧٨٥م) "وقع الفنا في البقر؛ حتى لم يبق إلا شيء قليل منها جدا .. ولكن في الأقاليم البحرية، وسلم منه الصعيد، وإلى الآن لا يخلو في كل سنة عن موت فيها"(١).

فإذا أضفنا إلى ما تقدم ذكره أن أسعار المحصولات كانت في ارتفاع دائم؛ نظراً لكثرة المظالم، أدركنا إلى أي مدى كانت حياة المصري مفعمة بالمعاناة والألم.

وإذا انتقلنا إلى الجوانب السياسية والإدارية نجد القلعاوي يصور للقارئ كيفية انفراد علي بك الكبير بحكم مصر سنة ١١٨٣هــ(١٧٦٩م)، فيذكر أن هذا الأمير المملوكي قد أوتي من الدهاء قدراً كبيراً مكنه في البداية من التخلص من منافسيه إما بالقتل أو بالنفي(٢)، وحين غدا شيخاً للبلد، وخلصت له مصر، منع الباشا العثماني من الطلوع إلى القلعة في السنة السالفة الذكر، ومن حينئذ لم يأت إلى مصر باشا إلى سنة سبع وثمانين ومائة وألف(٣)،

(١) المصدر نفسه،ورقة ٢٠٠.

(٢) المصدر نفسه،ورقة ٢١٩.

(٣) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٠٤، ٢٠٥.

وامتدت أنظاره إلى خارج مصر، ولكن لم يكن قد تخلص كلية من الأخطار الداخلية المتمثلة في قبائل العربان المستعدة دائماً للحرب والنزال، فوجه همته شطر هؤلاء العربان، وأرسل جيوشه بقيادة أتباعه؛ إسماعيل بك، ومحمد بك أبي الذهب، واستطاع الأول القضاء على قبيلتي الهنادي والحبايبة في البحيرة والقليوبية، وتمكن الثاني من الانتصار على تلك القبيلة العتيدة ذات التاريخ الزاخر بالعصيان والتمرد، وهي قبيلة "هوارة" في الوجه القبلي وكان انتصار أبي الذهب عليها انتصاراً حاسماً؛ حتى إن زعيمها الأمير الشهير " همام " توفى بعد أيام قليلة من هزيمته[1].

ويذكر القلعاوي أن علي بك الكبير بعد أن دانت له مصر من أقصاها إلى أقصاها تطلعت أنظاره إلى بعض البلاد العربية المحيطة بمصر، فوجه جيشاً إلى الحجاز سنة ١١٨٤هـ (١٧٧٠م) وأربعة جيوش إلى الشام استولت على معظم مدائنه؛ حتى وصلت إلى مشارف حلب[2]، وكان مشروع علي بك الكبير للتوسع في الشام يبغى من ورائه تحقيق غرضين رئيسيين؛

(١) المصدر نفسه،ورقة ٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه،ورقة ٢٠٧، ٢٠٨.

أولهما: تأمين أملاك خليفة ظاهر العمر باعتبارها باب مصر الشمالي الشرقي.

ثانيهما: القضاء على قوة باشا دمشق، وغيره من الباشاوات العثمانيين الذين قد تحرضهم الدولة العثمانية للقضاء عليه في مصر، فبعث بتلك الحملات الدفاعية التي اتخذت شكلاً هجوميًا ليقيم حول نفوذه سياج أمان دائم[1]، ولكن سرعان ما وقع الخلف بينه وبين مملوكه أبي الذهب، وكانت النهاية المعروفة لهذا الأمير في أوائل سنة ١١٨٧هـ(١٧٧٣م)؛ إذ مات مسمومًا في مترله بالأزبكية بعد أن مني بهزيمتين كالهما له أبو الذهب[2].

وقد واصل المؤرخ تسجيل تاريخ مصر في عصره، فذكر أن أمراء المماليك قد تمادوا في غيهم وطغيانهم، وغدت مصر في قبضتهم، فانهالت مظالمهم على المصريين، وارتبطوا بعلاقات وسفارات مع بعض الدول المعادية للدولة العثمانية؛ كروسيا، وإنجلترا[3]؛ خاصة هذين الأميرين العاتيين؛ مراد بك وإبراهيم بك، فأزمعت الدولة العثمانية على الحد من نفوذها، ونفوذ أتباعها،

---

(١) دكتور/ محمد رفعت رمضان: علي بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة سنة ١٩٥٠م، ص ١٧٠- ١٧١.

(٢) القلعاوي: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) المصدر السابق، ورقة ٢١٩، ٢٢٠.

وأرسلت حملة عسكرية كبيرة بقيادة حسن باشا القبطان في النصف الثاني من سنة ١٢٠٠هـ (١٧٨٦م)، وقد استبشر المصريون بقدومه خيراً[١]؛ إذ اعتبروه المنقذ والمخلص لهم من جور المماليك، ولكن سرعان ما تبددت آمالهم؛ لأن المماليك كانوا يستخدمون -في قتالهم- أسلوب الكر والفر، ولم يتمكن حسن باشا القبطان من القضاء عليهم، وعاد أدراجه إلى السلطنة في شهر ذي الحجة سنة ١٢٠١هـ (١٧٨٧م) دون أن يظفر بطائل[٢]، ومما دعاه إلى التعجيل بهذه العودة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا.

وهنا نجد القلعاوي يعلق على حملة القبطان المذكورة بعبارة تنم عن هويته كمؤرخ مدرك لمجريات الأحداث من حوله، فيقول: "…. لم يحصل لإقليم مصر بمجيء حسن باشا القبطان ثمرة ولا منفعة؛ بل تقررت رفع المظالم[٣]، التي كانت تقبض كالسرقة من خوف إطلاع الدولة على ذلك..، وكذلك مال التحرير الذي أحدثه مراد بيك، ومن حينئذ صار يقبض ميري، ولم ترتفع مظلمة عن الأقاليم؛ بل كان اضمحلاله وخرابه، ولا حول ولا قوة إلا بالله[٤]".

---

(١) المصدر نفسه،ورقة ٢١٦.

(٢) المصدر نفسه،ورقة ٢١٧.

(٣) فردة فرضها المماليك على المصريين.

(٤) القلعاوي: مصدر سبق ذكره، ورقة ٢١٨، ٢١٩.

والحقيقة أن واقع القبطان في حكمه السابق الذكر، فلقد أدى فشل حملته إلى انفراد المماليك بالأمر؛ إلى أن يزدادوا عتوًا وغرورًا في ظلمهم وطغيانهم، ونفورًا من الجنوح للعدل والحق في أحكامهم.

وجدير بالذكر أن تعليق القلعاوي –المذكور آنفاً– قريب جدًا من حيث المبنى والمعنى من تعليق الجبرتي على نفس الحملة[1]، فهل يعني ذلك أن الجبرتي رجع إلى تاريخ القلعاوي، ونقل عنه هذه الفقرة على الرغم من عدم إشارته إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه لم يذكر البتة أن القلعاوي كان مؤرخاً ؟! وإذا لم يكن الجبرتي قد رجع إلى تاريخ القلعاوي، فهل يعني ذلك أن مشاعرهما تجاه حملة حسن باشا القبطان، كانت متطابقة؛ حتى إن تعليقهما جاء متماثلاً ؟! ... ربما ...

ويواصل القلعاوي تسجيله لتاريخ مصر في عهد الحملة الفرنسية، لينفرد دون معاصريه –ومن بينهم الجبرتي– بالإشارة إلى أن قدوم الفرنسيين إلى مصر كان بتآمر محمد باشا عزت –الصدر الأعظم للدولة العثمانية–؛ إذ قال: "إنه كان باطلاعه"[2]، وهو احتمال قائم يشير إلى مدى ما وصلت إليه أخلاق بعض الباشوات العثمانية من تدهور وانحلال.

---

(١) انظر: الجبرتي عجائب الأثر، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٢٢.

(٢)القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢٠.

ويمكن القول: إن الشيخ القلعاوي ركز في تأريخه للفرنسيين على الجانب العسكري، وانعكاساته على المصريين دون أن يركز على الجوانب العلمية، والحضارة والتنظيمية التي أولاها الجبرتي عناية فائقة، وعلى الرغم من هذا النقص بالإضافة إلى عدم التفصيل في سرد الأحداث التاريخية، فإن متابعته لأخبار الفرنسيين في مصر لا تخلو من إشارات تلقي الضوء على الوضع العسكري والإداري والأمني في مصر، والذي كان قد وصل إلى هاوية سحيقة من التردي والانحلال؛ حتى إن مراد بك وإبراهيم بك، والباشا العثماني، وغيرهم كانوا يبادرون بالهرب من القاهرة بعد معركة إمبابة، ويتركون المصريين العزل يواجهون الفرنسيين وأسلحتهم الحديثة، يصور القلعاوي حالة الذعر التي أصابت المماليك والباشا، وغيرهم من ذوي الشأن بقوله: "... توجه مراد بيك إلى الصعيد، وأما إبراهيم يبك والباشا فتوجهوا إلى العادلية، ولما دخل الليل أخذوا حريمهم وتوجهوا ناحية غزة، وتبعهم غالب أعيان مصر ... ولم يتخلف إلا من لا قدرة له على المشي، ومن عنده أولاد وعيال، ولم يجد ما يحملهم عليه[1].

---

(١) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢٤.

والواضح من أخبار القلعاوي أنه كان رافضًا للفرنسيين؛ لأنهم قوم غرباء يدينون بغير الإسلام، جاءوا لاحتلال مصر واغتصابها، وانتزاعها من الدائرة الإسلامية المتمثلة في الدولة العثمانية؛ لذا لم يشر إلى شيء من محاسنهم.

وتبرز تلك المشاعر في إطلاقه على الجيش العثماني بقيادة يوسف باشا ضيا، لقب "عسكر الإسلام"(١)، أو "العسكر الإسلامية"(٢)؛ لأنهم جنود دولة الخلافة والسلطنة قدموا ليخلصوا مصر وأهلها من براثن هؤلاء الأجانب الذين لا يدينون بدين الإسلام.

---

(١) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢٦.

(٢) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢٨.

ومن الموضوعات المهمة التي يستطيع الباحث رؤيتها من خلال متابعة تأريخ القلعاوي للحملة الفرنسية وما أعقبها من أحداث، ظهور الروح الوطنية لدى المصريين في العقدين الثاني والثالث من القرن الثالث عشر الهجري، ويجدر بنا أن نشير إلى أن المصريين قاموا بثورات عديدة طوال العصر العثماني، وقلما يرجع باحث إلى مصدر من مصادر ذلك العصر، إلا ويجده زاخرا بانتفاضات قوية لا تحصى في وجه باشاوات الدولة العثمانية – يمكن للقارئ الوقوف على بعضها من خلال الفصول السابقة – لكن هذه الانتفاضات أو الثورات –إذا جاز التعبير– لم تزد على كونها صدى أو تعبيراً عن رفض الظلم الواقع على كاهل المصريين، فكانوا كلما ألم بهم أمر من الظلم هرعوا إلى الأزهر الشريف مستغيثين بعلمائه للتوسط لدى الباشا لرفع الظلم أو تخفيفه عنهم، ولا يمكن أن تعد ثورات من أجل تغيير نظم الحكم كلها، أو الاستقلال بمصر، فلم ينظر المصريون، إلى باشاوات الدولة العثمانية على أنهم محتلون أو على أقل تقدير غرباء عنهم؛ بل اعتبروهم حكاماً شرعيين تجب طاعتهم؛ لأن الرابطة الدينية –في تلك الآونة–

كانت من أقوى الروابط، إن لم تكن أقواها على الإطلاق، فالسلطان العثماني في نظرهم الحاكم الشرعي وخليفة المسلمين، والباشا–في مصر– ممثله أو نائبه؛ لذا لم نجد في مصادر هذه الحقبة ما يشير إلى أن المصريين قاموا بثورة من اجل المطالبة باستقلال وطنهم وحركة على بك الكبير سنة ١١٨٣هـ(١٧٦٩م) لا تمثل المصريين على الإطلاق، ولا تمثل كل المماليك، فهي لا تزيد عن كونها حلقة من حلقات الكفاح المملوكي من أجل الاستئثار بالسلطة في مصر، وزعيمها لم ينض عنه ثوب الخضوع– ولو ظاهريا للسلطان العثماني[1]، وما قيل بالنسبة لمصر ينطبق على جميع الولايات العربية الإسلامية التابعة للدولة العثمانية في هذه العصور[2] لكن الوضع تغير، والحال تبدل في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، حين تعرضت مصر للغزو الفرنسي؛ حيث نجد في تاريخ الشيخ القلعاوي إسهاما للمصريين في الدفاع عن وطنهم ظاهراً جليًا، فلقد نظروا إلى الفرنسيين على أنهم نصارى غرباء جاءوا للاستيلاء على وطنهم، وانتزاعه من الانضواء تحت لواء الإسلام المتمثل في الخضوع للدولة العثمانية الإسلامية. من هنا جاءت مشاركتهم في الدفاع عن وطنهم، ففي معركة إمبابة سنة ١٢١٣هـ (١٧٩٨م) يذكر القلعاوي اشتراك أهل القاهرة في قتال الفرنسيين بقوله:

(١) الجبرتي: عجائب الآثار مصر سبق ذكره، ج١، ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) دكتور/ عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داور باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، ص ١١،١٠.

"خرج إبراهيم بيك، وجميع أهل مصر إلى بولاق[1]؛ أي لمقاومة الفرنسيين، وثورة القاهرة الأولى (جمادى الأولى سنة١٢١٣هـ) سقط فيها (نحو ألفين من عامه مصر)[2] وحين قدم العثمانيون إلى مصر في أواخر سنة ١٢١٤هـ(١٨٠٠م) حاربوا الفرنج -أي الفرنسيين- هم وأهل مصر .. ومات خلق كثير، وحرقت أماكن عديدة[3]، ومعنى ذلك أن المصريين حاربوا جنبًا إلى جنب مع العثمانيين لإجلاء الفرنسيين عن وطنهم، وإعادته إلى السيادة العثمانية الإسلامية، ولعلي لا أكون مغاليًا إذا قلت إن قدوم الفرنسيين إلى مصر، أيقظ كوامن الثورة والروح الوطنية عند المصريين من خلال المصدر الأول المتمثل في الناحية الإسلامية، فلم يعودوا يرضخون لظلم، ولا يقبلون حاكمًا دون رغبتهم، وهذا -أيضا- ما تنبه إليه محمد علي باشا، واستطاع استغلاله بمهارة وذكاء في سبيل الوصول إلى حكم مصر سنة ١٢٢٠هـ(١٨٠٥م)[4].

---

(١) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢٤.
(٢) المصدر السابق، ورقة ٢٢٥.
(٣) نفسه، ورقة ٢٢٦.
(٤) نفسه، الأوراق من ٢٣٧- ٢٤٤.

ويتأكد صدق ما ذهبنا إليه من أن الاحتلال الفرنسي أيقظ كوامن الثورة والروح الوطنية لدى المصريين المنبعثة من الروح الإسلامية، أن الإنجليز حين قدموا لاحتلال رشيد سنة ١٢٢٢هـ(١٨٠٧م) هب الشعب المصري عن بكرة أبيه للذود عن حياض الوطن، فلم تقتصر المقاومة الباسلة على أهل رشيد؛ بل شارك فيها كثيرون من المصريين على اختلاف فئاتهم وطوائفهم، فالقلعاوي يذكر أنه سافر إلى رشيد "مقطوعة بالاجتهاد"(١) ناس كثيرون، وعربان فلاحون"(٢) ويقول أيضاً: " قام المسلمون على متاريس الكفار قومة واحدة من كل جانب، فمات من الإفرنج –الإنجليز– عدد كثير، وأسر منهم عدد كثير، وهرب القليل منهم إلى جهة أبي قير"(٣)، ويورد عدد أسرى الإنجليز دون قتالهم، قائلاً: " كان عددهم خمسمائة أسيرًا وثمانين، وواحد وعشرون من كبارهم وأعيانهم "(٤).

---

(١) صحتها مقطوعة الجهاد.

(٢) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق، نفس الورقة .

(٤) المصدر السابق، نفس الورقة

وكان لوقفه الشعب المصري الشجاعة في وجه الإنجليز وإحباط مخططهم أثر كبير في تثبيت أقدام محمد علي باشا في مصر؛ إذ إن السلطان العثماني أثلج صدره هذا النصر الذي جاء على غير القياس، ونسبه لشجاعة محمد علي، وقيادته الحكيمة يقول القلعاوي: "وعند ذهاب الخبر إلى استانبول بخروج الإنجليز من إسكندرية أرسلوا قبجي[1] باشا بثمانية فراوي سمور وخنجر بفصوص وبالدفتردارية لابن الباشا الكبير.

فمنها للباشا والي مصر فروة، ولحسن باشا الأرنؤوت فروة، وللسيد الأفندي نقيب الإشراف فروة، ولابن الباشا الكبير فروة"[2].

ونسى السلطان العثماني في غمرة نشوته بالنصر الصانع الحقيقي له، وهو الشعب المصري.

---

(١) كذا النص.

(٢) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٤٦-٢٤٧. وانظر في نفس المعنى: الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص١٩٦، الرافعي: عصر محمد علي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٢م، ص ص ٦٠، ٧٧.

بين الشرقاوي والقلعاوي :

انتمى الشيخان إلى طائفة واحدة، وهي طائفة العلماء، وإلى مذهب واحد، هو المذهب الشافعي، وعاصرا أحداث حقبة واحدة، وكلاهما تمتع بمكانة مرموقة في مجتمعهما، وإن اختلفت الوجهات والمشارب، فالشرقاوي شارك بقسط وافر في الحياة العامة، وأما القلعاوي فقد اقتصر على النشاط العلمي تدريسًا وتأليفًا، هذا من ناحية، وأما من ناحية المنهج التاريخي، فتوجد فوارق واضحة بين منهجي الشيخين، أوجزها في الآتي:

١-ألف الشرقاوي كتابه استجابة لرغبة بعض أتباع الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا، وأهداه للصدر الأعظم المذكور، أما الصفوي فالدافع على تأليفه كتابه نابع من ذاته، ومن إدراكه لأهمية علم التاريخ في حياة الأمم والشعوب، وأنه لا يقل شأنًا عن غيره من العلوم، ولذا فقد قصر مقدمته للدفاع عن المعرفة التاريخية، وتبيان أن التاريخ علم إسلامي أصيل، وأن كلمة "تاريخ" كلمة عربية أصيلة، وليست مشتقة من الفارسية أو غيرها من اللغات.

٢-على الرغم من أن الشرقاوي اتبع المنهج العلمي في التأريخ حين قسم كتابه إلى مقدمة وأبواب، إلا أن تأريخه كان شديد الاختصار، فهو لا يعدو كونه ذكرًا لأسماء الولاة والسلاطين والباشاوات الذين تولوا شئون مصر منذ فتحها الإسلامي سنة ٢١هـ (٦٤١م) وحتى جلاء الفرنسيين عنها سنة ١٢١٦هـ (١٨٠١م)، ولذلك لا يستطيع باحث الركون إليه، أو الاعتماد عليه في دراسة حقبة معينة؛ لأنه لا يصور أيًا من أوضاع مصر في العصر العثماني، ودراسة أوضاعه الإدارية والاقتصادية والحضارية نقلا عمن عاصرها من سابقيه من المؤرخين، وحتى أوضاع عصره -التي عايشها بنفسه- لم يتمكن -أيضا- من إلقاء الضوء عليها؛ بالإضافة إلى أخطائه العديدة التي سبق الإشارة إلى بعضها، وتلك أمور أفقدت كتابه قيمته العلمية، وغير خاف على فطنة القارئ أن ذلك ناجم عن أن كتابه كان مجرد إهداء للصدر الأعظم العثماني، ومحاولة منه لتبرير تعاونه مع الفرنسيين إبان وجودهم في مصر، هذا التعاون الذي لم يكن -على أي حال- إلا لصالح أهل القاهرة خصوصاً، وأهل مصر عموماً. أما القلعاوي فتاريخه رغم اتسامه بالإيجاز في العصور السابقة على العصر العثماني

٣--إلا أنه أكثر أهمية من الناحية العلمية-؛ إذ فيه تفصيل واضح عن أوضاع مصر على مر العصور؛ بالإضافة إلى أنه فياض بالمقارنات التاريخية التي تفيد الباحث عند دراسته التاريخ المصري، كما تكشف هذه المقارنات عن تمتعه بخلفية علمية كبيرة، وأما تأريخه لمصر في العصر العثماني، فقد جاء ثابت البنيان قوي الإيقاع يترك لدى القارئ انطباعًا معقولاً عن أوضاع مصر في ذلك العصر من كافه الجوانب، وجدير بالذكر أن تاريخ القلعاوي لمصر في العصر العثماني خلا من الأخطاء التاريخية، لاعتماده على المصادر التي عاصر مؤلفوها الأحداث والوقائع بأنفسهم؛ كالشيخ مرعي الحنبلي، وابن أبي السرور البكرى، وأحمد شلبي بن عبد الغني، وإن كان قد أغفل الإشارة إلى بعضهم إلا أن المقارنات أثبتت اعتماده عليهم[١]، بالإضافة إلى عنايته بالتراجم لوفيات الأعلام -خاصة الشيوخ منهم -.

---

(١) انظر: ص ٢٨٣ من هذه الدراسة.

٤-يمكن القول أن الشرقاوي كان جل همه التأريخ للغزو الفرنسي لمصر؛ حقيقة أنه اتفق مع القلعاوي في عدم الإشارة إلى الجوانب التنظيمية والحضارية في العهد الفرنسي، كما لم يعن بإيراد الوثائق التاريخية الخاصة بتلك الفترة، وكان في مكنة الشرقاوي -بالذات- صنع ذلك لقربه من صناع الأحداث، وسهولة حصوله عليها؛ إذ كان شيخًا للجامع الأزهر، ورئيسًا للديوان العمومي، وعضواً في الديوان الخصوصي، لكنه لم يصنع ذلك، ومع هذا فإن تأريخ القلعاوي أكثر حيوية وإفاضة في سرد الأحداث التاريخية، ويترك للقارئ تصوراً واضحاً عن أوضاع مصر في تلك الفترة، وإن لم يستطع الرقي إلى مستوى الشيخ عبد الرحمن الجبرتي.

ثالثاً: الخشاب:

من معاصري الشرقاوي والقلعاوي: الشيخ إسماعيل بن سعد الشهير بالخشاب، كان أبوه تاجراً، ثم احترف تجارة الأخشاب فلقب بهذا اللقب؛ غير أن ابنه لم يشأ أن يمتهن مهنة أبيه وإخوته، فتثقف ثقافة دينية وأدبية، وأكب على قراءة كتب الأدب والتصوف والتاريخ، ونتيجة لهذا المسلك الذي سلكه أصبح صديقًا حميماً لشيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتي الذي تحدث عنه فقال: " وأولع بذلك، وحفظ أشياء كثيرة من الأشعار والمراسلات وحكايات الصوفية، وما تكلموا فيه من الحقائق؛ حتى صار نادرة عصره في المحاضرات والمحاورات، واستحضار المناسبات والمجريات، وقال الشعر الرائق، ونثر النثر الفائق، وصحب بسبب ما احتوى عليه من دماثة الأخلاق... وكرم الشمائل، وخفة الروح كثيرًا من أرباب المظاهر والرؤساء من الكتاب والأمراء والتجار[1].

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٣، ص ٤٩٩، ٥٠٠.

كان في بداية أمره شاهداً[1] في المحكمة الكبرى بالقاهرة، وحين قدم الفرنسيون إلى مصر اتصل بهم فعينوه في شهر شوال سنة ١٢١٣هـ(١٧٩٩م)، ناظرا على الكسوة الشريفة بعد هروب ناظرها العثماني[2]، وفي عهد الجنرال مينو عين كاتبًا في الديوان العمومي، أو على حد تعبير الجبرتي "كاتب سلسلة التاريخ"[3]، فكان هو المتقيد برقم كل ما يصدر في المجلس من أمر ونهي، أو خطاب أو جواب، أو خطأ أو صواب ... وذلك لأن القوم كان لهم مزيد اعتناء بضبط الحوادث اليومية في جميع دواوينهم وأماكن أحكامهم، ثم يجمعون المتفرق في ملخص يرفع في سجلهم بعد أن يطبعوا منه نسخًا عديدة ليوزعوها في جميع الجيش؛ حتى لمن كان منهم من غير مصر من قرى الأرياف، فنجد أخبار الأمس معلومة للجليل والحقير منهم "[4].

---

(١) وظيفة شاهد جمعها شهود، ويطلق على موظفيها لقب (عدول) ومهمتهم تسجيل القضايا والشهادة كتابة على حكم القاضي في السجلات والوثائق الخاصة بذلك (انظر: دكتور/عبد الجواد صابر، مرجع سبق ذكره،، ص٤٦٠).

(٢) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٩٨.

(٣) المصدر السابق: ج٢، ص ٣٩٨.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

ولقد أخطأ جورجي زيدان في فهم عبارة الجبرتي السابقة فعلق عليها قائلاً: "فالنشرة المذكورة كالجريدة العسكرية لنشر الأوامر الرسمية سموها التنبيه"[(١)].

ودان بهذا الرأي أيضا لويس شيخو حيث قال: " فهذه كما ترى جريدة يومية، وهي أول جريدة ظهرت في العربية"[(٢)]، وإن كان جورجي زيدان- نفسه- قال: " وأما أول جريدة رسمية عربية عامة، فهي الوقائع المصرية"[(٣)].

وأما جريدة (التنبيه) المذكورة، فالذي تذكره المراجع الفرنسية أن الجنرال "مينو" أصدر مرسومًا في السادس والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٠٠م بإنشاء جريدة عربية اسمها "التنبيه"، واختار السيد إسماعيل الخشاب ليكون رئيسا لتحريرها، لكن الظروف السياسية والعسكرية في عهد (مينو) حالت دون ظهورها[(٤)]،

---

(١) جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية: مرجع سبق ذكره، ج٤، ص ١٢ .

(٢) لويس شيخو: تاريخ اللغة العربية في القرن التاسع عشر، طبع بيروت، سنة ١٩٠٨، ١٩١٠، ج١، ص١٥، ١٦.

(٣) جورجي زيدان: مرجع سبق ذكره، ج٤، ص١٢.

(٤) دكتور/ محمد فؤاد شكري: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر: دار الفكر العربي، القاهرة (بدون تاريخ) ص٢٧٨، ٢٧٩، وص ٦٦٣.

وعلى ذلك فالخشاب لم يزد على كونه موظفًا لتسجيل ما يدور في الديوان من مناقشات، وما يتخذه الأعضاء من قرارات، وقد يسرت له هذه الوظيفة سبل معرفة خبايا الديوان الذي أنشأه الفرنسيون في مصر، وتلك فرصة لو أعطيت لمؤرخ قدير لاستطاع أن يخلف للأجيال من بعده مجلدات على جانب كبير من الأهمية وليت مؤرخنا فعل ! وقد ارتبط الخشاب أيضًا بعلاقات قوية مع بعض أعوان محمد علي باشا، فحين قدم الإنجليز لاحتلال رشيد سنة ١٢٢٢هـ (١٨٠٧م) وأراد محمد علي وأعوانه إخبار الدولة العثمانية بما حدث " كتبوا عرضا بصورة الحال من إنشاء السيد إسماعيل الخشاب وبالغوا فيه"[١].

ونلحظ في ترجمة الجبرتي للخشاب لونًا من التهكم والسخرية لإقدامه – في أواخر حياته– على الارتباط بأرملة أحد التجار الأثرياء، فتزوجها وصار طوع أمرها، وحين توفى ولدها حزن الخشاب عليه حزناً شديداً، ورضخ لرغبة زوجه العجوز، فأقام في مسكن مجاور لمقبرة ابنها الفقيد[٢]، ويعلق الجبرتي على ذلك بقوله: " وكثيراً ما كنت أتذكر قول القائل:

---

(١) الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٣، ص١٩٨

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ٥٠٠.

ومن تراه بأولاد الســوى فرحًا * في عقله، عزه إن شيئت وانتدب**

أولاد صلب الفتى قلت منافعهم * فكيف يلمح نفع إلا بعد الجنب[1]**

وكانت وفاته في الثاني من شهر ذي الحجة سنة ١٢٣٠هـ (٦نوفمبر سنة ١٨١٥م)[2].

تاريخ الخشاب:

دخل الشيخ الخشاب ميدان التأريخ بأوراق لا تزيد عن ست وعشرين ورقة، عنوانها: "تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠هـ إلى دخول الفرنسيين"، وقال في مقدمتها: "فقد سألتني-أرشدك الله-من العمل إلى صوابه، وفتح لك باب الخير، وسلك بك ما يوصلك إلى بابه أن أجمع لك جزءًا يشتمل على بعض أخبار أهل القرن الثاني عشر مما شاهدته عيان، أو نقلته عن غير، فأجبت إلى ذلك، مستمدًا من في الملك الوهاب: سلوك الصواب"[3].

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص ٥٠٠، ٥٠١.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ٥٠٠.

(٣) الخشاب: تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠هـ إلى دخول الفرنسيين، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢٠١٧ تاريخ تيمور، ميكروفيلم رقم ١٠٤١٧ ورقة ٢، وانظر أيضًا: عن الخشاب: دكتور/ محمد كامل الفقي: الأزهر، دائرة النهضة الأدبية الحديثة، سلسلة البحوث الإسلامية، الكتاب الزول، السنة الثامنة عشر، القاهرة، سنة ١٤٠٧هـ (١٩٨٦) ج٣، ص ص ١٤١-١٦٠.

وشرع مباشرة في التأريخ لبعض أحداث ووقائع القرن الثاني عشر الهجري، وأوائل القرن الثالث عشر، فأرخ لفتنة إفرنج أحمد، وللصراع بين إسماعيل بك بن عوض ومحمد بك جركس، وزين الفقار بك وتطور الصراع المملوكي الذي أدى إلى استقلال على بك الكبير بحكم مصر، ثم عرض بعد ذلك لأخبار محمد بك أبي الذهب ولأخبار الثلاثي المملوكي إسماعيل بك، وإبراهيم بك، ومراد بك، حتى وصول الفرنسيين إلى مصر سنة ١٢١٣هـ(١٧٩٨م).

ونلاحظ على تأريخ الخشاب للحوادث السابق ذكرها، ما يأتي:

أولاً: اقتصر في تاريخه على إيراد طرف من الصراعات المملوكة دون أن يتغلغل إلى أعماق المجتمع المصري فلم يوضح الأضرار التي كانت تلحق بالمصريين من جراء ما كان يقع بين المماليك من حروب أو فتن هدفها الرئيسي الاستئثار بالنفوذ والسلطة في مصر.

ثانياً: لم يحاول التشبه بأقرانه من العلماء في دراسة تاريخ مصر منذ أقدم العصور، وحتى عصره، ولم يقتصر – أيضًا – على دراسة تاريخ مصر في العصر العثماني كله، كما صنع أحمد شلبي بن عبد الغني مثلاً، وإنما اكتفى بدراسة حوادث معينة انتقاها بنفسه؛ هذا إلى جانب أنه لم يقسم أوراقه إلى أبواب أو فصول، كما هو الشأن لدى مؤرخي عصره من العلماء، وفي هذا مخالفة لبعض أسس المنهج العلمي في التأريخ .

ثالثاً: وقع في أخطاء تاريخية عديدة، ننبه إلى بعضها؛ منها :

أ. أرخ لفتنة أفرنج أحمد، فذكر أن أحداثها وقعت سنة ١١٢٠ هـ(١٧٠٨م)، وأنها كانت بين الفقارية والقاسمية، وأن المتحاربين كانوا "يخرجون في كل يوم إلى خارج القاهرة ... فيتحاربون إلى أن تدنو الشمس من الغروب، ثم يرجعون منازلهم، وذلك لوفور شفقتهم على الرعية، والبلد في أثناء هذا مفتحه عامرة أسواقها"[١].

(١) المصدر السابق، نفس الورقة.

وسبق أن فندنا هذه المقولة في موضع سابق من هذه الدراسة، وذكرنا أن المؤرخين المعاصرين أجمعوا على أن فتنة إفرنج أحمد أضرمت نيرانها سنة ١١٢٣هـ (١٧١١م)، وأنها لم تكن بين الفقارية والقاسمية، وإنما كانت بين الإنكشارية بزعامة إفرنج أحمد، وانضم إليهم بعض أمراء من الفقارية على رأسهم أيوب بك شيخ البلد، وبين العزب والأوجاقات الأخرى، ولم يكن القاسميون طرفًا في النزاع، وإنما حاولوا إصلاح ذات البين، ورأب الصدع، وحين باءت مساعيهم بالفشل تدخلوا لفض النزاع بالقوة، وبعد قتل زعيمهم عوض بك، غدوا طرفًا في النزاع، كما أكد المعاصرون أن القتال دارت رحاه في شوارع القاهرة نفسها، وأن المصريين أضيروا بأضرار بالغة(١).

(١) انظر: من هذه الدراسة ص .

ب. ومن أخطائه –أيضاً– أنه أرخ للصراع الذي دارت رحاه بين الأميرين محمد بك جركس وزين الفقار بك، وبعد أن هرب جركس من مصر، ثم رجع إليها بعد غيبة طويلة، قال الخشاب: "... والتقى الجمعان، وتحارب الجيشان، فقتل مصطفى بك القرد، وفر شركس بيك بجواده منهزما يريد الذهاب إلى البحر، فوقع عنه في البحر، فأدركوه وأخرجوه من البحر، وضربوا رأسه، وجاءت رأسه– بمصر، وذلك في اليوم الخامس من رمضان سنة خمسين ومائة وألف تقريباً[(١)].

وهذه الرواية المذكورة تناقض ما أكده معاصرو هذه الواقعة التي عانى المصريون من جرائها ويلات العذاب، وسبق أن عرضنا لهذه القضية في الفصل السادس من هذه الدراسة، ورأينا أنه حين عاد جركس إلى مصر، اشتعلت الحرب بينه وبين جيوش زين الفقار بك وأن جركس اتبع ضد أعدائه أسلوب المناوشات أي الهجوم المباغت ثم الفرار، وأن بعض البدو عثروا على جركس غريقا في آخر شهر رمضان سنة ١١٤٢هـ (١٧٣٠م)[(٢)] وليس في الخامس من رمضان (سنة خمسين ومائة وألف) كما ذكر الخشاب.

(١) الخشاب: مصدر سبق ذكره، ورقة ٧

(٢) انظر:: ص من هذه الدراسة

ج. على الرغم من إجادة الخشاب بعض الشيء في تصوير أوضاع مصر في عهد علي بك الكبير، وأنه "كان أميرًا عادلاً حاكمًا، أمنت في وقته الطرق من اللصوص والعربان وقطاع الطريق؛ حتى إن الناس كانوا يسافرون في البلاد ليلاً حاملين الأموال وغيرها، فلا يجدون أحداً يتعرض لهم من عربان، وغيرهم من قطاع الطريق[1]، إلا أن تأريخه –أيضاً– يعد مبتورًا، لعدم عنايته بضبط تواريخ الأحداث، فلم يذكر السنة التي استقل فيها علي بك الكبير بحكم مصر، ولا تاريخ وفاته؛ الأمر الذي يضطر الباحث إلى الرجوع إلى تاريخ الشيخ القلعاوي، أو تاريخ الشيخ الجبرتي لضبط تواريخ مثل هذه الحوادث المهمة .

---

(١)الخشاب: مصدر سبق ذكره، ورقة ١٥

ويمكن القول: إن الخشاب، أجاد في تصوير الصراع بين الثلاثي المملوكي: إسماعيل بك، وإبراهيم بك، ومراد بك، الذين استأثروا بالسلطة في مصر من سنة ١١٨٩هـ (١٧٧٥م) عقب موت محمد بك من جهة، وبين إسماعيل بك من جهة أخرى، وانفراد الأميرين المذكورين بالسلطة بعد هرب إسماعيل بك، وأرخ أيضًا لمحاولة الدول العثمانية الحد من نفوذ هذين الأميرين بإرسال حملة عسكرية بقيادة حسن باشا القبطان سنة ١٢٠٠هـ (١٧٨٦م) لتأديبهما وحين هربا إلى الوجه القبلي، وأراد قائد الحملة العثمانية بيع أمتعتهما وجواريهما، فبلغ ذلك العلما، فركب الشيخ أحمد العروسي، والشيخ السادات، والسيد محمد أفندي البكري، وكان حين ذلك نقيب السادة الأشراف بالديار المصرية، ودخلوا عليه، وبدأ الشيخ السادات بالكلام فقال: إنما دامت دولة آل عثمان لتمسكها بحبال الشريعة المطهرة، والذي ورد في الشريعة المطهرة أنه لا يجوز فيها بيع أمهات الأولاد، وأهن لا يبعن، فاضطرب هو(١)

---

(١) أي حسن باشا القبطان.

وبعث إلى كتخدايه أحمد حمام أغلى، فقال له: انظر واسمع ما يقول أشياخنا، فأعادوا عليه القول: فقال حسن باشا: إذن نكاتب الدولة العليا أننا أردنا بيع متعلقات جماعة محمد بيك، فمنعنا المشايخ، فأجابه ابن البنوفري[(١)]، ولم يكن في الرتبة كمن ذكرناه، أنا أصغر المشايخ، اكتب ما تريد، واكتب اسمي أولاً، ثم قال له الشيخ السادات: " أنت جئت في طلب رجلين، وهم على قيد الحياة، بينك وبينهم يوم واحد، فأت بهم أحياء واستوف منهم ما تريد، أو اقتلهم إن تثبت، واضبط ما يتعلق بالدولة من تعلقاتهم، فكف عن هذا البيع"[(٢)]، وأعجب الخشاب بهذا الموقف الشجاع من علماء الأزهر الشريف وأورد مواقف مماثلة لهم ضد ظلم أتباع إسماعيل بك، الذي انفرد بحكم مصر عقب رحيل حسن باشا القبطان، ولكنه أصيب بالطاعون وتوفى سنة ١٢٠٥هــ(١٧٩١م)[(٣)]، ورجع إبراهيم بك ومراد بك إلى مصر، وأعادا سيرتهما الأولى من "امتداد يدهم إلى أموال الناس، حتى أفضى بهم الأمر إلى أن صالوا على أموال التجار الفرنساوية،

---

(١) كذا النص ولعله يقصد الشيخ محمد الحريري. (انظر: الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٦٣٧).

(٢) الخشاب: تاريخ حوادث وقعت بمصر- مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٢-٢٣.

(٣) المصدر السابق ورقة ٢٥ وانظر: في ترجمة: الجبرتي: مصدر سبق ذكره ،ج٣، ص ص ١٢٣-١٢٥.

وكوتبوا في شأن ذلك مرارًا عديدة على أن يردوا جميع ما أخذ لهم، فلم يلتفتوا إلى ذلك؛ بل تمادوا في غرورهم، فأثار ذلك حقد في نفوس الفرنساوية منهم، لما هم مجبولون عليه من ثبات الأقدام والإقدام، وقد أنذروا فلم يجد نفعًا، فجهزوا، ركبة عليهم " أي حملة، وقدموا إلى سكندرية في العشر الأواسط من شهر محرم سنة ١٢١٣هـ، فملكوها، ثم ملكوا مصر في سابع صفر من السنة المذكورة، وبقدومهم انقضت دولة جماعة محمد بيك، وساير طايفة المصريين"(١).

وهكذا نجد الخشاب قد توقف عن الكتابة عند قدوم الفرنسيين إلى مصر سنة ١٢١٣هـ (١٧٩٨م)، وقنع بالقليل من التأريخ، وسبق أن أشرنا إلى أنه كان أثيرًا لدى الفرنسيين إبان وجودهم بمصر، وأنه عين كاتباً في الديوان العالي وخط بيده العديد من الوثائق الخاصة بهذه الحقبة المهمة، ووقف على دقائق وأسرار خفيت على غيره، وكان من اليسير عليه تسجيل هذه الوثائق في كتاب خاص، ولو صنع ذلك لخلد نفسه في ميدان التأريخ بدلاً من تلك الوريقات القليلة التي حوت أخطاء عديدة.

---

(١) الخشاب مصدر سبق ذكره ورقة ٢٦ ويقصد بالمصريين المماليك.

ومما سبق ذكره -أيضاً- يظهر أن حركة التأليف التاريخي التي ظلت مزدهرة في مصر في العصر العثماني طوال قرون ثلاثة تقريبًا، شهدت هبوطًا في المستوى العلمي في أوائل القرن الثالث عشر الهجري؛ إذا استثنينا الشيخ مصطفى القلعاوي، ولعل ذلك راجع إلى أن الشرقاوي والخشاب دخلا ميدان التاريخ وهما ليسا مؤهلين لهذا الميدان، فالأول أراد بكتابه تبرير تعاونه مع الفرنسيين، الذي كان في صالح المصريين؛ خاصة وأنه كان شيخًا للجامع الأزهر، والثاني قصد من وريقاته-كما هو واضح من أواخرها- التقرب إلى الفرنسيين بالتركيز على مساوئ المماليك، وإعلانه أن ظلمهم للتجار الفرنسيين كان سببًا في قدوم قومهم لاحتلال مصر بعد أن نصحوهم أكثر من مرة- وثنائه على الفرنسيين، ووصفهم بأنهم شجعان ثابتو الأقدام، ومن هنا كانت الفرصة قد أتيحت للشيخ عبد الرحمن الجبرتي ليتمم ما بدأه أسلافه من مؤرخي مصر في العصر العثماني؛ خاصة وقد كانت رغبته صادقة في التأليف التاريخي، فاعتمد على مؤلفات مؤرخي مصر في القرون السابقة -كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في مواطن عدة- واستطاع بمقدرة فذة جمع ما تيسر له من وثائق تاريخية، واستطاع -أيضاً- استغلال أحداث عصره المضطرب، وسجل كل صغيرة وكبيرة مما وقع على أرض مصر من أحداث ووقائع عايشها بنفسه، ودون كل ذلك في كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار".

الباب الرابع

مؤرخو العصر العثماني في الميزان

الفصل التاسع: دراسة منهجية مقارنة

الفصـــل التاســـع
دراسة منهجية مقارنة

أول ما يوجب الالتفات في حركة التأليف التاريخي في مصر في العصر العثماني أن هذه الحركة ظلت متواصلة مستمرة منذ وفاة ابن إياس الحنفي سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣م) إلى أن بدأ الجبرتي في تصنيف كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" سنة١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، فلم تخل فترة من الفترات من وجود مؤرخ أو أكثر يعني بتسجيل حركة الحياة في مصر، وفي العالم الإسلامي –أيضاً– طوال العصر العثماني.

ومما يلفت النظر في حياة هؤلاء المؤرخين أن نشأتهم كانت نشأة دينية وعلمية، فالعلماء منهم حفظوا القرآن الكريم في طفولتهم، ثم التحقوا بالأزهر الشريف، وتتلمذوا فيه على أعلامه من شيوخ عصرهم، ونبغوا في علومهم ومعارفهم، ولم يعرفوا التخصص الدقيق في ناحية واحدة، أو فرع واحد من فروع المعرفة؛ شأنهم في ذلك شأن مؤرخي مصر في العصر المملوكي، فالجزيري ومرعي الحنبلي؛ على الرغم من نبوغهما في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل؛ إلا أن مؤلفاتهما تؤكد نبوغهما في فقه المذاهب الأخرى؛ هذا إلى جانب تفوقهم في غير الفقه من العلوم؛ مثل: التفسير، والحديث، والأدب، والتاريخ، وكذلك الإسحاقي، والدميري، والبكري، والعوفي، وأحمد شلبي ... وغيرهم من المؤرخين.

ومن هنا يظهر بجلاء أنه على الرغم من كل الظروف التاريخية التي أحاطت بمصر في العصر العثماني، فقد استطاع الأزهر الشريف، بعلمائه الناهين، وبتاريخه الحافل الطويل أن يضطلع بدور كبير في نشر العلم والمعرفة، والحفاظ على التراث الإسلامي من الضياع أو التغريب، فلولا الأزهر الشريف لما وجدنا أمثال هؤلاء المؤرخين؛ الذين رصدوا واقع المجتمع المصري في العصر العثماني من أوله إلى آخره.

ويرتبط بهذه الظاهرة أن معظم هؤلاء المؤرخين مارسوا نظم الشعر في مناسبات شتى، ويظهر أن هذا الفن كان من مستلزمات المتنورين في العصر العثماني – كما كان في العصر المملوكي[1]– ولم يشذ عن هذه القاعدة غير عدد قليل منهم؛ بل إن عددًا من مؤرخي الأجناد مارسوا –أيضاً– نظم الشعر، –وإن لم ترق هذه الأشعار إلى المستوى الشعري المطلوب– هذا إلى جانب أنهم ضمنوا كتبهم نماذج لا تحصى من الشعر العربي القديم؛ تدليلاً على وفرة محصولهم منه.

(١) دكتور/ محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٥٨.

ومن المهم أن نذكر أن نبوغ هؤلاء المؤرخين في علوم عصرهم، سما بهم إلى مراتب عليا في مجتمعهم، وشغل معظمهم وظائف حوت من الجلال والفخار ما جعلهم يعيشون في خير وفير، فالجزيري اشتغل في ديوان الحج؛ صحيح أن وظيفته تلك كان سببها خبرته الواسعة التي حصل عليها من خلال مرافقته لوالده أثناء رحلاته المتكررة إلى أراضي الحجاز في صحبة قافلة الحج المصري؛ إلا أن شهرته العلمية أكسبته صيتاً ذائعًا في مصر وغير مصر، فقد ارتبط بعلاقات قوية بالعديد من باشاوات مصر وأمرائها وعلمائها، وصادق العديد من أشراف مكة، والعدد الأكبر من علماء وأعيان العالم الإسلامي، والدميري أهله العلم للانخراط في العمل القضائي، فعين نائبًا مالكيًا في العديد من محاكم القاهرة، وتوثقت عرى المودة بينه وبين قضاء العسكر الذين تولوا رئاسة القضاء المصري في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الهجري، وكذلك الأمر بالنسبة للإسحاقي؛ الذي ترقى في وظائف القضاء حتى وصل إلى منصب قاضي محكمة "منوف"، وهي من محاكم الدرجة الثانية في النظام القضائي المصري، وتلي محاكم القاهرة مباشرة، وأما الشيخ مرعي الحنبلي، فقد عمل بالتدريس في عدد كبير من مدارس مدينة القاهرة، وأشرف على بعضها، كما درس في الجامع الأزهر، وهو الجامعة الإسلامية التي كان يقصدها معظم طلاب العلم في العالم الإسلامي وقتئذ.

وأما ابن أبي السرور البكري الصديقي، فإلى جانب أنه ورث جاهًا ومالاً وفيرًا لانتسابه لآل البكري بمصر، فقد اشتغل بالتدريس في الأزهر الشريف، وشغل وظيفة مفتي السلطنة في مصر، وآلت إليه رئاسة بيت البكرية بالقاهرة في أواخر حياته.

وأما كل من الشيخ النحريري، والعوفي، وابن الوكيل، واحمد شلبي بن عبد الغني، والرشيدي، فعلى الرغم من سكوتهم عن الإشارة إلى الوظائف التي شغلوها، فإن مؤلفاتهم ترجح أنهم كانوا على جانب كبير من يسر الحال وسعة الرزق، كما أن علاقاتهم بالعديد من أعلام الشيوخ والأمراء ذوي الشأن في عصرهم، ترجح أنهم اشتغلوا –على أقل تقدير– في وظائف التدريس بمدارس القاهرة.

والشيخان الشبراوي، والشرقاوي ارتفع بهما العلم مكانًا علياً، فوليا مشيخة الجامع الأزهر، وشاركا في صنع العديد من أحداث التاريخ المصري في العصر العثماني، والشيخ الشاذلي كان إماماً لزاوية بقلعة الجبل، وشيخاً للطريقة الشاذلية المعروفة في مصر، والقلعاوي كان عالماً جليلاً في عصره، واتسعت حلقته في الجامع الأزهر؛ لتضم طلابا من شتى أصقاع العالم الإسلامي، ونأتي أخيرًا إلى الخشاب، فنجده قد عاش جمّاعًا للمناصب، شغل في بدء حياته وظيفة "شاهد" بمحكمة الباب العالي بالقاهرة، ونال في عهد الفرنسيين حظوة كبيرة، فعين ناظرًا للكسوة الشريفة، وكاتب سجلات الديوان العمومي، واتصل بأعوان محمد علي باشا في أوائل عهده بحكم مصر.

وأما مؤرخو الأجناد، فقد تربوا في مدارس الحرب ومعاهد العلم الذي شغفوا به أيما شغف، ولا أدل على ذلك من إقدامهم على التأليف في علم التاريخ، وقد نالوا هم أيضًا جانبًا كبيرًا من الحظوة لدى رجال الإدارة في عصرهم؛ الأمر الذي يسر لهم الوقوف على كثير من الأخبار والأحداث التي –ربما– خفيت على غيرهم من المؤرخين.

من كل ما تقدم نعلم أن هؤلاء المؤرخين كانوا من الأعلام البارزين في عصرهم، وأنهم كانوا على اتصال وثيق بصناع الأحداث في مصر إبان العصر العثماني؛ بل شارك عدد منهم في مجريات الأحداث نفسها، فكانوا شهود عيان على واقع مجتمعهم.

وحين ننتقل إلى الناحية المنهجية؛ نجد أن هناك ظواهر مشتركة بين هؤلاء المؤرخين، فلقد ذكر عدد كبير منهم في افتتاحيات كتبهم أنهم ألفوها استجابة لرغبة بعض الفضلاء أو الأصدقاء الذين طلبوا منهم التأريخ للأحداث المهمة في عصرهم، ويستفاد من هذا القول أمران:

الأول: تواضع هؤلاء المؤرخين، وذلك من شيم العلماء الذين كلما ازدادوا علمًا ازدادوا تواضعًا، فلو لم يلمس الفضلاء أو الأصدقاء فيهم القدرة على التأليف في التاريخ لما طلبوا منهم ذلك.

الثاني: أن عدداً كبيراً من ولاة الأمر في مصر العثمانية كانوا يقدرون العلم، ويدركون أهمية علم التاريخ بالذات في حياة الأمم والشعوب؛ إذ أنه العلم الذي يحفظ للأمم ذاكرتها وتراثها من الضياع.

وجدير بالذكر أن استجابة هؤلاء المؤرخين لرغبات أحبائهم وأصدقائهم من العلماء والأمراء والأعيان في التأليف في علم التاريخ؛ بالإضافة إلى توافر الدافع الذاتي عندهم؛ كان وراء وجود هذه الكتب التي حفظت لمصر تاريخها، فالجزيري وهو أول من ذكر أن بعض أحبابه طلب منه أن يؤلف كتابا عن الحج، وتاريخه، ومشتملات ديوانه من واقع خبرته العملية، فتعلل في البداية بكثرة شواغله، وحين رأى أنه لم يسبق إلى عمل كهذا، شمر عن ساعد الجد، وألف كتابًا فريداً في بابه، جديداً في موضوعه، والبكري حين ألف كتابه "عيون الأخيار ونزهة الأبصار" في تاريخ مصر المحلي والتاريخ الإسلامي العام، وقرأه بعض الفضلاء، فأعجب به غاية الإعجاب، طلبوا منه أن يؤلف كتابًا خاصًا في تاريخ الدولة العثمانية، فكان كتاب "المنح الرحمانية في الدولة العثمانية"، وأتبعه بمؤلفات عديدة غطت أحداث حقبة تزيد عن نصف قرن من الأحداث التي عاصرها وعايشها، وعدت مؤلفاته من المصادر المهمة في تاريخ مصر في العصر العثماني ... وهكذا .

وحقيقة الأمر أن هؤلاء المؤرخين كانت لديهم رغبة صادقة نابعة من ذاهم في التأليف في علم التاريخ، خاصة وأن استعدادهم العلمي كان يؤهلهم للقيام بهذه المهمة، فجاءت رغبات الأحباب أو الأصدقاء دافعاً آخر لهم على إنجاز ذلك، وسواء أكانوا صادقين -وهو ما أرجحه- أم غير صادقين-كما يرى البعض[1]- فإنهم على أية حال قدموا مادة تاريخية على جانب عظيم من الأهمية يمكن للدارسين والباحثين الاعتماد عليها في دراسة تاريخ مصر في العصر العثماني.

وبعض المؤرخين ألفوا كتبهم لإهدائها لواحد من الباشاوات، أو الأشخاص ذوي الشأن في عصرهم، وظهرت هذه الكتب في القرن الحادي عشر الهجري، والعقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، وقد افتتح البكري هذه النوعية من الكتب بكتابه "كشف الكربة في رفع الطلبة" الذي أهداه للوزير محمد باشا معمر مصر، ومبطل ضريبة الطلبة سنة ١٠١٧هـ(١٦٠٩م)، وتبعه في التأليف لنفس الغرض الشيخ البرلسي بكتابه "بلوغ الأرب في رفع الطلب"، والشيخ التحريري بكتابه "الدر المنضد في مدح الوزير محمد"، وفي العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ألف الشيخ عبد الله الشرقاوي كتابه "تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين"؛ لإهدائه للصدر الأعظم يوسف باشا ضيا الذي قاد الحملة العثمانية لإجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٢١٦هـ (١٨٠١م).

---

(١) دكتورة/ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام، مرجع سبق ذكره، ص١٥١.

ويلاحظ على هذا النوع من الكتب؛ خاصة تلك التي ظهرت في القرن الحادي عشر الهجري، أنها جاءت قوية الوقع مدوية الصدى، وصورت أطراف القضية إلى عالجتها تصويرًا رائعاً، بخلاف بعض ما أُلِّف في مستهل القرن الثالث عشر الهجري، ونقصد به كتاب الشيخ الشرقاوي لعدم معالجته قضية الغزو الفرنسي لمصر معالجة موضوعية يمكن الاعتماد عليها في التأريخ لمصر إبان الاحتلال الفرنسي، ولاحتوائه على بعض الأخطاء التاريخية، ولعل مرد ذلك هو أن مؤرخي القرن الحادي عشر الهجري شعروا بفداحة الخطب، وجسامه الكارثة التي أصيب بها المصريون من جراء طغيان جند الإسباهية الناجم عن اختلال النظم الإدارية والعسكرية في مصر، فكان ذلك وراء صدق مشاعرهم، وتصويرهم للواقع تصويرًا صادقًا أما الشيخ الشرقاوي فلعل مشاغله العديدة صرفته عن مراعاة المنهج العلمي في التأريخ.

ومن الظواهر المشتركة بين المؤرخين العلماء أن معظمهم دافعوا عن المعرفة التاريخية في افتتاحيات كتبهم أو في مقدماتها، وأوردوا آراء السابقين من العلماء في هذا الشأن، من أمثال هؤلاء الإسحاقي في كتابه "لطائف أخبار الأول"، والبكري في كتابه "عيون الأخبار"، وأحمد شلبي بن عبد الغني في كتابه "أوضح الإشارات" والقلعاوي في كتابه "صفوة الزمان"،

فهؤلاء وغيرهم أكدوا أن التاريخ علم إسلامي أصيل، لا يقل فضلاً عن غيره من العلوم والمعارف، فمن خلاله نقف على أحوال الماضين، وتستفاد منه العظات والعبر، وبدراسته يقتدي المعاصرون بسير السابقين من الصالحين والخلفاء والسلاطين، وهكذا، ولكن لم نجد بين هؤلاء المؤرخين من ألف كتابًا خاصًا في فلسفة التاريخ كما صنع ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، أو للدفاع عن المعرفة التاريخية كالشيخ السخاوي في كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ"، أما مؤرخو الأجناد فقد أرخوا تأريخًا مباشرًا؛ أي سجلوا وقائع عصرهم دون الإشارة إلى أهمية المعرفة التاريخية في حياة الأمم والشعوب، وسبب ذلك أن هؤلاء الأجناد دخلوا ميدان التأليف التاريخي بدافع الرغبة والهواية، ومحاولة التشبه بالعلماء، وهم ليسو من أهل هذا الفن، هذا إلى جانب أن محصولهم العلمي لم يكن بالقدر الذي يؤهلهم للخوض في مثل هذه الموضوعات ومن الظواهر المشتركة بين المؤرخين العلماء، أنهم في التأريخ للفترات الزمنية السابقة على عصرهم اعتمدوا على نوعين من المصادر التاريخية:

النوع الأول: مؤلفات مؤرخي مصر في العصور السابقة على العصر العثماني:

وحين نبحث عن كيفية استفادة هؤلاء المؤرخين من هذه الكتب، نجدهم قد حرصوا على توثيق رواياتهم التاريخية بذكر المصادر التاريخية التي نقلوا عنها، ويستفاد من هذه الطريقة أمران:

١- أن هذه الكتب -أو على الأقل نسخاً منها- كانت موجودة في مصر طوال العصر العثماني، وحتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري، فالقلعاوي -مثلاً- وهو من مؤرخي هذا القرن يستطيع قارئ كتابه "صفوة الزمان فيمن تولى مصر من أمير وسلطان" أن يخرج منه ثبتًا عظيمًا لهذه الكتب.

٢- أن هذا الحرص من جانبهم على إيراد أسماء مؤلفات علماء مصر قبل العصر العثماني لعلهم قصدوا من ورائه أن يبينوا للقارئ قدر ثقافتهم ومحصولهم العلمي، أو لعل استقرار هذه الكتب واعتراف علماء العصر بها كأية مصادر علمية أخرى متواترة جعل علماء هذا العصر يصرحون بها كمصادر علمية لهم؛ على العكس من مصادر العصر العثماني التي لم تكن قد توطدت أركانها بعد في المجال العلمي، فهي حتى اليوم -يومنا هذا- تحتاج إلى التوطيد والإخراج .

وأما النوع الثاني: من المصادر التاريخية المكتوبة: فنعني به مؤلفات مؤرخي العصر العثماني أنفسهم، فقد اتضح من خلال ما أوردناه في الفصول السابقة من هذه الدراسة أن هؤلاء المؤرخين نقلوا عن بعضهم في التأريخ للفترات الزمنية التي لم يعاصروها، وعلى الرغم من ذلك فلم يذكر واحد منهم أنه رجع إلى مؤلفات سابقيه أو معاصريه، ونجم عن هذا الإغفال –الذي ربما جاء عن غير قصد– لجهد السابقين والمعاصرين خفاء تراجم عدد كبير منهم، وذلك على خلاف ما جرت عليه عادة مؤرخي العصر المملوكي؛ إذ أنهم كانوا ينقلون عن بعضهم، ويذكرون ذلك في كتبهم، ويترجمون لسابقيهم من المؤرخين ترجمات وافية اعترافًا بفضلهم، أو نقدا لكتبهم(١)، أما مؤرخو العصر العثماني فلم يشيروا إلى سابقيهم رغم نقلهم من كتبهم واستفادتهم من جهدهم، فابن الوكيل –مثلاً– اعتمد على الإسحاقي وعلى كتاب "تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر" – للمؤرخ المجهول–

(١) انظر مثلاً: السيوطي: حسن المحاضرة، مصدر سبق ذكره، ج١، ص ص ٥٥٣-٥٨٥.

ومع ذلك لم يشر إليهما، وأحمد شلبي ابن عبد الغني عاصر ابن الوكيل، ونقل من كتابه نقلاً يكاد يكون حرفياً، وعلى الرغم من ذلك لم يشر إليه أدنى إشارة، والشيخ القلعاوي اعتمد على مؤرخي العصر العثماني جميعا، ولكن لم يذكر من بينهم غير الشيخ مرعي الحنبلي، وأورد اسم ابن إياس في موضع ثانوي عند تناوله بعض خطط مدينة القاهرة.

وجدير بالذكر أن هؤلاء المؤرخين بموقفهم هذا سببوا إجهادًا كبيرًا للباحث في سبيل العثور على تراجم شافية لهم، وسار على نفس صنيعهم الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، فلم يذكر من سبقه من مؤرخي القرن الثاني عشر الهجري–رغم نقله عنهم– وذكر أنه اعتمد على النقل من أفواه المسنين، وقراءة ما كتب على أحجار (ترب) المقبورين، أما مؤرخو الأجناد فقد أراحوا أنفسهم من مغبة هذا الاتهام، واقتصروا على التأريخ للأحداث التاريخية التي عاصروها فقط.

ومما يحسب لمؤرخي العصر العثماني أن عددًا كبيرًا منهم اعتمد على السجلات والدفاتر الرسمية الخاصة بعصرهم، وذلك ما يطلق عليه لقب "وثائق"، فمن هؤلاء: الجزيري، والإسحاقي، والدميري، والبكري، وأحمد شلبي ابن عبد الغني، ومصطفى ابن إبراهيم واحمد الدمرداشي، وأما الأحداث التي عاصروها فقد اعتمدوا في التأريخ لها على معايشتهم إياها أو نقلهم عن غيرهم، واستفادوا من مكانتهم المرموقة في مجتمعاتهم وصلاتهم بالعديد من ذوي الشأن في عصرهم في الحصول على الأخبار من مصادرها الأصلية؛ هذا إلى جانب عنايتهم بتسجيل الشائعات والأقوال الدائرة في الشارع المصري؛ الأمر الذي جعل هذه الكتب تنبض بالحيوية وتفيض بالحركة.

ومن الظواهر التي تميزت بها مؤلفات المؤرخين العلماء اتباعها المنهج العلمي في التأريخ، وذلك بتقسيمها إلى: مقدمة، وأبواب، أو فصول، ثم خاتمة، ومثل هذه الطريقة تعد أمثل الطرق في مناهج البحث العلمي في العصور الماضية وفي العصر الحديث.

فالمقدمة قصرها هؤلاء المؤرخون على موضوعات معينة، فمنهم من خصصها للحديث عن فضل مصر وما ورد بشأنها من آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة، وأقوال العلماء والحكماء في فضل مصر، ومن سكنها من الأنبياء والصحابة والعلماء، وهم بهذا الصنيع يحاولون التشبه بمؤرخي مصر في العصور السابقة؛ الذين دأبوا على افتتاح تواريخهم بمقدمات ماهدة تحتوي على مثل هذه الموضوعات، وتدل من جهة أخرى على اعتزازهم بانتسابهم لمصر لما تميزت به من فضائل لا تحصى جعلتها تفضل سائر بلدان العالم، ومنهم من قصر مقدمته للدفاع عن المعرفة التاريخية دون غيرها من الموضوعات.

وحين نأتي إلى التأريخ نفسه؛ نجد أنهم لم يسيروا على وتيرة واحدة، فمنهم من قسم كتابه إلى أبواب، والأبواب إلى فصول كالجزيري –مثلاً– في كتابه "درر الفرايد المنظمة"، ومنهم من قسمه إلى أبواب فقط، عالج في كل باب حقبة معينة من حقب التاريخ المصري؛ كالإسحاقي في "لطائف أخبار الأول"، ومرعى الحنبلي، ومنهم من جعل كتابه بابًا واحدًا مثل: أحمد شلبي بن عبد الغني، والشيخ القلعاوي، أما الأجناد من المؤرخين فلم يلتزموا بمنهج تاريخي معين، وأرخوا للأحداث التي عاصروها دون أن يتبعوا أي منهج حتى يمكننا أن نصف طريقتهم بأنها تسجيل جيد للأحداث اليومية.

وقد اتبع المؤرخون العلماء المنهج الحولي الذي يدور حول عهود الولاة والسلاطين والباشاوات، فدرجوا على كتابة اسم الحاكم بخط بارز، أو في عنوان مستقل، وسنة ولايته على مصر، وتاريخ عزله، أو وفاته، ثم التأريخ لأوضاع مصر في عهده تأريخاً حولياً مختصراً في العصور الموغلة في القدم، ثم أقل اختصاراً، وهكذا إلى أن يصير الكتاب سجلاً يومياً لما وقع بمصر من الحوادث الكبرى والصغرى في عصر المؤلف، وهم بهذه الطريقة يشبهون من بعض النواحي مؤرخي مصر في العصر المملوكي الذين دار تأريخهم أولاً وأخيراً حسب السنين، وذلك بكتابة تاريخ السنة بخط بارز وفي عنوان مستقل، ثم التأريخ لأوضاع مصر على مدار تلك السنة شهراً إثر شهر، ويوماً بعد يوم، وحين تنتهي حوادث سنة معينة يبدأ المؤرخ في عرض أحداث سنة جديدة تالية، وإذا توفي سلطان أو عزل، وخلفه سلطان آخر جديد، قطع المؤرخ سياق الأحداث ليتحدث عن وفاة السلطان أو عزله، وولاية السلطان الجديد؛ ذاكراً أصله، وخلقه، وهيئته، وكيفية ولايته، وأهم معاونيه من أرباب السيف، والقلم، ثم يسترسل -بعد ذلك- في سرد بقية أحداث السنة التي يؤرخ لها وهكذا[1].

---

(١) دكتور/ السيد عبد العزيز سالم: التاريخ والمؤرخون العرب، طبع الإسكندرية، سنة١٩٨١م، ص٨١، وما بعدها.

ولعل القارئ قد أدرك من خلال الفصول السابق عرضها، أن مؤرخي العصر العثماني، يتفقون مع أسلافهم من مؤرخي العصور السابقة في المنهج في عمومه، وإن اختلفوا معهم في تفصيلاته؛ إذ أنهم أرخوا تأريخًا حولياً في عهد كل باشا – مثلاً– على انفراده؛ ذاكرين أوضاع مصر في عهده على الطريقة الحولية، ولا يقطعون سياق الأحداث بدخول سنة جديدة، وإنما يقطعونها إذا عزل باشا، وخلفه آخر في الحكم.

واتفق مؤرخو العصر العثماني مع أسلافهم من المؤرخين في التغلغل في أغوار المجتمع المصري من خلال تأريخهم لعهود الباشاوات العثمانيين، فقد عنوا بدراسة كل التفاصيل والدقائق، ولم يتركوا صغيرة ولا كبيرة من واقع مجتمعهم إلا دونوها في كتبهم –باستثناء قلة منهم كالشبراوي والشرقاوي[(١)]–؛ حتى إن الدارس لتاريخ مصر في العصر العثماني يمكن له الوقوف على المراحل والأطوار التي مر بها المجتمع المصري إبان حكم العثمانيين من كل الجوانب الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحضارية.

(١) فلعل مكانتها العلمية والاجتماعية والوظيفية شغلتها عن الكفاح العلمي لإبراز مؤلفات تاريخية جيدة.

وهنا قد يثور تساؤل خاص إذا قورنت كتابات مؤرخي مصر في العصر العثماني –بعد ابن إياس– بكتابات أسلافهم من مؤرخيها في العصر المملوكي، فعندما يرجع الباحث إلى كتب المقريزي، وابن تغري بردي، والسخاوي .... وغيرهم، ويقارنها بمؤلفات الإسحاقي، والبكري، وابن الوكيل ... وغيرهم من مؤرخي العصر العثماني يجد أن شهراً واحداً من تأريخ المقريزي لمصر في حياته، قد يشغل صفحات تكفي سنوات من تلك التي شغلها تأريخ الإسحاقي، أو البكري، أو ابن الوكيل لمصر في حياتهم، فما السر وراء ذلك ؟

لا يجد الباحث ردًا شافيًا عن مثل هذا التساؤل الذي قد يفرض نفسه إلا القول بأن أوضاع مصر في عصر المقريزي ومن خلفه من المؤرخين، فرضت عليهم اتساع دائرة التأريخ لديهم، فمصر في عصرهم كانت سلطنة كبرى تمتد ممتلكاتها في قارتي إفريقيا وآسيا وبعض جزر البحر المتوسط، وكاد البحر الأحمر أن يكون بحيرة مصرية في معظم أجزائه، ومن جهة أخرى فإن وجود الخليفة العباسي بالقاهرة أضفى على مصر هالة من السيطرة الروحية على العالم الإسلامي، وجعلها كعبة ومزارًا للعديد من العلماء والأمراء في شتى أرجاء الأرض؛ هذا بالإضافة إلى سيطرة مصر في عصرهم على طرق التجارة الدولية المتبادلة بين الشرق والغرب؛ الأمر الذي جعلها ترتبط بعلاقات تجارية مع العديد من الدول الأوربية

التي دأب حكامها على إرسال سفرائهم إلى بلاط سلاطين مصر بهدايا متنوعة؛ مقدمين فروض الولاء والطاعة رغبة في تسهيل مصالحهم التجارية مع مصر، وإذا أضفنا إلى كل ما تقدم؛ الحياة الداخلية في مصر وما كانت تعج به من حياة وحركة، ومؤامرات واضطرابات، إلى غير ذلك، أدركنا أن مؤرخي هذه الحقبة كانوا يجدون أحداث عصرهم تأخذ وقعًا سريعاً متلاحقاً، شديد التنوع بين أخبار عالمية كثيرة، وأخرى محلية لا تحصى.

أما العصر العثماني فكان على النقيض من كل ما سبق ذكره، فقد تحولت مصر من سلطنة إلى مجرد ولاية أو باشاوية؛ شأنها في ذلك شأن جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية في الشرق العربي، والتي كانت تابعة لمصر من قبل، وفقدت مصر –أيضًا– سيطرتها الروحية على العالم الإسلامي بانتقال الخلافة الإسلامية إلى سلاطين الدولة العثمانية في استانبول التي غدت مركز الثقل الديني والسياسي في العالم الإسلامي، ولم تعد مصر تسيطر على طرق التجارة الدولية؛ لتحولها إلى الطريق الجديد المكتشف بالدوران حول أفريقيا، ونجم عن ذلك فقدان الفائدتين الاقتصادية والحضارية التين كانتا تترتبان على التعامل مع التجار الأجانب.

وبذلك لم تزد أخبار مصر -في عصر المؤرخين موضع الدراسة- عن وصول باشا جديد إلى مصر وملاقاته، ثم قيام الأوجاقات العسكرية أو أمراء المماليك بعزله، أو تدوين أحداث الصراعات والفتن التي دارت رحاها بين الفرق العثمانية بعضها البعض، أو بين البيوت المملوكية المتنافسة على الاستئثار بالنفوذ والسلطان في مصر، أو أخبار اقتصادية كإيراد أسعار السلع بين الحين والآخر، أو تغيير العملات المتداولة باسم السلطان الجديد، والغش الدائم في هذه العملات، وما كان ينجم عنه من ارتفاع أسعار الحاجيات، وثورة العامة، وتوجههم إلى الجامع الأزهر الشريف للاستنجاد بعلمائه؛ ليتوسطوا لدى الباشا لتخفيف حدة الغلاء عنهم أو رفع المظالم عن كواهلهم، أو يحمل أخبارًا سارة عن انتصار الدولة على الإفرنج، أو أن السلطان القائم بالحكم رزق مولودًا ذكراً، فتزين القاهرة في مثل هذه المناسبات.

ولعله من الملحوظ أن الأخبار السابقة أخبار رتيبة اعتادها المصريون في العصر العثماني، ومن يقرأ مؤلفات هذه الحقبة يجدها لا تتعدى ذلك إلا يسيراً، وعلى ذلك يمكن القول بأن وضع مصر الديني، والسياسي، والاقتصادي في العصر العثماني، هو الذي فرض على المؤرخين أن تتسم مؤلفاتهم بالإيجاز خاصة إذا قورنت بمؤلفات مؤرخي العصور السابقة، والدليل على ذلك أن احمد شلبي بن عبد الغني—مثلاً– حين دون أخبار الصراعات المملوكية في الربع الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، اتسعت دائرة التأريخ عنده اتساعًا ملحوظًا، لكثرة الأحداث وضخامتها، وانتقالها من الدائرة المحلية في مصر إلى الدائرة العالمية في شمال أفريقيا وأوروبا إبان هروب الأمير محمد بك جركس إلى هذه المناطق، فالمتابع لأحداث هذه الفترة في تاريخ أحمد شلبي، يجد طريقته تشبه إلى حد كبير طريقة المقريزي، والسخاوي، وابن إياس في تقديم المادة التاريخية عن طريق المتابعة الدائبة للأخبار، والبحث عن مصادرها أنى وجدت، والتعليق عليها بإفاضة وإسهاب، وتبيان آثارها أو أصدائها على الشارع المصري.

ومن الظواهر المشتركة بين معظم المؤرخين العلماء في العصر العثماني أنهم ضمنوا كتبهم قدرًا كبيرًا من التاريخ الإسلامي العام، فتناولوا طرفًا من سيرة الرسول ﷺ، والخلفاء الراشدين–رضي الله عنهم– والدولتين الأموية، والعباسية، ولعلهم قصدوا من ذلك أن يكون مدخلاً للتأريخ لمصر الإسلامية منذ فتحها في عهد عمر بن الخطاب ﷺ سنة ٢١هـ(٦٤١م) وحتى عصرهم، كما أرخوا في كتبهم للدولة العثمانية على اعتبار أنها جزء من التاريخ الإسلامي العام؛ بل وجدنا مؤرخَين منهم أفردا للدولة العثمانية كتابين مستقلين، المؤرخ الأول الشيخ مرعي الحنبلي، فإلى جانب تأريخه لهم في كتابه "نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين"، خصص كتابه "قلايد العقيان في فضائل آل عثمان" للتأريخ للدولة العثمانية، وهو كتاب فريد يدل على مقدرة فذة في استنباط النتائج، فهو أولاً لم يؤرخ لسلاطين الدولة العثمانية تأريخًا تقليدياً، كما صنع في كتابه عن تاريخ مصر "نزهة الناظرين"، أو كما صنع معاصروه ولاحقوه من المؤرخين، وإنما بذل جهدًا كبيرًا في سبيل استنباط الفضائل والمميزات التي تميزت بها الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى عصره؛ الأمر الذي جعلها تفضل سائر الدول الإسلامية السابقة، وجعل سلاطينها جديرين بمحبة رعاياهم المسلمين في مختلف أرجاء العالم الإسلامي العثماني، وهو –ثانياً– لم يتبع المنهج الحولي الذي يدور حول عهود السلاطين، وإنما اتبع المنهج الموضوعي القائم على طرح القضايا وإصدار الأحكام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الدامغة.

والمؤرخ الثاني الذي أفرد للدولة العثمانية كتابًا مستقلاً هو محمد ابن أبي السرور البكري في كتابه "المنح الرحمانية في الدولة العثمانية"؛ الذي اختلف في منهجه عن منهج الشيخ مرعي الحنبلي في كتابه سابق الذكر؛ إذ أنه أرخ لسلاطين الدولة العثمانية تأريخاً حولياً تقليدياً، وقسم عهودهم إلى أبواب، فجاء الكتاب في خمسة عشر بابًا أرخ فيها لخمسة عشر سلطانًا، إلى جانب أنه تابع التأريخ لسلاطين عصره في كتبه التي ألفها بعد ذلك.

والحقيقة التي يمكن تقريرها أن هؤلاء المؤرخين -مع إعجابهم الشديد، وولائهم المنقطع النظير للعثمانيين- قدموا مادة تاريخية قيمة يمكن للدارسين والباحثين الاعتماد عليها في التأريخ للدولة العثمانية منذ نشأتها، وحتى مستهل القرن الثالث عشر الهجري.

ولقد تميزت حركة التأليف التاريخي في مصر العثمانية بظهور بعض الكتب التي عنيت بتاريخ الحضارة الإسلامية في العصر العثماني، منها كتاب "درر الفرايد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة"؛ للشيخ الجزيري، وهو كتاب حضاري وثائقي من الدرجة الأولى، جاء نتيجة خبرة واسعة حصل عليها المؤرخ من عمله وعمل والده في ديوان إمرة الحج بمصر، ويدل على خلفية علمية كبيرة لعالم من علماء مصر في أوائل العصر العثماني، ومن هذه الكتب أيضا: "قطف الأزهار من الخطط والآثار" لابن أبي السرور البكري، الذي يدل على أن المنهج العلمي في التأريخ في عصر البكري كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة عما كان عليه في عصر المقريزي، فالبكري درس خطط المقريزي دراسة عميقة، وبفكره الثاقب استطاع تهذيبها وتشذيبها وتنسيقها تنسيقًا جديدًا يسهل على الطالب مطالعته، والوصول إلى ما يريد بأيسر جهد، بالإضافة إلى أنه واصل المسيرة بتاريخ الخطط من حيث تركها المقريزي في القرن التاسع الهجري إلى حيث وجدها هو في القرن الحادي عشر الهجري، وبذلك ربط ماضي مصر بحاضر عصره.

وأما فن التراجم في هذا العصر، فقد نأى به المؤرخون عن التراجم العامة إلى التراجم الخاصة؛ إذ اعتنى بعض المؤرخين بطبقة معينة من المجتمع المصري، فنجد الشيخ الدميري يترجم للقضاة في كتابه "قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر"، وهو كتاب مهم يمكن للدارسين الاعتماد عليه –بعد استكمال ما اعتراه من نقص– في وضع تصور تاريخي واضح للنظام القضائي في مصر في العصر العثماني، وخلف الدميري في ميدان التراجم الشيخ أحمد الرشيدي في كتابه "حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحج"؛ الذي اعتنى فيه بتراجم أمراء الحج منذ عهد الرسول ﷺ، وحتى سنة ١١٩٦هـ(١٧٨٢م)[١].

ويرتبط بالتراجم أن نشير إلى ظاهرة اختفاء كتب التراجم العامة في مصر إبان تلك الحقبة، فمن المعروف أن مدرسة التراجم من أعرق المدارس التاريخية في الإسلام، ولا توجد أمة عنيت بتدوين سير مشاهير رجالها كما فعلت الأمة الإسلامية، وبلغ من ولع المسلمين بهذا الموضوع من التأريخ، تنوع التأليف فيه وتعدده، فمنها ما رتبت السير فيه على طبقات، فطبقة للصحابة، وأخرى للتابعين، وطبقة للقراء، وأخرى للمحدثين، وطبقة للشعراء، وأخرى للأدباء، وهكذا،

---

(١) لم اشر إلى كتاب الشيخ الشرقاوي "التحفة البهية في طبقات الشافعية"؛ لان الشرقاوي ألفه بعد شروع الجبرتي في تأليف كتابه عجائب الآثار، واعتمد على النقل من الجبرتي في تراجم شافعية القرن الثاني عشر الهجري، وأوائل القرن الثالث عشر.

بحيث قل أن نجد أهل فن أو علم أو فرقة من الفرق، أو أتباع مذهب من المذاهب لم توضع طبقة أو طبقات في تراجمهم[1].

وتطورت تلك المدرسة في تراجمها للأعيان بتصنيف مؤلفات وفق القرون، وحازت مصر قصب السبق في هذا المضمار حين ألف ابن حجر العسقلاني في تراجم مشاهير القرن الثامن الهجري كتاب "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"، وخلفه في هذا الميدان تلميذه شمس الدين السخاوي بالترجمة لمشاهير القرن التاسع في كتابه "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وتميزت هذه المؤلفات بتقديم مادة تاريخية خصبة، كما تميزت بأنها لم تعرف الإقليمية أو المحلية، وإنما اتسعت دائرتها لتشمل تراجم المشاهير من العلماء والأمراء في العالم الإسلامي بأسره.

---

(١) دكتور/جبرائيل سليمان حبور: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، مصدر سبق ذكره، ج١، المقدمة، صأ، ب.

وحين نبحث عن كتب للتراجم في مصر في العصر العثماني على منوال ما ابتدعه هذان العالمان المصريان، لا نجد شيئاً من هذا القبيل، وأما الازدهار الحقيقي لهذا الصنف من المؤلفات، فقد اضطلع به علماء اليمن والشام، ففي اليمن ظهر الشيخ محيي الدين عبد القادر بن الشيخ عبد الله العيدروسي، المتوفى سنة ١٠٣٨هـ (١٦٢٨م)[١]، مؤلف كتاب "تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر"، والذي تظهر أهميته في أنه يعبر أقوى تعبير عن الوحدة الثقافية الإسلامية التي يشعر بها المؤرخون مهما باعدت بين بلاد العالم الإسلامي الشدائد والمحن، فقد ذكر في مقدمته أنه لم يقتصر على أعيان اليمن، وإنما شملت تراجمه:"العلماء، والصلحاء، والقضاة، والأدباء، والملوك، والأعيان؛ مصريا كان أم شامياً، حجازياً كان أو يمنياً، رومياً أو هندياً"[٢].

(١) المحبي: خلاصة الأثر، مصدر سبق ذكره"، ج١، ص ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) العيدروسي: تاريخ النور السافر، مصدر سبق ذكره، ص١.

وأما علماء الشام فقد حازوا شرف الريادة في هذا النوع من التأليف في العصر العثماني في القرن العاشر الهجري ظهر الشيخ نجم الدين الغزي المتوفى سنة ١٠٦٠هـ (١٦٥٠م)[١] بكتابه "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة"، الذي يتكون من ثلاثة أجزاء شملت تراجم أعيان المائة العاشرة من مشاهير العالم الإسلامي، وخلفه في هذا الميدان الشيخ محمد الأمين فضل الله ابن محب المحبي المتوفى سنة ١١١١هـ(١٦٩٩م)[٢]، بكتابه الشهير "سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر"؛ الذي يتكون من أربعة أجزاء -أيضًا- شملت تراجم مشاهير العالم الإسلامي في القرن الثاني عشر الهجري، وبذل جهدًا كبيراً-من أموال وهدايا- في سبيل جمع تراجمه من شتى أصقاع العالم الإسلامي[٣].

---

(١) المحبي: مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ص ١٨٩- ٢٠٠.

(٢) المراوي: سلك الدرر، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ٨٦.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ص ١٤٠-١٤٢.

واستكمالاً لهذا العرض نقول إن التراجم في مصر في القرن الثالث عشر الهجري التي ظهرت على يد الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، كانت بتوجيه شامي أيضاً؛ إذ إن الشيخ المرادي –سابق الذكر– راسل الشيخ مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ/١٧٩١م)[١]، وكلفه بجمع تراجم أعيان القرن الثاني عشر الهجري من المصريين، وطلب الزبيدي من تلميذه الجبرتي القيام بهذه المهمة دون أن يخبره سبب ذلك، وحين مات الزبيدي راسل المرادي الجبرتي وطلب اليه أن يكمل تراجمه التي كان قد بدأها مع الزبيدي، فكان ذلك سبباً في أن يولي الجبرتي تراجم الأعيان من العلماء والأمراء عناية كبيرة في كتابه "عجائب الآثار"، ولذا نجده يقول عن المرادي ما نصه: "وكان هو السبب الأعظم الداعي لجمع هذا الكتاب"[٢].

---

(١) المصدر السابق، نفس الصفحات.

(٢) المصدر نفسه،ج٢، ص ١٤١.

وعلى أية حال فإن التراجم التي أوردها الشيخ الدميري المالكي في كتابه "قضاة مصر"، والتي أوردها –أيضًا– الشيخ الرشيدي في كتابه "حسن الصفا والابتهاج" تشبه من بعض النواحي –خاصة الأول منها– كتب الطبقات التي ظهرت في أوائل ازدهار مدرسة التأليف التاريخي في العالم الإسلامي، وتؤكد من ناحية أخرى أن مؤرخي مصر في العصر العثماني كان في مقدورهم منافسة أترابهم من مؤرخي الشام في الترجمة على حسب القرون، ولعل كتبًا مخطوطة ما زالت في طي النسيان؛ لعلها تظهر لترشدنا إلى أن بعض علماء مصر قبل الجبرتي خاض هذا الفن من فنون التاريخ الإسلامي، فأجادوا فيه وبرزوا.

ونأتي –أخيراً– إلى الأسلوب الذي صيغت به هذه المؤلفات التاريخية في العصر العثماني، فنقول: إن العلماء صاغوا مؤلفاتهم في أسلوب لغوي تلقائي لا يعني كثيرًا بقواعد اللغة والإملاء؛ إذ كان يعنيهم –أولاً وأخيراً– إظهار الحقائق التاريخية ومهما قيل عن المستوى العلمي وهبوطه في مصر في العصر العثماني، فإن استواء اللغة عند معظم هؤلاء المؤرخين أمثال: الجزيري، والدميري، والإسحاقي، ومرعي الحنبلي، والبكري، والعوفي، والفرا،

كاف لدحض كل فرية تحاول النيل من علماء هذا العصر، وحسبنا أن نذكر للقارئ أن وقوع مؤرخي العصر العثماني، في بعض الأخطاء اللغوية والإملائية، أمر ليس بجديد على مؤرخي مصر، وإنما أمثال هذه الأخطاء لم تخل منها كتب المقريزي، ومن خلفه من العلماء في ميدان التأليف التاريخي في أواخر العصر المملوكي(١).

وأما كتب الأجناد، فقد صيغت بالعامية الدارجة التي كان يتخاطب بها رجال الطبقة العليا من الأمراء والموظفين، ولذلك زخرت بألفاظ ومصطلحات تشير إلى طابع العصر العثماني في مصر، وهذا الصنيع من المؤرخين يعد حسنة لا يجب إنكارها؛ لأن هذه الكتب تقدم لنا نماذج حية لحال اللغة والكتابة في مصر العثمانية، وهي من هذه الناحية تعتبر ذات أهمية كبرى للمعنيين بتاريخ الأدب العربي في مصر، والمشتغلين بدراسة لهجات القاهرة في مختلف العصور.

---

(١) دكتور/ محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥، وانظر أيضا: محمد عبد الغني حسن: علم التاريخ عند العرب، نشر مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، سنة ١٩٦١م، ص ١٤٤، ١٤٥.

هذا وقد قسم الأستاذ الدكتور/محمد أحمد أنيس مؤرخي مصر في العصر العثماني إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: مجموعة من المؤرخين من العلماء الذين ظلوا –أو حاولوا– سواء من ناحية فهمهم للتاريخ أو طريقة كتابته، متأثرين بمدرسة التاريخ العام، يمثل هؤلاء في القرن العاشر الهجري كل من ابن إياس، واحمد شلبي بن عبد الغني، وفي القرن الحادي عشر كل من الإسحاقي، وابن أبي السرور البكري الصديقي، ويمثلهم في القرن الثاني عشر عبد الرحمن الجبرتي، وعبد الله الشرقاوي.

ثانياً: مدرسة التراجم: وهذه ليست جديدة على التأريخ المصري السابق للعهد العثماني، ولكنها على حد قوله، نشطت في العصر العثماني بشكل واضح، في القرن العاشر برز العيني، وفي القرن الحادي عشر المحبي، ثم الزبيدي والجبرتي في القرن الثاني عشر.

ثالثاً: مدرسة الأجناد: وهذه تبتعد كثيرًا عن مدرسة العلماء في فهمها للتاريخ، أو طريقة كتابتها، فهي تفتقر إلى أية خطة في البحث والكتابة، وأميل إلى طريقة الكتابة الشعبية، وإن قدمت مادة فريدة من أهميتها، ويمثلها: ابن زنبل في القرن العاشر، ثم الدمرداشي كتخدا عزبان، ومصطفى ابن الحاج إبراهيم في القرن الحادي عشر[1].

والتقسيم السابق به تجاوزات عديدة، وأخطاء بالغة الوضوح، منها: أن العيني لا يعد ضمن قائمة مؤرخي مصر في العصر العثماني؛ لأن وفاته كانت في أوائل شهر ذي الحجة سنة ٨٥٥هـ (ديسمبر سنة ١٤٥١م)[2]؛ أي قبل دخول مصر تحت الحكم العثماني بأكثر من ثلثي قرن، ومنها: أن أحمد شلبي بن عبد الغني، ومصطفى ابن الحاج إبراهيم، وأحمد الدمرداشي، ليسو من رجال القرن العاشر أو الحادي عشر الهجري؛ لأن وفاتهم كانت في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، ومنها: أن مدرسة التراجم في مصر لم تنشط في العصر العثماني نشاطها في العصر المملوكي، وإنما اقتصرت على تراجم طبقتين من طبقات المجتمع المصري، وهما قضاة العسكر وأمراء الحج[3]؛ بل إن ظهور التراجم العامة في مصر على يد الجبرتي، كانت بتوجيه شامي -كما سبق أن ذكرنا-

---

(١) دكتور/ محمد أحمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مصدر سبق ذكره، ج٥، ص ١٣٣.

(٣) أقصد بهما كتاب الدميري "قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر"، وكتاب الرشيدي "حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحج".

ومنها أنه أغفل إيراد أسماء عديدة من مؤرخي هذه الحقبة، ولعل له العذر في ذلك؛ إذ ربما لم يكن قد أميط اللثام بعد عن هذه الأسماء، وقت إعداده لدراسته هذه حول مؤرخي هذا العصر.

ويمكن في ختام هذه الدراسة أن نصنف مؤرخي مصر في العصر العثماني قبل ظهور الجبرتي، إلى صنفين رئيسين:

أولاً: المؤرخين العلماء: وينقسمون بحسب مناهجهم ومحتويات كتبهم إلى قسمين:

أ. مؤرخين تقليديون: ساروا على منهج أسلافهم من مؤرخي مصر في العصر المملوكي، فكتبوا في التاريخ المصري المحلي والتاريخ الإسلامي العام وهم: ابن إياس، والجزيري، والإسحاقي، ومرعى الحنبلي، والنحريري، والبرلسي، والبكري، والعوفي، وابن الوكيل، وأحمد شلبي بن عبد الغني، والشبراوي، والشاذلي، والفرا، والشرقاوي، والقلعاوي، والشيخ إسماعيل الخشاب.

ب. مؤرخين ترجموا لطبقة معينة من طبقات المجتمع المصري، وهم: الشيخ أحمد الدميري المالكي في القرن الحادي عشر الهجري، والشيخ أحمد الرشيدي، في القرن الثاني عشر الهجري.

ثانياً: المؤرخين الأجناد، وهؤلاء اقتصروا على التأريخ لمصر في الفترات الزمنية التي عاصروا أحداثها فقط، وهم: ابن زنبل الرمال في القرن العاشر الهجري، ومرتضى بك الكردي الدمشقي، ومصطفى بن الحاج إبراهيم، وأحمد الدمرداشي كتخدا عزبان في القرن الثاني عشر الهجري.

ولعل كتبًا أخرى في التاريخ للعلماء وللأجناد خلال القرون الأربعة: العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر؛ سواء في التاريخ العام، أم في التراجم، تظهر من مكامنها بإذن الله تعالى، فتثري حركة بناء التاريخ المصري في العصر العثماني، وحسبنا أننا وضعنا في رحاب جامعة الأزهر لبنة في هذا البناء السامق.

والله ولي التوفيق..

الخاتمة

بعد هذا العرض الذي تناولت فيه–بالدراسة– مؤرخي مصر في العصر العثماني قبل ظهور الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، وألقيت من خلاله الضوء على حياة مؤرخي تلك الحقبة، ومؤلفاتهم، والمناهج التاريخية التي اتبعوها في تأليف كتبهم، كما ألقيت الضوء –أيضاً– على أوضاع مصر العسكرية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية في العصر العثماني، يمكن القول أن هذه الدراسة تقرر كثيراً من الحقائق التاريخية، من أبرزها:

أولاً: أن حركة التأليف التاريخي ظلت مستمرة في مصر في العصر العثماني، منذ وفاة ابن إياس الحنفي سنة ٩٣٠هـ(١٥٢٣) وحتى شروع الشيخ عبد الرحمن الجبرتي في تأليف كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار"، سنة ١٢٢٠هـ (١٨٠٥م)، بدليل وجود هذا العدد الكبير من المؤرخين الذين ألفوا في علم التاريخ مؤلفات متعددة الفروع والأنماط.

ثانياً: يرجع الفضل في استمرار حركة التأليف التاريخي في مصر إبان العصر العثماني إلى الأزهر الشريف، فعلى الرغم من أن مصر في العصر العثماني لم تعد سلطنة مستقلة، وإنما ولاية تابعة لاستانبول، وعلى الرغم –أيضاً– من أنها فقدت مكانتها الروحية في العالم الإسلامي بزوال الخلافة العباسية من القاهرة، وانتقالها إلى سلاطين الدولة العثمانية، إلا أنها ظلت محتفظة بدورها الحضاري في العالم الإسلامي

بسبب وجود الأزهر الشريف بها؛ إذ إن الأزهر بدورة الريادي، الذي اضطلع به في الحفاظ على العلوم الإسلامية، وتنميتها، ونشرها في ربوع العالم الإسلامي، كان سببًا في تواصل الحياة العلمية والثقافية في مصر، ومن بينها الحركة التاريخية، فهؤلاء المؤرخون تخرجوا في الجامع الأزهر، واشتغل عدد كبير منهم بالتدريس فيه وفي غيره من الجوامع والمدارس الشهيرة بمصر وقتئذ، كما تولى عدد كبير منهم مناصب القضاء في مختلف أقاليم مصر، ولم يقتصر نشاطهم العلمي على التأليف في علم التاريخ فقط، وإنما امتد إلى غيره من العلوم والمعارف؛ إذ إنهم لم يعرفوا التخصص الدقيق، شأنهم في ذلك شأن مؤرخي مصر في العصر المملوكي.

ثالثاً: استطاعت مصر بما لها من تراث حضاري خالد أن تستوعب عددا من الغرباء الوافدين إليها، وأن تصهرهم في بوتقتها؛ ليصبحوا من أخلص أبنائها، فانطلقوا -بما نالوه من علم- يكتبون في تاريخها، ويحفظون- للأجيال من بعدهم – الوقائع المهمة التي عايشوها، وشاركوا في صنع العديد منها، من خلال وظائفهم الإدارية والعسكرية، وقربهم من صناع الأحداث في عصرهم، فقدموا روايات تاريخية فريدة، ضمنوها العديد من أسرار ودقائق نظم الإدارة في مصر في العصر العثماني، والحشد الكاثر من المصطلحات، والألقاب، والكلمات التي كانت سائدة إبان هذا العصر.

رابعاً: أثبتت هذه الدراسة أن الشيخ عبد الرحمن الجبرتي اعتمد إلى حد كبير على مؤلفات مؤرخي مصر في العصر العثماني في تأليف كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار"؛ خاصة في الفترات الزمنية التي لم يعاصرها، فقد نقل عن الإسحاقي، واحمد شلبي بن عبد الغني، والأمير أحمد الدمرداشي، إلى جانب اعتماده على النقل من أفواه الشيخة والمسنين، وقراءة ما كتب على أحجار المقبورين.

خامسا: اتبع مؤرخو هذه الفترة –في تأليف كتبهم– المنهج العلمي في التأريخ، كما أكدت هذه الدراسة أنهم لا يقلون شأنًا عن أسلافهم من مؤرخي مصر في العصور السابقة على العصر العثماني، من حيث تناول المادة التاريخية، وعرضها، وفلسفتها؛ هذا إلى جانب أنهم لم يقتصروا على الكتابة في التاريخ المصري المحلي فقط، وإنما تعدوا ذلك إلى الدائرة الإسلامية المحيطة بهم، فتناولوها بالعرض والدراسة؛ الأمر الذي أضفى على مؤلفاتهم قيمة علمية فريدة، وتعد كتبهم –في هذا الشأن– امتدادا لمؤلفات أسلافهم من مؤرخي مصر في عصورها السابقة .

سادساً: عالجت مؤلفات هؤلاء المؤرخين أوضاع مصر في العصر العثماني من أوله إلى آخره، فلم تخل فترة من الفترات من وجود مؤرخ أو أكثر يرصد واقع الحياة المصرية فيها، ولم يتركوا صغيرة ولا كبيرة مما حدث في مصر إلا سجلوها ودونوها في كتبهم، ولم يركزوا على جانب دون آخر، وإنما درسوا الأوضاع العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية وكل ما يهم المصريين في تلك الآونة؛ الأمر الذي جعل هذه الكتب تنبض بالحياة وتفيض بالحيوية والحركة.

سابعاً: أثبتت هذه الدراسة أنه لا يجوز الاقتصار في دراسة تاريخ مصر في العصر العثماني على الوثائق الخاصة بتلك الحقبة فقط، وإنما يجب أن توضع المؤلفات التاريخية التي خلفها علماء هذا العصر، وغيرهم من الأجناد في المقام اللائق بها وذلك لعدة أمور: منها: جفاف الوثائق وعدم تصويرها لنبض الشارع المصري، وما كان يعانيه من آلام، أو يطمح إليه من آمال، وهذا النقص عالجته مؤلفات المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة، ومنها: أن معظم هذه الوثائق –خاصة تلك التي تتعلق بالنواحي المالية– ثبت من خلال البحث أن الأرقام الواردة في الكثير منها لا تمثل الحقيقة كاملة؛ نظراً لأن بعض المسئولين عن النظم المالية في العصر العثماني وصمت تصرفاتهم بعدم الأمانة والنزاهة، ومنها–أخيراً–: أن الوثائق الموجودة لا تمثل تاريخ مصر في العصر العثماني كله؛ إذ إن الجزء الأكبر منها مفقود؛ بسبب كثرة الحرائق التي اشتعلت في أماكن حفظها[1]، كما أن الفرنسيين – أثناء وجودهم في مصر– أحرقوا وأتلفوا عدداً كبيراً منها[2].

---

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٢) القلعاوي: صفوة الزمان، مصدر سبق ذكره، الأوراق: ١٣٤، ١٣٥، ١٧٠.

ثامناً: أكدت هذه الدراسة أن الغالبية العظمى من مؤلفات مؤرخي مصر في العصر العثماني، ما زالت حبيسة المخطوطات، وأن عدداً كبيراً من هذه المخطوطات مبعثر في العديد من مكتبات مصر، والعالم الخارجي، ومن جهة أخرى فقد امتدت أيدي العبث إلى بعضها، وفقدت منها أوراق كثيرة؛ نظراً لأن القائمين على أمر المخطوطات ليسوا من المتخصصين في البحث العلمي، ولذا فإن الباحث يناشد أقسام التاريخ في الجامعات المصرية، والهيئات العلمية المعنية بالحفاظ على تاريخ مصر وتراثها، المبادرة بإنقاذ هذه المخطوطات من الضياع، وإعادة الموجود منها خارج البلاد، وتكليف فريق من الباحثين بتحقيقها تحقيقاً علمياً سليماً، حفاظاً على التراث المصري، ولأن التاريخ المصري الصحيح لا يمكن أن يكتب إلا من خلال هذه الكتب التي عايش مؤلفوها واقع المجتمع المصري.

الملحـــق

كشاف بأهم المصطلحات التي وردت في الكتاب

اتـــــك:	ذيل القفطان
اختيارية:	المسنون منهم وأقدمهم يسمى باش اختيار.
أسباهيـــة:	أو السياهية، من الأوجاقات العثمانية وتعني الجنود الفرسان.
أفنـــدي:	كلمة تركية مقتبسة عن اليونانية، وتعني: الصاحب، والمالك، والسيد، وأطلقت في العصر العثماني على الأشخاص المدنيين المثقفين ثقافة عالية، وعلى الموظفين المدنيين، وقضاه العسكر.
أمنـــــــاء:	المختصون بجمع الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية وغيرها قبل تطبيق نظام الالتزام في مصر.
أمير الحاج:	من المناصب المهمة في النظام الإداري في مصر، وكان يشغله أمير يلقب بلقب "بك" ويصدر بتعيينه قرار من السلطان العثماني، ومهمته قيادة قافلة الحج المصري ذهاباً وإياباً، ويعتبر رئيساً لديوان الحج.
أمير الشون:	أو أمين الأنبار، مهمته الإشراف على شون الغلال الأميرية .
أمين دار الضرب:	المسئول الأول عن دار سك العملة، ولقب –أحياناً– بالمعلم .
إنكشارية:	تعني الجند الجدد، وتكتب أحياناً الينجشرية من يني تشري التركية، من أهم الفرق العسكرية في الدولة العثمانية، وأطلق عليهم في مصر أوجاق السلطان أو مستحفظان مصر.
أوجاقات:	مفردها أوجاق، وهي في الأصل تعني الموقد، ثم أطلق هذا اللقب على الطائفة من الجند.
أوضباشا:	ضابط إنكشاري كبير، وتكتب أحياناً "أودة باشا" أو أوطه باشا
أوغلي:	عبد السلطان

بادشاه:	وخنكار، وخندكار، من ألقاب سلاطين الدولة العثمانية وتعني السلطان الأعظم، أو ملك الملوك
باش خليفة:	نائب الروزنامجي، ورئيس موظفي ديوان الروزنامة، ويعاونه ثلاثة خلفاء الأول: ثاني خليفة: ووظيفته قيد البلاد الموقوفة على الكسوة الشريفة، وأسماء الملتزمين، ومقدار الميري المقرر عليهم، ومصاريفه، الثاني: ثالث خليفة: وظيفته قيد تذاكر التمكينات المرتبة بالمصاريف الأميرية، الثالث: رابع خليفة: عليه عمل حسابات الأوجاقات العسكرية السبعة مع أفنديتهم
بكلربكي:	من ألقاب الباشا العثماني في مصر
بلوك:	قسم من الأوجاق، أطلق على رئيسه بلوك باشي، واستخدم لقب البلوك أحياناً للإشارة إلى الأوجاق نفسه.
بيورلدي:	أمر صادر من الباشا العثماني
تجريدة:	حملة عسكرية
تخت:	ملك أو عرش
التراقي:	أو تراقي القدوم، مكافآت مالية يقدمها الباشا لكبار رجال الأوجاقات العسكرية عند تعيينه
تقادم:	أو تقدمه، تعني الهدايا التي تقدم للباشا
تنابيه:	جمع تنبيه، ويقصد بها تذاكر العودة لحضور جلسات الديوان العالي
جراقات:	تكتب أحيانا إشراقات، أو شراقات، وتعني الأتباع من المماليك
جرايات:	المرتبات العينية من قمح وشعير وخلافه

جمعية:	اجتماعات خاصة اخترعها الجند في أوائل القرن الحادي عشر الهجري، ثم تولى كبرها أمراء المماليك بعد ذلك، وتعقد في بيت أمير منهم، يقررون فيها ما يشاءون ويفرضونه على الباشا عنوة.
جوالي:	يقصد بها الجزية المقررة على غير المسلمين المقيمين بمصر من قبط ويهود وأروام وأرمن، وكانت على ثلاث درجات، وكانت موقوفة على العلماء والفقهاء والأيتام والأرامل.
جوامك:	كلمة فارسية مفردها جامكية، تعني المرتب والمعاش،
جوربجي	أطلق في العصر العثماني على ضباط الإنكشارية، وعلى مختاري القرن المتقدمين فيها، أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات.
حلوان:	معناه أن حصص الالتزام التي يموت ملتزموها أو ينفون إلى خارج مصر تصبح "بلاد أموات"، أو " بلاد محاليل" يستطيع ورثة هؤلاء الملتزمين أو غيرهم نقلها إلى أنفسهم بعد دفع الحلوان، فهو بمثابة رسم تسجيل مقدراه ثلاثة أمثال فائض الملتزم، وقد نزل السلطان للباشا في مصر عن هذا المورد .
الخرده :	رسوم مفروضة على الملاهي والنساء (المغنيات والراقصات) والحواة ومن يماثلهم.
خط شريف:	أمر صادر من الحكومة المركزية بالدولة العثمانية معتمد من السلطان العثماني
خط همايوني:	أو كتاب همايوني، رسالة من السلطان العثماني نفسه .
دار الضرب:	دارسك العملة في مصر في العصر العثماني .
داماد:	صهر السلطان (زوج أخته) .
الدشيشة:	لقب أطلق على الغلال التي كانت ترسل من مصر سنويًا إلى فقراء الحرمين الشريفين .

روزنامه:	كلمة فارسية تتكون من جزأين روز: ومعناها نهار، ونامة، بمعنى دفتر الحوادث اليومية أو الحساب اليومي، ثم أصبح معناها الديوان الذي يقوم بتحرير الحسابات في الدفاتر اليومية، وكان رئيس هذا الديوان يسمى "روزنامجيًا".
سفاين الرسالة:	السفن التي تحمل غلال الميري من الوجه القبلي .
السماط:	المائدة، أو ما يبسط على الأرض لوضع الأطعمة .
السيمانية:	نوع من جنود الأمن في الأقاليم .
الشهود:	ويطلق عليهم أيضًا العدول، وظيفتهم تسجيل القضايا، والشهادة على أحكام القضاة في السجلات والوثائق الرسمية .
صاحب البلد:	لقب أطلق في هذا العصر على السلطان العثماني .
صنجق:	كلمة تركية مأخوذة من سنجاق، وهي العلم، والقسم من ولاية كبيرة، أو الحاكم على قسم أو ولاية، وقد تكون مجرد رتبه.
الصوباشي:	أو الصوباشاه، ضابط من ضباط الشرطة، من وظائفه تعمير المدن التي خربت من أثر الحروب.
طلبة:	أي حق الطريق، مظلمة فرضها جند الإسباهية في ريف مصر في القرن الحادي عشر الهجري، ثم تغير مسماها بعد ذلك إلى "خدمة شاويش أغا" وفي القرن الثاني عشر الهجري سميت "شكواهولي".
عرض	طلب أو التماس يرفع للباشا، أو للباب العالي، أو للسلطان العثماني .
علوفه	جمعها علوفات، و يقصد بها مرتبات العسكر .

العنبر الشريف:	يقصد به كميات قمح الميري التي كانت تجبى من ولايات الوجه القبلي، وتصرف منها الجرايات لمستحقيها من الموظفين العسكريين والمدنيين، والفائض يطرح في الأسواق، وتسمى مخازن هذه الغلال، الأنبار، أو الأنبار الشريفة.
فردة:	وتسمى أيضاً تفريدة ضرائب غير قانونية تفرض على الفلاحين والتجار وأرباب الحرف.
قائم مقام:	أو قيامة مقام، لقب أطلق على كل من يقوم مقام أحد ما كقائم مقام الباشا –مثلاً– عندما تكون الباشوية خالية.
قابجية:	مفردها "قابجي"، ويقصد بهم حرس بوابات قصر السلطان، والقائمين بالوظائف التشريفية في حفلات الاستقبال بالقصر السلطاني، ويقصد بهم أيضًا الرسل الذين يحملون الخطوط الشريفة السلطانية إلى الولايات وكبيرهم يسمى "قابجي باشا"، أو "أغا القابجية".
قاضي عسكر:	أي قاضي القضاة، ويرأس الجهاز القضائي في مصر في العصر العثماني.
قبطان:	أو قبودان، أي قائد بحري ،
قفطان:	رداء اعتادت الدولة العثمانية منحة لمن قررت تعيينه في وظيفة ما، أو لمن قررت تكليفه بواجبات عسكرية، أو مدنية، واعتادت أيضًا منحه لمن نجح في أداء هذه الواجبات وثبتت جدارته.
كاتب الحوالة:	الموظف المسئول عن قيد أسماء الملتزمين، وقدر الميري المقرر عليهم، والأقساط المستحقة عليهم، وإرسال الأشخاص لمطالبتهم بهذه الأقساط .
كاتب الديوان:	من أعوان الباشا، ومهمته قراءة الخطوط الشريفة في الديوان العالي، وتذاكر الدعوة "التنابيه" وإرسالها للأعضاء لحضور جلسات الديوان.
كتبة:	موظفون منوط بهم القيد في السجلات الرسمية وحفظها .

كتخدا:	أي وكيل أو نائب، وكان للباشا كتخدا، ويطلق عليه أيضًا: كتخداء الوقت، كما كان لكل أوجاق كتخدا، ونكتب أحياناً كيخية أو كخيا.
كرك سمور:	تقليد يمنح لأعلى الرتب في النظام العثماني.
كرنك:	عسْكَرَ.
كشاف:	جمع كاشف، ويطلق على حاكم القسم الإداري من الولاية.
كشوفية المنصب:	المال الذي يدفعه الباشا للباب العالي مقابل الحصول على باشاوية مصر
كلفة:	تعني ما يتحمله أهالي القرى للصناجق والكشاف وغيرهم من مآكل ومشرب وهدايا وغير ذلك، أثناء مرورهم بقراهم، وهي نفقات باهظة، أطلق عليها اسم كلفة.
لالا :	لقب أطلق على الشخص الذي يتولى الإشراف على تربية أبناء السلاطين.
لواء خنكاري:	أي لواء سلطاني من حق صاحبه أن ترفع له راية سلطانية ويعادل رتبه صنجق في النظام الإداري في مصر.
مباشر الغلال :	المسئول عن تحصيلها من الملتزمين.
مرسوم:	أمر أو رسالة .
المسلم	أو المتسلم: الرسول الذي يسبق الباشا إلى مصر لإعلان خبر تعيينه والإعداد لوصوله
المقاطعجي:	موظف إداري بالديوان مختص بسجلات الغلال الأميرية.
نصف فضه:	وهي العملة التي كانت سائدة في مصر في العصر العثماني، والفضة مسكوكات دقيقة من الفضة والنحاس، أطلق على الواحدة منها اسم "نصف" أو نصف فضه.

مهردار:	من أعوان الباشا، وأمين أختامه
والي القاهرة:	ويطلق عليه أيضا زعيم مصر، وهو المسئول عن الأمن داخل القاهرة ومحاربة أماكن الفساد بها، وجرف الخليج الناصري، وكان بالقاهرة ثلاثة ولاة أحدهم للقاهرة، وثانيهم لبولاق، وثالثهم لمصر العتيقة، والمقدم عليهم والي القاهرة .
وكيل الخرج :	الموظف المختص بطلبات دائرة الباشا .
يدي قلة:	أو السبع قليات سجن في قلعة تسمى قلعة الأبراج السبعة في تركيا .
اليسق العثماني:	القانون العثماني .

مصادر الدراسة

أولاً: الوثائــــق المنشـــــــــورة

ثانياً: المخطوطات

ثالثا: المصادر المطبوعة

رابعاً: المراجع الحديثـــــــة

خامساً: الدوريات

سادساً: دوائر المعارف

سابعاً: الرسائل العلميـــــــة

أولاً: الوثائق المنشورة":

قانون نامهء مصر الذي صدر في عهد السلطان سليمان المشرع لتنظيم أوضاع مصر الإدارية والعسكرية والاقتصادية، ترجمة وقدم له وعلق عليه: الدكتور أحمد فؤاد متولي، الأنجلو المصرية، القاهرة سنة ١٩٨٦م.

صورة وقفية السلطان سليمان خان بن السلطان سليم خان على كسوة الكعبة المعظمة سنة٩٤٧هـ، وثيقة منشورة في كتاب "كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ" تأليف الدكتور السيد محمد الدقن، الطبعة الأولى، القاهرة سنة ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م).

وثيقة تبين أن الإهمال في تطهير الترع أدى إلى طمسها واستغلالها في الزراعة، من دار المحفوظات العمومية بالقاهرة وتاريخها ٨ من شهر شعبان سنة ١١٠٣هـ منشورة في كتاب "الريف المصري في القرن الثامن عشر" تأليف الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي القاهرة سنة١٩٨٦م.

وثيقة تبين استجابة الديوان وأمراء المماليك لمطالب السادة العلماء كممثلين للشعب المصري من أرشيف المحكمة الشرعية، في شهر ذي الحجة سنة ١٢٠٩ه، منشور، في كتاب " الريف المصري في القرن الثامن عشر"، تأليف الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ١٩٨٦م.

ثانياً: المخطوطات:

البكري (شمس الدين محمد بن محمد بن أبي سرور البكري الصديقي، ت ١٠٨٧هـ):

الروضة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٢٦٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٩، و رقم ١٧١٨

الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٢٦١ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٣٩٥.

فيض المنان بذكر دولة آل عثمان، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٥٤٢٥ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٢٩٣٠٣.

قطف الأزهار من الخطط والآثار، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٤٥٧ جغرافيا، ميكروفيلم رقم ٤٥٨٥٢.

الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٠٤٠٩ح، ميكروفيلم رقم ١٧٤٤.

اللطايف الربانية على المنح الرحمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٩٢٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٨

المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٩٢٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٥٤٨.

الجرجاوي (محمد محمد بن حامد بن حجازي الحسيني، من علماء القرن الثالث عشر الهجري):

تعطير النواحي والأرجاء بذكر من اشتهر من علماء وبعض أعيان جرجا، ثلاثة أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٤٨٧ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٠٦٤٩ الجزيري (عبد القادر بن محمد بن عبد القادر الأنصاري، ت٩٧٧هـ)

درر الفرايد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة، مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر الشريف بالقاهرة رقم ٢٨٤٤ عام ٢٩٧٥ خاص (تاريخ).

ابن الحاج إبراهيم (الأمير مصطفى، ت بعد سنة ١١٥٣هـ):

تاريخ وقائع مصر القاهرة، كنانة الله تعالى في أرضه، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٤٠٤٨ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٢٧٩٧٠.

ابن حجر (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشافعي ت ٨٥٢هـ):

رفع الإصر عن قضاة مصر، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٠٥ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٦١٦.

ابن الحمصي (شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري، ت ٩٣٤هـ):

حوادث الزمان وأنباؤه ووفيات الأعيان وأبناؤه، مخطوط مصور عن مكتبة سوهاج بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، رقم ٤٢٠ تاريخ .

الخشاب (إسماعيل بن سعد، ت ١٢٣٠هـ):

تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠هـ إلى دخول الفرنسيس، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢١٠٧ تاريخ تيمور، ميكروفيلم رقم ١٠٤١٧

الدمرداشي (الأمير أحمد.. كتخدا عزبان، ت بعد سنة ١١٦٩هـ):

الدرة المصانة في أخبار الكنانة، في أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك والسناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا، مخطوط بالمتحف البريطاني بلندن رقم ١٠٧٣، OR.

الدميري (أحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم المالكي، ت بعد سنة ١٠٢٩هـ):

قضاة مصر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الهجري، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٤٦٣ تاريخ تيمور، ميكروفيلم رقم ١٢٢٨٣

الرشيدي (الشيخ أحمد ....ت بعد سنة ١١٩٦هـ):

حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج، مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج رقم ٨٢ تاريخ.

السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢هـ):

الذيل على كتاب رفع الإصر عن قضاة مصر، أو الذيل المتناهي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٥٢٨٩ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٩١٦.

شرح الصدر بغزوة بدر، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٤٩ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٧٩٧.

الشرقاوي (عبد الله بن حجازي بن إبراهيم، ت ١٢٢٨هـ):

التحفة البهية في طبقات الشافعية، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٥٧٨ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٣١٩٦

العريشي (أحمد اللحام الحنفي، ت ١٢٣٠هـ):

رسالة في علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢١٥١ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٥٢٤٣.

العوفي (إبراهيم بن ابي بكر الصوالحي، ت بعد سنة ١١١٣هـ):

تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٢٦٩ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٧٤١.

القلعاوي (مصطفى بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن الصفوي، ت ١٢٣٠هـ):

صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان، مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج رقم ٥١ تاريخ

مشاهد الصفا في المدفونين بمصر من آل المصطفى، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢١٣٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٥٦٠٢.

الكردي الدمشقي (مرتضى بك ابن مصطفى بك ابن حسن بك، ت ١١٣٦هـ):

ذيل تحفة الأحباب، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٦٢٣ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٦٤٢١.

مجهول:

تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى ولاية علي باشا المتولي عليها سنة ١١٢٩هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٦٣٥ تاريخ تيمور، ميكروفليلم رقم ١٣٤٧٩.

المقدسي (مرعي بن يوسف الحنبلي، ت بعد سنة ١٠٦٩هـ)

قلايد العقيان في فضايل آل عثمان، مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج، رقم ٦٠ تاريخ.

نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٠٧٦ تاريخ، ميكروفيلم رقم ١٣٣٠٣.

النحريري (زيد الدين الحنفي، ت بعد سنة ١٠٥٠هـ):

الدر المنضد في مدح الوزير محمد، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٨٩٧ تاريخ تيمور.

ابن الوكيل(يوسف أفندي الملوي، ت ١١٣١هـ):

تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، مخطوط مصور عن مكتبة سوهاج بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٥٦٢٣ تاريخ، ميكروفيلم رقم ٣٦٤٢١

ثالثاً: المصادر المطبوعة:-

الإسحاقي(محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح بن أحمد بن عبد الغني، ت ١٠٦هـ):

لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، المطبعة العثمانية بالقاهرة، سنة ١٣٠٤هـ:

ابن إياس(محمد بن احمد الحنفي، ت ٩٣٠هـ)

بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، خمسة أجزاء، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٤٠٢-١٤٠٤هـ (١٩٨٢-١٩٨٤).

ابن بطوطة (محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي، ت ٧٧٩هـ):

تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، كتاب التحرير، طبع القاهرة سنة ١٣٨٦هـ(١٩٦٦م).

البكري (شمس الدين محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، ت ١٠٨٧هـ):

كشف الكربة في رفع الطلبة، تحقيق دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون، القاهرة سنة ١٩٧٦م

الجبرتي (عبد الرحمن بن الحسن، ت ١٢٤٠هـ):

تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ثلاثة أجزاء، دار المسيرة، بيروت، (بدون تاريخ)

مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي لجنة البيان العربي، القاهرة، سنة ١٣٨٩هـ(١٩٦٩م)

حاج خليفة (مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي، ت ١٠١٧هـ):

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ثلاثة مجلدات، نشر مكتبة المثنى، بيروت (بدون تاريخ)

الرشيدي (الشيخ أحمد...ت بعد سنة ١١٩٦ه:

حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج، تحقيق دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٩٨٠م الروزنامجي (حسين أفندي):

ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، تحقيق شفيق غربال، حولية كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، المجلد الرابع، الجزء الأول مايو سنة ١٩٣٦م

ابن زنيل الرمال(أحمد ابن أبي الحسن علي بن نور الدين المحلي الشافعي، ت بعد سنة ٩٧٤هـ)

واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني (آخر المماليك)، تحقيق عبد المنعم عامر، سلسلة كتب ثقافية، القاهرة، سنة ١٩٦٢م.

السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢هـ):

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، سنة أجزاء مكتبة الحياة، بيروت بدون تاريخ.

السعدي(محمد البرلسي، من علماء القرن الحادي عشر):

بلوغ الأرب في رفع الطلب، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة سنة ١٩٧٧م.

السيوطي (الشيخ جلال الدين بن عبد الرحمن، ت ٩١١ هـ):

تاريخ الخلفاء، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة (بدون تاريخ)

حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جزءان عيسى البابي الحلبي، القاهرة سنة ١٤٠٣هـ(١٩٨٣م):

الشربيني (يوسف بن عبد الجواد بن خضر، من علماء االقرن الحادي عشر):

هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، جزءان، الطبعة الثانية، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ت ١٣٠٨ه..

الشرقاوي (عبد الله بن حجازي بن إبراهيم، ت ١٢٧٧هـ):

تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، مطبوع على هامش كتاب الإسحاقي لطائف أخبار الأول، المطبعة العثمانية، القاهرة، سنة ١٣٠٤هـ

ابن طولون (شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، ت ٩٥٣هـ):

الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، مكتبة القدسي بدمشق سنة ١٣٤٨هـ.

مفاكهة الغلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، قسمان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة سنة١٢٨١-١٣٨٤هـ (١٩٦٢-١٩٦٤م).ابن عبد الغني (احمد شلبي ...ت ١٥٥٠هـ)

أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٩٧٨م.

علماء الحملة الفرنسية:وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، تسعة مجلدات، مكتبة مدبولي، القاهرة (بدون تاريخ)

ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ):

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ثمانية أجزاء الطبعة الثانية، دار المسيرة بيروت، سنة ١٣٩٩هـ(١٩٧٩م).

العوفي (إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي، ت بعد سنة ١١١٣هـ):

تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، تحقيق دكتور عبدالرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، سنة ١٩٨٦م.

العيدروسي (محي الدين عبد القادر بن شيخ عبد الله، ت ١٠٣٨هـ):

تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، صححه وضبطه محمد رشيد أفندي الصفار، المكتبة العربية، بغداد سنة ١٣٥٣هـ(١٩٣٤م)

الغزي (نجم الدين بن بدر الدين بن أحمد، ت ١٠٦٠هـ):

الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق دكتور جبرائيل سليمان حبور، ثلاثة أجزاء، الطبعة الثانية، بيروت سنة ١٩٧٩م.

الفرا (علي بن محمد الشاذلي، ت ١١٩٥هـ):

ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة سنة ١١٢٣هـ، تحقيق دكتور عبد القادر طليمات المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع عشر، القاهرة سنة ١٩٦٨م.

القرماني (احمد بن يوسف بن احمد الدمشقي، ت ١٠١٩هـ):

أخبار الدول وآثار الاول في التاريخ، طبع بيروت سنة ١٢٨٢ه

المحبي (محمد بن محب المحبي، ت ١١١١هـ):

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، أربعة أجزاء المطبعة المصرية الوهبية، القاهرة سنة ١٢٨٤.

المرادي (السيد محمد خليل أفندي، ت ١٢٠٦):

سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أربعة مجلدات، مكتبة المثنى، بغداد، بدون تاريخ.

مسلم (الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، ت ٢٦١ه):

صحيح مسلم، ١٧ جزءاً، المطبعة المصرية ومكتبتها القاهرة(بدون تاريخ)

المقريزي (أحمد بن علي بن عبد القادر، ت ٨٤٥هـ):

السلوك لمعرفة دول الملوك، أربعة أجزاء، ج ١، ٢، تحقيق دكتور محمد مصطفى زيادة، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة سنة ١٩٧٠ و ج ٣، ٤، تحقيق دكتور سعيد عاشور، طبع دار الكتب، القاهرة سنة ١٩٧٣م

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزءان، طبع بيروت (بدون تاريخ)

ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، ت ٧١١هـ)

لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، ستة أجزاء، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٤٠١ه، (١٩٨١م)

النهراوالي (قطب الدين احمد بن محمد المكي، ت ٩٩٠هـ).

البرق اليماني في الفتح العثماني، ط١، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، سنة ١٣٨٧هـ(١٩٦٧م).

ابن هشام (محمد بن عبد الملك بن هشام المعافري، ت ٢١٨هـ):

السيرة النبوية، أربعة أجزاء، طبع دار العلم، بيروت (بدون تاريخ)

ياقوت (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، ت ٦٢٦هـ):

معجم البلدان، خمسة أجزاء، دار صادر بيروت سنة ١٣٩٧هـ(١٩٧٧م).

رابعاً: المراجع الحديثة:

إبراهيم زكي بك:

الحالة المالية والتطور الحكومي والاجتماعي في عهدي الحملة الفرنسية ومحمد علي، المطبعة العصرية بمصر (بدون تاريخ).

إبراهيم المويلحي:

الأرض والفلاح في العصر العثماني، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة سنة ١٩٧٤م.

أحمد تيمور باشا:

الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية من عهد أمير المؤمنين عمر الفاروق، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة ١٣٦٩هـ (١٩٥٠م).

أحمد حافظ عوض:

فتح مصر الحديث أو نابليون بونابرت في مصر، القاهرة(بدون تاريخ)

أحمد السعيد سليمان (دكتور):

تاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، القاهرة سنة ١٩٦٩م

أحمد عزت عبد الكريم (دكتور):

تاريخ التعليم في عصر محمد علي، النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٣٨م

إدوار جوان (مستشرق):

مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة محمد مسعود، ط٢، القاهرة سنة ١٣٥٠هـ (١٩٣١م).

إسماعيل باشا البغدادي

هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مجلدان، طبع دار العلوم الحديثة بيروت (بدون تاريخ)

أندريه ريمون (مستشرق):

فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة سنة ١٩٧٤م.

بروكلمان (مستشرق):

تاريخ الأدب العربي، طبع بيروت (ب. ت)

ج. كريستوفر هيرولد (مستشرق):

بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، القاهرة، سنة ١٩٨٦م.

جلال يحيى (دكتور)

مصر الحديثة (١٥١٧م –١٨٠٥م) الإسكندرية (ب. ت)

جمال الدين الشيال(دكتور):

التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر الميلادي، ط١، النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٥٨م.

جورج يانج (مستشرق):

تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب على احمد شكري، القاهرة، (ب، ت)

جوجي زيدان:

تاريخ آداب اللغة العربية، أربعة أجزاء، دار الهلال، القاهرة (ب، ت)

تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، جزءان، ط٢، مطبعة الهلال بالفجالة، القاهرة، سنة ١٩١١م.

حسن أحمد محمود (دكتور)، بالاشتراك مع الدكتور محمد انيس والدكتور السيد رجب الجزار:

دراسات في تاريخ مصر في العصور الوسطى والحديثة، النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٣م.

حسن عثمان (دكتور):

تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ -١٧٩٨) في المجمل التاريخ المصري، القاهرة سنة ١٩٤٢م.

منهج البحث التاريخي، ط٤، دار المعارف، القاهرة سنة ١٩٧٦م.

حسن محمود الشافعي:

العملة وتاريخها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٠م.

حكمت أبو زيد (دكتورة):

التاريخ تعليمه وتعلمه حتى نهاية القرن التاسع عشر، الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٦١م.

خليل إبراهيم السامرائي (دكتور):

الأوضاع السياسية للعالم الإسلامي من خلال رحلة ابن بطوطة، بغداد سنة ١٩٨٦م.

خير الدين الزركلي:

الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال، والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ١١ جزءاً، ط٣، بيروت سنة ١٣٨٩هـ(١٩٦٩م).

زاهر رياض (دكتور):

استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٣٨٤هـ (١٩٦٥م).

سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور):

العصر المماليكي في مصر والشام، ط٢، النهضة العربية، القاهرة، سنة١٩٧٦م.

السيد عبد العزيز سالم (دكتور):

التاريخ والمؤرخون العرب، الإسكندرية سنة ١٩٨١م.

السيد محمد الدقن (دكتور):

دراسات في تاريخ الدولة العثمانيةـ القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

سكة حديد الحجاز الحميدية، دراسة وثائقية، ط١، القاهرة سنة ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)

السلطان الأشرف طومان باي والمقاومة المصرية للغزو العثماني القاهرة سنة ١٩٧٩م

كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ، ط١، القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ(١٩٨٦م).

مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، الأنجلو المصرية، القاهرة سنة ١٩٦٠م.

شحاتة عيسى إبراهيم:

القاهرة، طبع القاهرة (بدون تاريخ)

شفيق غربال:

محمد علي الكبير، كتاب الهلال رقم ٤٣٠، القاهرة سنة ١٤٠٧هـ(١٩٨٦م)

شوقي عطا الله الجمل (دكتور):

سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ(١٩٧٤م).

عبد الرحمن الرافعي:

تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، جزءان، ط٥، دار المعارف القاهرة، سنة ١٤٠١هـ(١٩٨١م).

عصر محمد علي، ط٤، دار المعارف القاهرة سنة ١٤٠٢هـ(١٩٨٢م).

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور):

الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة سنة ١٩٨٦م.

عبد العزيز سليمان نوار(دكتور):

تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٣٨٨هـ(١٩٦٨م)

عبد العزيز محمد الشناوي (دكتور):

أوروبا في مطلع العصور الحديثة، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ثلاثة أجزاء، الأنجلو المصرية، القاهرة سنة ١٩٨٠ -١٩٨٣م.

عبد المنعم ماجد (دكتور):

نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، جزءان، ط٢، الأنجلو المصرية، القاهرة سنة ١٩٧٩-١٩٨٢م.

عبد الوهاب بكر (دكتور):

الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ط١، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٢م

علي مبارك:

الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، عشرون جزءاً، ط٢، القاهرة سنة ١٩٦٩م.

عمر الإسكندري وسليم حسن:

تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مطبعة الفجالة بمصر سنة ١٣٣٤ هـ(١٩١٦م).

عمر رضا كحالة:

معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) ١٥جزءاً، مطبعة الترقي بدمشق، سنة ١٣٧٨هـ(١٩٥٩م).

عمر طوسون:

مالية مصر في عهد الفراعنة إلى الآن، طبع الإسكندرية سنة ١٣٥٠هـ (١٩٣١م).

فؤاد سيد (دكتور):

فهرست المخطوطات المصورة، ثلاثة أجزاء، القاهرة، سنة ١٩٥٩م.

ف. ويستنفلد:

جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة دكتور عبد المنعم ماجد وعبد المحسن رمضان، ط١، الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

قائمة حصر المخطوطات العربية بدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، سنة ١٩٧٤م.

قاسم عبده قاسم (دكتور):

الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين، دار المعارف القاهرة، سنة ١٩٨٢م.

لطفي عبد البديع (دكتور):

فهرست المخطوطات المصورة، ثلاثة أجزاء، القاهرة سنة ١٩٥٦م

لويس شيخو:

آداب اللغة العربية في القرن التاسع عشر، جزءان، طبع بيروت، سنة ١٩٠٨م

ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتورة):

الإدارة في مصر في العصر العثماني: مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.

دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

مارغوليوث (مستشرق):

دراسات في المؤرخين العرب، ترجمة دكتور حسين نصار، بيروت (ب، ت)

محمد احمد آنيس(دكتور):

مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية القاهرة سنة ١٩٦٢م .

محمد توفيق البكري:

بيت الصديق، القاهرة سنة ١٣٢٣هـ .

محمد رفعت رمضان (دكتور)

علي بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٥٠م .

محمد رمزي:

القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، خمسة مجلدات، القاهرة سنة ١٩٦١م

محمد بن عبد الغني حسن:

علم التاريخ عند العرب، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، سنة ١٩٦١م.

محمد عبد الله عنان:

مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ الإسلامي، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة سنة ١٣٨٨هـ(١٩٦٩م)

محمد فؤاد شكري(دكتور):

الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، دار الفكر العربي، القاهرة (د. ت)

محمد فريد بك:

تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط٢، القاهرة سنة ١٣١٤هـ(١٨٩٦م)، كما رجعت إلى النسخة التي حققها دكتور إحسان حقي، طبع بيروت، سنة ١٤٠٣ه، ١٩٨٣م.

محمد مصطفى زيادة (دكتور):

المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر، والقاهرة سنة ١٩٤٩م.

محمد نور فرحات (دكتور):

التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة، القاهرة، سنة ١٩٨٦م.

القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٦م.محمود رزق سليم (دكتور):

عصر السلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ثمانية مجلدات، ط٣، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، سنة ١٣٨١هـ(١٩٦٢م).

محمود صالح منسي (دكتور):

حركة اليقظة العربية في الشرق الآسيوي، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٧٢م.

مصطفى محمد رمضان (دكتور):

تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، النهضة المصرية سنة ١٩٧٦م.

العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، سنة ١٩٨٢م.

مصادر تاريخ مصر الحديث، القاهرة سنة ١٩٨٣م.

نعيم زكي فهيم (دكتور):

طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٣.

يعقوب نخلة روفيلة:

تاريخ الأمة القبطية، ط١، مطبعة التوفيق، القاهرة، سنة ١٨٩٨م.

خامساً: الدوريات

أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)

الجبرتي مؤرخ مصري على مفرق الطرق، من بحوث ندوة الجبرتي التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

رفعت الفرنواني:

لغة الجبرتي، من بحوث ندوة الجبرتي التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٦.

سيدة إسماعيل كاشف (دكتورة):

ابن إياس المصري ومنهجه في البحث التاريخي، من بحوث ندوة ابن إياس التي عقدت بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٣م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٧م.

عبد الرحمن زكي(دكتور):

ابن إياس واستخدام الأسلحة النارية، من بحوث ندوة ابن إياس التي عقدت بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٣م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٧م.

عبد الرحمن فهمي (دكتور)

النقود المتداولة أيام الجبرتي، من بحوث ندوة الجبرتي التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٦م.

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم(دكتور)

عبد الرحمن الجبرتي وأحمد شلبي بن عبد الغني، من بحوث ندوة الجبرتي التي عقد بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٦م.

عبد العزيز محمد الشناوي(دكتور):

صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي في القرن الثامن عشر، من بحوث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة سنة ١٩٦٩م، طبع دار الكتب، القاهرة سنة ١٩٧١م.

عبد المنعم ماجد(دكتور):

مكانة الجبرتي بين المؤرخين المسلمين، من بحوث ندوة الجبرتي التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

محمد زكي غيث:

شيوخ الجامع الأزهر في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني، العدد الأول، مايو سنة ١٩٤٩م.

محمد عبد الله عنان:

العلائق الدبلوماسية بين القاهرة والمماليك الأسبانية النصرانية، من بحوث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة سنة ١٩٦٩م، طبع دار الكتب، سنة ١٩٧١م.

ابن إياس والفتح العثماني لمصر، من بحوث ندوة ابن إياس التي عقدت بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٣م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٧م.

محمد محمود السروجي(دكتور):

عجائب الآثار ومظهر التقديس دراسة مقارنة، من بحوث ندوه الجبرتي التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٦م.

محمد كامل الفقي (دكتور):

الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، سلسلة البحوث الإسلامية، الكتاب الأول، السنة الثامنة عشرة، القاهرة، سنة ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م).

يونان لبيب رزق (دكتور):

الجبرتي والشخصية المصرية، من بحوث ندوة الجبرتي التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، طبع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٦م.

سادساً: دوائر المعرفة:

دائرة المعارف الإسلامية، المجلدان الثالث والسابع.

دائرة معارف الشعب، المجلد الثالث .

سابعاً: الرسائل العلمية:

أبو وردة عبد الوهاب عطية السعدني :

ابن إياس ومنهجه في كتابه بدائع الزهور في وقائع الدهور، رسالة ماجستير إشراف الأستاذ الدكتور السيد محمد الدقن، أجيزت من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة، سنة ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م).

عبد الجواد صابر إسماعيل (دكتور):

مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان العصر العثماني، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي، أجيزت من كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالقاهرة، سنة ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م).

*****

فهرست الموضوعات